

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف



شرح الكافيـــة في النحو

للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)

تحقيقاً ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب :

نصار بن محمد بن حسين حميد الدين

الرقم الجامعي (٤- ٩٥٨٩- ٤١٦)

إشراف

الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري

الجزء الثاني

١٤٢١هـ -١٤٢٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية

نموذج رقم (٨)

« إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات »

الاسم «رباعي» كلية: اللغة العربية قسم: الدراسات العليا – فرع:

الاطروحة مقدمة لنيل درجة « الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها » في تخصص:

عنوان الاطروحة « »

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الاطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ / / ١٤٢هـ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه...

والله الموفق...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: د. محمد سالم العمري	الاسم: أ.د. عياد الثبيتي	الاسم: د. [illegible]
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

يعتمد: رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الاطروحة في كل نسخة من الرسالة.

[المفعول به]

متنٌ : " المفعول به : هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو : (ضربت زيداً) ، وقد يتقدم على الفعل ، و [قد] يحذف ؛ لقيام قرينة جوازاً ، كقولك : (زيداً) لمن قال : من أَضربُ ؟ "[1].

الشرح [2]: حدّهُ المصنف بأنه : ما وقع عليه فعل الفاعل ، ولا يشاركه شيء من المفاعيل في ذلـــك ، وفسر المصنف الوقوع بالتعلق [3]؛ ليشمل الفعل العلاجي ، نحو: ضربت زيداً ، و قتلته ، وغير العلاجي [4]نحو : ظننت زيداً قائماً ، وعلمته ، وأردت زيداً ، وهذا يؤدي إلى وضـــع الخـــاص موضع العام ، والمستعمل وضع العام موضع الخاص ؛ لاندراج الخاص تحت العام .

و الأجـــود أن يقال : أن الوقوع يُعمّ العلاجي وغير العلاجي ؛ لأن غير العلاجي أيضاً يقع على مفعوله ؛ لأن صرف الذهن إليه وقوع عليه ، وإن لم يكن محسوساً والمتعدي من الأفعال مـــا يتوقف فهمه على متعلق ، واللازم لا يتوقف فهمه على متعلق ، وأما المصدر ، وظرف

---

(1) - الكافية : ٨٧

(2) - ينظر : الكتاب ١/٨٠ ، ١/٢٥٣ ، ٢٥٨ ، والمقتضب ٤/٢٩٩ ، والأصول ١/١٩٠ -٢٠٨ ، وشرح المفصل ١/١٢٤ ، وشرح الكافية للمصنف ١/٤٠٥-٤٠٨ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣٣٣ -٣٣٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣٢٠-٣٢٢، وأسرار العربية ٨٥-٨٧ ، والإنصاف المسألة الحادية عشر ١/ ٧٨- ٨١

(3) - فسر ابن الحاجب الوقوع في شرح الكافية ٢/٤٠٥ : بقوله " تعلقه بما لا يعقل إلا به " واعترض عليه الرضي بدخول المجرورات في هذا الحد بمثل : (مررت بزيد) ، و(سرت من البصرة إلى الكوفة) وقال : إن هذه الأسماء وإن كانت مفعولا به بواسطة الحرف إلا أنه لا يطلق عليها ذلك ، والحديث عن كل ما يطلق عليه مفعولا " بتصرف عن شرح الكافية ١ /٣٣٤ ، ولكن المصنف أوضح حقيقة ما ذهب إليه في شرحه للمفصل فقال " أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول " وهذا يدفع اعتراض الرضي ، ينظر شرح المصنف على الكافية ٢/ ٤٠٦ ، والإيضاح على المفصل ١/٢٤٤

(4) – صنف ابن الحاجب في شرحه على المفصل المفعول به إلى حسي في مقابل العلاجي ، ومعنوي في مقابل غير العلاجي ، ينظر : الإيضاح ١/٢٤٤

الزمان والمكان ، والمفعول له ، والمفعول معه ، فيشتركان [1] في نصبها ، ولا يتوقف فهمها عليها بل يفهمان مع الذهول عنها ، بخلاف المفعول به فإنه يتوقف فهم المتعدي عليه .

وأمـــا الفاعل فيشتركان في قيامهما به ، ولا يتوقف فهمهما على ما يقومان به ، وأمّا العامل ففيه أربعة أقوال :

أحدها : للبصريين[2] أن الفعل وحده هو العامل .

والثاني :للفراء[3] أنّ العامل الفعل والفاعل .

والثالث : لهشام بن معاوية[4] من الكوفيين أنّ العامل الفاعل وحده .

والرابع : لخلف الأحمر من الكوفيين[5] أنّ العامل فيه معنى المفعوليّة .

حجة البصريين : أنّ العامل لابد من تعلقه بالمعمول ، والذي يقتضي التعلق هو الفعل ؛ لأن أحد الاسمين لا تعلق له بالآخر ، فكان العامل هو الفعل .

حجة الفراء : أنّ الفاعل جزء من الفعل ، فوجب أن يكون معتبراً معه في العمل .

حجـــة هشـــام : أنّ الفعل قد عمل الرفع في الفاعل ، فلا يعمل النصب ؛ لئلاّ يعمل عملين مختلفين قياساً على حروف الجر والنواصب ، فإنها لا تعمل عملين ، ولأنّه يكون العامل بجنب المعمول ، وعلى عمل الفعل يكون الفاعل فاصلاً بينه وبين المعمول .

حجة الأحمر[6] من وجهين :

أحدهما : أنّ المقتضي للنصب المفعوليّة ، فيغلب على الظن أنّ نصب المفعول من تأثيرها .

---

(١) – يعني المتعدي واللازم

(٢) – ينظر المسألة الحادية عشرة من مسائل الخلاف في الإنصاف ٧٨/١ ، وشرح الرضي ٣٣٥/١-٣٣٦ ، والتصريح ٣٩٧/٢

(٣) – اسرار العربية ١٨٣ ،

(٤) – هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـــ) ترجمته في الإنباه ٣٦٤/٣- ٣٦٥ ، والبغية ٢/ ٣٢٨ ، وقد رجح الرضي رأي الفراء وهشام في شرح الكافية وقال : " وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية "ينظر : شرح الرضي ٦٣/١ ، و٣٣٦ ، و التصريح ٣٧٩/٢

(٥) – ليس المقصود به خلف بن حيان الأحمر لأنه بصري معروف (ت ٢٠٠هـــ) ترجم في معجم الأدباء ٦٦/١١- ٧٢ ، وبغية الوعاة ٥٥٤/١ ، و المراد هنا علي بن المبارك الأحمر تلميذ الكسائي المتوفي سنة

(٦) – شرح الرضي ٣٣٦/١

الثاني : أنّ المفعوليّة صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من إسناده إلى العلة الخارجة عنه .

٦٨/أ

والجواب عن الأول [1]: أنّ الفاعل ليس جزءاً حقيقياً / بل مشبه بالجزء ، ولشدة اتصاله مع تغاير حقيقتهما ، فلا يلزم من عمل الفعل المقتضي عمل الفاعل الخارج عن الاقتضاء ، ولأنه لو كان مجموعهما العامل لما جاز تقديمه على الفعل ؛ لأن معمول الجملة لا يتقدم عليها كقوله [2]

[٢٧٥] أنا ابنُ دَارَةَ مَعروفاً

وعن الثاني [3]: أنهما يشتركان في الاسمية ، فيكون إعمال الفاعل في المفعول دون العكس ترجيحاً بلا مرجح، ولأن الفاعل قد يكون ضميراً فلا يمكن نسبة العمل إليه ، ولأنّه قد يتقدم المفعول على الفعل ، ولو كان عاملاً فيه لم يجز ؛ لأنّ المعمول يقع حيث يقع العامل ، والفاعل لا يتقدم على الفعل ، ولأنه قد يوجد الفاعل من غير مفعول ، ولو كان الفاعل هو المقتضي لم ينفك من المفعول حيث وجد ، وأمّا ما قاس عليه [4]، فإنّ العامل يعمل بحسب الاقتضاء ، وهي لا تقتضي سوى معمول واحد ، ولا يلزم كون المعمول بجنب العامل ، بدليل : (إنّ في الدار زيداً) ، وعن حجة الأحمر : أنّ المفعوليّة المقتضية للنصب عنده إن كانت معنوية بطل اقتضاؤها للنصب بـ" ضُرِبَ زيدٌ " وإن كانت لفظية توقفت على النصب ، فلو كان النصب من تأثيرها لتوقف عليها أيضاً ، فيفضي إلى الدور .

وعن الوجه الثاني : أنّ المفعوليّة معنوية ، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي ، وإذا اجتمع الفاعل والمفعول ، فالأصل تقدم الفاعل ؛ لأنّه لازم للفعل وكالجزء منه ، ولذلك إذا أضمرا وجب تقديم ضمير الفاعل ، كقولك : أكرمتك ، ويجوز تقديم المفعول عليه ، وعلى الفعل

---

(١) - وهو قول الفراء المتقدم

(٢) - هذا جزء من بيت منسوب لسالم بن دارة ، والبيت بتمامه

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة ياللناس من عار

والبيت من شواهد الكتاب ٧٩/٢ ، والخصائص ٢٦٨/٢ ، والمسائل البصريات :١/ ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٦٤/٢ ، والخزانة ٤٦٨/١ ، و١٤٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٦٩ ، والهمع ٢٤٥/١

(٣) - وهو قول هشام بن معاوية

(٤) - أراد القياس على حروف الجر و النصب لانفرادها بعمل واحد ، وعليه لا يجوز للفعل أن يعمل الرفع والنصب في وقت واحد .

المنصرف بالعناية والاهتمام ، ولذلك قال سيبويه : " وإنما يقدمون ما هم ببيانه أهمّ وأعنى [1] " وفي التنــزيل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [2]، و ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ﴾ [3]، و ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [4] ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [5]، و ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾ [6]، و ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [7]، و ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ ﴾ [8]، (غـــير) منصـــوب بـــ(أعبد) ، وقيل : بـــ(تأمروني) على تقدير حذف مضاف مجرور ، تقديره : تأمروني بعبادة غير الله ، وكذا ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ ،[9]في أحد القولين .

وأمّـــا ﴿ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [10]فإنّه منصوب بفعل يفسره الظاهر ، تقديره : وإياي ارهبوا فارهبون ؛ لأنّ الفعل الموجود قد أخذ مفعوله ، وهي (الياء) المحذوفة .

قوله :"ويحذف " أي : يحذف الفعل جوازاً إذا وجدت قرينة دالة على خصوصية ذلك الفعل المحذوف ،؛ لأنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا وجدت قرينة دالة على الخصوصية قامـــت مقـــام اللفظ لدلالتها على المعنى ، كقولك لمن قال : من أَضْرِبُ ؟ : زيداً ، أي : اضـــربْ زيداً ، ولمن قال : اضربُ شرَّ الناس : زيداً ، أي : اضرب زيداً ، ولمن قطع حديثه

---

[1] - الكتاب : ١/٣٤ ، قال سيبويه"كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى "

[2] - الآية ٥ من سورة الفاتحة

[3] - الآية ٢٨ من سورة فاطر

[4] - الآية ٣٧ من سورة الحج

[5] - الآية ٤١ من سورة القمر

[6] - الآية ٤٠ من سورة سبأ

[7] - الآية ٥٠ من سورة المائدة

[8] - الآية ٦٤ من سورة الزمر .

[9] - الآية ٦٦ من سورة الزمر ، وعلى القول الآخر ، أن (غير) منصوب بـــ(أعبد) مقدما عليه كما هو مذكور ، وينظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢١٦ .

[10] - الآية ٥١ من سورة النحل ، وقال الزمخشري في الكشاف : ٢/٤١٣ " نقل الكلام من الغيبة إلى التكلم لأن الغائب هو المتكلم ، وهو من طريق الالتفات " وهو أبلغ في الترهيب من قوله : وإياه فارهبوه "

:حديثك ، أي : أتم حديثك ، وقولهم : أ كل هذا بخلاً ؟! لمن طلب منه ما جرت العادة أنْ لا يــردّ مثله ، ولم يُسمع بإضمار : أتفعل كل هذا بخلاً ، وإذا رأيت رجلاً عليه أهبة الحاج مــتوجهاً مسلكاً ، قلت : (مكةَ) أي : تريد مكة ، وقولك عند سماع تكبير الذين يرقبون الهــلال : (الهلالَ) أي : أبصروا الهلال ، ولمن حدست إصابة رميه : (القرطاسَ) ، أي : أصاب القرطاس ، ولمن قصّ عليك رؤيا : (خيراً وما سرّ) ، و (خيراً لنا وشرّاً لعدونا) أي : رأيت خيراً ، ولمن ذكر رجلاً : (أهلَ ذلك) ، أي : ذكرتَ أهلَ ذلك ، قال الشاعر[1]:

[٢٧٦]تذكّرتُ أرضاً بها أهلَها أخوالَها فيها وأعمامَها

أي : تذكرت أخوالَها وأعمامَها ، ومثله قول الآخر[2]:

[٢٧٧] لن تراها وإن تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً

أي : وتــرَى لهــا طيباً ، هذا مذهبُ صاحبِ الكتاب ، ومنع المبرد ذلك ، وقال " لا يجوز الحمل على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأول [3]"،

وأمّا قولهم : " كاليوم رجلاً "[4]، فيحتمل وجهين :

أحدهما : نصب (رجل) على المفعوليّة بإضمار : ما رأيت رجلاً كرجلِ اليوم ، فقدم نعتُ النكرة ، وحُذف رجلٌ ، فدخلت الكاف على (اليوم)

والوجــه الثاني : أنه حذف الموصوف ، وهو رجل ، وأقيمت الصفة مقامه ، وحذف مجرور الكاف ، فصار (كاليوم) نائباً عن الموصوف المفعول ، ثم فسر برجل تمييزا ؛ لرفع الإبهام ، ومثله قول الشاعر[5]

[٢٧٨]حتى إذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوباً ولا طلباً

---

(١) - ينسب هذا البيت لعمرو بن قميئة ، وهو في ديوانه : من شواهد الكتاب ٢٨٥/١ ،والخصائص ٤٢٧/٢ ،والمحتسب ١١٦/١ ،وشرح المفصل ١٢٦ ،

(٢) - ينسب لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ١٧٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٨٥/١ ،والمقتضب ٢٨٤/٣ ،والخصائص ٤٢٩/٢ ،وشرح المفصل ١٢٥/١ ، والإيضاح على المفصل ٢٤٧/١ ، ومغني اللبيب ٦٠٧ ،

(٣) - المقتضب : ٢٨١/٣ ، بتصرف

(٤) - الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ٢١٨

(٥) - قائله : أوس بن حجر في ديوانه ٣ ، والبيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ٤٤٠ ،وأمالي المرتضى ٧٣/٢ شرح المفصل ١٢٥/١ ،

والطَلَبُ جمع طالب كخادمٍ وخَدَمٍ ، ويقولون : اللهم ضَبُعاً وذئباً ، أي : اجمع فيها ضبعاً وذئباً ، فمنهم من قال : إنّه دعاءٌ عليها بإهلاك الذئب والضبع [1]، ومنهم من قال : إنّه دعاءٌ لها ؛ لأنهما إذا اجتمعا تقاتلا ، وأفلتت الغنم / وقيل لبعض العرب[2] : " أما بمكان كذا وجذ ؟، فقال : بلى وِجَاذاً ، أي : أعرفُ وِجَاذاً ، والوجذ : نُقرةٌ تمسك الماء ، وقيل : مستنقع الماء [3].

٦٩/أ

وقيل لبعضهم [4]: لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيانَ بأبي ، أي : لُمِ الصبيانَ لتضمّنِ الصبيانِ معنى اللوم .

فرعان :

أحدهما : في حذف المفعول به[5] ؛ لأنّ المصنف لم يذكره ، وهو على ضربين :

أحدهما : أن يحذف تحقيقاً ، وهو في حكم المنطوق به ليقدم ما يقتضيه ، وذلك إذا وقع جملة في جملة صلة ، أو صفة ، أو حال ، أو خبر مبتدأ ، وقد ذكرناه فيما تقدم [6].

وقد جاء في التنزيل حذفه مطلقاً ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [7]: ﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ [8]، ﴿ أَهَٰذَا

---

[1] – ينظر هامش الكتاب للسيرافي ١/١٢٩ بولاق ، والعمدة لابن رشيق ٢/١٥٢ ،والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٩

[2] – حكاه سيبويه ، قال " وحدثني من يوثق به أن بعض العرب " الكتاب ١/٢٥٥

[3] – بالجيم المعجمة ، وبالذال المعجمة ، قال في اللسان (وجذ) ٣/٥١٨ : الوجذ : النقرة في الجبل تمسك الماء ، ويستنقع فيها ، وقيل هي البركة "

[4] – رواه سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش الكبير عن بعض العرب ، ينظر : الكتاب ١/ ٢٥٥

[5] – نظر النحويون إلى الحذف للمفعول به بحسب الغرض من الحذف ، وقسموه إلى لفظي ومعنوي (التصريح ٢/٤١٣) ، أو بحسب حقيقة وجود المفعول ، وقسموه إلى تحقيقي وغير تحقيقي ، فالتحقيقي هو الذي تقدمه ما يدل عليه ، وغير التحقيقي هو ما لم يتقدمه ما يدل عليه ، وهذا هو التقسيم الذي سار عليه المصنف ، وعبر عنه الرضي بقوله : منوي وغير منوي .

[6] – ينظر ما تقدم : ص

[7] – الآية ٦٢ ،٧٤ من سورة القصص

[8] – الآية ٥٩ من سورة النمل

﴿ ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (١)، وجـاء الإثـبات والحذف في قوله ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٢) ، و ﴿ مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ (٣)، قرئ بإثبات المفعول وحذفه ، نظراً إلى إثباته في مصاحف من قرأ بالإثبات ، وحذفه في مصاحف من قرأ بالحذف (٤)

والضرب الثاني : أن لا يتقدم ما تقتضيه ، وهو على ضربين :

[أحدهما] : أن يقصد إلى تعلق الفعل بمحلّ مخصوص كـ" ضربت زيداً "، وأعطيته الدنانير ، فيذكر للبيان ، ويحذف عند وجود قرينة تدل على خصوصيته .

والـثاني : أن يقصد عموم الفعل على الإطلاق من غير اختصاصه بمحل مخصوص ، ويكون المراد الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غيرُ ، كقولهم : فلان يعطي ويمنع ، ويضر وينفع ، ويعقد ويحل ، ويأمر وينهى ، والله يحي ويميت ، ويقبض ويبسط ، وفي التنـزيل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ (٥)، ويصـير على هذا بمنـزلة الفعل اللازم ، ونسبة الفعل المبني للمفعول في بيان محل الفعل دون الفاعل ، وهاهنا بيان من قام به الفعل دون المحل .

وأمّا قوله تعالى ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾ (٦) ، وقول الشاعر(٧)

[٢٧٩] وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها   إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

فـالأجود حملهما على المعنى أي : بارك لي في ذريتي ، وينـزل في عراقيبها ، فلذلك عداهما بـ(في) .

الفرع الثاني : في المفعول المقلوب(٨) :

---

(١) - الآية ٤١ من سورة الفرقان

(٢) - الآية ٣٥ من سورة يس

(٣) -الآية ٧١ من سورة الزخرف

(٤) - قرأ نافع وابن عامر وحفص بالهاء ، لأنه بالهاء في مصاحف المدينة والشام " وقرأ الباقون بغير هاء ، ينظر : الكشف ٢/٢٦٢

(٥) - الآية ٥ من سورة الليل

(٦) - الآية ١٥ من سورة الأحقاف

(٧) - قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ١٥٦،و البيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ١/٢٥١ ،والخزانة ٢/١٢٨،وشرح المفصل ٢/٣٩،و مغني اللبيب

(٨) - بحث هذا الموضوع أستاذنا الدكتور محسن العميري في كتابه " القلب في القصة "

اعـــلم أنّ العرب يتفقون على رفع الفاعل ونصب المفعول ، وقد جاء القلب فيهما عند عدم اللبس في الشعر اتساعاً واتكالاً على المعنى ، قال الأخطل[1]:

[٢٨٠] أما كليبُ ابن يربوعٍ فليس لها — عند التفاخر إيرادٌ ولا صدر

مثل القنافذ هداجون قد بلغت — نجرانَ أو بلغت سواهم هجر

رفـــع المفعـــول ونصب الفاعل ؛ (لأنه لا)[2] يلبس أنّ السوءات هي البالغة ، و(نجران ، وهجر) هي المبلوغة .

ويقوي ذلك ويصرفه عن الضرورة أن في كلامهم [3]"دخل القبرُ زيداً "و"أدخلت القلنسوةُ [في]رأسي "و"عَرَضَ الحوضُ على الناقة " ، وأمّا قول الآخر [4]:

[٢٨١]غداة أحلت لابن أصرم طعنةٌ — حصين عبيطاتُ السدائفِ والخمر

فـــيروى ينصـــب (طعنة) ورفع (عبيطات) بالقلب لمعرفة المعنى ، ويروي بالعكس على الأصل ، وقول الآخر: [5]

[٢٨٢]قد سالم الحيات منه القدما — الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما

القـــياس : رفع (الأفعوان ، والشجاع) على البدل من (الحيات) ؛ لأنّه تفصيلها ، لكنه نصـــبهما حمـــلاً على المعنى ؛ لأنّ المسالمة تكون في شيئين ، فكأنه قال: سالم القدمُ الأفعوانَ

---

[1] - ديوان الأخطل ١٧٨، والبيت من شواهد المحتسب ١١٨/٢، والصفوة الصفية ٦٧٣/٢ ، وتخليص الشواهد ٢٤٧، والمغني ، واللسان (نجر) ١٩٥/٥، والهمع ١٦٥/١،

[2] - في النسخة (لا لا) ولعل الصواب ما أثبت .

[3] - الكتاب ١/ ١٨١ ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٤٩ ، والكتاب ١٨١/١ ، وضرائر الشعر ٢٧١ ، والمنتخب لكراع النمل ٦٣٠ ،

[4] - قائله الفرزدق ،وهو في ديوانه ٢٥٤/١، و البيت من شواهد الإنصاف ١٨٧/١،وشرح المفصل ٣٢،٨/١/٧٠،وأوضح المسالك ٩٦/٢،

[5] - اختلف في نسبة هذا البيت بين مساور بن هند العبسي ، وأبي حيان الفقعسي ، والعجاج ، والدبيري ، وعبد بن علس ، وهو من شواهد الكتاب ٢٨٧/١،و المقتضب ٣ / ٢٨٣، وسر الصناعة ٤٣١،٢/١/٤٨٣، والخصائص ٤٣٠/٢، والمنصف ٩٦/٣، و الممتع ١/ ٢٤١، واللسان (ضرزم) ١٢ /٢٥٦.والصفوة الصفية ٤١٥/١ ، والخزانة ٢٩٣/٤ ، ٥٧٠ ، بولاق ،

والشـــجاعَ ، فأضمر لهما ناصباً ، ورواه الفراء[١] بنصب (الحيات) ، وجعل (القدم) هي الفاعل ، وحذفت نون التثنية لضرورة الشعر ، فيصح البدل على هذه الرواية .

وأمّا قول الآخر[٢]:

[٢٨٣]وعضُّ زمانٍ يا بن مَرْوانَ لم يدع   من المالِ إلا مُسحتاً أو مجلّفُ[٣]

فإنه يروى بنصب الأول ، ورفع الثاني على أحد أمرين :

إمّا أنه مبتدأ خبره محذوف ، أي :أو مجلّف كذلك ،ويضعفه الابتداء بالنكرة من غير شرط .

وإمّا حملاً على المعنى ، أي : و بَقِيَ مجلّفٌ ؛ لأنّ معنى لم يدع من المال إلاّ مسحتاً : لم يبق من المال إلاّ مسحتاً أو بقي مجلفٌ ، ويروى برفعهما حملاً لـــ(لم يدع) على معنى " لم يبق " لا عـــلى معنى (لم يترك) ، وعلى هذه الرواية يحتاج إلى ضمير يعود من الجملة على (زمان) الموصوف بها ، إذ لا ضمير في الفعل ، تقديره (فيه) .

---

(١) - معاني القرآن للفراء ١١/٣ ، عند تفسير قوله تعالى ﴿ إذ الأغلال في أعناقهم ﴾ الآية ٧١ من سورة السجدة ، قال الفراء " فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعا على الحيات ، وينظر الخصائص ٤٣٠/٣

(٢) - قائله الفرزدق وهو في ديوانه ٢٦/٢،و البيت من شواهد الخصائص ٩٩/١، والمحتسب ١٨٠/٢،١٨٠/٣٦٥ ، والإنصاف ١٨٨/١،وشرح المفصل ١٠/١،١٠٣/٣١ ، واللسان (سحت) ٤١/٢، (جلف) ٣٨٢/٨،

(٣) - المسحت ، والمجلف

متنٌ : "ووجوباً في أربعة مواضع :

الأول : سماعي مثل : (امْرَأً ونَفْسَه) ، و﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾[1] ، و (أهلاً وسهلاً) .([2])"

الشرح [3]:هذا القسم السماعي ليس له ضابط يحصره ، وإنما وجب حذف الفعل ؛ لأنهم قـــدروا في الذهن كثرة استعمالها لو نطق بها ، فألزموها الحذف طلباً للخفة ، ولأنها تجري مجرى الأمثال /، وإظهار الفعل يغيرها عن وضعها الذي جاءت عليه ، وتقدير العوامل (دَعْ امرأً مع نفسه ، أو وَدَعْ نَفْسَهُ) ، وأمّا الآية وما أشبهها ففيها أربعة أقوال :

٦٩/ب

أحدها : لسيبويه أنّ التقدير : انتهوا عن التثليث وأتوا خيراً ، وهو التوحيد ؛ لأن الخطاب مع النصـــارى ، قال [4]: لأنك حين قلت : انته ، تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر "، فكأنه يريد أن يخرجهم من التثليث ويدخلهم في التوحيد .

الثاني : للكسائي[5] أنه خبر (كان) ، أي : يكن الانتهاءُ خيراً لكم[6]

والثالث : للفراء[7] أنّه صفة مصدر محذوف ، أي : انتهوا انتهاءً خيراً لكم .

والرابع : لبعض الكوفيين[8] أنّه حال .

أمّا (مرحباً وأهلاً وسهلاً) فإنها تذكر لإكرام الزائر ، وفي نصبها وجهان :

---

(١) –الآية من سورة

(٢) – الكافية ٨٧،٨٨

(٣) – هذه المسألة تنظر في : الكتاب ١/٢٨٠-٢٩٠ ، والمقتضب ٣/٢١٧ ، ٢١٩ ، وشرح الرضي ١/٣٣٩ – ٣٤٤ ، والفوائد الضيائية ١/٣٢٢

(٤) – الكتاب ١/٢٨٣ بتصرف

(٥) – البحر المحيط ٣/٤٠٠ ، وشرح الرضي ١/٣٤٠

(٦) – قال المبرد في المقتضب ٣/٤١٦ : " هذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه "

(٧) – معاني القرآن ١/٢٩٥،٢٩٦ عند تفسير الآية ١٧١ من سورة النساء ، وشرح الرضي : ١/٣٤٠

(٨) – التبيان ١/٤١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧، ٢٨ ، والمغني : ٨٢٨

أحدهمـــا : أنها مفعول بها بتقدير فعل من غير لفظها ، أي : أصبت مرحباً لا ضيقاً ، وأتيت أهـــلاً لا أجانبَ ، ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً ، وحُذف الفعل لدلالة التحية والتكرمة عليه .

والثاني : أنها منصوبة على المصدر بأفعال من ألفاظها ، أي : رَحُبَت بلادك مرحباً ، وسَهُلَت سهلاً ، وأهلَتْ أَهْلاً ، وفائدة الدعاء للبلاد يرجع إلى الزائر ؛ لأنه المقصود بالدعاء لا البلاد ، ومن العرب[1] من يرفعها على أنها خبر مبتدأ ، قال طفيل الغنوي[2] :

[٢٨٤]وبالسهب ميمون النقيبة قوله   لملتمس المعروف أهلٌ ومرحبُ

هو من هذا [و] قولهم : انته أمراً قاصداً [إي : انته ، وأت أمرا قاصدا][3]،

(وكل شيء ولا شتيمة حر) ، أي : ائت كل شيء ، ولا ترتكب شتيمة حر ، و(حسبك خـــيراً لك) تقديره : اكفف عن هذا ، وائت خيراً لك ، و(وراءك أوسع لك) [4] أي : خـــل وراءك وائتَ مكاناً أوسع لك ، أو ائتِ وراءك يكن أوسع لك ، وهذا يقال في الزجر عـــن الأقدام على الشيء ، قاله الحطيئة لابن حمامة [5]الشاعر لما استأذن في الدخول عليه ، وقول الشاعر [6]:

[٢٨٥]تروّحي أجدر أن تقيلي   غداً بجنبي بارد ظليل

تقديره : تروحي ، ائتي مكاناً أجدر أن تقيلي فيه ، فحذف الفعل ، والموصوف وحرف الجر ، ثم الضـــمير بعـــد أن صار ضمير منصوب ، وأقام الصفة مقام الموصوف ، ففيه اتساعات خمسة :

---

(١) - الكتاب ٢٩٥/١

(٢) - ديوان طفيل الغنوي ٣٨،والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٦/١، والمقتضب ٢١٩/٣، والمنصف ٣٧/٣، وشرح المفصل ٢٩/٢ ، والهمع ١٦٩/١،

(٣) - ينظر : الكتاب ٢٨٤/١

(٤) - من أمثال العرب : الكتاب ٢٨٢/١ ، والفاخر ٣٠١ ، ومجمع الأمثال ٣٧٠/٢ ،والوسيط في الأمثال ١٧٨ .والتخمير ٣٨١/١

(٥) - ابن الحمامة هو هوذة بن الحارث السلمي (ت حوالي ٢٠هـــ) اشتهر بنسبته إلى أمه ، وهو من سكان البصرة .أخباره في الإصابة (٩١٥٩)

(٦) - ينسب لأحيحة بن الجلاح ، والبيت من شواهد الخزانة ٥٧/٥، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩١،٣٩٠ وشرح الأشموني ٣٨٥/٢، وشرح التصريح ١٠٣/٢

و (شـــأنك والحج) أي : الزم شأنك مع الحج ، أو الزم الحج و (أهلك والليل) أي : الحق أهلك وبادر الليل ، و (عذيرك) أي : احضر عذرك عند سيبويه ، و
(عـــاذرك) عند المفضل بن سلمة [١] ، و (هذا ولا زعماتك)[٢] أي : هذا الحق ، ولا أتوهم زعماتك ، و (كليهما وتمراً)[٣] أول من قاله عمرو بن حمران الجعدي[٤] كان بين يديـــه زبد و (قرص)[٥] وتمر ، فأتاه رجل قد أضرّ به الجوع ، فقال له : أطعمني مما بين يديك ، فقال له عمرو : أيما أحب إليك زبدٌ أوسنامٌ ؟ ، فقال الرجل : كليهما وتمراً ، أي : اعطني كليهما ، وزدني تمراً ، ويروى أنه لما قال له الرجل : أطعمني من قرصك وزبدك ، قال له عمرو : كليهما وتمراً ، أي : أطعمك كليهما ، وأزيدك تمراً ، وروي : (كلاهما) بالرفع بالابتداء على حذف الخبر ، أي : كلاهما لك ، وأزيدك تمراً .

---

(١) - قال الرضي ١/٣٤٣ ويجوز أن يكون العذير بمعنى العذر ، إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل "

(٢) - الكتاب : ١/٢٧٦

(٣) - مجمع الأمثال ٢/ ١٥١-١٥٢

(٤) – عمرو بن حمران بن الأقرع الجعدي من فصحاء العرب ذكر في مجمع الأمثال ٢/١٥١

(٥) - في مجمع الأمثال (تامك) وهو السنام المرتفع ، ينظر : (اللسان) ١٠/٤٠٧

[المنادى]

مـــتنٌ :" والـــثاني : المنادى ، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً ، ويبنى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة ، مثل :(يا زيدُ) ، و(يا رجلُ) ، و (يازيدان) ،و (يازيدون) [١]"

الشرح[٢]:

يتعلق بهذا الموضع معرفة وجوب حذف الفعل ، ومعرفة حدّ المنادى وبنائه

فأمّا الفعل فقد اختلف في الناصب للمنادى على ثلاثة أقوال :[٣]

أحدهـــا : لسيبويه وجمهور البصريين أنّ الناصب له فعل مقدر بعد حروف النداء ، وهي يا وأيا وهيا وأي والهمزة .

والـــثاني : منقول عن المبرد[٤] أنّ الناصب له نفس الحرف[٥] ، وعزاه العبدي[٦] أيضاً إلى أبي علي[٧]

والثالث : منقول عن أبي علي [٨]أنها أسماء أفعال ، وهي الناصبة من غير تقدير فعلٍ .

---

[١] – الكافية : ٨٩

[٢] – ينظر : الكتاب ١٨٢/٢ ، والمقتضب ٣١٨/٢ ، و٢٠٢/٤ ، والأصول ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٢ ، ١٣١ ، وابن الحاجب على الكافية ٤٠٩/٢ – ٤١١ ، وشرح الرضي ٣٤٤ – ٣٤٧ ، والفوائد الضيائية :٣٢٣/١،٣٢٥

[٣] – ذهب بعض النحاة إلى أن عامل النصب في المنادى معنوي ، وهو القصد ، ولعله لم يذكر هذا الرأي لضعفه ، لعدم وجود هذا العامل في النصب ، ينظر : الهمع ١٧١/١

[٤] – قال في المقتضب ٢٠٢/٤ " وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره "، فهو مثل سيبويه ، وقال الرضي ٣٤٦/١ " وعند المبرد : حرف النداء سدّ مسد أحد جزأي الجملة أي: الفعل ، والفاعل مقدر "

[٥] – ثم اختلفوا هل هو على سبيل النيابة عن الفعل فهو مشبه بالمفعول به ؟ ، وعليه الفارسي ، وقيل هي أسماء أفعال على ما سيأتي ، ينظر : الهمع ١٧١/١

[٦] – تقدم : ذكر العبدي ص

[٧] – الإيضاح العضدي ٢٤٤ ، وقال الرضي ٣٤٦/١ ، " وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون إذا من هذا الباب ، أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف "

[٨] – ابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضي ١٣٢/١ ، والفوائد الضيائية :٣٢٥/١

حجة المبرد : أن هذه الحروف قوية مشابهة للفعل ، بدليل إمالتها ، وتعلق حرف الجر بها نحو : يا لزيد ، ونصبها للحال نحو قوله: [1]

[٢٨٦] يا بؤس للجهل ضرار لأقوام

والأصح ما ذهب إليه الجمهور من تقدير الفعل ؛ لأنّه أصل في العمل ، وإنما ينصب من الحروف ما شابه الفعل ، فإحالة النصب على الأصل أولى مما لا أصل له في العمل .

وأما إمالتها فلا توجب لها العمل ، بدليل (بلى) فإنها قد أميلت ، وهي غير / عاملة . ٧٠/أ

وأمّا تعلق الحرف بها ونصب الحال فإنه محال على الفعل لا عليها ، ولأنّ ما صار إليه يؤدي إلى إقامة الحرف مع الاسم مع قطع النظر عن الفعل ، وهو محال ؛ لأنّه على خلاف الوضع ؛ لأن وضع الحرف أنْ لا يكون خبراً ، ولا مخبراً عنه ، واستقلال الجملة إنما يكون بالخبر والمخبر عنه .

والاعتراض على من زعم أنها أسماء أفعال بأربعة أوجه :

أحدها : أنّ اسم الفعل يستقل بالإفادة نظراً إلى مسمّاه فإنّه جملة نحو : (صَه) وحرف النداء لا يستقل بالإفادة [2].

والثاني : يجوز حذفه مع بقاء عمله .

والثالث : أنّ كلَّ اسم فعل له مسمًّى ينطق به ، وحرف النداء ليس له مسمى ؛ لأنّه لو كان له مسمى لكان فيه ضمير مرفوع ، ولا يخلو إمّا أنْ يعود على غائب أو متكلم أو مخاطب فعوده على الغائب ممتنع ؛ لعدم تقدم من يعود عليه ، وعوده على المتكلم أيضاً ممتنع ؛ لأنه لا يكون اسم الفعل لمتكلم بل لمخاطب أو غائب ، وعوده على المخاطب ممتنع أيضاً لفساد المعنى إذ يصير المخاطب هو الداعي بالنسبة إلى ضمير الفاعل ، والمدعو بالنسبة إلى وقوع اسم الفعل عليه

---

(١) - هذا عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ ، وصدره

(قالت بنو عامر خالو بني أسد)

والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٨/٢ ، وسر الصناعة ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٣٣٠/١ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥، و الخزانة ١٠٨/٤، والهمع ١٧٣/١

(٢) - قال القواس ١٠٣٥-١٠٣٦ : هذا قول ظاهر البطلان أما أولا فلأن أسماء الأفعال لايوجد فيها ما هو على حرف واحد لأن من جملة حروف النداء الهمزة ، وثانيا لأنه لامرفوع لأسماء الأفعال هاهنا " بتصرف

والرابع : أنه يؤدي إلى كون اسم الفعل على حرف واحد - وهو الهمزة - ولا يوجد ذلك في أسماء الأفعال ، وإذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل في الكل ؛إذ لا قائل بالفرق .

وأمّا قول من زعم من الأصوليين[1]أنّ المنادى بعض من الجملة الواقعة بعده ففاسد لوجهين:

أحدهما : أنّ المنادى قد يقصد معرفة حضور المخاطب فلا يتوقف على جملة بعده ، ولذلك يجوز الوقف على المنادى

والثاني : أنّه لو كان جزءاً من الجملة لكان داخلاً في تركيب الجملة ، ولو كان داخلاً في تركيبها لكان معرباً مطلقاً على حسب ما يقتضيه التركيب

ولما اختلف حاله في الإعراب والبناء علم استقلاله ، وعدم دخوله فيما بعده .

وإنما وجب إضمار الفعل على مذهب الجمهور لوجهين :

أحدهما : أنّ الواضع قدر أنّه لو نطق به لكثر استعماله ، فألزمه الإضمار طلباً للخفة ؛ لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف ، وأقام مقامه حرفاً يدل عليه في محله

والوجه الثاني : أنّه لو نطق به وقيل : أدعو زيداً ، وأنادي زيداً ، لكان إخباراً عن المتكلم ، والنداء ليس بإخبار ، بل هو عبارة عن نفس الصوت بالمنادى على جهة الإنشاء ، والخبر يقع عنه بعد النداء ، فتقول : ناديت زيداً .

قال بعضهم : " وإذا ناديت صفة كان خبراً ، ولذلك أوجب الفقهاء الحد على القاذف إذا قال : يا زاني ؛ لأنّه وصفه بالزنا المحتمل للوقوع وعدم الوقوع ، ولو كان عبارة عن الصوت لم يجب الحد "[2].

وجوابه : أنّ وجوب الحد لما يلزم من الخبر بعد وجود النداء ، لا لنفس النداء ؛ لأنّ الصوت بالمنادى ليس بخبر.

وأمّاحده فـ"المطلوب إقباله "جنسٌ يخرج به المندوب ،ونداء الجمادات نحو[3]:

[٢٨٧] يا صبا نجد

[وقوله]

---

[1] - شرح الكوكب المنير ، وبيان المختصر لشمس الدين الأصفهاني

[2] - شرح القواس ١٠٣٦

[3] - لعله جزء من بيت ابن الدمينة وهو في ديوانه ص ٨٥

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد　　　فقد زادني مسراك وجدا على وجد

[٢٨٨] يا نخلة من ذات عرق [1]

[وقوله [2]]

[٢٨٩] أيا جَبلي نعمان

لعدم طلب الإقبال منها ، والحدود تُصان عن المجاز ، فلا يُتخيل منها الإقبالُ مجازاً ،ولا ريب أنّ العرب نادها تخيلاً للإقبال منها .

و"بحرف نائب منابَ (أدعو) فَصَلَ نحو : (مخاطبتي معك) و (أنت المراد بهذا) .

و"لفظـــاً أو تقديـــراً "تفصيل للحرف ،فاللفظي نحو : يا زيد ،والتقديري نحو قال تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [3].

وأمـــا بناء المنادى ، فقول المصنف : " يبنى على ما يرفع به " أجودُ من قول غيره[4]: " بُني عـــلى الضم " ؛ لدخول التثنية والجمع تحت المفرد المعرفة في تقييده ، ولا يدخلان في تقييد غـــيره .واخـــتلف في المفرد المعرفة[5] فذهب الكسائي والرياشي[6] إلى أنهما [7]مرفوعان

---

(١) – هذا جزء من شطر بيت قائله : الأحوص ، وهو في ديوانه ١٩٠ ، وسيأتي في الشاهد رقم [٣٠٧]

(٢) – هذا جزء من شطر بيت ، قائله مجنون ليلى وهو في ديوانه ١٩٦ ، والبيت بتمامه :

أيا جبلي نعمان بالله خليا   سبيل الصبا يخلص إلي نسيمها

والبيت من شواهد الحماسة الشجرية ٢/٥٨٠ ، ومغني اللبيب شرح شواهد المغني ١/٦٠ ، وشرح التصريح

(٣) – الآية ٢٩ من سورة يوسف

(٤) – هذا قول جمهور البصريين ينظر : الكتاب ، والمقتضب : ٤/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والأصول ١/٤٠١ ، والإيضاح للفارسي ، واللمع ١٩١ ، وابن يعيش ١/١٢٨ ، ولقواس ١٠٣٧ .

(٥) – ينظر : المسألة الخامسة والأربعين من مسائل الخلاف في الإنصاف ١/٣٢٣ ، وأسرار العربية ٢٢٦ ، والأصول ١/٤٠١

(٦) – أبو الفضل : العباس بن الفرج الرياشي ، نحوي لغوي قتله الزنج (٢٥٧هـــ) ترجمته في الإنباه ٢/٣٦٧ – ٣٧٤ ، ومعجم الأدباء ١٢/٤٤-٤٦

(٧) – أراد بالضمير المثنى والجمع

كرفع المبتدأ لعدم العوامل قبلهما [1]، وحذف التنوين منهما ؛ لأنه جيء به فرقاً بين الاسم والفعـــل ، والفعـــل لا يُـنادي فلا حاجة إلى الفرق ، وعلتهما منقوضة [2] بالنكرة المبهمة والمضاف والمطول فإنها منصوبة مع [عدم] العوامل قبلها

وذهب الفراء [3] إلى أن أصل يا زيد : يا زيداه ، كما في دعاء الميت ؛ لتدل الألف على مد الصـــوت ، والحي أحق بذلك لفهمه الخطاب بالسماع إلاّ أنه حذف الألف من الحي لكثرة الاستعمال ، وبني على الضم لتضمنه معنى المحذوف كقبل / وبعد ، وقد جاء على الأصل في الشعر ، قال الشاعر [4]

٧٠/ب

[٢٩٠] يا رَبِّ يا ربَّاه إياك أسَلْ   عفراء يا رباهُ من قبلِ الأجلْ

وتمسّكه بالبيت ضعيف ؛ لأنّه من المضاف إلى ياء المتكلم ، وليس بمفرد

وذهب الخليل [5] إلى أنهم رفعوا المفرد كـــ(قبلُ) و (بعدُ) ونصبوا المضاف كما نصبوا (قبلك) حين طال ، ولا يخفى ضعفه .

وأمّا على مذهب جمهور النحويين ففيه ثلاثة أسئلة :

أحدهـــا : لم بني ؟، والثاني : لم بني على حركة ؟ ، والثالث : لم كانت الحركة ضمة أو ما ينوب منابها ؟ [6]

وجواب الأول من وجهين :

أحدهما : أنه أشبه الأصوات ؛ لأنّ مقصود النداء التنبيه بالصوت لا الإخبار والأصوات كـــ(هلا وعَدَس) مبنية فكذلك ما أشبهها

---

(١) - قال الرضي ٣٤٩/١ : " ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الإعراب ، ولو جررناه لشابه المضاف إللى ياء المتكلم ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، فرفعناه " بتصرف

(٢)- قال الرضي (٣٤٩/١) : ولا يعترض عليه بالمبتدأ لأن العامل فيه عنده هو الخبر)

(٣) - شرح ابن يعيش ١٢٨/١ ، والرضي ٣٤٩/١-٣٥٠ ،

(٤) - ينسب هذا البيت لعروة بن حزام ،وقيل لعروة بن زيد الخيل ، ينظر ديوانه : والبيت من شواهد شرح المفصل ٤٧/٩ ، الخزانة ٢٧٠/٧ ، ٢٧٣ ، ٤٥٨/١١، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨/٤ ، واللسان (ها) ٤٨٠في تاج العروس (صقل) ٤٧/٩ ، واللسان (حمل) ٤٨٠/١٥ ، والتاج (حمل) ، والخزانة ٢٧٠/٧ ، ٢٧٣ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨/٤ ،

(٥) - الكتاب ١٨٢/٢ -١٨٤

(٦) - اللباب ، ينظر شرح الجمل لأبن عصفور ٨٦/٢،٨٨

والوجه الثاني : أنّه أشبه ضمير المخاطب لفظاً ومعنى ، أمّا لفظاً فلأن لفظه مفرد كلفظ ضمير المخاطب وأمّا معنى من جهة التعريف والخطاب ؛ لأنّ المنادى مخاطب في المعنى ومشابهة المبني تقتضي البناء

وفائدة وضع الاسم الظاهر موضع ضمير المخاطب : أنّ المخاطب قد يكون بعيداً فإذا قال : (يـــا أنت ، أو يا إياك) لم يعلم أنه يعينه ، وإذا ناداه بالاسم كـــ(يا زيد) علم أنه يعينه،وقد جاء في الشعر على أصل الخطاب،قال الشاعر[1]

[٢٩١]يا أبجر بن ابجر يا أنتا   أنت الذي طلقت عام جعتا

فمن فسره بضمير المرفوع فنظر إلى لفظه ، ومن فسره بضمير المنصوب فنظر إلى أنه مفعول في المعنى

وجواب الثاني : أنّه بني على حركة لوجهين

أحدهمـــا : أنّ الأسماء المناداة قد يكون قبل أحدها ساكن ، نحو : زيد وعمرو ، فلو بني على السكون لأدى إلى الجمع بين ساكنين في بعض الصور

والـــثاني : أنّـــه بني على حركة ؛ لأن له أصلاً في التمكن ؛ لأنه كان معرباً فبني على حركة تفضيلاً له على ما ليس له أصل في التمكن

وجواب الثالث من ثلاثة أوجه

أحدها : لتدل الضمة بقوتها على زيادة التنبيه على تمكنه ، وأمّا لا رجل فكانت فتحة للطول بالتركيب .

والـــثاني : أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ، أو بالمضاف إلى ياء المتكلم بعد قلبها ألفـــاً والاجـــتزاء بالفتحة ، ولو بني على الكسرة لالتبس أيضا بالمضاف إلى ياء المتكلم عند الاجتزاء بالكسرة ؛ فلذلك تعين الضم.

والثالث : أنه يكسر إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وينصب مع غيرها ، فضم في الأفراد لتكمل له الحركات ، كما فعلوا في قبل وبعد لاشتراكهما في الغاية

واختلف في العلم المفرد إذا نودي ، فذهب المبرد[2] إلى أنه يعرف بالقصد قياساً على النكرة المقصودة بعد سلب تعريف العلمية لئلا يجتمع تعريفان على اسم واحد

---

(1) - البيت من شواهد شرح الجمل لأبن عصفور ٨٧/٢،والتاج (يا) ويروى (يا أقرع بن حابس يا أنتا   أنت الذي ...)

(2) - المقتضب : ٢٠٤/٤

وذهب ابن السراج [1] إلى بقاء تعريف العلمية

حجة ابن السراج من وجهين :

أحدهما : أنّ في الأعلام ما لا يتصور فيه الشركة حتى يصح تنكيره نحو : فرزدق

والثاني : أنّه لو كانت المعرفة تنكر إذا نوديت لجاز نداء ما فيه لام التعريف كنداء المضاف

والجواب عن الأول أنه يكفي تقدير الشركة بالقوة والاستعداد قياساً على الشمس والقمر فإنهما جنسان بالقوة ، وإن لم يكن لهما شريك في الوجود

وعن الثاني : أنه امتنع دخوله على اللام لئلا يجتمع قرينتان لفظيتان تفيدان التعريف على محل واحد ، وأما المضاف فلم يجتمعا ؛ فلذلك حكمنا بتعريفه بالقصد أيضاً كالعلم ، وأما العلم فقرينته معنوية يمكن الحكم بزوالها مع بقاء اللفظ بخلاف قرينة اللام فإنه لا يمكن الحكم بزوال معناها إلا بزوال لفظها فافترقا ، وأمثلة نداء العلم ﴿ يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا ﴾ [2] ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ [3] و ﴿ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ [4] ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ [5] ﴿ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا ﴾ [6]

وأما قوله تعالى ﴿ سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [7] فقيل إن إبراهيم منادى ، و(له) قائم مقام الفاعل ليقال ، أو المصدر قائم مقام الفاعل وله في موضع نصب وقيل أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو أو هذا إبراهيم وقيل هو مبتدأ محذوف الخبر أي إبراهيم لذاكر وقيل : هو قائم مقام فاعل يقال حملاً على المعنى أي يعرف به إبراهيم أو بذكر إبراهيم في التسمية

---

(١) - الأصول ١/٤٠٤

(٢) - الآية ٧٧ من سورة الأعراف

(٣) - الآية ٣٥ من سورة البقرة ،

(٤) - الآية ٨١ من سورة هود

(٥) - الآية ٢٩ من سورة يوسف

(٦) - الآية ٤٨ من سورة هود

(٧) - ٦٠ من سورة الأنبياء

وقال الشاعر[1]

[٢٩٢]ألم تسمعي أي عبدُ في رونقِ الضحى   بُكاءَ حماماتٍ لهن هديرُ

وقال آخر[2]:

[٢٩٣] أفاطم مهلاً بعض هذا التذللِ

ومثال النكرة المقصودة ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ / وَٱلطَّيْرَ ﴾[3]، وقال الشاعر[4] ١/٧١أ

[٢٩٤]قالت هريرة لما جئت زائرها   ويلي عليك و ويلي منك يا رجل

وقول الآخر [5]:

[٢٩٥] يا دار أقوت بعد إصرامها

فرعٌ : إذا اضطر الشاعر إلى (تنوين) المفرد المبني على الضم،نحو: قول الشاعر[6]

[٢٩٦] سلام الله يا مطرٌ عليها   وليس عليك يا مطرُ السلام

، وقول الآخر [7]

[٢٩٧]ضربت صدرها إلي وقالت   يا عدياً لقد وقتك الأواقي

---

(١) - قائله كثير عزة ، وهو في ديوانه ٤٧٤، و البيت من شواهد المغني و الهمع ١/١٧٢، ورصف المباني ١٣٥، واللسان (رنق) ١٠ /١٢٨،

(٢) -هذا شطر بيت من مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر،وهو في الديوان ١٢ والبيت بتمامه :

(أفاطم مهلا بعض هذا التذلل   وإن كنت قد أزمعت صرما فأجملي)

و البيت من شواهد المغني لابن فلاح   والهمع ١/١٧٢ ، والخزانة ١١/٢٢٢

(٣) - الآية ١٠ من سورة سبأ

(٤) - البيت للأعشى من معلقته المشهورة في الديوان ١٠٧،وهو من شواهد المحتسب ٢/ ٢١٣،وشرح المفصل ١/١٢٩،و اللسان ١١/٧٣٧ (ويل)

(٥) - هذا شطر بيت للطرماح ، في ديوانه ٤٣٩ ، وعجزه

(عاما وما يعنيك من عامها)

وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٠١، واللسان (صرم) ١٢/٣٣٨

(٦) — البيت للأحوص ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، والبيت من شواهد : الكتاب ٢/٢٠٢ ، ومجالس ثعلب ٩٢، ٥٤٢ ، والمحتسب ٢/٩٣ ، والإنصاف ١/٣١١، وابن عقيل ٥١٧

(٧) - ينسب للمهلل بن ربيعة ،أو لعدي بن ربيعة أخوه وهو من شواهد المقتضب ٤/٢١٤ ،وسر الصناعة ٢/٨٠٠،والمنصف ١/٢١٨،وشرح المفصل ١٠/١٠،و الهمع ١/١٧٣،والأشموني ٢/٤٤٨،و البيت يروى أيضا : (رفعت رأسها إلي وقالت ..)

فسيبويه والخليل والمازني يختارون (تنوينه) مع بقاء الضمة قياساً على ضمة ما لا ينصرف إذا نون للضرورة لأن ضمته تشبه ضمة ما لا ينصرف لاطرادها في كل منادى مفرد معرفة وأبو عمـــرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي يختارون نصبه لأنّ أفضل إعرابه النصب ، فإذا نون عـــاد إلى الأصــــل قياساً على مجرور مالا ينصرف إذا نون للضرورة ،وقد روي البيتان على المذهبين ، واحتج من نصب بقول الشاعر[1]

[٢٩٨]فيا راكباً أمّا عرضت فبلغن   نداماي من نجران إلا تلاقيا

فإنه نكره مقصودة ، وقول الآخر[2]

[٢٩٩] أيا شاعراً لا شاعر اليوم قبله   جرير ولكن في كليب تواضع

فإنه شاعر معين ؛إذ المقصود به جرير ، وقد نصبه ، وقيل نصبه على الإغراء والمنادى محذوف ، أي : يا قوم عليكم شاعرا

---

(١) - ينسب لعبد يغوث بن وقاص ، وقيل لمالك بن الريب ، و البيت من شواهد الكتاب ٢٠٠/٢ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، والأصول ٤٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/١ ، والخزانة ١/ ٣٩٣ ، واللسان (عرض) ١٧٣/٧ و شذور الذهب ١١١

(٢) - قائله الصلتان العبدي ،وهو في ديوانه : و البيت من شواهد الكتاب ٢٣٧/٢و المقتضب ٢١٥/٤ ، والصاحبي ١٧٨ ، واللسان (كرب) ٧١٣/١

متن: "ويخفض بلام الاستغاثة ، مثل: (يا لزيد) ، ويفتح لإلحاق ألفها ، ولا لام فيه نحو :(يا زيداه) ."[1]

الشرح [2]إنما خفض المنادى بلام الاستغاثة [3]، وإن كان مبنياً قبل دخولها ؛ لزوال شبه لفظ المضمر بدخولها ؛ لأنه بدخولها خرج عن الإفراد الذي به أشبه لفظ ضمير الخطاب ، وعلة البناء مركبة من جهة اللفظ والمعنى [4]، وإذا انتفى جر العلة انتفت العلة ، أو أن حروف الجر لا تدخل على ضمير المنصوب أو المرفوع الذي أشبهه المنادى ، فلذلك إذا دخل على المنادى أعرب ؛ لزوال الشبه .

وأما (قبل) أو (بعد) في قوله تعالى ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [5]فلم (يؤثر) حرف الجر في رفع البناء ؛ لأن علة البناء قائمة معه ، وهو كون المضاف كالجزء من الكلمة لكون المضاف إليه مراداً ، ولذلك إذا لم يكن مراداً أعربا ؛ لزوال كونهما كالجزء من الكلمة .

و" يُفْتَح لإلحاق ألفها " أي : يُفتح المنادى لإلحاق ألف الاستغاثة ؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، نحو : يا زيدا .

---

(1) – الكافية ٨٩

(2) – الكتاب ٢/٢١٥- ٢١٨ ، والإنصاف ١/٣٢٦ ، وأسرار العربية ٣٢٤- ٣٢٥ ، وشرح ابن الحاجب على المقدمة الكافية ٢/٤١٤- ٤١٥ ، وشرح الرضي ١/٣٥١- ٣٥٣ ، وشرح ابن يعيش ١/١٣٠-١٣١ ،

(3) – قال سيبويه في الكتاب ٢/٢١٨ " زعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : ياعجباه ، ويابكراه إذا استغثت ، أو تعجبت ، " وقال الرضي ١/٣٥٢ " هي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب ، " وقال ابن يعيش ١/١٣٠-١٣١ " هي لام الإضافة ، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر ، نحو قولك : المال لزيد غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين أحدهما المستغاث به ، والآخر المستغاث من أجله ، فلم يكن بد من التفرقة بينهما ، ففتحت لام المستغاث به ، وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها " وقال ابن هشام في المغني : ٢٧٤ " إذا قيل " يالك ، ويالي " احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به ، وأن يكون مستغاثا من أجله "

(4) – ينظر ما تقدم ص ٤٥٠

(5) – الآية ٤ من سورة الروم

"ولا لام [فــيه] " أي : لا يجمــع بين الألف ولام الاستغاثة ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر لحصول الاستغاثة به ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما .

واعـــلم أنّ الاستغاثة تقتضي مدعواً ومدعواً إليه ، فالمدعو : المستغاث به ، ولام الجر الداخلة علـــيه مفتوحة ، والمدعو إليه : المستغاث من أجله ، ولام الجر الداخلة عليه مكسورة ؛ فرقاً بينهما .

وإنما خُصّ (المستغاث به) باللام المفتوحة ؛ لأنّه منادى ، والمنادى واقع موقع الضمير ، ولام الجر تفتح مع الضمير ؛ فكذا ما وقع موقعه .

ومثال اجتماعهما قول الشاعر[1]

[٣٠٠] تكنَّفني الوشاةُ فأزعجوني فيا لَلناس لِلواشي المطاعِ

، وقول الآخر[2]

[٣٠١] يا لَقومي لِفرقة الأحبابِ ونزولِ المشيبِ دار الشبابِ

وإذا عطــف عـــلى المستغاث به اسم آخر مستغاث به كسرت اللام في المعطوف ؛ نظراً إلى الأصل ؛لأنّ اللبس قد زال بوجود حرف العطف ، ومثاله قول الشاعر[3]

[٣٠٢]يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب

وقد يذكر المستغاث به وحده ،كقول الشاعر[4] :

[٣٠٣]يا لَبَكرٍ أنشِروا إلى كُليباً يالَبكر أينَ أين الفرارُ

ويذكر المستغاث من أجله وحده كقوله :

[٣٠٤] يا عجباً لهذه الفليقهْ هل تذهبن القُوباء الريقهْ [5]

---

[1] - قائله قيس بن ذريح ، في ديوانه ١١٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٢١٦/٢ ، ٢١٩ ، وشرح المفصل ١٣١/١ ، والشعر والشعراء ٦٣٣/٢ ، والقواس ١٠٦١ ، واللسان (لوم) ٥٦٣/١٢ ، ورصف المباني ٢١٩

[2] - لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٢١٩/٢ ، والهمع ١٨٠/١

[3] - لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المقتضب ٢٥٦/٤ ، والمقرب ، والقواس ١٠٦٢ ، وشرح قطر الندى ٢١٩ ، واللسان (لوم) ٥٦١/١٢ ، ٥٦٣ ، و التصريح ٧٦/٤ ، والهمع ، والخزانة ١٥٤/٢

[4] - ينسب للمهلهل بن ربيعة البيت من شواهد الكتاب ٢١٥/٢ ، والخصائص ٢٢٩/٣ ، والرضي ٣٥٣/١ ، ، واللسان (لوم) ٥٦١/١٢ ، ٥٦٣، والخزانة ٥٠٦/٧

[5] — هذا الرجز ينسب لأعرابي أصابه القوباء ، وقيل لابن قنان الراجز ، والبيت من شواهد المنصف ٦١/٣، وإصلاح المنطق ٣٤٤، والجمل للزجاجي والتخمير ٤٠٤/٢ ، والقواس

وقد تدخل اللام لمعنى التعجب ، كقولهم : "يالَلْماء و يالَلدواهي "إن قدرت أن الماء والدواهي مناداة فتحت اللام ، كأنك قلت : يا ماءُ تعال ، فهذا وقت مجيئك ، وهذا يذكر عند كثرة المـــاء ، ويـــا دواهي تعالين فهذا أوان مجيئكن ، وهذا يذكر عند نوائب الدهر ، وإن قدرت المنادى محذوفاً كسرت اللام ؛ لأنه مستغاث من أجله ،أي :أدعوكم يا قوم للماءَ وللدواهي .

ولا بـــد لحرفي الجر من تعلق ، فأمّا اللام الأولى فإنها تتعلق بما ينصب المنادى على الخلاف السابق ، وأمّا اللام الثانية ففيها وجهان :

أحدهما : تتعلق أيضاً بما تتعلق به الأولى ، ولا يمنع اتفاق لفظهما من التعلق ؛ لأجل اختلاف معناهما ؛ لان تعلق الأولى تعلق المفعول به ، وتعلق الثانية تعلق المفعول من أجله [1].

والوجـــه الثاني : أنّ الثانية / تعلق بفعل آخر ؛ لأجل اتفاق لفظي الحرفين ، والتقدير : أدعو زيـــداً دعوة لعمرو، فحذف الأول ونابت عنه ياء ، وهو العامل على الأصح وحذف الثاني لدلالـــة الحـــال علـــيه ، وتـــرك إظهـــاره لكـــثرة الاســـتعمال ، كما تقدم في نظائره .

١٧/ب

١٠٦٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٦ ، والجنى الداني ١٧٧، والتصريح ٧٨/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٩٩

(١) — وذلك كقولك : خرجت من الدار لإكرام زيد " ينظر القواس ١٠٦٣/٢

مــــتنٌ: "وينصب ما سواهما مثل : (يا عبد الله) ، و (يا طالعاً جبلاً) ، و (يا رجلاً) لغير معين [١]"

الشـــرح[٢] : المضـــاف معرب بالنصب على أصل إعراب المنادى ؛ لأنه مفعول به خلافاً للفراء [٣]، فإنه زعم أنه مبني ، وإنما حكمنا بإعرابه لأوجه :

أحدها : أنه أشبه المضمر معنى من حيث انه مخاطب لا لفظاً ، وعلة بناء المفرد مشابهة المضمر لفظاً ومعنى ، فلم يوجد فيه علة البناء بتمامها بل جزء من العلة

الثاني : أن المضاف إليه واقع موقع التنوين ، وما فيه التنوين لا يبنى ، لا يقال : بأن المبني قد يضاف نحو : (كم) و (لدن) و (خمسة عشر) وعلة البناء قائمة فيه مع كون المضاف إليه في محـــل التنوين ؛ لأنا نقول : هذا مستحكم فيه البناء ، وليس له حالة إعراب حتى يكسبه المضـــاف إليه الإعراب ، بخلاف المنادى فإن أصله الإعراب ، فجذبه المضاف إليه القائم مقام التنوين إلى أصله – وهو الإعراب – ومنع المقتضي للبناء عن إخراجه عن الأصل .

الثالـــث : لأبي علي [٤]أنه تعرف بالإضافة لا بالوقوع موقع ضمير الخطاب ، بخلاف العلم فإنـــه تعرف لوقوعه موقع الضمير بعد سلب علميته ، ويرد عليه نحو : غلام امرأة ، إذا قصد إلى واحد معين ، فإنّ تعريفه يكون بالقصد لا بالإضافة ، فيجب أن يكون مبنياً على الضم ، ولا يجب نصبه لانتفاء علة النصب،و(هو[٥]) تعريف المضاف بالإضافة

والدليل على وقوعه موقع الضمير امتناع : يا غلامك ؛ لأن الغلام مخاطب فلم يصح إضافته إلى مخاطب ، إذ يؤدي إلى شمول النداء للمضاف والمضاف إليه لاشتراكهما في الخطاب .وأما (يـــا ذاك) فقد أجازه بعضهم نظراً إلى حرفية الكاف ، ومنعه بعضهم للجمع بين مخاطبين بأداة واحدة .

---

(١) – لكافية ٨٩

(٢) – ينظر : الكتاب ١٩٩/٢ ، والمقتضب ٢٠٢/٤- ٢٠٥ ، والأصول ٤١٤/١ ، والإيضاح العضدي ٢٢٧ ، واللمع ١٩٢ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٤١٥/٢ ، وشرح الرضي ٣٥٤/١ –٣٥٨ ،

(٣) – معاني القرآن ، اللمع الارتشاف ، ونسب الرضي ضم المضاف إذا جاز دخول اللام عليهما وشبهه لثعلب

(٤) – الإيضاح العضدي ٢٢٧

(٥) – كذا ورد في النسخة

وأما المطول [1]فإنما وجب نصبه لأنه أشبه المضاف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا يتم معناه إلا بما ينضم إليه كما أن المضاف لا يتم معناه إلا بالمضاف إليه .

الثاني : أنه عامل في الثاني كما أن المضاف عامل في المضاف إليه .

الثالث : أنه يتخصص بما بعده ، كتخصص المضاف بالمضاف إليه

وأمـــا النكرة غير المقصودة فإنما كانت معربة لبعدها عن شبه المضمر ؛ لأنه معرفة وهي نكرة لعدم قصد واحد بعينه

ثم أن تخصصت بوصف جاز نداؤها إجماعاً كقول الشاعر[2]

[٣٠٥]أ عبداً حلَّ في شُعبى غريباً ... أ لؤماً لا أبا لك واغترابا

،وقول الآخر[3]

[٣٠٦] أ داراً بِحُزوى هجت للعين عبرةً ... فماءُ الهوى يرفضُّ أو يترقرقُ

وقول الآخر[4] :

[٣٠٧] ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ ... عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

وقول الآخر[5]

[٣٠٨] لعلك يا تيسا نزا في مريرةٍ ... معذبُ ليلى أن تراني أزورُها

وأمّـــا إذا لم تتخصـــص بوصف ، كقول الأعمى :يا مارّاً خذ بيدي ،فإنّه يجوز نداؤها عند البصريين خلافاً للكوفيين [6].

---

[1] – المطول هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ،وهو ما يسمى الشبيه بالمضاف كما سيأتي

[2] – قائله جرير، وهو في ديوانه ٦٥٠، والبيت من شواهد الكتاب ٣٣٩،٣٤٤/١ ،والأغاني ٢١/٨،والخزانة ١٨٣/٢،وأوضح المسالك ٢٢١/٢،والتصريح ٤٧٥/٢ ، ٣٧/٤ ، والأشموني ٢١٢/١،واللسان (شعب) ٥٠٣/١

[3] – قائله ذو الرمة وهو في ديوانه ٤٥٦،و البيت من شواهد الكتاب ١٩٩/٢،والمقتضب ٣٠٣/٤،والخزانة ١٩٠/٢،وأوضح المسالك ٣٨٨/٤،والأشموني ٤٤٥/٢

[4] – قائله الأحوص عبد الله بن محمد الأوسي ، وهو في ديوانه ١٩٠،و البيت من شواهد مجالس ثعلب ٢٣٩،و الخصائص ٣٨٦/٢ وشرح الرضي ٣٥٦/١ ، ومغني اللبيب٤٦٧،٨٦٦ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١، والخزانة ١٩٢،٣/٢/١٣١،

[5] – ينسب لتوبة بن الحمير ،والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٠/٢،والمقتضب ٢٠٣/٤،ونوادر أبي زيد ٧٢،والأشموني ٧٥/١

حجة الكوفيين أنّه لم يوجد مع الاستقراء في كلام العرب نكرة مبهمة غير مخصصة

وأما قول الشاعر(١)

[٣٠٩] فيا راكباً أما عرضت فبلغن ندامايَ من نجران أن لا تلاقيا

فـــنكرة مقصودة ، وأصله (يا راكبا) كقوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ (٢)

ومذهب الجمهور(٥) أنه نكرة مبهمة ، وما قاسوا عليه من المضاف إلى ياء المتكلم

وأمـــا البيت فلا معنى لإضافته إلى ياء المتكلم ، وقد أجاز الكوفيون (يا رجلاً راكباً) لمعيّن قياساً على المشبه بالمضاف ، ولذلك أجازوا (يا راكباً) لغير معيّن نظراً إلى حذف الموصوف ، وقياسهم للموصوف على المطول ضعيف ؛ لأن الموصوف غير عامل في الصفة ، ويلزم منه جواز الطول بالصفة في باب (لا) فيقال : لا رجلاً ظريفاً ، ومثال المضاف في التنـــزيل :

﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٣) و ﴿ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ (٤)

و﴿ يا عبادي ﴾ (٥)، وفي الشعر قوله(٦)

[٣١٠] فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آ أنت أم أمّ سالم

وقول الآخر :

---

(٦) – ينظر : الكتاب ٢/١٩٨ ، ، وشرح الرضي ١/ ٣٥٦ وقد ضعفه القواس إذ لا دليل عليه ينظر :القواس ١٠٤٠

(١) – ينسب لعبد يغوث بن وقاص،و البيت من شواهد الكتاب ٢/٢٠٠نو المقتضب ٤/ ٢٠٤، و شرح المفصل ١/١٢٨،واللسان (عرض) ٧/١٧٣،وشرح ابن عقيل ٥١٥،

(٢) – الآية ٨٤ من سورة يوسف

(٥) – قال في الكتاب : ٢/٢٠٣ " وكان عيسى بن عمر يقول يا مطرا " يشبهه بقوله يا رجلا يجعله إذا نون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة "

(٣) – الآية ١٤ من سورة الأنعام،١٠١،يوسف،١٠،إبراهيم ١فاطر ٤٦الزمر ١١الشورى

(٤) – الآية ٢٦ من سورة آل عمران

(٥) – الآية ٥٦ من سورة العنكبوت

(٦) – قائله ذو الرمة وهو في ديوانه ٧٦٧،و البيت من شواهد الكتاب ٣/٥٥١،والمقتضب ١/١٦٣،والخصائص ٢/٤٥٨،وسر الصناعة ٢/٧٢٣،والخزانة ٥/١١،٢٤٧/٦٧،وشرح شواهد الشافية ٣٤٧،والهمع ١/١٧٢

[٣١١] ألا يا عباد الله قلبي متيم بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا [1]،

ومـــثال الطويل : (يا طالعاً جبلاً) و (يا خيراً من زيد) و (يا حسناً وجهه) (ويا ثلاثة وثلاثين رجلاً) ولا فرق في نصب المطول بين أن يكون مسمى به أو نكرة مبهمة ؛ لأنه قد ثبـــت نصبه لشبهه بالمضاف لكن المسمى به والمقصود يوصفان بالمعرفة دون النكرة المبهمة / ويحذف حرف النداء من المسمى به دون النكرة المقصودة والمبهمة .

٧٢/أ

وأمـــا نحـــو : (يـــا ثلاثةً وثلاثين) فإنك تنصب إذا أردت بهما جماعة غير معينة وكذلك تنصبهما إذا سميت بهما شخصاً ؛ لأنه من قبل التسمية بالمطول ؛ لأنهما وإن كانا بإزاء حقيقة واحدة فالأول يتوقف تمامه على الثاني ؛ لتشريكه معه بحرف العطف ، كتوقف المطول على معموله .

وأمّا إذا ناديت جماعة معينة فإنك تقوله (يا ثلاثةُ والثلاثون) على من قال : يا زيدُ والحارثُ ؛ ويـــا ثلاثـــةُ والثلاثين على من قال : يا زيدُ والحارث ؛ لأنهما اسمان متغايران ، كل واحد منهما بازاء حقيقة غير الأخرى .

و لو سميت بـــ" طلحة وزيد " لقلت : يا طلحةً وزيداً – لواحد الطلح – ويا طلحةَ وزيداً ، بتنوين الثاني دون الأول استدامة لحكم العلم في منع الصرف قبل

التسمية،وقد نونه بعضهم لإخراجه بالتسميةعن حكمه الأول إذاصارجزءاًمن الاسم .

---

(١) – نسب للأخطل وليس في ديوانه ، البيت من شواهد الكامل ٥٩٥،و الحيوان ٣/٥٢٥ ،والهمع ٢/٧٠،وقطر الندى ٢٠٢،ويروى (وأفضلهم نفلا)

[توابع المنادى]

مـــتنٌ:" وتوابع المنادى المبنيِّ المفردةُ من التأكيد ، والصفةِ ، وعطفِ البيان ، والمعطوفِ بحرف الممتنع دخولُ (يا) عليه تُرفع على لفظه ، وتنصب على محلّه مثل (يا زيدُ العاقلُ و العاقلَ)

والخليل في المعطوف يختار الرفع ، وأبو عمرو النصبَ ، وأبو العباس إن كان كـــ(الحسن) فكالخليل ، وإلاّ فكأبي عمرو .

والمضافة معنوية تنصب ، والبدل والمعطوفُ غيرُ ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً"[1]

الشرح [2]: قوله " المبني " احترازاً من المعرب، فإن توابعه تابعة له في إعرابه وقوله "المفردة "احترازاً من المضافة فإنها منصوبة

وقوله : " والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه " يعنى ما فيه اللام فإنه يمنع نداء ما فيه اللام ، وهذه التوابع التي ذكرها ترفع حملاً على لفظ المنادى وتنصب حملاً على محله ، فأمّا الصفة فـــإن الأصـــمعي[3] منع وصف المنادى ؛ لأنه مخاطب في المعنى ، وكما لا يوصف الضمير فكذلـــك ما وقع موقعه ، [4]وحمل ما ورد من الوصف على نصبه بإضمار (أعني) ورفعه على تقدير مبتدأ ، وأمّا الجمهور فإنهم وصفوه نظراً إلى لفظه وهو موضوع للغيبة [5]وللعرب فيه لغتان :

---

(١) - الكافية ٩٠، ٨٩، ٩١

(٢) - الكتاب ٣٠٤/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والإيضاح العضدي ٣٢٠، واللمع ١٩٤ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٤١٦/٢- ٤٢١ ، وشرح الرضي ٣٥٩/١- ٣٦٤ ، والصفوة الصفية ٢٠٦/٢ ، والفوائد الضيائية

(٣) -الرضي ٣٦٠/١،

(٤) - وقد ضعفه القواس ١٠٥٠ ، والرضي وعلل ذلك بأنه أشبهه من بعض الوجوه فقط ، ومشابهته من بعض الوجوه لا تعطيه حكمه مطلقا

(٥) – فأجروه مجرى الأسماء المظهرة ، وذلك في قولهم يا تميم كلهم ، فأضافوه إلى ضمير الغيبة كما أضافوه إلى ضمير المخاطب في قولهم : يا تميم كلكم " الإيضاح العضدي ٢٤٧

أحدهـــا : النّصب حملاً على محله ؛ لأنّه مفعول منصوب المحل فانتصب قياساً على (ضربت هؤلاء الرجال) قال الشاعر[1]

[٣١٢] فما كعب بن مامةَ وابن سُعدى   بأجودَ منك يا عمرُ الجوادا

واللغة الثانية : الرفع حملاً على لفظه قال الشاعر[2]

[٣١٣] يا حكم الوارثُ عن عبدِ الملكْ

والصفة معربة عند الجمهور خلافاً للأخفش ومن تابعه ، حجته من ثلاثة أوجه :

إحداها : أنها لو كانت مرفوعة لاحتاجت إلى رافع ،وليس هاهنا ما يمكن إحالة الرفع عليه .

الثاني : أنها لو كانت تابعة للمنادى في حركته فوجب أن تكون حركة بناء قياساً على تَبَعِ صفة مبني (لا) في حركته ؛ فإنها حركة بناء .

الثالـــث : أنه لو كان تحريكه بالرفع لمناسبة حركة الموصوف لفظاً دون المعنى لشاع ذلك في صفة (ما لا ينصرف) في حال الجر نحو : مررت بأحمدَ الظريفِ ، وفي صفة المبينات كـــ(لقيـــتك أمـــس الدابر) و (لقيت هؤلاء الرجالَ) بحصول المناسبة ولا يسوغ هاهنا ، فلا يسوغ في محل النـــزاع .

والجـــواب عن الأول : أنه وجد ما يمنع البناء في الصفة ، فوجب المصير إلى إعرابها ، وبيان المانع من ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّ الـــلام في الصفة منعت من مناسبة ضمير الخطاب ؛ لأنها مركبة من كلمتين ، وضمير الخطاب مفرد .

الثاني : أنّها لم تقع موقع الضمير إنما الواقع موقعه المنادى فلا يصار إلى بنائها بغير علة .

---

[1] -نسب هذا البيت لجرير من قصيدة مطلعها

أبت عيناك بالحسن الرقادا ، وأنكرت الأصادق والبلادا)

ينظر الديوان و البيت من شواهد المقتضب ٢٠٨/٤ ،والخزانة ٤٤٢/٤ ،وأوضح المسالك ٤/ ٢٣، وشرح قطر الندى ٢١٠ والمغني ، والهمع ١٧٦/١، والتصريح ٢٩/٤ ، والأشموني ٢/ ٤٤٧،

[2] – من رجز منسوب لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١١٨ ، وبعده

أوديت إن لم تحب حبو المعتنك

و نسب أيضا للعجاج ، وقيل لأبي نخيلة السعدي ، والبيت من شواهد المقتضب ٢٠٨/٤ ، والخصائص ٣٨٩/٢ ، ٣٣١/٣ ، و٣٣٢ ، واللمع ١٩٤ وأمالي الشجري ٢٩٩/٢ ، وابن يعيش ٣/٢ والإنصاف ، والقواس ١٠٤٩ ، وشرح قطر الندى

والثالث : أنّه وجد في المتبوع علة البناء ، ولم توجد في الصفة ، ولا يلزم من بناء كلمة ، لقيام الموجب بناء كلمة أخرى مع قيام المانع قياساً على صفات المبنيات نحو : هذا الرجلُ قائمٌ

وأما رفعها والمتبوع مبني فإنه لما اطرد البناء على الضم في كل مقصود ، ومفرد دخل عليه حرف النداء أشبهت حركته حركة الإعراب ، وأشبه حرف النداء عامل الإعراب لكون الضمة حدثت بسببه كما يحدث الإعراب بسبب العامل ولما أشبهت حركته حركة الإعراب ، و محدثها عامل الإعراب ، انسحب الحكم على الصفة فارتفعت ، كما ينسحب حكم عامل المعرب على صفته[1]

وجواب الثاني : أن صفة المنفي تفيد تخصيص العموم فصارت / داخلة مع الموصوف في النفي لإرادة التخصيص ، ولذلك جاز بناؤها مع موصوفها .

٧٢/ب

وأما صفة المنادى فإنها لا تفيد إلاّ توضيح المنادى ، والمقصود بالنداء هو الموصوف دونها بخلاف صفة المنفي ، فإنها إذا عدمت أفاد الموصوف العموم وإذا وجدت أفادت التخصيص فيعلم بذلك دخولها مع الموصوف في النفي

وأما صفة المنادى فلا يتغير حكم المنادي بوجودها وعدمها

لا يقال : بأنّ النكرة الموصوفة إذا نوديت أفادت الصفة تخصيص المنادى ، وإذا حذفت أفادت الموصوف العموم فتعين ما ذكرتم لأنا نقول النكرة الموصوفة معربة والنزاع في المبني وهو العلم ، والنكرة المقصودة ولا يتغير حكمها بوجود الصفة لتعرفهما بالقصد ، إنما تفيد الصفة توضيحهما لا غير .

وعن الثالث : أن حركة ما قاس عليه لم يحدث بما يسببه العامل بخلاف حركة المنادى فإنها حدثت بما يسببه العامل ، ولأن الفتح في موضع الكسرة غير مطرد بخلاف الضمة مع حرف النداء ، فلذلك لم يجز الحمل على اللفظ فيما قاس عليه بل على المحل .

وأما التأكيد المفرد فنحو : (يا تيم أجمعون) حملا على اللفظ ، و (أجمعين) حملا على المحل ، وحكمه حكم الصفة في العلة .

وأما عطف البيان فنحو : (يا غلامُ بشرٌ) حملاً على اللفظ ، وبشراً على المحل ، وينون ؛ لأنه ليس بمبني ولا فيه لام تمنع التنوين ، وعليه قول الشاعر

---

[1] – هذا على أصح الأقوال ، وينظر شرح الجمل لأبن عصفور ٢/٩٤

[٣١٤] يا نصرُ نصراً نصرا [١]

على أحد الوجهين [٢]:

وأما المعطوف باللام نحو : (يا زيدُ والحارثُ) ففيه ثلاثة مذاهب :

اختيار الخليل وسيبويه والمازني [٣]الرفع حملاً على اللفظ ، واختيار أبي عمرو ويونس والجرمي النصب حملاً على المحل

واختيار المبرد في العلم : نحو : الحارث والعباس الرفع ، وفي غير العلم نحو : الرجل والغلام النصب ، ومما جاء قول الشاعر

[٣١٥]ألا يا زيدُ والضّحّاكُ سِيرا فقد جاوزتما خَمْرَ الطريقِ [٤]

وقرأ الجمهور ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [٥]بالنصب ، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو الرفع بخلاف اختياره [٦]

حجة الرفع أن اللام يمنع من ظهور حرف النداء معها ، وأما التقدير فلا معنى لمنعه فينسحب عليه حكم المنادى ؛ لأنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، وحجة النصب أنه يمتنع دخول (ياء) مع اللام ، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه بخلاف الصفة ، فحمل على المحل لضعف الحمل على اللفظ

---

(١) – هذا جزء من رجز لرؤبة في ديوانه ١٧٤،وهو بتمامه

(إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصرا نصرا)

وقيل لذي الرمة في شرح شذور الذهب ٥٦٤ ، و البيت من شواهد الكتاب ١٨٦/٢،١٨٥، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وشرح المفصل ٣/٢،وأسرار العربية ٢٩٧،والمغني ،والقواس ١٠٥٢ ، والخزانة ٢١٩/٢،وينظر اللسان (سطر) ٣٦٣/٤،ويروى بوجهين آخرين هما (يا نصرُ نصرُ نصرا) و(يا نصر نصرٌ نصرا)

(٢) – أراد الوجه الذي يكون فيه عطف البيان منصوبا على المحل

(٣) – الكتاب ١٨٦/٢ ، والمقتضب ٢١٢/٤ ، والتصريح ٥٢/٣

(٤) – لم أعثر على نسبة للبيت ،وهو من شواهد العين ٢٣٦/٤،واللمع ١٩٥،وشرح المفصل ١٢٩،والهمع ١٤٢/٢،و الأزهية ١٦٥،شرح قطر الندى ٢١٠،والدرر ١٦٨/٦ ويروى : يازيد

(٥) – الآية ١٠ من سورة سبأ

(٦) – قال في النشر : ٣٤٩/٢ " وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من (والطير) ، وهي رواية زيد عن يعقوب ، ووردت أيضا عن عاصم وأبي عمرو ، وينظر البحر المحيط ٢٦٣/٧

حجة المبرد أنّ اللام مع العلم لا تمنع من تقدير حرف النداء لعدم إفادتها للتعريف ، وأما نحو : الــرجل والغــلام فلا يمكن الحكم بزيادتها لإفادتها التعريف ، وهي معاقبة للإضافة ، وكما ينصب في الإضافة فكذلك مع المعاقب لها [١]

وقال المصنف :"إن كانت اللام لازمة كــ(الصَّعِق) فالنصب ؛لامتناع تقدير نزع اللام"[٢]

وأما التوابع المضافة فإنه يجب نصبها حملاً على المحل ؛ لأنه لو وليها حرف النداء لفظاً لوجب نصــبها ، فكذلك إذا وليها حكماً ، ولأن المتبوع لو كان مضافاً لوجب نصبه ، فكذا حكم تابعه المضاف ، ومثال الصفة : يا زيد صاحب عمرو ، وقول الشاعر[٣]:

[٣١٦]أ زيدُ أخا ورقاءَ إنْ كنت ثائراً فقد عَرَضَت أحناءُ حقٍ فخاصِمِ

ومــثال التأكيد : يا زيد نفسه ، و يا تميم كلهم ، بضمير الغيبة اعتباراً للفظ ، فإنه موضوع للغائب ، و (يا تميم كلكم) بضمير الخطاب اعتباراً للمعنى ، فإنّ المنادى مخاطب في المعنى ، والحمــل عــلى المعنى هاهنا أقوى من الحمل عليه في (أنت الذي فعل) والفرق بينهما أن التأكــيد والمؤكــد في حكم كلمة واحدة ، فلذلك اشتركا في الخطاب ، وأما (أنت الذي فعلــت) فــإن الخــبر جزء مستقل فلذلك كان عود ضمير الغيبة عليه أولى من عود ضمير الخطاب

ومثال عطف البيان (يا زيد يا عبد الله) وكذلك إذا كان الموصوف معرباً – وهو المضاف ، والــنكرة المــبهمة – ليس في توابعهما من الصفة والتأكيد وعطف البيان إلا النصب ، سواء كانــت مفردة أو مضافة نحو : يا عبد الله الظريف ، وصاحب عمرو ، واشتريت عبد الله نفســه ، وأجمــع ، ويا أبا عبد الله بشراً ، ويا عبد الله أبا طاهر ، ويا رجلاً ظريفاً وضارب امرأة .

قوــله :"والــبدل والمعطــوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً أي :البدل له حكم المستقل مطلقاً ،فإن كان مضافاً كان منصوباً كقولك : يا زيدُ أبا عبد الله ، وإن كان مفرداً بــني على الضم / كقولك يا غلامُ زيد أو يا زيدُ زيدُ إذا قصدت البدل لا التأكيد اللفظي ،

/٧٣

---

[١] – قال المبرد في المقتضب ٤/٢١٣ " كلا القولين حسن والنصب عندي على قراءة الناس "

[٢] – شرح المصنف على الكافية ٢/٤٢١ ، والصعق هو خويلد بن نفيل الكلابي من فرسان العرب (اللسان) صعق

[٣] – لم أعثر على نسبة للبيت ،وهو من شواهد الكتاب ٢/١٨٣،واللمع ١٩٣،وشرح المفصل ٢/٤،واللسان (حنا) ١٤/٢٠٤،

وكذلــك المعطوف بغير اللام له حكم المستقل ، فإن كان مضافاً وجب نصبه كقولك : يا زيــد وعبد الله ، وإن كان مفرداً بني على الضم كقولك : يا زيد وعمرو ، وإنما كان لهما حكم المستقل في النصب والبناء على الضم

أمــا البدل فإن قلنا : إنه في حكم تكرير العامل فلا إشكال ، وإن لم تجعله في حكم تكرير العامل فلأنه المقصود بالذكر والأول كالتوطئة له ، فإن لم يجعل المقصود بالذكر أولى بالحكم من غير المقصود فلا أقل من المساواة

وأما العطف ، فإن لم يجعله في حكم تكرير العامل فلأنّ حرف العطف قد ناب مناب العامل الممكن تقديره معه ، فصار بمترلة العامل

متنٌ :" والعلم الموصوف بـــ(ابن)، أو(ابنه) مضافاً إلى علم يختار فتحه[١]"

الشرح [٢]: الوصف بابن في فصلين :

أحدهما :في غير النداء ، سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى

والـــثاني : في النداء ولا يخلوا ابن وابنه من أن يكونا مضافين إلى علم ، أو إلى غير علم ، فإن كانا مضافين إلى غير علم ، كقولك : يا زيدُ بن أخينا ، ويا هند ابنة عمنا ، فحكمهما حكم الصفات المضافة من نصب الصفة وبناء الموصوف على الضم ، وإن كانا مضافين إلى علم أو كنـــيه أو لقب كقولك : يا زيد بن عمرو ويا خالد بن أبي عمرو و يا بكر بن بطه ويا هند بنت دعد ، ويا دعد بنت أبي علي ويا جمل بنت قفّة ، ففي المنادى وجهان :

أحدهما: الجري على القاعدة من نصب الصفة وبناء الموصوف على الضم قياساً على الصفات المضافة

والثاني : – وهو الأكثر إتباع حركة المنادى حركة الصفة ، وحذف ألفه من الخط بشرط أن تكـــون الصـــفة مفـــردة غير مثناة ، ولا مجموعة ، وغير مصغرة ، وغير مفصول بينها وبين الموصـــوف ، فـــإن وجد بعض هذه القيود المنفية لزم بناء المنادى على الضم نحو : (يا زيدُ وعمرو ابني خالدٍ) و (يا زيدُ وبكر وعمرو بني محمد)) و (يا زيدُ بني عمرو) و (يا زيدُ وعمرو ابن خالدٍ) بضم الأول سواء جعلت (ابنا) نعتاً لعمرو أو له ؛ لأجل الفصل ، وإنما رجع إلى الأصل مع وجود واحد من هذه القيود ؛ لعدم كثرة الاستعمال

وإنما أتبعت حركة المنادى حركة الصفة مع وجود الشرائط لوجهين :

أحدهمـــا : كـــثرة استعمال (ابن) صفة مع الأعلام دون غيرها ، مع أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد .

والثاني : أنّ اختصاص الأعلام بذلك لكثرة تغييرها بالثقل ، والتغيير يؤنس بالتغيير

وإنما اتبعت حركة الموصوف حركة الصفة دون العكس لوجهين :

---

(١) – الكافية: ٩١

(٢) – الكتاب ، والمقتضب ٤/٢٣١- ٢٣٢، والأصول ١/٤٢١- ٤٢٣ ، وابن الحاجب على الكافية : ٤٢٣/٢ والإيضاح لابن الحاجب : ١٩٩/٢ ، والرضي ٣٧٢/١ ، والفوائد الضيائية

أحدهمـــا : أن حركة الإعراب لمعنى ، وحركة البناء لغير معنى ، والدال على المعنى أحق بأن يكون متبوعاً .

الـــثاني : أنّ حركة الصفة من جنس ما يستحقه الموصوف في الأصل ، وهو النصب ، وأما الضـــم فليس للمضاف فيه حظّ حتى يبنى عليه ، ولأنهما جعلا كالكلمة الواحدة ، وحركة التركيب الفتح لخفتها ، وثقل التركيب .

واصح الأوجه : أن حركة الأول حركة بناء لنيابتها عن حركة البناء ، وحركة الثاني حركة إعراب على حالها

والثاني : أنهما حركتا إعراب لأن الأولة لما اتبعت الثانية سرى حكم الثانية إليها وكان الأول مضاف

والثالـــث : أنهمـــا حركتا بناء ، وكأنه سرى حكم الأولى إلى الثانية لأنهما صارا بالتركيب كخمسة عشر

وإنمـــا ألحقت الكنى والألقاب بالأعلام في الإضافة إليها لأنها بمنزلة الأعلام وقد تكون أعلاماً حكى (أبو)[١] عثمان أنّ أبا عمرو بن العلاء وأبا سفيان أسماءهما كُناهما [٢]قال الأصمعي : سألت أبا عمرو عن اسمه ، فقال : أبو عمرو فلم أراجعه لهيبته،وقيل: اسمه زبان،وقوله تعالى ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [٣]تقدر في الألف فتحة أو ضمة على الوجهين ، وروي قوله [٤]

[٣١٧]يا عُمَرَ بن مَعْمَرٍ لا مُنتظرْ

بالفتح وروي قوله

---

(١) – في النسخة (بن)

(٢) – وأبو سفيان بن العلاء ، أخٌ لأبي عمرو بن العلاء ، وقد تقدمت ترجمته ، وهو من أهل الأنساب ينظر : الإنباه ١٣١/٤ ، والمقتصد ٧٨٦/٢،٧٨٧

(٣) – الآية ١١٠ من سورة المائدة

(٤) – الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ١٨، وبعده

بعد الذي عدا القروص فحزر

وهو من شواهد الكتاب ٢٠٤/٢ ، والتبصرة ٣٤٢/١ ، ومجمل اللغة ٥٩/٢ ، والجمهرة ٥١٠ ، والقواس ١٠٥٠

[٣١٨]يا حكمَ بنَ المنذرِ بن الجارودْ [١]

بـــالوجهين ، وإذا سميت رجلا (زيدان) قلت على من فتح : يا زيدانَ بن عمرٍو بالاتباع ، وعـــلى مـــن ضم (يا زيدانُ بن عمرو) بغير إتباع ، وكذا لو كان غير مسمى به ، يقال : زيدانُ بنُ عمرٍو .

(١) – هذا رجز أختلف في نسبته ، فقيل لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحق ديوانه ١٧٢ ، وقيل للكذاب الحرمازي ، و الرجز بتمامه

ياحكم بن المنذر بن الجارود　　أنت الجواد ابن الجواد المحمود

سرادق المجد عليك ممدود

وهو من شواهد الكتاب ٢٠٣/٢ ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، وسر الصناعة ٥٢٦/٢ ، وشرح المفصل ٥/٢ والمؤتلف والمختلف ١٧٠ ، والمعارف لابن قتيبة ، والقواس ١٠٥٠ ، والتصريح ٢٨/٤ ، ومغني اللبيب ، واللسان (سردق) ١٥٨/١٠ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ١١٦/٢ ، ٤/ ٢٧٣ ،

متنٌ: "وإذا نودي المعرف باللام قيل : (يا أيها الرجلُ) و (يا هذا الرجلُ) و (يا أ يهذا الرجلُ) و التـــزموا رفع (الرجل) لأنّه [هو] المقصود [بالنداء] وتوابعه ؛ لأنها توابع معرب ، وقالوا : يا الله خاصَّةً "[1] .

٧٣/ب

الشرح [2]: اختلف / في نداء ما فيه اللام ، فذهب أهل البصرة إلى منعه ، وذهب أهل الكوفة إلى جوازه [3]، واحتجوا بالسماع والقياس :

أمّا السماع فقول الشاعر[4]

[٣١٩] فديتك يا التي تيمتِ قلبي وأنت بخيلةٌ بالوصلِ عنّي

وقول الآخر[5]:

[٣٢٠] فيا الغلامانِ اللذان فرّا إياكما أن تَكْسِبانا شرًّا

وقولهم : يا ألله

وأمّا القياس فعلى نداء المضاف والعلم .

حجة البصريين : أنّ حذف النداء يفيد تعريف القصد ، واللام إمّا لتعريف العهد ، أو لتعريف الحضور ، ولا يتوارد مُعرِّفان في محلٍّ واحد على مُعَرَّف .

---

[1] – الكافية : ٩١

[2] – ينظر : الكتاب : ٣٠٩/١ ، والمقتضب : ٢٣٩/٤ – ٢٤١ ، والأصول ٢٠٤/١ ، واللمع ١٩٦ ، والإنصاف المسألة (٤٦) ٣٣٧/١ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢/ ٤٢٤- ٤٢٦ ، وابن يعيش ٩/٢ ، وشرح الرضي ٣٧٣/١- ٣٨٤، والفوائد الضيائية : ١/ ٣٣٤-٣٣٥

[3] – الكتاب ٣٠٩/١ ، والإنصاف ٣٣٥/١ ، وقد استثنى البصريون أربع صور ينادى فيها المعرف باللام ، وهي : لفظ الجلالة (الله) والجمل المحكية كقولك يا المنطلق زيد لمن سمي بذلك ، واسم الجنس المشبه به ، كقولك ياالخليفة هيبةً ، والضرورة الشعرية ، ينظر : التصريح ٣٩/٣-٤٤

[4] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٩٧/٢ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ،وأسرار العربية ، وابن يعيش ٨/٢ ، وشرح الرضي ٣٨٣/١ ، واللسان (لتا) ٢٤٠/١٥ ، والخزانة ٢٩٣/٢ ويروى

(من اجلك ياالتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني)

[5] – لم أعثر على نسبة للبيت، و هو من شواهد المقتضب ٢٤٣/٤،واللمع ١٩٦،وشرح المفصل ٩/٢،والإنصاف ٣٣٦/١،والخزانة ٢٩٤/٢،والهمع ١٧٤/١،

والجواب عن البيت الأول : أنّ اللام ليست للتعريف ؛ لأنّ الموصول يتعرف بصلته لا باللام ، ولأنها لازمة للكلمة فهي كالجزء منها .

وعن الثاني : أنّه على حذف الموصوف ، أي : فيا أيها الغلامان ، وحذف هاهنا لضرورة الشعر[١]

وأمّا نداء اسم الله وفيه اللام ، فمنهم [٢]من قال : إنّه اسم مرتجل علم غير مشتق ، والألف واللام فيه بمنـــزلة الجزء من الكلمة .

وقال الأكثرون : إنّه مشتق لأنّ أسماءه تعالى كلها صفات مشتقات ؛ ليعرف المكلّف معناها ، فيتوسل بها إليه ، و لسيبويه في اشتقاقه قولان [٣]:

أحدهما : أنه مشتق من (إله) ، وله معان أشهرها معنى العبادة .

وقد يأتي بمعنى (الفزع) إلى الشيء ، وبمعنى (التحيّز) وبمعنى (السكون والثبات)

ثم منهم من حذف همزة (إله) على غير قياس ، كحذفها من (أناس) تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وعوض عنها الألف واللام عوضاً لازماً .ومنهم [٤]من قال حذفها قياسي بعد إدخال الألف واللام عليه ؛ للتعظيم أو لتعريف اللفظ، ورفع شياع ما ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم آلهة ، وذلك أنه نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت ، ثم سكنت اللام الأولى لاجتماع المثلين طلباً للإدغام ، وأدغمت في الثانية

وتفخم اللام للتعظيم إلا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها ، نحو : يا ألله ، ورأيت عبدي الله ، فعلى هذا القول إنما جمع بين حرف النداء مع اللام لتنـــزلها منـــزلة الجزء من الكلمة لكونه عوضاً عن فاء الكلمة ، ولذلك قطعت همزته أيضاً نحو : يا ألله

---

(١) – قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٢ : هذا البيت شاذ في القياس والاستعمال ، أما القياس فللجمع بين التعريف والتخصيص ، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا ما ذكر ، وهو حرف أو حرفان "

(٢) – اسمه – جل وعلا – أعرف المعارف ، وهو خاص لا يشاركه فيه غيره ، وقد اختلف في كونه موضوعاً مرتجلا ، فلا يجوز حذف (أل) منه أو مشتق من (أله) وأصله (إلاه) أو من (لاه يليه) وسيأتي

(٣) – الكتاب ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٣/١ ، قال سيبويه " وذلك أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه " ، وقال أيضا ، وكأن الاسم والله أعلم : إله) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفا منها .

(٤) – اشتقاق أسماء الله للزجاجي ٢٦٠- ٢٦١

والقول الثاني : أنه مشتق من لاه يليه ليها إذا احتجب أو ارتفع ،ومنه قول الراجز[1]

[٣٢١] كحَلَفَةٍ من أبي رياحِ   يسمعها لاهُهُ الكُبارُ

فعلى هذا إنما دخل عليه حرف النداء ؛ لأنّه جرى مجرى العلم لانتفاء العوض ، و لم يتوصلوا إلى ندائه بـــ(أي) ، واسم الإشارة كغيره بما فيه اللام لوجهين :

أحدهما: ما ذكرناه من العلل .

والثاني : أنّه يؤدي إلى إطلاق لفظ لم يرد الشرع به ، أو إشارة إلى من تستحيل الإشارة عليه والألف على القول الثاني منقلبة عن (ياء) هي عين الكلمة ، ودليل كونها ياء : المصدر والقلب في قولهم : لهي أبوك ، أي : لاه أبوك ، وعلى القول الأول هي زائدة للمد ، وحذفها في قراءة الفاتحة يبطل الصلاة .وأما في الشعر فقد جاء حذفها قال الشاعر[2]

[٣٢٢]أقبل سيلٌ جاء من أمرِ اللهْ   يَحْرِدُ حرْدَ الجنة المُغِلَّة

والجواب عن القياس على المضاف لوجود الفارق ، وهو عدم اجتماع المعرفين في محل واحد ، ولأنه يمكن الحكم على المضاف بتعريف القصد ، وسلب تعريف الإضافة ؛ لأنه قد عهد في الإضافة عدم التعريف ، ولا يمكن سلب دلالة اللام على التعريف ؛ لأنه لم يعهد في المعرف باللام تنكير

لا يقال بأن مبنى هذه العلة جواز الجمع بين اللام والإضافة ؛ لعدم تواردهما على محلّ واحد لأنا نقول : تعريف اللام والإضافة يغني أحدهما عن الآخر ؛ لتساويهما في رفع العموم وأمّا تعريف النداء والإضافة فمتغايران فلا يقوم تعريف الإضافة مقام تعريف النداء

وإذا ثبت امتناع نداء ما فيه اللام عند البصريين فإذا أرادوا نداءه توصلوا إليه بشيئين ، وهما: أي ، واسم الإشارة .

---

(١) – قائله الأعشى ، وهو في ديوانه ٣٣٣و البيت من شواهد معاني القرآن ٢٠٤/١،وسر الصناعة ٤٣٠/١،وشرح المفصل ٣/١،،والرضي ٣٨١/١ ، واللسان (أله) ٤٧٠/١٣،(لوه) ٥٣٩/١٣ ، والخزانة ٢٦٩/٢،٢٦٦،و١٧٦/٧، ويروى

(بحلفة من أبي ......يسمعه)

(٢) – هذا الرجز قيل أنشده قطرب بن المستنير ، وقيل حسان بن ثابت ، والبيت من شواهد كتاب العين ١٨١/٣ ، وابن السكيت في إصلاح المنطق٤٧ ، ٢٦٦ ، وسر الصناعة ٧٢١/٢ ، وديوان الأدب ١٥١/٢، و الخزانة ٣٥٦/١٠

أما (أي) فنحو :يا أيها الرجل ،ويا أيتها المرأة ،فهي موصوفة ،خلافاً للأخفش والفراء[1] فإنهما زعما أنها موصولة [2]، والمرفوع خبر مبتدأ أي : هو الرجل

والرد عليهما : أن هذا المضمر لم يظهر في بعض الصور حتى يستدل به على حذفه في باقي الصور . وعلى مذهب الجمهور : هي موصوفة توصلوا بها إلى نداء ما فيه اللام ، وخصوها بالتوصل ، لأنها بعض من كل فهي تقتضي الوصف كل الاقتضاء لشدة إيهامها ، والغرض نداء صفتها ، وهي أشد إبهاماً من اسم الإشارة لعدم تثنيتها وجمعها ، وبنيت على الضم لأنها منادى مفرد في اللفظ ، وفي حرف التنبيه وجهان :

أحدهما : عوض عن المضاف إليه الذي تقتضيه (أي)

والثاني / : أنها وليت الوصف المقصود بالنداء عوضاً عن حرف النداء ؛ لأنها تفيد التنبيه كإفادة حرف النداء . ويجب رفع الوصف خلافاً للمازني[3]فإنه أجاز نصبه قياساً على صفة العلم [4]، وهو ضعيف ؛ لأن المقصود بصفة العلم الإيضاح ، والأول هو المنادى ، وهاهـــنا الوصف هو المنادى في المعنى ، و (أي) وصلة إلى ندائه ، فإذا كان هو المنادى في المعنى وجب رفعه إشعاراً لمناسبة حركته لحركة المنادى ، وإن كانت حركة إعراب .

٧٤/أ

وقد زعم بعضهم [5]أنها حركة بناء لكونه منادى في المعنى

وجوابـــه : أنـــه لم يباشر حرف النداء حتى يقع موقع الضمير إنما الواقع موقعه (أي) ولذلك بنيت . وقد وصفت أيضاً باسم الإشارة ، قال الشاعر[6]

[٣٢٣]ألا أ يهذا المنـــزلُ الدارسُ الذي كأنك لم يعهد بك الحيّ عاهدُ

---

(١) - نقل الرضي في شرح على الكافية ٣٧٦/١ عن الأخفش قوله " أي موصول ، وذو اللام بعده خبر المبتدأ محذوف ، والجملة صلة أي "

(٢) - جاء في مغني اللبيب لابن هشام ١٠٩ " ذهب الأخفش إلى أنها موصولة حذف عائدها ، والمعنى : يا من هو الرجل " بتصرف

(٣) - أجاز المازني الرفع والنصب في توابع المنادى ، تقول (يا أيها الرجلُ) ينظر : شرح الرضي ٣٧٩/١ ، وشرح المفصل ٣/٢ ، ٨ ، والارتشاف ١٣٣/٣ ، وابن عقيل ٢١٠/٢

(٤) – في مثل قولهم : (يا زيد الظريفُ)

(٥) – منهم أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٤٧

(٦) – قائله ذو الرمة ،وهو في ديوانه ٣٧٨ ، وصدره في الديوان :

ألا أيها الرسم الذي غير البلى

وهو من شواهد الكتاب ١٩٣/٢ ، والمقتضب ٢١٩/٤ ، ٢٥٩ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، والمحتسب ٦٩/٢

و قال آخر [1]

[٣٢٤] ألا أيهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه   لشيء نحتهُ عن يديه المقادرُ

فـ(أي) المنادى ، واسم الإشارة صفته ، وإنما وصف بوصف الإشارة لوجهين :

أحدهما : أن اسم الإشارة يوصف بما فيه اللام ، فكأنه موصوف بما فيه اللام ،؛ لأن المقصود صفته .

والثاني : أنه يحصل بذلك تأكيد الإشارة ، إذ النداء أيضاً إشارة ، وهذا الوصف لـ(أي) قليل ؛ لبعد ما بينها وبين ما فيه اللام الذي هو مقصود بالنداء .

وإذا قلت : يا أيها الرجل العاقل ذو الجمة ، وقول الشاعر [2]:

[٣٢٥]يا أيها الجاهل ذو التنزِّي

إن جعلت الوصف للرجل وجب رفع الصفة سواء كانت مفردة أو مضافة ؛ لأنها صفة لمرفوع ، وإن جعلت المفرد صفة لأي والمضاف بدلاً منها جاز النصب ؛ لأن الكلام قد تم بالصفة الأولى ، والبدل في حكم تكرير العامل .

وأما اسم الإشارة نحو : يا هذا الرجل فإنه يفارق (أي) من حيث أنه لا يحذف معه حرف النداء ، ويحذف مع (أي) ، وأنه يجوز ذكره من غير صفة ، نحو : يا هذا ، بخلاف (أي)

وإذا قلت : يا هذا ، وجعلت اسم الإشارة وصلة إلى نداء ما فيه اللام كان حكمه حكم يا أيها الرجل ، وإن لم تجعله وصلة إلى ندائه جاز في الوصف الرفع والنصب قياساً على (يا زيدُ الظريفُ والظريفَ)

وأما قول الشاعر

[٣٢٦]يا صاح ياذا الضامر العنسِ   والرحلِ والأقتابِ والحلسِ [3]

---

[1] – قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٣٦١ ، والبيت من شواهد المقتضب ٢٥٩/٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، واللسان (بخع) ٥/٨ ، والأشموني ٤٥٣/٢

[2] – هذا رجز قائله رؤبة بن العجاج ، في ديوانه ٦٣ وبعده

لا توعدني حية بالنكز وهو من شواهد الكتاب ١٩٢/٢ ، والمقتضب ٢١٨/٤ ، والأصول ١/ ٣٣٧ ، و

[3] – اختلف في نسبته فقيل : قائله خالد بن مهاجر ، وقيل خرز بن لوذان ، وهو من شواهد الكتاب ١٩٠/٢ ، والمقتضب ٥٤/٢، ٢٢٣/٤ ، ومجالس ثعلب ٣٣٣/١ ، ٥١٣/٢ ، والأصول ٣٣٩/١ ، والأغاني ١٠٨/١٠ ، ١٠٩ ، ١٣٦ و ١٤٠/١٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ،

وقول الآخر [1]

[٣٢٧]ياذا المخوفنا بمقتل شيخه حُجرٍ تمنّي صاحب الأحلامِ

فذهب الكوفيون [2]إلى أنّ (ذا) بمعنى صاحب مضاف إلى ما بعده ،وذهب البصريون إلى أنه اسم الإشارة ، وما بعده مرفوع صفة له

حجة الكوفيين من وجهين

أحدهما أن المنادى إذا وصف بصفة مضافة وجب نصبها ، واسم الإشارة صفته مرفوعة .

والثاني : فساد المعنى في البيت الأول ، إذ يؤدي إلى وصف الرحل والأقتاب والحلس بالضمور لعطفها على العيس ، والعطف يقتضي المشاركة .

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أنّ الضامر والمخوف صفتان لمرفوع اسم جنس ، أي : يا ذا الرجل ؛ لأنّ اسم الإشارة يختص بالوصف باسم الجنس لما يأتي في باب الصفة إن شاء الله تعالى ، فإذا وقع بعده مشتق فهو صفة لجنس مقدر

والثاني : أنّ اللام موصول ، والموصول في حكم المفرد ، وإن طال بصلته .

وعن الثاني من وجهين :

أحدهما : أنّ الضامر بمعنى المتغير فيحصل الاشتراك بين الكل في التغير

والثاني : أنه من العطف المشترك في اللفظ دون المعنى ، كقوله[3]

[٣٢٨]علفتها تبناً وماءً بارداً

والخصائص ٣٠٢/٣ ، والمقرب ١٧٩/١ ، وشرح المفصل ٨/٢ ، وشرح قطر الندى ٢١١ ، وللعجز رواية أخرى هي

(والرحل ذي الأنساع والحلس)

(١) – قائله عبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٣٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٩٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٠/٢ ، والخزانة

(٢) – المسألة (٩٥) من مسائل الإنصاف ٦٦٩/٢

(٣) – هذا الرجز منسوب لذي الرمة ، وقبله

لما حططت الرحل عنها واردا

وهو في ملحق ديوانه ٦٢٦ ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٨/٢ ، ومغني اللبيب ٨٢٨ ، وينظر تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب ٣٢٢/٤ ،

والـــتقدير [1] الثاني الرحل والأقتاب والحِلس . وتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع وإن كـــان مضافاً ،لأن اللام فيه موصول ،وإضافته في تقدير الانفصال فصار بمنـــزلة الحسن وجهه .وأما إذا قلت : (يا حسن الوجه) فنصبه المبرد [2] ؛ لأنّه في معنى المطول ؛ لأنه بمعنى (يا حسناً وجهه) ونصبه عند ابن السراج [3]نظراً إلى صورة الإضافة.

وتقـــول في توابـــع اسم الإشارة : (يا هذا زيدُ) الضمّ بدلاً ، وزيدٌ وزيداً رفعاً ونصباً عطف بيان ، و (يا هذا ذا الجمة) بدلاً أو عطف بيان عند سيبويه[4]،وبعضهم خصصه بالبدل لأنه في معنى المشتق ،وعطف البيان بالجامد ،وهذا ضعيف ؛لأنّ النظر في الاشتقاق إلى اللفظ لا إلى المعنى على أنّ بعضهم قد أجاز أن يكون عطف البيان بالمشتق.

وإذا قلـــت : (يا هذا الرجل زيد) جاز ضمّ زيد بدلاً ، ورفعه إمّا عطف بيان أو خبر مبتدأ ، ونصبه إمّا عطف بيان على المحل / أو بإضمار : أعني .

٧٤/ب

---

(١) – جاء هنا حرف الواو ، ولعلها زائدة .

(٢) – قال المبرد في المقتضب ٤/٢٢٠ : " واعلم أن كل موضع يقع فيه المضاف منصوبا في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموما غير منون "

(٣) – الأصول ١/٣٤٤

(٤) – الكتاب : ٢/١٨٤

متن :" ولك في مثل : يا تيم تيم عدي ....الضم والنصب[١] "

الشرح [٢]: إذا تكرر المنادى[٣] في حال الإضافة ،كقول جرير[٤] :

[٣٢٩] يا تيمُ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ لا يُلقينَّكُمُ في سَوأةٍ عُمَرُ

وقول الآخر[٥] :

[٣٣٠] يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَّلِ تطاول الليلُ هُديت فانزلِ

فالثاني منصوب بكل حال ، وأمّا الأول ، فيجوز بناؤه على الضم ، وهو القياس ، واختاره كثير من النحويين[٦] لأنّه علمٌ مفردٌ ، ونُصبَ الثاني على أنّه عطف بيان أو بدل[٧] .

---

[١] - الكافية ٩٢

[٢] - الكتاب ٢/ ٢٠٥-٢٠٩ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٧- ٢٣٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٢٧ - ٤٢٩ ، وشرح للرضي ١/٣٨٥-٣٨٨ ، والفوائد الضيائية ١/٣٣٦

[٣] - المفرد المعرفة

[٤] - ديوان جرير ٢١٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٥٣ ، ٢/٢٠٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٩ ، والأصول ١/٤١٨ ، والنوادر لأبي زيد ١٣٩، والخصائص ١/٣٤٥ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٢٧ ، و أمالي ابن الحاجب ٢/٧٢٥ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٣٨٥ ، والخزانة ٨/٣١٧ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، ١١٥ ، والتخمير ١/٣٤٦ ، والمغني ٢/٤٥٧ ، والهمع ٢/١٢٢ ، واللسان (أبي) ١٤/١١

[٥] - نسبه سيبويه لبعض ولد جرير ، وقيل : لعبد الله بن رواحة في ديوانه ٩٩ ، وقيل لعمر بن لجأ التميمي ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٠٦ ، والكامل : ٣/٢١٧ ، والمنصف : ٣/١٦ ، وشرح ابن يعيش : ٢/١٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٣٨٥ ، والتخمير : ١/٣٤٨ ، والخزانة : ١/٣٦٢، والتصريح : ٤/٢٧ ، و الأشموني : ٣ /١٥٣ ويروى : (..... عليك فانزل)

[٦] - منهم المبرد وأبو حيان ، ينظر : المقتضب ٤/٢٢٧ ، والارتشاف : ١٣١ وينظر التبصرة : ٤/٢٨

[٧] - قال الرضي " وهو البدل "١/٣٨٦

ويجوز نصب الأول لنصب الثاني ، وفي ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : لسيبويه[١] أنّه نَصَبَ الأول ؛ لأنّه مضاف إلى الاسم المجرور ، وهو العامل فيه ونَصَبَ الثاني ؛ لأنّه توكيد لفظي لمنصوب ، ولا أثر له في جر الاسم ، ولا يعد فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنّهما في حكم الكلمة الواحدة .

والوجه الثاني : أنّ انتصاب كل واحد منهما على أنّه مضاف ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما للمبرد [٢]: أنّ الأول مضاف إلى اسم محذوف دل عليه الاسم الثاني ، والتقدير : (يا تيمُ عديٍ يا تيمُ عدي) ، وهذا أقوى من قول سيبويه[٣] ؛ لأنّ حذف المضاف إليه – لدلالة الثاني عليه – أولى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتأكيد [٤]

والوجه الثاني : أنّ الأول مضاف إلى الموجود[٥] ، والثاني مضاف إلى محذوف دلّ عليه الموجود ، والقياسُ دلالة المتقدم على المتأخر ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما : ارتكاب مجاز التقديم والتأخير .

والثاني : ارتكاب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وليس في الأول إلا مجاز الحذف .

لا يقال : فائدة التقديم والتأخير أنّه يحصل تمام الاسمين جميعاً [لسببين].

أمّا الأول : فلأنّه إذا نوي تأخيره كان تاماً بالنسبة إلى تقديره بجنب الموجود .

وأمّا الثاني :فإنّه وإن حُذف ما يضاف إليه فالموجود في الصورة بجانبه ،فيكون عوضاً عما يضـــاف إليه في الصورة ،ولو حذفنا من الأول لكان غير تام في اللفظ ولا في تقدير التام ؛لعدم العوض في موضع المضاف إليه ؛ لأنّا نقول :هذا وإن كان مناسباً إلاّ أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يرتفع ، وما حذف من المضاف إليه من الأول أسهل منه .

---

(١) -الكتاب ٢/٢٠٦ قال سيبويه : " لأنّهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا "

(٢) – المقتضب ٤/٢٢٧

(٣) – الكتاب ٢ / ٢٠٦

(٤) – قال الرضي ١/٣٨٦" لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة ،وذلك بالظرف خاصة "

(٥) – أي تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر

والوجـــه الثالث : لأبي سعيد أنّ الثاني نعت للأول [1]، ثم اتبعت حركة الأول حركة الثاني كما في : (يا زيد بن عمرو) ، وهذا أولى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ومـــن تقدير الحذف إلاّ أنّه يضعفه أنّ الاتباع في النداء لم يأت في غير ابن ، ولأنّ الاسم الثاني بلفظ الأول فهو بالتأكيد اللفظي أشبه من النعت ،

---

(1) - أي أنه كان في الأصل يا تيمُ تيمَ عدي ، ثم فتح الأول اتباعا للثاني ينظر حاشية الأستاذ عبد السلام هارون على الكتاب ٢/٢٠٦ ، وشرح الرضي ١/٣٨٨

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

مَتنٌ :" والمُضَافُ إلى يَاءِ المُتكلّمِ يجوزُ فيه (يا غُلامِيَ) و (يا غُلاميْ) و(يا غُلامِ) ، (ويـــا غُلاما) وبالهاء وقفاً ، وقالوا : (يا أبي) و(يا أمي) و(يا أبتَ) و(يا أمتَ) فـــتحاً وكسراً ، وبالألفِ دون الياءِ ، و (يا ابن أمّ) و (يا ابن عم) خاصّة ، مثل بابِ (يا غلامي) ، وقالوا : (يا ابن أمّ) و(يا ابن عم " [1].

الشرح[2]:إذا نودي المضاف إلى ياء المتكلم ، فقد قيل[3]فيه ست لغات [4]:

أجودها : (يا غلامِ) ، و (يا عبادِ) بحذف الياء ، وإنما اختير حذفها لوجهين :

أحدهما : مناسبتها للتنوين ؛ لعدم قيامها بنفسها كالتنوين ، والتنوين يحذف في النداء ، فكذا ما حلّ محلّه وناسبه .

والـــثاني : أنها حُذفت طلباً للتخفيف لكثرة الاستعمال مع دلالة الكسرة عليها ، ولذلك إذا عدمـــت الكسرة كنداء المقصور ، نحو : (يا مصطفاي) لم يجز حذف الياء لعدم ما يدلّ عليها .

ومن زعم أنّ شرط الحذف أن يقع بعد الياء ما يحصل به ست حركات لعدم وجود ذلك في كـــلام العرب فهو ضعيف ؛ لأنّ ذلك يمتنع في الشعر لفوات الوزن ، وإلاّ فيجوز : ضَرَبَ عُمَرُ فَرَسَهُ ، وفيه عشر حركات

واللغة الثانية : يا غلاميْ ، بإثبات الياء ساكنة قياساً على المظهر ، نحو : يا غلام زيد .

واللغـــة الثالثة : يا غلاميَ ، بفتح الياء ؛ لأنّ أصلها الفتح على الأصح ؛ لأنّها اسم على حرف واحد ، فوجب تقويتها بالحركة قياساً على كاف الخطاب

---

(١) – الكافية : ٩٢، ٩٣

(٢) – الكتاب ٢/ ٢٠٩-٢١٣ ، و المقتضب ٢٧٠/٤- ٢٧٣ ،و شرح الكافية للمصنف ٤٣٠-٤٣٤ ، و شرح الرضي ١/ ٣٨٩- ٣٩٢ ، والفوائد الضيائية ١ /٣٣٨ –٣٤٠ ، واللمع ١٩٦

(٣) – المفرد المضاف إلى ياء المتكلم فيه أربع مذاهب بين النحاة : أنه معرب ، وقيل : مبني ، وعند ابن مالك أنه يعرب في حالة الجر فقط ، ويقدر الإعراب رفعا ونصبا ، وعند ابن جني : أن له حالة ثالثة ليست إعرابا ولا بناء ينظر ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢-٥٣٦ ،

(٤) – انظر : أوضح المسالك ٣٧/٤

والوجـــه الثاني : أنّ أصلها السكون قياساً على واو (ضربوا) ، وإذا حركت فتقوية لها لخفائها

وجـــوابُ هذا : إنّ الياء لا تثقل عليها الفتحة بدليل ثبوهما في المنقوص ، وأمّا الواو فلم توجد في الأسماء ؛ فتحركت بالفتح فافترقا

واللغـــة الـــرابعة : (يـــا غلاما) بقلب الكسرة فتحة لتنقلب الياء المفتوحة ألفاً ، وفي التنـــزيل ﴿ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [1] و ﴿ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [2]، والأصـــل يـــا أسفي ، ويا حسرتي ، وهذه - وإنْ كثر عملها - أخف من الياء المكسور ما قبلها ، ولذلك التزمت طيء [3] قلبها ألفاً حيث وقعت ، فيقولون في البادية : بـــاداة ، وفي ناصـــيةٍ / ناصاة ، وفي جارية : جاراة ، وفي فَنِيَ : فَنَا، وفي بَقِيَ : بَقَا ، وعليها قوله [4]:

١/٧٥أ

[٣٣١] فمَا الدّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَيٍّ   ولا حَيٌّ عَلى الدُّنْيَا بِبَاقِ

ويُوقف على هذه اللغة بهاء السكت ؛ لخفاء الألف ، فيقال : يا غلاماه

واللغـــة الخامسة : حذف الألف ، والاجتزاء بالفتحة [5]، وعليها حُمِلت قراءة من قرأ﴿ يابنيَّ ﴾ [6]بفتح الياء [7]

---

(١) - الآية ٨٤ من سورة يوسف

(٢) - الآية ٥٦ من سورة الزمر ،والطائيون يقلبون الواو أو الياء -من كل فعل مكسور العين ولامه واو أو ياء-ألفاً ينظر : ابن يعيش ١١/٢،الإنصاف ٧٥/١ ، والتخمير ٣٤٩/١

(٣) - الإنصاف ٧٥/١

(٤) - لنسب في معجم البلدان ٣٧٦/١ لمكحول بن حرثة وهو من شواهد الإنصاف ٧٥/١ ، وابن يعيش ١١/٢

(٥) - ذكر في الارتشاف ٥٣٨/٢ ، أن هذا الرأي أجازه الأخفش والفارسي والمازني و ينظر التصريح ٥٧/٤

(٦) - وردت هذه اللفظة في الآية ١٣٢من سورة البقرة ، و ٦٧،٨٧ من سورة يوسف

(٧) - قال الرضي ٣٩٠/١ : "وأما فتح يابنيَّ وأصله : يا بنيّا فليس بشاذ كما شذ يا غلامَ ؛ لاجتماع الياءين" وينظر : الكتاب ٢٠٩/٢

واللغـــة السادسة : حكاها سيبويه[1] (يا قومُ ، ويا ربُّ) بالضم مع إرادة الإضافة ، وإنما يفعلون ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة ؛ لأنهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر ولا مُضمر غير الياء عُلِمَ أنّها مضافة إلى الياء حملاً على الغالب ، وبها قرأ ابن أبي عبلة [2] (...قال تعالى : ﴿ يَـٰقَوْمُ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم ... ﴾[3] بضم الميم [4].

وأمّا الوقف عليها فكل من (أثبتها) ساكنة في الوصل فالأفصح الوقف عليها ساكنة ، ويجوز الوقف بحذفها وإسكان الحرف قبلها ، كالوقف عليها على لغة من حذفها .

ومن حركها في الوصل جاز الوقف بسكونها كالوقف على منصوب المنقوص غير المنون ، وجـــاز الوقف بإلحاق هاء السكت ، نحو: (يا غلاميَهْ) محافظة على حركتها لعدم ما تدل عليه لو حذفت .

وأمّا حركة المنقوص فالعامل يدل عليها ، فلذلك لم تلحقه هاء السكت .

وأمّا (يا أبي ويا أمي) فهو القياس ، وقد جاء : (يا أبت ويا أمت) في النداء خاصة ، ودخول التاء على الأم لا أشكال فيه ؛ لأنها مؤنثة .

وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة كعلاّمة ، وقيل : إنّهم خصّوا الأبَ والأمَّ بتعويض الـــتاء ؛ تفخيماً لشأنهما ،وتعظيماً لهما ،ولا يتعد التعويض إلى غيرهما ، فلا يقال : (يا خالت)،و (يا عمت) في خالي وعمي ؛لأنّ له مؤنثاً من لفظه ،فيلتبس المذكر بالمؤنث .

---

(١) – الكتاب :

(٢) – شمر بن يقظان بن المرتحل ، أبو إسماعيل ، إبراهيم ابن أبي عبلة الشامي الدمشقي توفي بعد الخمسين ومائة، ترجمته في غاية النهاية ١٩/١

(٣) – الآية ٥٤ من سورة البقرة

(٤) – قال الرضي : ٣٩٠/١ ، ومنه القراءة الشاذة ﴿ ربُّ احكم ﴾ ١١٢ ـــ الأنبياء " وقال صاحب البحر المحيط ٢٠٦/١ ، وأجازوا ضمه ، وهو على نية الإضافة ، فتقول : يا غلامُ تريد : يا غلامي ، وعلى ذلك قراءة من قرأ ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾ يوسف ، هكذا أطلقوا وفصل بعضهم بين أن يكون فعلا أو اسما ..."

والـــثاني : أنّه لو قدر حرف التاء للترخيم ، وردّها و لم يعتد بها ؛ لأنها مقحمة ففتحها ؛ لأنّ الاسم قبل رجوعها مفتوح ، كقوله:

[٣٣٣] كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصِبِ [١]

فإن قيل : فما شأن المفخم أن يكون بين شيئين ؟ ، كقوله[٢]

[٣٣٤]يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ

قلـــنا : الشـــيئان هاهنا حركة الباء في أب ،وحركة الميم في أم ، وحركة الباء لأنّ التاء زيدت ساكنة بينهما ؛ لأنّه يمكنك أن تقول : يا أبتْ بسكون التاء

قوـــله "و يـــا ابن أمٍّ ويا ابن عمٍّ خاصةً ،مثل باب يا غلامي" أي :إذا كان المنادى غير مضاف إلى ياء المتكلم بل هو مضاف إلى اسم [و] ذلك الاسم مضاف إلى ياء المتكلم ، نحو :يا غلامَ غلامي ، ويا صاحبَ صاحبي ، ويا ابن أمي ويا ابن عمي ،فإن الياء تثبت ، ولا يجـــوز حذفهـــا لبعدها عن المنادى ؛لأنّ بينها وبينه اسماً ،فلم تقع موقعاً يحذف فيه التـــنوين حـــتى تحـــذف ؛لأنّ الاسم المضاف إليها ليس منادى ،وإنما تحذف إذا اتصلت بالمنادى لأنّها تصير بمنـــزله الجزء منه فتخفف بالحذف ،ولذلك قال الشاعر في إثباتها[٣]:

[٣٣٥] يا ابنَ أُمي ويا شُقَيِّق نَفْسِي   أنتَ خَلَّيْتَني لدهرٍ شَديدِ

وقال أبو النجم:

[٣٣٦]يا بنتْ عمّا لا تلومي واهجَعي   فليس يخلو عنكِ يوماً مضجَعِي [٤]

---

[١] - هذا شطر بيت قائله النابغة الذبياني ، وعجزه : (وليل أقاسيه بطيء الكواكب) وهو في ديوانه ٤٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٧/٢،وشرح المفصل ١٠٧/٢،والخزانة ٢/ ٣٢٥،٣٢١/٤،٣٧٣/٣٩٢،واللسان (نصب) ٧٥٨/١،(أسس) ٦/٦،

[٢] - هذا جزء من بيت منسوب لسعد بن مالك ، والبيت بتمامه (يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا) وهو من شواهد الكتاب ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، وابن يعيش ١٠/٢، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، واللام هنا هي التي أقحمت ، و لم يكن لها تأثير

[٣] - قائله : أبو زبيد الطائي ، وهو في ديوانه ٤٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ، والمقتضب ٢٥٠/٤، والتبصرة ٣٥٢/١ ،وشرح المفصل ١٢/٢، وأوضح المسالك : ٤٠/٤ وشرح قطر الندى ٢٠٧ ، والهمع ٥٤/٢

[٤] -للبيت روايات عديدة ، وهو من شواهد النوادر لأبي زيد ١٨٠ ، والكتاب ٢١٤/٢، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، و شرح ابن يعيش على المفصل : ١٢/٢ والتبصرة ٣٥٢/١ ، وشرح قطر الندى ٢٠٨ ، والتصريح : ٦٧/٤ ، والهمع ٥٤/٢ ، واللسان (عمم) ٤٢٤/١٢ ،

لأنّ أصله : عمي ، إلا أنه قلب الياء ألفاً ، وقد جاء عنهم في (يا ابن أم ، ويا ابن عم) أربعة أوجه :

وجهان جاريان على قياس غيرهما ، وهما إثبات الياء ، وقلبها ألفا ،

٧٥/ب

ووجهان مخصوصان بهما دون غيرهما / ، وهما حذف الياء ، وإبقاء الكسرة وحذف الألف وإبقاء الفتحة ، وقد قرئ بهما في السبعة ، قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمِّ ﴾ [١] بكسر الميم ، وقرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير و حفص بفتح الميم [٢]، وفي تعليل اختصاصها بالحذف وجهان :

أحدهما : كثرة الاستعمال حتى إنّ الغريب يلقى الغريب ، فيقول : يا ابن أم ، ويا ابن عم - استعطافاً له وتقرباً إليه ، وإنْ لم يكن بينهما نسب ، وعلى هذا فلا يتغير حكم إعراب ابن وحكم الإضافة .

والوجه الثاني : أنهم مزجوا الاسمين الأولين ، وصيروهما كخمسة عشر ثم أضافوهما إلى الياء ، فصارت الياء كأنها متصلة بالمنادى ، فجاز تخفيفها بالحذف ، وعلى هذا فحركة ابن ليست حركة إعراب لزوال إعراب الإضافة باعتقاد تركيب الاسمين ، بل حركته كحركة صدر الكلمة . وفتحة الآخر تحتمل ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنّها الفتحة التي كانت قبل الألف

والثاني : أنّها لما رُكّبا فُتح آخرُهما كآخر المركب

والثالث : أنّها اتباع لفتحة ابن ، وأمّا كسر الآخر على اعتقاد التركيب فعلى قاعدة الإضافة إلى ياء المتكلم فإن قيل:كيف تعتقد تركيب الاسمين وبناؤهما من غير موجب ؟ !

قلنا : لا نسلم عدم الموجب بل حذف الياء ، والقياس إثباتها ، يدل على اعتقادهم جعل الاسمين كالكلمة الواحدة حتى يتحقق موجب الحذف

قوله "يا ابن أم ، ويا ابن عم " إنما أفرد ذكر الفتح فيهما ؛ لأنه لم يَحكِهِ في باب غلامي ، وإنما ذكر في باب غلامي الكسر وإثبات الياء ، وقلبها ألفاً

ويروى أيضا : يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ، وبعده يروى : وانمي كما ينمي خضاب الأشجع ، ويروى أيضا : لايخرق اللوم حجاب مسمعي ، أو : لاتسمعيني منك لوما واسمعي

(١) - الآية ١٥٠ من سورة الأعراف

(٢) - قرأ بالكسر ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ، وقرأ الباقون بالفتح ينظر الكشف ١/ ٤٧٨ ،

[الترخيم]

مـــتنٌ : " ويجـــوز ترخيم المنادى وفي غيره ضرورة ، وهو حذف في آخره تخفيفاً [1] وشـــرطه أن لا يكون مضافاً ، ولا مستغاثاً ، ولا جملة ،ويكون إمّا علماً زائداً على ثلاثة ، وإمّا بتاء تأنيث [2] "

الشرح [3]: في المعنى اللغوي وجهان :

أحدهما : أنه عبارة عن القطع ، ومنه (رَخَمت الدجاجة) إذا قطعت بيضها

والثاني : أنه عبارة عن اللين والسهولة [4] ، ومنه قول ذي الرمة [5]

[٣٣٧]لها بشرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ   رخيمُ الحواشي لا هراءٌ ولا نزرُ

يصفها بعذوبة اللفظ . وحدّه في اصطلاح النحويين يوافق معناه اللغوي ؛ لأنّه " حذف في آخر الاسم المنادى تخفيفاً " ، فـــ"حذف" هو الجنس ، يشمل الترخيم وغيره ، و" في آخـــره" فصـــل الحـــذف في أوله ووسطه ، و" تخفيفاً " فصل الحذف لغير التخفيف ، كالحذف لالتقاء الساكنين [6] وغيره .

---

(١) - جاء في أحد حواشي شرح الكافية للخبيصي "حد المصنف في الشافية الإعلال بأنه " تغيير حرف العلة للتخفيف " فعلى هذا يكون بعض الحذف للإعلال داخلا في الترخيم ، وهو ما غير في آخره نحو أدل ، وقاض ، لعلة التخفيف ، والتخفيف في (يا منصو) عن منصور يدخل في ذلك الحد ، ولعله أراد بالإعلالي : ما حذف لعلة مطردا ، وبالترخيمي ما حذف اعتباطا " ، بتصرف عن الورقة ٤٠/أ

(٢) - الكافية ٩٣،٩٤

(٣) - الكتاب ٢٣٩/٣- ٢٧٤ ،وشرح المصنف ٤٣٥/٢- ٤٣٩ ،والرضي ٣٩٣/١-٣٩٩- و الفوائد الضيائية ٣٤١/١- ٣٤٣ ، والإنصاف المسألة ٤٨، وابن يعيش ٢٠/٢،

(٤) - في اللسان (رخم) ٢٣٣/١٢ (أرخمت النعامة ، والدجاجة على بيضها ، ورَخَمت عليه ورخَمَتْهُ ترخمُه رخْماً ورخَماً ، وهي مُرخِمٌ وراخمٌ ، ومُرخمة : حضنته ،):

(٥) - ديوان ذو الرمة ٢٠٨ ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٩/١ ، ٣ /٣٠٢ ، والمحتسب ٣٣٤/١ ، والتذكرة ٤٥ ، وشرح المفصل ١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣٣ ،

(٦) - الحذف لالتقاء الساكنين يكون تخفيفا ، وذلك لثقل اجتماع الساكنين

وله عند البصريين شرائط :[1]

أحدهما : أن يكون منادى ، وذلك لأنّه حذف ، والنداء يكثر استعماله ، فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم المضاف إليها .

وأمّا في ضرورة الشعر ، فيجوز للشاعر أنّ يرخم في غير النداء كل اسم يجوز ترخيمه في النداء [2] على لغتي الترخيم جميعاً عند سيبويه ، وأما عند المبرد فلا يجوز إلاّ على لغة الضم[3]

حجة سيبويه – على اللغة التي منعها المبرد – : السماع والقياس :

أمّا السماع : فقول الشاعر[4]

[٣٣٨] ألا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا (وأضحتْ منكِ شاسعةً **أُمَامَا**)

وتعسّف المبرد ، ورواه (وما عهدٌ كعهدك يا أماما) [5]، وقول الآخر[6]

[٣٣٩]وهذا ردائِي عندَهُ يستعيرُهُ ليسلُبَنِي نفسي أمالِ بنَ **حنظلِ**

يريد حنظلة .

وأمّا القياس فعلى لغة الضم المتفق عليها ؛ لأنّ اللغتين تشتركان في النداء ، فاشتركا في الترخيم .

---

(١) – قال الرضي في الشروط التي اشترطها البصريون هي : "خمسة أربعة منها عدمية ، والخامس ثبوتي غير متعين بل هو أحد شرطين " بتصرف ،ينظر شرح الكافية: ٣٩٤/١ ، وسيأتي تفصيل هذه الشروط

(٢) – ورد في الشعر العربي الترخيم للكلمة وإن لم تكن صالحة للنداء كالضمير ، والحرف ، والمحلى بأل ، وقد أورد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل أمثلة منها ينظر ابن عقيل ٢٣١/٢

(٣) – بناء على ما يذهب إليه المبرد من وجوب تقدير الاستقلال للترخيم عن النداء

(٤) – قائله جرير وهو في ديوانه ٢٢١، والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٠/٢ ، والنوادر لأبي زيد : ٣١ ، والإنصاف ٣٥٣/١ ، والخزانة ٣٦٥/٢ ، وأسرار العربية ٢٤٠ ، والتخمير ١/ ٣٦٥ ، و أوضح المسالك : ٧٠/٤ ، والتبصرة : ١١٩/٤

(٥) – الرواية ليست في المقتضب ولا في الكامل ، وقد رويت في نوادر أبي زيد عن المبرد ينظر النوادر : ص ٣١ ، والتبصرة ١٢٠/٤

(٦) – البيت للأسود بن يعفر ، وهو في ديوانه ٥٦ ، من شواهد الكتاب ٢٤٦/٢ ، والتبصرة ٣٤٧/١، والنوادر لأبي زيد ١٥٩ ،١٦٠ ، والمقرب ١٨٨/١، والتبصرة ١١٨/٤ ، ويروى : ليسلبني حقي ، ويسألني عزي)

حجة المبرد : أنّ إرادة المحذوف تدل على النداء ، فلم يصح ترخيمه في غير النداء لمغايرة حكمه لحكم النداء ، وأمّا على لغة الضم فإنّ الاسم يصير كأنه لم يحذف منه شيء فليس فيه ما يدل على النداء حتى تحصل المغايرة بين حكم المرخّم وحكم النداء ، فلذلك جاز ترخيمه في غير النداء

والشـــرط الثاني : أن لا يكون مضافا خلافا للكوفيين [1] فإنهم أجازوا ترخيمه ، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني ،واحتجوا بالسماع والقياس ،أمّا السماع فقول الشاعر [2]:

[٣٤٠]أبا **عروَ** لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ　　سَيَدعُوهُ دَاعِي مِيتةٍ فيُجيبُ

، وقول الآخر [3]

[٣٤١]خُذوا حَظَّكمْ يا آلَ **عكرمَ** واذكرُوا　　أواصِرَنا والرِّحْمُ بالغيبِ تُذكرُ

أراد عروة وعكرمة ،وأما القياس فعلى المركب .

حجة البصريين : أنّه لا يجوز الحذف لا من الأول ولا من الثاني ، فلا يجوز الترخيم .

أمّا الأول : فلأنه حذف من حشو الكلمة ، والترخيم حذف في الآخر .

وأما الثاني : فلأنه غير منادى ، والترخيم يختص بالمنادى .

وجواب السماع : أنه محمول على ضرورة الشعر ؛ لأنّه رخّم غير المنادى ، وعن القياس بالفارق ، وهو أنّ النداء أثّر في المركب البناء على الضم لينـــزل الاسمين منـــزلة الكلمة الواحدة ، ولذلك يكون الإعراب على آخرهما ، فناسب تأثير النداء فيه الحذف تخفيفا .

والشرط الثالث : أن لا يكون مستغاثاً به ولا مندوباً / لأنّ المقصود بهما امتداد الصوت والترخيم يقيِّد ذلك ، ولأنّ المستغاث به معرب ، والترخيم للمبني على الضم .　**٧٦/أ**

والشرط الرابع : أن لا يكون جملة ، فلا يجوز ترخيم المسمى بالجمل ، نحو : تأبط شراً وذرى حـــبا ، وشـــاب قـــرناها ، لأنّه لا يؤثر فيه النداء البناء كما لا يؤثر العامل فيه

---

[1] - ينظر الإنصاف المسألة (٤٨) من مسائل الإنصاف ٣٤٧/١ ، وائتلاف النصرة ٤٧ -٤٨

[2] - لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد شرح الرضي على الكافية ٣٩٤/١ ،والإنصاف ٣٤٨ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، والخزانة ٣٣٦،٣٣٧/٢ ، وأسرار العربية ٢٣٩ ، وأوضح المسالك ٥٦/٤

[3] - ينسب لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ٢١٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٧١ ، والإنصاف ٣٤٧/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، والهمع ١٨١/١، واللسان (فرد) ٥٤٩/٤ ،

الإعـــراب ؛ لأنه يُحكى ولا يعرب ، والترخيم يكون لما أثر فيه النداء البناء ، وقد أجاز بعضهم ترخيمه[1] ، ويحذف الآخر ، وحجته السماع والقياس

أما السماع فقول الشاعر[2]

[٣٤٢] فاجزوا تأبط قرضاً لا أبا لكم

وأمّا القياس فعلى النسبة إليه فإنّه يُحذف في النسبة إليه الثاني

وجواب السماع : أنه رُخِّم لضرورة الشعر ، ولذلك رخم في غير النداء

وجواب القياس بالفارق [3] ، وهو الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبة معه لو لم يخفف بالحذف إذ يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد .

وأمّا ترخيمه فلم يجز لما ذكرنا من عدم شرط الترخيم

والشرط الخامس : أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف أو بتاء التأنيث ، وإنما اشترط أن يكون علماً لوجهين :

أحدهما : أنّ الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان ، والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغير يؤنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في حقيقة عقد النسب تبعاً لحذف التاء دون حذفها من (حنيف)

والوجه الثاني : إنّ النداء أثّر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يؤنس بالتغير ، وحسَّن الحذف مع ذلك أنّ تعريفه يدل على محذوفه ، بخلاف النكرة فإنها مجهولة ؛ فلا يدل باقيها على محذوفهـــا. وأمـــا (يا صاح) و (أطرق كرا) فشاذّان ، ثم قيل : يا صاح ، ترخيم

---

(١) – قال السيوطي في الهمع ١/ ١٨٣ : " ذهب أكثر النحويين إلى منعه ، وابن مالك إلى الجواز ، ونقله عن سيبويه ، وقال أبو حيان : هذا النقل خطأ ، فإن سيبويه نص على المنع ، " بتصرف ، وقد أورد نص سيبويه الذي أجاز به الترخيم ، صاحب التصريح وذلك من الكتاب في باب النسب ، أما في باب الترخيم أو النداء فقد أوجب سيبويه المنع ثم قال : " إذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين ؛ فالعمل على المذكور في بابه ، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر في غير بابه ، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ؛ لكونه ذكره استطرادا ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هناك تأريخ ، ينظر التصريح ٩٦/٤ –٩٧ ، والكتاب ٣٧٧/٣ .

(٢) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو شطر بيت ، عجزه :

صاعاً بصاعٍ فإن الذلّ معيوبُ

والبيت من شواهد ابن الحاجب في شرحه للمفصل: ٣٠٤/١

(٣) – أراد افتراق باب النسبة عن باب النداء

صاحبي فيكون من ترخيم المضاف ، والأكثر أنه ترخيم صاحب إلاّ أنّه لما كثر استعماله من غير الموصوف صار بمنزلة العلم .وأما (أطرق كرا) [1] ، فقيل : كرا وكروان مترادفان ، وليس فيه إلا شذوذ حذف حرف النداء ، وقيل[2] : إنّه ترخيم كروان – على لغة من يقول : يا حارُ ، ففيه أيضاً شذوذ ترخيم النكرة .

ويشترط أن تزيد حروفه على ثلاثة أحرف إلاّ ما فيه تاء التأنيث خلافاً للفراء [3] في الثلاثي المتحرك الأوسط ، نحو : غم وفرج ، فإنّه أجاز ترخيمه لتنزل الحركة فيه منزلة حرف رابع

حجة البصريين : أن ترخيم الخماسي يرده إلى أصلٍ – وهو الرباعي – ، وترخيم الرباعي يرده إلى أصل – وهو الثلاثي – ، وأمّا ترخيم الثلاثي فإنه يرده إلى غير أصل ؛ لأنّ أقلّ الأصول ثلاثة ، وأمّا نحو : (أب) و (دم) فليس بأصل حتى يُلحق به المرخَّم

وأمّا ما فيه تاء التأنيث فلا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة بل يرخَّم ، نحو : هِبَةٌ ، وعِضة ، وعـزة ؛ لأنّ تاء التأنيث ليست جزءاً من الكلمة حتى يخل حذفها بذات الكلمة ، بل هي بمنزلة الاسم الثاني في المركب .

ولا يشترط فيها العلمية بل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ، وكذا العامة عند سيبويه[4] – على لغة من راعى المحذوف[5] دون اللغة الأخرى – خلافاً للمبرد[6] في العامة .

وإنما لم يشترط فيها العلمية ؛ لأنها إذا كانت مقصودة تنزلت بمنزلة العلم لتعرفها بالقصد ، والمحذوف ليس جزءاً منها حتى يمتنع بخلاف المذكر ، وتعريفها بالقصد يرفع التباسها بالمذكر ، ولأنّ تاء التأنيث تقتضي التخفيف لثقلها . وأما النكرة العامة فلا يجوز

---

(١) – الكروان : الحجل ، والذكر منه كرا ، ومن اللغويين الذين ذهبوا إلى أن (الكرا) مرادف للكروان ابن منظور قال في اللسان (كرا) ١٥/ ٢٢١ : ونقل أيضا عن الرسمي : الكرا هو الكروان ، وقال غيره : الكرا ترخيم الكروان ، قال : والصواب الأول "

(٢) – قال بذلك : المبرد ينظر المقتضب ٢٦١/٤ ، وشرح الرضي ٣٩٩/١

(٣) – الإنصاف المسألة (٤٩) و ائتلاف النصرة ٤٨

(٤)– الكتاب ٢٤١/٢

(٥) –أي لغة من ينتظر الحرف المحذوف فيجعل حركة الحرف الذي انتهت به الكلمة المرخمة كما هي

(٦) – المقتضب ٢٣٧/٤

ترخيمها عند سيبويه – على لغة إرادة المحذوف – ؛ لأنها لا تلتبس بالمذكر ، ولا يجوز – على لغة من ضم – لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ، نحو : (يا ضارب) في ترخيم ضاربة وأمّا المبرد [٦] فإنّه وافق في المقصودة ، ومنع في العامة نحو : (سحرة) و(نخلة) إذا لم تقصـــد ؛ لأن المقصودة تقرب من العلم لتعرفها بالقصد ، والعامة لا مناسبة لها بالعلم ، ومما جاء من ترخيم المقصودة ، قول الشاعر :

[٣٤٣] **جاريَ** لا تَستنكري عَذيري [١]

وقول الآخر [٢]

[٣٤٤] يا **ناقُ** سيري عَنَقاً فسيحا   إلى سُـــليمانَ فنستريحا

، وقول الآخر

[٣٤٥]يا نِقْحُ إن أهديت لي أهديت لك [٣]

---

(٦) – لم أجده في المقتضب وينظر : التصريح ٤/٩٩ ، وابن يعيش ٢/١٦ .

(١) – قائله العجاج وهو في ديوانه ٢٦ ، وبعده (سيري وإشفاقي على بعيري) والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٦٠ ، والأصول ١/٣٦١ ، و ابن يعيش ٢/ ١٦ ، والخزانة ١/٢٨٣، والأشموني ٣/١٧٢،واللسان (شقر ،) ٥/٩١ ، (عذر) ٤/٢٢٢ ، والتصريح ٤/٩٩

(٢) – ينسب لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣٥ ، و المقتضب ٢/١٤ ، والأصول ٢/١٨٣ ، وسر الصناعة: ١/٢٧٤،٢٧٠ واللمع : ١٨٨ ، والمقتصد: ٢/ ١٠٦٨ ، وشرح المفصل: ٧/٢٦، وشرح شذور الذهب ٣٩٤ ، وشرح ابن عقيل ١: ٥٧ ، وشرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل : ٢٢٩ والهمع : ١/١٨٢ ، و التصريح : ٤/٣٢٤

(٣) – لم أعثر على قائله ، والنقح : العالم المجرب (اللسان (نقح) ٢/٦٢٥

متنٌ : " فإن كان آخره زيادتين في حكم [الزيادة] الواحدة كـ(أسماء) و (مروان) ، أو حـرفٌ صـحيحٌ قبلَهُ مَدَّةٌ – وهو أكثر من أربعةٍ – حُذفتا ، وإن كان مركباً حُذف الاسمُ الأخيرُ ، وإن كان غيرَ ذلك فحرفٌ واحدٌ "[1]

الشـرح [2]: إذا كان آخر الاسم الثلاثي زائدان زيدا معاً ، والأول منهما ساكن[3] نحو : أسماء وحمراء وصحراء ، و مروان وعثمان وسرحان وعليان ،و مكيّ وبصريّ ، و هـندات ، وزيدون وزيدان ، حذفا معاً في الترخيم ؛ لأنّ حذف أحدهما ليس بأولى من حذف الآخر ، و لكونهما زيدا معاً صارا كالحرف الواحد

فـإنْ اتصلت بهما تاء التأنيث نحو : طائفية وبصرية ومرجانة و اسطوانة – على قول من جعـلها أفعلانة أو فعلوانة ، لا أفعوالة – لم تحذف غير تاء التأنيث ؛ لأنها بمنـزلة اسم ضم إلى اسم ، فاختصت بالحذف دون الزائدين / قبلها.

٧٦/ب

وقولنا : " الثلاثي " احتراز من (بنون) فإنه لا يحذف منه غير النون ؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين . وأمّا (يدان) فمنهم من حذفها[4] ؛ لأنّ يداً قد استعملت على حرفين ، ومـنهم [5]من حذف النون وحدها قياساً على بنون .وقولنا " والأول منهما ساكن " احـترازاً من مثل (حولايا وبردرايا) فإنّه لا يحذف منه عند البصريين غير الألف ؛ لأنّ

---

[1] – الكافية ٩٤

[2] – الكتاب ٢/٢٦١ ، والمقتضب ٤/٤-٥ ، والأصول ١/٤٣٧ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والإيضاح على المفصل ١/٢٩٨- ٣٠٤ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢/٤٤٠- ٤٤٨ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٤٠١- ٤٠٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣٤٣- ٣٤٥ ، والهمع ٢ /٦٦- ٧١

[3] – يندرج تحت هذا القيد سبعة أصناف ذكرها الرضي وهي : زيادة التثنية ، ومثل لها بـ"زيدان "، وجمع المذكر مثل : مسلمون و زيدون ، وجمع المؤنث نحو : مسلمات وهندات ، و الألف والنون في نحو : سرحان ، وعثمان ، ومروان ، وياء النسب ، كبصري ومكي ، وألفا التأنيث مثل : أسماء ، وحمراء ، و زيادة الإلحاق مثل حرباء ، وعلباء ينظر : شرح الكافية : ١/ ٤٠١، ٤٠٢

[4] – مثل الرضي ينظر شرح الكافية ١/٤٠٣ مثل الرضي ينظر شرح الكافية ١/٤٠٣

[5] – مثل الجرمي ينظر شرح الرضي ١/٤٠٤

تحـــريك الياء قواها وحصنها من الحذف خلافاً للكوفيين [١] فإنهم يحذفون الثلاثة[٢] ؛ لأنهّـــا زائـــدة ، فتقول : يا حول ويا برد) ، والكوفي لا يجيز ترخيم المثنى ، والمجموع المسمى به ؛ لئلا تزول حكاية الجمع ويلتبس بالمفرد ،

ويـــردّ علـــيه أنّ المنصوب يجوز ترخيمه مع التباسه بغير المنسوب على لغة الضم[٣] ، وبالمضاف إلى ياء المتكلم على تقدير إرادة المحذوف .

ومذهـــب ســـيبويه[٤] في أسماء أنّ وزنها فعلاء – من الوسامة ، وهي الملاحة – قلبت واوهـــا همزة ، ومذهب غيره أنّ وزنها أفعال[٥] سمي به ، وامتنع من الصرف للتعريف والتأنيـــث ، فعـــلى مذهب سيبويه حذف الزائدان ؛ لكونهما زيدا معاً ، وعلى المذهب الآخر حذف لام الكلمة والألف قبله كـــ"عمّار" [٦]،

ويترجح مذهب سيبويه بكثرة التسمية بالصفات دون الجموع [٧].

وبعض الكوفيين [٨] يمنع من ترخيم الاسم المؤنث بالهمزة على لغة الضم ؛ لئلا يلتبس به مذكر ، وأجاز الفراء في حمراء علماً (يا حمرا) بالألف،ويشهد لحذفهما قول الشاعر:

[٣٤٦]يا **أسمُ** صبراً على ما كان من حَدَثٍ   إنَّ الحوادثَ ملقيٌّ ومنتظَرُ. [٩]

---

(١) – الكتاب ٢/٢٦١ ،وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٢، و شرح الرضي ١/٤٠٥

(٢) – قال الرضي ١/٤٠٥ " الألفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع "

(٣) – وهي لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف،فيثبت حركة الإعراب(الضم)على ما تبقى من الكلمة

(٤) – قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٥٨ " وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرف رابعهن الألف .... فحذفتا جميعا كما لحقتا جميعا "

(٥) – جمع اسم ، قال الرضي ١/٤٠٢ : " ورجح مذهب غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلا في " أحد"، وأيضا لم يثبت في الصفات : أسماء بمعنى الجميلة ، ولا وسماء ، حتى يكون أسماء علما منقولا منه "

(٦) – مذهب غير سيبويه أن الحرف الأخير من أصل الكلمة والزيادة وقعت في الألف فقط

(٧) – ويرجح مذهب غير سيبويه بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلا في "أحد " ، ولم يثبت في الصفات : أسماء بمعنى الجميلة ، ولا وسماء ، فلا يكون اسما علما منقولا منه " ينظر شرح الرضي ١/٤٠٢

(٨) – شرح الرضي ١/٤٠٤

(٩) – نسب للبيد بن ربيعة ، وهو في ملحق ديوانه ٣٦٤ ، ونسب أيضا لأبي زبيد الطائي ،وهو في ملحق ديوانه ١٥١، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٥٨ ، و المقاصد النحوية ٤/ ٢٨٨،وأوضح المسالك ٤/٦٣،وشرح الأشموني ٢/٤٧٢ ، والتصريح : ٤/١٠٤

ولحذف الألف والنون قول الشاعر[1] :

[٣٤٧] يا مَروَ إنّ مطيّتي محبوسةً ترجُو الحباءَ وربهُّا لم ييأسِ

وإذا كانت الكلمة خماسية ، وآخرها حرف صحيح ، وقبله حرف زائد ليس للإلحاق ، نحو : منصور وغطريف وعمّار ، فإنّهما محذوفان معاً ،

أمّا الأصلي فلأنّه لام الكلمة ، فهو محل الحذف

وأما الأول فحذف تبعاً للثاني ؛ لأنّه إذا حذف الأصلي مع قوته فحذف الزائد مع ضعفه أولى ، ولأنّ الزائد ملازم له فأشبها الزائدين .

وقولنا : الخماسية ؛ احترازاً من مثل (عجوز وسعيد وعماد) فإنّه لا يحذف منها غير الأصلي ؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين – خلافاً للفراء[2] فإنه يجيز حذف الزائد ؛ لأنّ مذهـــبه ترخـــيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط [3]، وعلى مذهب الجمهور[4] قول الشاعر [5] :

[٣٤٨] وقالوا : تعال يا يزي بن مخرّم فقلت لهم : إني حليف صداء

، فإنه حذف دال يزيد دون الياء ، وقول الآخر[6]

[٣٤٩] تنكرتِ منّا بعدَ معرفةٍ لمي وبعد التصابي والشباب المكرم

---

(١) – قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ٣٨٤/١ ، والبيت من شواهد الكتاب٢ /٢٥٧ ، واللمع ١٩٩،وشرح المفصل ٢٢/٢ ، والخزانة ٣٤٧/٦ ، وأوضح المسالك ٦٢/٤ ، والتصريح ١٠٤/٤ ، وشرح قطر الندى ٢١٥،

(٢) –شرح الرضي على الكافية ٤٠٣/١

(٣) – في التبصرة " هذا في لغة من لا ينتظر الحرف ، أمّا في لغة من ينتظر فيجب حذف حرف اللين وما بعده ، لأن بقاء حرف اللين يستلزم عدم النظير، وقد رد بأنه يلزم منه بقاء الاسم المتمكن على حرفين " بتصرف عن التصريح ١٠٧/٤

(٤) – قال سيبويه : كل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر " الكتاب ٢٥٣/٢

(٥) – قائله : يزيد بن مخرم ، أو محزم ، والبيت من شواهد الكتاب٢/ ٢٥٣، والخزانة ١/ ٣٩٦، و أمالي ابن الشجري ٨١/٢ ، ويروى وقلتم تعال .... فقلت لكم ....)

(٦) –قائله أوس بن حجر ، وهو في ديوانه ١١٧، وقيل : لعبيد بن الأبرص ، والبيت من شواهد الكتاب ، والصاحبي ٢٢٩، وذيل سمط اللآلي ٦٥ ، وشرح قطر الندى

فإنـــه حذف السين من لميس دون الياء ، وقولهم : (يا فلُ) ترخيم (فلان) على قياس مذهب الفراء دون مذهب الجمهور .

وقولـــنا : " حرف زائد " احترازاً من نحو : (مختار ومنقاد) فإنّ ألفهما بدل عن عين الكلمة ، فلا يجوز حذفه لأنّ الأصلي لا يحذف تبعاً للأصلي إنما يتطرق الحذف إلى الزائد تبعاً للأصلي

وقولنا "ليس للإلحاق" احترازاً من نحو: سنّور وبرذون ، فإنّه ملحق بـــ(جردحل) ومن نحـــو : هبيَّخ وعَطَوَّد وقَنَوَّر [١]، فإنه ملحق بـــ" سفرجل " فينـــزل حرف الإلحاق فيه منـــزلة الأصلي ، فلذلك حذف الزائد دون حرف الإلحاق ، فإذا رخم مدغم الآخر فلا يخلو : إمّا أن يكون قبله ساكن أو لا ، فإن لم يكن قبله ساكن نحو : مفر ومرتدّ ومحمرّ ، فإنّك تقول : يا مفرْ ويا مرتدْ ويا محمرْ ، بحذف المتحرك وإبقاء الساكن ، خلافاً للفراء [٢]فإنه يردّ أصل الكلمة من تسكين الفاء وتحريك العين لزوال الإدغام ، فيقول : يا مردِ ويا مفرِ ، ويا محمرِ بكسر الراء رداً إلى أصلها .

وإن كـــان قبله ساكن فإنك تحذف الأخير ، وترد المدغم إلى أصله من الحركة هرباً من التقاء الساكنين في الوصل ، فتقول في ترخيم مادّ وشادّ ورادّ : يا مادِ ويا رادِ ويا شادِ ، بالكسر ، وكذلك يا مضارِ ، ومراد اسم فاعل ، وأمّا اسم المفعول فبالفتح .

وفي نساب وبراد : بانساببُ وبا برادِدُ بالضم ؛ لأن أصله نساييب وبرادد بالضم

وأمّـــا إذا لم يكـــن للمدغم أصل في الحركة ، نحو : أسحارّ – اسم بنت – ؛ فإنّك إذا حذفت الأخير حركت الساكن بالفتح عند سيبويه[٣] ، وعند غيره بالكسر ، والفراء[٤] يحذفهمـــا مـــع الألف قبلهما ، وتقول : يا اسم ، وكذلك الفعل في كل مدغم مجهول الحركة ، نحو : زعارة وقوصرة ، إذا سمى بهما بغير تاء ،تقول : بازع ويا قوص .

---

[١] – الجردحل من الإبل :الضخم ، اللسان (جردحل) ١٠٩/١١ ، والَهبَيَّخ : الأحمق المسترخي (هبخ) ٦٥/٣ ، والعطوّد : السير السريع ،(عطود) ٢٩٥/٣ ،والقَنَوّر : الشديد الضخم الرأس من كل شيء (قنور) ١٢٠/٥

[٢] – شرح الرضي ٤٠٥/١

[٣] – الكتاب ٢٦٥/٢

[٤] – التصريح ١٠٦/٤

وأما المركب نحو : حضرموت ومعدي كرب ونسليك ورام هرمز (وبخت نصر) وسيبويه وعمرويه وخمسة عشر ، فلا يخلو إما أن يركب تركيب إضافة أو لا ، فإن ركب إضافة لم يجز ترخيمه عند البصريين [1] كالمضاف ، وإن لم يكن تركيب إضافة جاز ترخيمه لاتحاد الاسمين وجعلهما كالكلمة الواحدة ، بدليل جعل الإعراب على آخرهما ، وتأثير النداء فيهما البناء كسائر الأعلام ، فعلى هذا يحذف آخر الاسمين لشبهه بتاء التأنيث من حيث أنّه يفتح ما قبله كتاء التأنيث ويحذف / في النسب كتاء التأنيث ، ويحقر الصدر من الاسمين كتحقير الاسم الداخلة عليه تاء التأنيث .

١/٧٧

وإذا رخمت (خمسة عشر)، و (مسلمتان) ، وما شاكله ، فإنّك تجعل التاء في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء ، على قياس تاء المفرد [2].

وإذا رخمت المسمى بـ(اثني عشر) : ياثنُ وياثنِ – على اللغتين [3] ، ويحذف الألف مع عشر ؛ لأنّ عشر بمنزلة النون من اثنتين ، ولو رخمت اثنان لحذفت الألف والنون ، وكذا قياس : (اثني عشر) بالياء كما لو رخمت المسمى باثنين ، وفي جعل الاسم الثاني مع الألف في اثنان حتى تحذف الألف معه لاختلاف المدلول .

قوله "وإنْ كان غير ذلك فحرف واحد" أي : إذا كان غير ما تقدم – سواء كانت فيه تاء التأنيث أو لم تكن – فإنه لا يحذف منه إلا حرف واحد ، ويحذف الحرف الأخير سواء كان أصلياً كـ"سفرجل ، وفرزدق ، وجعفر ، وزبرح ، وبرثن "، أو زائداً للتأنيث كـ"حبلى "، أو للإلحاق كـ"معزى "، أو للتكثير كـ"صعدى" قالوا [4]: " وأكثر ما رخمت العرب ما فيه تاء التأنيث وثلاثة أسماء ،وهي حارث وعامر ومالك"،قال الشاعر [5]

[٣٥٠]حارِ بنَ كعبٍ ألا أحلامَ تَزْجركُم عنا وأنتم من الجُوفِ الجماخيرِ

---

[1] – الإنصاف ١/ ٣٤٧

[2] –قال سيبويه ٢/٢٦٨ : " لأنها الهاء التي كانت في خمسة قبل أن تضم إليها عشر ، كما أنك لو سميت رجلا مسلمين قلت في الوقف : يا مسلمه "

[3] – لغة من ينتظر و من لا ينتظر

[4] – قال سيبويه : وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر " الكتاب ٢/٢٥٣

[5] – قائله : حسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ١٧٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٧٣ ، والمقتضب ٤/٢٣٣، واللسان (جوف) ٩/٣٥،والمغني

وقال آخر[1]

[٣٥١]فصالحونا جميعاً لا أبا لكم   ولا تقولوا لنا أمثالها عام

وقول آخر[2]

[٣٥٢]فإنك يا مال بن مروان فارس

وروي عن علي وابن مسعود ﴿ ونادوا يا مالِ﴾ [3]،وبها قرأ الأعمش،قال أبو الفتح [4] :" هذا من أحق الأشياء بالترخيم ؛ لأنه لما ذهبت قواهم ،ولا تنفع شكواهم ضعفوا عن تتمـــيم نداء مالك – خازن النار– ، وروي أنّ ابن عباس لما سمعها قال :ما أشغل أهل النار على الترخيم! فضعف به قول الأصمعي ":قال لي الخليل :ما اسم الصوت الضعيف؟ قلت :الرخيم ،فعمل باب الترخيم ،ولا يرد على الأصمعي ؛ لأنّه يحتمل أن يثبت عن ابن عباس أنّه لم يبلغ الخليل ،وكان العلماء قبله يتكلمون به بغير هذا الاصطلاح .وأمّا ما فيه تاء التأنيث فإنما كثر ترخيمه ؛لأنّ تاء التأنيث ليست جزءاً من الاسم ، ولا بمنـــزلة الجزء منه ، فحذفها لا يخل بذات الكلمة،ومثال ترخيم العلم قول الشاعر [5]:

[٣٥٣] أعايشَ ما لأهلِكَ لا أراهُمْ   يُضيعون الهجانَ مع المُضيعِ ؟

وقول الآخر [6]:

[٣٥٤] عُوجِي علينا واربَعي يا فاطِمَا

---

[1] – قائله : النابغة الذبياني وهو في الديوان ٨٢،والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٢/٢الخزانة ١٣٣/٢،

[2] – لم أعثر على قائله :

[3] – الآية ٧٧ من سورة الزخرف

[4] – لم أجده في المحتسب ولا في سر الصناعة ، وهو في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ١٣٦ ، و الإنصاف ٣٦١/١ ،وشرح المفصل ٢٢/٢ ، والتصريح ١٠٢/٤

[5] – قائله الشماخ ، وهو في ديوانه ٢١٩، والبيت من شواهد الصاحبي ٢٦٢ ، وينظر اللسان (ثبج) ٢٢٠/٢

[6] – هذا شطر بيت عجزه (ما دون أن يرى البعير قائما) نسبه سيبويه لهدبة بن الخشرم ، و نسبه ابن قتيبة لزيادة بن زيد : والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٣/٢، والشعر والشعراء ٦٩٥/٢، والخزانة ٣٣٥/٩،

وقول الآخر[1] :

[٣٥٥]قفي قبل التفرقِ يا ضُبَاعاً

وقالوا : ياشا أدجني بحذف التاء على لغة من قال : يا جارِ ، وأما على لغة من قال : يا حارُ بالضم فيقال : يا شاه ، بإعادة لام الكلمة ؛ تقوية للاسم على القيام بنفسه ، ولهذه العلـة إذا رخمت (شية) و (دِية) على لغة من راعى المحذوف ، قلت : يا شيَ ويا ديَ ، وعلـى لغة من ضم : يا وِشيُ ، وباوديُ ، بإعادة فاء الكلمة تقوية للكلمة على القيام بنفسـها إلا أنّ سـيبويه لا يراعي أصل الكلمة فيكسر الشين والدال والأخفش يراعيه فيسكنهما [2].

ويجوز فيما فيه تاء التأنيث إذا رُخِّم في الوصل أربعة أوجه : باطلح ، ويا طلح ، وياطلحهْ ، بإلحـاق هـا السكت في الوقف عوضاً عن التاء فلما وصل جعلها معجمة أي زائدة وحركها بالفتح تبعاً لحركة ما قبلها ، وعليه قول الشاعر[3]

[٣٥٦] كليني لهم يا أميمة ناصب   وليلٍ أقاسيه بطيءَ الكواكبِ

فإن قيل : فالإقحام بين شيئين ، فأين هما هاهنا ؟

قلنا : التاء زائدة ساكنة بين حركة ما قبلها وحركتها

والـرابع : ضـمها عـلى تقدير إقحامها ،والضمة لما قبلها على لغة من ضم ، فيقال : ياطلحة

---

[1] – هذا شطر بيت للقطامي ،وعجزه (ولا يك موقف منك الوداعا) وهو في ديوانه ٣١، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٣/٢ ، والمقتضب ٩٤/٤،والخزانة ٢٩٣/٩،٢٨٨،٢٨٦،٢٨٥ ،وشرح المفصل ٩١/٧،والمغني ٤٥٢/٢،واللسان (ضبع) ٢١٨/٨،(ودع) ٣٨٥/٨

[2] – قال الرضي ٤١٠/١ : " والأول أولى لأنّ تحريك العين إنما كان لحذف الفاء ، كما يجيء في باب النسب ، فإن الأخفش يقول : وشيي ، وسيبويه يقول : وشويّ "

[3] – قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٤٠، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٧/٢ ، ٣٨٢/٣ ، وشرح المفصل ١٠٧/٢ ، والخزانة ٣٢١/٢، ٣٢٥ ، ٣/ ٣٧٣ ،

مـــتنٌ : " وهو في حكم الثابت على الأكثر ، فيقال : (يا حارِ) و(يا ثمو) و (يا كرو) ، وقد يجعل اسماً برأسه ،فيقال : يا (حارُ) و (يا ثمي) و (ياكرا)[1]

الشرح [2]: للعرب في حذف الترخيم لغتان[3] : أفصحهما أنّ المحذوف مراد في حكم المنطوق به ، ولذلك يوصف على لفظه المنوي ، فيقال : يا حارِ الظريفِ ، ويبقى ما قبل المحـــذوف عـــلى حالة من حركته أو سكونه ، ما لم يؤد إلى الجمع بين ساكنين إشعاراً بـــإرادة المحـــذوف ، وخالف الفراء[4] في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو : هرقل و سبطر ، فحذف الساكن معه لئلا يشبه الحرف ، نحو : نعم وأجل ، وقال : (يا هرُ) و (يا سبُ)، وهذا ضعيف ؛ لأنّا نبقي أجزاء الكلمة على ما هي عليه من ضم أو فتح أو كســـر أو واو ، وإن لم يكن له نظير نظراً إلى أن المحذوف في حكم المنطوق به ، فتقول عـــلى هذه اللغة : يا سفرجَ ، ويا ورتر ، ويا برثُ ويا حبل ، ويا معز ، ويا مبعثر ، ويا (عثمن) ، ويا سرحَ ، ويا علبى ، ويا صحر ، ويا حمر ، ويا ملك ، ويا بصر ، ويا هند ، ويـــا زيد ، ويا زيدَ ، ويا ثمو ، ويا كرو ، ويا حولاي ، ويا بردراي ، ويا سيبو ، ويا بود ، ويا هي ، ويا عطر ، ويا شنو

واللغـــة الثانية : أن تجعل الباقي اسماً علماً قائماً بنفسه ، ويبنى على الضم ؛ / لأنّ حذفه للتخفيف كـــ(يد) ، وهذه اللغة هي المشكلة ، وبها تقع المعاناة ، وعليها تبنى خمسة أمور : قلـــب حـــرف العلـــة المفتوح ما قبله ألفا ، وإبدال الواو المضموم ما قبلها ياء ، ورد المحذوف ، وحذف الموجود ، والامتناع من ترخيم ما يفضي إلى عدم النظير ، فتقول في القلب في علبان وبروان وكروان وسنور وبرذون : يا علا ، ويابرا ، ويا كرا ، وياسنا ، ويابرذا ،

٧٧/ب

---

[1] - الكافية ٩٤

[2] - المقتضب : ٤/ ٢٣٣- ٢٤٤ ، والأصول ١/٣٥٩ – ٣٦٦ ، وشرح المصنف ٢/٤٤٤ – ٤٤٨ ، وشرح الرضي : ١/٤٠٦-٤١١ ، والفوائد الضيائية ١/٣٤٥، و

[3] - في الارتشاف : ٣/١٥٧ " لغة من ينتظر الحرف ولغة من لاينتظره ، ويقال : لغة من نوى المحذوف ولغة من لا ينوي "

[4] - شرح المفصل : ٢/٢١

وفي نحو :حولابا وبردرايا ودرحاية وشقاوة :ياحولا ،ويا بردا ،ويادرحا ،وباشقا ؛لأنك تقلب حرف العلة القائم همزة لوقوعه بعد ألف زائدة ،وكذا حكم مطايا عند البصريين[1]
.وأمّــا الكسائي فلم يقلب الياء نظراً إلى أنّ أصلها همزة فقبلت الضم نظراً إلى أصلها ، و لم تضم الهمزة في (قبائل) نظراً إلى أصلها في (قبيلة) ، وهي الياء ،

وأمّا إبدال الواو فنحو : ثمود ، وبنون ، وعجوز ، وترقوة ، وعرقوة ، وقلنسوة ، تقول : يا ثمي ، ويا ثبي ، ويا عج ، ويا برقي ، ويا عرقي ، ويا قلنسي تبدل من الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء .

وأما ردّ المحذوف فكما تقدم في شاة وشية ودية ، وفي قاضون علماً يا قاضي وفي أعلون : يــا أعــلى ، وإنما عادت الياء والألف و لم تعد الكسرة في محمرّ فإنه لازم ، و لم ينطق بالراء المدغمة مكسورة أبدا إنما هو على طريق التقدير ، فلذلك لم ينظر إليها

وأمّــا حذف الموجود ففي بلهنية وعلانية ورفاهية بحذف فتحة الياء ؛ لأن المحذوف غير مراد ، ولا تضم لثقل الضم عليها ، ولا تقلب الفاً لانكسار ما قبلها .

وأمــا الامتــناع فلوجود المانع ، وذلك نحو : طيلسان - على لغة كسر اللام عند أبي عثمان[2] لأنه يصير إلى أمثال (فَيْعِل) ، وليس موجوداً في الصحيح ، وقياس سفرجل ، وقُذَعْمِل [3]المنع لأنّ (فعلاً) و (فعلاً) ليس من أبنيتهم ، وكذلك قياس (هندلع) [4]، و (ســعود) و سدوس عند سيبويه ؛ لأنّه لا يثبت فعللاً وفعل ؛ لأنّ رده إلى سعى وسدى يخرجه عن النظير ، وأجاز بعضهم ترخيم طيلسان ، وقاسه على عنفوان وفرزدق والحق أنّه إذا جعلت الكلمة مستقلة امتنع ما لا نظير له في أبنيتهم

---

(1) - ذهب البصريون إلى أن خطايا ومطايا على مزن فعائل وقالوا : الأصل فيه خطايىء ومطايىءأبدلت الياء همزة فصار :خطائىء ومطائى ء ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع همزتين ، فأصبحت : خطائي ومطائي ، ثم أبدلت الكسرة فتحة فصار :خطاءي ومطاءي ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت : خطاءا ومطاءا ، ثم استثقلت الهمزة بين ألفين فصار : خطايا ومطايا ، ينظر الكتاب ١٦٩/٢، والمسألة (١١٦) من مسائل الإنصاف ، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم ٤٤٦

(2) – أبو عثمان بكر بن محمد المازني وقد تقدم الحديث عنه

(3)– القُذَعْمِل والقذعملة : القصير الضخم من الإبل انظر :اللسان (قذعمل)

(4) – الهندلع : نوع من البقول ، وهذا المثال من الأمثلة التي تركها سيبويه من كلام العرب ينظر الكتاب : ٧/١ ، والارتشاف ١٦٠/٣

وإذا سمي بـ" حبليان " أو " حبلوي " لم يجز ترخيمه عند البصريين على هذه اللغة [١]؛ لأنّه يؤدي إلى قلب الواو والياء ألفا ، فتصير ألف (فعلى) منقلبة عن حرف ، ولم تعهد إلا للتأنيث غير منقلبة ، ومن أجازها زعم أن المثال ليس بأصل حتى يعتبر ذلك فيه ، وقياس مذهب الأخفش[٢] جوازها على أن تكون للإلحاق بـ(جحدب) ، وإن منعها وإذا سمي بـ(حمراوي ، وصحراوي) قلت على هذه اللغة : يا حمراء ويا صحراء ، بقلب الواو ألفا ثم همزة ، ولو أزلته عن النداء لصرفته ؛ لأن همزته ليست منقلبة عن ألف التأنيث ، وإنما هي منقلبة عن ألف هي منقلبة عن واو ، هي منقلبة عن همزة ، هي منقلبة عن ألف التأنيث ، فيعد التأنيث فيها كألف التكثير عند سيبويه [٣]، تحويهما [٤]واو كألف الإلحاق نحو : (عال) وإن كان شاذا في غير المضاعف ، وقد تتفق اللغتان في اللفظ ، وإن اختلفتا في التقدير في نحو : بُرثن ، ومنصور ، فالضمة على هذه اللغة غير الضمة على اللغة الأولى ،كما قلنا في مُلكٍ في الجمع والمفرد

وأعلم أنّ وصف المرخّم حسن – عند الجمهور خلافاً للفراء وابن السراج[٥] فإنّه عندهما قبيح .حجتهما : أنّ المرخم لا يحذف منه إلاّ بعد معرفته والعلم به ؛ ليكون ما بقى من الكلمة دالا على المحذوف منها ، فيغني ذلك عن وصفه ؛ لأن مقصود وصف المعرفة التوضيح ، وهو في نهاية الإيضاح ، فإن فرض فليس يحتاج إلى الوصف ، وإعادة المحذوف لرفع اللبس أولى من الوصف ، ويحمل على أنّ ما ورد على البدل لا على الوصف .حجة الجمهور : كثرة وروده في كلامهم ، ودعوى أنّه بدل على خلاف أصله قال الشاعر :

[٣٥٧]حارِ بن كعب [٦]

---

[١] – أراد لغة من ينتظر الحرف المحذوف ؛ لأنه لو رخم سيجعل الآخر مفتوحا فيضطر إلى قلب الواو أو الياء ألفا كما هو معلوم

[٢] – قال في المقتضب ٤/٤ : " ألا ترى أن النحويين لا يجيزون ترخيم رجل في النداء يسمى حبلوي في قول من قال ياحارُ فرفع ؛ لأن الذي يقول : يا حار لا يعتد بما ذهب ، ويجعله اسما على حياله "

[٣] – الكتاب : ٢١٦/٣

[٤] – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت

[٥] – الأصول ٣٦٣/١

[٦] – هذا من شطر بيت قائله حسان بن ثابت وهو في الديوان ١٧٨ ، والبيت بتمامه

وقال آخر[1] :

[٣٥٨] وقالوا تعالى يا يزي بن مخرّم

، وقال آخر[2]:

[٣٥٩] فإنك يا مال بن مروان فارس

(حار بن كعب ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير)

ويروى : (حار بن عمرو ...) ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ والمقتضب ٤/٢٣٣،

وخزانة الأدب ٤/٧٢، واللسان ٩/٣٥

(١) – قائله يزيد بن مخرم أو مخزم ، وقد تقدم في الشاهد ٣٤٨

(٢) – لم أعثر على قائله ، وليس من شواهد المصادر التي وقفت عليها وقد تقدم ص

[المندوب]

متنٌ: " وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب ، وهو المتفجع عليه بـــ"ياء" أو "واو" ، واختص بـــ" وا " ، وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى ، ولك زيادة الألف في آخـــره ، فإن خفت اللبس قلت : وإغلامكيه ، وإغلامكموه ولك الهاء في الوقف ، ولا يُندب إلاّ المعروف ، فلا يقال : (و ارجلاه) ، وامتنع (وازيد الطويلاه) خلافاً ليونس "[1] .

الشرح [2]: الندبة (فعلة) قال ابن فارس[3] : الندب أن يدعو النادبة للميت بحسن الثناء عليه .

وقـــال بعض النحويين : " يمكن أن يكون من ندبته إلى كذا إذا حثثته " ، فكأن النادبة تحثّ القلوب لوصفها الميت ، ويجوز أن يكون من قولهم : فرش ندب ، ورجل ندب إذا كـــان خفـــيفاً ، فكأن الندب من النادبة خفة ، ويجوز أن يكون من الندب ، وهو أثر الحرج ، فكأنّ النادبة لجرح قلبها / تندب ، ويجوز أن يكون من الندب ، وهو الخطر ، وذلـــك أن معـــناها خطير فهي تذكر خلاله لتحفظ [4]، وأكثر ما تقع الندبة في كلام النساء دون الرجال ؛ لضعف قلوبهن عن احتمال المصائب .

١/٧٨

قو‌ـــله: " وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب "؛ لأنه عنده ليس منادى إلا إذا تطلب إقباله ، ويرد عليه أن العرب قد نادت الجمادات ، نحو :

---

(١) - الكافية ٩٥،٩٤

(٢) - الكتاب ٢/٢٢٥- ٢٢٦ ، والمقتضب ٤/ ٢٦٨- ٢٧٥ ، والأصول ١/٣٥٥- ٣٥٨ ، و شرح المصنف ٢/٤٤٩-٤٥٣ ، وشرح الرضي ١/٤١٢- ٤٣٠ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٤٦- ٣٤٨

(٣) - قال ابن فارس في المقاييس : (ن د) ص ١٠١٩ : الندب : أن تدعو القوم إلى الأمر فينتدبوا ، وندب النادبة الميت بحسن الثناء عليه " بتصرف

(٤) - قال الجامي في الفوائد الضيائية ١/٣٤٦ :" المندوب في اللغة : ميت يبكي عليه أحد ، ويعدّ محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ، ليعذروه في البكاء ، ويشاركوه في الفجع "

يا نخلة من ذات عرق[1]،يا جبلي نعمان[2]،وإذا وجه النداء نحو الجمادات التي لم يعهد لهـــا نطق لتصور الإجابة منها مجازاً[3]؛فلأنّ التوجه نحو الميت لتصور الجواب منه لكونه عهد منه النطق أولى من الجماد وأما حده ؛فإذا أخذ المندوب من "نَدَبَهُ ":إذا دعاه ،كما قـــال ابـــن فـــارس ،وصاحب الصحاح[4]،وهو الأجود لأنّه منصوصٌ عليه في اللغة ، فالمـــندوب جنس ،و" المتفجع عليه " فَصَلَ المدعو من غير تفجع،وبـــ"يا" أو "وا " له الدعـــاء في التفجع ،ولا تضر مشاركة غير المتفجع عليه في ياء ؛لأنّه قد خرج بالمتفجع عليه،وإنما اختصّ بـــ"وا" لأنّ النادب متأوه متوجع ،و"وا" تعطى هذا المعنى بدليل قوله:

[٣٦٠]إذا قمنا نرحلها بليل تأوه آهة الرجل الحزين[5]

وقـــيل : اختصـــت به لكونه خارجاً عن عادة العرب في الصبر على المصائب ، وكأنها مأخوذة من العجم ، وأمّا (ياء) فمشتركة بين النداء والندبة لكونها أم حروف النداء .
وحكـــم المندوب حكم المنادى في الإعراب والبناء ، وحكم توابعه كحكم توابع المنادى في الإعـــراب ، والحمل على اللفظ والمحل لأنّ فتحه عارض ، فتقول : وا زيدُ الظريفُ والظريفَ . وندبة العلم متفق عليها ، وإذا ندبته فلا يخلو أما أن يكون معه واواً أو تاء ، فـــإن كان معه واو جاز فيه في الوصل البناء على الضم ، وإلحاق ألف الندبة ، نحو : وا زيـــدُ و وا زيداً ؛ لأنّ (وا) تصرفه عن النداء إلى التفجّع ، وإن كان معه يا ، فمنهم من قال [6]: يتعين إلحاق الألف كقوله

---

[1] - لعله شطر بيت منسوب للأحوص ، وعجزه (عليك ورحمة الله السلام) ، وقد تقدم في الشاهد ( ) والبيت من شواهد الأصول ٣٥٦/١، والخصائص ٣٨٦/٢، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣

[2] - تقدم في الشاهد رقم

[3] - لقد عرف نداء الجمادات عند العرب في الجاهلية وخطاها ، وهو كثير ، ومنه مطلع معلقة عنترة " يادار عبلة بالجواء تكلمي "

[4] - الصحاح ٢٢٣/١

[5] - قائله المثقب العبدي ، وهو في ديوانه ١٩٤، والبيت من شواهد الخصائص ٣٨/٣ ،والمفصل ٣٩/٤،وإصلاح المنطق ٣٢١ ، واللسان (هوه) ٥٥١/١٣ ، (أوا) ٥٣/١٤ ويروى " إذا قمت أرحلها ..."

[6] - الارتشاف ، والأشموني ٤٦٥/٢

[٣٦١] حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له   وقمت فينا بحق الله يا عمرا [1]

لـئلا يلتـبس لو بقي على الضم بالمنادى ، والأجود جواز بنائه على الضم ؛ لأنّ قرينة حال التفجع تصرفه عن النداء ،وأجاز بعضهم :(وا زيدَ) بالفتح لأنها تدل على الألف .

وأما الوقف ، فيجوز الوقف عليه بالسكون على من ضم ، والوقف على الألف على من ألحقها ، والأحسن إلحاق هاء الوقف ، نحو : وأزيداه ؛ لبيان الألف ؛ لأنها خفيّة .

وأمّا في الوصل فتحذفها ؛لأنّ خفاء الألف يزول بما اتصل به ، وأمّا المضاف فأكثر النحاة عـلى جـواز ندبته ، ومنعه بعضهم ، واحتج بأنّ النداء لا يؤثر فيه البناء ، فلا يندب ، وهـذا ضعيف ؛ لأنّ الندبة أمرٌ يتعلق بشهرة الاسم دون تأثير النداء ، ولذلك لا يُندب نكرة ولا مبهم لوجهين :

أحدهما : أنه إذا كان المندوب مشهورا حصل العدد بذلك للنادب ، وربما شاركه السامع في التفجع عليه .

والـثاني : قـد يراد من الندبة حفظ جلال الميت الدالّة على حرمته ، فإذا كان مشهوراً علمت صفاته تبعاً لشهرته ، وإذا كان مجهولاً لم تُعلم الصفات لمن هي

وإذا نُـدب المضاف فلا يخلو إمّا أن يكون مضافاً إلى معرب أو مبني ، فإن كان مضافاً إلى معرب فلا يخلو إمّا أن يكون فيه تنوين أو لا تنوين فيه ، فإن لم يكن فيه تنوين ، نحو : عـبد المطلب وعبد الملك ، وغلام الجليل ، قلت : وا عبدَ المطَّلباهْ ، وعبد الملكاه ، وا غـلام الجليلاه [2]، بإبدال الكسرة فتحة لتثبيت ألف الندبة ؛ لأنها أصل في الندبة ، فلا يُعـدل إلى غيرهـا من غير لبس بخلاف مدة الإنكار فإنها تتبع حركة ما قبلها إذ ليست الألـف أصل فيها ، فيقال في ضربت عبد الملك : أعبد الملكية ، وأجاز الفراء[3] : (وا غلام الجليلية) قياساً على مدة الإنكار ، وإن كان المضاف إليه منوناً نحو : غلام زيدٍ ، حذفت التنوين عند البصريين هرباً من التقاء الساكنين ، وأبدلت من الكسرة فتحة لتثبت

---

(1) – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٧٣٦ ، والبيت من شواهد شرح قطر الندى ٢٢٢، و المغني ، وشرح التصريح ٢٣٧/١ ، والهمع ١٨٠/١

(2) – القواس ١٠٥٩/٢

(3) – قال الرضي ١/ ٤١٤ : " الفراء يجوز إتباع المدة للحركات قياسا على مدة الإنكار "

الألف ، وقلت : وا غلام زيداه ، ولم تحرك (لالتقاء [١]) الساكنين بالكسرة ، كما في مدة الإنكار بجواز ندبته لوجهين :

أحدهما : أن تحريكه بالكسر يؤدي إلى قلب ألف الندبة ياء ، وهي لا تقلب إلا لضرورة إزالة اللبس طلباً للمحافظة عليها لأجل المعنى الذي وضعت له ، وهو مد الصوت .

والثاني : أن ألف الندبة أقوى من مدة الإنكار ، بدليل قلب الضمة والكسرة قبلها إلى الفتح ، وأمّا مدّة الإنكار فإنه لا تغير لها حركة ما قبلها ، فناسب قوتها حذف التنوين محافظة عليها لأنه لا يمكن اجتماعهما في محل واحدٍ ، ولم يحذف التنوين مع مدة الإنكار/ لضعفها ، وأجاز الفراء [٢] ثلاثة أوجه أخرى :

٧٨/ب

أحدها : (وا غلام زيدنيه) قياساً على مدة الإنكار.

والثاني : وا غلام زيدناه ، بتحريك التنوين بالفتح ، وهذا خارج عن قياس الندبة وعن قياس مدة الإنكار .

والثالث : وا غلام زيديه ، بحذف التنوين ، واتباع حركة ما قبله ، وهذا خارج عن القياسين .

وأمّا إذا كان المضاف إليه ضميراً ، فلا يخلو إما أن يكون ضمير مخاطب ، أو غائب ، أو ياء متكلم ، فإن كان المخاطب ، قلت للمذكر : واغلامكاه ، وللمؤنث ، وا غلامكيه ، بقلب ألف الندبة ياء ، لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ، وفي التثنية : وا غلامكماه ، والصحيح أن المحذوف من (واغلامكماه) للهرب من التقاء الساكنين ألف التثنية لا ألف الندبة ؛ لأنها وردت لمعنى متجدد فهي أحق بالثبوت .

وقيل : المحذوف ألف الندبة ؛ لأنّها غير لازمة ، وفي الجمع : وا غلامكموه بقلب ألف الندبة واواً لئلا يلتبس الجمع بالتثنية ، والصحيح أن الواو [منقلبة] عن ألف الندبة ؛ لأنّ حق الميم الضم فقلبت لانضمام ما قبلها

وقيل : إنها واو الجمع ، وجمعت لأجل الهاء بعدها ، وألف الندبة محذوفة ، وفي جمع المؤنث واغلامكنّاه ، وتقول في ضمير الغائب : واغلامهوه ، بقلب ألف الندبة واوا لانضمام الهاء ، ولم يُفتح ما قبلها لئلا يلتبس بالمؤنث نحو : واغلامهاه ، وفي التثنية وا

---

[١] - في النسخة (للالتقاء) وقد أثبت ما رأيته صوابا

[٢] - المسألة ٥١ من مسائل الإنصاف ، و الارتشاف ٣ /١٤٥

غلامهمـــاه ، وفي جمع المذكر : واغلامهموه ، وقد تقدم علّه اللبس والحذف ، وفي جمع المؤنث واغلامهنّاه .

وإذا ندبـــت انقطـــاع ظهـــر غائب ، قلت : وانقطاعَ ظهرِهيهْ ، على من كسر هاء الضـــمير ، وانقطـــاع ظهرِ هُوهْ ، على من ضم الهاء ، وتقول في ندبة المضاف إلى ياء المتكلم : واغلاماه على لغة من قال : يا غلام ، ويا غلامياه على لغة من قال : يا غلامي بفتح الياء ؛ لأنّها تحصنت بالحركة عن الحذف ، ومن قال : يا غلامي – بإسكان الياء – ففيه وجهان :

أحدهما : ويا غلامياه بإثباتها نظراً إلى أنّ أصلها الحركة [١]، فعادت إليها

والثاني : وا غلاماه ، تحذفها هرباً من التقاء الساكنين نظراً إلى أنّ أصلها السكون قياساً عـــلى نحـــو : اضربي واضربوا إذا سميت بهما ، فإنّك تقول : وا اضربيه ، وا اضربوه ، بالحذف هرباً من التقاء الساكنين .

ولـــو ندبـــت مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم لقلت : وا غلام غلامياه ، بإثبات الياء متحركة من غير حذف ، وكذلك وانقطاع ظهرياه .

وكذلـــك لو كانت الياء من نفس الكلمة ، نحو : واغلاما رامياه لا تحذف ، وإذا ندبت المقصـــود نحو: مبنى ومعلّى ، قلت : وا مبنياه وامعلاّه بحذف لام الكلمة هرباً من التقاء الساكنين ، ولم تقلب ياءً كالتثنية ؛ لأنّ ألف التثنية لازمة للاسم المثنى ، وألف الندبة غير لازمة للاسم المندوب بل يجوز تركها ، فلذلك حذف لامها ؛ لأنّه بصدد العود .

وإذا ندبـــت المســـمى بـــــ"قنســـرون" وما شاكله ، قلت على مذهب سيبويه [٢]: وافنسروناه ، بناء على حكاية الجمع ، وعلى مذهب الكوفيين [٣]: واقنسريناه بناء على إعرابه بالحركات .وتقول في المسمى باثني عشر على قول سيبويه : وا اثنا عشراه كحال

---

(١) – هذا عند سيبويه ، والحركة هي الفتح ينظر شرح الرضي : ٤١٦/١

(٢) – الكتاب ٢ /٢٢٥ ، والأصول ٣٥٦/١ ، وشرح الرضي ٤١٧/١

(٣) – الارتشاف ١٤٨/٣ ، وقال في شرح الرضي ٤١٧/١" قال الكوفيون : المسمى بالجمع السالم المذكر إن أعربته بالحروف لا يجوز ندبته ، كما لا يجوز تثنيته وجمعه "

رفعه ؛ لأنه اسم مفرد ، وعلى قول الكوفيين : وأثنى عشراه ، كحالة نصبه ؛ لأنّه في حكم المضاف [1].

وإذا ندبت نحو : حذام وقطام ، فالأجود : واحَذَاماهْ واقَطاماهْ ، وقيل : واحذاميه واقطاميه ، كما في الإنكار ، وهو ضعيف ؛ لأنّه إنما يعدل عن ألف الندبة خيفة اللبس ، ولا لبس هاهنا ،وقد ندبت العرب المبهم الموصول في قولهم[2]:"وا من حفر بئر زمزماه " لّما كان عندهم مشهور بمنزلة : واعبد المطلباه ، وذلك أن عبد المطلب أُمر في المنام بحفر بئر زمزم ، فقال : وما زمزم ، فقيل : بئرٌ لا تنزف ولا تهدم ، تسقى الحجيج الأعظم ، وهي بين الفرثِ والدّم ، فغدا عبد المطلب ومعه ابن الحارث فوجدا غراباً ينقر بين إساف ونائلة ، فحفرا ذلك الموضع بأسهل ما يكون من غير لحوق مشقة ، فلما بدا الماء كالعين الغزيرة الفوارة كبرا وحمدا الله على ما أنعم به عليه

ومثله : وا من بنى الكعبتاه ؛ لشهرته عند العرب ، وتقول : وا من يعنيني أمره لأنّ الندبة وضعت لمن يعنيك أمره ، ولا يجوز (وا من لا يعنيني أمره) ؛ لأنّه ضدّ ما وضعت له الندبة ، وكذا لا يجوز : وا من في الداراه ؛لعدم وضوحه ، وقد روي عند العرب [3]: وا رجلاً مسجّاه ، وهو ضعيف ؛ لوجهين :

أحدهما أنه نكرة ، ولا يحصل بالمجهول عذر النادب ، ولا حفظ مآثر الميت لعدم معرفة من يعنيه .

/والثاني : أنّه ألحق الصفة على مذهب الكوفيين ويونس[4]

١/٧٩

وتفارق النداء الندبة من وجهين :

أحدهما :أنّ النداء يعم جميع الأسماء ، والنّدبة مخصوصة بالمشهور.

والثاني : أنّه يجوز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو : واغلامكاه ، ولا يجوز نداؤه نحو : يا غلامك ؛ لأنّ المنادى مخاطب ، والمندوب ليس بمخاطب في الحقيقة ؛ لأنه لا ينادي

---

(١) - قال الرضي ١/٤١٨ " لأنّ نون المثنى لا تسقط إلاّ في الإضافة ، فكأنه مضاف ، وأجاز ابن كيسان الوجهين"

(٢) - شرح المفصل ٢/١٤- ١٥

(٣)- انظر شرح الرضي ١/٤٢٢

(٤) - المسألة ٥٢ من مسائل الإنصاف ، و ائتلاف النصرة ٥٠

ليجيـــب ، ولكن لإظهار التّفجع عليه ، فلا يؤدي نداؤه إلى الجمع بين علامتي خطاب بخلاف المنادى .

وإذا عطفت مندوباً على مثله ، قلت : و ازيدا واعمرا ، وروى الفراء [1]بتنوين الاسم الأول تشبيها لألفه بألف المقصور فقال : وازيداً ، واعمراه ، وانشدوا[2]

[٣٦٢]وافَقْعَساً وأين منيّ فَقْعَسُ ؟!

وقد جاءت هاء الوقف في الوصل في الشعر ، نحو قوله [3]

[٣٦٣]يا مرحباهُ بحمارِ عفرا

وحـــركها بعضـــهم بالضم تشبيهاً لها بهاء الضمير ، وبعضهم بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وبعضهم بالفتح لمناسبتها للألف قبلها ، وإنما زيدت الألف للندبة طلباً لزيادة مد الصوت ، وخُصّت الألف بذلك لوجهين :

أحدهما : أنّ المدّ فيها أمكن من أختيها .

والثاني : أنّ زيادة الياء تؤدي إلى اللبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، وزيادة الواو تؤدي إلى ما رفض في الأسماء .

وإذا ندبت موصوفا ، أو وقعت ألف الندبة على الموصوف عند الخليل[4] وأتباعه ، فتقول : وا زيداه الظريف ، وعلى الصفة عند يونس وابن كيسان والكوفيين[5] ، فتقول : وا زيد الظريفاه ،

حجة الخليل من وجهين :

---

[1] - التصريح ٨٩/٤

[2] - ينسب لأعرابي من بني أسد وبعده (أإبلي يأكلها الكروسُ) والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٤٧٤ ، و المقرب ١٨٤/١، والارتشاف ١٤٥/٣ ، والتصريح ٨٣/٤ ،

[3] - هذا الرجز منسوب لعروة بن حزام العذري ، وبعده :

إذا أتى قريته بما شا من الشغير والحشيش والما

والبيت من شواهد إصلاح المنطق ٩٢ ، والمنصف ١٤٢/٣ ، والمفصل ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٨٤/٢ ، وابن يعيش ٤٦/٩ ، والتخمير ١٩٢/٤ ، والخزانة ٥٩٣/٤ ، ويروى أيضا : (قرّبتُه لما شا) ، ومثله ما استشهد به الرضي من قول الشاعر : يا مرحباه بحمار ناجية " شرح الكافية ٤٢٠/١

[4] - الكتاب ٢/ ٢٢٥-٢٢٦

[5] - ينظر : التبصرة ٣٦٥/١ ، وحاشية الاستاذ عبد السلام على الكتاب ٢٢٦/٢

أحدهما : أنّ الصفة غير مندوبة ، ولا لازمة للمندوب كلزوم المضاف إليه للمضاف ؛ فلم تلحقها علامة الندبة

والثاني : أنّ الصفة معرب منفصل عن المندوب ، فلم تلحقه علامة الندبة كغيرها من الأسماء المنفصلة .

حجة يونس ، ومن قال بقوله : السماع والقياس :

أمّا السماع : فقول العرب " وارجلا مسجّاه " ، وقول بعض العرب ، وقد ضاع منه قدحان من خشب فندهما " واجمجمتي الشاميّتيناه "[1] فالشاميّتين صفة للجمجمتين .

وأمّا القياس : فعلى المضاف إليه ، ولأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد بدليل بنائها مع الموصوف في باب (لا) ، ويا أيها الرجل فإنها لازمة

وجواب السماع أنّه شاذ لعدم الاطراد

وجواب القياس بالفارق ، وهو لزوم المضاف إليه للمضاف ، وعدم لزوم الصفة في الأغلب

---

(١) - الكتاب ٢/٢٢٦ ، والرضي ١/٤١٥ ، ٤٢٢ ، وقال في اللسان (جمم) ١٢/١١٠ : الجمجمة ضرب من المكاييل ، وقال القتبي : الجمجمة قدح من الخشب ، "

متنٌ : " ويجوز حذف حرف النداء إلاّ مع [اسم] الجنس ، والإشارة والمستغاث ، والمندوب مثل :﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [1]، و (أيها الرجل) ، وشذّ (أصبِحْ ليل) و (أطرقْ كرا) و (افتدِ مخنوقَ) .

وقد يحذف المنادى [جوازاً] لقيام القرينة كـ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ [2] " [3]

الشرح [4]: إنما جاز حذفه مع غير المستثنى طلباً للاختصار لمعرفة المعنى ، فأغنت القرينة الدالة عليه عن التلفظ به ، والقياس أن لا يحذف ؛ لأنّه جيء به نيابة عن الفعل اختصاراً ؛ فيؤدي إلى اختصار المختصر ، وذلك إجحاف ، وفي التنزيل : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [1] ، وقال الشاعر[5] :

[٣٦٤] حارِ بن كَعْبٍ ألا أحلامَ تزْجُركمْ

وقد كثر في التنزيل حذفه مع المضاف ،قال الله تعالى ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ [6] ﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [7] ﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [8]

---

(١) – الآية ٢٩ من سورة يوسف

(٢) – الآية٢٥ من سورة النمل

(٣) – الكافية ٩٥،٩٦

(٤) – الكتاب ٢٠٣/٢/١ –٢٠٨ ، وابن يعيش ٢/- ١٥ -١٦، ٢٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٥٤/٢- ٤٥٨ – والإيضاح على المفصل ٢٨٦/١- ٢٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤٢٥/١- ٤٣٠

(٥) – هذا شطر بيت عجزه

(عنا وأنتم من الجوف الجماخير)

والبيت من شواهد الكتاب ٣٢٥/١ ، والمقتضب ٢٣٣،٢٣٤/٤ ولسان العرب (جوف) ٣٥/٩ ، والخزانة ٧٢/٤ ، ٧٥ .

(٦) – الآية ٢٨٦ من سورة البقرة

(٧) – الآية ١٠١ من سورة يوسف

(٨) – الآية ١٠١ من سورة يوسف

﴿ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [1]ويقولون : أيها الرجل ، و أيتها المرأة ، ومن لا يزال محسنا إلي

والجـــنس يشمل النكرة المقصودة والنكرة المبهمة ، وإنما امتنع حذفه مع النكرة المقصودة لوجهين :

أحدهما : أنّ حرف النداء نقله من الدلالة على الجنس إلى الدلالة على ذات معينة فصار لذلك بمنـــزلة تعريف اللام والإضافة ، وكما لا تحذف اللام [ولا] المضاف إليه وتبقى دلالتهما على التعيين ، كذلك لا يحذف حرف النداء هاهنا ، وتبقى دلالته على التعيين .

فإن قيل : فالضم فيه يدل على حذف حرف النداء قياساً على العلم

قلنا : العلم لم ينقله حرف النداء من شياع إلى تعيين بل انضم إلى نفسه تعيين القصد عند بعضهم ، وعند بعضهم نقله من تعيين إلى تعيين ، فلذلك اكتفى معه بالقرينة الدالة على الحـــذف ، وأمّـــا محـــلّ النـــزاع فإنه منقول من الجنس إلى التعيين فأشبه تعريف اللام والإضافة في النقل من الجنس إلى التعيين

والوجه الثاني : أنك إذا قلت : (يا رجل) فأصله يا أيها الرجل ، لأنّ الأصل أن تعرف الجنس باللام ، فحذفوا اللام استغناء عن تعريفه بتعريف حرف النداء ، ثم حذفوا (أي) ؛ لأنهـــا وصلة إلى نداء ما فيه اللام ، وقد زالت فبقي : يا رجل ،[فإن قيل : فلم امتنع حذف الحرف من النكرة المبهمة] (قلنا)[2] [امتنع]حذف حرف النداء منها لوجهين :

/ أحدهما : حملا له على النكرة المقصودة ؛ لأنّه يصح جعله وصفاً لـــ(أي) عند دخول اللام عليه ، ولذلك يحذف مع كل ما لا يصح أن يكون وصفاً لأي نحو : العلم المضاف و (أي) و (من).

٧٩/ب

والوجه الثاني : أنّه لو حذف منه حرف النداء لاحتمل نصبه بفعل لا بأنه منادى لعدم ما يدل على النداء .

وأمّا اسم الإشارة فيمتنع حذف حرف النداء معه عند أهل البصرة خلافاً للكوفيين [3]

---

(1) – الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(2) – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت والزيادة مجتلبة من السياق

(3) – ينظر :   والرضي ٤٢٦/١

حجة البصريين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ نداءه يدل على اقتران الإشارة بقصد النداء ، وعدم ندائه يدل على الإشارة من غير قصد النداء ، فلو حذف منه حرف النداء لالتبست الإشارة المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء .

لا يقال : ينتقض بالعلم فإنه تلتبس العلمية المقترنة بالنداء بالعلمية العارية عن قصد النداء بغير ما ذكرتم ، و لم يمنع ذلك من الحذف لأنا نقول : بناء العلم على الضم في أعم الصور يدلّ على حرف النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .

والوجه الثاني : أنّه قد يكون وصفاً لأي ، كقوله[1] :

[٣٦٥] ألا أيهذا المنـــزل الدارس .

فلو جمع عليه بين حذف حرف النداء مع حذف (أي) لكان إجحافاً به .

والوجه الثالث : أنّ حرف النداء فيه عوض عن أي المحذوفة ، فلا يجمع عليه بين حذف العوض والمعوض ، قياساً على (فرازنة) فإنها لا تحذف التاء منها مع حذف الباء

وأما أهل الكوفة فقاسوه على العلم ، وتمسكوا بقوله ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[2] فإن معناه على النداء .

وجواب القياس بالفارق المتقدم

وأمّا الآية فلا تتعين للنداء بل تحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون (أنتم) مبتدأ ، و (هؤلاء) خبره ، و (تقتلون) صلة على رأي من جعل اسم الإشارة موصولاً .

والثاني : أن يكون (أنتم) مبتدأ و (تقتلون) خبره و (هؤلاء) نصب على الاختصاص بإضمار : أعني .

وأما المستغاث به ، فامتنع حذف الحرف معه لوجهين :

---

[1] - هذا جزء من شطر بيت لذي الرمة في الديوان ١٠٨٨ ، والبيت بتمامه :

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي　　كأنك لم يعهد به الحي عاهد

والبيت من شواهد الكتاب ١٩٣/٢ ، والمقتضب ٢١٩/٤ ، ٢٥٩ ، والمحتسب ٦٩/٢ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٨

[2] - الآية ٨٥ من سورة البقرة

أحدهما : لئلا تلتبس لامه بلام الابتداء ؛ لأنها مفتوحة مثلها ، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبني ، وفي حالة الوقف

والـــثاني : أن الاستغاثة تقتضي رفع الصوت وامتداده لتوهم (بلوغه)[1] المستغاث به ، وحذف حرف النداء ينافي ذلك [2]

وأما المندوب فإنما امتنع حذف حرف النداء منه لوجهين :

أحدهما : أن الندبة تتضمن مد الصوت لبعد المندوب عن الإجابة ، ولذلك زادوا في آخر الاسم الألف الدالة على مد الصوت ، وحذف الحرف ينافي ذلك

والثاني : أن فيه زيادة معنى على النداء ، وهو التفجع ، فلزم حرف النداء دلالة على ذلك المعنى .

وقد جاء حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ، قال الشاعر :

[٣٦٦]فقلت له : عطّارُ هلا أتيتنا [3]

وقال آخر[4]

[٣٦٧] لعديد من الصفات إذا عدا　　　أحب إلينا منك فا فرس أحمر

وقال آخر[5]:

[٣٦٨] جاريَ لا تستنكري عذيري　　　سيري وإشفاقي على بعيري

، وقالوا في المثل لشدة طلب الشيء " أصبح ليل[6] " قالته امرأة من طيء تزوجها امرؤ القـــيس ، وكان شديد الشبق مبغضاً إلى النساء بسبب ارتضاعه من كلبة وكان إذا عرق ظهر منه ريح الكلب ، فكانت تقول له : أصبحت يا فتى ، لعله يقوم من عندها ، فيقول

---

(١) – كلمة غير واضحة في الأصل

(٢) – قال الرضي ٤٢٧/١ " لم يجز الحذف من المستغاث به للمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمرا مهما "

(٣) – لم أعثر على قائله ، وهو شطر بيت ، في مطلع أبيات منها

عجبت لعطار أتانا يسومنا　　　بجبانة الديرين دهن البنفسج

فقلت له عطار هلا أتيتنا　　　بنور الخزامى أو بخوصة عرفج

والبيت من شواهد المحتسب ٧٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٧

(٤) – ديوان امرئ القيس والعين (حرم)

(٥) – هذا الرجز ، قائله العجاج ، وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد : الكتاب : ٢٣١/٢ ، و٢٤١ ، والعين( ) ٩٣/٢ ، والمقتضب : ٢٦٠/٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٦ والتصريح

(٦) – مجمع الأمثال ٤٠٣/١، ٤٠٤، وجمهرة الأمثال ١٩٢/١

: لا ، فرجعت إلى خطاب الليل لتضجرها منه ، فلما أصبح طلقها ، وفي المثل للتخلص من الشدائد " افتد مخنوق "[1] ، وفي المثل لمن يتكلم وبحضرته أولى منه بالكلام ، أو لمن يتكبر مع وجود من هو أشرف وأعز[2]

[٣٦٩] أطرق كرى إنّ النعام في القرى

قيل : المعنى تخويف المتعاطي مالاً يليق به ، كتخويف الكرى من النعام ، وقيل : إن الصائد إذا رأى طول عنقه قال له ذلك ، أي : لا تغتر بطول عنقك ، فقد صدت النعام ، وتركتها في القرى ، وهي أطول عنقاً منك ، ثم قيل : إنّه الحبارى ، وقيل : طائر لا ينام يشبه البطة سمي بضده

فأما الحذف في الأبيات فلضرورة الشعر ، وأما في هذه الأمثال فلأن الأمثال تجري عندهم مجرى الأعلام لكونها معروفة ، ولكثرة استعمالها

فأما قول الشاعر[3]:

[٣٧٠] فلا وأساف لا يلطون دونه تيوسا بقوسي أو يعضكم الحرب

فتيوساً نصب على الذم ، وليس مما حذف منه حرف النداء .

وأما حذف المنادى كقراءة الكسائي[4] ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[5] فالتقدير : ألا يا قوم اسجدوا ، وعلى قراءة الجماعة الفعل منصوب بأن ، والتنوين مدغمة في لام (لا) ، ومثله قراءة الكسائي قوله[6] :

[٣٧١] فقالت ألا يا اسمع نعظك بخطّة فقلت : سميعاً فانطقي وأصيبي

---

(١) – من أمثال العرب : يضرب في حث الإنسان على تخليص نفسه من الأذى والشدة ، ينظر : الكتاب ٢٣١/٢ ، والمستقصى ٢٦٥/١ ، ومجمع الأمثال ٧٨/٢

(٢) – هذ من رجز غير منسوب ، وهو بتمامه

(أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى)

وهو من شواهد جمهرة الأمثال ١٩٤/١، ٣٩٥ ، ومجمع الأمثال ٤٣١/١ ، والخزانة ٣٧٤/٢ ، و٣٧٥ ، والتصريح

(٣) – لم أعثر على قائله ،

(٤) – إتحاف فضلاء البشر ٣٣٦ ، والبحر ٦٨/٧ ، والكشاف ١٤٥/٣ ، والنشر ٣٣٧/٢ ،

(٥) – الآية ٢٥ من سورة النمل

(٦) – قائله النمر بن تولب في ديوانه ٣٣٥ ، والبيت من شواهد نوادر أبي زيد ٢٢ والإنصاف ١٠٢/١

، أي : ألا يا هذا اسمع ومن حذف المنادى قوله[1] :

[٣٧٢] وذكرت فاطمةَ التي علّقتُها عرَضاً **فيا لحوادثِ** الدهرِ

أي : فيا قوم اعجبوا لحوادث الدهر ، وقول الآخر[2]

[٣٧٣] يا لعنة الله / والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

٨٠/أ

أي : يا قوم لعنه الله ، وقالوا : يا بؤس لزيد ، ويا ويل لزيد ، ويا ويح له ، فيما حكاه أبو عمرو [3] ، أي : يا قوم ، وجاز الابتداء بالنكرة ؛ لأجل الدعاء ، ومذهب الجمهور : أنّ حرف النداء يدل على حقيقة النداء ، والمنادى محذوف لأنه مفعول ، والمفعول يحذف ، وذهب بعضهم إلى أنه يفيد التنبيه للحاضرين على استماع كلامه بمنزلة (ألا) من غير حذف منادى

فروع ثلاثة :

أحدها : الحال من المنادى نحو : (يا زيد قائماً) منعها المازني ، وأجازها المبرد[4] حجة المازني أنّ الحال تقييد للهيئة ، والنداء لا يقبل التقييد ؛ لأنه لا فرق في وقوع النداء عليه بين كونه قائماً أو قاعداً .

حجة المبرد : السماع والقياس ، أمّا السماع فقول الشاعر[5] :

[٣٧٤] قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بؤسَ للحربِ ضرارٌ لأقوامِ

وقول الآخر :

---

(١) – قائله : عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه : ١٥٣ ، والشاهد فيه قوله (فيا لحوادث) وكان حقه أن يقول (ياقوم اعجبوا ...) فحذف المنادى

(٢) – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٢٤/٢

(٣) – ابن يعيش ٢٤/٢

(٤) – أبو عثمان المازني تقدم الحديث عنه ،

(٥) – قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه : ٨٢ ، ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٨/٢ ، وسر الصناعة ٣٣٢/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، و١٠٤/٥ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، ومعنى البيت أن بني عامر يقولون لقوم الشاعر اتلركوا حلف بني أسد أو نحوه والرواية المشهورة (يا بؤس للجهل ....)

[٣٧٥] يا دار ميةَ بالعلياءِ فالسنَدِ   أقوتْ وطال عليها سالفُ الأمدِ [(١)]

، فقوله : (بالعلياء) و (أقوت) في موضع الحال .

وأمّـــا القـــياس فعلى الصفة ، والحال هاهنا صفة هيئة المفعول ، وهيئته النداء ، فتقيد بما لندائها قياساً على تغاير العوامل في صاحب الحال المتقيدة بحالة

الفرع الثاني : فيما لم تستعمله العرب إلاّ في النداء ، وهو اللهم ، ويا هناة ، و(يا فل) و(يا أبت ويا أمت ويا ملأمان ويالكع ويالكاع

فأمّا اللهم فالميم عند البصريين عوض حرف النداء في أوله ، وخصت الميم بالتعويض عن ياء لمناسبة الميم الواو التي هي أخت الياء ، وكانت الميم مشددة لأنها عوض عن حرفين ، وجعل التعويض في غير محل الحذف قياساً على عدة

وعند الكوفيين أصله : يا الله أم ، أي : أقصد فحذفت الهمزة من فعل الأمر ، واتصلت المـــيم المشـــددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، وهذا التركيب غير مستنكر بدليل : هلم فإنها مركبة عند البصريين من : حرف التنبيه ولُمَّ

وعـــند الكوفـــيين [(٢)] مـــن : (هل) و (أمّ) فما صاروا إليه له نظير ، وما صار إليه البصريون دعوى بلا دليل .

والدلـــيل عليه أنّه جاء في الشعر (ياللهم)على مذهبنا ، ولو كان على مذهبهم لم يجز ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض بدليل : فرازنة : قال الشاعر[(٣)] :

[٣٧٦]وما عليك أن تقولي كلما   سبحت أو صليت يا للهم ما

أردد علينا شيخنا مسلما

---

(١) – قائله النابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٤ ، والبيت من شواهد تهذيب اللغة ٣٥٣/٨ ، ١٢/ ٢٦٦ ، و١٥/ ٦٦٨

(٢) – ضموا هل إلى أم ، وأزالوا أم عن التصريف ، وحولوا ضمة همزة أم إلى اللام ، وأسقطوا الهمزة ، فاتصلت الميم باللام ، وهو مذهب الفراء ينظر : اللسان (هلم) ١٢/ ٦١٩

(٣) – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد الإنصاف ٣٤٢/١ ، وشرح الرضي ٣٨٩/١ ، ، والتهذيب ٤٢٦/٦ واللسان (أله) ٤٧٠/١٣

وقال آخر:

[٣٧٧] إني إذا ما حدث ألما　　　أقول ياللهم ياللهما [١]

، قولهم : إنه جمع بينهما لضرورة الشعر ممنوع إذ يمكن حمله على غير الضرورة فلا يصار إلى الضرورة ، وفعل الأمر الدال على القصد يقرن به ما يناسبه من الدعاء بالخير أو الشر ، فـــإذا قال : اللهم اغفر لنا ، واللهم ارحمنا ، فالتقدير : ياالله أمنا بالمغفرة ، ويا الله أمّنا بالرحمة .

وإذا قـــال : اللهم العن الكافر ، واللهم أخزه ، فالتقدير : ياالله أمّ الكافر باللعن ، ويا الله أمّ الكافر بالخزي .

وإذا تقـــرر ذلـــك عُلم أنه لا يرد عليهم ، وصل الشيء بضده في : اللهم العن الكافر ؛ لأنهم لا يقدرون هاهنا اللهم أمّه بخير ، اللهم العنه ،بل يقدرون :اللهم أم الكافر باللعن ، وأشكل ما يرد على الكوفيين ثلاثة أوجه :

اللهم أمّنا منك بـــخير ، فأنه يدل على تكرير أم .

والـــثاني : مجـــيء الفـــاء في جواب الشرط في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [٢]ولم تســتغن بالأمر قبل الشرط عند الجواب كما إذا قلت اتق الله إن كنت مسلماً فإنه لا يحتاج إلى جواب استغناء بالأمر

الثالـــث : أنـــه قد يذكر هذا الاسم لمجرد الوصف من غير دعاء كقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [٣]، وما شاكله

والجـــواب عـــن الأول أنه لما امتزج الأمر بالاسم أخرجه عن تكرير اللفظ ، ومع ذلك فتكرير اللفظ طلباً للتأكيد غير مكروة

---

[١] - ينسب لأمية بن أبي الصلت ، وليس في ديوانه ، وقيل : لأبي خراش (خويلد بن مرة) الهذلي ، والبيت من شواهد المقتضب ٤/٢٤٢ ، وأسرار العربية ٢٣٢ ، والإنصاف ١/٣٤١ ، وابن يعيش ٢/١٦ ، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٠٠ ، والتصريح ، والخزانة ١/٣٥٨ ، و

[٢] - الآية ٣٢ من سورة الأنفال

[٣] - الآية ٢٦ من سورة آل عمران

وعـــن الثاني : أن الاستغناء بالأمر عن الجواب طلباً للاختصار ، وذلك لا يمنع من مجيء الجـــواب على الأصل ، ومع ذلك فالأمر قد امتزج بالاسم ، فخرج بذلك عن صلاحية الجـــواب في معـــنى الآية : يا الله أمنا بإمطار الحجارة إن كان هذا هو الحق من عندك ؛ لأنهـــم لا يعـــتقدون أنه حق حتى يترتب عليه ما دعوا به من إمطار الحجارة أو الإتيان بعذاب أليم .

وعـــن الثالث : أنّ المعنى : يا الله أمنا بخير ، يا مالك الملك ، وكذا حكم ما شاكله ، واختلف سيبويه والمبرد [1] في وصف اللهم ، فأجازه المبرد قياساً على وصفه لو كانت معه (يا) فكذا مع عوضها ، وحمل عليه قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [2]/[1] و﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [3] و﴿ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ ﴾ [4] ، ومنعه سيبويه لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضي للوصف مع ضعف وصف المنادى ، وكذلك منعه الأصمعي [5]، ويحمل ما بعده على البدل ، أو على نداء ثان .

٨٠/ب

وأمّا (يا هناه) فمعناه : يا رجل قال امرؤ القيس[6] :

[٣٧٨] وقد رابني قولُها يا هناهُ ويحكَ ألحقتَ شرّاً بشرْ

ولا تستعمل في غير النداء ، وهي كناية عن النكرات ،

وأما أصلها فقيل : الهاء بدل عن واو هي لام الكلمة ، والألف زائدة .

---

(١) – الكتاب ١٩٦/٢

وقال المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣٩: "ولا يجوز عنده وصفه ، ولا أراه كما قال لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكأنك قلت ياالله ، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع "

(٢) – الآية ٢٦ من سورة آل عمران

(٣) – الآية ٤٦ من سورة الزمر

(٤) – الآية ١١٤من سورة المائدة

(٥) – عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ) ترجمته في الإنباه ١٩٧/٢- ٢٠٥ ، والأعلام : ١٦٢/٤

(٦) – ديوان امرئ القيس ١٦٠ ، والبيت من شواهد سر الصناعة ٦٦/١ ، و٥٦٠/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/١ ، و٤٣/١٠ ، واللسان (هنا) ١٥/ ٣٦٩

وقيل : الهاء لام الكلمة ، ولامها تستوي فيه الواو والهاء كـ"سنة "
وقيل : الألف بدل عن لام الكلمة ، والهاء للسكت ، وتحريكها تشبيها لها بهاء الضمير ، والأكـثرون أنّ لامها محذوف ، والألف والهاء زائدان ، بدليل : هن وهنه ، وعلى هذا القول إذا ثنيتها وجمعتها ، قلت في تثنية المذكر : يا هنانيه أقبلا ، فالألف والنون للتثنية ، والياء بدل من ألف هناه لانكسار نون التثنية ، وانكسرت الهاء لمجاورتها للياء ، وقلت : في جمـع المذكر : يا هنوناه أقبلوا ، فالواو والنون للجمع ، ولم تتغير الألف لانفتاح نون الجمع ، وإنما جمعته بالواو والنون ، وإن لم يجز جمع رجل لحذف لامها كـ(سنة) .
وتقول في المؤنث : يا هناه أقبلي ؛ لأنه يقال : (هنَه) بفتح النون ، و (هنْت) بسكون الـنون ، وفي تثنيتها (يا هنيانيه) أقبلا ، وفي جمعها (يا هنانوه أقبلن) وقلبت الألف واوا لانضمام تاء الجمع ،
وأمّـا : (يـا فلُ) فمختص بالنداء ، وليس ترخيما لفلان عند سيبويه [1] لبقائه على حرفين خلافاً للكوفيين ، وإنما هو مخفف عن (فلان) بالحذف ، وقد شذ قول الشاعر :
[٣٧٩]في لجّة أمسك فلاناً عن فلِ [2]

وأمـا : يا أبت ويا أمت ، فقد تقدم ذكرها ، وفي التنـزيل ﴿ يَـٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَـٰنَ ﴾ [3] و ﴿ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ﴾ [4] وأمّـا يا ملأمان ويا مكرمان ويا مخبثان ، فلا تستعمل في غير النداء ، وهو معدول عن فعيل وفاعل إلى مفعلان طلباً للمبالغة في الوصف ، وكذلك ياكع ، ويا عذر ، وياخبث ، ويا فسق معدول عن فاعل وفعيل إلى فعل طلبا للمبالغة في الوصف ،

---

(١) – الكتاب ٢٤٨/٢ : قال سيبويه : " والدليل على ذلك أنّه ليس أحد يقول : يا فلُ ، فإن عنوا امرأة قالوا : يا فُلَة " "
(٢) – هذا الرجز منسوب لأبي النجم المفضل بن قدامة العجلي (ت ١٠٥ هـ) ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٨/٢ ، و٤٥٢/٣ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ،والمنصف ٢٢٥/٢ والممتع ٦٤٠/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، و الهمع ، والخزانة ٣٨٩/٢ ، و
(٣) – الآية ٤٤ من سورة مريم
(٤) – الآية ٤٥ من سورة مريم

وكذلك (يا فساق) ، و (يا عذار) ، و (يالكاع) عدلت عن فاعله طلباً للمبالغة في الوصف ، وقد شذ استعمالها في غير النداء ، كقوله :

[٣٨٠] أطوف ما أطوف ثم آوي   إلى بيت قعيدته لكاع [١]

الفرع الثالث : في الاختصاص ، وهو على قسمين :

أحدهما : ما هو على صورة النداء .

والثاني : ما ليس على صورته ، والأول على قسمين :

أحدهما : غير منصوب .

والثاني : منصوب ، والأول نحو قولهم : أما أنّا فأفعل كذا أيها الرجل ، ونحن نعمل كذا أيها القوم ، وأنت تفعل كذا أيها الرجل ، وأنتم تفعلون كذا أيها العصابة ، فهذا صورته صـــورة النداء ، وإن فارقه في المعنى ؛ لأنّ مقصود النداء يخصص المنادى لطلب الإقبال ، والمقصود هاهنا الاختصاص مجرداً عن معنى الإقبال ، فيضاهي نقله إلى الاختصاص المجرد عن طلب الإقبال نقل أم ، والهمزة إلى التسوية المجردة عن الاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام بهما يتضـــمن طلـــب التعيين مع التسوية بينهما ، وإنما قلنا : أن هذا الاختصاص ليس بنداء حقيقي لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ من الجملة المتكلم ، والإنسان لا ينادي نفسه

والثاني : أنّ حرف النداء لم يظهر معها ، و لا يجوز تقديره ؛ لأنه ليس بنداء

والثالث : أنّ صفة (أي) عبارة عن ضمير المتكلم ، والمخاطب المتقدم ، وليس المنادى عـــبارة عن شيء سابق عليه ، ولما كان صورته صورة النداء اختص بالمتكلم والمخاطب دون الغائـــب ، فلا يقال : أنهم فعلوا كذا أيها القوم ؛ لأن الغائب لا ينادي فلا يكون الاختصاص على صورته .

وذهب أبو سعيد[٢] إلى أن (أي) وصفته مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : أيها الـــرجل المذكور إذ المراد (أو) خبر مبتدأ محذوف ، أي (أن)[٣] المراد أيها الرجل ،

---

[١] - لعل قائله نفيع بن جرموز ، المؤتلف والمختلف ١٩٥ ، ونوادر أبي زيد ، واللسان (نقع)٨/٣٦٠ ، والبيت من شواهد الهمع ٢/٥٣

[٢] - أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن عبد الغفار ، قد ذهب ابن يعيش هذا المذهب ينظر شرح المفصل ٢/١٨

[٣] - في النسخة (أي)

والجملـــة في موضع النصب على الحال ؛ لأنّ الكلام قبلها تام ، والمعنى : أنا أفعل كذا متخصصـــاً ، ونحـــن نفعل كذا متخصصين ، وما صار إليه يقدح فيما قررنا من مشابهة صورة الاختصاص لصورة النداء .

وأما القسم المنصوب ، فقال أبو عمرو[1] : " إن العرب إنما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : معشر ، وآل ، وأهل ، وبنو .

ولا شك أن العرب قد نصبت على الاختصاص غيرها ، وأمثلتها قول الشاعر:

[٣٨١]أبى الله ألا أننا آل خندف بنا يسمع الصوت الأنام و يبصر[2]

وقول الآخر[3] :

[٣٨٢] إنّا بني منقر قومٌ ذوو حسبٍ

وقول الآخر[4] :

[٣٨٣]نحن بني ضبّةَ لا نَفِرُّ

وقالوا "نحن آل فلان كرما" / و إنّا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة ، وإنّا معشر العرب نفعل كذا ، وهذه الأمثلة تحتمل وجهين :

١/٨١أ

أحدهمـــا : النصب على النداء ؛ لأنَّ نصبها على الاختصاص يقتضي نقلها من النداء إلى الاختصاص ، والنقل على خلاف الأصل .

والثاني : نصبها على الاختصاص حملاً على قولهم : " نحن العرب أقرى الناس للضيف " ؛ لأنّ جعـــلها مناداة يقتضي حذف حرف النداء ، والحذف على خلاف الأصل ، ولأنّ الاسم المفرد لا يبنى على الضم ، كقول الشاعر :

[٣٨٤] بنا تميما يُكشفُ الضبابُ[5]

---

(١) – أبو عمرو بن العلاء وقد تقدم الحديث عنه

(٢) – قائله : ذو الرمة ، وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد

(٣) – هذا شطر بيت عجزه :

فينا سراة بني سعد وناديها

قائله : عمرو بن الأهتم ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٣٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه والهمع : وخزانة الأدب ٣٠٦/٨

(٤) – لم أعثر على قائله

(٥) – الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج ، والبيت من شواهد الكتاب : ٢٣٤/٢ ، واللسان (نقب) ٢٦٦/٢

،فـإن قـيل : لم لا يجـوز أن يكون هذه المنصوبات على الاختصاص بدلاً من ضمير المنصوب قبلها ؛ لأنّها عبارة عنه في المعنى ، قلنا : لا يجوز لوجهين :

أحدهما : أنه يؤدي إلى إبدال الظاهر من ضمير المتكلم بدل كل من كل

والثاني : أنّ المنصوب بعد (نحن) وبعد (بنا) عبارة عنه ، ولا يصح جعله بدلاً منه .

وأمـا القسم الذي ليس على صورة النداء : فقولهم : نحن العرب أقرى الناس للضيف ﴾ وبك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، فهذا المنصوب عبارة عن الضمير قبله ، والمنصوب على الاختصاص ، والمدح منصوب بإضمار فعل يمتنع إظهاره كما في النداء ، وإنما يكون الاختصاص في موضع الفخر والتعظيم ، ولهذا لم تنتصب في قوله [١]:

[٣٨٥] نحن بنو أمّ البنين الأربعة

وكذا قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [٢]على قراءة من نصب عصبة ، نصبها على الحال أي [٣]: نجتمع عصبة لا على الاختصاص .

وهـذه الأمثلة التي ذكرناها على قياس قول سيبويه ؛ لأنّه شرط أن يكون من متكلم أو مخاطب .

وقـد جـاء النصب على المدح والذم والترحم مع الغيبة ، قالوا : الحمد لله الحميد ، (والملك لله أهل الملك) بنصبهما على المدح إذا لم يجعلا صفتين ، وقال الشاعر

[٣٨٦] سقوني الخمر ثم تكنّفوني   عُداةَ الله من كذب وزورِ [٤]

---

(١) – هذا الرجز للبيد في ديوانه ٣٤١ : وبعده :

ونحن خير عامر بن صعصعة

، والبيت من شواهد الكتاب ٢٣٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٤٢/٢ ، ٤٤٩ واللسان (خضع) ٧٤/٨ ،

(٢) – الآية ٨ من سورة يوسف

(٣) – قرأ بهذه القراءة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ينظر : البحر ٢٨٣/٥ ، والكشاف ٣٠٤/٢ ،

(٤) – قائله عروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٥٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٤١٧/٢ ، واللسان (نسأ) ١٧٠/١ ، و (سعر) ٣٠١/٥ قائله عروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٥٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٤١٧/٢ ، واللسان (نسأ) ١٧٠/١ ، و (سعر) ٣٠١/٥

نصـــب عـــداه الله على الذم ،ومنه قراءة من نصب قال تعالى : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [(١)]، وقال آخر [(٢)]:

[٣٨٧] لعمري وما عمري على بهيّنٍ   لقد نطقت بُطلاً عليّ الأقارعُ
أقارع قيس لا أحاول غيرها   **وجوهَ قرود** تبتغي من تجادعُ

نصب وجوه قرود على الذم مع كونه نكرة .

وأمّا النصب على الترحم فنحو قوله[(٣)] :

[٣٨٨] لنا يوم وللكروان يوم   تطير البائسات ولا نطير

نصب اليائسات على الترحم ، والفاعل مضمر يعود على الكروان ، وقال آخر

[٣٨٩] قد أصبحت بقرقرى كوائسا   فلا تلمه أن ينام البائسا [(٤)]

نصب البائس على الترحم ، والفاعل مضمر .

وقال آخر

[٣٩٠] ويأوي إلى نسوة عطّلٍ   وشعثا مراضيع مثل السعالي [(٥)]

وقالوا : مررت به المسكين ، يجوز نصب المسكين على الترحم ، وجره على البدل من ضمير الغائب ، ورفعه على الابتداء ، و (ما قبله) خبره ، أو أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو أنّه مبتدأ ، وخبره مقدر فسره ما قبله ، والفعل المقدر في هذا الباب : أعني ، وأمدح ، أو أذم ، أو أرحم .

---

(١) – الآية ٤ من سورة المسد

(٢) – قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣٤ ، ٣٥ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٧٠ ، ٧١ ، واللسان (جدع) ٨/ ٤٢ ، ومغني اللبيب ٥١٠ ، والخزانة ٢/ ٤٤٦ ، ٤٤٧

(٣) – قائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٤٩ ، والبيت من شواهد الخزانة ٢/ ٣٧٥

(٤) – قائله لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٧٥ ، ورصف المباني ٦٨٩ ، ومغني اللبيب ٥٩٣ ، ٦٣٩ ، والهمع

(٥) – ينسب لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٠٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٩٩ ، و٢/ ٦٦ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢ ، ورصف المباني ٤١٦ ، والتصريح

[الاشتغال]

متنٌ " الثالث : ما أُضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو كلّ اسمٍ بعده فعل ، أو شبهه مشتغل عنه بضميره ، أو متعلقه لو سلط عليه هو ، أو مناسبه لنصبه ، مثل : (زيداً ضربتُهُ) أو ([زيداً] مررت به) أ و ([زيداً] ضربت غلامه) أو ([زيداً]حُبستُ عليه) ينصب بفعل يفسره ما بعده ، أي :

(ضربتُ وجاوزتُ ، وأهنتُ ، ولابستُ) "[1]

الشرح[2] : هذا الثالث[3] من المفاعيل التي يجب حذف الفعل منها ، وهو قياسي ، وإنما وجب حذف الفعل معه استغناء بالمفسِّر عن المفسَّر ، إذ يؤدي ظهوره إلى الجمع بينهما فتبطل فائدة التفسير .

فإن قيل : فقد جمع بينهما في قوله تعالى ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴾ [4]

قلنا : ليس هو جمعاً بين المفسِر والمفسَر ؛ لأنّ المفسر لم يتم ، وإنما هو من باب البيان بعد الإجمال ليكون أوقع في النفس ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنّه ذكرها أولاً من غير هيئة فكان مجملاً ثم ذكرها مع الهيئة ، فكان بياناً لذلك الإجمال .

وحده ما ذكر فقوله : " كلّ اسم بعده فعل " فصل ما بعده غير فعل ، كالمبتدأ إذا كان خبره اسماً ، أو جملة اسمية ، أو ظرفاً ، أو شبهه

والمراد هاهنا اسم الفاعل المتعدي ، واسم المفعول المتعدي إلى اثنين .

---

(١) – الكافية ٩٧

(٢) – الكتاب ١/٨٠- ٩٦ ، والمقتضب ٢/٧٦،٢٩٩-٣/١٧٦ واللمع ، وشرح ابن يعيش ٢/٣٠- ٣٨ ، والإيضاح على المفصل ١/١٧٢/١٦١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٥٩ - ٤٦١ ، وشرح الكافية للرضي ١/٤٣٧- ٤٥١ ، والفوائد الضيائية ١/٣٥١ – ٣٥٤ ، والهمع ٣/١٠٢،١١٦

(٣) – القسم الأول سماعي في المفعول المطلق ، ومن أمثلته ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ وقولهم امرأ ونفسه ،وغيرها ، وقد تقدم ص ٤٥٧، والقسم الثاني هو : المنادى ، وقد تقدم

(٤) – الآية ٤ من سورة يوسف .

وأمّا اسم المفعول المتعدي إلى واحد يرتفع به ولا ينصب ، والصفة لا تنصب المفعول به ، والمصدر لا يتقدم عليه مفعوله ، فلا يتسلط على نصب ما قبله

وإذا لم يتسلط على نصبه لم يفسِّر ناصباً له كالواقع بعد الاستفهام ، وقد أطلق المصنف العام في موضع الخاص .

وأمّا قوله في الفاعل أو شبهه " فإنّه على عمومه " ؛ لأن الكل يشترك في رفع الفاعل الاسم المفعول / كما تقدم [1] **٨١/ب**

ومثال اسم الفاعل : أ زيداً أنت حابسٌ نفسك عليه ؟ أي : أ لابست زيداً ؟ و و مثال المفعول : أ زيداً أنت محبوس عليه ؟ ، أي : ألا حبست زيداً ،

وقوله " مشتغلٌ عنه بضميره " فصل نحو : زيداً رأيت . فإنه منصوب بما بعده ، وقد أجاز سيبويه الرفع في الشعر ، وأنشد[2]

[٣٩١] قد أصبحت أم الخيار تدعي   عليّ ذنباً كله لم أصنع

ورد المبرّد [3]، وقال : لا ضرورة في نصبه .

وقوله " أو متعلقه " يدخل ما تعلق الفعل فيه متعلق الضمير ، كقولك : (زيداً ضربت غلامه) فإن زيدا لم يقع عليه الفعل ، وإنما وقع على المتعلق بضميره ، وقوله " لو سلط عليه لنصبه فصل نحو : زيد هل ضربته ؟ فإنّه لو سلط عليه لم ينصبه ؛ لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ،

وقوله : " أو مناسبه " يشمل نحو : زيداً مررت به ، فإن الفعل لا يتسلط على نصبه ، وإنما الذي يتسلط عليه مناسبه وهو جزت أو جاوزت ، وكذلك ضربت غلامه ، فإنّ الفعل لا يتسلط على نصب زيد ، وإنما ينصبه فعل من المعنى ، وهو أهنت ، وكذلك أ زيداً حبست عليه ، فإن الفعل لا يتسلط على نصبه ، وإنما ينصبه فعل من معناه ، وهو لابست .

---

(١) – ينظر ص :

(٢) – الرجز منسوب لأبي النجم ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٨٥ ، والخصائص ١/٢٩٢ والمحتسب ١/٢١١ ، وأمالي الشجري ١/٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ،وشرح المفصل٢/٣٠، ٦/٩٠ ، ومغني اللبيب ٨٢٩، وشرح شواهد المغني ٢/٥٤٤والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤ ،والخزانة ٣/ ٢٠- ٦/٢٧٢،٢٧٣

(٣) – انظر الخزانة ١/٣٦٠

واختلف في ناصب هذا المفعول ، فذهب الكوفيون[1] إلى أنه منصوب بالفعل بعده ، وحجتهم من وجهين :

أحدهما : أنّ الضمير عبارة عنه ، فإذا نصب الضمير كان ناصباً له في المعنى

والثاني :أنّ تقدير العامل على خلاف الأصل،فلا يصار إليه ما أمكن الحمل على الظاهر .

وأمّا إذا جعلت الضمير للمصدر ، أو جعل الضمير بدلاً من المنصوب فلا أشكال على من جعل البدل من جملة واحدة ، ومن جعله من جملتين احتاج إلى تقدير عامل

وعند البصريين [2]هو منصوب بفعل يفسره الظاهر ، وحجتهم من وجهين :

أحدهما : أن الظاهر قد استوفى ما يقتضيه اللفظ ، فلا يقتضي غيره ، وهذه صناعة لفظية ، فالنظر إلى اللفظ دون المعنى .

والوجه الثاني : أن نحو : زيداً مررت به ،وزيداً ضربت غلامه ،وزيداً أنت محبوس عليه لا يصح نصب المفعول بالفعل الذي بعده ، والصور التي ذكرها المصنف (ضربت) في قوة النصب

فأقواها : ما دل على المحذوف بلفظه ومعناه وهو : زيداً ضربته .

والثاني : ما دل على المحذوف بمعناه دون لفظه ، وهو : زيداً مررت به ، أي : جزت زيداً، أو جاوزته .

والثالث : ما دل على المحذوف وقوع الفعل على شيء من سببه [على سبيل الإهانة]، وهو : زيداً ضربت غلامه ؛ لأن ضرب غلام الإنسان إهانة له .

والرابع : ما دل على المحذوف وقوع الفعل على شيء من سببه لا على سبيل الإهانة بل على سبيل الملابسة ، وهو : زيداً لقيت أخاه ، أي : لابست زيداً ؛ لأن وقوع الفعل على شيء من سبب الإنسان كالوقوع عليه .

ومنهم[3] من زعم أنّ الصورتين الآخرتين أقوى في اقتضاء النصب من الصورة الثانية ؛ لأن الفعل في الصورة الثانية يخالف ما بعده من جهة اللفظ ، ومن جهة التقدير ، وفي الصورتين الآخرتين يخالف في اللفظ ، ويوافق في التعدي ، وكان أقوى في اقتضاء النصب ، ولا محل لهذه الجملة من الأعراب كما لا محل للتي يفسرها .

---

(١) – ينظر : الإنصاف المسألة (١٢) ص ١/ ٨٢- ٨٣ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٠

(٢) – ينظر : شرح التصريح : ٢/٣٥٣- ٣٥٤ ، والرضي : ١/ ٤٣٩

(٣) – الرضي ١/ ٤٣٩

مــتنٌ : "ويُخــتار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه ، أو عند وجود أقوى منها كـ"إمّا "مع غير الطلب و"إذا" للمفاجأة [1]"

الشــرح : [2]يعــني أنه يختار الرفع عند عدم قرائن النصب المختار ، واللازم والقرائن المســتوية بــين الأمرين ، والضمير في خلافه يعود على الرفع ، وكذلك يختار الرفع عند عطف الجملة التي يجوز فيها الرفع والنصب على جملة اسمية .

وممــا يختار فيه الرفع الصور التي ذكرها ، وهي : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ مررت به ، وزيدٌ ضربت غلامَه ، وزيدٌ حبست عليه .

قال سيبويه [3]: "فالنصب عربي كثير والرفع أجود "

وإنمــا كان الرفع مختارا ؛ لأنه لا يتوقف على تقدير محذوف ، ويكون لما بعده محل من الإعراب ، وأما النصب فيتوقف على مجاز الحذف ، ولا محل للجملة بعده من الأعراب

قوــله : " أو عند وجود أقوى منها " يعني أنّ الرفع يختار أيضاً ، وإنْ وجدت قرينة من قرائن النصب إذا وجد من قرائن الرفع أقوى منها ، ومثّلهما بــ(أمّا) مع غير الطلب ، و (إذا) التي للمفاجأة .

ومثال اجتماعهما مع قرينة النصب : قام زيد

وأمّا عمرو فقد أكرمته قائماً ، و لولا أمّا لكان النصب مختاراً طلباً للتناسب بعطف جملة فعليه على جملة فعلية ، فلما جاءت (أمّا) كان الرفع مختاراً من حيث أنّ / (أمّا) يقع بعدها المبتدأ غالباً .

٨٢/أ

فــإن قيل : فلم يرجح رفع ما بعد (أمّا) والرفع قرينة ، وللنصب قرينة ، فلم ترجحت قرينة على قرينة وقياسهما التساوي ؟!

قلــنا : إنمــا ترجحت (أمّا) لأنها تقتضي شيئين : وقوع المبتدأ بعدها ، وعدم الحذف الذي ترجح به على النصب .

---

(١) – الكافية ٩٧

(٢) – الكتاب ٨٢/١ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، والمقتضب ٢٩٩/٢، وشرح ابن يعيش ٣٢/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٦٢/٢-٤٦٤وشرح الكافية للرضي ٤٥٢/١- لا٤٥٧ ،والفوائد الضيائية ٣٥٤/١،٣٥٥، والهمع ١٠٩/٣

(٣) – الكتاب : ٨٢/١

وأمّـــا النصب فليس في جانبه سوى قرينة واحدة ، وهي الجملة الفعلية المقتضية للنصب طلباً للتناسب .

قو ــله : "مـــع غير الطلب " بمعنى أنّه إنما يترجح الرفع بعد أمّا مع غير الطلب . وأمّا مع الطلب فالنصب أرجح ، ومثاله : قام زيد ،وأما (عمر فأكرمه) ، وإنما يترجح النصب بعـــد (أما) مع الطلب ؛ لأنّ النصب له قرينتان الجملة المتصدرة المقتضية للنصب طلباً للتناســـب ، وكون الطلب لا يصلح أنْ يكون خبراً عن الاسم بعدها بل لابد من تأويله حتى يصح وقوعه خبراً عن المبتدأ .

قـــال أبـــو علي[1] : ما معناه أنّه كان يظن أنّ الأمر لا يقع خبراً للمبتدأ لما بين الإنشاء والخبر من التناقض حتى وجد ذلك في كلامهم ؛ فوجب تأويله .

وأما النصب بعد أما فلا يمتنع ، وفي التنـــزيل ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[2] قراءة الجمهـــور بالـــرفع ، وإن كان قبله ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾[3] وقرأ الأعمش بالنصب ، ورويت عن عاصم شاذة[4] بإضمار فعل يفسره الظاهر أي : مهما يكن من شيء فهديناهم ، وكذلك روى قول الشاعر[5] :

[٣٩٢]فأمّا تميمٌ تميم بن مرّ   فألفاهم القوم روبى نياما

رفعـــاً ونصباً بتقدير مهما يكن من شيء فألفى القوم تميماً تميم مر ، وكذلك يختار الرفع بعـــد إذا الـــتي للمفاجأة ، كقولك : رأيت زيداً وإذاعبد الله يضربه ؛ لأن ما بعد إذا) يـــترجح على قرينة النصب ؛ بطلبها المبتدأ ، وعدم الحذف المقتضي لترجيح الرفع على النصـــب ، وكذلك يترجح الرفع إذا تصدرت الجملة الاسمية طلباً للمشاكلة كقولك : محمد قائم وزيداً أكرمته ، وقد جاء في التنـــزيل عطف الاسمية على الفعلية كقوله تعالى

---

(١) – انظر الإيضاح العضدي ٨٠ مع تعليق المحقق

(٢) – الآية ١٧ من سورة فصلت

(٣) – الآية ١٦ من سورة فصلت

(٤) – ثمـــود بفتح الدال بلا تنوين ، رويت هذه القراءة عن عاصم ، والمفضل ، والحسن ، وابن أبي إسحاق وغيرهم ينظر : الإتحاف ٣٨١ ، والكشاف ٤٤٩/٣ ، والبحر ٤٩١/٧

(٥) – قائلـــه بشـــر بـــن أبي خـــازم في ديوانه ١٩٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٢/١ ، ومجـــالس ثعلـــب ٢٣٠ ، والمحتسب ١٨٩/١ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٣٤/١ ، والإيضاح على المفصل ٣١٣/١

﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [1] و ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [2] و ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [3]

---

[1] - الآية ١٩٣ من سورة الأعراف

[2] - الآية ١٠ من سورة فاطر

[3] - الآية ٨٦ من سورة البقرة

متنٌ : " ويُختار النصب بالعطف على جملة فعليّة للتناسب ، وبعد حرف النفي ، وحرف الاستفهام ، و" إذا" الشرطية و" حيث " وفي الأمر والنهي ." [1]

الشرح [2]: يختار النصب في مواضع :

الأول : عطف الجملة المفسرة على جملة فعلية كقولك : قام زيد وعمراً أكرمته وإنما اختير النصب طلباً للتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ، ومشاكلته ، وفي التنزيل ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾ [3] أي: ويعذب أو يهين الظالمين لدلالة أعد عليه ، ونقل عن ابن [4] عثمان الرفع شاذا عطفاً على الجملة الاسمية ، وفيه أيضاً ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ ﴾ [5] أي : وأضل فريقاً ، ويحتمل نصب فريقين على الحال من فاعل يعودون ، والجملتان صفتان للحالين أي : تعودون فريقين فريقاً مهديا وفريقاً ضالاً ، وفيه أيضاً ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ ﴾ [6] لأن قبله ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ ﴾ وفيه أيضاً ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ [7] وكذا ﴿

---

[1] – الكافية : ٩٧ ، وقد جاء بعده في شرح المصنف (إذ هي مواعُ للفعل) لم أثبته لكثرة ورود النص بدونه .

[2] – الكتاب ١/٨٨ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢، والمقتضب ، واللمع ، وشرح ابن يعيش ، والإيضاح على المفصل ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٦٥– ٤٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ١/٤٥٧– ٤٦٢ ، والفوائد الضيائية ، والهمع

[3] – الآية ٣١ من سورة الإنسان

[4] –جاءت هنا كلمة (بن) ولعلها زائدة وفي شواذ الكرماني : ص ٢٥٦ ، وعن ابن الزبير وإبان بن عثمان (والظالمون أعد لهم) بالواو

[5] – الآية ٣٠من سورة الأعراف

[6] – الآية ١٣ من سورة الإسراء

[7] – الآية ٣٠ من سورة النازعات

﴿ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴾ [1] نصبت بإضمار فعل لمشاكلة ما قبله من الجمل الفعلية ، وقال الشاعر[2]

[٣٩٣] أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا
والذئبَ أخشاه إن مررت به   وحدي وأخشى الرياح والمطرا

،نصب (الذئب)طلباً لمشاكلة الفعلية قبله ،والرفع أحسن ليسلم من عيب التضمين[3] ، وأمّا قوله تعالى﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾[4] فـالأجود أن يعود فاعل يرفع إلى العمل ، وضمير المفعول يعود إلى الكلم ، أي : العمل الصالح يرفع الكلم الطيب ، وإذا عاد ضمير الفاعل إلى العمل تعين رفعه ، وقيل : ضمير الفاعل يعود إلى الله ، وضمير المفعول يعود إلى العمل ، وقياس هذا نصب العمل لتسلط الناصب على ضميره ، ولو عدم الضمير لنصبه .

وأمّـا على الوجه الأول فإنه لا ينصبه لتسلط ما في الفعل على ضميره ، وهو مرفوع لا منصوب .

والموضع الثاني : بعد حرف النفي كقول الشاعر[5]

[٣٩٤]فلا حسباً فخرتَ به لتَيمٍ   ولا جدّاً إذا ازدحم الجدودُ

وقول الآخر [6]

[٣٩٥]فلا ذا جلالٍ هبنهُ لجلالهِ   ولا ذا ضياعٍ هنَّ يتركنَ للفقرِ

---

[1] – الآية ٣٢ من سورة النازعات

[2] – ينسـب للربـيع بـن ضبع ، وهو من شواهد الكتاب ٨٩/١ ، والمحتسب ٩٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٧ ، والرد على النحاة ١١٤ ،وشرح التصريح ، والخزانة ٣٨٤/٧ ،

[3] – مـن عـيوب الشـعر عند البلاغيين القدامى ما يسمونه التضمين ، وهو : أن تتعلق القافية أو لفظة مما قبلها بما بعدها فيكون جزء الكلام الأول مفتقرا إلى الجزء الثاني ، والبيت الأول محتاجا إلى الأخير ، وينظر : العمدة

[4] – الآية ١٠ من سورة فاطر

[5] – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٣٣٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٤٦/١ وشرح ابن يعيش ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ، ، والرد على النحاة ١١٣ وشرح أبيات سيبويه ، والخزانة ٢٥/٣

[6] –قائلـه : هدبة بن الخشرم ، وهو في ديوانه ٩٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٤٥/١ ، وشرح المفصل ٣٧/٢ ، والرد على النحاة ١١٣ ، والخزانة ٣٣٧/٩

إي : فلا ذكرت حسباً ، ولا هبن ذا جلال ، ولا يتركن ذا ضياع ، وإنما اختير النصب ؛ لأن ألـــف الـــنفي يطلب الفعل ؛ لأنّه الذي يقع عليه النفي دون الذوات وأما إذا وقع النفي بعد الاسم الذي يطلب نصبه ، فإن كان النفي بـــ(ما) كقولك : زيد ما ضربته . لم / يجز النصب ؛ لأنه لا يتسلط الفعل على العمل فيما قبلها ، وإن كان النفي بـــ(لا) أو (لم) أو (لن) جاز النصب ؛ لأنها دون ما لكونها أم حروف النفي .

٨٢/ب

وأمـــا (ليس) فمن جوز تقديم خبرها جوز النصب فتقول : أ زيداً لست مثله ؟، ومما يلحق بالنفي العرض كقولك : ألا زيداً تنـــزله عندنا ؟؛ لأن العرض يطلب الفعل أيضاً والموضـــع الثالـــث : الاســـتفهام ، ولا يخلوا الاسم الذي يطلب نصبه من أن يقع قبل الاســـتفهام أو بعده ، فإن كان قبله كقولك : زيدٌ هل ضربته ؟ فإنه يمتنع نصبه لأنّ ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر ناصباً له .

وإن كـــان بعده فلا يخلو من أن يكون الاستفهام بالاسم أو بالحرف ، فإن كان بالاسم نحـــو : أيهـــم ضربته فالاختيار الرفع ؛ لأن الاستفهام عن الاسم لا عن الفعل ، ويجوز النصب ، ويقدر الناصب بعده فيقال : أيهم ضربت ضربته ؟ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وإن كان الاستفهام بالحرف فلا يخلو من أن يكون بالهمزة أو بـــ(هل) [1]

فإن كان بالهمزة كقولك : أ زيد ضربته فالاختيار النصب لأنّ الاستفهام عن الفعل فهو يطلـــب الفعل المقتضي للنصب ، ويجوز الرفع وينصرف الاستفهام إلى الخبر ، وقولهم : أ زيـــداً أنت محبوس عليه ، وأ زيداً أنت مكابر عليه ؟ في اسم المفعول ضمير مرفوع يعود إلى أنت والجار والمجرور في محل النصب فلذلك اختير النصب بفعل من معنى محبوس أي : انـــتظر زيداً ، أو أترقب زيداً ، أو بفعل من معنا مكابر أي : أسلبت زيداً أو أو أنزعت زيداً أنت مكابر عليه أي : مغلوب عليه ، ويجوز تقديراً : لابست زيداً ، و أ زيداً أنت ضـــاربه ؟ و أ عمـــر أنت مكرم أخاه ؟ ، ضمير الفاعل يعود إلى أنت ، وفي (السوط ضـــرب به زيد) و (الجران أكل عليه اللحم) ضمير المجرور يعود على الأول ، وهو في محـــل نصب ، فلذلك اختير نصب الأول ، وتقدير الناصب : ألابس زيد السوط ضرب بـــه وأ لابس اللحم الجران أكل عليه) لأن الملابسة تقدر في كل موضع لا يمكن فيه تقديره فعل من لفظ الظاهر ، ولا من معناه

---

[1] – جاءت هنا عبارة (فإن كان بالهمزة أو بهل) ولا داعي لها فلم أثبتها ، وسيأتي مناقشة الاحتمال الثاني وهو الاستفهام بهل في الصفحة التالية

ويجـــوز أن تقـــدر الفعل في الثانية من معنى عليه أي : أرتكب اللحم الجران ، أو أعلى اللحم الجران أكل عليه ، وإذا فصلت بين همزة الاستفهام والاسم بظرف لم يتغير الحكم كقولـــك : أكل يوم زيداً تضربه ، وإن فصلت بينهما بغير الظرف كقولك : أنت زيد ضربته ، فالاختيار عند سيبويه الرفع ، والاختيار عند الأخفش النصب قياساً على النصب بالظرف[1] .

أما سيبويه فرأى أن الاسم بعد الاستفهام من الاسم المقتضي لنصب الفعل ، فرجع الاسم إلى اختـــيار رفعه ، وليس الفصل به كالفصل بالظرف ، فيكون أنت مبتدأ ، وزيد مبتدأ ثـــان ، والجملـــة خبر عن زيد ، وعائده ضمير المنصوب ، والجملة خبر أنت ، وعائده ضمير المرفوع .

وإذا نصبت زيداً فالتقدير : أضربت زيداً أنت ضربته ،

وإن كـــان الاســـتفهام بهل كقولك : هل زيداً ضربته ؟فإنه شاذ ، سواء رفعت زيداً أو نصبته ، بخلاف الهمزة ، والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما :أن (هل) قد تأتي بمعنى قد ،و (قد) لا يقع بعدها لفظ الاسم فكذلك (هل)

والثاني : أنّ الهمزة أعم تصرفاً من (هل) بدليل وقوعها متصلة ، وللإنكار كقوله تعالى ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2]وغـــير ذلك من المعاني ، فلذلك حسن معها ما لم يحسن مع هل .

والموضع الرابع : بعد (إذا) الشرطية و (حيث)

أما (إذا) فنقل عن الكوفيين وعن سيبويه والأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها ، ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية[3]

حجة من خصصها بالفعلية أن فيها معنى الشرط المقتضي للفعل ؛ لأنه تعليق حكم على حكـــم ، ولا يصح التعليق في الذوات ، وعلى هذا فيجب النصب بعدها ، قياساً على (أن) كقولك : إذا زيد تلقاه فأكرمه

حجة من يجوز الرفع بعدها بالابتداء : السماع والقياس ،

---

[1] – الكتاب : ٨٤/١

[2] – الآية٦٨ من سورة يونس

[3] – الكتاب ١٠٧/١

أمّا السماع ، فقول الشاعر[1] :

[٣٩٦] إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ

فإنه ضمير الشأن ؛ لعدم عوده إلى سابق ، والجملة مفسرة له ، وقول الآخر[2]:

[٣٩٧] إذا رَيدةٌ من حيثما نَفَحَت له أتاهُ برياها خليلٌ يواصلُهْ

، فـــريدة مرفوعة بالابتداء من حيث صفتها ، و (حيث) مضافة إلى الجملة ، و (ما) زائدة ، ولو ارتفعت (ريدة) بفعل يفسره (نفحت) لأفضى إلى محذورين :

أحدهمـــا : أنْ يكون المضاف إليه مفسراً للعامل في موصوف المضاف ، وهو لا يتسلط على العمل فيه ، فلا يفسر عاملاً فيه .

والـــثاني : أنّه من تتمة الصفة ، والصفة لا تتسلط على العمل في الموصوف ، ولا يفسر عـــاملاً فيه ، فكذلك / تتمتها ، وخبر المبتدأ محذوف دل عليه (نفحت له) أي : شم ريحها .

١/٨٣

وأما القياس : فعلى الاستفهام والنفي ، فإنها تطلب الفعل ، ويصح وقوع الاسمية بعدها وأمـــا الفرق بينهما وبين (إنْ) فإن (إذا) تكون ظرفاً من غير شرط و (إن) مختصة بالشرط ، فلذلك دخل المختص بالشرط مزية على مالا يختص به

وإذا تقرر ذلك يقول ذي الرمة[3]

[٣٩٨] إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتهِ فقامَ بفأسٍ بين وِصليكِ جازرُ

يروى بنصب ابن ورفعه ، فنصبه بإضمار فعل يفسره الظاهر ، ورفعه بالابتداء على من أجـــاز وقوع المبتدأ بعدها ، وبإضمار فعل لم يسم فاعله على قول من منع ذلك ، أي : إذا بلغ ابن أبي موسى ،

---

(١) – ينســـب لضـــيغم الأسدي ، والبيت من شواهد اللسان (ظلم) ٣٧٣/١٢ ، والتاج (ظلم)

(٢) – قائلـــه أبو حية النمري ، وهو في ديوانه ٧٢ ، والبيت من شواهد العين ( ) ٦٥/٨ ، ومغني اللبين ، وهمع الهوامع ، والخزانة ٥٥٤/٦ ، ٥٥٩

(٣) – ديـــوان ذي الرمة ١٠٤٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٢/١ ، والمقتضب : ٧٧/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٤ ، والإيضاح على المفصل ٣١١/١ ، ومغني اللبيب

وكل موضع كان النصب مختاراً بعدها بإضمار فعل إذا وقع بعدها مرفوع كان الاختيار رفعه بإضمار فعل ، كقوله تعالى ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [١] وسيبويه والأخفش يوافقان المبرد في الاختيار [٢] ويخالفانه في الجواز .

وأما حيث فإنها تدل على المجازاة ، فيختار بعدها النصب كقولك : حيثما زيدا تجده فأكرمه ، والرفع بعدها أقوى من (إذا) ؛ لأنها قد تخرج عن الجزاء ، كقولك : اجلس حيث زيد جالس .

والموضع الخامس : الأمر والنهي والدعاء ، كقولك : زيداً أكرمه وعمراً لا تضربه وبكر لينصرنّه خالد ، واللهم زيداً فاغفر له ، وزيداً أمر الله عليه العيس ، ومنه قول أبي الأسود يمدح علياً كرم الله وجهه وابن عباس ، وهو أمير البصرة لإكرامهما له [٣]،

[٣٩٩]أميران كانا آخياني كلاهما   فكلا جزاه الله عني بما فعل

وإنما اختير النصب هاهنا لوجهين :

أحدهما : أن الأمر طلب الفعل ، والنهي طلب ترك الفعل وإنما يتحقق ذلك في الفعل

والوجه الثاني : أن الاسم إذا رفع بالابتداء لم يصح جعل الطلب خبراً له إلا بتأويل إمّا على إضمار القول ، والجملة بعده محكية القول ، وإما على تقدير زيد أمرتك بضربه ، ونهيتك عن ضربه ؛ لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب ، وهذه المعاني لا تحتمله ، والدعاء يوافق الأمر والنهي في الطلب ؛ فكان حكمه حكمها وكذا حكم الأمر والنهي الواقع بعد أمّا نحو : أما زيداً فاقتله وأما خالداً فلا تكرمه ، ويقدر الناصب للاسم بعده ؛ لتعذره بعد أما ، أي : أمّا زيداً فاقتل ما قبله .

وأما خالداً فلا تكرم . وإذا لم يستعمل الفعل ، والضمير ، فالنصب ليس إلا كقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [٤]

---

(١) – الآية ١ من سورة الانشقاق

(٢) – قال سيبويه ١٠٧/١ : يحسن ابتداء الاسم بعدها " ، والمقتضب ، ومعاني الأخفش

(٣) – قائله أبو الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ١٠٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٤٢/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٢ ، والرد على النحاة ١٠٤ ، وشرح أبيات الكتاب

(٤) – الآية ٩، ١٠ من سورة الضحى

وأمّـــا إذا كان الأمر باسم فعل مثل : زيد ترى له وعمرٌ مناعةِ فإنه يتعين الرفع ؛ لأنه لا يتقدم معموله عليه عند البصريين ، فلا يفسر ما تعمل فيه لعدم تسلطه عليه،وكذلك إذا كـــان التعجـــب بصـــيغة الأمرنحو : زيد أسمع به وعبد الله أبصر به يتعين الرفع أيضاً ؛ لامتناع تسلط الفعل على ما قبله لعدم تصرفه ، ولأنّ المجرور في محل الرفع عند الأكثر .

والموضـــع الســـادس : يختار النصب إذا كان الذي من سببه منصوباً ، والرفع إذا كان مرفوعاً ، فالنصب كقولك : أ زيداً ضربت عمراً وأخاه ، أي : أهنت زيداً ضربت عمراً وأخـــاه ، ويتعين عود الضمير إلى زيد إذا لو عاد إلى عمرو لبطل الارتباط بزيد ، والرفع كقولك : أ زيد ضرب أخوه عمراً ، إما على الابتداء ،وإمّا بتقدير (افجر) زيداً أو أقهر زيد .

وأمـــا : أ زيداً ضرب أخوه غلامه ، فيستوي الرفع والنصب لكون الضارب والمضروب مـــن سببه ، فإن نظرت إلى المنصوب قدرت أهان زيد أو إن نظرت إلى المرفوع قدرت أضعف زيد .

وأمـــا أ زيداً ضربت رجلاً يحبه ؟ ، فإنْ قدرت ضمير المفعول يعود إلى زيد فالاختيار نصب زيد ، بتقدير : أهنت زيداً ، وإن قدرت ضمير الفاعل يعود إلى زيد فالرفع بتقدير : أضعف زيداً ، أو أهين زيد .

وأمّـــا أ زيـــد ضربت غلام له ؟ ، فإن جعلت له صفة للغلام رفعت زيداً لكون الحال والمجرور صفة لمرفوع ، وإن جعلته مفعولا له ، أي : ضرب غلامه لأجله نصبت زيدا ؛ لأنّ الجار والمجرور في موضع نصب .

متنٌ :"و عند خوفِ لبسِ المفسِّر بالصفةِ ،نحو ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [1] ويستوي الأمران في مثل : زيدٌ قامَ وعمرو أكرمته "[2].

الشرح[3] : عليه مناقشة في قوله : " وعند خوف لبس المفسر بالصفة " ، والأجود أنْ يقال : " وعند خوف لبس الخبر بالصفة " ، أي : إذا رفع التبس الخبر / بالصفة إذ يصلح أن يكـــون خبراً ، وأنْ يكون صفةً ، وإذا نُصب زال ذلك اللبس ، وتعين للتفسير ؛ لأنَّ المفسِّر لا يصلح أن يكون صفة حتى تلتبس الصفة بالمفسِّر ، ولأنَّه يُعَلَّلُ اختيار النصب مع النصب بمنع الصفة ،

٨٣/ب

وقد أجمع القراء على نصب " كلّ " إلاّ شاذاً [4] ، ولا يصح أن تكون الجملة صفة ؛ لأنّ الصفة لا تتسلط على العمل في الموصوف ، وإذا تطلّب الصفة كان من باب التكسير ، فأفاد عموم الخلق .

وأمّا الرفع : فإنّه ضعيف ؛ لوجهين - وإن كان قياس القرينة اختيار الرفع :

أحدهمـــا : أنّـــه إذا رُفع احتمل أن تكون الجملة خبراً ؛ فتفيد عموم الخلق ،واحتمل أن تكون صفة ، والخبر يقدر ؛ فلا يفيد عموم الخلق لتخصص الموصوف بالصفة ، فلا يتعين المقصود بالخبر[5]،

---

[1] - الآية ٤٩ من سورة القمر

[2] - الكافية ٩٧-٩٨ .

[3] -الكـــتاب ١/٩١ ، ١٠١ ، والمقتضـــب ، والـــلمع ، وشرح ابن يعيش ٢/٣٥- ٣٧ ، والإيضـــاح عـــلى المفصل ١/ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٦٩-٤٧٠ وشرح الكافية للرضي ١/٤٥٧- ٤٦٧ ، والفوائد الضيائية ،

[4] -نســـب ابـــن جـــني قراءة الرفع في المحتسب ٢/٣٠٠ لأبي السّمال ، ورجح الرفع ، بالابتداء

[5] - قـــال الرضـــي ١/ ٤٦٣ : " لا يـــتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة فلا يصـــلح إذن للتمثيل ، لآن مراده بكل شيء : كل مخلوق ، نصبت (كل) أو رفعته ، وسواء جعلت " خلقناه " صفة ، مع الرفع أو خبرا عنه "

وأمّا النصب فإنّه تتعين معه الدلالة على عموم الخلق

الثاني : لو قدّرنا وتعين [أن] يقدر الخبر لبطل مقصود الآية في الدلالة على التمدح بعموم الخلـــق ؛ لأنّه يصير المعنى : كل شيء مخلوق لنا بقدر ، فيدل المفهوم على مخلوق لغيره ، وإذا شـــاركه غيره في الخلق بطل مقصود دلالة الآية على المديح ، ولهذا أجمع القراء على نصبه ، ولو قلت : هذا رجل ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو مررت به لم يجز النصب على التفسير ؛ لأنّ الجملة صفة .

وأمّا قول الشاعر[1]:

[٤٠٠] أبحتَ حمى تهامةَ بعدَ نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

فإنّما ارتفع شيء لأمرين :

أحدهما : أنّ الصفة لا تعمل في الموصوف .

والثاني : فساد المعنى ، وانقلاب المدح ذماً .

قـولـه : " ويســـتوي الأمـــران في مثل : زيد قام وعمرو أكرمته " ، وفي التنـــزيل ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ ﴾[2]قرئ رفعاً ونصباً ؛ لأنّ قبله ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ﴾[2] ، وهذه الجملة مركبة من جملتين :

الأولى اسمـــية ، وتســـمى الكبرى ، والثانية فعلية ، وتسمى الصغرى ، وإذا أراد المتكلم العطف على إحدى الجملتين ترجحت بإرادة المتكلم ، وإن لم يكن له إرادة تساويا .

وبيان تساويهما : أنّ الثانية تترجح بالقرب ، والأولى باختيار الرفع ؛ لعدم الحذف ، وإذا سقط رجحان القرب برجحان اختيار الرفع بقي في مقابله الجملة بالجملة فتساويا ، هذا تحقيق ما قالوه[3].

وقد قدح الزيادي[1]في جواز النصب ؛ لأنّ الجملة الصغرى في محل الرفع لكونها خبراً فإذا عطف عليها بجمله شاركتها في الخبرية ، فوجب أن يكون فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، ولا رابط فيها ، فوجب الرفع وبطل النصب ،

---

(١) - قائلـــه جرير ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٨٧ ، و قد تقدم هذا البيت في الشاهد رقم [١٩٧

(٢) - الآية ٣٩ من سورة يس

(٣) - ينظر شرح المفصل ٢/٣٢- ٣٣ ، و التصريح ٢/ ٣٧٠- ٣٧١

وأجابوا عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة :

أحدهما : تقدير ضمير عائد على المبتدأ ، وهذا ضعيف ؛ لأنّه لا دليل عليه لا من لفظ ولا من معنى .

والثاني : أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، بدليل : رب شاه وسخلتها ، وهذا ضعيف ؛ لأنّه خرمٌ لقاعدة الجملة الواقعة خبراً

والثالث : أنه لمّا لم يظهر في الجملة إعراب صار كأنه لا موضع لها من الإعراب ، فلذلك جاز العطف عليها من غير ضمير ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ عدم ظهور الإعراب لا يغني عن عود الرابط إلى المبتدأ .

وإذا تقرر ذلك عُلم أنّ القدح قوي ،وأنّ الرفع هو الوجه ، والنصب ضعيف .

---

(١) - الزيادي - إبراهيم بن سفيان بن سلم من طبقة الجرمي والمازني ، ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٩٧-٩٨ ، والفهرست ، ٨٦ وإنباه الرواه ٢٠١/١ -٢٠٢ ، ومعجم الأدباء ٤٤/١٢-٤٦ ، وطبقات الزبيدي ٩٧-٩٩ ، ولعل القدح هنا على سيبويه في المثال الذي أورده،وهو (زيد قام وعمرو كلمته) ينظر شرح الرضي ٤٦٥/١ - ٤٦٦ .

مـــتنٌ : " ويجـــب النصبُ بعدَ حرفِ الشرطِ وحرفِ التَّحضيض ، مثلُ : " إنَّ زيداً ضـــربتَهُ ضربَكَ " ، و" ألا زيداً ضربتَهُ "، وليسَ مثلُ " أ زيدٌ ذُهبَ به " منه ، فالرفع لازم ، وكـــذا ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [1]، ونحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾ [2]فالفـــاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيبويه ، وإلا فالمختار النصب "[3].

الشـــرح [4]: لا يخلو الشرط إمّا أنْ يكون بالاسم ، أو بالحرف ،فإن كان بالاسم لم يضم الفعل بعدها إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر[5]:

[٤٠١]فمن نحنُ نؤمنْهُ يبتْ وهو آمنٌ ومن لا نجرهُ يُمْسِ منا مُفَزَّعا

وقول الآخر [6]:

[٤٠٢] صعدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ أَينَمَا الرِّيحُ تميِّلها تَمِلْ

وقول عدي بن زيد[7]:

[٤٠٣] فمتى واغلٌ يَنُبْهُمْ يُحيُّو هُ وتُعطفْ عليه كاسُ السَّاقي

---

(١) – الآية ٥٢ من سورة القمر

(٢) – الآية ٢ من سورة النور

(٣) – الكافية : ٩٨- ٩٩

(٤) – الكـــتاب ١٣٢/١ ، والمقتضب ١٩٩/٢، وشرح ابن يعيش ٣٢/٢-٣٥،شرح الكافية لابـــن الحاجب ٤٧١/٢ – ٤٧٧ ، وشرح الرضي ١/ ٤٦٩- ٤٧٧ ، والفوائد الضيائية ١/ ٣٦٠- ٣٦٣

(٥) – ينســـب لهشام المري ، والبيت من شواهد الكتاب : ١١٤/٣ ، والمقتضب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٦١٩/٢، والخزانة ٣٨/٩ ، ومغني اللبيب ٥٢٦ ، والهمع ٥٩/٢

(٦) – قائله : عدي بن زياد ، وهو في ديوانه ١٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضـــب ٧٦/٢ ، وشرح الرضي : ٤٦١/١ ، والإنصاف ٦١٨/٢، وشرح المفصل ١٠/٩ ،واللسان (وغل) ٧٣٢/١١

(٧) –قائلـــه عدي ابن زيد ، وهو في ديوانه ١٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضـــب ٧٦/٢ ، و الإنصـــاف ٦١٧/٢ ، و ابن يعيش ١٠/٩ ، واللسان (وغل) ١١/ ٧٣٢ ، والهمع ، والخزانة ٤٦/٣ ، و٣٧/٩ ، ٣٩

، وإنمـــا لم يظهر الفعل بعدها ؛ لأنّها [لا] تدل على معنى في نفسها ، وإنما تدل على الشرط لتضمنها حرف الشرط ،فضعفت لذلك دلالتها على الفعل ؛ فلذلك تضمر معها.

وأما حرف الشرط فلا يخلو إمّا أن يقع الاسم بعده أو قبله ،

فـــإن وقـــع قبله ، كقولك : زيدٌ إن تكرمه يكرمك ، وجب رفعه بالابتداء ؛ لأنّ فعل الشرط لا يعمل فيما قبل حرف الشرط ، فكذلك لا يُفَسر ما يعمل فيه .

وإن وقع بعدحرف الشرط ،كقولك:إن زيداً تكرمه يكرمك ،وقول الشاعر[1] :

[٤٠٤] لا تجزعي إن مُنْفِساً أهلكتُهُ وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

فإنـــه يجـــب نصبه عند الجمهور ، ويمتنع رفعه ، خلافاً للأخفش [2]فإنّه نقل عنه جواز الـــرفع بالابتداء ، وخلافاً للفراء / فإنّه نُقل عنه[3] أنّ " أحداً " من قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[4] يـــرتفع بالضمير العائد عليه ، وهو ضمير الفاعل لا بفعل مقدر .

١/٨٤

لـــنا : إنّ حـــرف الشرط يختصُّ بالفعل ؛ لأنّه عبارة عن تعليق حكمٍ على حكمٍ بحرف الشـــرط ، وإنما يقبل التعليق الأحداث الصادرة من الذوات ، وأمّا الذوات فإنها متحققة الوجود غير قابلة للتعليق ، والمحتمل للوجود وعدم الوجود . وقد روي [5]: (إن منفسٌ أهلكـــته) بإضمار : إن هُلِكَ منفسٌ ، وكذا إن وقع بعدها مرفوع رفعه بإضمار فعل ،

---

(١) - قائلـــه : الـــنمر بن تولب ، وهو في ديوانه ص ٧٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٣٤ ، والمقتضب ٧٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٢ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٣١٥/١ ، وشـــرح الرضـــي ٤٦١/١ ، والخـــزانة ٣٢/٣ ، ٤١/٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، والمغني ، واللسان (عمر) ٦٠٤/٤

(٢) - مغني اللبيب ٧٥ :٧

(٣) - معاني القرآن :٤٢٢/١

(٤) - الآية ٦ من سورة التوبة

(٥) - المقتضب ٢/ ٧٦ .

كقوله تعالى ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ [1] و ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾ [2] و﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [3].

فإن قيل : فالاستفهام والنفي يشاركان الشرط في طلب الفعل فلم اختص حرف الشرط بالوجود دونهما ؟

قلنا : الفرق بينهما أنّ الشرط لا يكون إلا بالفعل لما ذكرنا من تعليق الأحكام وأمّا الاستفهام والنفي فقد يردان على الأحكام .

وإن كانت اسماء نحو : هل زيد أخوك ، وأزيد قائم ، وما زيد قائما ، فلذلك لم يكن النصب بعدهما واجبا .

وأمّا حروف التخصيص فإنما وجب النصب بعدها بإضمار فعل ؛ لأنها إذا وليت المستقبل أفادت التحضيض والحث على الفعل ،

وإذا وليت الماضي أفادت التوبيخ على عدم فعله ، والحث والتوبيخ لا يكونان إلا مع الفعل ، فلذلك إذا وقع بعدها اسم وجب أن يكون بإضمار فعل لاقتضائها للفعل ، كقول الشاعر [4]:

[٤٠٥] تعدون عقْرَ النِّيب أفضلَ مجدكم   بني ضوطري لولا الكَميَّ المقنَّعا

أي : لولا تعدون الكميّ المقنعا

فتقول : هلا زيد ضربته ، ولولا زيدا تكرمه ، ولولا عمرا تكرمه ، وألا عمراً تكرمه .

---

(١) – الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٢) – الآية ١٢٨ من سورة النساء

(٣) – الآية ٦ من سورة التوبة

(٤) – البيت لجرير في ديوانه ٩٠٧ ، وقيل للأشهب بن رميلة ، وقيل للفرزدق ، وهو من شواهد الخصائص ٤٥/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٤٥/٨ وتخليص الشواهد ، ومغني اللبيب ٢٧٤/١ ، والهمع ، وشرح شواهد المغني ٦٦٩/٢ ، والأزهية ١٦٨ ، والجنى الداني ٦٠٦ ، واللسان (ضطر) ٤٩٨/٤والخزانة ٥٥/٣ ، ٥٧ ، ٦٠

وإنمـــا جـــاز وقوع الاسم بعدها بتقدير حذف الفعل ، بخلاف (السين) و (سوف) و(قد) و (لم) فإنه لا يحذف الفعل بعدها ؛ لأنها نزلت منـــزلة الجزء من الكلمة ، ولا يفصل بين الشيء وما هو جزئه كـــ(لام التعريف)

وأمّا حروف التحضيض فقام ما فيها من طلب الفعل فكأنها أفعال ، فلذلك وليها الاسم ، وقياس من رفع بعد إنّ الشرطية بالابتداء أن يرفع بعد هذه بالابتداء أيضاً ، وقد جاء رفع الاسم بعدها بالابتداء ، كقول الشاعر[1]:

[٤٠٦] ونبئتُ ليلى أُرسلتْ بشفاعةٍ   إليّ فهلا نفسُ ليلى شفيعُها

ولا يمكن تقدير فعل يفسره الشفيع ؛ إذ يصير الشفيع غيرها ، وأمّا (أزيد ذهب به) فإن أسند الفعل إلى المصدر ، أي : ذهب الذهاب به ؛ كان الجار والمجرور في موضع نصب ، وكان الاختيار نصب زيد .

وإن كـــان الجار والمجرور في موضع الفاعل وجب رفع زيد ؛لأن الضمير العائد عليه في محـــل الرفع ،ولأنّ الفعل الذي بعده لا يتسلط نصبه ، ويحتمل رفعه بالابتداء ،أو بفعل ، أي:غلب زيد ، ورفعه زيد ذهب له ،وأمّا ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾[2] فقد أجمع القراء على رفعه ، على تقدير أن تكون الجملة صفة للنكرة ، وخبر المبتدأ (في الزبر) ، والتقدير : وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر، وإنما وجب الرفع ؛ لأنّ المعنى يفسد مع النصب إذ يصير المعنى أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، وليس الأمر كذلك .

وأما قوله ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[3] ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[4]و ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا

---

[1] - اخـــتلف في نسبته ، فقيل : قائله مجنون ليلى ، وهو في ديوانه ١٥٤ ، وقيل لإبراهيم الصـــولي ، وهو في ديوانه ١٥٨٨ ، وقيل لابن الدمينة ، وهو في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، وقيل للصمة بن عبد الله القشيري ، والبيت من شواهد الأغاني ٣١٤/١١ ، والخزانة ٥١٣/٨ ، ١٠ /٢٢٩ ، وأوضح المسالك ١٢٩/٣ ، ومغني اللبيب ١٠٣ ، و التصريح ١٥٧/٣

[2] - الآية ٥٢ من سورة القمر

[3] - الآية ٢ من سورة النور .

[4] - الآية ٣٨ من سورة المائدة .

مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾[1] فقـد أجمع القراء على رفعها ، إلا عيسى بن عمر [2]، فإنه قرأ بالنصب على القياس؛ لوقوع الأمر في موضع الخبر ، ولمّا أجمع القراء على الرفع [3]عُلم أنه المختار ؛ لأنهم لا يجمعون على خلاف المختار،واحتاج إجماعهم إلى جواب .

واختلف سيبويه والمبرد في الجواب ، فقال سيبويه[4] " خبر الأولى محذوف تقديره ومما يتلى عليكم حكم الزانية ، وحكم السارق ، وحكم اللذان يأتيانها منكم ، والجملة الثانية بيان الحكم الموعود به ، والفاء لعطف جملة على جملة ؛ فلذلك وجب الرفع إذ لا يستقيم عمـل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى " ، وقال المبرد [5]: " إنما وجب الرفع لأن اللام بمنـزلة الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل ، والفاء تفيد السببية ، مثل الـذي يأتـيني فله درهم ، ولو انتصب لقلب معنى السببية ؛ لأنها تقع خبر المبتدأ المشبه للشرط "،

ويضـعف هذا الجواب : أنّ اسم الفاعل ليس في معنى الفعل في باب الشرط ، ولهذا لا يدخل عليه حرف الشرط ، وإنما يتحقق شبه الشرط بوقوع الفعل في الصلة .

وجوابه : أنّ الصلة قد تكون بالظرف نظراً إلى تقديره / بالفعل وإن كان حرف الشرط [٨٤/ب] لا يدخـل عليه ، فكذلك يقدر اسم الفاعل في معنى الفعل ، وإن كان لا يدخل حرف الشرط عليه[6] .

قولـه : "وإلا فالمختـار النصـب " لمـا تقـدم فـيما إذا وقع الأمر في موضع الخبر

---

[1] - الآية ١٦ من سورة النساء

[2] - المحتسب ٢/١٠٠ ، وشرح الرضي ٤٧٢/١

[3] - شرح الرضي ٤٧٢/١

[4] - الكتاب ١/ ١٤٣- ١٤٤ ، بتصرف ، وينظر : شرح الرضي ٤٧٣/١

[5] - قال في الكامل ٢٦٥/٢ فأما قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة ... ﴾ وكذلك ﴿ الزانية والـزاني ...﴾ : فليس على هذا ، والرفع الوجه ؛ لأن معناه الجزاء ، كقوله " الزانية": أي التي تزني ،فإنما وجب القطع للسرق والجلد للزنا ، فهذه مجازاة ، ومن ثم جاز : الذي يأتيني فله درهم ، فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالإتيان "

[6] - قال الرضي ٤٧٣/١ : وتقدير المبرد أقوى ؛ لعدم الإضمار فيه ، كما في تقدير سيبويه "

[التحذير]

متنٌ ، " الرابعُ : التحذيرُ ، وهو معمولٌ بتقدير : (اتق) ؛ تحذيراً مما بعدَه ، أو ذُكِرَ الـــمُحَذَّرُ منهُ مُكَرَّراً مثلُ : (إيّاك والأسدَ) و(إياك وأن تحذفَ) و(الطريقَ الطريقَ) وتقول : (إياك من الأسدِ) ، و(من أن تحذف) ، و(إياك أن تحذف) ، [بتقدير (من)] ، ولا تقول : (إياك الأسد) ؛لامتناع تقدير (من) [1]".

الشرح [2]: أي :الرابع من المفاعيل الواجب حذف الفعل معها خلافاً لابن درستويه [3]فإنه أجاز إظهار فعله ، حجة الجمهور من وجهين :

أحدهمـــا : أن المتكـــلم تصـــور ضيق الوقت عن التصريح بالعامل لشدة الاحتياج إلى التحذير ، ومفارقة الأمر المحذور ؛ فلذلك لم ينطق به

والثاني : أنه تصور في الذهن كثرة استعماله لو نطق به فألزمه الإضمار طلباً للخفة ؛ لأنّ كثرة الاستعمال مظنة للتخفيف .

ويقـــدر من الأفعال : اتّق ، احذر ، وباعد ونحّ ، على حسب المعنى ، وأصله اتقاك أو بـــاعدك أو نحّـــاك ، وإن لم ينطق به فعدل عنه إلى اتق نفسك ؛ لأنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول في غير أفعال القلوب [4] ، ثم لما قدر حذف الفعل بفاعله – لما عللنا – ؛ زال موجب الإتيان بالنفس ؛ فعاد الضمير منفصلاً لعدم ما يتصل به .

---

(١) – الكافية : ٩٩ .

(٢) – الكـــتاب ١/ ٢٧٣- ٢٧٩ ، والمقتضـــب ٣/٢١٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٤٧٨- ٤٨٣ ، وشـــرح ابـــن يعيش ٢/٢٥- ٣٠، والإيضاح على المفصل ، وشرح الكافية للرضي ١/٤٧٩- ٤٨٥ ، والفوائد الضيائية ١/٣٦٥- ٣٦٧ ،

(٣) – عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي (ت ٣٤٧ هـــ) من تلاميذ المبرد ، ترجمته في إشارة التعيين ١٦٢ ، والإنباه ٢/١١٢- ١١٥ ، وطبقات الزبيدي ١٢٧ ،

(٤) – لا يجمـــع بـــين ضميري الفاعل والمفعول إلا في نحو : وجدتني ، وعلمتني وغيرها من أفعال القلوب ، وينظر التصريح : ٤/١٣٢

قولـه :" التحذير هو معمول "[١] لا يصح عود الضمير إلى التحذير ؛ لأنه ليس بمعمول إنمـا المعمول المحذر ، وهو المفعول ، وأما التحذير فإنه معناه معمولٌ الجنس يشمل المحذر وغيره و " بتقدير اتق" ؛ كقولك : إياك ، لمن قال : من تكرم ؟

و" تحذيراً " فصل غير التحذير ، كقولك : إياك ، لمن قال : من أتق ؟

"أو ذكـر المحـذر منه مكرراً " هذا حد للمحذر المكرر ، وذكر الشيء هو الجنس لأن الموصـوف محذوف يشمل المحذر وغيره ، و" المحذر" فصل غير المحذر و" مكرراً " فصل المحذر غير المكرر .

وممـا جاء من هذا الضابط القياسي قوله عليه السلام[٢] : " إياك وما يعتذر منه وإياك والغيبة " ،وقول عمر رضي الله عنه [٣]: " إياي وإن يحذف أحدكم الأرنب" ، وقولهم : إياك والأسد ، وإياك والشر ، ورأسك والحائط ، وماز رأسك والسيف ، ومن المكرر : الله الله ،والأسدَ الأسدَ ،والصبيَّ الصبيَّ ،والجدارَ الجدارَ ،وأخاك أخاك والطريقَ الطريقَ ، ونتكلم على تحقيق هذه الألفاظ :

فأما : إياك والأسد فلا بد مع الاسم الثاني من حرف العطف أو حرف الجر ، كقولك : إياك من الأسد ، وإياك والشر ؛ لأنّ الفعل الناصب للضمير المنفصل لا يتعدى إلى مفعول واحد ، فلا يقال : باعد نفسك الأسد ؛ لعدم تعدينه إلى اثنين

فـإن قيل : فكيف يصح العطف في نحو : إياك والأسد ، وإياك والشر ، وما شاكله ؟ والعطف يقتضى اشتراك المعطوف والمعطوف عيه في الحكم ، وذلك يؤدي إلى أنّ الأسد والشر محذورين مخوفين كالمخاطب ؟!

قلـنا : هذه أفعال إضافية ، فإذا وجد البعد من المخاطب لزم منه بعد الأسد والشر عنه فقـد اشـتركا في إضـافة البعد إليهما ، واختلاف معناهما من كونه المخاطب خائفاً ، والأسـد والشر مخوفين لا يمنع من عمل الفعل فيهما ، بدليل : (أعطيت زيداً درهماً) فـإن العامل فيهما موجود مع حصول التغاير بينهما ، وإنما نهى عمر رضي الله عنه عن

---

[١] - التحذير في الاصطلاح : إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه أو ما جرى مجراه " ينظر الارتشاف ٢/٢٨٠

[٢] - أخرجه الضياء عن أنس بن مالك بلفظ : إياك وكل أمر يعتذر منه

[٣] - ينظر : الكتاب ١/٢٧٤ ، والارتشاف ٢/٢٨١ ، والتصريح ٤/ ١٣٥

حـــذف الأرنب بالعصا ؛ لأنها إذا ماتت تحذف بالعصا لم تحل ، والتحذير للمخاطبين لا له ، وفي تقديره وجهان :

أحدهمـــا : للزجاج [1] أن التقدير : إياي وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، فحذف إياكم ؛ لدلالة أحدكم عليه

والـــثاني : أنه لا حاجة إلى تقدير (أحدكم) ؛ لأنه قد عُلم أن التحذير للمخاطبين من قوـــله : أحدكم ، وإنما ذكر نفسه وإن لم يكن داخلاً في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها ، كأنّه قال : باعدوني عن مشاهدة حذفها

وأما : (إياي والشر) فله تأويلان :

أحدهما : أن المتكلم أمرَ نفسه ، أي : لأباعد نفسي عن الشر ، ولأباعد الشر عني .

والثاني : أنه أمر للمخاطب أيْ : باعدني عن الشر ، وباعد الشر عني

وأما : رأسك والحائط ؛ فيحتمل أمرين :

أحدهما : أنْ يكون تحذيراً ، أي : باعد رأسك وأحذر الحائط

والـــثاني : أنْ يكون أمراً ، أي : دق رأسك مع الحائط ، فعلى هذا يكون الواو بمعنى مع لا عاطفة .

وأمّا ماز رأسك والسيف[2]، فإنه تحذير،و(ماز) ترخيم مازن ، وفيه وجهان:

أحدهما : أنّ اسمه مازن ، والثاني : أنّ اسمه كرَّام من بني مازن ، وعلى هذا ففيه وجهان :

أحدهما : أنّه سماه مازناً باسم جده ؛ لأنّه من بني مازن ، و العرب / تفعل ذلك كثيراً . [٨٥/أ]

والثاني : أنه ترخيمُ (مازنيّ) إلا أنه لما غلبت هذه التسمية صارت كاللقب له ؛ فرخمه بحذف ياء النسب ، ثم رخمه ثانياً ، وقد تقدم أنه لابد مع الاسم الثاني من حرف العطف أو حرف الجر[3] .ولا يجوز : إياك الأسد ، سواء كان أصله إياك والأسد ، أو إياك من الأسد خلافاً لابن أبي إسحاق[4] فإنه أجاز ذلك .

---

(١) – الارتشاف ٢/٢٨١

(٢) – ينظر : شرح المفصل ٢/٢٦ ، والتخمير مع حاشية المحقق ١/٣٧٦

(٣) – ينظر : باب الترخيم ص

(٤) – لعله: يعقوب بن إسحاق بن زيد ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥ هـــ) ترجمته في طبقات الزبيدي ٥٤

لــنا أن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز حذف حرف العطف ولا حرف الجر من مثل هذا ، وكذلك : إياك وأن تحذف الأرنب ، وإياك وأن تقوم لا يجوز حذف حرف العطف مع أن كغيرها

وأما إياك من أن تحذف ، و (إياك من أن تقوم) فإنه يجوز حذف حرف الجر معها ولا يجــوز حذفــه من المصدر ، كقولك : إياك من الحذف ؛ لأن حذفه مع أن قياس مطرد لطولها بصلتها بخلاف غيرها

حجة من أجاز إياك والأسد قول الشاعر [1]

[٤٠٧]وإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ

، وجوابه من وجهين :

أحدهما : أنه ضرورة شعر فلا يحمل عليه اختيار الكلام

والثاني : أنه منصوب بفعل غير الذي نصب إياك ، واكتفى عن الفعل الأول بتكرير إياك ، ونصب المراء بفعل أمر أي أحذر

وأمــا الجــواب بأن المصدر محمول على أن والفعل وحرف الجر يحذف معها بكذا مع المصــدر لأنّه بمعناها فضعيف لأنه قد تقدم أن حرف الجر يحذف مع إن ولا يحذف مع المصــدر كغيره من الأسماء .وأما الأسماء المكررة فمنها ما يدل على التحذير ، ومنها ما يدل على الإغراء والموجب لإضمار الفعل معها قيام التكرير مقام الفعل ؛ لأنه يدل على المبالغة المسارعة الدالة على زيادة التحذير .

---

(١) – قائلــه الفضل بن عبد الرحمن ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٩/١ ، وابن يعيش ٢/ ٢٥ ، وابــن الحاجــب في شــرح المفصل ٣٠٦/١ ، والارتشاف ٢٨٢/٢ ، والخزانة ٦٣/٣ ،ومغني اللبيب ٨٩٠

وأمـــا المفـــرد فلا يدل على المبالغة فلذلك جاز إظهار الفعل معه ، ويقدر في التحذير : أحذر ، وفي : أخاك أخاك : الزم ، وفي : الطريق الطريق : خل ، بدليل قول الشاعر[1]:

[٤٠٨] خلِّ الطريقَ لمن يبني المنارَ به [2]

والجـــدارَ الجدارَ ، والصبيَّ الصبيَّ ، بتقدير : احذرْ ، و (النجا النجا) بتقدير : الزم ، قـــال بعضهم [3]: " كل موضع لا يجوز إظهار فعله ففيه ضمير لنيابته عن الفعل " فإذا قلـــت : (إيـــاك أنت وزيد) جاز العطف بالرفع على ضمير المرفوع لوجود التأكيد ، وجاز العطف بالنصب على ضمير المنصوب .

---

(١) - هذا شطر بيت لجرير ، وعجزه (وابرزْ ببرزة حيث اضطرك القدرُ) ، وهو في الديوان ١/ ٢١١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٤/١ ، والصاحبي: ١٨٦ ، وابن يعيش ٣٠/٢ ، واللســـان (بـــرز) ٥ / ٣١٠ ، و الـــرد على النحاة ٧٥ ، والتصريح : ١٣٩/٤ ، وشرح التصريح ١٩٥/٢

(٢) - المـــنار : حدود الأرض ، والبرزة الأرض الواسعة : اللسان (برز) ٣١٠/٥ ، وقال في التصـــريح " أظهـــر العـــامل وهو " خل " لأن المحذر منه وهو " الطريق " خال من التكرار والعطف " التصريح ١٣٩/٤

(٣) - سمـــاه الزمخشـــري الـــلازم إضماره في المفصل ، وجعل التحذير منصوبا به ، وينظر : الإيضاح على المفصل : ٣٠٥/١

[ظر ف الزمان والمكان]

متنٌ : " المفعول فيه : [هو] ما فُعِــل فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ ، وشرطُ نصبه تقدير (في) ، وظروفُ الزمانِ كلُّها تقبل ذلك ، وظرفُ المكان إن كان مُبْهماً قَبِلَ ، وإلاّ لم يَقبَلْ .

وفُسّــر المبهم بالجهات الست ، وحُمِل عليه (عند) و(لدى) وشبههما لإبهامهما ، ولفــظ(مكــان) لكثرته،وما بعد (دخلت) على الأصح ، ويُنصب بعاملٍ مضمر ، وعلى شريطة التفسير [١]".

الشـــرح [٢]: " مــا " نكرة بمعنى شيء ، وهو الجنس ، و" فُعِلَ فيه فِعْلٌ " فصلٌ لما لم يُفعـــل فيه فعلٌ ، وهو ما عدا الظرف ، و" مذكورٌ " فصلَ الظرفَ إذا نُقل إلى الاسمية ، مثل كونه مبتدأً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه[٣]، فإنه لم يفعل فيه فعل مذكور ؛ لخـــروجه عـــن الظرفية . و" من زمان أو مكان " بيانٌ ؛ لانقسام الجنس إليهما ، " وشرطُ نصبهِ تقدير (في) "

وإنما اشترط ذلك ؛ لأنّ (في) إذا ظهرت كانت هي الظرف [٤]، وكان ما بعدها اسماً صريحاً غير ظرف ، ، وإذا لم يمكن تقدير (في) كان اسماً غير ظرف

---

(١) - الكافية : ١٠٠

(٢) -الكــتاب ٢١٦/١ -٢٣٥ ، ٤٠٣- ٤٢١ ، و٢٦٧٠/٣- ٢٩٤ ، و المقتضب١٠٢/٣ ، ١٠٧ ، و ٤/ ٣١٣ ، والإيضاح ٢٠٣- ٢١٤ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٤٨٤/٢- ٤٩٠ ، وشرح الرضي ٤٨٧/١-٥٠٦ والفوائد الضيائية ٣٦٨/١-٣٧٢ ، والمقتصد ٦٣١/١ - ٦٥٨ ، وابن يعيش ٤٠/٢-٤٧

(٣) – وقــيل : مذكور أي : ملفوظ حقيقة أو مقدرا حكما ، وقد احترز بهذا القيد عن ما لــيس مذكورا معه الفعل ، وفصل الظرف المنقول إلى الاسمية وذلك مثل قولك : يوم الجمعة يــوم مــبارك ، و يــوم الجمعة حسن ، وطلع الصبح ، وشاهدت الصباحَ ، وما أجمل نورَ الصباحِ ! " عن حاشية الخبيصي على الكافية بتصرف الورقة ٦٠

(٤) - قال الخبيصي في شرحه على الكافية " ولزم الخفض بها ، وامتنع النصب حينئذ "

في قوله تعالى ﴿ ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ ﴾ [1] ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ ﴾ [2] ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [3] لفساد تقدير (في) ؛ لأنّه مفعولٌ به ، لا فيه .

فإن قيل : فلم لم يُبْنَ لتقدير (في) فيه ؟

قلنا : لأنّه لم تتضمن معناه ، ولذلك تظهر معه ، والمتضمّن لمعنى الحرف لا يظهر معه .

فإن قيل : فـ" عند " معربة ، ولا يظهر معها !!

قلنا : إنما لم يظهر معها ؛ لأنها لا تجرُّ به ، وإنما تجرُّ بـ" من " وحدها ؛ فناب دخول من" عليها [4] مناب " في ".

" وظـروف الزمان " عبارة عن اليوم والليلة وأجزائهما ، كالساعة ، وما يتركب منهما كالشهر ، والسنة ، ولذلك قال قائلهم [5] :

[٤٠٩] ألم تر أنّ الدهرَ يومٌ وليلةٌ وأنّ الفتى يسعى لغاريهِ دائبا [6]

وحقيقـته : أنه عَرَضٌ قائمٌ بحركة الفلك مغايرٌ لسرعتها وبطئها ، وسمي ظرفاً لاشتماله عـلى الأشـياء ، كاشتمال الظرف على مظروفه ، والكوفيون [7] يسمونه محلاً لحلول الأشياء فيه .

---

(١) - الآية ٣٩ من سورة مريم

(٢) - الآية ١٨ من سورة غافر

(٣) - الآية ٢٨١ من سورة البقرة

(٤) – بعده في النسخة كلمة " من "، ولعلها زائدة من أثر تعاقب النسخ

(٥) - لم أعـثر عـلى نسبة للبيت ، وهو من شواهد أساس البلاغة (غور) ٣٣٠ ، وديوان الأدب ٣٣٤/٣ ، ومجمل اللغة ٢٩/٤ ، واللسان (غور) ٣٥/٥ ،

(٦) - والغاران اللذان يسعى لهما الإنسان هما البطن والفرج ، اللسان (غور) ٣٥/٥

(٧) - الإنصـاف المسـألة السادسة١/ ٥١ ، ومعاني القرآن ١/٢، ١١٩، ٢٧٥ ، ومجالس ثعلب ٨٠ ، والارتشاف ٢٢٥/٢ والخلاف بين النحويين ٢٣٩

وإنما قَبِلَ الزمان تقدير (في) حتى عمِل الفعل القاصر في مبهمه ، ومختصه[1] لوجهين :

أحدهما : أنّه يشارك المصدر / في دلالة الفعل [دلالة] مطابقة ؛ لأنه يدل على المصدر بجوهر لفظه ، مطابقة ،وعلى الزمان إمّا بحركة وسطه[2]،أو بزيادة في أوله مطابقة [3].

٨٥/ب

وهـــو يعمل في نوعي المصدر لقوة دلالة المطابقة ، وكذلك عمل في نوعي الزمان لقوة المطابقة .

وأمّـــا دلالته على المكان فالتزامية[4]، وهي ضعيفة ، فلذلك عمل في مبهم المكان دون المختص .

والوجـــه الـــثاني : أنّ الفعل يدل على الزمن المختص ؛ لأنّه يدل على الماضي والحاضر والمســـتقبل ، والدالّ على الخاص دالّ على العام ؛ لأنّ العام داخل في الخاص ، فإنّ كلَّ يـــومِ جمعةِ زمانٌ ، وليس كلُّ زمانٍ يوم جمعة ، فصار للفعل دلالة عليهما ؛ فلذلك عمل فيهما .

وأما الفعل فلا يدل على مطلق المكان ؛ فلذلك لم يعمل إلاّ في المبهم دون المختص ؛ لأنّ الـــدال على العام لا يدل على الخاص ؛ لعدم دخول الخاص تحت العام ، فإن المكان لا يدلّ على السوق ، والجامع والسوق يدلان على المكان .

فإن قيل : فقد ينصب الفعل المتخصص بالوصف أو بالإضافة ، نحو : قعدت مكاناً حسناً ، وقمت أمام زيد !، فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنّ تخصصه بالوصف أو الإضافة لا يدخله في حد المختص الذي له نهاية وأقطار تحصره فبقي داخلا في حد المبهم الذي ليس له أقطار تحصره

والثاني : أن تخصصه بالوصف والإضافة بعد العمل فيه ، وهو مبهم .

وأمّـــا تعـــريف المبهم والموقت من الزمان ، فالمبهم : كل لفظ لا يدل على وقت محدود بعينه ، نحو : (حين)، و (وقت)،و (زمان)، و (ساعة)، و(برهة)،

---

(١) – المبهم : ما ليس له هيئة ، ولا حدود تحصره بين نهايات مضبوطة تحدد جوانبه ، ولا شكل محسوس ، والمختص عكسه ، وسيأتي تعريفه

(٢) – يكون اسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن مفعل (بفتح العين ، أو كسرها)

(٣) – مثل الياء والميم في : (يستخرج) ، و (مستخرج)

(٤) – دلالـــة الألفاظ عند الأصوليين والمناطقة دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام ، وقد مثل ابن فلاّح لنوعين من الدلالات هنا ، وينظر شرح السلم ص ٣

والموقّت : ما وضع لوقت محدود ، نحو : (يوم) ، و (ليلة) ، و (شهر) ، و (سنة) و (عشية) و (عتمة) و (غدوة) ، و (بكرة) و (سحر) إذا قُصدَ تنكيرها .

فإن عرّفت نحو : (اليوم) و (الليلة) و (الشهر) و (السنة) و أيام الأسبوع دلت عـــلى زمان مخصوص بعينه ، والدال على زمان مخصوص يقع جواباً لــ(متى ؟) ؛ لأنها ســـؤال عن تعيين وقت الفعل ، ولا يتعين إلا المخصوص ، ولا يشترط وقوع الفعل في (كـــل) ؛ لأنّ المقصـــود تعيين أوله ، فإذا قيل : متى قدمت ؟ فجوابه : يوم الجمعة ، أو اليوم الذي قدم فيه زيدٌ ، أو يوماً قدم فيه زيد ؛ لأنّه صار مخصوصاً بقدوم زيد ؛ فصار بمنـــزلة المعرفة .

ولـــو قلت – في جواب متى قدمت ؟ – : حيناً أو زماناً أو يوماً ؛ لم يصحّ لعدم تعيين أوله ، والمقصود بالسؤال بـــ(متى) تعيين أول الزمان .

وأما (كم) فيجاب من الظروف بالمحدود والمعدودِ الذي يقع الفعل في جميعه وإذا قيل : كـــم صـــمت ؟ فجوابـــه : يوماً ، أو شهراً ، أو سنة ؛ لأنّها سؤال عن العدد ، وقد يشتركان في بعض الصور نظراً إلى توفية كل واحدة منهما ما تقتضيه من الجواب ، فإذا قلت : متى صمت ؟ جاز في جوابها : الشتاء والصيف ، فصحّ كونه جواباً لـــ(متى) ؛ لأنّه زمان مخصوص ، وصح وقوعه جواباً لـــ(كم) لتضمنه المعدود .

وكذا لو قيل : كم سير عليه ؟ ومتى سير عليه ؟ جاز في جوابهما : الليل ، والنهار والمحرم ، وشـــهر المحـــرم . ومـــن أصول الكوفيين[1] أن ما كان من الأفعال مستوعباً لظرفه فالأحسن رفعه على حذف مضاف ، كقولك : الصيام اليوم ، والاعتكاف يوم الجمعة ، وفي التـــنـــزيل ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[2] وما كان غير مستوعب لظرفه فالأحسن نصبه على التعلق بمحذوف ، كقولك : الأكلُ اليومَ ، والشربُ يومَ الجمعة .

وأمـــا المكان فهو (فَعَال)[3] من (مكن ، ويكمن) : إذا ثبت واستقر ، و سُمّيَ (مكاناً) إمّا لثبوته ، أو للثبوت فيه ، والمتصرف عليه .

---

[1] – قال في الارتشاف ٢/٢٧٠ " من مذهب الكوفيين أنّ الظرف إذا كان العمل في جميعه فلا ينتصب ظرفا ، وإن كان في بعضه جاز أن ينتصب على الظرف ".

[2] – الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

[3] – قـــال ابـــن منظور في اللسان (مكن) ١٣/٤١٤ :" مكان في أصل تقدير الفعل (مفعل) ؛ لأنّه موضع لكينونة الشيء ، غير أنه لما كثر أجروه في التصريف مجرى (فعال) "

ويكون مجازياً ، كقولك : أنت في قلبي ، أي : ذِكْرك ، وزيدٌ يَنظر في الأصول ، أي : في كتب الأصول ،وعمرو يشتغل في درسه ، أي : قلب عمرو يشتغل في حفظ درسه .

وحقيقياً ، كقولك : زيد في الدار ، والمال في الكيس ، وينقسم إلى مبهم ومختص ،

والمبهم : هو الذي يقبل تقدير (في) ، وينتصب على الظرف .

وأمّا المختص فلا يقبل تقدير (في) ؛ ولا ينتصب على الظرف ؛ لأن له أقطاراً تحصره ، ونهاية تحيط به ، كالمسجد ، والدار ، والسوق ، والبصرة ، وهو بمنزلة الأناسي ؛ لتميزه بصُوَرِ وخِلَق [١]، ولا ينصبه إلا الفعل المتعدي نصب المفعول به ، كقولك : أبصرت المسجد ، والدار ، والبصرة

واختلفت عبارة النحويين[٢] في الفرق بينهما على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ المبهم غير المحدود ، وهو ما لم يكن له أقطار تحصره ونهاية تحيط به في الظاهر ، وإن كان كل مكان لابدّ له من نهاية ، فمنه الجهات الست ، وهي : خلف ، وأمام ، وتحت ، وفوق ، ويمنة ، ويسرة ، وما كان بمعناها[٣] /، وما ألحق بها . [٨٦/أ]

والمختص هو : المحدود ، وهو ماله أقطار تحصره ، ونهاية تحيط به ، ونقض هذا القول بالميل ، والفرسخ ، و البريد ، فإنها محدودة بقياس مخصوص ، وتنتصب انتصاب الظرف ، والمحدود لا ينتصب انتصاب الظرف .

وجوابه : أنها لما كانت مجهولة الموضع لصلاحها في جميع الأمكنة أشبهت المبهم ، فلذلك نصبت نصب الظروف .

والقول الثاني [٤]: أنّ المبهم كل ما كان له اسم بأمر لا يدخل في مسماه ، وهو نسبته إلى غيره ، فيعمّ الجهات الست وغيرها من المبهمات .

والمختص : ما له اسم باعتبار أمر داخل في مسماه كالدار والمسجد والسوق والبصرة ، فإنّ اسمها باعتبار ما دخل في مسماها من البناء وغيره .

ويرِدُ على هذا نحو : الميلُ ، والفرسخ ، فإن الفرسخ عبارة عن اثني عشر ألف خطوة ، فهو داخل في مسمّاه ، وهو ينتصب انتصاب الظرف ؛ لما تقدم .

---

(١) – ينظر : المقتصد ١/٦٤١

(٢) – ينظر شرح الرضي ١/٤٨٨ ، وشرح التصريح ٢/٥١٦

(٣) – مثل وراء ، وقدام ، وأعلى وأسفل ، وغير ذلك

(٤) – قال بهذا ابن السراج وغيره ينظر الأصول ١/١٩٧ ، وشرح الرضي : ١/٤٨٩ .

وقال بعضهم [١]: هو مبهم ؛ لأنّ اسمه باعتبار قياس غير داخل في مسماه ، وهو ضعيف ؛ لأنّ الذي يكون خارجاً عن المسمى ما عُرف بإضافته إلى غيره

والقول الثالث : أنّ المبهمَ النكرةُ ، والمختص المعرفةُ ، وهو أضعفها ، بدليل قمت خلفك ، وأمـــامك ، فإنها منصوبة على الظرف ، وهي معارف ، والمختص لا ينتصب انتصاب الظرف بل انتصاب المفعول به .

وأبهم ظروف المكان (عند) لصلاحها لجميع الجهات الست قريبها وبعيدها ، و(لدى) بمنـــزلة (عند) في صلاحها لجميع الجهات إلا أنها لا تصلح للبعيد ، ولذلك حملت على الجهات الست لإبهامها ، [و] لصلاحها لجميع الجهات

وإذا أوغل الظرف في الإبهام خرج بذلك عن الفائدة ، فلا يقال : جلست مكاناً وموضعاً ، وزماناً ، ووقتاً ؛ لأنّه معلوم للسامع وإن لم يذكره ، فلا فائدة في ذكره ، فإن وصف أو أضيف جاز ؛ لحصول الفائدة كـــ(جلست مكاناً طيباً ، وزماناً طويلاً ، ومكانك ، وموضعك) .

وقوـــله " ولفظ مكان لكثرته " إنما قال : لكثرته ؛ لأنه لا يصلح للجهات مع الإضافة ، وأما مع الوصف فيصلح لها ، وهذا الحمل على قول من فسر المبهم : بالجهات الست .

و(قربك) ، و(قريباً منك) ، و(صقبك) و (صددك) ، و (نحوك) تصلح لجميع الجهات الست العربية .

وأمّـــا : تجاهك ، فإنّه من المواجهة ؛ فأبدلت واوه تاء ، وحذاءك ، وإزاءك ، وتلقاءك لجهة المقابلة ، وفي التنـــزيل ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ [٢] و(دونك) ظرف يدل على التنقل ، إمّا في المكان أو في المنـــزلة ، و(ثَمَّ) إشارة إلى المكان البعيد ، وكذلـــك (هَـــنَّا) ، وأمّا (هُنا) فإشارة إلى القريب من الأمكنة ، ومن المبهم : الميل والفرســـخ والـــبريد .وحدود المختص الخارجة عنه كثير كـــ(شرقي الدار ، وغربيّها ،

---

(١) – باعتـــبار أنـــه مقدار محصور ، شرح الرضي ٤٨٨/١ ، قال في الارتشاف : ٢٥٠/٢ " ظاهـــر كلام الفارسي ، وقول بعض النحاة أنّ المقدار داخل تحت حد المبهم ، والصحيح أنه شبه بالمبهم " ،

(٢) – الآية ٢٢ من سورة القصص

وجانب الدار) وفي التنزيل ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ ﴾ [1]،

وقال الشاعر [2]:

[٤١٠] هبت شمالاً فذكرى ما ذكرتُكُمُ عند الصفاةِ التي شرقيّ حَوارنا

(شرقي) ظرف يتعلق بمحذوف ؛ لأنه صلة التي ، وكذا قياس (خارج الدار) و (ناحيتها) لخروجها عن احتواء الدار عليها .

وأما (داخل الدار) ، فقياسه إلحاقه بالمختص ؛ لاحتوائها عليه .

قوله : " وما بعد (دخلت) على الأصح " أي : من الأمكنة المختصة ، كـ(دخلت الدار) أي : الأصح أنّه ينتصب بفقد الخافض قياساً على : ذهبت الشامَ ، فإنه متفق على نصبه بفقد الخافض ، وقال الجرمي والمبرد[3] : إنّ (دخلت) يتعدى بنفسه ، فينتصب ما بعده نصب المفعول به .

حجة الجمهور [4]من ثلاثة أوجه :

أحدها: أنّ مصدره على (فعول) ، وهو أكثر في اللازم من المتعدي ، فحمله على الأعم الأغلب أولى .

والثاني : أنّ نظيره (غُرْت)[5] ، ونقيضه (خرجت) ، وهما لازمان ، فكان لازماً حملا له عليهما .

والثالث : أنّه إذا استعمل مجازاً جيء معه بحرف الجر ، كقولك : دخلنا في علم النحو ، فدل على أن أصل حقيقته كذلك .

---

(١) – الآية ٨٠ من سورة طه

(٢) – قائله جرير وهو في ديوانه (١٦٥) ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٢٢ ، ٤٠٤ ، والتبصرة ١/٣٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٧١٣ ، ويروى (فهاجت لي تذكركم أصل الصفاة ...) بدلا من (عند الصفاة)

(٣) – الأصول في النحو ١/٢٠٤ ، وشرح الرضي ١/٤٩٢ ، والارتشاف ٢/٢٥٣ ، وأبو عمر الجرمي ١٣٣

(٤) – المصدر السابق ، وقال في شرح التصريح ٢/٥١١ : " وانتصاب (الدار) في دخلت الدار ونحوه على نزع الخافض " بتصرف

(٥) – كلمة غير واضحة في الأصل ، وما أثبته مأخوذ من شرح ابن يعيش على المفصل ٢/٤٤

حجة من قال بالتعدي أن يدخل[1] لا يفهم إلا بمتعلقه ، فإنّه لو قُدِّر انتفاء المدخول إليه عن الذهن لم يفهم معنى الدخول بخلاف اللازم ، نحو : قام زيد فإنه يفهم معنى القيام مع الذهول عن موضع القيام .

واختلف في (قبل) و (بعد) على ثلاثة أقوال :

أحدهما: أنهما ظرفا مكان ؛ لانقطاعهما عن الإضافة ، وهو يختص بظروف المكان

والثاني : انهما بحسب ما يضافان إليه ، فإنْ أضيفا إلى الزمان كجاء زيد قبل الشهر وبعده فهما زمان ، وإن أضيفا إلى المكان كداري قبل دارك وبيتي بعد بيتك فهما مكان .

٨٦/ب

والثالـــث : وهو الأصح أنهما ظرفا زمان مطلقاً لدلالتهما على / بعض ؛ لأنه وجد دفعة واحدة .وأمّا " داري قبلَ دارِكَ " فلا يرجع التقديم والتأخير إلى المكان ، وإنما يرجع إلى الإحـــداث ، وهو يتعلق بالزمان ، والمعنى زمان إحداث داري قبل زمن إحداث دارك ، وقطعا عن الإضافة ؛ حملا لهما على ظروف المكان كما حملت (حيث) في الإضافة إلى الجمل على ظروف الزمان . و(مع) ظرف مكان عند الجمهور [2] ، ومنهم من قال[3] : إنها إذا سكنت حرف جر ، كقول الشاعر [4]:

[٤١١] فريشي منكُمُ وهوايَ مَعْكُمُ   وإنْ كانت زيارتُكم لِمَاما

، حجة الجمهور من وجهين :

أحدهما :تحرك آخرها لغير ساكن ، لا يقال :حركته لكونه حرف حلق ؛لأنا نقول: لو كان حرفاً احتاج إلى نون الوقاية عند دخوله على ياء المتكلم قياساً على(من)و(عن) .

الثاني : دخول التنوين عليها ، قال الشاعر :

---

(١)–في النسخة (لأنه)

(٢) – الكتاب ١/٤٢٠

(٣) – ومنهم المالقي في رصف المباني ص ٣٩٤ ، وينظر : مغني اللبيب ٤٣٩

(٤) – اختلف في قائله ، فقيل :جرير وهو في ديوانه ٢٢٥ ، وقيل الراعي النميري ، وهو في مـــلحق ديوانه ٣٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣ /٢٨٧ ، و أمالي الشجري ١/٢٤٥ ، والارتشـــاف ٢/٢٦٧ ، ورصف المباني ٣٩٤ ، ، والجنى الداني ٣٠٦ ، واللسان (معع) ٨/ ٣٤١ ، وشرح التصريح ٣/١٨٣

[٤١٢]أفيقوا بني حربٍ وأهواؤُنا معاً وأرحامنا موصولةٌ لم تقضبِ [١]

وألفهــا عند الخليل بدل عن التنوين كــ(أرقت دما) ، وعند يونس[٢] بدل من لامها بمنــزلة (قفا) ، وهي عنده عكس (أخوك) ؛ لأنها ترد لامها في الإفراد ، وتحذف في الإضافة .

حجة من قال بالحرفية عند سكون آخرها : أنّها على حرفين أحدهما ساكن ، فأشبهت (من) و (عن) ؛ إذ ليس ذلك في الأسماء المعربة

وجوابه : إن سكونها في البيت لضرورة الشعر.

وأمّــا كونهــا على حرفين فلامها محذوفة عند يونس[٣] ، وعلى مذهب الجمهور ناب لزومها للإضافة ، مناب الحرف الثالث .

ودليل أنها ظرف مكان وقوعها خبراً عن الجثة ،كقوله تعالى ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[٤]

وأمّــا (وسط) ، فإذا فتحت سينه كان اسماً ، وإذا أسكنته كان ظرفاً ، تقول : وسَطُ رأسِه دهين ، ووسْط رأسه دُهنٌ .

وإذا قلــت : حفرت وسَطَ الدار – وجعلته اسماً – كان الحفر واقعاً على الجميع ، وإذا جعلته ظرفاً لم يقع على الجميع .

وكلّ ما كان من ظرف المكان أو الزمان صفة نحو : قريب وبعيد – إذا ذكر موصوفها – جاز رفعها اتساعاً ونصبها ، تقول : دارك مكان قريب ، ومكاناً قريباً ، فإن حذفت موصــوفها نصبت لا غير لنقصان تمكنه ، فقلت : دارك قريباً ، وكل ما كان منها فيه معــنى القرب كان جعله ظرفاً أولى من جعله اسماً ، وما كان فيه معنى البعد كان جعله اسماً أولى من جعله ظرفاً ؛ لأنّ الظرف ما كان حاوياً للشيء ، فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء ، وبعده من المظروف يبعده عن الاحتواء ، فعلى هذا تقول : زيد قريباً منك

---

(١) – قائلــه جــندل بــن عمــرو ، والبيــت من شواهد شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٢ ، والارتشــاف ٢/٢٦٨ ، والجنى الداني ٣٠٧ ، ومغني اللبيب ٤٣٩ ، والدرر ٣/١٤٣ ، وهمع الهوامع ١/٢١٨

(٢) – الألــف في المنقوص على ثلاثة أحرف بدل وليست زائدة ، والخلاف هل هي بدل عن التنوين أم بدل من اللام مثل لدى ، وإلى ، وينظر الكتاب ٣/٣٨٦- ٣٨٩

(٣) – نفس المصدر

(٤) – الآية ١٤ من سورة البقرة

، بالنصـــب ، وزيد بعيد منك ، بالرفع ، وقيل : يجوز زيد بعيد منك بالرفع ؛ لأنه اسم فـــاعل ، واستفادةُ بعد مكانه من المعنى ، ولا يجوز نصبه على الظرف لعدم فائدته ، إذ السامع يعلم بعد مكانه بحكم الأصل

وأمّـــا (زيد قريباً) فجاز نصبه على الظرف ؛ لأنّ السامع استفاد من القرب الذي كان يجهله ، وتعين للمكان ،وأما إذا رفعت نحو : زيد قريب منك ، فإنه يحتمل قرب النسب وقرب المكان وفرق الأخفش[1] بين الصفة والخبر ؛ فأجاز (مررت برجل بعيداً منك) و لم يجز (زيد بعيداً منك) لأنّ الصفة فضلة ؛ فجاز ذلك فيها ، وإن كان الظرف بعيداً عن الاحتواء .

وأمّا الخبر فإنّه معتمد الفائدة ، فضعف نصبه لبعده عن الاحتواء .

وأما (مررت برجل قريباً منك) ، و (زيد قريباً منك) فيشتركان في الجواز لقربهما من الاحتواء على المظروف .

وتقـــول : عهدي به قريباً وحديثاً وقديماً ، بالرفع على الخبر لأنّ الثاني هو الأول ، [و]بالنصـــب صفة زمان محذوف ، أي : زمناً قريباً ، وهو الخبر ، وقد جاءت ألفاظ من المخـــتص منصوبة بعد اللازم ، وأصله أن يتعدى بحرف الجر ، وانتصابه بفقد الخافض ، قالوا في الأنيس المقرب : زيد مني مقعد القابلة ، ومعقد الإزار ، وفي المبعد المهان : زيد مزجر الكلب ، وفي المرتفع : زيد مني مناط الثريا ، قال الشاعر [2]:

[٤١٣] وإن بني حربٍ كما قد علمتم   مناطَ الثريا قد تعلّت نجومُها

، وهذه مصادر انتصبت نصب ظروف المكان ، والتقدير في مكان مقعد القابلة وكذلك الـــبواقي ، وقـــالوا [3]: " هما خطان جنابيّ أنفها " يعنون الخطين اللذين يكتنفان أنف الظبية ، أي : في جانبي أنفها ؛ لأنه موضع مخصوص ، وقال الشاعر [4]:

[٤١٤] لدن بهزِّ الكفِّ يعسلُ متنه   فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

---

(١) – ينظر : الارتشاف٢/ ٢٧٢

(٢) – اختلف في قائله فقيل عبد الرحمن بن حسان وهو في ديوانه ٥٢ ، وقيل الأحوص وهو في ديوانـــه ١٩١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤١٣/١ ، والمقتضب ٤٤٣/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٦/١، والتبصرة ٣١٠/١

(٣) – الكتاب ٤٠٥/١ ، و٤٠٩ ، وأسرار العربية ١٨٠ ، و ارتشاف الضرب ٢٥١/٢

(٤) – الكتاب ٤٠٥/١ ، و المقتصد ٦٤٤/١

أي في الطريق وقال الشاعر[1] :

[٤١٥] فلأبغينكمُ قناً وعوارضاً ولأقْبلَنّ الخيل لابة ضرغد

أي :في قنا وعوارض ، وفي لابة ضرغد ؛لأنها مواضع مخصوصة [2]،وزعم العبدي[3] أنّ (أقبل) هاهنا ليست ضد (أدبر) حتى تكون / لازمة ؛ فيحتاج إلى حرف الجر من (الخيل) ، ومن (لابة ضرغد) ، وإنما هي بمنزلة (حمل) فيتعدى إلى مفعوله ، قال الشاعر[4] :

١/٨٧ أ

[٤١٦] فأقبلها الشمس راع لها

وحكى سيبويه [5]" كيف أنت إذا أُقبل النَّقْبَ الركابُ ؟ " فبناه للمفعول ، وأقام أحد المفعولين مقام الفاعل في نصب الآخر .وحكى سيبويه[6] "صيد عليه قنوين" أي : في قنوين ، وهما : قنا وعوارض ، غُلِّب أخف اللفظين ، وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، وقول ذي الرمة يصف أنثى حمار [7]:

[٤١٧]فظلّت بملقى واحفٍ جرَعَ المعَى قياماً تُفَالي مُصْلَخِمّا أميرُهَا

(واحف) ، و(جرَع المعى) : موضعان[8] ، و(ملقى) مصدر على حذف مضاف ، أي : بمكان ملقى واحف جرع المعى ؛ لئلا يخبر بالحدث عن الجثة ، وليس بمكان ، ولذلك نصب المفعول .

---

(١) - قائله عامر بن الطفيل وهو في ديوانه ٥٥ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢١٤/١ ، والإيضاح ٢٠٧ ، والمقتصد ٦٤٤/١ ، وشرح الرضي ٤٩٢/١ ، والقواس ٥٥٠/١ ، والارتشاف ٢٥٤/٢ ، والخزانة ٧٤/٣

(٢) – قنا : موضع باليمن ، وعوارض جبل ببلاد طيء ، و معجم البلدان ٤/ ١٦٤، ٣٩٩

(٣) – ينظر : الخزانة ٧٧/٣

(٤) – هذا صدر بيت ينسب للمرار الفقعسي ، وهو في ديوانه ٤٣٧، ، وعجزه

رهينٌ لها بجفاء العشاءِ

والبيت من شواهد كتاب الجيم ٣١٤/١

(٥) – سيبويه ٤٠٩/١

(٦) – الكتاب ٢١٣/١ ، المثال في كتاب سيبويه :" صدنا قنوين " ،

(٧) – قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه : ٢٤٣ ، والبيت من شواهد الإيضاح ٢١٣ ، والخصائص ٣٩٧/٢ ، والمقتصد ٦٥٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٣٣ ، واللسان (صلخم) ٣٤١/١٢

(٨) – معجم البلدان : ٣٤٣/٥ ، ١٢٧/٢

واســم المكان لا يعمل ؛ لأنّه اسم لجسم غير مذهوب به مذهب الصفة ؛ فيجري مجرى الفعل ، وقول النابغة [1]:

[٤١٨]كأنّ مَجَرَّ الرامسات ذيولها   عليه قضيم نمقته الصوانعُ

(مَجَرُّ) مصدر لنصبه للمفعول ، ولابدّ من حذف مضاف لئلا يخبر عن الحدث بالعين ؛ لأنّ القضيم رقّ أبيض يكتب فيه ، والتقدير : موضع جر الرامسات ويضعف جعل (مجر) للمكان ، ويقدر بعده مصدر مضاف محذوف عامل في المفعول ، أي : مجر جر ؛ لأنّ المصدر لا يحذف ، ويعمل .

قوــله " وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير " هو بمنــزلة المفعول به في اختيار نصــبه في الموضــع الذي يختار فيه نصب المفعول به ، وفي اختيار رفعه في الموضع الذي يخــتار فــيه رفع المفعول به ، وفي استواء رفعه ونصبه في الموضع الذي يستوي فيه رفع المفعول به ونصبه ، وفي وجوب نصبه في الموضع الذي يجب فيه نصب المفعول به .

ومثال اختيار نصبه (يومَ الجمعة سرت فيه) ، و (ما يومَ الجمعة سرت فيه) ، و (يومَ الجمعة سر فيه) ،ومثال اختيار رفعه : يومُ الجمعة سرتُ فيه .

ومثال استواء الأمرين : (يومُ الجمعة سرت فيه ، ويومُ الخميس أقمت فيه ،

ومــثال وجوب نصبه : إنّ يومَ الجمعة سرت فيه (سرت فيه)[2] ، وهلا يوم الجمعة ســرت فــيه .وإذا قلت في جواب " متى سرت ؟ : يوم الجمعة ، وجب نصب (يوم) بفعل يفسره الظاهر ، ولا ينصب بهذا الفعل ؛ لأنه قد نصب (متى) ، والفعل الواحد لا ينصب ظرفي زمان .وكذا قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه [3] " حينئذٍ الآن " ، أي : كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن ؛ لأن فعلاً واحداً لا ينصب ظرفي زمان ، وهذا يقال لمن ذكر أمراً غير مهم ، فأراد صرفه عنه إلى أهم منه .

فروع خمسة :

---

(١) – ديوان النابغة الذبياني ٣١ والبيت من شواهد الإيضاح ٢١٢ ، وشرح الإيضاح : ١٧٧ ، والمقتصــد ٦٥٦/١ وشرح المفصل ١١٠/٦، ١١١، واللسان (ذيل) ٤٨٨/١٢ ، (نمق) ٣٦١/١٠ ،

(٢)– كذا ورد في الأصل، ولعلها مكررة)

(٣) – يــنظر شرح ابن يعيش : ٤٧/٢ ، قال ابن يعيش " فحين ظرف أضيف إلى إذ ، وفيه لغــتان منهم من يبنيه على الفتح ؛ لإضافته إلى غير متمكن ، ومنهم من يعربه على الأصل ، والتنوين فيه عوض من الجملة التي حق إذ أن تضاف إليها ، والآن ظرف أيضا "

الأول : في انقسام المعرب من ظروف الزمان إلى أربعة أقسام :
أحدهـــا : متصرف منصرف ، نحو : يوم وليلة وشهر وسنة ، أما كونه منصرفاً فلدخول التنوين عليه ، وأما كونه متصرفاً فلدخول الرفع والجر عليه .
والثاني: عكس الأول ،وهو كونه غير متصرف وغير منصرف –وهو(سحر) إذا أردت به سحر يوم بعينه ، أما كونه غير متصرف فلعدم دخول الرفع والجر عليه.
وأما كونه غير منصرف ، ففيه وجهين :
أحدهمـــا : العلمية والعدل عن (السحر)، وإنما جعلنا أحد العلتين العلمية دون تعريفه بقصد إرادة اللام المعدول عنها لوجهين :
أحدهمـــا : أنّـــا لو قدرنا تعريفه بقصد إرادة اللام لورد علينا (آخر) فإنها معدولة عن صيغة فيها اللام و لم تتعرف
والـــثاني : أنّا لو جعلنا تعريفه بقصد إرادة اللام المعدول عنها ؛ لأدى إلى اتحاد سببـــي منع الصرف إذ يكون العدل سببا للتعريف والعدل معاً ، فإذا جعلنا العلمية سبباً والعدل سبباً كان مستقيماً لتعدد سببـــي منع الصرف .
والوجـــه الـــثاني : أن لا ينصـــرف للتعريف والعدل ، والتعريف هاهنا من غير أسباب التعريف الخمسة ؛ لأنّه ليس فيه شيء منها ، فيكون تعريفه بقصد إرادة اللام ، وهو زائد عـــلى أسباب التعريف ، وهذا هو السبب في عدم تصرفه ؛ لأنّه لما قصر على وقت بعينه بسبب زائد على أسباب التعريف يقصر تمكنه
فإن قيل:كيف يمكن دعوى العدل في (سحر)،وصيغة المعدول والمعدول عنه متحدة ؟!
قلنا : اللام وقد نزلت منـــزلة الجزء من الكلمة فصارت بمنـــزلة ألف (عامر) فحصل بذلك التغاير بين المعدول والمعدول عنه
وإذا سمي بـــ(سحر) فسيبويه[١] يصرفه ؛ لأنه لم يعدل إلا بالنسبة إلى الزمان دون غيره فيكون فيه سبب واحد ، وإذا صغرته وأنت تريد سحر يوم بعينه ، كقولك : (أجيئك يـــوم الجمعـــة سحيراً) يصرف ودخله التنوين/ لأنّ الصيغة التي استقر العدول عليها قد زالت بالتصغير كما في (عُمير) تصغير (عمر) ، والسبب الواحد لا يمنع الصرف هذا على قول من جعل إحدى علتيه العلمية ، ومن جعل تعريفه بقصد إرادة اللام فإنه يصير

٨٧/ب

(١) – الكتاب : ٣/٢٨٤

نكرة لعدم إرادة العدول ، وقد جاء في التنـــزيل نكرة كقوله تعالى ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [١] لأنـــه زال الســـببان معـــاً بالتنكير إذ لم يعدل إلا في حال الـــتعريف ، وتدخل حينئذٍ في المتصرف المنصرف ، وكذا إذا دخل عليه اللام نحو : أول الليلة خير من السحرِ

والقسم الثالث : أن يكون متصرفاً غير منصرف كـــ(غدوةَ وبكرة) ،

أما امتناع صرفهما فللعلمية والتأنيث ، وأمّا تصرفهما فحملا لهما على أغلب الظروف ، وهـــو المتصرف ، فيقال : طابت بكرة وغدوة ، وقد جاءا نكرتين ، وفي التنـــزيل ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً ﴾ [٢]،

وقال الشاعر[٣] :

[٤١٩] لدُن غدوةً حتى ألانَ بِخُفِّها بَقِيَّةُ منقوصٍ من الظلِّ قالِصِ

، فنون (غدوة) ونصبها بعد (لدن) ؛ لأنها نكرة

والقسم الرابع : أن يكون منصرفاً غير متصرف ، كقولهم : عشية ، وعتمة ، وضحوة ، وضحى ، وعشاء ، ومساء ، وصباحاً ، وبكرا ، و(بعيداتِ بَين) ، وذات مرة ، وذات يوم ، وذات ليلة ، وذا صباح ، وذات اليمين ، وذات الشمال

فأما السبعة الأول إذا أردت عشية يومك ، وعتمة ليلتك ، وضحوة يومك ، وضحاه ، وعشاء ليلتك ، ومساء يومك وصباحه ، فإنها تدل على وقت بعينه لأنها معدولة عما فيه اللام فنقص تمكنها لقصرها على زمان بعينه ؛ فلذلك لزمت النصب ، ولم تنصرف كما في سحر ، ودليل دلالتها على الوقت المعين أنك إذا قلت : أتيتك عشاء لم يذهب إلا إلى عشـــاء ليلتك ، وكذلك باقيها ، وإنما دخلها التنوين لأنها متصرفة ، وهذا مستقيم فيما

---

[١] - الآية ٣٤ من سورة القمر

[٢] - الآية ٣٨ من سورة القمر

[٣] - لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد شرح المفصل ٤/١٠٠، ١٠١

لـيس فـيه تاء التأنيث ، وأمّا ما فيه تاء التأنيث كـ(عشية وعتمة) فإنها منصرفة عند سيبويه [1] لأنها معدولة عما فيه اللام ، وليست أعلاماً

وذهب غيره [2] إلى أنها لا تنصرف ، وحجته من وجهين :

أحدهما : أنّ فيهما العلمية والتأنيث قياساً على (غدوة) ، فأنها تشترك في الدلالة على وقت معين ، فتخصيص (غدوة) بالعلمية محض التحكم

والثاني : أنّ تعريفها بقصد إرادة اللام ، وهو زائد على أسباب التعريف .

وإذا نكـرت هـذه الظروف ولم يرد بها وقتاً بعينه بل عشية من العشيّات ، وعتمة من العتمات ، فإنه يجوز استعمالها أسماء غير ظروف لعدم قصرها على زمان بعينه ، وأمّا (بكـرا) بفـتح الباء والكاف فإنه لزم النصب لنقصانه عن بكرة ؛ إذ يشاركها في المعنى دون اللفـظ .وأمّا (بعيدات بين) فهو جمع بعد مصغر ، وتصغيرها أفاد تقريب ذلك ، أي : بعد بعد غيره كثير ، وجمعها أفاد بزائد أوقات البين ، ولزمت النصب على الظرف لعـدم تمكنها لقصرها على زمان التأخر .وأمّا ذات مرة فعبارة عن الزمن المتقادم ، تقول العـرب[3] " لقيـته ذات مرة " أي : متقادماً ، وإنما لزمت النصب لأنّ مرة مصدر في الأصـل استعير للزمان فلم يتمكن في الزمان تمكن أسمائه ، فلذلك إذا قلت : سير عليه ذات مرة تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، دون الظرف .

فإن قيل : فأنتم تجيزون الرفع في المصادر المستعارة للزمان نحو : سير عليه مقدم الحاج ! قلنا : إنما جاز هاهنا نظراً إلى حذف مضاف ، أي : زمن مقدم الحاج ، أو وقت مقدم الحـاج ، فرفع لقيامه مقام المحذوف الذي يجوز أنْ يقوم مقام الفاعل .وأما : ذات مرة ، فليس معها حذف مضاف فلذلك لزم النصب

وأمـا : ذات يوم ، وذات ليلة ، فالمضاف ليس من أسماء الزمان ، وإن كان المضاف إليه مـن أسمـاء الزمان . غاية ما في الباب أنه يكتسب من المضاف إليه الظرفية ، ولكن لا

---

(1) - الكـتاب : ١/٢٢٥ ، قـال سـيبويه " لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام "

(2) – وقد اختاره الرضي ينظر شرح الكافية ١/٤٩٦

(3) - الكتاب : ١/٢٢٥

يكتسب التمكن لعدم كونه ظرفاً في نفسه ؛ فلذلك لزم النصب على الظرف وكذلك حكم ذا صباح . وقد نقل أن لغة ختعم [1] جر هذه الأسماء ، قال قائلهم :

[٤٢٠] عزمت على إقامة ذي صباح   لأمرٍ ما يسود من يسود [2]

، فجر (ذا صباح) وأضافه ، وهذه من إضافة المسمى إلى اسمه مبالغة في البيان لأن الجمع بينهما آكد من ذكر أحدهما .

الفرع الثاني : فيما يجوز نقله عن الظرفية ، وهو المتمكن من أسماء الزمان كاليوم والليلة والشهر والسنة والحين ، وهذا تتعاقب عليه الألف واللام والإضافة ، وينقل من الظرفية فيرفع ويجر ، ولا يقدر بـ(في) إذا نقل ، كقولك : يوم الجمعة طيب ، واليوم طيب ، والسنة مباركة ، وعجبت من يومك ، وفي التنزيل ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ [3] ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ ، [4] وقال الشاعر [5]:

[٤٢١] والدهر أيَّتما حالٍ دهاريرُ

أي : والدهر دهارير في كل وقت ، ودهارير جمع / دهر على غير قياس ، وقيل : واحده دهرور ، وتقول : اليوم الأحد ، واليوم الاثنين ، واليوم الثلاثاء ، واليوم الأربعاء ، واليوم الخميس - بالرفع ؛ لأنّ الأول هو الثاني .

٨٨/أ

---

(١) - الكتاب ٢٢٦/١ ، والخزانة ٨٧/٣

(٢) - ينسب لأنس بن مدركة الخثعمي ، والبيت من شواهد الكتاب : ١١٦/١ ، والمقتضب : ٣٤٥/٤ ، والخصائص : ٣٢/٣ ، والتبصرة : ٣٠٨/١ ، و الرضي : ٤٩٥/١ ، وابن يعيش : ١٢/٣ ، والخزانة ٨٧/٣

(٣) - الآية ٥٩ من سورة طه

(٤) - الآية ١ من سورة الإنسان

(٥) - هذا عجز بيت صدره (حتى كأن لم يكن إلا تذكره) وقد اختلف في نسبته فقيل : قائله حريث بن جبلة العذري ، وقيل : عثير بن لبيد العذري ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٠/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٦/١ ، والمخصص ٦٢/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٠/١ ، واللسان (دهر) ٢٩٤/٤ ، والأشباه والنظائر ١٣٩/٢ ،

وأمـــا : الـــيومُ الجمعـــةَ ، واليومُ السبتَ ، فأجازوا معهما نصب اليوم ورفعه ، فالرفع كأخواتهما والنصب ؛ لأنّ في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع و الراحة ، وكأنهما مصدران أخبر عنهما بالظرف [1].

وإذا نقـــل الظـــرف إلى الاسمية كقولك : يوم الجمعة مبارك ؛ لم يمكن تقدير (في) فيه لأمرين :

أحدهمـــا : أن تقديـــرها يمـــنع من عمل الابتداء فيه ؛ لأنّ تقديرها يشعر بالنصب على الظرف ، وذلك ينافي الرفع بالابتداء .

والـــثاني : فساد المعنى ؛ لأنّ مفهوم (في) الاشتمال على الشيء ، وذلك ينافي الإخبار عنه بـــ(مبارك) إذ يصير التقدير : في يوم الجمعة مبارك ؛ فيخرج يوم الجمعة أن يكون مباركاً .

و اعلم أنّ الظرف المنقول [2]واللازم للظرفية مأخوذ من السماع

فإن قيل : وما السر في جعلهم نوعا من الظرف لازماً للنصب على الظرف ؟

قلنا :ليدلوا بذلك على قربها من المبنى لتقدير الحرف معها ؛فلذلك لم يدخله الرفع والجر .

ومما يلزم النصب على الظرفية صفة الأحيان ، كقولك : سير عليه طويلاً ، وقليلا وقديماً ، وحديثاً ، وإنما لزمت النصب لأنه لما ذكرت الصفة دون الموصوف هي صالحة للزمان وغـــيره فـــإذا أريد بهما الزمان ، فقد استعمل غير الزمان دالاً على الزمان ، فلم يتمكن دلالته على الزمن تمكن غيره من الأزمنة .

وأمّـــا إذا ظهر موصوفها ، نحو : سِيْرَ عليه زمنٌ طويلٌ ، وحديثٌ ، فإنه يجوز رفعها تبعاً لموصوفها

الفـــرع الثالث : في مطابقة العامل في الظرف ، وفي الزمان ، والاتساع فيه ، وإذا كان الـــزمان ماضـــياً كان عامله ماضياً ، كقولك : أتيتك يوم قدم زيد ، وإذا كان الزمان حاضـــرا كـــان عامله فعل حال كقولك زيد يقرأ حين يقرأ عمرو ، وإذا كان الظرف مستقبلاً كان عامله مستقبلاً ، كقولك : أجيئك يوم يقدم زيد

---

[1]- الكتاب ٤١٨/١ ، وشرح عيون الإعراب ١٣٩

[2]- في النسخة (ظرف المنقول)

وأمّا قوله تعالى ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ [1] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [2] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [3] ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾ [4] ففيه وجهان :

أحدهما : أنه وضع الماضي موضع المستقبل ؛ لأن خبره تعالى صدق ؛ فخبره عن المستقبل كالماضي ، فوقوع الماضي المتحقق للوقوع موقع المستقبل دليل على أن المستقبل في معنى الماضي لتحقق وقوعه .

الوجه الثاني : أنه وضع إذ موضع إذا كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لأن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا ، فجعل المستقبل منه كالماضي ؛ لأنّ المجاور للشيء يقوم مقامه لقرب ما بينهما . وأمّا قوله : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [5] فـ(يوم حنين) عطف على محل (مواطن) على تقدير : وموطن يوم حنين ؛ لئلا يعطف الزمان على المكان ، و(إذ) بدل من (يوم حنين) ، ويجوز نصب (يوم حنين) بتقدير اذكروا .وأما قوله تعالى ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [6] فالعامل في (إذ) فعل تقديره مقتكم إذ تدعون إلى الإيمان ، ولا يجوز أن يعمل فيه (لمقت الله) ؛ لأنّه مصدر قد أخبر عنه بأكبر ، ولا (مقتكم أنفسكم) ؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم حين دعوا إلى الإيمان ، وإنما مقتوها في النار ، ولشدة طلب الفعل للزمان عمل فيه رائحة الفعل ، كقوله:

---

(1) – الآية ١٦٥ من سورة البقرة

(2) – الآية ٢٧ من سورة الأنعام

(3) – الآية ٣٠ من سورة الأنعام

(4) – الآية ٧١ من سورة غافر

(5) – الآية ٢٥ من سورة التوبة

(6) – الآية ١٠ من سورة غافر

[٤٢٢] تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا   بُعيد الكرى ثلجٌ بكرمانَ ناصح[(١)]

قـــالوا : العامل في (بُعيد الكرى) ثلجٌ ؛ لأنّه بمعنى : بارد ، إذ المعنى عليه ، ويحتمل أن تكون صفة (ثلج) هي العاملة ، وقول الآخر[(٢)] :

[٤٢٣] أنا أبو المنهال بعض الأحيان

، فالعامل في الظرف ما في أبي المنهال من معنى الشدة والقوة .

وأمّا الاتساع في الظرف ، فتظهر فائدته في موضعين :

أحدهمـــا : أنّ الإضمار يرد الشيء إلى أصله ، والظرف نصبه على تقدير (في) ، فإذا أضمر رده الإضمار إلى أصله ، وهو بروز(في) الدالة على الظرفية

والثاني : أن لفظ الظرف يدل على تقدير الحرف معه ؛ لصراحة لفظ الظرف

وأما لفظ الضمير فإنه لا يدل عليه لعدم اختصاص الضمير بالظرف بل يصلح له ولغيره ، فلذلك تقول : اليوم سرت فيه

وأما إذا احتمل مفعولاً اتساعاً ومجازاً فإنّه يضمر إضمار المفعول به ، فيقال : اليوم سرته ، قـــال أبو علي[(٣)] أن هذا الإضمار لا يخرجه في الحقيقة عن الظرفية ، وإن لم يكن في الصناعة ظرفاً ، و في التنـــزيل ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴾ [(٤)]

وقال الشاعر:

[٤٢٤]ويوم شهدناه سليماً / وعامراً   قليل سوى الطعن النهال نوافله[(٥)]

٨٨/ب

---

(١) – قائله جرير وهو في ديوانه ٢٦٦ ، والبيت من شواهد المقرب ١٥٧ ، وتخليص الشواهد ١٦٦ ، والمغني ٥٣١، وشرح شواهد المغني ٨٩٠

(٢) – هذا الرجز منسوب لأبي المنهال : بقيلة الأكبر الأشجعي ، وبعده

ليس عليّ حسبي بضؤلان

والبيت من شواهد إيضاح الشعر للفارسي ٢٨٤ ، والخصائص ٢٧٠/٣ ، ومغني اللبيب ، والهمع ٩٠/٣ ، ولسان العرب (ضأل) ٣٨٩/١١

(٣) – في الإيضاح ٢٠٩ : "واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتنصب نصب المفعول به "

(٤) – الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٥) – ينســـب لـــرجل مـــن بني عامر ، والبيت من شواهد الكتاب ٩٠/١ ، والكامل ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، والتبصرة ٣٠٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٧/١ ، والارتشاف ٢٧٠/٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، والتخمير ٤٠٤/١-٤٠٥ ، والهمع ٢٠٣/١ ، ويروى (ويوماً)

لأنّ (شـــهد) لا يـــتعدى إلاّ إلى مفعول واحد ، والنوافل : الغنائم ، والنهال المرتوية والنّاهل من الأضداد : يصلح للريان والعطشان [1]، وقال آخر [2]:

[٤٢٥] في ساعةٍ يَحُبُّها الطعامُ

أي : يُحَبُّ فيها .

والموضع الثاني : أن يضاف إليه ، وفي التنـــزيل ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [3]إذ قـــدر حـــذف مفعول مالك و ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [4]، وتحتمل إضافة المصدر إليهما وجهين :

أحدهما : أن يكون مضافاً إلى المفعول المتسع فيه على تقدير : مكركم الليل والنهار .

والثاني : أن يكون مضافاً إلى الفاعل المتسع فيه على تقدير : مكر ليلكم ونهاركم كقولهم : نهارك صائم وليلك قائم،جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما، وقال الشاعر[5] :

[٤٢٦]ربّ ابن عمٍ لسليمى مشمعلْ طباخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكسلْ

ومـــن روى بجـــر زاد الكســـل ، فإنه فصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه ، ومن كلامهـــم[6] " : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار " بإضافة اسم الفاعل إلى الظرف ، وفي المثل

---

(١) – الأضـــداد لابن الأنباري ١١٦ ، " قيل الأصل أنه للري ، وإنما قيل للعطشان : ناهل تفاؤلا بالري "

(٢) – هذا رجز لم أعثر له على نسبة ، وقبله :

قد صبحت صبحها السلام بكبد خالطها السنام

، وهـــو من شواهد المخصص ٢٤٣/١٢ ، ٧٥/١٤ ، واللسان (حبب) ٢٨٩/١ ، والتاج (حبب) ٢١٣/٢ ، والجمهرة ١٣١٨

(٣) – الآية ٤ من سورة الفاتحة

(٤) – الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٥) – هـــذا الرجـــز قيل : قائله الشماخ وهو في ديوانه ٣٨٩ ، ونسبه البغدادي لجبار بن جـــزء ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٧٧ ، ومجالس ثعلب ١٥٢/١ ، والإيضاح ٢١٠ ، وشـــرح شـــواهد الإيضـــاح ١٦٧ ، والمقتصـــد ٦٥١/١ ، وابن يعيش ٤٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٧/١ والخزانة ٤/ ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، و ٨/ ٢١٢ ، ٢١٣ ، واللسان (عسل) ٤٤٧/١١

(٦) – في المصادر هذا شطر بيت من الشعر ، وينظر : الكتاب ٨٩/١ ، وابن يعيش ٤٥/٢-٤٦ ، وشرح الرضي ٥٠٢/١ ، والتخمير ٤٠٣/١

عند اليأس من الحاجة " أ سائرُ اليومِ وقد زال الظهر "[١] بإضافة اسم الفاعل إلى الظرف ، ونصبه بفعل ، أي : أسير سائر اليوم ، والسائر بمعنى الباقي ، أي : بقية اليوم ، والاستفهام للإنكار ، وأصل المثل أنّ قوماً أُغير عليهم ؛ فاستغاثوا ببني عمهم ، فأبطؤوا عليهم حتى نهبت أموالهم ، فجاء المستغاث بهم يسألون عنهم ، فقيل لهم هذا القول ، فسار مثلاً لمن يرجو نجاح طلبته ، وقد يئس له الناس منها ، وإنما كانت الإضافة إلى الظرف تنقله من الظرفية إلى الاسمية المتسع فيها ؛ لوجهين :

أحدهما : أن الظرف ما كانت (في) مقدرة فيه ، ولو ظهرت لخرج عن الظرفية ، فإذا أضيف إليه ناب الجر بالإضافة عن الجر بها ، فلذلك خرج عن الظرفية .

والثاني : أنه لو كانت (في) مقدرة معه كما تقدر في الظرف لكان تقديرها فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وذلك يمنع تحقق الإضافة بل حذفها من الظرف المضاف إليه يضاهي حذف حرف الجر في (غلام زيد) في كونه غير مراد لتكون الإضافة محضة ،وعدم تقديرها يقتضي الانفصال .

الفرع الرابع : في إلحاق المصادر بالزمن ، كقولهم : أجيئك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة عبد الملك ، وصلاة العصر ، ومنه سير عليه ترويحتين وانتظرته نحر جزورين ، وفي التنزيل ﴿ وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾[٢]وأكثر النحويين أن المصدر إنما كان زماناً بتقدير حذف مضاف ، ونقل عن أبي علي[٣] أن المصدر يفيد الزمان من غير إضمار زمان مضاف ، وحجته من وجهين :

أحدهما : أن المضاف المحذوف لم ينطق به في بعض الصور حتى يستدل به على غيرها ، فدل على عدم الحذف .

والثاني : أن المصدر شابه الظرف في كونه مقتضياً كالزمن ، وفي عمل الفعل في مبهمه ومختصه كالزمن ؛ فناسب مشابهته له إقامته مقامه من غير حذف ،

---

(١) – جمهرة الأمثال ٩٦/١ ، واللسان (سير) ٣٩١/٤ ، ومجمع الأمثال ٣٣٥/١ ، ويروى (أسائر القوم ...)

(٢) – الآية ٤٩ من سورة الطور

(٣) – الإيضاح ٢٠٣

ومذهب الجمهور[1] أن إقامة المصادر مقام الأزمنة توسعاً واختصاراً ، والتوسع في إقامة مـــا ليس بزمان مقام الزمان ، والاختصار بحذف المضاف الدال على الزمن .فأمّا (مقدم الحاج) فقد ذكروه فيما توسع فيه ، والأجود جعله للزمان بأصل الوضع من غير توسع ؛ لأنّ مفعلاً من (فعل) (يفعل) يصلح للزمان والمكان والمصدر .وأمّا " خفوق النجم " فالمراد عند الجمهور[2] : وقت مغيب الثريا ، ووقت خلافة عبد الملك ، و وقت صلاة العصر ، قال سيبويه [3]: "ولبس [ذلك]بأبعد من قولهم : ولد له ستون عاماً" ، يعني أنّ حذف المضاف ليس بأبعد من حذف (ستين) إذا التقدير : وُلِدَ له أولاد في ستين عاماً . وأمـــا (سير عليه ترويحتين) فالجار والمجرور قائم مقام الفاعل ، و (ترويحتين) على تقدير زمن ترويحتين والترويحة مصدر روَّحه : إذا حمله على الرواح ، وهو من الزوال إلى اللـــيل ، ويجـــوز أن تكـــون ترويحة - واحدة التراويح - وهي ركعتان ، وانتظرته نحر جـــزورين ، أي : زمن نحر جزوزين ، والجزور من الإبل يقع على الذكر والأنثى .وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [4]فلم يقرأ بفتح الهمزة إلاّ شاذاً [5]، وأمّا ﴿ وَأَدْبَـٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ [6] ؛ فقرئ في السبعة بالكسر والفتح[7]

فأما كسر الهمزة فإنه مصدر متسع فيه على تقدير حذف وقت مضاف ،

وأمّا الفتح فإنه جمع (دُبُر) ، وكسر الهمزة أقوى في مناسبة الظرفية لما تقدم من مناسبة المصدر للزمان .

وأمّـــا مناسبة الجمع للزمان فضعيفة ، إلا أنّه قد جاء عند العرب : جئتك دبر الصلاة " على الاتساع في مفرده .

٨٩/أ

---

(١) – وهو مذهب سيبويه ومن تابعه ينظر الكتاب : ١/٢٢٢

(٢) – الكتاب ١/ ٢٢٢ ، ٢٣٠

(٣) – ينظر الكتاب ١/٢٣٠

(٤) – الآية ٤٩ من سورة الطور

(٥) – المحتسب ٢/٢٩٢

(٦) – الآية ٤٠ من سورة ق

(٧) – قـــرأ بالكســـر للهمزة نافع وابن كثير ينظر ، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٣٣ ، وينظر الكشف ٢/٢٨٥ ، و الإتحاف ٣٩٨

1/89 أ

وإنمـا أجمـع / القراء على كسر الهمزة في : ﴿ وَإِدْبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ ،واختلفوا في ﴿ وَأَدْبَـٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ ؛ لأنّ المـراد بـ(إدبار) النجوم : الصبح ، ولا تعدد له حتى يصـح فـيه الجمع ؛ لأنّ الجمع يقتضي التعدد ، وأمّا : وأدبار السجود ، فإنه يصح فيه التعدد ؛ لتعدد الصلوات المتضمنة للسجود ؛ فلذلك جاز فيه الفتح ، ومما جاء من ذلك في الشعر قول الشاعر[1] :

[٤٢٧] فمتى ألانكما البراز تلاقيا   عَرَكاً نهيك الحدّ شاكاً مُعلما

وقول الآخر[2]:

[٤٢٨]ولا يخيمُ اللقا فارسهم   حتى يشق الصفوف من كرمه

فـ(البراز) و (اللقا) ظرفان .

الفـرع الخـامس : في ظروف المكان ، وينقسم إلى مستعمل اسماً وظرفاً [وظرفا] لا غير،فمن المستعمل ظرفاً واسماً قوله تعالى ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [3] وأما قول الشاعر[4] :

[٤٢٩] صددت الكأس عنا أم عمرو   وكان الكأس مجراه اليمينا

فـ(اليمين) تحتمل الاسمية على تقدير جعل مجراها بدلاً من (الكأس) ، و (اليمين) خبر (كان) - على تقدير حذف مضاف - ، أي : وكان مجرى الكأس مجرى اليمين ؛ فيخرج عن الظرفية بالإضافة إليه ، ويحتمل الظرفية على جعل (مجراها) مبتدأ ، والجملة خبر كان ، وعلى جعل (مجراها) بدلاً من الكأس ، و (اليمين) خبر يتعلق بمحذوف ، وأمّا قول الآخر :

[٤٣٠] فغدت كلا الفرجين تحسب أنه   مولى المخافة خلفُها وأمامُها[5]

---

(١) – لم أظفر بمعرفة قائله

(٢) – لم أظفر بمعرفة قائله وهو من شواهد البحر المحيط ١/١٠٤

(٣) – الآية ٣٧ من سورة المعارج

(٤) – قائلـه عمرو بن كلثوم التغلبي ينظر شرح المعلقات العشر ٣٢٣ والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٢٢، والمحلى ١١، والإيضاح ٢١١

(٥) – قائله لبيد بن ربيعة العامري ، وهو في الديوان ٣١١ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٠٢، والمقتضـب ٣/١٠٢ ، ٤/٣٤١ ، والمحـلى ١٢ ، وإصلاح المنطق ٧٧ ، والتبصرة ١/

، فزعم المازني[١] أنّ رفعها ضرورة ، وليس كذلك بل يحتمل رفعهما ثلاثة أوجه:
أحدهما : أنه على البدل من (كلا الفرجين) ؛ لأنّه مبتدأ والجملة خبره ، والعائد الهاء في (أنه) ، و (مولى المخافة) بمعنى أولى بها ، كقوله تعالى ﴿ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ ﴾[٢] أي : أولى بكم .

والوجه الثاني : أنّ رفعها على أنها خبر ثان لـــ(أنّ)

والوجـــه الثالـــث : أنّ رفعها على البدل من (مولى المخافة) ، وكأنه يخبر عن التّهيب الواقـــع من الوحشة .وتقول : داري خلف دارك فرسخان - بالرفع - ، وفرسخين - بالنصـــب -فالـــرفع على حذف مضاف ، أي : مسافة فرسخين ، أو بعد فرسخين ، والنصب على التمييز عند الجمهور ؛ لأنه يرفع الإبهام ، وعلى الحال عند المبرد[٣] ، و لم يقل أحد بنصبه على الظرف ؛ لئلا يعمل الفعل في ظرفي مكان .وإذا قلت : داري من خلـــف دارك فرســـخان ، أو فرسخين لم يتعين الحكم المذكور،وقال أبو عمر[٤] " ولا يجوز إذا دخلت (من) إلاّ الرفع على الخبر ؛ لأنّ التمييز فضلة لا يتم به الكلام ، وبدخول (من) خرج الكلام عن التمام .

وأمـــا (أنت مني فرسخين) فلا يجوز فيه إلاّ النصب ، و(مني) خبر المبتدأ ، وتقديره : أنت ملابس لي مسير فرسخين ، فـــ(مني) يدل على الملابسة والمخالطة ، والملابسة تدل على السير المقيد بالفرسخين .

ومما يدل على الملابسة قوله عليه السلام[٥]﴿ سلمان منا أهل البيت ﴾

وأمّا المستعمل ظرفاً لا غير ، نحو : عند وسواء وسوى .

---

٣١٢ ، والإيضـــاح ٢١١ ، وابـــن يعـــيش ٢/٤٤، ١٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٦٦ ، والقواس ٥٥٢ ، وشذور الذهب ١٦١ ، والهمع ٢/١٤٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٠

(١) – لم أجده في المنصف ، ولا ضرورة الشعر للسيرافي ، و قال صاحب التبصرة ١/٣١٢" لا يحسن رفعه إلا في الشعر "

(٢) – الآية ١٥ من سورة الحديد

(٣) – لم أجده في المقتضب ، ولا في الكامل ، وقد نص عليه

(٤) – أـــبو عمر الجرمي : صالح بن إسحاق تقدم التعريف به

(٥) – لم أجده في الصحاح ، ولا في مسند أحمد "، وهو في مستدرك الحاكم ٣/٥٩٨ وقد ، وقد ضعفه المحدثون انظر سير أعلام النبلاء ١/٥٣٩-٥٤٠

أمّا (عند)فلمّا لم يدخل عليها من حروف الجر سوى (من) وحدها لم يخرجها ذلك إلى التمكن ؛لأنّ الشيء إذا قلّ لم يُعتد به.وإنّما اختصت (من) بالدخول عليها لوجهين :

أحدهما : أنّ (عند) تصلح لجميع الجهات ، و (من) أم حروف الجر متعددة المعاني ، فلمناسبتها لها في الإبهام مع كونها أمَّ حروف الجر اختصت بالدخول عليها .

والثاني : أنها لّما كانت لابتداء الغاية - ولا ينفك كل فعل عن الابتداء ، وأمّا نهايته فقد يعـــرض مـــا يمـــنعه عن النهاية - فلذلك كانت أقوى من (إلى) وإن اشتركا في كون أحدهما للابتداء ، والثاني للانتهاء ، واستغنوا بـــ(جئت إليك) عن (جئت إلى عندك) ، وقد استعملها أبو تمام بالباء في قوله(١) :

[٤٣١]وما زال منشوراً عليَّ نوالهُ وعنديَ حتى قد بقيتُ بلا عندِ

، وأما " سوى وسَواء " فملازمان للنصب على الظرفية عند البصريين(٢) ، وخروجهما عن ذلك ؛ لضرورة الشعر كقوله (٣):

[٤٣٢] تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

وقوله (٤):

[٤٣٣]فلم يبق منها سوى هامد

وظروف الزمان والمكان كلها مذكرة إلاَّ (وراءً) ، و(قداماً) ، و (أماماً) فإنها مؤنثة ، ولذلك يلحقها التاء في تصغيرها . ومذهب سيبويه (٥)أنّ ظروف الزمان أشد تمكنا من ظروف المكان خلافاً للمبرد(٦)

(١) - ديوان أبي تمام١١١ ، والبيت ليس من الشواهد ، وإنما ذكر للاستئناس والتمثيل فقط

(٢) - المقتضب ٣٥٣/٤ ، ٣٤٩

(٣) - قائلـــه الأعشى وهو في ديوانه ١٣٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، و المقتضب ٣٤٩/٤ ، والمحتسب ١٥٠/٢ ، والصاحبي ١٥٤ ، والتبصرة ١/ ٣١٣ ،والإنصاف ٢٩٥/١ وابـــن يعيش ٨٤/٢ ، والإيضاح على المفصل ٣١٩/١ ، والخزانة ٤٣٥/٣، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، والهمع ١٢٠/٢ ، ويروى : (عن أهل ، وما عدلت)

(٤) - لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد القواس ٥٥١/١

(٥) - الكتاب ٤١٩/١

(٦) - المقتضب ١٧٦/٣

حجة سيبويه قوة دلالة الفعل عليه ، بدليل تعديته إلى مبهمه ومختصه ، وإضافته إلى المفرد والجملـــة ، وانقسامه إلى العام والخاص كــ(الدهر ، والزمان ، والسنين ، والشهور ، والأيام ، والأوقات ، والساعات .

حجة المبرد [1]أن ظرف المكان أشد تمكناً ؛ لكونه أشبه الأناسي ، ولذلك لم يتعد اللازم إلى مختصّـــه ؛ / فشـــبهه بالأناسي يدل على شدة تمكنه ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ شبهه بالأناسي أخرجه عن الظرفية إلى الاسمية إذ لا ينصبه إلا المتعدي ، فلا يصلح للترجيح إذ الكلام في مقابلة الظرف بالظرف ، لا في مقابلة الظرف بالاسم غير الظرف .

٨٩/ب

---

(١) – المقتضب ٢/٢٧٥

[المفعول لأجله]

متنٌ : " المفعول له : هو ما فُعِلَ لأجلِه فعلٌ مذكورٌ مثل : (ضربته تأديباً) و (قعدت عـــن الحرب جُبْناً) خلافاً للزجاج ؛ فإنّه عنده مصدر ، وشرط نصبه تقدير اللام ، وإنّما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ، ومقارناً له [في الوجود] [1]

الشـــرح[2] : إنمـــا قُدِّم على المفعول معه ؛ لأنّ دلالة الفعل عليه أقوى من دلالته على المفعول معه ؛ لأنّ كلّ فعل لا بدّ له من علّة – وإنّ لم تذكر – إلاّ أن يصدر الفعل على طـــريق السهو ، وليس يلزم أن يكون لكل فاعل مصاحب في الفعل ، ولهذه العلة جاز حذف حرف العلة عند وجود الشرائط ، و لم يجز حذف واو المصاحبة .

وأمـــا حـــدّه فـــ"ما " هي الجنس ، و" فُعل لأجله فعلٌ " فصل غيره من المفاعيل ، و" مذكـــور" فصل به نحو : (أعجبني التأديب) و (كرهت التأديب) ، فإنّه ليس بعلةٍ ؛ لأنّ معلولَه غير مذكور ، واختلف فيه على ثلاثة أقوال :

أحدها : للجمهور أنّه علة للفعل المذكور .

والـــثاني : للكوفـــيين و الزجاج [3]: أنّ انتصابه على المصدر الدال على النوع ، فإنّ التأديـــب نوعٌ من أنواع الضرب في : (ضربته تأديباً)،كـــ(رجع القهقرى) ، أي : على حذف مضاف ، أي : ضربته ضرب تأديب ؛ ليكون بلفظ الفعل

---

[1] – الكافية : ١٠١

[2] –الكـــتاب : ١/٣٦٧ – ٣٧٢ ، ، ١٢٦/٣ ، ١٥٤ ، والأصـــول ١/٢٠٦- ٢٠٩- والإيضاح العضدي ٢١٨-، وشرح المصنف ٢/ ٤٩١- ٤٩٦ ، و شرح الرضي : ١/٥١٥- ٥٢٦ ، و

[3] – معاني القرآن للزجاج ، عند تفسير الآية ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ الآية ١٩- من سورة البقرة ، قال الزجاج ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذرا ، وينظر شرح المصنف ٢/٢٩٤ ، وشرح الرضي ١/ ٥٠٧،٥١٤، والفوائـــد الضـــيائية ١/٣٧٣،٣٧٦، والهمـــع ٢/٩٧ ، والتصـــريح : ٢/ ٤٨٩،٥٠٠

والثالـــث لـــلجرمي والرياشي[1] : أنّه ينتصب نصب المصادر التي تقع حالاً كـــ"أتيته ركضاً وعدواً " و" قتلته صبراً " ويلزم عندهما التنكير كالحال[2] ، ويجعلان إضافته إلى المعرفة في تقدير الانفصال [3].

ومذهـــب الجمهور أقوى ؛ لأنّه يُفهم منه التعليل كما يفهم مع وجود اللام ، والمصدر الـــدال عـــلى التأكيد لا يفهم منه التعليل ؛ فدل على مغايرته للمصدر . وجعله للحال ضعيف ؛ لأنّه يدل على العلة ، والحال لا تدل عليها ، ولأنه قد يكون المفعول له معرفاً باللام والإضافة ، وإضافة المصدر ليست في تقدير الانفصال حتى يُتخيل فيه التنكير .وقد ذكر المصنف صورتين :

أحدهما : " ضربته تأديباً " ، وفيه إشكال من وجهين :

أحدهما : أن الضرب علة ، والتأديب معلول ، إذ يحصل بسبب الضرب ؛ فينعكس قولنا : إنه علة والفعل معلول .

وجوابـــه : أن التأديب له جهتان هو في أحدهما علة ، وهو باعتبار معقوليته فإنه السبب الحامل على الضرب ؛ لتوهم التأديب بعده .

والجهـــة الثانـــية : كونه معلولاً باعتبار وجود الضرب ، والمرجح الجهة الأولى لموافقتها لمسائل الباب في الاطراد ، نحو : قعدت عن الحرب جبنا ، وفعلته عجزاً فإن الفعل معلول ، وما بعده علة .

والإشـــكال الثاني : أنّ التأديب يحصل بعد الضرب ؛ فيؤدي إلى وجود المعلول بغير علة لعدم مقارنة المعلول للعلة ، وجوابه : أنّ التأديب متقدم بالقوة

والصورة الثانية [4]: قعدت عن الحرب جبناً. وعبارة من قال في المفعول له : "إنّه سببٌ وعلّةٌ " خير من عبارة من يقول : " إنه غرض في إيجاد الفعل "؛ لأنّ قعدت جبناً ، وفعلته عجـــزاً ، وجئته مخافة الشر يصدق عليه السبب والعلة ، ولا يصدق عليه الغرض ، فإن

---

(1) – الرياشـــي : العـــباس بن الفرج (ت ٢٥٧هـــ)، تقدمت ترجمته ص ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢ ، والهمع : ٩٩/٢

(2) – والتمييز لفظا ينظر : شرح الرضي ٥١٣/١

(3) – " وعـــندهم أنه إذا وجدت فيه (أل) فزائدة ، لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل ، فيكفي فيه النكرة ، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها " الهمع ٩٩/٢

(4) – مـــن الصـــورتين التي فيهما إضافة المصدر و التي ذكرهما ابن الحاجب في ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا

الفاعل لا يقصد الجبن والعجز مخافة الشر ، والعلة والسبب أعم من الغرض ؛ لعموم العلة والسبب لجميع مسائل الباب ، وصلاح الغرض في بعض الصور دون بعض .

قوله " وشرط نصبه تقدير اللام " إنما كان كذلك ؛ لأنّه إذا ظهرت اللام انتقلت العلة إليه ، وخرج ما بعده عن العلة ، بدليل دخوله على ما لا يصلح للعلة ونظيره الظرف ، فإنّه إذا ظهرت (في) انتقلت الظرفية إليها ، وخرج ما بعدها عن الظرفية ، وإنما نصب الفعل القاصر المفعول له لوجهين :

أحدهما : أنّ المفعول [له] معنى قائم بالفاعل ، والفعل أيضا قائم بالفاعل ؛ فعمل فيه لأنّ بين الفاعل وبين الصفة القائمة به لزوم ؛ فيلزم من عمله في الفاعل عمله في (المفعول له) [1].

والوجه الثاني : أن الفعل المعلل لّما تضمّنه تضمنَ المعلول للعلّة كانت له دلالة عليه ، فنصبه كما ينصب الفعل ما كان نوعاً منه،وإنما يجوز حذف اللام ونصبه بخمس شرائط :

أحدها : أن يكون [2]مصدراً لأنّه علة للفعل ، والمصادر هي الصالحة للتعليل لأنها موضوعة للمعاني القائمة بالفاعلية .

وأمّا الأعيان فلا تصلح للتعليل لعدم قيامها بالفاعلين فلا يجوز/ : (جئتك سمنا ولبناً بغير لام .

٩٠/أ

والثانية : أنْ يكون من غير لفظ الفعل المعلل لوجهين :

أحدهما : لئلا يلتبس بالمصدر المؤكد .

والثاني : أنه يؤدي إلى كون الشيء علة لنفسه إذ يكون علة ومعلولاً ، فلا يكون (طمعت طمعاً) و (فزعت فزعاً) و (رجوت رجاءً) من هذا الباب .

والثالثة : أن يكون من أفعال النفوس ، كالطمع والرجاء والخوف والإرادة والابتعاد دون أفعال الجوارح كالضرب والقتل ، وذلك لأنه علة ، ولابد من تقدمها على معلولها ، ودوامها إلى وجوده ، وإنما يتحقق هذا في أفعال النفوس فإنك إذا قلت : جئتك طمعاً في برك ، فالطمع متقدم على الفعل المعلل ، ومقارن لوجوده .

---

(١) - في النسخة (بالمفعول له) وقد أثبت ما رأيته في حاشية النسخة من أثر مقابلة لنسخة بأخرى رمز لها بـ" ط "

(٢) - جاءت هنا حاشية توضيحية (أي المفعول له)

وأمّا أفعال الجوارح فلا يتحقق ذلك فيها ، فإنك لو قلت : (جئتك ضَرب زيد) فإنه إذا تقدم على المجيء لا يبقى إلى وجود المجيء ؛ فيكون الفعل حالة وجوده عارياً عن العلة لعدم مقارنتها له ، ولابدّ معه من (اللام) حتى تكون هي العلة

والرابعة : أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل [1]؛ لأنه يتضمنه الفعل المعلل لكونه علة له ، كقولك : جئتك طمعاً ، فإنّ المجيء يتضمن الطمع ، وإذا كان فعلاً لغير فاعل الفعل المعلل ، كقولك : (جئتك طمعَ زيدٍ) لم يتضمنه الفعل المعلل ؛ لأنّ فعل غيري لا يتضمنه فعلي ؛ فلابد معه من (اللام) حتى تكون اللام هي العلة

والخامسة : أن يكون المفعول له مقارناً للفعل المعلل في الوجود فلا يتأخر عن الفعل المعلل ؛ لأنّ العلة لا تتأخر عن المعلول ، ولا يتقدم على الفعل المعلل من غير مقارنة إذ يؤدي مع التقدم والتأخر إلى وجود المعلول بغير علة ، فلا يجوز : جئتك اليوم مخاصمتي زيداً أمس — بغير لام — لأنّ المخاصمة تقدمت على المعلول ، ولم تبق إلى وجود المعلول ، ولابد من مقارنة العلة للمعلول .

وإنما أطلق عليها اسم العلة حال تقدمها لما تؤول إليه من مقارنتها لمعلولها ، وكذا لا يجوز : جئتك اليوم مخاصمتي زيداً غداً - بغير لام - إذ يؤدي إلى تقدم المعلول على العلة ، وأمّا (شربت الدواء إصلاحاً للبدن) فإنه وإن تقدم الشرب على الإصلاح فلابد من تخيل مقارنة الإصلاح للشرب إذ هو الحامل على الشرب ، بخلاف المخاصمة المقيدة بـ(غدٍ) فإنّه لا يتصور تقدير مقارنتها للمجيء المقيد باليوم ؛ لامتناع اجتماع اليوم وغداً .

وأمّا قوله تعالى ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [2]فإنّ الزينة وإن تأخرت عن الخلق ، فلابد من تقدير مقارنتها له ، إذ هي مع الركوب سبب الخلق ، والسبب متقدم على المسبب .

وقد أخلّ المصنف بثلاث شرائط : وهي كونه مصدراً ، ومن غير لفظ الأول ، و بـ(كونه من أفعال النفوس) ، والعلة اعتُمد فيها على التمثيل ، وإذا وجدت الشرائط انتصب المفعول له ، وإذا فقد شرط منها فلابد من اللام ؛ لأن الفعل المعلل قد يكون

---

[1] — في حاشية النسخة : "أي يكون المفعول له مصدرا لذلك الفاعل الذي فعل الفعل "

[2] - الآية ٨ من سورة النحل

لازماً ومنتهياً في التعدي ، فعدّى باللام لأنها الموضوعة للعلة لأنها جواب (لِمَ) ، وهي سؤال عن العلة ، فتقول : جئتك للسمن واللبن ، ولضرب زيد ، ولإكرامك عمراً ، وجئتك اليوم لإكرامك زيداً أمس أو غداً .

ولا يجوز حذف اللام لوجهين :

أحدهما : أنه يزول بحذفها معنى العلة ؛ لأن الاسم الذي دخلت عليه غير صالح للعلة .

والثاني : أنه يلتبس بالمفعول في بعض الصور، نحو: (جئت زيداً) وأنت تريد لـ(زيد) ونظير الاحتياج إلى (اللام) احتياج الظرف عند الإضمار والإشارة إلى (في) الدالة على الظرفية ، كقولك : يوم الجمعة صليت فيه ، وقمت في هذا المكان .

ومما جاء في التنزيل منه ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[1] ، و ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[2] على من نصبها على المفعول له و ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[3]

وفي الشعر قول الشاعر[4] :

[٤٣٤]وأغفر عوراءَ الكريمِ ادخاره　　　وأعرض عن شتم اللئيم تكرّما

، وقول العجاج يصف ثورا وحشيا ، وقيل : يصف ناقته[5]

[٤٣٥] يركب كلُّ عاقرٍ جُمْهُورِ　　　مخافةً وزعلَ المحْبُورِ

والهولَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ

فجمع بين النكرة والمعرفة بالإضافة وباللام ، والعاقر من الرمل : الذي لا ينبت ، والجمهور شرف ، وجمهورة الشيء : معظمه ، والزعل : النشاط ، والمحبور : المسرور ،

---

(١) – الآية ٥٦ من سورة الأعراف

(٢) – الآية ٢٤ من سورة الروم

(٣) – الآية ٢٦٥ من سورة البقرة

(٤) – قائله حاتم الطائي ، وهو في ديوانه ٢٢٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ ، واللسان (عور) ٦١٥/٤ ، والخزانة ١٢٢/٣

(٥) – الرجز قائله العجاج ، وهو في ديوانه ١٩ ، و٨٦ ، ٨٨ ، ٢٣٠ ، والبيت من شواهد الإيضاح ٢١٨ ، المقتصد ١/ ٦٦٥ ، و شرح الرضي : ٥١١/١ ، و ابن يعيش ٥٤/٢ ، والخزانة ٤٨٨/١ ،

والهول : الخوف ، والتهول يعظم الشيء في عينك حتى يفزعك ، والهبور جمع هبر ، وهو ما اطمأنّ من الأرض [1]؛ لأنها مكمن الصائد ؛ فهو يخافها ، ويعدل عنها إلى كلّ عاقر ، وقد انتصب الظرف انتصاب المفعول له ، كقوله[2]:

[٤٣٦] بيضاء من نسج ابن داود نثرةٍ تخيرها يوم اللقاء قلانسا

فرع :

٩٠/ب

قد تأتي / الباء ، ومن ، والكاف للعلة :

أما (الباء)فكقوله تعالى ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [3].

*وأما (م) فكقوله تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [4] ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [5]ـــ"من الصواعق "مفعول له ، كـــ" حذر الموت "،أي : من خوف الصواعق ، وقول الشاعر[6]

[٤٣٧] يغْضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم إلا حين يبتسم

" فمـــن مهابته " مفعول له ، والقائم مقام الفاعل المصدر ؛ لأنّ المفعول له لا يقام مقام الفاعل .

*وأمّـــا الكاف فكقولهم : كما أنه لا يعلم فغفر الله له ، أي : لأنّه لا يعلم ، و (ما) زائدة ، وقول الشاعر:

[٤٣٨]و طرفَكَ إمّا جئتنا فاصرفنَّهُ كَمَا يحسِبُوا أنّ الهوى حيث تنظُرُ[7]

---

[1] – اللسان (هبر) ٢٤٨/٥ ، (جمهر)٤/ ١٤٩

[2] — لم أعثر على قائله

[3] – الآية ١٦٠ من سورة النساء

[4] – الآية ٣٢ من سورة المائدة

[5] – الآية ١٩ من سورة البقرة

[6] – قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ١٧٩/٢ ، وقيل للحزين الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥ ، واللسان (حزن) ١١٤/١٣ ، والبيت من شواهد أمالي المرتضى ١ /٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٢ ومغني اللبيب ٤٢١،

[7] — اخـــتلف في نسبته ، فقيل : قائله عمر بن ربيعة ، وهو في الديوان ١٠١ ، وقيل قائله جميل معمر ، وهو في ديوانه ٩٠ ، والبيت من شواهد : الإنصاف ٥٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٣٤ ، وشرح شواهد المغني ٤٩٨/١ ، والهمع ٢٩٣/٢، والخزانة ٣٢٠/٥.

وقول الآخر[١] :

[٤٣٩] لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

فهي هاهنا بمنـــزلة (كي) فلذلك نصب الفعل بعدها

(١) – ينسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهو في الديوان ، وهو من شواهد الإنصاف ٢/ ٥٨٦ ، والرضي ، والخزانة ٣/٥٩١ ، ٤/٢٨٦

[المفعول معه]

مـــتنٌ : " المفعول معه [هو] المذكورُ بعد الواو لمصاحبةِ معمول فعلٍ لفظاً أو معنى ، فـــإن كان الفعل لفظاً ، وجاز العطفُ ، فالوجهان ، مثل : (جئت أنا وزيدٌ وزيداً) وإن لم يجـــز العطف تعين النصبُ ، مثل : (جئت وزيداً) ، وإن كان معنى ، وجاز العطف ، تعين العطف ، مثل : (ما لزيد وعمرو) ، وإلا تعين النصب مثل : (مالك وزيداً) ، و (ما شأنك وعمراً) ؛ لأن المعنى ما تصنع " [1]

الشرح [2]: " مذكور" هو الجنس ، و" بعد الواو " فصل ما بعد الفاء ، و ثم وغيرها ، و " لمصـــاحبة معمول فعل " فصل (كل رجل وضيعته) [3]؛ فإنه ليس بمعمول فعل ، و" مصاحبة معمول فعل " تشمل مصاحبته للفاعل نحو : قمت وزيداً ، وللمفعول نحو [قوله] [4]:

[٤٤٠] فحسبك والضحاك سيف مهند

وإنما سمي مفعولاً معه ؛ لأنه أداء صاحب الفاعل ، فالفاعل أوجد الفعل مع المفعول معه لا بـــه ، فلكونه أُوجد الفعل دونه صدق عليه اسم المفعول ، ولكونه مصاحباً للفاعل في الفعـــل خـــرج أن يكون مفعولاً به ؛ فلذلك سمي مفعولاً معه ، ومن قدمه من النحويين على المفعول له فإنه لما كانت الواو معدية غير عاملة أشبهت الهمزة المعدية ، والمفعول له يـــتعدى باللام موجودة أو مقدرة ؛ فصار بمنـــزلة ما يتعدى بنفسه لشبه الواو بالهمزة ، والمفعـــول له بمـــنـــزلة ما يتعدى إليه بحرف جر ، ولا شك إن المتعدي بنفسه أولى من المتعدي بحرف الجر .

ولنذكر العامل ، وفيه خمسة أقوال :

---

(١) - الكافية : ١٠٢

(٢) - الكـــتاب ٢٩٧/١ - ٣١٠/١ ، والإيضـــاح العضـــدي ٢١٥- ٢١٨ ، وشـــرح ابن الحاجب على الكافية ٤٩١/٢-٤٩٦ ، وشرح الرضي٥١٥/١،٥٢٦ ، والفوائد الضيائية ١ /٣٧٧،٣٨٠، والهمع ١٧٥/٢- ١٨٣ ، والتصريح ٥٢٣/٢،٥٣٢

(٣) – الصفوة الصفية ٨٢٣/١ ، وسيأتي

(٤) - ســـيأتي بتمامه في الشاهد [٤٤٧] ، وقيل " احترازا مما يصاحب معمول غير فعل مثل زيد وعمرو أخوان " انظر شرح المصنف ٢٩٨/٢

أحدها : لجمهور البصريين[١] أنّ العامل فيه الفعل المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى (مع) ؛ لأنّه إمّا لازم أو متعدٍ إلى غيره حتى يحتاج إلى التقوية

وإنمـــا أقاموا الواو مقام (مع) توسعاً واختصاراً ؛ لأنها أخف لفظاً ، ولمقاربة معناهما ، فإنّ (مع) للمصاحبة ، والواو للجمع ، وهو يفيد معنى المصاحبة

وإنما [لم]تجرّ الواو – وإن كانت نائبة عن اسم يجر – نظراً إلى أصلها الذي نقلت عنه ، وهـــو العطـــف ، ولذلك لم يجز تقديم المفعول معه على الفعل ، قياساً على المفعول له، وعـــلى الذي نابت منابه ، وهو (مع) لأنّ الأصل الذي نقلت عنه لا يتقدم ، وكذلك فرعه ، وقد أجاز أبو الفتح [٢] تقدمه على الفاعل كـــ"جاء والطيالسة البرد" قياساً على قول الشاعر[٣] :

[٤٤١]جمعت وبخلاً غيبةً ونميمةً   ثلاث خلالٍ لستَ عنها بمرعوي

وهو ضعيف ؛ لأنّ ضرورة الشعر لا يقاس عليها .

والفـــرق بـــين هذه الواو و واو العطف أنّ العاطفة تقتضي الشركة في الفعل مصطحبين وغير مصطحبين ، وفي الإعراب ، وهذه الواو تقتضي المصاحبة في الفعل من غير مشاركة في إعراب .

والقـــول الـــثاني : للكوفـــيين[٤] أنه منصوب على الخلاف ؛ لأنّ هذه الواو لا تقتضي المشاركة في الفعل ، ولذلك لا يكرر الفعل في نحو : استوى الماء والخشبة ؛ لأنها لم تكن معوجّة فتستوي ، وإذا لم يشاركه في الفعل ، فقد خالفه ؛ فنصب على الخلاف .

والقـــول الثالـــث للـــزجاج [٥]: أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو ، وهو : لابَسَ وصاحَبَ ؛ لأن الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو .

---

(١) – ابن يعيش ٢/٥٤

(٢) – الخصائص ٢/٣٨٣

(٣) – ينســـب لـــيزيد بن الحكم في الخزانة ٣/١٣٠، ١٣٤ ، ٩/١٤١ ، والبيت من شواهد الخصـــائص ٢/٣٨٣ ، والتصـــريح : ٢/٥٣٠ ، ٣/٥٦١ ، وهمع الهوامع ٢/١٧٩ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٤ ، ويروى : جمعت وفحشا

(٤) – انظر المسألة (٧٥) من مسائل الخلاف في الإنصاف ٢/٥٥٥،٥٥٧

(٥) – القـــواس : ١/ ٥٨٧ ، والإنصـــاف المســـألة ٣٠ ، والجنى الداني ١٨٥ ، وشرح عيون الإعراب ١٧٥

والقـــول الرابع : للأخفش[1] أنّ الواو ليست مقوية للفعل قبلها ، وإنما هي مصلحة أن ينتصـــب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة لنيابتها مناب (مع) كما كان ينصب (مع) من غير واسطة .

والقـــول الخامس : للسيرافي [2]أنّ النصب الذي كان في (مع) انتقل إلى الاسم الواقع بعـــد (الواو) لما لم يمكن أن يجعل على الواو لكونها حرفاً كما في : قام القوم إلا زيداً وغير زيد .

والاعتراض على الكوفيين من وجهين :

أحدهما : أنهما إذا تخالفا فليس نصب الثاني على المخالفة بأولى من نصب الأول والثاني : أن المخالفة موجودة في : قام زيد لا عمرو ، ولم ينصب الثاني ؛ فدل على بطلان تعليل النصب بالمخالفة .

وعـــلى قول الزجاج [3]:أنّ دعوى / الإضمار على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه وجد عنه مندوحة .

١/٩١

قوله " لا يعمل في مفعول وبينهما الواو "

قلـــنا : الفعل يعمل بحسب الاقتضاء ، وهذا الفعل يقتضي العمل بواسطة كـــ" ضربت زيداً وعمراً " فإنّ عمراً منصوب بواسطة الواو .

وعـــلى قـــول الأخفـــش [4]: أنّ الأسماء الواقعة بعد الواو ليست بظروف فلا تنتصب انتصاب الظروف .

وعـــلى قول السيرافي : أنّه نصب (مع) نصب الظرف ، والنصب في الاسم بعد الواو لـــيس نصـــب الظرف ، فلذلك امتنع دعوى نقل نصب الظرف إلى الاسم الذي ليس بظرف .

ومسائل هذا الباب خمس :

---

[1] – ابن يعيش ٢/٥٤

[2] – شرح همع الهوامع :١٧٩

[3] – شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٩١ ، وما بعدها

[4] – همع الهوامع : ٢/ ١٧٨

الأولى : إذا كان العامل فعلاً لفظاً ، وأُكّدَ ضمير الفاعل مثل : (جئت أنا وزيد وزيداً) فإنه يستوي الرفع على العطف لأجل التأكيد والنصب على المفعول معه لمصاحبة الفاعل في الفعل ، إلاّ إذا حكم المعنى بالنصب ، كقول الشاعر[١]

[٤٤٢]فكونوا أنتم وبني أبيكم　　مكان الكليتين من الطحال

فإنه أمرهم بالاصطحاب والتعاضد المستفاد من المفعول معه ، و لم يأمرهم أن يكونوا على هـــذه الصـــفة ، ويكـــون (بني أبيهم) على صفة مثلها على حسب المعنى المستفاد من العطف .

المسألة الثانية : إذا لم يجز العطف وجب النصب على المفعول معه نحو : (جئت وزيداً) و (ما زلت أسير والنيل) لعدم التأكيد ، قال الشاعر[٢]

[٤٤٣] فآليت لا أنفك أحدو قصيدة　　تكون وإياها بها مثلاً بعدى

فإياها ضمير امرأة يحبها اسمها أم عمرو ، وقال آخر[٣]

[٤٤٤] فكان وإياها كحَرَّان لم يُفِقْ　　عن الماء إذ لاقاهُ حتى تَقَدَّدَا

، وكذلـــك قولهـــم " كنت وزيداً حديثاً للناس " وقد جاء الرفع مع عدم التأكيد على ضعف .

وعـــلى هذا إذا قلت : (كنت وزيداً أخوين) إذا نصبت امتنعت المسألة ، وإذا رفعت جازت لتثنية الخبر

وأمـــا " كنت وزيداً قائماً " تحتمل المنع لعدم اخترام لفظ زيد ، وتحتمل الجواز ؛؛ لأن الفعل غير منسوب إلى المفعول معه .

ومثلها في منع الرفع " جَلَسْت والسارية " و" استوى الماء الخشبة " ،

---

(١) – اخـــتلف في نسبة البيت ، فقيل : لشعبة بن قمير في النوادر لأبي زيد ، وقيل للأقرع بـــن معاذ في سمط اللآلي ٩١٤، والبيت من شواهد الكتاب ٩١٨/١ ، مجالس ثعلب ١٢٥ ، وسر الصناعة ١٢٦/١ ، ٦٤٠/٢ ، ، والقواس ٥٨٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢ ، والهمع ٢٢٠/١

(٢) – قائله أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، والإيضاح ، وتذكرة النحاة ٤٤، وشرح التصريح ١٠٥/١ ، والهمع ٦٣/١ ، ٢٢٠

(٣) – ينســـب لكعب بن جعيل ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٨/١ ، والأعلم الشنتمري والأزهية ٢٣٢

وإنما وجب النصب لفساد معنى الرفع فإنه لا يمكن نسبه الجلوس إلى السارية كنسبته إلى الفاعل ، و لم تكن الخشبة معوجة فتستوي ، وإنما المعنى الماء ساواها ، ومن هذا " ضحكت وطلوع الشمس "إذا لا يمكن نسبة الضحك إلى الطلوع حتى يصح رفعه .

وأمّا كون (افتعل) في استوى الماء لواحد ، وهو يقتضي شيئين ، فجوابه من وجهين :

أحدهما : إن الماء جنس ، فأغنى دلالته على الجنسية عن تعدد اللفظ ، كقوله تعالى ﴿ ﴿ فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [1]

والثاني : أنّ المنصوب ، وإن كان فضلة ، قد ينوب مناب الفاعل ، كما في (ضارب زيد عمراً) فكذلك هاهنا .

وأمّا قوله تعالى ﴿ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [2]فالقراء السبعة مجمعون على قطع الهمزة ، وعلى هذا فيمتنع العطف ، ويحمل على المفعول له لوجهين :

أحدهما : أنّ العطف يقتضي أن يكون فعل الشركاء كفعل الأمر ، ولا يمكن ذلك لأن فعل الأمر رباعي ، وفعل الشركاء ثلاثي إذ يقال : أجمعت أمري وجمعت شركائي .

والثاني : أن يعقوب قرأ بالرفع [3]، وهي توافق المفعول معه في المعنى ؛ لأن المفعول معه مصاحب في الفعل المعطوف على الواو لسد طول الكلام مسد التأكيد مشارك في الفعل فيرجح المفعول معه لمشاركته لقراءة الرفع ، ولو عطف على المفعول لم يناسب المفعول معه لعدم المشاركة في الفعل

وأجاز قوم [4]العطف على المفعول ، وقد رووا فعلاً ثلاثياً أي : فاجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم ، وإن لم يكن الثاني مثل الأول ، كقوله:

[٤٤٥] علفتها تبناً وماءً بارداً [5]

---

(١) – الآية ١٢ من سورة القمر

(٢) – الآية ٧١ من سورة يونس

(٣) – ينظر البحر ٥/١٧٩ ، و الإتحاف ٢٥٣

(٤) – الكشاف ٢/٢٤٥

(٥) – هذا صدر بيت وعجزه

حتى شتت همالة عيناها

والبيت من شواهد الخصائص ٢/٤٣١ ، والإنصاف ، وابن يعيش ٢/٨ ، و الارتشاف ٢/ ٢٩٠ ،

وأمّا على قول الأصمعي عن نافع[1]:﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[2] بوصل الهمزة،أو على تقدير حذف مضاف ،أي :وأمر شركائكم فلا إشكال في العطف

وأمّـــا قوله تعالى﴿ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴾[3] فـــ(من) تحتمل المفعول معه ، وتحتمل العطف على ضمير الفاعل ، وأغنى طول الكلام عن التأكيد

المسألة الثالثة : إذا لم يكن العامل فعلاً لفظياً . نحو : مالك وزيداً ؟ ، وما شأنك وعمراً ؟، وحسبك وزيداً درهم .

قال الشاعر [4]:

[٤٤٦] فمالك والتلدُّدَ حول نجدٍ　　　وقد غُصَّت تِهامةُ بالرِّجالِ

وقال آخر:[5]

[٤٤٧] إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا　　　فحسبك والضحاك سيف مهند

، فإنه تعين نصبه ، ولا يجوز جره عند البصريين خلافاً للكوفيين ، وإنما لم يجز جره ؛ لأن ضـــمير المجرور يشبه التنوين في شدة / اتصاله بما تتصل به ، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطـــف على ما أشبهه ؛ ولأنّ الجار والضمير متلازمان فهما كالكلمة الواحدة ، فلو عطـــف عليه لكان بمنـــزلة العطف على بعض الكلمة ، وسيأتي في العطف تحقيقه بأكثر من هذا إن شاء الله تعالى[6]

٩١/ب

---

[1] – قال في النشر ٢٨٥/٢ : " روى أبو الطيب والقاضي أبو العلاء عن النحاس كلاهما عن التمار عنه بوصل الهمزة وفتح الميم ....، وهي قراءة عاصم الجحدري ، ورواية عصمة شيخ يعقوب عن أبي عمرو ، ووردت عن نافع ، وهي اختيار ابن مقسم والزعفراني "

[2] – الآية ٧١ من سورة يونس

[3] – الآية ٢٣ من سورة الرعد

[4] – قائلـــه مسكين الدارمي ، وهو في ديوانه ٦٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٨/١ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، والقواس ٥٨٩/٢ ، ورصف المباني ٤٢٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٣/١ ، والخزانة ١٤٢/٣ ،

[5] – ينســـب لجرير ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد ، شرح وشرح المفصل ٥١/٢ ، وشواهد الإيضاح ٣٧٤ ، ، والخزانة ٥٨١/٧ ، ومغني اللبيب ، واللسان (حسب) ٣١٢/١ ،(هيج) ٣٩٥/٢ ، (عصا) ٦٦/١٥

[6] – ينظر باب العطف ص ٩٣٢

وفي تقدير الناصب له وجهان :

أحدهما : تقديره : مالك وملابستك زيداً ؟ وما شأنك وتناولك زيداً ؟

والوجه الثاني : أنّ الجار والمجرور في معنى الفعل ، وضمير المجرور فاعل في المعنى أي : ما تصنع وزيداً ؟ و ما تلابس وزيداً ؟

ولا يجوز رفع المنصوب عطفاً على الشأن ؛ لأنه ليس شريكاً للشأن حتى يجمع بينهما إنما الشركة بينه وبين المضاف إليه ، والوجه الأول ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه يؤدي إلى حذف المصدر وإبقاء عمله

والثاني : أنه قدر العامل بعد الواو على وفق قول الزجاج[1] ، لا على وفق مذهب الجمهور .

وأمّا (حسبك وزيداً) فإنّه بمعنى : كفاك وزيداً

وأمّا إذا جعل موضع الضمير ظاهر كقولك : ما لزيد وعمرو يشتمه ؟ وما شأن بكر وخالد يهينه ، وحسب محمد وسعيد دينار ، فالجر على العطف أجود ؛ لأنه ليس فيه تكلف إضمار ، والنصب جائز على التقدير الذي ذكر مع المجرور ، وإن كان مرجوحاً هذا آخر ما ذكر المصنف .

المسألة الرابعة : ما يختار نصبه ، ويجوز الرفع على العطف .

وذلك كقولهم : " جاء البرد والطيالسة ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها

المسألة الخامسة : ما يختار رفعه ونصبه ضعيف .

وذلك قولهم " ما أنت وزيد ؟! وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ !" فـ"أنت" مبتدأ و" ما " الخبر ، وكذلك " كيف "،والواو للعطف ، أي : ما أنت وما زيد ؟ ! والاستفهام يتضمن الإنكار .

وإنما اختير الرفع ؛ لأنّ الجملة الأولى خلت عن الناصب ، وهو الفعل أو معناه ، وعليه قول الشاعر:

[٤٤٨]يا زبرقان أخا بني خلفٍ ما أنت ويبَ أبيك والفخرُ [2]

---

[1] – وهو القول بأنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو تقديره (لابس) ، وينظر ما تقدم ص ٦١٨

[2] – قائله المخبل السعدي ، والبيت من شواهد الكتاب ، وابن يعيش ٢٥١/٢ ، والقواس ٥٩٠/١ ، والهمع ١٩٨/٣، والخزانة ٥٣٥/٢

، وقول الآخر [1]:

[٤٤٩]وكنت هناك أنت كريم قيس فما القيسي بعدك والفخارُ !

وحكى سيبويه [2]" ما أنت وزيداً " و " كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ " بالنصب ، وعليه قول الشاعر [3]:

[٤٥٠]فما أنا والسيرَ في مَتْلفٍ يبرِّح بالذكرِ الضابط

، وقول الآخر[4]:

[٤٥١] بما جمّعت من حَضَنٍ وعمروٍ وما حضنٍ وعمرو والجيادا

، والنصب بإضمار (كان) ، أي : ما كنت وزيداً ؟ ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ؟ وما كنت والسير ؟، وما كان حصن ؟ فتكون (ما) و (كيف) خبر (كان) ، وضمير المرفوع اسمها إلاّ أنّه لما حذفت قام المنفصل مقام المتصل ؛ لتعذر ما يتصل به .

وإنما اختصت (كان) بالإضمار لكثرة دورها في كلامهم ، وسيبويه[5] يقدر مع (ما) فعلا ماضياً ، ومع (كيف) فعلاً مضارعاً ، ورد عليه المبرد[6] وجعلهما سواء ، وجوابه من وجهين :

أحدهما : أن (كيف) لما كانت سؤالاً عن الحال قدّر معها الفعل الدال على الحال ، وقدر مع (ما) فعلا ماضياً ؛ لأنّ التوبيخ على الماضي .

والثاني : أنه ذكر ذلك على طريق التمثيل ، ولا حرج عليه في التمثيل

---

(١) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٠٠ ، وشرح المفصل ٢/٥١، ٥٢

(٢) – الكتاب : ١/٣٠٣

(٣) – قائله أسامة بن حبيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٢ ، ورصف المباني ٤٢١ ، والهمع ٣/٩٣

قائله أسامة بن حبيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١ /٢٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٢ ، ورصف المباني ٤٢١ ، والهمع ٣/ ٩٣

(٤) –ينسب لشقيق بن جزء الباهلي ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٠٤ ، والتبصرة ١/٢٦٠ ، و اللسان (حضن) ١٣/١٢٤ ، والتاج (حضن) ، ويروى :

فما جمعت من حضن وعمرو وما عمرو وحضن والجيادا

(٥) – الكتاب ١/٣٠٥ ، ٣/١١٥

(٦) – المقتضب : ٣/٢٨٩ ، ٤/٣٣٣ ، والهمع ٢/١٨١

وأمّا إذا تكررت (ما) ، كقولك : ما أنت وما زيدٌ ؟ فإنه يجب الرفع لاستقلال الجملة الثانية كالأولى ، وعلى ذلك قول الشاعر[1] :

[٤٥٢]تكلفني سويق الكرم جرم   وما جرمٌ وما ذاك السويقُ

وكذلـــك : كل رجل وضيعته " يجب الرفع لعدم الناصب ، وقد جوز بعضهم النصب بالخبر المقدر .[2]

فـــرع : ذهب الأخفش – وبه قال أبو علي[3] – إلى أنّ هذا الباب قياسي ، وذهب قوم[4] إلى أنه مقصور على السماع .

حجة الأخفش من وجهين :

أحدهما : أنّ الواو في التعدية بمنـــزلة إلاّ في الاستثناء ، فكما لا يقتصر فيما يقع بعد (إلاّ) على المسموع لا يقتصر على ما يقع بعد هذه الواو على المسموع

والثاني : أنّه من جملة المفاعيل ، ولا يقتصر فيها على المسموع ؛ فكذلك المفعول معه .

حجة مانع القياس من وجهين :

أحدهما : أنّ كلام العرب ثبت بالاستقراء ، فلا يقاس عليه من غير نقل

والثاني : أنه لم يكثر كثرة سائر المفاعيل ، ولم يرد منه في التنـــزيل إلا ما يمكن حمله على غيره ، ولذلك حُمل نحو : (ضربت زيداً وعمراً) على العطف ؛ لكثرته لا على المفعول معه ، وإن احتمل المصاحبة لقلته .

ويظهـــر أثر الخلاف في نحو : ما أنت وزيدا ؟!، فمن ذهب إلى القياس أجازه ، وإن لم يسمع ، ومن منع القياس منعه

---

[1] – قائلـــه زيـــاد الأعجـــم في ديوانه ٨٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠١/١ ، والشعر والشعراء ٤٤٠/١ ، واللسان (سوق) ١٧٠/١٠

[2] – ممن قال به الصيمري ينظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١

[3] – شرح الأبيات المشكلة ٢٨٣

[4] – ينظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١،والتصريح ٥٢٤/٢

[الحال]

متنٌ : " الحـــالُ ما تبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو : ضربت زيداً قائماً ، وزيد في الدار قائماً ، وهذا زيد قائماً .وعاملها الفعل ، أو شبهه ، أو معناه . وشرطُها / أن تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً ، و (أرسلَهَا العرَاكَ) ، و (مررت به وحده) و نحوه ، مُتأوَّلٌ . فإنْ كان صاحبها نكرة وجب تقديمها . ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ، ولا على المجرور في الأصح " [١].

1/92أ

الشرح[٢] : أخذ يذكر المشبهات بالمفعول من المنصوبات :

فأولها : الحال ، ولفظ " ما " في حده هي : الجنس ، " تبين هيئة الفاعل والمفعول " فصل ما عداها ، والأجود أن يُقال في حدها : " اللفظ الدال على هيئة فاعل لفظاً أو معنى ، أو مفعــول لفظاً أو معنى عند وجود الفعل من الفاعل ، وعند حلوله بالمفعول ". ولا ترد الصـــفة ، فإنها صفة الذات من غير تقييدها بفاعل ولا مفعول ، فإنك إذا قلت : جاءني رجل عالم ، وأكرمت رجلاً عالماً ، فهو بمنـــزلة " زيد رجل عالم " في كونه دالاّ على صفة ذات من غير تقييد الفعل بها ، فإن صفته بالعلم مطلقة غير مقيدة بالمجيء والإكرام ، بخـــلاف الحال ، فإنك إذا قلت : " جاءني زيد ضاحكاً " فقد حكمت على المجيء بقيد الضـــحك . وهـــي مشتقة من التحول — وهو : التنقل – ولذلك كان أصلها أن تكون متنقلة .

وهـــي مؤنـــثة ، بدليل تصغيرها على (حُوَيْلة) وعود ضمير المؤنث عليها ، ووصفها بالمؤنث .وقد يطلق عليها (القطع) في اصطلاح الكوفيين [٣].

وتفارق الحالُ الصفةَ من ستة أوجه :

أحدها : أنّ الصفة لا تكون لمضمر بخلاف الحال .

---

(١) – الكافية ١٠٣-١٠٤

(٢) – لكـــتاب ١/٣٤٠- ٣٤٦ ، ٣٧٠- ٣٧٧ ، ٢/ ٤٩- ٨٦ ، والإيضـــاح للفارسي : ٢٢٠- ٢٢٢ ، وشـــرح المصـــنف ٢/٥٠١-٥٠٨ ، وشرح الرضي : ٢/٧- ٣١ ، والفوائد الضيائية ١/٣٨١،٣٨٨، والقواس ١/٥٥٣- ، والهمع ٢/٢٢٣،٢٣٧

(٣) – من المصطلحات التي اختص بها الكوفيون ينظر :معاني القرآن للفراء ، عند تفسير الآية ٦٧ من سورة الزمر ٢/٤٢٥ ، وينظر اللسان (حول)

الثاني : أنّ الحال قد تكون من مختلفين في الإعراب بخلاف الصفة .

الثالث : أنّ الحال نكرة ، والصفة على حسب موصوفها .

الرابع : أنّ الحال تقدم على عاملها القوي عند البصري بخلاف الصفة .

الخامس : أنّ الحال إذا كان عاملها فعلاً فلا خلاف فيه ، وفي عامل الصفة خلاف

السادس : أنّ الحال قد يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة .

قوله : " لفظاً أو معنى " مثال الفاعل لفظاً والمفعول لفظاً : (ضربت زيداً قائماً) فاجعله حالاً من أيهما شئت .ومثال الفاعل المعنوي : (زيد في الدار قائماً) ، وكذا : (مالك واقفاً ؟) و (ما شأنك قائماً ؟) وفي التنــزيل﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ [1]، و ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [2]فالحال من ضمير المجرور ، وهــو فاعل في المعنى ؛ لأنه بمعنى ما تصنع قائماً ؛ فصار المجرور فاعلاً ، وما تصنعون مفــترقين في المــنافقين ، و (ما تصنعون معرضين عن التذكرة) ، والاستفهام في هذه الصور بمعنى الإنكار [3]. ومثال المفعول المعنوي : هذا زيد قائماً ، أي : نبهت على زيد قائمــاً ، أو أشرت إلى زيد قائماً ،وفي التنــزيل ﴿ هَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ [4]وشيخاً حــال مؤكدة ؛لأنّه ليس غرضها الإعلام بأنّه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها،و ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ [5] .قوــله " وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه " ، مثال الفعــل جاء زيد راكباً ، ومثال اسم الفاعل : زيد ضارب عمراً قائماً " واسم المفعول : زيد مضروب مشدوداً ، والصفة (زيد حسن قائماً) ، والمصدر (أعجبني ضربك زيداً قائمــاً) وأفعــل التفضيل : (زيد متكلماً أحسن منه ساكتاً) ، وهذه الخمسة مندرجة تحت شبه الفعل .وأمّا معنى الفعل فيندرج تحته اسم الإشارة ،والظرف والجار والمجرور .

---

(١) – الآية ٨٨ من سورة النساء

(٢) – الآية ٤٩ من سورة المدثر

(٣) –وقد استشهد الرضي ٢/ ١٣ للحال من الفاعل المعنوي بقول النابغة

كأنه خارجا من جنب صفحته .....)

(٤) – الآية٧٢ من سورة هود

(٥) –الآية ٥٢ من سورة النمل

قوله " وشرطها أن تكون نكرة لأربعة أوجه :

أحدها : لئلا تلتبس بالصفة في بعض الصور نحو : أكرمت زيداً الراكب.

الثاني : أنها صفة الفعل (أعني) المصدر ، وهو نكرة ؛ فكانت صفته نكرة .

الثالث : أنها زيادة في الخبر ، وحكم الخبر التنكير .

الرابع : أنها شبه التمييز ؛ لاشتراكهما في رفع الإبهام ، والتمييز نكرة ، فكذا ما أشبهه ، للشبه بينهما . واختلف سيبويه والمبرد[1] في قوله [2]:

[٤٥٣]إذا أكلت سمكاً وفرضاً ذهبت طولاً وذهبت عرضاً

فنصبها سيبويه على الحال ، أي : متطاولاً ومعترضاً ، ونصبها المبرد على التمييز ، وكذا حكم [3]:

[٤٥٤]ذهبن كلاكلاً و صدوراً.

والشرط الثاني : أنّ يكون صاحبها معرفة غالباً لوجهين :

أحدهما : أنها زيادة في الخبر ، والخبر عن النكرة غير مفيد .

والثاني :إذا وقعت بعد النكرة فهي إلى الصفة أحوج منها إلى الحال ؛ لأنّ الصفة **لبيان** الذات ،والحال لبيان الهيئة ، وبيان الذات أولى من بيان الهيئة ،وقد ذكروا خمسة شروط :

أحدها : أن تكون مشتقة (من) اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ؛ لكونها صفة في المعنى ، وحق الصفة أن تكون بالمشتق دون الجامد ، وما ورد منها / جامد قدروه بالمشتق ، والمصنف لم يرفض هذا الشرط .

٩٢/ب

والثاني : أن تأتي بعد تمام الكلام ؛ لأنها زيادة في الفائدة ، والزيادة إنما تأتي بعد الاستقلال ، وأمّا (ضربي زيداً قائماً) فقد تقدم القول عليه [4]

---

(١) — ينظر : الكتاب ١/١٦٣ ، والمقتضب :٣/٢٧٢

(٢) — نسبه سيبويه لرجل من عمان ، وهو من شواهد الكتاب١/ ١٦٣ ، ومجالس ثعلب ١/ ١٧٩ ، والفرض من تمر اليمامة ينظر اللسان (فرض) ٩/٧١

(٣) — هذا من عجز بيت لجرير في ديوانه ٢٢٧ ، والبيت بتمامه :

مشق الهواجر لحمهن مع السرُى حتى ذهبن كلا كلا وصدورا

والبيت من شواهد الكتاب ١/١٦٢، وشرح أبيات سيبويه١٢٧ ، والارتشاف ٢/٣٧٨ ، والشنتمري ١/٨١ واللسان (كلل) ١١/٥٩٧ ، والخزانة ٤/٩٨ ، ٩٩ ، والكلكل : أعلى الصدر

(٤) — تقدم ص : ٦٢٦

.وأمّا قول الشاعر[1] :

[٤٥٥] أذا العرش إني لست ما عشت تاركاً

طلاب سليمى فاقض ما كنت قاضيا

فـــزعم بعضهم أنّ (ما) زائدة ، و (أنت) تأكيد لضمير الفاعل ، واسم الفاعل في معنى المصدر أي : فاقض أنت قضاءً ؛ ليحصل تمام الكلام بذلك .

والشرط الثالث : أن تكون جواباً لــ(كيف) ؛ لأنّ وضع (كيف) للسؤال عن الحال ، فـــلا يكون جوابها إلا حالاً ، وهذا من أدلة تنكيرها ؛ لأنّ جوابها لا يكون إلا نكرة ، وقـــد تقـــع (كيف) في (موضع) [2]النصب على الحال ، كقوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [3]فصـــاحب الحال فاعل (تكفرون) ، والتقدير : أ معاندين تكفرون ؟ !، وكذا إذا قلت :كيف ضربت زيداً ؟ كيف في موضع النصب على الحال مـــن زيد ، والعامل فيه الفعل أي قائما أم قاعدا ، وتقدير قوله تعالى ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ ﴾ [4] ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ [5] فـــ" كـــيف تصنعون ؟"، فكيف في موضع الحال من ضمير الفاعل،والعامل فيه وفي إذا الفعل ،وتقدير قوله[6]

:[٤٥٥]وكيف لنا بالشرب

، وكيف نصنع بالشرب ؟، و (كيف) في موضع النصب على الحال من الفاعل المعنوي ، وهو ضمير المجرور في (لنا)

---

(١) – قائله : جرير ، وهو في ديوانه ص ٤٥٩ والرواية في الديوان (إذ أنت قاضيا)

(٢)–في النسخة (وضع) ، والتصويب من السياق

(٣) – الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٤)– الآية ٢٥ من سورة آل عمران

(٥) – الآية ٤١ من سورة النسا

(٦)– هذا جزء من صدر بيت مختلف في نسبته ، فقيل هو منسوب لذي الرمة وهو في ملحق ديوانه ١٨٦٢ ، وقيل لتميم بن مقبل ، وقيل للفرزدق ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤١/٣ ، والمحتسب ١٣٤/١ ، و٢٣٦/٢ ، وشرح المفصل ١٥١/٥ والبيت بتمامه :

وكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد

والشرط الرابع : أن يكون الحال صفة فعلية لا ذاتية ، فلا يجوز جاءني زيد أسود أو أحمر ؛ لأنهـــا صفة للفعل ، والفعل ليس بدائم بل يوجد ويعدم ، فكذا صفته ، والصفة الذاتية تـــؤدي إلى بقاء التابع مع ذهاب المتبوع .وأمّا إذا قصد مسوداً أو محمراً ، فإنه يرجع إلى الصفة الفعلية فيجوز ؛ لموافقته للفعل في الزوال .والخامسة : أن تكون مقدرة بـــ(في) لشـــبهها (لظرف)[1] الزمان في التنقل و(التحول) [2] لأنها مصاحبة للفعل المقترن بالـــزمان ، فشابهت لذلك الزمان ، ولشبهها بالظرف عملت فيها المعاني كما تعمل في الظرف إلا أنها تفارق الظرف من وجهين :

أحدهما : أنّ الحال عبارة عن صاحب الحال في المعنى ، وليس كذلك الظرف

والـــثاني : أنّ الظـــرف يتقدم على عامله المعنوي ، كقولهم [3]" كل يوم لك ثوب ! " بخلاف الحال ، وقد تقدم شبهه للتمييز ، ويفارقه من وجهين :

أحدهما : أنّ الحال بالمشتقات غالباً ، والتمييز بالجوامد .

والـــثاني : أنها تقدر بـــ(في) والتمييز بـــ(من) ، وتشبه الحال المفعول به أيضاً لإثباتها بعد استغناء الفعل بفاعله كالمفعول ، وتفارقه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها تعمل فيها الأفعال والمعاني ، والمفعول لا يعمل فيه إلا الفعل المتعدي

والثاني : أنها عبارة عن صاحب الحال في المعنى ، وأما المفعول فغير الفاعل غالباً والثالث : أنهـــا تلازم التنكير ، والمفعول يكون معرفة ونكرة ، وقوله : غالباً يرجع إلى كون الحال نكرة وصاحبها معرفة .

فأمّـــا الأول فقد جاءت الحال بلفظ المعارف ،قالوا [4]: " أرسلها العِراك " ، وقال لبيد يصف الحمار الوحشي والأُتن

[٤٥٦] فأوردها العِراك و لم يذدها   و لم يشفق على نغص الدّخال [5]

---

(١) -في النسخة : (الظرف) ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) - في النسخة : (المتحول) ولعل الصواب ما أثبت

(٣) – الصفوة الصفية ١/٤٩٠ ، ٢/٦٢

(٤) – شرح المفصل ٢/٦٢

(٥) - قائلـــه لبـــيد بن ربيعة ، وهو في ديوانه ٨٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٧٢ ، والمقتضب ٣/٢٣٧ ، وشرح المفصل ٢/٦٢ ، والإنصاف ٢/٨٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٤ ، والقـــواس ٥٦٨ ، ويـــروى ، (فأرسلها العراك)، ونغص الدخال ،هو تنغيص الشرب على الناقة بدخولها بين الفحول ،ينظر: الخزانة ٣/١٩٢

، وأمـا (وحده) فلا يستعمل إلا منصوباً إلا في ثلاثة مواضع ، فإنه جاء مجروراً فيها :
قـالوا في المدح : (هو نسيجُ وحدِه) وأصله الثوب الرفيع الذي (لم)ينسج على منواله غيره ، وفي الذم (عيير وحده) ، و (جحيش وحده) يقال ذلك للرجل **المعجب برأيه** المـنفرد عـن مخالطـة غيره ، وعن الاستضاءة برأي غيره ، ولا يتغير لفظه في التذكير والتأنيث والجمع والتثنية ، بل يقال : مررت بزيد وحده ، و هند وحدها) و (الزيدين وحدهما) و (الزيدين وحدهم) و (بالهندات وحدهن)

واختلف في نصبه على ثلاثة أقوال :

أحدها لسيبويه [1] ومن تابعه : أنه مصدر محذوف الزوائد في موضع الحال ، فوحده في معنى إيحاد ، و إيحاد في موضع موحد ، أي : مفرد ، ويحتمل أنْ يكون حالاً من الفاعل عـلى معنى : أفردته بمروري ، ويحتمل أن يكون حالاً من المفعول على معنى : مفرداً في مكانه .

والـثاني : للزجاج [2]: أنه ينتصب على المصدر ، ويكون للفاعل دون المفعول ؛ لأنه بمعنى أفردته بمروري إفراداً .

والثالث : لأهل الكوفة ، ويونس في أحد قوليه [3]: أنه ينتصب على الظرف لأنّه بمعنى عـلى حياله ، فيتعلق بمحذوف ؛ لأنه ظرف في موضع الحال ، ومما جاء من المعارف في موضـع الحال : ادخلوا الأول فالأول ، ومررت بهم الجماء الغفير ، وقراءة [4]من قرأ ﴿ ليخرجن الأعز منها الأذل ﴾ [5]بفتح الياء ، أو على ما لم يسم فاعله ، و (رجع عوده على بدئه)، و (جاءوا قضهم بقضيضهم)،وفعلته جهدك وطاقتك /وقول الشاعر[6] :

1/93

[457]فما بالنا أمس أسد العرين   وما بالنا اليوم شاءُ الرّخم

فأمّا (أرسلها العراك) ، ففيه قولان :

---

(1) – الكتاب 1/377:وهو اختيار السيرافي ، والفارسي ينظر : القواس 1/569

(2) – الخزانة 1/524 ، والقواس 1/569

(3) – الكتاب 1/377، الخزانة 1/524 ، والقواس 1/569

(4) – (لـيَخْرُجَنَّ) رويـت هـذه القراءة في البحر 8/274 ، وتفسير الرازي 30/17 ، وعلى ما لم يسم فاعله ينظر : معاني الفراء 3/160

(5) – الآية 8 من سورة (المنافقون)

(6) – ينسـب لأحـد أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والبيت من شواهد شرح الرضي 2/22 ، والخزانة 3/201 ، 3/221 ، والقواس 570

أحدهمـــا : للســـيرافي وأبي علي[1] أنّ الحال هو الفعل الناصب للمصدر ؛ لأنّه نكرة ، وجعل المعرفة حالاً على خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته.
والـــثاني : منقول عن سيبويه – وبه قال صاحب المفصل[2] : أنّ هذه المعارف في معنى الـــنكرات ؛ لأنّ دعـــوى الحذف على خلاف الأصل ، ووقوع لفظ المعرفة في موضع النكرة معهود في كلامهم ،بدليل :غيرك ،وشبهك ،وضاربٌ زيد ،وفي ذلك وجهان :
أحدهما : أنّ العراك بمعنى معتركةً
والثاني : أنّ تعريفها باعتباره معهوداً في الذهن لا في الوجود ، وهو باعتبار الذهن معرفة ، وباعتبار الوجود نكرة كما في : أسامة .
فأمّا (الأول فالأول) بمعنى مترتبين ، و (الجماء الغفير) ، بمنـــزلة جامين عامرين ، من جم الشيء اجتمع وكثر ، ومن عمر الغيم السماء إذا غطاها .
فأمّا الآية فالفعل لازم ؛ فالأول نصب على الحال بمعنى ذليلاً
وأمّا (رجع عوده على بدئه) ، ففيه وجهان :
أحدهما : أنه مفعول (رجع) ؛لأنّه متعد كقوله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ ﴾ [3]
والـــثاني : أنه نصب على الحال ؛ لأنّ معناه رجع عائداً في الطريق التي جاء منها ، ومثله في المعـــنى : (رجـــع عـــلى حافرته) [4]، وفي التنـــزيل ﴿ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ﴾ [5]أي : في الموضع الذي حفرنا فيه بأقدامنا .

---

(1) – الإيضـــاح ٢، ٢١ قـــال أبـــو علي " فالتقدير أرسلها تعترك) فدل (العراك) على (تعترك)فالفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالة عليه .، وينظر : القواس ٥٧٠/١

(2) – الكـــتاب ٣٧٢/١ ، والمفصل ٦٣،قال الزمخشري " هي مصادر قد تُكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه "

(3) – الآية ٨٣ /ن سورة التوبة

(4)– مجمع الأمثال ٦٢/٢

(5) – الآية ١٠ من سورة النازعات

وأمّا (قضهم بقضيضهم) [١] فمعناه مجتمعين ، وأصل القضّ : الكسر ، والوقوع على الشيء بسرعة .

وأمّا (فعلته جهدك وطاقتك) ففيه وجهان :

أحدهما : أن الفعل هو الحال ، وهو منصوب على المصدر ، أي : تجتهد جهدك ، وتطيق طاقتك .

والثاني : أنه بمعنى اسم فاعل أي : مجتهداً ومطيقاً .

وأما البيت فأسد العرين ، بمعنى : شجعاناً ، و (شاء الرخم) بمعنى : أذلة

قوله : " فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها .

وإذا وصفت النكرة جاءت الحال منها ؛ لأنّ الوصف يقربها من المعرفة ، وفي الحديث " سابق رسول الله ﷺ بين الخيل ، فجاء فرس له سابقاً " [٢]، فالنكرة موصوفة على أنّه يتوقف المعنى على النصب على الحال ؛ لأنّه إذا نصب على الحال دلّ على أنه سبق أي : جـــاء في حال سبقه ، ولو وصف لم يدل على أنه سبق بل هو موصوف بالسبق ، ولا يكون السبق حاصلاً له الآن .

وأمّا قوله تعالى ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [٣] ففي نصب (أمراً) خمسة أقوال :

أحدها : للأخفش وللجرمي[٤] : أنه نصب على الحال من (أمر) لأجل وصف النكرة ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (حكيم).

والثاني : للمبرد[٥] أنّه في موضع مصدر أنزلناه ، أي : أنزلناه إنزالاً

---

(١) - شرح الكافية للرضي ٢/١٨ ، ومجمع الأمثال ١/٢٨٦

(٢) – رواه أبــو داوود عن ابن عمر برقم ٢٥٧٧ ، ولفظه مختلف ، وينظر شرح الرضي ٢/ ٢٢ ، والصفوة الصفية ١/٤٩١: وينظر القواس ١/٥٦٤

(٣) - الآية ٤ ، ٥ من سورة الدخان

(٤) – ليس في معاني الأخفش ،وقد ورد في ابن يعيش ٢/٦٤ ، والقواس ١/٥٦٤ ،والصفوة ١/٤٩٦

(٥) - المقتضب ٣/٢٣٩،وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٢٦ ،والقواس ١/٥٧٠ ،و(أنزلناه) تقدمت في الآية ٣

والثالث : للزجاج[1] أنه في موضع مصدر (يفرق) ، أي : يفرق فرقا ، وقيل : يفرق بمعنى : يأمر أمراً

والرابع : هو مفعول منذرين كقوله : ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾[2]

والخامس : وهو مفعول له ، والعامل فيه (أنزلنا) ، أو (منذرين) ، أو (يفرق) .وأمّا إذا لم تكن النكرة موصوفة نحو : (جاء رجل ضاحكاً) فإن الوصف أقوى من الحال ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها تلتبس بالصفة في نحو : رأيت رجلاً ضاحكاً

والثاني : أن تخصيص الوصف مطلق ، وتخصيص الحال مقيد ، والمطلق أقوى من المقيد .

والثالث : أن الصفة تبين الذات ، والحال تبين الهيئة ، وتبيين الذات أولى من تبيين الهيئة ، وقد جاءت الحال من النكرة على ضعفها ، قال الشاعر[3]

[٤٥٨] لو كان حيٌّ ناجياً لنجا من يومه المزلَّمُ الأعْصَمْ

وكان تامّة بمعنى خُلِق ، وقال الآخر[4]

[٤٥٩]وما حل سعديٌّ غريباً ببلدةٍ فينطق إلا الزِّبرقان له أبُ

ولا يجـــوز أن يكـــون حالاً من الضمير في (فينطق) ؛ لئلا يؤدي إلى تقدم الصلة على الموصول .

وإذا تقدم وصف النكرة عليها وجب نصبه على الحال ؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فيقال : جاء ضاحكاً رجل ، ويسميه النحويون[5] أحسن القبيحين ؛ لأنّ الحال من النكرة قبيح ، فإذا قدمت حسنت ، وتقديم الصفة على الموصوف ، **أقبح** ،

---

(١) – قال الزجاج في معانيه ٤٢٣/٤ "يفرق الله عزوجل في ليلة القدر كل أمر فيه حكمة "وينظر ابن يعيش ٦٣/٢ ،

(٢) – الآية ٢ من سورة الكهف

(٣) – قائلـــه المرقش الأكبر ، وهو في الديوان ٥٨٦ ، والبيت من شواهد تهذيب اللغة ١٣/ ٢١٩

(٤) –ينسب للعين المنقري ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٢/٣ ، والرد على النحاة ١٢٤ ، والخزانة ٢٠٧/٣ ، ٥٤١/٨ ، ٥٤٣

(٥) – للـــنحويين مذاهـــب في تقديم الحال على صاحبها ، فمنهم من أجاز مطلقا ، ومنهم الفارســـي ، وابـــن كيسان ، وابن برهان ، ومنهم من أجاز ذلك بشروط منها ، أن يكون

وهــذه عبارة ضعيفة ؛ لعدم اشتراك الحال والصفة في القبح ؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف أصلا ، وأما الحال من النكرة فقد جاءت على قبح ، وليس للصفة حالة تقدمٍ على قبح أصلاً ، وأحسن حسن القبيحين يدل على أن المفعول ليس بحسن مع جوازه ، ولا جــواز لتقديم الصفة لجواز الحال من النكرة ، وقد أنشد النحويين على تقدمها على صاحبها أبياتاً ، قال الشاعر[1]:

[٤٦٠]وتحتَ العوالي والقنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ

وقال آخر[2]:

[٤٦١] لميّة موحشاً طللٌ قديم عفاه كلُّ أسحمَ مستديم /

٩٣/ب

وقال آخر [3]:

[٤٦٢] الشرّ منتشر يأتيك عن عَرَضٍ والصالحاتُ عليها مغلقاً بابُ

وقال آخر: [4]

[٤٦٣] وبالجسم مني بيِّنا لو علمته شحوبٌ وأن تستشهدي العين تَشْهَدِ

وقال آخر :

[٤٦٤] وفي الأرض مبثوثاً شجاع وعقرب[5]

صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا ، ، ومنها أن لا يكون صاحب الحال منصوبا ظاهرا ، وينظر : الهمع ٢/٢٣٦

(١) – قائلــه ذو الــرمة ، وهو في ديوانه ١٠٢٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/١٢٣ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٤ ،

(٢) –ينســب لذي الرمة في خزانة الأدب ٣/٢٠٩ ، وقيل : قائله كثير عزة ، وهو في ملحق ديوانــه ٥٣٦ ورواية البيت المنسوب لكثير(لعزة موحشا طلل...) والبيت من شواهد أمالي ابــن الحاجب ١/٣٠٠ ، وشرح المفصل ٢/٦٢ ، ٦٤ ، وهو في القواس ٥٦٤ ، والصفوة ١/ ٤٩٢ ، والمرتجل ١٦٦ ، برواية " الشر منكشف تلقاه منتشر ا"

(٣) – ينســب لجمــيل بثينة في أساس البلاغة (نشر) ٤٥٦ ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد

(٤) – لم أعــثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٢/١٢٣ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٧ ، والبيت من شواهد ابن عقيل ٣٢٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٢

(٥) – هذا عجز بيت صدره (فهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا) والبيت من شواهد الجيم ٢/١٩٣

واعـلم أنّ اسـتدلالهم بهـذه الأبيات صدر من غير رويّة ، وذلك أنّ النكرات في هذه الأبيات مبتدأ على مذهب سيبويه[١] ، وإذا جعل الحال من النكرة أفضى إلى محذورين :

أحدهما : أنها تخرج من كونها هيئة فاعل أو مفعول ؛ لكونها هيئة المبتدأ

والثاني : أنه يفضي إلى أن يكون الابتداء عاملاً في الحال ؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، وذلك باطل .

وإنمـا يستقيم الحال على مذهب الكوفيين والأخفش[٢] ؛ لأنه عندهم فاعل ، والعامل فيها الجار والمجرور كعمله في صاحبها .

وأمّـا على مذهب سيبويه [٣]والجمهور فالحال من الضمير في الظرف ، وحينئذٍ يبطل الاستشهاد بتقديم الحال على صاحبها .

وأنـا أقـول وبالله التوفيق : إنّ هذه الأبيات مؤولة إمّا على المفعول المعنوي ، أو على الفاعل المعنوي

فالبيـت الأول النكرة فاعلة في المعنى ، أي : اختصت (ظباء) بحصولها تحت العوالي ، والقنا في حال استظلالها .

وفي البيـت الثاني : النكرة مفعولة في المعنى ، أي : اختصت عزة بطلل في حال كونه موحشاً .

وفي البيت الثالث : النكرة مفعولة ،أي :اختصت الصالحات بباب في حال كونه مغلقاً .

وفي البيت الرابع : النكرة مفعولة ، أي : اختص جسمي بشحوب في حال كونه بيناً

وفي البيت الخامس النكرة مفعولة أي : اختصت الأرض بشجاع وعقرب في حال كونه مبثوثاً .

قوله :" ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف" العامل في الحال على ضربين : قوي وضعيف

---

(١) - الكتاب ٢/١٢٤ ، قال سيبويه : وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذ زيد ، وتأخير الخبر على الابتداء أقوى لأنه عامل فيه .

(٢) - وهو المذهب المتقدم ذكره

(٣) - الكتاب ٢/١٢٣

فالقوي : الفعل وما أشبهه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة . وأما المصدر فــلا يــتقدم معمولــه عليه ؛ لأنه من صلته ، ولهذا كان (قبضته) من قوله تعالى ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ ﴾ [1] بمعــنى مقبوضة ، والحال من الضمير فيها ؛ ليصح تقدم الحال على المصدر .

وقيل : التقدير : والأرض إذا كانت جميعاً قبضته " فجميعاً حال من فاعل كانت ، وهي تامة ، والعامل في (إذا) (قبضته) ؛ لأنّها بمعنى : مقبوضة ، والعامل القوي يجوز تقديم الحال عليه خلافاً للفراء [2] إذا كان صاحبها ظاهراً ، ووافق إذا كان مضمراً .

حجــته : أنه إذا كان ظاهراً أفضى إلى الإضمار قبل الذكر لأنّ الحال فيها ضمير يعود عــلى صاحب الحال ، وأمّا إذا كان ضميراً فليس إضمار قبل الذكر لاشتراك الضمير في العود على مفسر لهما .

حجــة الجمهور : أنّ العامل متصرف في نفسه فتصرف في معموله ، وأمّا الإضمار قبل الذكــر فإنــه إذا نوي به التأخير لا يكون إضماراً قبل الذكر ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [3] وقولهم " في بيته يؤتى الحكم " [4]، و (في أكفانــه لــف الميــت) [5] مع أنه ينقض قوله : (جاء راكباً زيد) فإنّه نُقل عنه جوازها .

ونقل أنّ ثعلباً قطع في مجلس بقولهم [6]: " شتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ " ، ويحتمل أن (شتى) صفة مصدر أي : إياباً شتى فلا يبقى فيه دليل .

---

(1) - الآية ٦٧ من سورة الزمر

(2) – معاني القرآن ٢/٤٢٤

(3) – الآية ٦٧ من سورة طه

(4) – تقدم هذا المثل ، وينظر : جمهرة الأمثال ١/٣٦٨ ، ومجمع الأمثال ٢/٧٢

(5) – تقدم في باب المبتدأ والخبر ، وينظر : ابن يعيش ١/٩٢

(6) – يضــرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق ، أي يؤوب الحلبة متفرقين ، ينظر : الجمهرة ١/٥٤١ ، ومجمع الأمثال للميداني ١/٣٥٨ ، واللسان (حلب) ١/٣٢٧

وأمـــا نحو قوله تعالى ﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [1] فهو يوافق عليه ؛ لأنّ صاحب الحال ضمير ، والعامل الضعيف هو المعنوي ، ويشتمل الظرف : الجار والمجرور ، ومعنى الإضافة ، واسم الإشارة ، وكأن ، وليت ، ولعل .

وإنما تتقدم الحال عليه ؛ لأنه إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله ،

وأمـــا الظـــرف فإنـــه يتقدم على عامله الضعيف كقولهم : كل يوم لك ثوب ؛ لكثرة الاتساع في الظرف ، ولذلك يفصل به بين المضاف و المضاف إليه .

وإذا قلت : هذا زيد ذاهباً ، فالبصري يختار إعمال (ذا) لقربه

والكوفي يختار إعمال (ها) لأوليته ، والمعنى : أشرت إلى زيد ذاهباً ، و نبهت على زيد ذاهباً ، وبالاتفاق لا يقال : ذاهباً هذا زيد .

وأما (ها ذاهباً ذا زيد) فإن اعتقد أن (ها) هي العامل جاز ، وإن اعتقد أن (ذا) هو العامل لم يجز ، وقد قرأ الأعمش ﴿ وهذا بعلي شيخٌ ﴾ [2]، ويحتمل خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون بعلي بدلاً من المبتدأ ، أو عطف بيان ، وشيخ الخبر

والثاني : أن يكون بعلي مبتدأ ، وشيخ خبر ، والجملة خبر الأول

والثالث : أن يكون شيخ خبر مبتدأ محذوف أي : هو شيخ

والرابع : أن يكون خبر بعد خبر .

والخامس : أن يكون شيخ بدلاً من (بعلي) ، ومثال كأنّ : (كأنّ زيداً قائماً الأسد) قال الشاعر [3] :

[٤٦٥]كأنّه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد

ومـــثال (ليت) ليت زيداً ذاهباً عني ، ومثال / (لعل) : لعل بكراً راجعاً فقيرٌ ، وإنما اختصت هذه الحروف بالعمل فيها دون أخواتها ؛ لقوة شبهها بالفعل . 94/أ

---

(1) – الآية ٧ من سورة القمر

(2) – الآية ٧٢ من سورة هود

(3) – قائلـــه الـــنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٩وشرح القصائد العشر ٤٥٣ ، والبيت من شواهد العين ٨/٨ ،والإيضاح الشعري ٧٥ ،٢٥١ والخصائص ٢٧٥/٢ ، ورصف المباني ٢١١ ، ٢٩٥ ، ، والخزانة ١٨٥/٣ ، ١٨٧

وأمّـــا قوله : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ءَاخِذِينَ ﴾ [1] فالحال من الضمير في الخبر ، والعامل فيها الظرف .

وإذا قلت : (زيد في الدار واقفاً) فلها خمس صور ثنتان جائزتان [وهما]: زيد قائماً في الدار ، وفي الدار قائماً زيد ،

وثنتان ممتنعتان ، وهما :

قائماً زيد في الدار ، وقائماً في الدار زيد .

وأمّا زيد قائماً في الدار ؛ فأجازها الأخفش ، ومنعها سيبويه[2]

حجة سيبويه : أن الحال من الضمير في الظرف ، وهو العامل ، وهو ضعيف لا يتصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله .

حجة الأخفش [3] السماع والقياس

أمّـــا الســـماع فقـــراءة[4] من قرأ ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٍۭ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [5] بالنصـــب ، وقـــراءة [6] مـــن قـــرأ ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا ﴾ [7] على الحال من ضمير (لذكورنا) ؛ لأنّه خبر المبتدأ

وأمّا القياس فإنّ العامل فيها الفعل العامل في الظرف لا نفس الظرف ، وهو عاملٌ قوي ، فجاز تقدمها عليه قياساً على العامل القوي الظاهر .

---

(1) – الآية ١٥- ١٦ من سورة الذاريات

(2) - الكتاب ٢/١٢٤

(3) – لم أجده في معاني القرآن للأخفش وقد نص عليه القواس ١/٥٦٢

(4) – قـــرأ بالنصب (مطويات) عيسى ، والجحدري ، وأجازه الكسائي والفراء ، وينظر : اعراب القرآن للنحاس ٤/٢٢ ، والبحر ٧/٤٤٠

(5) - الآية ٦٧ من سورة الزمر

(6) – قـــرأ بالفـــتح (خالصةَ) ابن عباس ، وقتادة ، وغيرهم ، وينظر والمحتسب ٢/٣٧٢: الكشاف ٢/٤٣ ،

(7) - الآية ١٣٩ من سورة الأنعام

والقولان قويان ، إلا أن الأكثر أن العاملة (مع) ، وأنّ الضمير قد انتقل إليه ، فترجح بذلـــك مذهب سيبويه ، ولأنه لو كان العامل هو الفعل لجازت المسائل الممتنعة ، ولكثر تقدمها قياساً على العامل القوي .

وللأخفش أن يقول : إنّ الفعل الذي هو واجب الحذف ليس له قوة الفعل الملفوظ به ؛ فلذلك انحطت رتبته .

قوله " ولا على المجرور في الأصح "المجرور قد يكون بالإضافة ، وقد يكون بحرف الجر ، والمضاف إليه إن كان فاعلاً أو مفعولاً كقولك : أعجبني ضربك قائماً ، ومجيئك مسروراً ، فـــإن الحال منه غير قليلة لوجود الناصب ، وإن لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً ، فإن الحال منه قليلة لتعذر الناصب لها ، وقد جاء في التنـــزيل ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (١) و ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَـٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ (٢)، وقال الشاعر

[٤٦٦]كان حوامين من يراحضين وإن لم يكن بحضب

حجارة قَلت برَصْراصَةٍ كُسينَ غشاءً من الطُّحلُبِ (٣)

فـــ(مدبراً) حالٌ من المضاف إليه ، و (حصين) حال من الحوامي ، وقال آخر(٤):

[٤٦٧] عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفاً يتلهب

والعامل فيها معنى الإضافة ، وبالاتفاق لا يجوز تقدمها على المضاف ، وأما حال المجرور بحـــرف الجر كقوله تعالى ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا ﴾ (٥)وقولك : مررت بزيد واقفاً ، ولو قلت : مررت ضاحكاً بهند لاتفق على جوازها ؛ لأنها حال الفاعل ، فأكثر

---

(١) – الآية ١٣٥ من سورة البقرة

(٢) – الآية ٦٦ من سورة الحجر

(٣) – البيت للنابغة الجعدي ، وهو في ديوانه ٢٠ ، وهو من شواهد العين ، ٨٤/٧ ، والجيم ٢٩٨/١ ، والشعر والشعراء ١٣٥ ، وتاج العروس ٥٧٨/١٧ (رصص)

(٤) – قائلـــه زيـــد الفوارس في خزانة الأدب ١٧٣/٣ ، ١٧٥ ، والبيت من شواهد تذكرة لنحاة ٥١٨ ، والهمع ٢٤٠/١ ، والدرر ٧/٤

(٥) – الآية ١١٢ من سورة الصافات

الـــنحويين منعوا تقديمها على صاحبها ،ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان (١) جواز تقديمها حجة المانعين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الفعل وحرف الجر يشتركان في العمل في صاحب الحال لكن عمل الحرف فيه لفظي ، وعمل الفعل معنوي ؛ لأنه يعمل في محله بدليل العطف عليه بالنصب ، وإذا اشتركا في العمل في صاحب الحال اشتركا في العمل في حالة ليصدق عليه قولنا : العامل في الحـــال العامل في صاحب الحال ، إلاّ أنّ عمل الفعل في الحال لفظي ، وعمل حرف الجر معنوي ؛ لأنّ حرف الجر لا ينصب ، فبالنظر إلى الفعل يجوز التقديم ، وبالنظر إلى الحرف يمتنع التقديم ، فغلب جانب المنع تمسكاً بالأصل ؛ لأنّ الأصل أن لا يتقدم المعمول على العامل .

والوجـــه الـــثاني : أنّ العمل في اللفظ في صاحب الحال لحرف الجر ؛ فوجب أن يكون عـــاملاً في حاله ، ونصبها حملاً على معناه قياساً على حال المضاف إليه ، وكما لا يجوز تقديم حال المضاف إليه لا يجوز تقديم حال المجرور عليه

والثالث : أنّ الحال صفة في المعنى ، والصفة لا تتقدم على الموصوف ، خالفتا الأصل فيما إذا كان العامل قوياً إشعاراً بقوته ، وبقيتا على الأصل فيما إذا كان ضعيفاً حجة القائلين بجواز التقديم السماع والقياس .

أمّا السماع فقوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ (٢) فإن (كافة) حال من الناس ، وقول من جعلها حالاً من الكاف ، والتاء للمبالغة أي : كافّاً للناس عن الضلال ، أو مصدراً على فاعله ، وللناس يتعلق به تعسف على خلاف المعنى ، وقول الشاعر :

[٤٦٨] لئن كان برد الماء حران صادياً إليّ حبيب أنها لحبيب (٣)

---

(١) – ابن كيسان أبو الحسن : محمد بن أحمد (ت ٢٩٩هـ) ، وابن برهان عبد الواحد بن عـــلي بـــن بـــرهان الأســـدي (ت ٤٥٦هـ) ، ينظر : الإنباه ٥٧/٣ ، ٢١٣/٢ ، وينظر الارتشاف ٣٤٨ ، وقد صحح هذاالرأي ابن مالك وينظر : الهمع ٢٣٦/٢

(٢) – الآية ٢٨ من سورة سبأ

(٣) – اخـــتلف في قائله ، فقيل لمجنون ليلى ، وهو في ديوانه ٤٩ ، وقيل لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٥٢٢، وقيل لقيس بن ذريح ، وهو في ديوانه ٦٢ ، وقيل لعروة بن حزام في الخزانة ٣

فـ(حران) حال من الياء في (إلي حبيباً) هو العامل ،وهو خبر كان ،وقول الآخر[1]:

[٤٦٩] إذا المرء أعيته السيادة ناشئا   فمطلبها كهلاً عليه شديدُ

فـ(كهلاً) حال من ضمير (عليه) و (شديد) العامل فيه

وأمّا القياس / فإنّ العامل فيها الفعل ،لأنّه يعمل النصب في محل صاحبها بدليل العطف عليه .

٩٤/ب

قولهم : إنّ حرف الجر مشارك في نصب الحال أو مستند به " ضعيف ؛ لأنّ حرف الجر لم يُعهد له النصب .

وقولهم : " إنها صفة " ضعيف أيضاً لما تقدم من الفرق بينها وبين الصفة ، ولأنها لو كانت صفة لم تتقدم أصلاً ؛ لأنّ الصفة تابعة للموصوف .

/٢١٢ ، ٢١٨ ، والبيت من شواهد الشعر والشعراء ٦٢٧، والمقاصد النحوية ١٥٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٠ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/١ ،

(١) - اختلف في قائله ، فقيل : المخبل السعدي ، وهو في ملحق ديوانه ٣٢٤ ، وقيل : رجل من بني قريع ، والبيت من شواهد خزانة الأدب ٢١٩/٣ ، ٢٢١ ، وشرح ديوان الحماسة ١١٤٨ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/١

متنٌ :"وكلُّ ما دلَّ على هيئة صحَّ أن يقع حالاً مثل:(هذا بسراً أطيب منه رطباً) "[1]

الشرح [2]: تفضيل الشيء على نفسه قد يكون باعتبار حالين ، أو زمانين ، أو مكانين ، فقولهم [3]: (هذا بسراً أطيب منه رطبا)

اختلف في ناصب (بسراً) على ثلاثة أقوال :

أحدهما – وبه قال أبو علي [4]فيما استقر عليه رأيه آخِراً – " إنّ العامل فيه اسم الإشارة "

والثاني : أنّ العامل فيه (كان) ، والتقدير : هذا إذا كان بُسْراً أطيب منه إذا كان رطباً ؛ لأنّ هذا تفضيل الشيء على نفسه باعتبار زمانين ، والمشار إليه صاحب الحال .

ثم إن أشير إليه – وهو طلع أو بلح – قُدّر الظرف ، بـ(إذا) لدلالته على المستقبل ، وإن أشير إليه – وهو تمر – قدّر الظرف بـ(إذا) لدلالته على الماضي .

وإذا ثبت تفضيل الشيء على نفسه باعتبار زمانين ، فلابد من تقديرهما تقدير ما يضافان إليه ، وهو (كان) وهي تامة ؛ لانّ المنصوب بعدها حال .

ثم قيل : الناصب للظرف الأول اسم الإشارة ، وقيل : أفعل .

والقول الثالث – وهو أرجحها – أنّ العامل في بُسراً (أطيب) كما عمل في رطباً ؛ لأنه تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين .

حجة من قال : العامل اسم الإشارة من وجهين :

أحدهما : أنه لو عمل (أفعل) في حالين ؛ لأدى إلى أن يكون مقدراً بحالين مختلفين ، وذلك غير جائز .

---

(1) – الكافية : ١٠٤

(2) – الكتاب ١/٤٠٠- ٤٠٣ ، والمقتضب٤/٣١٢-٣١٣ ، وشرح ابن يعيش ٢/٦٠-٦٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٠٩- ٥١٥ ، وشرح الرضي : ٢/٣٢- ٣٩ ، والفوائد الضيائية ١/٣٨٩- ٣٩٠ ، والقواس ٥٥٣- ٥٧١

(3) – الكتاب ١/٤٠٠ ، والمقتضب ٣/٢٥١

(4) – المسائل المنثورة ٣٣

والثاني : أنّ (أفعل) لا يتقدم عليه معموله ؛ لضعفه عن مرتبة الفعل ، ولذلك استقبحوا تقديم الجار والمجرور عليه ،نحو :زيد من عمر أفضل ، وقال المازني[١] :" هو قبيح جداً " وإذا قـــدرت (كان) لزم عمل اسم الإشارة في الظرف المضاف إليها ، وإذا لزم ذلك فيعمل في الحال ، ولا يحتاج إلى تقديرها .

حجـــة مـــن قدر[٢]"كان " أنه تفضيل للشيء على نفسه باعتبار زمانين ؛ فلابد من تقديرها كما تقدم .

وجوابه : أن تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين يغني عن تقدير زمانين ، فلا حاجة إلى تقديرهما

حجة من قال[٣] : العامل فيهما (أفعل) من خمسة أوجه :

أحدها : الاتفاق على جواز : زيد جالساً أحسن منه قائماً ، وتمر نخلتي بسراً أطيب منها رطباً ، وعمرو متكلماً أحسن منه ساكتاً ، ولا عامل فيهما هاهنا سوى أفعل .

الـــثاني : أنّه يقال : زيد قائماً كعمرو قاعداً ، وعمرو ناطقاً مثله ساكتاً ، ولا شك أنّ الكاف مثلاً أضعف من (أفعل) ، وقد تقدم معمولها عليها .

والثالـــث : أنّ الغرض من هذه الحال الأولى تقييد الطيب بالبسرية مفضلة على الرطبية ، وهـــذا معنى العامل في الحال ؛ لأنّ المقيد بالحال هو العامل فيها ، ولو كان اسم الإشارة هو المقيد بالبسرية لبَطُل تفضيل البسرية على الرطبية .

والرابع : أنّه لو كان العامل هذا لوجب أن يكون في حال الخبر عنه بسراً ؛ لأنّه حال من المشار إليه ، فوجب أن يكون في حال الإشارة إليه بسراً ؛ لِيُقَيِّد الإشارة به ، ولاشك في جواز كونه في حال الإشارة إليه بلحاً أو تمراً .

والخامس : أنه لو كان العامل اسم الإشارة لفسد المعنى ؛ لأنّ اسم الإشارة إذا تقيد بحال كـــان الخـــبر مطلقا غير مقيد ، بدليل قولك : (هذا زيد قائماً) فإنّ الإخبار عن اسم الإشارة بـــ(زيد) غير مقيد بالقيام ، إذ يؤدي إلى أن يكون غير زيد في غير حال القيام .

---

[١] – شرح الكافية لابن الحاجب

[٢] –الكتاب ١/٤٠٠ ، وا لهمع ٢/٢٣٩

[٣] – وقد رجحه ابن الحاجب ينظر شرح المفصل ١/٣٣٦

لا يقال : بأن ذلك من قبيل المفهوم ، ولا نقول به ؛ لأنا نقول بأنه من قبيل المنطوق لا المفهوم ؛ لانّ الحال حكم بالتقييد على ما قيد به ، فلو فرض غير مقيد لكان مخالفاً للمنطوق لا للمفهوم ، بدليل : جاءني زيداً راكباً ، فإنه لو قدر مجيء زيد من غير ركوب لكان مخالفاً للمنطوق .

وإذا تقرر ذلك وجب أن يكون الإخبار عن اسم الإشارة بـ(أطيب) مطلقاً غير مقيد بالبسرية فكأنك قلت : هذا أطيب منه رطباً ؛ لأنّ وجود الحال وعدمها بالنسبة إلى الخبر سواء لعدم تقييده بها ، وحينئذ يفسد المعنى ؛ لأنك فضلت الشيء على نفسه من غير تقييد بحالين : أحدهما فاضلة والأخرى مفضولة

والجواب عن الوجه الأول : أنّ أفعل التفضيل يتضمن الفعل والمصدر ؛ فعمل في الحال الأولى باعتبار الفعل ، وفي الحال الثانية باعتبار المصدر ، والتقدير : هذا بسراً تريد طيبه عليه رطباً / فالفعل مقيد بالبسرية ، والمصدر مقيد بالرطبية ، فلم يتقيد شيء واحد بحالين مختلفين .

1/95

وعن الثاني : قد جاء في الشعر تقديم الجار والمجرور ، وهو في حكم المضاف إليه ، فالحال أولى بجواز التقديم

قال الشاعر[1] :

[٤٧٠]لأخت بني ذهل غداة لقيتها فكيهة فينا منك في الخير أرغب

وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل أو ما زوّدت هو أطيب

على أن ما ذكرنا من العلل القوية لا يعارضه ذلك فعلم بذلك رجحان هذا القول ، وكلما يتحول وينتقل فإنه ينتصب الفاضل والمفضول ، كقولك : هذا عنباً أطيب منه زبيباً ، وهذا العسل جامداً أطيب منه ذائباً ، وهذا عمرو متكلماً أفضل منه ساكتاً . وكلما لا يتحول وينتقل ، وهو تفضيل الشيء على غيره فإنه يرتفع الفاضل والمفضول ، كقولك : هذا رطب أطيب منه عنب ، وهذا خبز أطيب منه لحم ، وهذا زيد أفضل منه عمرو ، وتكون الجملة الثانية صفة بعد النكرة وحالاً بعد المعرفة .وإنما وجب الرفع ؛ لأن الشيء لا ينتقل إلى غيره حتى يصح تفضيله باعتبار الأحوال .

---

(١) - قائله: الفرزدق ، وهو في ديوانه و البيت من شواهد المسائل الحلبيات ١٧٧ ، ١٨١ شرح المفصل ٢/ ٦٠ ،والتذكرة ٤٧ ،والهمع ٢/ ١٠٤ ، وابن عقيل ٤٦٨ والخزانة ٨/ ٢٦٩ ،

قوله " وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً "يعني أنه لا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق بـــل ما يدل على الهيئة يصح أن يقع حالاً ، وإن لم يكن مشتقاً ، وقد جاءت ألفاظ غير مشتقة أحوالا ، وهي على ضربين : مصدر وغير مصدر ،

أما المصدر ، فقالوا : قتلته صبراً ، أي : مصبوراً ، إذا كان من المفعول ، وصابراً إذا كان من الفاعل ، والصبر الحبس ، ولقيته فجأة وعياناً وكفاحا أي : مفاجئا ومعاينا ومكافحاً ، وكلمته مشافهةً ، أي : مشافهاً ، وأتيته ركضاً ، وعدواً ومشياً ، أي : راكضاً وعادياً وماشياً ، وأخذت عنه سمعاً وسماعاً أي : سامعاً

مذهب سيبويه[١] أنها مخصوصة بالسماع دون القياس ، ومنع " أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً أي : راجلاً ومسرعاً لعدم السماع .

وأجاز المبرد[٢] القياس في كل ما كان من أنواع الفعل لدلالة الفعل على نوعه ، فأجاز أتانـــا رجلة وسرعة) لكونهما من أنواع الإتيان ، ولم يجز (أتانا ضربا وضحكاً وبكاء وأكلا وشربا) ؛ لأنه ليس من أنواع الإتيان ، فلا دلالة له عليها

ومذهب سيبويه والزجاج[٣] أنّ هذه المصادر في وضع الحال ؛ لأن الصفات لما وقعت مصـــادر ، وقعـــت المصادر أحوالاً على طريق المقاصّة ، إمّا بتقدير اسم فاعل أو اسم المفعول ، أو على حذف مضاف ، أي : ذا صبر ، وكذا البواقي .

ومذهـــب الســـيرافي[٤] أنها أنواع من الفعل قبلها ، وهي مصادر مؤكدة كـــ(تبسمت وميض البرق) و (كرهته بغضاً) ، ومذهب المبرد[٥] أن نصبها على المصدر من أفعال من ألفاظها ، والتقدير : أتيته أمشي مشياً ، وكذلك الباقي

ومذهـــب سيبويه أقوى لدلالتها على الهيئة ، ولزومها للتنكير ، ولصحة وقوعها جواباً لـــ(كيف) .

---

(١) – الكـــتاب ٣٧٠/١ ، قال سيبويه : وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع الموضع هذا ، وينظر : الارتشاف ٣٤٢/٢

(٢) - ينظر المقتضب ٢٦٤/٣

(٣) – الســـيرافي : الحســـن بـــن عبد الغفار تقدمت ترجمته ، وينظر : الارتشاف ٣٣٥/٢ : والهمع ٢٢٨/٢

(٤) – نفس المصدر ، وينظر الارتشاف ٣٤٣/٢

(٥) – المقتضب ٢٦٤/٣

وأمّا قول الفرزدق[1]:

[٤٧١] ألم ترني عاهــدت ربي وأنني لبين رتاج قــائماً ومقــامِ
على حلفة لا اشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من فيَّ زور كلام

، ففي نصب خارجاً ثلاثة أقوال :

أحدها لسيبويه [2]: أنه في موضع المصدر المؤكد أي : ولا يخرج خروجاً .

والثاني : للمبرد وعيسى بن عمر[3] أنه حال من التاء في عاهدت .

والثالــث للسيرافي [4]: أنه حال من ضمير الفاعل في أحلف ، والتقدير : عاهدت ربي على أن أحلف لا شاتماً ولا خارجاً .وقول سيبويه أقوى لوجهين :

أحدهما : أن (لا أشتم) جواب القسم ، ولا يخرج زور الكلام عطف عليه ، فهو داخل في القسم عليه ، فلو جعلا حالاً لكان المقسم عليه غير مذكور ؛ لأن التقدير : عاهدت ربي ، في حــال كــوني غير شاتم ، وفي حال كوني غير خارج من في زور كلام ، وهو عكس المعنى المقصود ؛ لأنّ قصده الحلف على ترك الشتم ، وترك زور الكلام ، لا على غيرهمــا ، وذلــك أنه قيل له : إن أترابك يدّعون أنك تقول الشعر ، فحلف بين باب الكعبة والمقام لا ينشد الشعر ، وأقبل على تلاوة القرآن برهة من الدهر ثم أخلف .

والثاني : انهما إذا جعلا حالاً احتيج إلى حذف المقسم عليه ، وإذا جعلا مقسماً عليهما لم يكن في الكلام حذف ، وإلا قبل الكلام الحقيقة .

وأمــا غير المصدر ، ففي التنــزيل ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً ﴾ [5] أي : دالة ، ومعرفة ومما لكم في المنافقين فئتين ، أي : مختلفين .

---

[1] – ديــوان الفــرزدق : ٢١٢/٢ ، و البيت من شواهد الكتاب ٣٤٦/١ ، والمقتضب ٤/ ٣١٣ ، والمحتســب ٥٧/١ ، وابــن يعيش ٥٩/٢ ، و٥٠/٦ ، وتذكرة النحاة ٨٥ ، وشرح الشافية ١٧٧/١ ، والخزانة ٢٢٣/١ ، و٤٦٣/٤ ، و٤٦٥ ،

[2] – الكتاب ٣٤٦/١ ، قال سيبويه : كأنه قال ولا يخرج خروجا ،

[3] – قــال المــبرد : في المقتضب ٣١٣/٤ وإنما التقدير : لا أخرج خروجا ؛ لأنه على ذلك أقسم ، فهذا وجه صحيح يصح عليه معنى هذا الشعر ، وأما عيسى ابن عمر فإنه كان يجعل خارجــا حالا ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه يقول : عاهدت ربي وأنا غير خارج من فيّ زور كلام "

[4] – شرح شواهد الشافية ٧٣

[5] – الآية ٦٤ من سورة هود

وقولهم : " هذا بسراً أطيب منه رطباً " أي : يابساً أو قوياً ولينا ، وهذا زيد أسد أي : جريئاً شجاعاً ، وهذه جبّتك خزّاً ، أي : ناعمة

وقال الشاعر:[1]

[٤٧٢]بدت قمراً ومالت خَوطَ بانٍ   وفاحت عنبراً ورنت غزالاً

أي : مضيئة ومتثنية وطيبة [النشر]، ومشبهة غزالاً و: [قولهم][2]

" بيّنتُ له حسابَه باباً باباً "

أي : متصلاً ، وكذلك بينت له المسألة حرفاً /حرفاً ، و (جاء القوم ثلاثة ثلاثة **٩٥/ب** وتصدقت بمالي درهماً درهما ؛ لأن تكرار الشيء مرتين يُشعر بتفصيل جميع جنسه باعتبار مدلول اللفظ المكرر ، ولذلك لزم أن يكون مكرر البدل على التفصيل ، وبعت الشاء شاة ودرهماً ، وبعت داري ذراعاً ودرهماً ، وأصله : شاة بدرهم ، وذراعاً بدرهم ، فالشاة والذراع مثمنان ، والدرهم ثمن ؛ فأبدلوا من باء المصاحبة واواً لاشتراكهما في معنى المصاحبة ، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها لبطلان الجر وشاة ، وإن كانت جامدة نائبة عن مسعر ؛ لوقوعها موقعه ، أو عن معطياً شاة وأخذاً درهماً ، والحال الآن مجموع شاه ودرهماً ، وصاحب الحال الشاء ، و (بعت) هو العامل لا الصفة المحذوفة . وأجاز الخليل[3] رفعهما على حذف الخبر ، أي : شاةٌ ودرهمٌ مقرونان ، والجملة في موضع الحال .

---

(١) - قائله : أبو الطيب المتنبي ، وهو في ديوانه ١٦٢/٢ ، وقد تمثل به ابن الشجري في الأمالي ٢٧٤/٢ ، والرضي في شرح الكافية ٣٣/٢ ، والقواس في شرح ألفية ابن معط ٥٧٠ ، وينظر: أسرار البلاغة الخزانة ٥٣٧/١

(٢) – ابن يعيش : والإيضاح على المفصل ٣٤٠/١ ، والمعنى فصلت له الحساب

(٣) - الكتاب : ٣٩٤/١

وأما قولهم[١] : " بعت البر قفيزين بدرهم " فالمعنى مسعراً قفيزين بدرهم ، أو رخيصاً ، ويجوز حذف الدرهم استغناء بالقرينة الدالة على الثمن .

وأمّا جاء البر قفيزين ، فيحتمل وجهين :

أحدهما : أنه خبر ، وجاء بمعنى صار أي : كلت البر فجاء قفيزين ؛ لأنّ الحال فضلة ، وليست هاهنا بفضلة ، بل خبر لتوقف معنى الجملة عليها

والثاني : أنّ يكون حالاً ، والمعنى حصول البرّ في نفسه على هذه الحال ، أي : قليلاً أو كثيراً .

وأما قولهم [٢]" بايعته يداً بيد " فإنه عبارة عن البيع بالنقد دون النسيّة ؛ فناب عن مسلمين أو ناقدين ، ولو استعمل من لفظ اليد فعل لقيل ميادياً ، ولابد من الكلمتين ليتم المعنى ثم قيل : لا يجوز رفعهما ؛ لأنهما في موضع ما لا يجوز رفعه ، وهو ناقدين الدال على التعجيل ، وقيل : أصله الرفع ؛ لأن الحمل يوضع موضع المفردات ، فيستقيم جعل الجملة في موضع المفرد .

وأمّا النصب مع كون الحال لا يفهم من المنصوب وحده دون ما يتصل به فمشكل لتوقف الحال على مجموع الكلمتين فضاها الجمل لكنه لما توقفت الحال على مجموعهما ، وليسا بجملة أعرب الأول منهما بإعراب الحال لقبوله لذلك

والثاني : بقى على إعرابه ؛ لعدم قبوله لإعراب الحال ، ولو كان قابلاً لذلك لأعرب كبينت حسابه باباً باباً.

وأمّا " كلمته فاهُ إلى فيَّ " ، فقد نقل فيه الرفع[٣] ، والجملة في موضع الحال

وأمّا النصب ففي ناصبه ثلاثة أقوال :

أحدها : للكوفيين[٤] أنه منصوب بتقدير : جاعلاً فاه إلى في ، فهو مفعول جاعل .

والثاني : للأخفش[٥] أنه منصوب لفقد الخافض أي : من فيه إلى فيّ

---

(١) – المصدر السابق

(٢) – الكتاب ١/٣٩١، قال سيبويه " فالرفع على قوله كلته وهذه حالة "

(٣) – الكتاب ١/٣٩١ ، والمقتضب ٣/٢٣٦

(٤) – الهمع ٢/٢٢٥

(٥) – الهمع ٢/ ٢٢٥

والثالـــث : للجمهور من البصريين[1] : أنه منصوب بـــ(كلمته) ، وعليه من الإشكال مـــا ذكـــر في نصب (يداً بيد) وزيادة ، وهو أنّه معرفة في معنى النكرة ؛ لأنّ مجموع اللفظين ناب عنه (مشافها) ، فهو من الشواذ لذلك ، ثم قيل : يجوز تقديمه ؛ لأن عامله يتصرف ، وقيل : لا يجوز لشذوذه ، ووقوعه موقع غيره

والاعتراض على مذهب الكوفيين بوجهين :

أحدهما : أنه لو كان كما زعموا لم يكن من الشواذ ؛ لأنّ تقدير الناصب للمفعول ليس بشاذ .

والـــثاني : أنّــه لو كان كما زعموا لجاز القياس عليه ، وأنّ يقال : حكمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، وفي امتناعه دليل على بطلان قولهم .

وعلى قول الأخفش[2] : أنه يؤدي إلى أن يكون ابتداء غاية كلامه من في غيره لا من فيه ؛ لأن من لابتداء الغاية ، وذلك باطل .

وأمّـــا تعلـــق الجار ، وهو (إلى في) ، فزعم أبو علي[3] أنّه تعلق بـــ(فاه) لنيابته عن مشافهه .

وكـــذا قـــياس بيد من يدا بيد ؛ لنيابته عن (ناقد) أو (مسلم) ، وهو ضعيف ؛ لأنّ مجموع اللفظين ناب عن مشافهةً ، وعن (ناقدين) و (مسلمين) ، وليس النيابة للاسم الأول إذ لا يستقل بالمعنى دون الثاني ، وإذا نابا كلاهما على الحال لم يصح عملاً الأول في الثاني ؛ لاشتراكهما في النيابة عن العامل .

---

(١) – الكتاب ٣٩١/١ ، وينظر : الإيضاح على المفصل ٣٣٩/١

(٢) – الهمع ٢٢٥/٢

(٣) – الهمع ٢٢٥/٢

مـــتنٌ : " وتكون جملة خبرية . فالاسمية بالواو والضمير ، أو بالواو ، أو بالضمير على ضعف . والمضارع المثبت بالضمير وحده ، وما سواها بالواو والضمير ، أو بإحداهما . ولابد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة "[1]

الشـــرح [2] : إذا كانت الحال جملة اسمية فلا يخلو إما أن يكون المبتدأ في الجملة ضمير ذي الحـــال ، أو لا ، فإن كان ضمير ذي الحال ، كقولك : جاءني زيد وهو راكب ، ورأيت زيداً وهو راكب،وفي التنـــزيل ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [3] ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [4] و ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [5] و ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [6] ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [7] فـــلا بـــد من الواو مع الضمير ؛ لأنّ الحال مقدرة من الجزء الثاني والضمير مستقل ، وليس بضمير الفضلات حتى يستغني بربطه ؛ فاحتاج إلى الـــواو ؛ ليشعر بأنه في محل الفضلة ، ولذلك يقدر بـــ(إذا) إشعاراً بأنها في محل النصب كـــــ(إذا) ، واختصت الواو بالحال دون الفاء و (ثم) ؛ لإفادتها معنى الجمع من غير ترتيب .

وإن / لم يكن المبتدأ ضمير ذي الحال ؛ فلا يخلو أمّا أن يكون فيها ضمير يرجع إلى ذي الحال ، أو لا ضمير فيها

٩٦/أ

---

(١) – الكافية : ١٠٥

(٢) – شـــرح المصـــنف عـــلى الكافية : ٢/٥١٦- ٥١٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٤٠- ٤٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣٩١- ٣٩٢ ، والإنصاف المسألة ٣٢

(٣) – الآية ١٣٢ من سورة البقرة

(٤) – الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٥) – الآية ٤٣ من سورة النساء

(٦) – الآية ١٠٦ من سورة يوسف

(٧) – الآية ٢٨ من سورة هود

فـإن لم يكـن فـيها ضمير ، كقولك : جاء زيد والشمس طالعة ، وفي التنـزيل ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [1]،وقال الشاعر[2]:

[٤٧٣]وقد اغتدي والطير في وكناها   بمنجرد قيد الأوابد هيكل

، فلا بد من الواو لتربط الحال بذي الحال .

فإن قيل :فكيف يصح أن يكون قوله : والشمس طالعة ،وما شاكله صفة هيئة الفاعل ؟!

قلنا : التقدير موافقاً طلوع الشمس ، وموافقاً اهتمام طائفة أنفسهم ، وموافقاً كون الطير في وكـناها ، والموافقة صفة هيئة الفاعل ، وإن كان فيها ضمير يرجع إلى ذي الحال ، كقولك : (جاء زيد ويده على رأسه) ، و (أقبل محمد و عليه قلنسوة) ففيه قولان :

أحدهمـا : أنه لا بد من الواو مع الضمير ، وبه قال في المفصل[3] ؛ لأن الحال في المعنى مقدرة من الخبر ، فلابد من الخبر المخبر عنه بما يشعر بكونه داخلاً في الحال ، وهو الواو .

والقـول الثاني : أنه يجوز الاكتفاء بالضمير من غير واو ؛ لأنّ المقصود ربط الحال بذي الحـال ، وذلك يحصل بالضمير كما يحصل بالواو عند عدم الضمير ، وفي التنـزيل ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [4]

يحتمل أن تكون الجملة حالية ، وقد استغنى بالضمير عن الواو ، ويحتمل حذف واو الحال لاجـتماع واويـن كمـا حذفت واو العطف في ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [5] لاجـتماع واوين ، ويحتمل أن يكون مفعولاً ثانياً ، وقال تعالى ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝١٩ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ۝٢٠ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا

---

[1] – الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

[2] – قائله : امرؤ القيس ، وهو في ديونه و البيت من شواهد المحتسب ١٦٨/١ ، ٢٣٤/٢ ، وشرح المفصل ٥١/٣ ، والقواس ٥٥٦/١ ، والخزانة ٥٠٧/١ ، ١٧٩/٢ ، والمغني ٤٦٦

[3] – المفصل في علم العربية ٦٤

[4] – الآية ٦٠ من سورة الزمر

[5] – الآية ٨ من سورة الغاشية

تُكَذِّبَانِ ﴿٢١﴾ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [1] معنى مرج : أرسل ، وقيل : خلط ، وضمير الفاعل يعود على الله ، و(يلتقيان) حال ، و (بينهما برزخ) حال من فاعل يلتقيان ، وهذا يقوي كون الضمير في الاسمية يغني عن الواو و(لا يبغيان) حال أيضاً ، وقد جاء المنفي من غير واو ، ويخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ، أي : من أحدهما ؛ فحذف المضاف . وقال الشاعر [2] يصف غائصاً بطول النفس :

[٤٧٤] نصف النهار الماء غامرهُ ورفيقهُ بالغيبِ لا يدري

، فالماء غامره جملة حالية .

وقالوا : كلمته فوه إلى فيّ ، وإذا دخلت الواو ومع المضارع فالجملة الحالية اسمية ، والمبتدأ محذوف ، وفي التنزيل ﴿ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾ [3] أي : وهم يكفرون بما وراءه ، والجملة حال من فاعل ، قال : لتصح مطابقة الحال لصاحبها في الغيبة ، ولا يصح جعله حالاً من فاعل (نؤمن) ؛ لأنه للمتكلم ، والحال للغائب ، ولا يكون الغائب هيئة للمتكلم ، وقوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [4] ، أي : وهم يصدون عن سبيل الله على من جعله حالاً .وقوله : ﴿ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [5] أي : وهن يقبضن ، وقول الشاعر :

---

[1] – الآية١٩، ٢٢ ، من سورة الرحمن

[2] – قائله : المسيب بن علس ، وهو في ديوانه ٦١٠ ، وأدب الكاتب ٣٥٩ ، و البيت من شواهد سر الصناعة ٦٤٢/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٦٥/٢ ، وشرح الرضي ٤٢/٢ ، تذكرة النحاة ٦٨٣ ، وإصلاح المنطق ٢٤١ ، ٢٥٠ ، والخزانة ٢٣٣/٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ومغني اللبيب ، واللسان (نصف) ٣٣١/٩

[3] – الآية ٩١ من سورة البقرة

[4] – الآية ٢٥ من سورة الحج

[5] – الآية ١٩ من سورة الملك

[٤٧٥]وتراه أصغر ما تراه وناطقاً   ويكون أكذب ما يكون ويقسم [١]

، أي : وهو يقسم .

وإن كانت الجملة فعلية ، فلابد من الضمير إن كان الفاعل مضارعاً مثبتاً كما في اسم الفاعل ، ويمتنع مجيء الواو معه كما يمتنع مع اسم الفاعل لجريانه ، أي : المضارع على لفظه ، وتنزله منزلته في المعنى ، فتقول : جاء زيد يضحك ، أي : ضاحكاً ، وفي التنزيل ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ [٢]، و ﴿ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ ﴾ [٣] ، وقال الشاعر[٤] :

[٤٧٦] متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

، وإن لم يكن المضارع مثبتاً ، أو كان الفعل ماضياً مثبتاً أو منفياً فإنه يستعمل بالواو والضمير أو بإحداهما ، فتحصّل من ذلك تسعة أقسام :

ثلاثة مع الواو والضمير ، كقولك : جاءني زيد وما يتكلم غلامه ، وقد خرج غلامه ، و قد خرج غلامه ، وما خرج غلامه .

وثلاثة بالواو من غير ضمير ، كقولك : جاءني زيد ، وما يتكلم عمرو ، وقد خرج عمرو .

وثلاثة مع الضمير من غير واو ، كقولك : جاءني زيد وما يتكلم غلامه ، وقد خرج غلامه ، وما خرج غلامه .

---

(١) – لم أعثر على نسبة للبيت

(٢) – الآية ١٦ من سورة يوسف

(٣) – الآية ٢٥ من سورة القصص

(٤) – قائله: الأعشى ، وهو في ديوانه ٥١ ، و البيت من شواهد الكتاب ٣/٨٦ ، والمقتضب ٢/٦٥ ، ومجالس ثعلب ٤٦٧ ، وإصلاح المنطق ١٩٨ ، وشرح المفصل ٢/٦٦ ، ٤ /١٤٨ ، و٧/٤٥ ، ٥٣ ، والخزانة ٣/٧٤ ، و٥/٢١٠ ، و٧/١٥٦ ، و٩/٩٢ ، و٩٤ ، وابن عقيل ١/ ٥٨١

ومثال المضارع المنفي بالواو وعدم الواو ، وفي التنزيل قراءة [١] ابن عامر ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٢] ، أي : غير ممتنعين ؛ لأنه قرأ بتخفيف النون وكسرها ، فهي علامة الرفع .

و(لا) للنفي لا للنهي ، وليست للتأكيد – خلافاً ليونس[٣] ، وقال تعالى ﴿ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [٤]، فقوله (ولما يدخل الإيمان) في موضع الحال من واو (قولوا) ، وقال تعالى ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [٥]

وأما قول الشاعر[٦]:

[٤٧٧]بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلّت

فالجملة بعد النكرة ،فهي بالوصف أولى من الحال .ومثال الماضي في التنزيل ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ ﴾ [٧] ، وقال الشاعر [٨]:

[٤٧٨] ذكرتك والخطيُّ يخطر بيننا وقد نهلت منّا المثقفةُ السمرُ

، ولا يصح وقوع الماضي حالا إلاّ مع (قد) ظاهرة / كما ذكرنا ، أو مقدرة خلافاً للأخفش والكوفيين[٩] فإنه لا يشترط عندهم .

٩٦/ب

---

[١] –الكشاف ٢/٢٥١ ، والكشف ١/٥٢٢ ، و الإتحاف ٢٥٣ ، و

[٢] – الآية ٨٩ من سورة يونس

[٣] – الكتاب : ٢/١٤٠

[٤] – الآية ١٤ من سورة الحجرات

[٥] – الآية ٧٧ من سورة طه

[٦] – قائله : الفرزدق ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، و البيت من شواهد ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٢ ، والانصاف ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/٦٧ ، وتذكرة النحاة ٦٢٠ ، واللسان (جزر) ٤/٢٣٥ ، ومغني اللبيب ٤٧١، ٥٣٧

[٧] – الآية ٦١ من سورة المائدة

[٨] – ينسب لأبي العطاء السندي ، ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٦ ، و البيت من شواهد شرح المفصل ٢/٦٧ ، ومغني اللبيب ٥٥٧ ،

حجـــة البصـــريين أنّ (قد) تقربه من زمن الحال ؛ فيصح حينئذٍ وقوعه حالاً ، وإلاّ لم يصح وقوعه حالاً لبعده من زمن الحال .

حجة الكوفيين والأخفش السماع من غير (قد) ، والتقدير على خلاف الأصل والقياس .

أمّـــا الســـماع فقوـــله تعـــالى ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [1] و ﴿ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ [2] ، وقول الشاعر[3]:

[٤٧٩] وطعن كفم الزق غدا والزق ملآنُ

وقول الآخر[4] :

[٤٨٠]كما انتفض للعصفور بلله القطر

وأما القياس فعلى الصفة فإنّه يقع صفة للنكرة من غير تقدير ؛ فجاز وقوعه حالاً من غير تقدير .

والجواب أنّ (قد) مقدرة في هذه المواضع لما ذكرنا من العلة

وأما القياس : فالفرق أنّ الحال صفة لهيئة ؛ فهي تقتضي المقارنة ، والماضي بعيد من زمن الحال ، فلا تصح مقارنته

وأمّـــا الصفة فلا يشترط فيها ذلك ، إذ يجوز وصف الشخص بالحدث الماضي ، وقوله تعالى ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [5]

---

(٩) – الهمع ٢٢٦/٢

(١) – الآية ١١١ من سورة الشعراء

(٢) – الآية ١٤٨ من سورة الأعراف

(٣) – ينســب للفـــند الـــزماني (شهل بن شيبان) في ديوان بني بكر ٣٦٣ ، و البيت من شـــواهد شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ ، والخزانة ٤٣٢/٣ ، والحيوان ٤١٦/٦ ، واللسان (شصا) ٤٣٢/١٤

(٤) –هـــذا عجـــز بيـــت شطره (وإني لتعروني لذكراك هزة) وقائله : أبو صخر الهذلي في الأغـــاني ١٦٩/٥ ، ١٧٠ ، ، و البيت من شواهد ا لإنصاف ، وأمالي ابن الحاجب ، وشرح الرضي ٤٥/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٧/٢ ، والقواس ٥٥٨/١، والهمع ١٩٤/١ ، و

(٥) – الآية ٩٠ من سورة النساء

وقراءة من قرأ [1] ﴿ حصرت صدورهم ﴾ تقوي الحال على تقدير (قد)، وتضعف بالدعاء

وأما الوصف على تقدير : (قوماً حصرت صدورهم) فيتساويان ؛ لأنّه قد جاء الوصف بالفعل مع حذف الموصوف ، وكذلك يجوز وقوع المستقبل صفة ؛ كقوله [2]:

[٤٨١] وإلاّ فهبها ذمةً ستضيعُ

ولا يصح وقوعه حالاً كقولك : جاء زيد سيركب ، وجاء محمد سوف يضحك

فـإن قيل : فالحال المقدرة تتعلق بالمستقبل ، ويصح وقوعها حالاً ! فلم لا يصح وقوع المستقبل حالاً ؟!

قلـنا : الحال المقدرة ترجع إلى المتنقلة في المعنى ؛ لأن التقدير موجود فهو صفة هيئته ، وأما الفعل المستقبل فلا يصح جعله صفة هيئة .

وإنما جاز دخول الواو في المضارع المنفي وعدم الدخول ، أمّا الدخول ؛ فلوجهين :

أحدهمـا : أن حرف النفي ينـزل منـزلة الجزء من الفعل ؛ فيبعد بذلك عن شبه اسم الفاعل لفظاً ومعنى .

والثاني : أن الحال هاهنا لا تقدر باسم الفاعل الذي يمتنع معه دخول الواو ، وإذا لم تقدر بـه جاز دخولها لعدم المانع ، وأمّا عدم دخولها معه فاحترام للفظ المضارع لأنه المصحح للحال ، وإن لم يكن إياها

وأما دخولها مع الماضي فلبعده عن اسم الفاعل لعدم الجريان .

وأمـا عدم دخولها فلأنّ (قد) قربته من الحال ، وكما لا يدخل مع اسم الفاعل الدال على الحال كذلك ما قرب منه

---

[1] – في الآية عدد من القراءات بترقيق الراء ، وبالوقف بالهاء ، وحاصرات ، وبالإدغام ، ينظر : البحر ٣/٣١٧ ، اتحاف فضلاء البشر ١٩٣ ،

[2] – لم أعثر على قائله ، و البيت من شواهد القواس : ١/ ٥٥٩

متن : " ويجوز حذفُ العامل ، كقولك للمسافر : (راشداً مهديا) ويجب ، في المؤكدة مثل : (زيد أبوك عطوفاً) أي : أحقهُ ، وشرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية "[1]

الشرح [2] : حذف العامل في الحال على قسمين : جائز وواجب .

فأمّا الجائز فعند وجود قرينة حاليّة أو مقاليّة تدل على خصوصيته ، كقولك للمسافر : راشداً مهديّاً ، أي : سافرت ، وللقادم من الحج : مأجوراً مبروراً ، أي : رجعت أو قدمت ، ولمن حَدّث صادقاً ، أي : قلته صادقاً ، ولمن رأيته تعرض لأمر : متعرضاً ، أي : قربت منه متعرضاً ، وقالوا [3]: أخذته بدرهم فصاعداً ، أي : فذهب الثمن صاعداً .

وأمّا قولهم [4]: أ تميميًّا مرة وقيسياً أخرى ؟! ، فمنهم من ينصبهما على الحال ، والاستفهام التوبيخ ؛ لتلوّنه وتخلقه مرة بأخلاق قيس ، وأخرى بأخلاق تميم ، ولا يعتمد على خلق واحد ، أي : أ تتحول ؟ ، ومنهم من ينصبهما على المصدر لفساد معنى الحال ، إذ معناها أنه يتحول في حال التميمية وفي حال القيسيّة ، وليس المعنى على ذلك إنما المعنى إنّه ينتقل تنقلاً متعدداً كما في قول الشاعر :

[٤٨٢]أفي السلم أعياراً جفاءً وغلظة وفي الحرب أشباهَ النساءِ العوارِكِ [5]

---

[1] – الكافية : ١٠٦

[2] – الكتاب ١/٣٤٠ – ٣٤٣ ، والمقتضب : ٣/٢٦٤ – ٢٦٥ ، وشرح ابن الحاجب على المفصل : ١/٣٤٦-٣٤٨ وشرح المصنف على الكافية : ٢/٥١٩- ٥٢٠ ، وشرح الرضي ٢/٤٧ – ٥٢ ، والفوائد الضيائية ١/٣٩٥- ٣٩٧ ،

[3] – الكتاب ١/١٤٧ ، والمقتضب ٣/٢٥٥ ، وشرح ابن الحاجب على المفصل ١/٣٤٦

[4] – الكتاب ١/١٧٢ ، و المقتضب ٣/٢٦٤

[5] – ينسب هذا البيت لهند بنت عتبة ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٤٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٦٥ ، وابن الحاجب على المفصل : ١/٣٤٧ ، والرضي ٢/ ٤٨، ، واللسان (عور ، عرك) ٤/٦١٤ ، ٦٢٠ ، و١٠/ ٤٦٧ والخزانة ٣/٢٦٣

وقول الآخر :

[٤٨٣] في الولائم أولاداً لواحدةٍ   وفي العيادةِ أولاداً لِعَلّاتِ[١]

؛ لأن المعنى يتحولون هذا التحول ، وينتقلون هذا التنقل المخصوص .

وقوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[٢] قال سيبويه[٣] : " نجمعها قادرين ".

وأمّا واجب الحذف فلوجود الشرطين – وهما : القرينة الدالة على خصوصية المحذوف ، ولفظ الجملة الواقع موقعه ، مثل : زيد أبوك عطوفاً ، أي : أحقه عطوفاً ، وتأتي لمضمون جملة اسمية ، وعليها إشكال من وجهين :

أحدهما : أنها لا تدخل في حدّ الحال ؛ لأنها تأتي لبيان هيئة الفاعل أو المفعول عند تعلق الفعل به خاصة ، فتكون مقيِّدة ، وهذه تأتي لتقدير ذلك المعنى لصاحبها مطلقاً من غير تقييد ، فأشبهت الصفة ، ولذلك ينتفي صاحبها عند فرض انتفائها في نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[٤] بخلاف المتنقلة .

والثاني : أنها قد تأتي بعد الجملة الفعلية ، وفي التنزيل ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[٥] ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٦] ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[٧] ﴿ / ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾[٨]

٩٧/أ

---

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٤/١ ، والمقتضب ٢٦٥/٣ ، والكامل ١٧٤/٣ وابن الحاجب على المفصل ٣٤٧/١ ، والرضي ٤٨/٢

[٢] – الآية ٤ من سورة القيامة

[٣] – الكتاب ٣٤٦/١

[٤] – الآية ٩١ من سورة البقرة ٣١ من سورة فاطر

[٥] – الآية ٢٥ من سورة التوبة

[٦] – الآية ٦٠ من سورة البقرة ، والآية ٧٤ من سورة الأعراف ، والآية ٨٥ من سورة هود ،والآية ١٨٣ من سورة الشعراء ، والآية ٣٦ من سورة العنكبوت

[٧] – الآية ٧٩ من سورة النساء

[٨] – الآية ٨٣ من سورة البقرة

﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ (١) ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ (٢) و ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ (٣)

وقال الشاعر :

[٤٨٤] وقد فرَّ عمرو هارباً من منيته (٤)

ويقال : دعوت الله سميعاً ؛ فمنهم من حدّها(٥) بحدّ يشمل الجملتين ، وهو كونها مقرِّرة لمضمون الجملة المتقدمة ، ولذلك كانت الجملة مغنية عنها لدلالتها عليها ، يبقى أنّ عاملها في الفعلية ظاهر ، وفي الاسمية واجب الحذف ، وذلك لا يقدح في الحد ، ومنهم(٦) من قال : تدخل في حدّ الحال والتقييد في نحو : زيد أبوك عطوفاً ، بتقدير : (أحق أباك عطوفاً) يرجع إلى معرفته لا إلى الأب ؛ لأنّ المعرفة يمكن تقييدها بالحال ، ولا يمكن تقييد الأبوة بحال ؛ لأنها تستلزم نفي المقيد عند نفيها ، ومماجاء منها بعد الاسمية قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٧) و ﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾ (٨) وقول الشاعر:

[٤٨٥] أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارةَ يا للناس من عارِ (٩)

، ويقال : (أبو زيد بطلاً شجاعاً) ، و (أبو بكر كريماً جواداً) ، و (هو العالم أميناً) ، و (زيد الفاسق خائنا) وإنما نكرت هذه الصفات بعد الجملة لمن عرف بها واشتهر ؛ لكون الجملة متضمنة لها ، فتجري تأكيد لها لدلالتها عليها

---

(١) – الآية ٦٦ من سورة مريم

(٢) – الآية ١٩ من سورة النمل

(٣) – الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٤) – لم أعثر على قائله : و البيت من شواهد القواس ١/ ٥٦٧

(٥) – أي الحال المؤكدة

(٦) – ينظر المسائل الحلبيات ١٨٥ ، وما بعدها

(٧) – الآية ٩١ من سورة البقرة

(٨) – الآية ١٢٦ من سورة الأنعام

(٩) – قائلـه : سالم بن دارة و قد تقدم البيت في الشاهد [ ] وينظر شرح الرضي ٢/٥٠ ، والقواس ١/٥٦٦

وتقـــول : " إني عـــبد الله – بالإضافة – آكلا كما يأكل العبد " إذا صغرت نفسك لله فـــيكون (آكـــلاً كما يأكل العبد) حقق معنى العبودية ، وإلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ بقوله [1]: ﴿ إنما أنا عبد آكل كما تأكل العبيد ، وأجلس كما تجلس العبيد ﴾
وأما إذا لم يقصد بـــ(عبد الله) العَلَم ولا الإضافة فإنما يصح جعله حالاً مؤكدة لمن عرف بأكله كما تأكل العبيد ليصح تضمنه للحال .
واختلف في العامل في الحال المؤكدة بعد الاسمية :
فذهـــب الزجاج [2]إلى أنّ العامل فيها الخبر ، فإن كان جامداً قدر بما يصح له العمل ، والأكثر أنها حال من ضمير مفعول يعود إلى الخبر ، وتقدير الفعل : أحقه أو أثبته .
ومنهم [3]من قال بأنها حال فاعل ، والتقدير : ثبت الحق مصدقاً ، وثبت أبوك عطوفاً ، وقيل : إنها حال من الضمير في الحق ؛ لأنّه بمعنى الثابت ، وهو ضعيف ؛ لأن المصدر لا يتحمل الضمير ، وإذا لم يصح تضمن الخبر لمعنى الحال المؤكدة لم تصح الحال ، فلا يقال : زيد أبوك منطلقاً ، ولا (عمرو أخوك ذاهباً) إذا قصد النسب ؛ لأنّ الأب والأخ غير متضـــمن للانطلاق والذهاب حتى يصح التأكيد ، وإذا لم يصح التأكيد كان ذلك حكماً على الأبوة في حال الانطلاق ، وعلى الأخوة في الذهاب دون غيرهما ، وذلك باطل ؛ لأنّ النسب لا يتقيد بحال دون حال .
وأما إذا قصد بالأب : المتبني ، و بالأخ : الصداقة صح ذلك ؛ لأنّه يتقيد بحال دون حال ، فتكون متنقلة .
واعـــلم أنّ الحـــال تنقســـم إلى : مؤكدة –كما ذكرنا – ، ومتنقلة ، ومقدرة بالمتنقل ، وموطئة ، وأنا أذكر ما أخلّ به .
فالمتنقلة : الأصل ؛ لأنّها صفة هيئة الفاعل والمفعول ، وهما يكونان على صفات مختلفة ، ومن أمثلتها في التنـــزيل ﴿ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [1]

---

[1] – استشهد به في الكتاب ٢/ ٨٠

[2] – ينظر : الهمع ٢/ ٢٤٥

[3] – نفس المصدر

[1] – الآية ٩٧ من سورة النساء

﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ ﴾ [٢] ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ [٣] ﴿ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [٤] وأما ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ [٥] فيحتمل أن تكون (إخواناً) حالاً من ضمير المضاف إليه ، والعامل فيها معنى الإضافة ، ولا يجوز أن تكون حالاً من ضمير المرفوع في الجار والمجرور ؛ لأنه يعود على ما ، وأن يكون حالا من ضمير الوقوع في جنات ، وأن يكون حالا من فاعل ادخلوها أو من الضمير في : آمنين ، وأن يكون مقدرة ، ومتقابلين يجوز أن يكون صفة لـ(إخوان) ، وأن يكون حالاً من الضمير في المجرور .

وقوله[تعالى] ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝ مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [٦] حال من ضمير المجرور في (لهم) . وقيل : صفة لأجر ، وعلى هذا قول الكوفيين [٧] ، ويمتنع على قول البصريين [٨] ؛ لعدم إبراز الفاعل مع جريانه على غير من هو له :[وقوله تعالى] ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً ﴾ [٩] على قراءة من نصب على الحال من الضمير في (لظى) على أنها صفة (نزاعة) [١] ، وهي العاملة ؛ لأنها بمعنى (يتلظى) ، وقيل : حال من الضمير في (يدعو) مقدمة .

وأمّا ﴿ نذيرا للبشر ﴾ [٢] فيحتمل وجوها :

أحدها : أنه حال من الضمير في (قم) في أول السورة .

---

[٢] - الآية ٩٤ من سورة الأنعام

[٣] - الآية ٧١ من سورة النساء

[٤] - الآية ١٨ من سورة الأعراف

[٥] - الآية ٤٧ من سورة الحجر

[٦] – الآية٢، ٣ من سورة الكهف

[٧] – ، وينظر : الارتشاف ٢/٣٤٩

[٨] – نفس المصدر

[٩] – الآية ١٥، ١٦ من سورة المعارج

[١] – في النسخة عالية ، ولعل ما أثبته هو الصواب ، وينظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٥٧

[٢] - الآية ٣٦ من سورة المدثر

والثاني : حال مما دلت عليه الجملة ، أي : عظمت نذيرا ، وقيل : حال مؤكدة من ضمير (نـــذر الـــنار مثواكم خالدين فيها) الحال من المضاف إليه، و (مثوى) مصدر ليصح نصـــبه على الحال ، ويحتاج إلى مضاف ليكون خبراً عن النار ، أي : ذات مثواكم ، ولو جعل المثوى مكاناً لصح جعله خبراً عن النار لكنه/ لا ينصب الحال إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه حال من الضمير المجرور

٩٧/ب

وأمّا قولهم : لقيت زيداً مصعداً منحدراً ، ورأيته راكباً ماشياً ، وداخلاً خارجاً ، فإن لم يعلم المخاطب من المصعد ، ومن المنحدر ، ومن الراكب ، ومن الماشي ، ومن الداخل ، ومـــن الخارج ، فيأتي بحال كل واحد منهما بعده خوفاً من اللبس لقي زيد مصعداً عمرو منحدراً ، وإن علم المخاطب ذلك فوجهان :

أحدهما : أنه لا بأس بتقديم أي الحالين ثبتت لفهم المعنى

والـــثاني : أنـــك تجعل حال المفعول بجنبه ، وتؤخر حال الفاعل ؛ لأنك لو لزمت الرتبة لفصلت بين الفاعل وحاله وبين المفعول وحاله .وإذا كانت الحالان متفقين كنت مخيرا بين التفريق بينهما وبين الجمع ، فتقول : ضربت زيداً قائماً قائماً أو قائمين ، قال الشاعر :

[٤٨٦]تعلقت ليلى وهي ذات مؤصد ... و لم يبد للأتراب من ثديها حجمُ [٣]

صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا ... إلى اليوم لم نكبر و لم تكبر البهم

---

[٣] – قائلـــه : مجنون ليلى ، وهو في ديوانه ١٨٦ ، و البيت من شواهد مجالس ثعلب ٢/٦٠٠ ، وأسرار العربية ١٩٠ ، وتذكرة النحاة ٣٢٤ ، والخزانة ٤/٢٣٠

وقال آخر [1]:

[٤٨٧] فلئن لقيتك خاليين لتعلمن   أيي وأيك فارس الأحزاب

وقال آخر [2]:

[٤٨٨] متى ما تلقني فردين ترجُف   روانف إليتيك وتُستطارا

يجوز أن يكون الأصل (يستطاران) فخرمه بحذف النون ، وضمير الفاعل يعود على الروانف ؛ لأنها بسببه في المعنى ؛لأنّ لكل إلية رانفة ، ويجوز أن يكون الفاعل يعود على المخاطب ، والألف تدل على نون التوكيد الخفيفة .

وهل يجوز أن تكون للواحد أحوال غير متضادة فيه قولان :

[الأول]: الجمهور جواز ذلك ، كقولك : هذا زيد واقفاً متحدثاً ضاحكاً ؛ لأن الحال زيادة في الخبر ، فالمبتدأ يكون له خبران فصاعداً

والقول الثاني : أنه لا يجوز أن يعمل العامل إلا في حال واحدة قياساً على المصدرين وظرفي الزمان وظرفي المكان .

وعلى هذا فتكون الحال الثانية من المضمر في الحال ، وهي العاملة فيها ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ الفعل لا يكون له مصدران ، ويستحيل وقوعه في زمانين أو مكانين ؛ فلذلك امتنع عمل الفعل فيهما ،وأما الحال فقد تجتمع لشخص أحوال متعددة ، وإذا عمل في صاحبها عمل فيها ؛ لأنها صفة هيئته .

وأما إذا تضادت الأحوال كقولك : هذا زيد قائماً قاعداً ، وهذا الطعام حلوا حامضاً فمن منع في غير المتضادين فهو من المتضادين أمنع ؛ لأنّه يمتنع جعل الثانية حالاً من ضمير الأولى لفساد المعنى .

ومن أجاز في غير المتضاد أجاز أيضاً هاهنا ؛ لأنه يُسبك منهما حالا واحدة كما فعل في الخبرين المتضادين ، ويقدر : جامع للقيام والقعود وجامعاً للطعمين أو مراً ، والقسم

---

[1] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المحتسب ١/٢٥٤ ، وهمع الهوامع ٢/٤٢٦ وأوضح المسالك ٣/١٤٢

[2] – البيت لعنترة بن شداد ، وهو في ديوانه ٢٣٤ ، وهو من شواهد أسرار العربية ١٩١ ،شرح المفصل ٢/٥٥ ، و٤/١١٦ ، و٦/٨٧ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥١ ، واللسان (رنف) ٩/١٢٧ ، والهمع ٢/٤٦٧، والتصريح ٥/٤٣والخزانة ٤/٢٩٧ ، و٧/٥٠٧ ،

الثالث : المقدرة بالمتنقل ، وفي التنزيل ﴿ خَرُّواْ سُجَّدًا ﴾ [1] و﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [2] ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ [3]؛ لأنّ الشهادة والتبشير والإنذار غير مقارن للإرسال و ﴿ بشرناه بإسحاق نبياً ﴾ [4] لأن ليس بنبيّ حالة البشارة ، وقالوا : هذا زيد صائد غداً ، أو : مررت برجل معه صقر صائدٌ به غداً ، فالصيد غير مقارن للإشارة حتى يتحقق التنقل فيه ، وحقيقته مقدراً الصيد ، أو ناوياً الصيد ، والتقدير يثقل ؛ لأنه مقارن يزول بزوال ما تقيد به .

والقسم الرابع : الموطئة ، وفي التنزيل ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [5] و ﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [6]، وقال الشاعر [7] :

[٤٨٩] فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفعاً   في رأس غمدان داراً منك محلالا

وقال آخر :

[٤٩٠]ترى خلقها نصف قناة قويمة   ونصف نقا يرتج أو يتمرمرُ [1]، أي : مقسوماً ، وتقول : هذا زيد رجلاً صالحاً .

---

[1] - الآية ٥٨ من سورة مريم ، و١٥ من سورة السجدة

[2] - الآية ٢٧ من سورة الفتح

[3] - الآية ٨ من سورة الفتح

[4] - الآية ١١٢ من سورة الصافات

[5] - الآية ٣ من سورة فصلت ، والآية ٧ من الشورى ، و٣ من الزخرف

[6] - الآية ١٢ من سورة الأحقاف

[7] - قيل قائله : أبو الصلت ، وهو في ديوان ابنه : أمية بن أبي الصلت ، ٥٢ ، و البيت من شواهد اللسان (غمد) ٣/٣٢٧ ، و(رفق) ١٠/١١٩ ،

[1] - قائله : ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٢/٦٢٣ ، و البيت من شواهد الكتاب ٢/١١ ، و الخصائص ١/٣٠١ ، والخزانة ٥/٤٦٢ .

[التمييز]

مـــتنٌ : " التمييز هو : ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة . فالأول : عن مفرد مقدار غالباً إمّا في عدد نحو : (عشرين درهماً) وسيأتي ، وإمّا في غيره نحو : (رطل زيتاً) و (منوان سمناً) و (على التمرة مثلها زبداً) فيُفرد إن كان جنساً إلاّ أن يُقصد الأنواع ، ويُجمع في غيره .

ثم إن كان بالتنوين ، أو بنون التثنية جازت الإضافة ، وإلاّ فلا .

وعن غير مقدار مثل : (خاتم حديداً) ، والخفض أكثر " [١].

الشـــرح[٢] : التميـــيز مصدر (ميّزت) إذا خلّصت شيئاً من شيء ، ويطلق عليه تبيين وتفســـير ، وحده ليس بمستقيم ؛ لأنّ الذي ذكره حد المميز الذي هو عبارة عن ذات لا حد التمييز الذي مدلوله معنى .

"وما يرفع الإبهام " هو الجنس ، يندرج تحته الحال ، والصفة ، والمصدر الدال على النوع ، والمميز . وفصل / بـــ"الإبهام المستقر "صفة المشترك نحو : (أبصرت عيناً جارية أو مبصرة) فإنها ترفع إبهاماً ليس بمستقر عن ذات ، فإنها في أصل الوضع تدل على ذات معينة ، وإنما وقـــع الإبهام فيها لحصول الاشتراك بخلاف إبهام ما تميز نحو : (عشرين) فإنّه مستقر في أصل وضعه إذا لم يوضع لذات معينة أصلاً ، وفصل بـــ" ذات " الحال ، ونحو : (رجع القهقـــرى) فـــإنّ الإبهام فيهما يرجع إلى هيئة الرجوع ، وهيئة الفاعل والمفعول ، لا إلى ذات الرجوع ، وذات الفاعل والمفعول .

٩٨/أ

والاعتراض على هذا الحد من وجهين :

أحدهما : أنّه لا يفهم من كون المميز نكرة ، وذكره للجنس لا يدل عليه ؛ لأنّه يشاركه المعرف باللام نحو : (عشرين الدرهم)

---

(١) – الكافية : ١٠٧

(٢) – الكتاب ، والمقتضب ٣/٣٢- ٣٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/٧٠-٧٢ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/ ، وشرح الرضي ٢/٥٣-٦٣ ، والفوائد الضيائية ١/٣٩٨ - ٤٠٤

والثاني : أنّ نحو : (رأيت رجلاً عالماً) يدخل في حده ، فإنّه رافع للإبهام المستقر في ذات ، فإن وضع (رجل) على الإبهام المستقر كوضع (عشرين) إذ لم يوضع على معين أصلاً بل يصلح لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل .

ولو قال في حد التمييز : " رفع في مفرد أو جملة بنكرة جامدة ناصّة على بعض احتمالاته " لما ورد عليه شيء ؛ لأنّه حدّ التمييز لا المميز .

وفصل بـ" نكرة جامدة " الحال والمصدر الدال على النوع ، والصفة سواء كانت لمشترك أو لغيره .

قوله : " مذكورة أو مقدرة " يريد أنّ الذات المبهمة التي ينتصب عنها المميز قد تكون مذكورة ، وقد تكون مقدرة ، فالذات المذكورة تمييز المفرد ، وتقع بعد المقادير كالعدد والمكيل والموزون ، والممسوح ، (والمقياس)[1] ، وبعد المضاف إليه

والثاني : أن يكون منصوباً من أحد عشر إلى (تسعين) وسيأتي بيانهما في باب العدد إن شاء الله تعالى [2]

والمكيل نحو : قفيزان براً ، وصاعان تمراً ، والموزون ، نحو : منوان سمناً ، وخمسة أرطال عسلاً ، والممسوح نحو : جريبان نخلاً ، و (ما في السماء قدر راحة سحاباً) ، و (ما في ثوب مصر درهم نسجاً) فإبهام (قدر راحة) أنّه[3] يحتمل صحوا وقتاماً ، فإذا قال : (سحاباً) رفع ذلك الإبهام ، وأجاز بعضهم[4] نصبه على الحال ؛ لأنّه بمعنى (معطياً) ، وإبهام (مصر درهم) أنّه يحتمل صحيحاً وشعثاً ، فإذا قال : (نسجا) رفع ذلك الإبهام ، فهذه الأربعة المقادير الموضوعة على الإبهام المحتاجة إلى البيان ؛ لأنّ المقدار ما يقرر به غيره ليعرف به زيادته من نقصانه ، وله كالذراع للمنسوخ ، والمكيال للمكيل والميزان للموزون

وعلى هذا فالعدد وإن كان يعرف به المعدود فليس في الحقيقة من المقادير ؛ لأنه ليس له آله يعرف بها .

---

(1) – " المقياس: المقدار ، يقال : قست الشيء بالشيء إذا قدرته به " ابن يعيش ٧٣/٢

(2) – يأتي ص

(3) – كذا ورد في النسخة ، وستتكرر فيما سيأتي

(4) –الهمع ٢٧٣/٢ ، وما بعدها

وأمـــا المقياس فنحو قولهم : عندي راقود خلاً ، وملء الإناء عسلاً ، وعلى التمرة مثلها زبداً ، ولي مثله رجلاً ، وكذلك : ويحه رجلاً ، وربّه رجلاً

فأمـــا المســـألة الأولى فتقديرها : (ملء راقود خلاً ؛ لأنّ الراقود ظرف للخل ، وغيره ، والمفسر يجب أنْ يكون من جنس المفسر ، وملء الراقود يحتمل خلاً وغيره ؛ فأزيل إبهامه بـــــ(خـــل) ، وكذا و (عسلا) يحتمل العسل وغيره ؛ فأزيل ، والمثل يحتمل (الزبد) وغيره ؛ فرفع إبهامه

وأمـــا المسالة الرابعة : فالأصل : (لي رجل مثله) فلما قدمت الصفة انتصب الموصوف على التمييز لرفع إبهام مثل ، وكذا حكم (لي غيرها إبلاً) .

وإنمـــا أطلق على هذا النوع المقياس دون المقدار ، وإن كان من قست الشيء بالشيء إذا قدرته به ؛ لأنه تقريب لا تحديد ، والمقادير محدودة مختصة بالآلات الموضوعة لها ، وذهب الجرمي وابن درستويه(١) إلى اندراجه تحت المقادير

قوله " منفرد إن كان جنساً إلا أن يقصد الأنواع " عنى بالجنس : ما لا واحد له من لفظه كـــــ(زيـــت وعسل وخبز وماء وخلّ) فيفرد إذا قصد إلى معرفة الحقيقة لامتناع تثنية الجـــنس وجمعه ، فإذا قصد الأنواع ثني وجمع لإمكان ذلك إذ كل نوع كالفرد ، هذا في غير العدد ، فيقال : عندي قنطار زبيب ، وجبتين ، وعسلين ، وماءين ، وخلين ، وزيوتاً ، وأعسالاً ، وأجباناً ، ومياهاً ، وخلولاً " ويجمع في غيره " أي : في غير الجنس الذي لا واحد له ، وهو الجنس الذي له واحد كـــ(ثوب وكتاب) فإنّه يطابق به ما قصد به من مفرد وتثنيه وجمع لإمكانه ، فيقال : عندي خمسة أرطال كتاباً وكتابين وكتباً ، و قنطار ثياباً وكتباً

قـــوله " ثم إن كـــان بتنوين أو نون التثنية جازت الإضافة وإلا فلا " يعني إن التمييز لا ينتصـــب إلا عن تمام ، والذي يتم به أربعة أشياء : التنوين ، ونون التثنية ، ونون الإعداد من عشرين إلى تسعين ، والمضاف إليه .

فالتنوين ونون التثنية يجوز حذفهما والإضافة ؛ لأنّ البيان يحصل بالمضاف إليه كما يحصل بالنصـــب ، والإضافة بتقدير (من) لإبهامها بين إضافة النوع إلى الجنس ، فيقال : راقود خل ، وأوقية ذهب ، ومنو سمن ، و صاعا برّ /

٩٨/ب

(١) ـ

وأمّا المنصوب بعد المضاف إليه نحو :ملء الإناء عسلاً ،ومثلها زبداً فلا يجوز إلا النصب ؛لأنّك لو أضفت إلى التمييز ،فلا يخلو إما أن تكون مع حذف المضاف إليه أو مع حذفه .
لا جائز أن يكون مع حذفه لفساد المعنى لأنك لو قلت : ملء عسل لاقتضى أن يكون العسل ممتلئاً بغيره ؛ لأن الملء يقتضي أن يكون مالياً لما أضيف إليه و(على التمرة مثل زبد) يقتضي أن على التمرة شيئا غير الزبد، إلا أنه مثل الزبد ، ولا جائز أن تضيف التمييز مع بقاء المضاف إليه لأنّه لا يخلو إمّا أن يضيف الأول أو الثاني أو مجموعهما .
لا جائز أن يضيف الأول وحده ؛ لأنه يفصل بالثاني بين المضاف والمضاف إليه ويفسد المعنى أيضاً كما تقدم
ولا جائز أنْ يضيف الثاني وحده لفساد المعنى إذ يكون البيان للأنا ، و للتمرة والغرض بيان الملء ، والمثل . ولا جائز إضافتهما معاً لامتناع إضافة شيئين إلى شيء واحد ، ولفساد المعنى كما تقدم .وأما المنصوب بعد نون العدد فلا يجوز الإضافة إليه لوجهين :
أحدهما : أنّ نصبها للتمييز لشبهها باسم الفاعل والصفة المشبهة نحو : ضاربون زيداً وحسنون وجوها ، ولم تقو قوتهما ؛ فتتصرف تصرفهما ، فتضاف كإضافتهما ، بل لزمت طريقة واحدة في نصب المفسر .
والثاني : أنها ألفاظ مرتجلة موضوعة على الجمع ، وليست بجمع حقيقة حتى يحذف نونها للإضافة ، وعند هذا القائل لا يضاف لا إلى التمييز ولا إلى غيره وبه قال المصنف في شرح المفصل [1]، " والأكثر أنه يجوز إضافتها إلى صاحبها كـ(عشروك) و (عشرو زيد) قال الشاعر

[٤٩١] وستوك وقد كربت تكمل[2]

وإنما الممتنع إضافتها إلى المميز ؛ لأنها إذا أضيفت إلى مفسرها لزمت إضافتها كإضافة مائة ، وكذا حكم العدد المركب تمتنع إضافته إلى مفسره لهذه العلة ، ولا يمتنع إضافته إلى صاحبه نحو : خمسة عشرة

---

(١) - ينظر: الإيضاح على المفصل ١/٣٥٣

(٢) - هذا عجز بيت ،قائله الكميت ،وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد الرضي ٢/ ٥٨ ، شطره (وما أنت ويك ورسم الديار)

قوله " عن غير مقدار مثل خاتم حديداً والخفضُ أكثر " إذا قلت هذا ثوب خزا وباب ساجاً وخاتم حديداً فليس من المقادير ، ولكن نصبه لشبهه بالمقادير من جهة الإبهام فإن ثوباً يحتمل الخز وغيره ، وباباً يحتمل الساج وغيره ، وخاتماً يحتمل الحديد وغيره ، فقد بين إبهام ذات مذكورة ، والأكثر الإضافة لأنه يحصل البيان بإضافة النوع إلى الجنس ، وقد جاء فيه الرفع والنصب على التمييز إذا كان خزا وساجا وحديداً ، أو على الحال إذا لم يكن كذلك بل يشبه الخز في النعومة والحديد والساج في الصلابة ، وإذا نصبت على التمييز كان رفعها على البدل ، وإذا نصبت على الحال كان رفعها على الوصف

متنٌ : "والثاني عن نسبة في جملة ، أو ما ضاهاها مثل (طاب زيدٌ أباً) و(زيد طيبٌ أباً ، وأبوّة وداراً وعلماً) ، [أو في إضافة مثل : (يعجبني طيبه أبا ، وأبوة ، ودارا ، وعلما)][1] و(لله دره فارساً) ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلقه ، وإلاّ فهو لمتعلقه ، فيطابق فيهما ما قصد ، إلا أن يكون جنساً ، إلا أن يقصد الأنواع ، وإن كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال

ولا يتقدم التمييز [على عامله]، والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً ، للمازني والمبرد "[2] .

الشرح[3] : هذا القسم تمييز الجملة ، وفي التنزيل ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[4] ﴿ وَقَرِّي عَيْنًا ﴾[5]، ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[6] ويجوز أن يكون مصدراً ؛ لأنّ اشتعل بمعنى شاب ، و ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[7] أي : تفجرت عيوناً حتى تكون فاعلة في المعنى .

ويجوز أن تكون مفعولة على تقدير (وفجرنا من الأرض عيوناً) وقيل : إنّه حال من الأرض ، و ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾[8] فمن نصبه على التمييز لا على الحال ،

---

(1) – ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، ولعل ذلك من تعاقب النسخ

(2) – الكافية ١٠٧-١٠٨

(3) – الكتاب ، والمقتضب ٢٥١/٣ ، ، وابن يعيش ٧٢/٢- ٧٥ ، والإيضاح على المفصل ٣٣٥/١ ، وشرح المصنف على الكافية ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٠/٢ ، وشرح الرضي : ٦٣/٢- ٧٤ ، والإنصاف المسألة ٣٢ ، والفوائد الضيائية ٤٠٤/١- ٤١٢،

(4) – الآية ٤ من سورة النساء

(5) – الآية ٢٦ من سورة مريم

(6) – الآية ٤ من سورة مريم

(7) – الآية ١٢ من سورة القمر .

(8) – الآية ٥ من سورة الحج

ووجـــد لأجل التمييز ، أو لأنه مصدر و﴿ تساقط عليك رطباً جنياً ﴾[1] على قراءة من قرأ بفتح حرف المضارعة مخففاً أو مشدداً [2].

وأمّـــا من قرأ بضم حرف المضارعة وكسر القاف [3]فهو مفعول أو حال على حذف المفعول ، أي : (تساقط عليك ثمرها رطبا)

وقـــالوا : طاب زيد نفساً ، وتصببت عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً ، والتفقؤ : التشقق ، وأبرحت جاراً ، قال الأعشى [4]:

[٤٩٢] أقول لها حين جدّ الرحيل وأبرحت ربّا وأبرحت جاراً

أي : أعجبت ، وبين الجهة التي وقع الإعجاب منها

وأمّا قول الأعشى [5]:

[٤٩٣] يا جارتا ما أنت جاره ؟!

فتحتمل (جاره) ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : النصـــب على التمييز ؛ لأن (ما أنت) استفهام يتضمن معنى المدح ، أي : كملت أو عظمت من جارة ، ويدل عليه دخول (من) في قوله [6]:

[٤٩٤] يا سيدا ما أنت من سيدٍ موطأ الأكنافِ رحبَ الذراعْ

والثاني : أن تكون حالا ، أي : عظمت محاورة

---

(١) - الآية ٢٥ من سورة مريم

(٢) - قرأ بالفتح عاصم والكسائي ، ويعقوب ، وغيرهم ، ينظر : اعراب القرآن للنحاس ٢ /٣١٠ ، والكشاف ٥٠٧/٢ ، والبحر ١٨٤/٦ ، والإتحاف ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،

(٣) - قرأ بهذه القراءة مسروق ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٦٢/٢ ، والمحتسب ٤٠/٢

(٤) - قائله : الأعشى ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٥/٢ ، والمسائل الحلبيات ٢٧٤ ،والإيضاح على المفصل ٣٥٠/١ ، و الرضي ٧٣/٢ ، والخزانة ٣/ ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، والتصريح ٧٠٤/٢ ، و يروى (تقول ابنتي ....)

(٥) - هذا شطر بيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٧٥ ط بيروت ، وعجزه : بانت لتحزننا عفاره ، والبيت من شواهد المسائل البصريات ٣٥١/١ ، والمقتصد ٧٢٦/٢ ، و ابن الحاجب في الأمالي ٩٢/٢ ،و الرضي ٧٣/٢ ،

(٦) - ينسب للسفاح بن بكير اليربوعي والبيت من شواهد الإيضاح ، و الخزانة ١٤٠/١- ٥٣٧ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٨ ، و الهمع ، والتصريح ٧٠٥/٢

والثالث : أن تكون (ما) نافية و(جارة) خبرها على لغة أهل الحجاز ، ويستفاد من هذا النفي التعظيم كالاستفهام ،كما في قوله تعالى ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [1] فإنّ النفي رفعه من البشرية / إلى الملكية ، وكذا هاهنا يرفعها من درجه الجارة إلى درجة أعلى منها

1/99

، وما يلتحق بتمييز الجملة التمييز الواقع بعد الصفة ، نحو : زيد حسن أباً ، وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا ﴾ [2] ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [3] و ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ [4] و﴿ أشد قوة ﴾ [5]

وتقول : (زيد أفره عبد) ، و (ثوبك أنظف ثوب) ، و (عبدك أحسن عبد) بالإضافة ؛ لأنّ (أفعل) بعض مما تضاف إليه ، و (زيد عبد)

والتقدير : وزيد أفره العبيد وثوبك أنظف الثياب ، وعبدك أحسن العبيد .

وأما : زيد أفره عبداً أو أنظف ثوبا ، أو أحسن عبداً ، فالنصب على التمييز ؛ لأنّ ضمير (أفعل) يعود على زيد ، وهو ليس بعبد ، ولا ثوب فانتفى موجب الإضافة ، وهو البعضيّة .

ومما يلحق تمييز الجملة أيضاً التمييز الواقع بعد مصدر الصفة المضاف نحو : يعجبني طيب زيدا أبا ، أو حسنه أباً ، وإنما التحق هذا ، أو الذي بعد الصفة بتمييز الجملة لاشتراكهما في نسبة الحكم إلى ذات مبهمة مقدرة تتعلق بالمذكور ، وذلك إنك إذا قلت : طاب زيداً أو زيد طيب ، أو يعجبني طيب زيد ، فطاب وزيد لا إبهام في واحد منهما ، وإنما الإبهام ينشأ من نسبته في المعنى إلى أمر يتعلق بـ(زيد) ، فيحتمل أن يقصد نسبة الطيب إلى زيد ، أو إلى أبيه أو إلى جده أو إلى علمه وغيره ذلك ، فصار المنسوب إليه محتملاً ، فإذا فسر جرى كتفسير الذات المذكورة ؛ لاشتراك الذات المذكورة والمقدرة في الإبهام ، وقال : تمييز الجملة فاعل في المعنى ، وأصل طاب زيد نفساً : طابت نفس زيد ، إلا أنهم تصرفوا في أوضاعهم بالتقديم والتأخير ؛ لعدم اللبس كما رفعوا المفعول ، ونصبوا الفاعل

---

[1] – الآية ٣١ من سورة يوسف

[2] – الآية ٣٣ من سورة فصلت

[3] – الآية ٨٧ من سورة النساء

[4] – الآية ٦٤ من سورة يوسف

[5] – لآية ٨٢ من سورة غافر

عند عدم اللبس ، فلما قدموا رفعوا الذي كان مضافاً إليه لإسناد الفعل إليه ، وبقي الذي كـــان فاعلاً لا وجه لجره ، ولبطلان تبعيته ، أمّا التأكيد والوصف وعطف البيان فلأنه نكرة ، ولابد من مطابقة هذه لمتبوعها في التعريف

وأمّا البدل وإنْ لم يشترط فيه المطابقة فليس الثاني هو الأول حتى يكون بدل كل من كل والضـــمير في الثاني حتى يكون بدل بعض أو اشتمال ، وإذا امتنع جره ورفعه تعين نصبه تشبيها بالمفعول به .

قو__له" ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلقه ،وإلا" يريد أن التمييز قد يكون راجعاً إلى من نسب إليه الفعل ، وقد يكون راجعاً إلى آخر تعلق به ، فإذا قلت : (طاب زيداً) جاز أن يكون المدح لزيد باعتبار كونه أبا ، وجاز أن يكون لأبي زيـــد والأبـــوة الممدوحة متعلقة بزيد ، وكذا حكم (طاب زيد أبوه) يجوز : أن يكون زيد هو الممدوح بطيب الأبوة ، ويجوز أن يكون أبوه هو الممدوح بطيب الأبوة ، هـــذا معنى قوله " وجاز أن يكون له ولمتعلقه ، وإلا فهو لمتعلقه " يريد إن لم يكن الاسم صالحاً لجهتين تعين جعله لمتعلق من انتصب عنه كقولك : حسن زيد داراً وثوباً وعلماً إذ لا يحتمل إلا جهة واحدة وهي جهة المتعلق

قوله " فيطابق فيهماً ما قصد " بمعنى في (زيد) ومتعلقه من إفراد وتثنيه وجمع فإذا قلت : طاب زيد أباً وقصدت إلى أن الأب زيد ؛ وجب مطابقة الأب لزيد في الإفراد والتثنية والجمـــع ، فـــتقول : طاب زيد أباً ، وطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون أباً ، ولو قصدت أبا لزيد ، وجب مطابقة المتعلق في الإفراد والتثنية والجمع دون زيد ، فتقول : (طـــاب زيد أباً) إذا قصدت إلى أبيه ، و (طاب زيد أبوين) إذا قصدت إلى أب وأم أو جدّ ، وطاب زيد أباً إذا قصدت إلى جماعة من آبائه ، ويطابق بالأب من هو له

قوله : " إلا أن يكون جنساً إلا أن يقصد الأنواع "يريد أنه إذا كان جنساً نحو : حسن زيـــد عســـلاً وماءً وتمراً وأبوة وعلماً فإنه يجب إفراده لدلالته على الجنس إلا أنْ يقصد الأنـــواع ؛ فيـــثنى ويجمع لإمكان ذلك في المتبوع ، فيقال : حسن زيد عسلين وماءين وتمـــرين وأبويـــن وعلمين ، وأعسالاً ومياهاً وتموراً وأبوات وعلوماً ، وفي التنـــزيل ﴿

بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾ [1] جمع للدلالة على تنوع أعمالهم التي خسروا فيها ، وأهم لم يشتركوا في الخسارة في عمل .

وأمّا الجنس الذي له واحد ، فلابد له فيه من المطابقة إلى ما قصد لإمكان ذلك فيه ، فيقال : حسن زيد داراً ، ودارين ، ودوراً ، وثوباً ، وثوبين ، وثياباً .

قوله : " وإن كان صفة كانت له وطبقه ، واحتملت الحال " تريد بذلك : لله دره فارساً ، وحسبك به ناصراً ، وقد اختلف في ذلك :

فذهب قوم إلى أنّه من تمييز المفردات ، وبه قال في المفصل [2]، والأجود أنه من تمييز الجمل ، وهو من باب : يعجبني طيب زيد أباً ؛ لأنّه نسب الدار إلى / المضاف إليه على سبيل المدح ، وهو يعني : مدح أمر يتعلق به من فروسيته أو علم أو كرم أو غير ذلك مما يمدح به ، وكذلك : (حسب زيد ناصراً) بسبب الكفاية إلى زيد ، وهو يعني : كفاية أمر يتعلق به من نصرة وغيرها ، فهو مثل : يعجبني طيب زيد أباً سواء ، والمعنى : لله در فروسيته ، واكتف بنصرته ، والدر مبهم في كل عمل محمود ، وأصله [في] اللبن ، فإذا قال (فارساً) بين جهة المدح ، والأجود نصبه على التمييز ؛ لأنّ المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية من غير تقييد للمدح بحال الفروسية ، ويقوى ذلك ظهور من معه نحو : لله دره من فارس ، وحسبك به من ناصر ، وقيل : هو حال من المضاف إليه ، وهو ضعيف إذ يؤدي إلى تقييد مدحه بحال الفروسية ، ويكون مطابقاً للمضاف إليه ، فيقال : لله درهما فارسين ، ودرهم فرساناً .

٩٩/ب

قوله : ولا يتقدم التمييز ....إلى آخره " لابد من معرفة العامل قبل ذلك ، وهو على ضربين فعل وغير فعل ،

فأمّا الفعل ففي تمييز الجملة ، ويلحق به ما شابه الجملة من الصفات ، وانتصابه بعد هذا العامل على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الفعل لازم ، فأشبه المتعدي في وقوع منصوب بعد النسبة كضرب زيد عمراً وحسن وجهاً كضارب زيداً وحسن زيد وجهاً كضرب زيد عمراً

وأما تمييز المفرد ففيه وجهان :

---

[1] - الآية ١٠٣ من سورة الكهف

[2] - المفصل في علم العربية ٦٦

أحدهما : أنّ (منوان سمناً) مشبه بـ(ضاربان زيداً) و (عشرون رجلاً) مشبه بـ(ضـاربون زيداً) و (راقود خلاً) مشبه بـ(ضارب زيداً) ، وملء الإناء عسلا وما أشبهه من المضاف مشبه بـ(ضرب زيد عمراً) ، فانتصابه بعد النون والتنوين والمضاف إليه كانتصاب المفعول به بعدها ، فهذا وجه نصبه على التشبيه بالمفعول به ، ونحو : ربّه رجلاً يلحق بالمضاف إليه .

والوجه الثاني : أنّ كلّ موضع تعلق الخبر بمحذوف نحو : ما في السماء قدر راحة سحاباً ، و(لله دره فارساً) يكون هو العامل في التمييز قياساً على الحال ؛ لأنّ نسبة العمل إليه معهودة .

وأمّا نسبته إلى الاسم المنون ، والمضاف إليه فضعيف ، وزعم العبدي[1] أن أكثر المذاهب على هذا الوجه ، وإذا تقرر ذلك ، فالعامل فيه على ضربين :

أحدهما : معنى الفعل ، ولا يتقدم على عامله اتفاقاً لضعفه ، ولا يفصل بين العدد العامل فيه وبينه إلا في ضرورة الشعر كقوله [2]

[٤٩٥]على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

والثاني : أن يكون العامل فعلاً ، ولا يجوز تقديمه عليه عند سيبويه ، وجمهور البصريين خلافاً للكوفيين والمازني والمبرد [3]حجة سيبويه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه فاعل في المعنى ؛ لأنّ المعنى : (تصبب عرق زيد ، و(تفقأ شحم الكبش) و (طابت نفس زيد) ، وكذلك ما شاكلها ، والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك ما هو فاعل في المعنى ..

والثاني : أنّه تفسير والتفسير لا يتقدم المفسر .

والثالث : أن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفة بما انتصبت عنه ، وأصلها عندي سمن منوان) ، و (زيت رطل) ، و(عسل ملء الإناء) ، و (زبد مثل التمرة) ، و (سحاب قدر راحة) ، و(دراهم عشرون) ، وكذلك تمييز العمل ؛ لأنّ الفعل في الحقيقة

---

(١) - تقدم ذكره ص

(٢) - قائله ينسب للعباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٣٦ ، والبيت من شواهد العين ٥/ ٣٧٩ (كمل)، و الرضي ٢/ ٧٠ ، واللسان ١١/ ٥٩٨ (كمل)

(٣) - الكتاب ١/ ٢٠٥ ، والمقتضب ٣/ ٣٦ ، والمقتصد ٢/ ٦٩٥ ، وابن يعيش ٢/ ٧٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٧١ ، وائتلاف النصرة ٣٨ ،

وصــــف في الفاعل ؛ لأنّ ضرب زيد في معنى : (زيد ضارب) ، و(طاب زيد نفساً) في معنى : (نفس زيد طيبة) في الوصف بالضرب ، و(طيب النفس)

وإنمـــا عدلوا عن الأصل لغرض الإبهام أولاً ، والتفسير ثانياً ، فيحصل بذلك ضرب من المبالغة والتأكيد ؛ لأنّ الشيء إذا ذكر فيها توفرت الدواعي على طلب فهمه ، فإذا فسر بعـــد ذلك ، فقد ذكر مرتين ، وإذا قدم احتمل بتقديمه المعنى المقصود وهو التفسير بعد الإبهام الذي هو سبب إزالتها من أصلها

.حجة القائلين بالجواز السماع والقياس .

أمّا السماع ، فقول أعشى همدان [1]

[٤٩٦] أتهجر ليلى بالفراق حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تطيب

فنصب (نفساً) على التمييز لفاعل (تطيب) ، ولا حجة في البيت لوجهين :

أحدهما :أنّ أكثر البصرين [2]يروونه (نفسي) فيكون اسم (كان) ، وتطيب خيرها .

والثاني : أنّ اسم (كان) ضميره (الحبيب) ، و (نفساً) خبرها ، و (تطيب) صفتها ، وذكّـــر لأنها بمعنى الزوج والإنسان أو أن (النفس) خبر على حذف مضاف ، أي : ومـــا كان الحبيب ذا نفس طيبة بالفراق ، ويقوى هذا التأويل رواية (نفسي) فإن الياء ضمير الحبيب ، ومن روى (تطيب) على الرباعي ، فـــ(نفساً) مفعول مقدم ، وليس بتمييز ، ويروى (تطيب) و(يطيب) بالتذكير والتأنيث ، وسلمى وليلى [3]

وأمّـــا القياس فعلى الحال ، والجامع بينهما / الاشتراك في رفع الإبهام ، وأن العامل فيهما فعل متصرف ، وأنّ حال الفاعل عبارة عنه في المعنى

١٠٠/أ

وجوابه بالفارق ، وهو أنّك إذا قلت : (جاء زيد راكباً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى ، فبقي المنصوب فضلة ، فجاز تقديمه لذلك .

---

[1] - اختلف في قائله ، فقيل : قائله : المخبل السعدي ، وهو في ديوانه ٢٩٠ ، وقيل أعشى همدان ، وقيل قيس بن الملوح ، وقيل قيس بن معاذ العامري والبيت من شواهد المقتضب ٣٦/٣ ، ٣٧ ، والجمل ، والإيضاح ، والخصائص ٢ /٣٨٤ ، وأسرار العربية ١٩٧ ، والإنصاف ، وشرح المفصل ٧٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٨، والقواس ٥٧٩/١ ، والهمع ٢٥٢/١ ،

[2] - هذه الرواية عن الزجاج ، واسماعيل بن نصر ، والزجاجي في الخصائص ٣٨٤/٣ ، و المقتصد ٦٩٤/٢ "

[3] - و في المقتصد (كان ، وكاد) ٦٩٣/٢ ،

وأما إذا قلت : (طاب زيد نفساً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً دون [المعنى] فلذلك لم يجز تقديمه .

فإن قيل : قولكم " بأنه فاعل في المعنى فلا يقدم " منقوضٌ بقولنا : زيد ضارب عمرو ، و (زيد قام) فإنه قد تقدم ما هو فاعل في المعنى .

قلــنا : أمّا الصورة الأولى فالفعل منسوب إلى فاعل حقيقي ، فلذلك تقدم الثاني لنصبه نصب الفضلات

وأمّا (طاب زيد نفساً) فالمنصوب هو الفاعل الحقيقي دون من أسند إليه الفعل

وأمّــا الصورة الثانية : فالفاعل الحقيقي هو الضمير لا المتقدم ، وقد ذكرنا الفرق بين : زيد قام ، وقام زيد ، ولو كان المتقدم هو الفاعل الحقيقي لم يحصل الفرق لعدم حصول الحكم مرتين .

وأمّا قول الشاعر[1]:

[٤٩٧] رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماء تحلبا [2]

، فــلا حجة فيه لأنّ (ما) ليس تمييز الفاعل نصب بل العامل فيه الفعل الرافع لعطفاه ، والفرق بين التمييز والحال من خمسة أوجه :

أحدها : أنّ الاستقراء دل على أن الغالب في الحال الاشتقاق ، وفي التمييز الجمود الثاني : أنّ التمييز بقدر بـــ(من) لأنه اسم جنس ، و (من) تدل على التبعيض ، والجنس هو الـــذي يتبعض ، وإذا ظهرت عاد التمييز إلى ما يستحقه من الجمع والألف واللام نحو : عشرين من الدراهم ، وصاعان من البر .

وأمّــا لله دره مـــن فارس ، وحسبك به من ناصر ، فيبقى على أصله ؛ لأنه صفة تحتمل الحال ، وتقدر (من) في جميع أنواع التمييز إلا في ما كان فاعلاً في المعنى ، نحو : طاب زيد نفساً ، ويحتمل أن يقدرها على معنى معرفة الجهة التي نسب إلى زيد الطيب منها .

وأمّا الحال فتقدر بـــ(في) لشبهها بالظرف

---

(١) - ينسب لربيعة بن مقروم الضبي في المفضليات ١٧٦ ، : والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/٢ ، والكافية الشافية ٧٧٧/٢ ، و

(٢) - السيد : الذئب ، والنهد الضخم ، والمقلص : طويل القوائم ، والكميش ، الجاد في عدوه ، وعطفاه، جانباه ، وتحلب ، أي سال) ينظر : اللسان (سيد) ٢٣١/٣ ، و(نهد) ، و (قلص) ، و (كمش) ، (عطف)

والوجه الثالث : أنّ الحال ترفع إبهام الجملة ، والتمييز يرفع إبهام المفرد والجملة والرابع : أنّ الحال هي صاحب الحال في المعنى ، وليس كذلك التمييز

والخـــامس : أنّ الحال تقدم على عاملها المتصرف عند البصريين ، وليس كذلك التمييز عند الأكثرين .

فـــرع : يشترط في التمييز التنكير عند البصريين خلافاً للكوفيين[١]، حجة البصريين من وجهين :

أحدهما : القياس على الحال ، والجامع بينهما الاشتراك ورفع الإبهام

والــثاني : أنّ المقصود من التمييز معرفة الجنس ، وذلك يحصل بالنكرة فيكون التعريف ضائعاً ، ولأنّ النكرة أصل والمعرفة فرع ؛ فلا يعدل إلى الفرع مع وجود الأصل .

حجة الكوفيين [٢]السماع والقياس :

أما السماع فقول الشاعر[٣]:

[٤٩٨] ولقد اغتدي وما صقع الديـــــ ـــك على أدهمٍ أجشَّ الصهيلا

وقول الآخر[٤]:

[٤٩٩] أجب الظهر ليس له سنام

وقول الآخر :

[٥٠٠] رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو[١]

---

[١] – الهمع ٢/٢٦٩

[٢] – استدل به بعض الكوفيين رداً على من قال : إن أفعل في التعجب فعل لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز " ينظر : الإنصاف المسألة الخامسة عشر ١/١٣٣

[٣] – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد أسرار العربية ١٩٩ ، والإنصاف ١/١٣٤

[٤] – هذا عجز بيت قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ١٠٦ ، وشطره (ونأخذ بعده بذناب عيش) ، والبيت من شواهد الكتاب ١/١٩٦ ، والمقتضب ٢/١٧٩ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٨ ، وشرح المفصل ٦/٨٣ ، وأسرار العربية ٢٠٠، والإنصاف ١/١٣٤ ، والخزانة ٧/٥١١، ٩/٣٦٣

[١] – هذا عجز بيت منسوب لرشيد بن شهاب ، وهو من شواهد الجنى الداني ١٩٨ ، وتخليص الشواهد ١٦٨ ، والقواس ١/٥٨١ ، والهمع ١/٨٠ ، ٢٥٢ ،، وشرح التصريح ١/ ١٥١ ، ٣٩٤ ، ويروى ، (يا زيد)، وللبيت رواية ثالثة هي :

(رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وقول الآخر[1] :

[٥٠١]والطيبون معاقد الأزرِ

وقول الآخر [2]:

[٥٠٢] أهوي لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم ينصب له الشبكُ

فينصب : الصهيلا ، والطهر ، والنفس ، ومعاقد الأزر ، وريش القوادم ، على التمييز ، وكذا قوله تعالى ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [3]

ومن (سفه نفسه) في أحد الأقوال .

والثاني : أنّ معنى سفه : جهل ، ومعنى بطر : كره ، فهما مفعولان

والثالث : أنهما انتصبا بفقد الخافض ، أي : في معيشتها ، وفي نفسه

وأمـــا القياس فإنه يحصل معرفة الجنس بالمعرفة ، نحو : عشرين من الدرهم ، كما يحصل بالنكرة ، فلا يمتنع وقوعه في بعض المواضع موقع النكرة

وجواب البصريين [4]عن هذه المعارف أنها منصوبة بالتشبيه بالمفعول كالضارب الرجل لا على التمييز

---

(١) - هذا عجز بيت شطره (النازلون بكل معترك) قائله ، الخرنق بنت بدر بن هفان ، وهو في ديوانها ٤٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٢/١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، والمحتسب ٢/ ١٩٨ ، والإنصاف ٤٦٨/٢، والخزانة ٤١/٥، ٤٢، ٤٤، ورصف المباني ٤١٦، وشرح التصريح ١١٦/٢، والأشباه والنظائر

(٢) - قائله زهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه : ١٧٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، والأشباه والنظائر

(٣) - الآية ٥٨ من سورة القصص

(٤) - الهمع ٢٦٩/٢

[المستثنى]

متنٌ : " المستثنى متصلٌ ومنقطعُ ، فالمتّصلُ : المخرَجُ عن متعدد لفظاً ، أو تقديراً بـ(إلاّ) وأخواتها .

والمنقطع : [هو] المذكورُ بعدها غيرَ مُخرجٍ .

وهو منصوب إذا كان بعد (إلاّ) غير الصفة في كلام موجَبٍ ، أو مقدَّماً على المستثنى منهُ ، أو منقطعاً في الأكثرِ ، أو كان بعد (خلا) و(عَدَا) في الأكثر ، و (ما خلا) و (ما عدا) و (ليس) و (لا يكونُ)[1]".

الشرح [2]: مقدمة في أصله ، وتحقيق معناه ، واتصاله ، وعدم استغراقه ، وفائدته ، وناصبه .

أما أصله ففيه وجهان :

أحدهما : أنّه مأخوذ من (ثناه عن الأمر) - إذا صرفه عنه - فالاستثناء على هذا : صرف اللفظ عن / عمومه بإخراج المستثنى عن أن يتناوله الأول . 100/ب

والثاني : أنّه من ثنيت عليه إذا عطفت عليه ، فكأنّك انعطفت على ما بعد إلا فأخرجته مما قبلها .

وأما تحقيق معناه ففيه إشكال ، وذلك أنك إذا قلت : (جاء القوم إلا زيداً) فلا يخلو زيداً ، إمّا أن يكون داخلاً في القوم ، أو غير داخل ، فإن كان داخلاً فقد نسب الفعل إليه مع القوم ، فلا يصح إخراجه من النسبة إذ لو خرج بعد ذلك لكان منفياً عنه ما ثبت له ، وإن لم يكن داخلاً فلا يصح إخراجه ، ويلزم من ذلك الكذب في أحد الطرفين ، ويتعذر الاستثناء في كلام العرب ، فإنّ قوله تعالى ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[3] إنْ نسبت اللبث في الألف استحال إخراج خمسين عاماً ،

---

[1] - الكافية: ١٠٩-١١٠

[2] - الكتاب ٣١١/٢ ، والمقتضب ٤١٣/٤ ، ٣٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٣٥٩/١- ٣٦٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٣١- ٥٤٣ ، وشرح الرضي ٧٥/٢- ٩١ ، والفوائد الضيائية ٤١٣/١- ٤١٨

[3] - الآية ١٤ من سورة العنكبوت

وإنْ لم تنسب اللّبث إلى خمسين عاماً لم يكن داخلاً فلم يصح الإخراج ، وهذا الإشكال ذكر في تحقيقه ثلاثة أقوال :

أحدهما : أن الاستثناء مثل التخصيص في أنّه مبين لغرض المتكلم بالمستثنى

والثاني : للقاضي[1] أنّ قول القائل : عشرة إلاّ ثلاثة ، موضوعة بإزاء (سبعة) من غير إخراج حتى كأنهما عبارتان عن معبّر واحد .

والثالث : وهو المستقيم أنّه لا يحكم إلا بعد كمال المفردات في كلام المتكلم فإذا قال : (قام القوم إلا زيداً) فُهم القيام أولاً بمفرده ، وفهم القوم بمفرده ، وأنّ منهم زيداً ، وفُهم إخراج زيد من القوم بقوله : إلا زيداً ، ثم حُكم بعد ذلك بنسبة القيام إلى القوم بعد إخراج زيد ، واندفع الإشكال بهذا التقدير ، ولذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالإسناد إلا بعد تمامه .

والاعتراض على القول الأول بثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الاتصال بصيغ مخصوصة فارق بينه وبين التخصيص

والثاني : أنّ النص لا يتطرق إليه التخصيص إنما يتطرق إلى الظاهر ، وقولك : (له عشرة إلا درهما) العشرة تنص على مدلولها ؛ فلا يتطرق إليها التخصيص

كقوله تعالى ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾[2] ، والتخصيص إخراج بعض ما يتناوله الخطاب .

والثالث : إجماع النحويين على أنّ المستثنى المتصل إخراج .

وعلى القول الثاني بثلاثة أوجه أيضاً :

أحدها : إجماع النحويين على الإخراج .

والثاني : أنّه يفهم من قولنا : (له عشرة إلا درهماً) معان متعددة إذ يفهم من العشرة مدلولها ، ومن (إلاّ) معنى الإخراج ، ومن الدرهم أنه مخرج ، فلو كانت بمنزلة تسعة لم تفهم هذه المعاني المتعددة .

---

[1] - القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد من زعماء الفكر الاعتزالي في القرن الخامس ترجمته في وينظر شرح الكافية للرضي ٧٧/٢ ، والقواس ٥٩٣/١

[2] - الآية ٥ من سورة التوبة

والثالث : أنّه لم يعهد في كلام العرب كلمات مركبات وضعت لمعنى واحد يتغير إعرابها ، كقولـــك : أشـــهد أن له عـــلي عشرة إلا درهما ، وعلى أن الإشكال الذي فروا منه يلـــزمهم في بـــدل البعض ، وبدل الاشتمال ، فإن قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [1] يقتضي أنه أمر جميع الناس بالحج ، وأمر بعضهم به في وقت واحد على زعمهم ، وذلك باطل ، بل الأمر يتعلق بالمستطيعين دون جمـــيع الـــناس ؛ لأنّه يتوقف الحكم على تمام الكلام ، كما لو قلت : ضربت زيداً رأسه ، فإن الضرب واقع على الرأس دون زيد ، فإن زعم القائل بالبيان بأن (المستطيعين) بـــيانٌ للناس ؛ فسد بعود الضمير من بدل بعض إلى (الناس) إذ يصير التقدير : ولله على المستطيعين الحج من استطاع من المستطيعين ، ويفسد قول القاضي بعود الضمير إلى بعض مدلول الكلمة عنده إذ يصير الناس والمستطيعون عنده عبارة عن المستطيعين .

وأما اتصاله فيشترط عند الجمهور من العلماء [2] اتصاله عادة ، ولا يبطل اتصاله بتنفس وسُعال ، وطول كلام ، ونقل أربعة أقوال [3]:

أحدها : لابن عباس[4] أنه لا يشترط الاتصال .

والثاني : أنّه يمتد إلى سنة ، وهو معزوّ إلى ابن عباس أيضاً

والثالث : للحسن [5] أنّه يمتد ما لم يفارق مجلس كلامه

والرابع : أنّه يمتد زمانه ما لم يأخذ في كلام آخر مغاير للمذكور .

وهذه الأقوال ضعيفة ؛ لأنّه يؤدي إلى أن لا يستقر حكم يمكن استثناؤه كالطلاق وغيره لجواز تعقيبه بالاستثناء ، ولأنّه لو قال لوكيله : بع ممن شئت ، ثم قال بعد زمان : (إلاّ من زيد) كان باطلاً .

---

(١) -الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) – ولا يصـــح تراخي الاستثناء عندهم إلا قدر تنفس أو بلع ريق ينظر : منهاج الوصول إلى معيار العقول:٣٢٢

(٣) – وعن سعيد بن جبير إلى أربعة أشهر ، وعن مجاهد إلى سنتين ، ينظر نفس المرجع

(٤) – ، واختاره أيضا عطاء نفس المرجع

(٥) – ارتشاف الضرب ٢/٢٩٥ منهاج الوصول : ٣٢٤ ،

وأما عدم استغراقه : فقد اتفقوا على منع الاستثناء المستغرق كعشرة إلا عشرة ، والنحاة يشـــترطون أن يكـــون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه ،كعشرة إلا أربعة ، وبه قال القاضي[١] ، ومنع أكثرهم المساوي ، كعشرة إلا خمسة .

وأمّـــا (عشرة إلا ستة) فبعض النحاة وجماعة من الفقهاء [٢]يجيزون ذلك ، وأصحاب الشافعي[٣] يجيزون نحو : (عشرة إلا تسعة ونصفاً)

حجة القائلين : يجوز استثناء الأكثر من النصف للنص والقياس :

أمـــا الـــنص فقوـــله تعالى ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [٤]ثم قـــال ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ [٥]فثبـــت في الأول اســـتثناء الأكثر ؛ لأنّ الغاوين اكثر من المخلصين / والغاوون داخلون في العباد ، وخرجوا بالاستثناء ، وثبت في الثانية استثناء الأقل ؛ لأنّ المخلصين أقل من الغاويين .

١٠١/أ

وأما القياس فإنّ معنى (له عندي عشرة إلا أربعة) : (له عندي ستة) ، وهي المقرّ بها ، وليست موجودة في اللفظ بل من طريق المعنى ، فكذا معنى (له عندي عشرة إلا تسعة) (له عندي درهم) فإنّه مأخوذ من المعنى لا من اللفظ كـــ(ما دون النصف) ، وكذا قول الشاعر [٦]

[٥٠٣] أدّوا التي نقصت سبعين من مائة ثم ابعثوا حكماً بالعدل حكّاماً

استثناء معنوي لا لفظي ؛ لأنّه بمعنى التي ما نقصت من مائة إلا سبعين

حجة النحاة ومن وافقهم [٧]من وجهين :

---

(١) – القاضي عبد الجبار ، وينظر : شرح الرضي : ٧٧/٢ ، والهمع ١٩٩/٢

(٢) – القواس ٥٩٢/١

(٣) – القواس ٥٩٢/١

(٤) – الآية ٤٢ من سورة الحجر

(٥) – الآية ٨٢من سورة ص

(٦) – لم أعثر على نسبة للبيت ،وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢ ، وفيه (أدوا التي نقصت تسعون من مائة ثم ابعثوا حكما بالحق قوالا)

(٧) – نفس المصدر٢/ ٢٥٠

أحدهما : قياس الإثبات على النفي ، نحو : ما جاءني إلا زيد ، فإن المثبت أقل من نصف المنفي ، ولو فرض جمعاً .

والثاني : أنّ الاستثناء بعد الإقرار يتضمن إنكار المستثنى ، فالقياس بطلانه لرفعه للإقرار إلاّ أنّه ترك العمل به فيما دون النصف لقلته .

وأمّا فائدته فله فائدتان :

إحداهما : أنّ غرض المتكلم أن يثبت الفعل لقوم ، وينفيه عن واحد منهم ، ولا يحصل الإثبات والنفي صريحاً إلاّ بالاستثناء ، إلا ترى أنك لو قلت : ما قام زيد لم يثبت أنّ غيره قام ، ولو قلت : (قام زيد) لم ينف عن غيره القيام

وإذا قلت : (قام القوم إلا زيداً) ، أو : (ما قام القوم إلا زيد) حصل الإثبات والنفي صريحاً .

والفائدة الثانية : أنّك إذا عرفت من وجد منه الفعل دون من لم يوجد منه فإنما تحصل الفائدة بقولك : ما جاءني أحد إلا زيد ، فتثبت الفعل لزيد ، وتنفيه عن غيره ، وإذا عرفت من وجد منه الفعل ومن لم يوجد فإنما تحصل الفائدة بقولك : قام القوم إلا زيداً ، ولو أردت أن تثبت وتنفي بغير هذا الطريق لم تفد السامع ، ألا ترى أنك لو رأيت جماعة قام بعضهم دون بعض فقلت : قام قوم و لم يقم قوم لم تفد السامع .

وأما ناصبه ففيه ستة أقوال :

أحدها لجمهور البصريين [1]: أن الناصب له الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل عند عدمه بتقوية (إلاّ) قياساً على نصب المفعول معه .

والثاني : للمبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين[2] أن الناصب له (إلا) لنيابتها عن (أستثني) .

والثالث للفرّاء[3] : أنّ (إلاّ) مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خففت النون ، وأدغمت في اللام ، فنصبها باعتبار (إنّ) ورفعها باعتبار (لا)

---

(1) – وقد اختاره أبو سعيد السيرافي وابن الباذش ينظر : ابن يعيش٢/ ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣

(2) – الإيضاح على المفصل لابن الحاجب ١/٣٦١

(3) – انظر المسألة ٣٤ من مسائل الإنصاف ١/٢٦٠- ٢٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/٣٦٢

والرابع للكسائي [1]: أنّه منصوب بتقدير (أنّ) بعد (إلاّ) والتقدير : قام القوم إلاّ أنّ زيداً لم يقم [2].

والخامس : أنّه منصوب بتقدير : أعني ، والتقدير : قام القوم إلا أعني زيداً لم يقم

والسادس : أن العامل هو الاسم المتعدد الذي يقتضي إخراج المستثنى منه بتقويته بـــ(إلاّ) قـــال بعضهم [3]: " وهذا في الاستثناء المتصل ، وأما المنقطع فالعامل فيه نفس (إلاّ) لأنّها تقدر عند البصريين بـــ(لكن) ، ولها خبر مقدر على حسب المعنى "

وأمـــا الكوفـــيون فيقدروها بـــ(سوى) ، وتقدير البصريين أولى لتقدير حرف مكان حرف .

والاعتراض على القول الأول بوجهين :

أحدهما : أنّ الحرف المعدي يوصل معنى الفعل المعدَّى إلى المعدَّى إليه نحو : مررت بزيد ، وأقمت زيداً ، وفرّحت زيداً ، وهاهنا ليس كذلك فإن إلا لم يوصل القيام إلى زيد في : قام القوم إلا زيداً

والثاني : أن العامل يقتضي المعمول سواء كان بواسطة أو بغير واسطة ، وهاهنا العامل لا يقتضي المعمول

وجـــواب الأول : أنّ إيصال معنى الفعل على حسب معنى الحرف ، وهاهنا لا يقتضي الإيصـــال كمـــا في قولنا : (رغبت عن زيد) فإنّ الرغبة غير واصلة إلى زيد بخلاف (رغبت في زيد) فإن الرغبة فيه حاصلة

وعـــن الـــثاني : أنّه لما توصل بـــ(الاّ) في معنى الإخراج من المتعدد قبلها لزم أن يكون العامل في المخرج ، وهو العامل في المخرج منه ؛ ليتم معنى الإخراج ، وأمّا عدم اقتضائه ؛ فلكون النسب بعد الإخراج لدفع التناقض ، وإذا لم يتقدم فعل فالعامل معنى الفعل كما في الحال .

---

(1) – شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٣/٢

(2) – قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٢ :" وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو ، وقيل هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل " بتصرف

(3) – قـــال ابـــن الحاجب في الإيضاح على المفصل ٣٦٣/١ : وإنما هذا في الاستثناء المتصل فأما المنقطع فالعامل فيه (إلا) ؛ لأنها تعمل عمل لكن "

فإن قلت : (القوم علماً إلا زيد) كان النصب بتقدير : (ثبت علم القوم إلا زيداً)

والاعتراض على القول الثاني بخمسة أوجه :

أحدها : [أنه] يلزم [منه]نصب المستثنى مطلقا لصحة تقدير (أستثني) في جميع الصور .

والثاني : أنك تقول : قام القوم غير زيد ، ولا يصح تقدير (أستثني) ؛ لفساد المعنى إذ يصير المستثنى غير زيد لا زيداً .

والثالث : أنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وذلك غير جائز إذ يؤدي إلى إعمال حروف الاستفهام والنفي وغيرها لمعانيها .

١٠١/ب

والرابع : أنه ليس تقدير (أستثني) بأولى من / تقدير : امتنع زيد ، كما حكى عن عضد الدولة [١] أنه سأل أباً علي في الميدان عن نصب المستثنى ؟ فقال أبو علي بتقدير : أستثني زيداً ، فقال له عضد الدولة : هلا قدرت : امتنع زيد ، فرفعته ، فقال له أبو علي " هذا جواب ميداني ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى [٢] " .

ولا يرد هذا الإشكال في التحقيق ؛ لأن (أستثني) أخص بمعنى الاستثناء ، وأدل على الاستثناء من (امتنع) ، فإنه لا تعلق له باستثناء المخبر

والخامس : أنه يؤدي إلى جعل الكلام جملتين ، وتقدير الجملة أخصر

فإن قيل : فأنتم تقولون في " لبيك إن الحمد والنعمة لك " الكسر أقوى من الفتح ؛ لأن الكسر يصيّر الكلام جملتين !.

قلنا هاهنا موضع مدح وثناء ، فهو أحق بتكثير الجمل من الفتح ، وأما الاستثناء فمقصوده الإخبار ، وهو يحصل بالجملة الواحدة

والاعتراض على القول الثالث بثلاثة أوجه :

أحدها : أن دعوى التركيب على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا بدليل ، ولا دليل هاهنا يدل عليه .

---

(١) – عضد الدولة البويهي : أبو شجاع : أول من خطب له على المنابر بعد الخليفة ، وأول من لقب بـ (شاهنشاه) في الاسلام فنا خسرو (ت ٣٧٢هـ) ترجمته في يتيمة الدهر ٢/٢ ، والبداية والنهاية ٢٩٩/١١ ، وغية الوعاة ٣٧٤/١ ،

(٢) – في العضديات ٢٢٥ قال الفارسي : " فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا ، كما أن الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو "،

والثاني : أنه لو سلم التركيب لم يلزم بقاء حكم كل واحد من المفردين كما في (لولا) وغيرها ؛ لأنّ التركيب يحدث معنى لم يكن ، فيبطل الحكم الأول

والثالث : أنه لا خبر لـ(إنّ) هاهنا ولا لـ(لا) ، وإذا عملا في الاسم فلابد لهما من خبر ، ولو جعلت (لا) العاطفة لفسد ذلك لوجهين :

أحدهما : أنك إذا قلت : ما قام إلا زيد لم يتقدم مرفوع يعطف عليه

والثاني : أن (لا) في العطف تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، وهاهنا بالعكس

والاعتراض على هذا القول الرابع بوجهين :

أحدهما : أنّ دعوى الحذف على خلاف الأصل .

والثاني : أنّه يؤدي إلى حذف إنّ وخبرها ، و لم يعهد ذلك

والاعتراض على القول الخامس بوجهين :

أحدهما : أنّ دعوى الحذف على خلاف الأصل .

والثاني : أنه يؤدي إلى تقدير جملتين ، وقد تقدم أنّ [تقدير]الجملة أولى

والقول السادس : ولا أراه بعيداً عن الصواب لوجهين :

أحدهما : أنه المقتضي للإخراج ، فنسبة العمل إلى المقتضِي أولى من نسبته إلى غير المقتضي ، وعلى هذا فلا فرق بين وجود الفعل وعدمه

والثاني : أن المخرج بـ(إلا) رافع لعموم الأول ومبين له ، فعمل فيه قياساً على عمل عشرين في (منتبها)

رجعة إلى شرح ألفاظ المصنف

أما حدّه : فأكثر النحويين يحدون الاستثناء دون المستثنى ، فقيل في حده[1] : إخراج بعضٍ من كلّ بـ(إلاّ) أو بكلمة في معنى (إلاّ) .

وقيل : صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى عن أن يتناوله الأول .

وقيل : إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور .

---

(١) – الضمير يعود على الاستثناء ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٨

وقال المصنف [١]: " المستثنى يشمل المتصل والمنقطع ، وهما حقيقتان مختلفتان ، فلا يمكن الجمع بينهما بحد واحد ؛ لعدم اشتراكهما في فصل واحد ، إذ فصلُ المتصل الإخراجُ ، ولا إخراج في المنقطع "

وحدّ المتصل : المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ(إلاّ) وأخواتها ، فاللفظ مثل قام القوم إلا زيداً ، والتقدير مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ﴾ [٢]. وحد المنقطع : المذكور بعد إلاّ وأخواتها [٣]

وأجود من هذا أن يقال في حد الاستثناء الجامع لهما : إنّه إخراج الشيء من الحكم الذي دخل فيه غيره ، أو إدخاله في الحكم الذي خرج منه غيره " ، فالشيء يشملهما ، والإخراج موجود فيهما ، فإنّك إذا قلت : له ألف إلاّ ثوباً فقد أخرجت الثوب من الألف باعتبار قيمته .

لا يقال : بأن اللفظ الدال على الجنس لا يحتاج إلى صرف غير جنسه عنه ؛ لأنّا نقول : يحصل بالاستثناء من غير الجنس رفع مدلول اللفظ ، وإن كان مجازاً

---

(١) - شرح المصنف على الكافية ٢/٥٣١

(٢) - الآية ٢ - ٣ من سورة العصر

(٣) - قال المصنف في شرح الكافية ٢/٥٣١ " يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ ، وهو أن يقال : هو المذكور بعد إلا وأخواتها "، وأضاف الرضي على الحد ٢/٧٦ " مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا " فأصبح الحد باعتبار اللفظ والمعنى "

[إعراب المستثنى]

وأمّا إعراب المستثنى فإنّه يكون منصوباً في ثمانية مواضع :

الأول : أن يكون الكلام موجباً لفظاً ومعنىً بعد (إلاّ) إذا لم يكن صفة ، كقولك : (قام القوم إلا زيداً) ، وفي التنزيل ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [1] وقال الشاعر [2]

[٥٠٤] لعبت به ريح الصبا فتدعثرت إلا بقيةَ يومها

والثاني : أن يكون الكلام موجباً في المعنى دون اللفظ نحو : (ما أكل أحد إلا الخبزَ إلا زيداً) ، و (ما قرأ أحدٌ إلا النحو إلا زيداً) ، و (ما أحدٌ أخذ إلا ثوبه إلاّ زيداً) لأنّ المعنى : كلُّ أحدٍ أكلَ الخبزَ إلا زيداً ، وكل أحد قرأ النحو إلاّ زيداً ، وكلّ أحد أخذ ثوبه إلا زيداً .

وأمّا لو جئت باسم الفاعل ،وقلت :ما الآكل إلاّ الخبز إلاّ زيداً ،و (ما القارئ إلا زيدٌ ، ما الآخذ إلاّ ثوبه إلاّ زيدٌ) لوجب الرفع خبراً للمبتدأ ، ولو نصب لبقي المبتدأ بلا خبر .

ومن الحمل على المعنى : (ما فيها ضاربٌ إلاّ زيداً إلاّ عمراً) لأنّ التقدير : كل من فيها ضارب / زيداً إلا عمراً ، وأمّا إذا قلت : (ما فيها الضاربُ إلا زيداً إلا عمراً) ، فإنما يصح إذا قُصِدَ بـ(الضارب) الجنس ليصح الاستثناء منه ،وأمّا إذا قصد واحدٌ فلا يصح لامتناع الاستثناء من المفرد .

١٠٢/أ

والموضع الثالث : إذا كان قبل المستثنى حال موجبة نحو : ما مررت بأحد إلا قائماً إلا زيداً ؛ لأن الحال الموجبة صيرت الكلام موجبا في المعنى إذ التقدير مررت بكل أحد قائماً إلا زيدا

و الرابع : إذا وقع بعد الأمر نحو : قوموا إلاّ زيداً .

والخامس : المستثنى المقدم ، ولا يخلو إمّا أنْ يتقدم على المستثنى منه ، أو على صفة المستثنى منه ، أو على جميع الجملة .

---

(١) – الآية ٢٤٩ من سورة البقرة

(٢) – لم أعثر على قائله ، والدعثرة : الهدم ، اللسان (دعثر) ٢٨٧/٤

أمّا الأول فشائع واردٌ في لغة العرب [١] ، قال كعب مالك [٢]:

[٥٠٥] فالناس ألبٌ علينا فيك ليس لنا   إلا الرماح وأطراف القنا وزر

وقال آخر[٣] :

[٥٠٦]ولكنه يأتي لي الحول كاملاً   وما لي إلاّ الأبيضين شرابٌ

وقال الكميت [٤]

[٥٠٧]وما لي إلا آل أحمد شيعة   ومالي إلا مشعب الحق مشعب

وقال الفرزدق يمدح بن المغيرة خال هشام بن عبد الملك [٥]:

[٥٠٨] وما مثله في الناس إلا مملكاً   أبو أمه حي أبوه يقاربه

وتقديره : وما مثله حيّ يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ، وهو خاله ،

وإنمـــا وجب نصب المستثنى المقدم ؛ لامتناع رفعه على البدل ؛ لأنّ البدل لا يتقدم على المبدل منه ، ونقل عن يونس والكوفيين [٦] إنّ من العرب من يرفعه بعد النفي فيقول : (ما قام إلا أبوك أحد) فيكون الأول فاعلاً ، والثاني بدلاً منه

وأما إذا تقدم في الموجب كقولك : جاءني إلا زيداً القوم ، فإن الإعراب والمعنى على ما كان عليه قبل التقديم .

---

[١] – شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢ ، وما بعدها

[٢] – اختلف في قائله فقيل كعب ابن مالك ، وهو في ديوانه ٢٠٩ ، وقيل لحسان بن ثابت ، وهـــو في ديوانـــه ٢٠٦ والبيـــت مـــن شواهد الكتاب ٣٣٦/٢ ، والمقتضب ٣٩٧/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٣٧٧/١ ، والإنصاف ٢٧٦/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وتذكرة النحاة ٧٣٥

[٣] – ينسب لهذيل الأشجعي : والبيت من شواهد المخصص ١٣٠/٩ ، وأساس البلاغة (بيض) ٣٤ ، واللسان (بيض) ١٢٣/٧

[٤] –قائلـــه الكميت بن زيد ، وهو في ديوانه ، ، والبيت من شواهدالمقتضب ٣٩٨/٤ ، و مجالس ثعلب ٦٠، والتبصرة ٣٧٧/١ ، والجمل للزجاجي ٢٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، والقواس ٦٠١/١ ، والتصريح ٥٦٣/٢

[٥] – قائلـــه : الفرزدق ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الخصائص ١/ ١٤٦ ، و ٣٢٩ ، و٣٩٣/٢ ، واللسان (ملك) ٤٩٢/١٠ ، ومعاهد التنصيص ٤٣/١

[٦] – شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢ ، و التصريح ٥٦٥/٢

وأمـــا إذا تقدم على صفة المستثنى منه نحو : ما جاءني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا أخيك خير من زيد ، وعليه قول الشاعر[1] :

[٥٠٩] وإني لعبد الضيف ما دام ثاويا   وما شيمة لي غيرها تشبه العبدا

ففيه ثلاثة أقوال :

اختيار سيبويه والمبرد [2] البدل لوجهين :

أحدهما :أنّه لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه ،ولزوم النصب إنما يكون إذا تقدم عليه .

والثاني : أنّ تقدمه على الصفة لا يخرجه عن الاستثناء من كلام غير موجب

والقـــول الثاني : للمازني[3] اختيار النصب لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فيكون تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف .

والقول الثالث : نقله المبرد [4] : أنّ البدل والنصب مفوض إلى خبرة المتكلم ؛ لأنّ الأدلة متعارضة ، فالوجه التسوية .

وأما تقديمه على جميع الجملة كقولك : إلا زيداً ضربت القوم إلاّ طعامك ما أكلت شيئاً ، فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون [5]

حجـــة البصريين أنّ (إلا) بمنـــزلة (واو) مع في التعدية ، وإنها تشبه العاطفة ، و لا يتقدمان على الجملة فكذلك (إلا) وما بعدها

حجة الكوفيين قول الراجز [6]:

[٥١٠]وبلدة ليس بها طوريُّ   ولا خلا الجن بها إنسي

لأن التقدير : ولا بها أنسي خلا الجن ، فقد تقدم على الجملة ، والجواب من وجهين :

---

[1] - قائله : حاتم الطائي ، وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد

[2] - الكـــتاب ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٣٩٩/٤- ٤٠٠ ، وقد نسب ابن مالك للمبرد ترجيح النصب في الكافية الشافية ٧٠٦/٢

[3] -شلرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/٢

[4] - المقتضب ٣٩٩/٤

[5] – الإنصاف المسألة (٣٦) ٢٧٣/١ ، والرضي على الكافية ٨٤/٢

[6] - قائله العجاج ، وهو في ديوانه ٣١٩ ، والبيت من شواهد المنصف ٦٢/٣ ، والرضي ٢ /٨٤ ، والهمع ٢/ووالخزانة ٣١١/٣، ٣١٢ ، ١٩٤ويروى (وبخفقة ليس بها طولي ......)

أحدهمـــا : أن المستثنى منه مقدر يفسره الظاهر ، وتقديره : ولا بها إنسي خلا الجن بها أنسي .

والـــثاني : أنه ليس باستثناء بل الجن مفعول (خلا) ، و (أنسي) فاعله ، أي : ولا تجاور الجن أنسي بها ، من قولهم : أفعل كذا وخلاك ذم ، أي : يجاورك ذم

ولا يجوز عند البصريين : ما قومك إلا زيداً ضاربون لتقدمه على العامل ، وهو ضاربون ، وكذا : القوم إلا زيداً قاموا خلافاً للأخفش[١]

وأمّا : (أين إلاّ زيداً قومك قيام ؟) فلا يجوز إن اعتُقِد أنّ (قياماً) عامل في أين لتقدم المستثنى على العامل ، وإن اعتُقِد أنّ (أين) خبراً آخر جاز لصحة عمله في المستثنى على من اعتقد ذلك .

وأجاز الأخفش[٢]: أين قومك إلا زيداً قيام ، وإنما يتجه إذا جعل (أين) خبراً آخر لا متعلقاً بقيام .

والسادس : المستثنى المنقطع ، وإنما سمي بذلك لانقطاعه مما قبله ؛ لكونه من غير نوعه ، وإنمـــا قدر البصريون (إلاّ) فيه بـــ(لكن) إشعاراً لمغايرة ما بعدها لما قبلها في لكن ، وإنما يظهر اختلاف إعرابهما في غير الموجب .

وأمّـــا الموجب فلا يختلف إعرابهما فيه ، ولذلك لو قلت : جاء القوم إلا زيداً ، والقوم المعهودون ليس زيد منهم كان منقطعاً لعدم دخوله فيهم

وأما غير الموجب ، ففيه لغتان : لغة أهل الحجاز لزومه ، ولغة بني تميم[٣]إجراؤه مجرى المتصل في إجازة البدل والنصب .

حجـــة أهـــل الحجـــاز : أنّه لما خالف الأول في الجنسية خالفه في الإعراب تبعاً لمخالفة الجنسية .

وأمّا بنو تميم فإنه ينقسم عندهم إلى قسمين :

أحدهما : ما يمكن دخوله تحت الأول مجازا لضرب من التأويل ، فيجوز البدل والنصب ، كقولـــك : مـــا في الدار أحد إلاّ حمار ، وإلاّ زيد ، وإلاّ ثوب ، وكذلك كل ما يتبع الأحديّة ، والتأويل الذي يسوغ البدل على طريق المجاز من ثلاثة أوجه / :

١٠٢/ب

(١) – الارتشاف ٢/٣٠٠

(٢) – نفس المصدر ٢/٣٠٠

(٣) – شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٧٣ والهمع ٢/١٩٠

أحدها : أنك إذا قلت : ما جاءني أحد إلا حماراً ، أوقعت (أحداً) على من يعقل وعلى مـــالا يعقـــل بمنـــزلة شيء ، وغلّبت من يعقل كقوله تعالى ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ [1] ثم استثنيت مما لا يعقل .

والثاني : أن التقدير : ما جاءني أحد ولا غيره مما يتبع أحد كالوتد ، والمركوب ، وأرى الدابة والقدر [2]، وغيرها ، ثم استثنيت من التبع ، ولم تذكره للعلم به

والثالث : أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال ، كقولهم : " عتابك السيف " و" تحيتك الضرب" أي :السيف والضرب يقومان مقام العتاب والتحية ،وعليه قوله :

[٥١١]ليس بيني وبين قيسٍ عتاب   غير طعن الكُلى وضرب الرِّقاب [3]

وقوله تعالى ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [4] لا يصـــح إبداله من (مَنْ) على الاستثناء المتصل لتنـــزهه عن المكان ، وإنما يصح على المنقطع على لغة بني تميم [5] في إبدال غير الجنس .

فإن قيل : فهلاَّ حُمِلَ على المتصل ، والمراد بكونه في السموات والأرض مجاز ، وكونهم فيها حقيقة ؟

قلنا : ذلك غير جائز.

وأمّـــا القسم الذي يلزم النصب عند بني تميم أيضاً كأهل الحجاز [6] فهو الذي لا يمكن دخوله تحت الأول ؛ لضرب من التأويل ، كقوله تعالى ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ

---

(١) – الآية ٤٥ من سورة النور

(٢) – أرْيُ القدر : ما لصق بها من طعام ، وأري الدابة محبسها " انظر اللسان (أري) ١٤ /٢٨- ٢٩

(٣) – نســب لعمـــرو أو (عمـــير) بـــن الأيهـــم ، والبيت من شواهد **الكتاب** ٢/٣٢٣ ، والمقتضـــب ٤/٤١٣ ، والحماسة للبحتري ٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٧ ، وشرح المفصل ٢/٨٠

(٤) – الآية ٦٥ من سورة النمل

(٥) – شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٩ ، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ١٧٣

(٦) – وقد روي الرفع عند بني تميم بمقتضى لغتهم ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٣

﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [1]، وقوله تعالى ﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [2]، وقولـــه ﴿ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [3]وقولـــه ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [4]وقولـــه ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [5] وقولك : ما جاءني المسلمون إلا الكافرين ، وما جاء الضاربون إلا المضروبين .

وأمّـــا قوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [6]فيحتمل أربعة أوجه : وجهان متصلان ، ووجهان منقطعان .

فالمتصلان : أن يكون من (رحم) بمعنى الراحم ، فكأنك استثنيت فاعلاً من فاعل . أو ": يكونـــان بمعـــنى مفعول . أو يكون الأول بمعنى مفعول والثاني بمعنى فاعل ، ولكون المنقطع غير مخرج جاز فيه : ما جاءني زيداً إلا عمراً ، وإن لم يجز في المتصل

وتحقيقه على لغة بني تميم : ما جاءني زيد ومن يجيء بمجيئه إلا عمراً ، فيكون مخرجاً من المجموع ، وأمّا قولهم : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضرّ) فـــ(ما) الأولى نافية ، والثانية تحتمل وجهين :

أقواهما : أنها مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب ، وفي (زاد) و (نفع) ضمير يعـــود إلى مذكـــور سابق ، والتقدير : ما زاد النهر إلا النقصان ، و (ما نفع زيداً إلا الضرر) ، فأقام النقصان مقام الزيادة ، والضرر مقام النفع ، كما يقال : الجوع زادَ من لا زاد له ، فـــيلزم النصـــب على اللغتين ؛ لتعذر البدل إذ لو رفع على البدل من الفاعل

---

[1] – الآية ٢٤ ، ٢٥ من سورة الانشقاق

[2] – الآية ٢٨ من سورة النجم

[3] – الآية ٩٨ من سورة يونس

[4] – الآية ٤٠ من سورة الحج

[5] – الآية ١٩- ٢٠من سورة الليل

[6] – الآية ٤٣ من سورة هود

لكان الفاعل منسوباً إليه في التحقيق ، فيؤدي إلى أن يكون النقصان زائداً والضرب نافعاً ، وذلك باطل .

والوجـــه الثاني : أنْ تكون (ما) موصولة ، أي : ما زاد النهر إلا الذراع الذي نقصه ، ومـــا نفـــع زيـــد إلا الشيء الذي ضرّه ، ويلزم نصبه أيضاً لئلا يكون النقصان زائداً ، والضرر نافعاً كما تقدم .

وأجاز مبرمان [1] الرفع لا على البدل بل على جعل (ما) مبتدأة محذوفة الخبر ، أي : مـــا زاد النهر لكن النقصان حاصل ، أو ثابت ، وما نفع زيد لكن الضرر حاصل منه ، وعلى النصب قول الشاعر:

[٥١٢] نجا سالمُ والنفسُ منه بشدقهِ ... ولم ينجُ إلاّ جَفنَ سيفٍ ومئزرا [2]

ومما جاء فيه الرفع على البدل قول الشاعر :

[٥١٣]وبلدة ليس بها أنيس ... إلاّ اليعافير وإلا العيسُ [1]

أبدلها لدخولها تحت الأنيس ، وقول الآخر [2] :

[٥١٤] ولا عيب فيهم إلا أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

يجوز فيه النصب على لغة أهل الحجاز ، والرفع على لغة بني تيم ، وأما قول النابغة [3]:

[٥١٥]وقفت فيها أصيلاًنا أسائلها ... عيت جواباً وما بالربع من أحد

إلا أواري لأيا ما أبينها ... والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد .

---

(١) - أبـــو بكـــر محمد بن علي بن إسماعيل (ت ٣٤٥هـــ) ترجمته في معجم الأدباء ١٨/ ٢٥٤- ٢٥٧ ، والبغـــية ١/١٧٥- ١٧٧ ، ونســـب هذا الرأي إلى أبي سعيد السيرافي ينظر شرح الرضي ٨٧/٢

(٢) – ينســـب لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٥٨/٢ ، والبيت من شواهد المقرب ١٦٧/١ ، وتذكرة النحاة ٥٢٦ ، و نسب في اللسان لأبي خراش الهذلي (نفس) ٦/ ٢٣٤ ، و (نجا) ٣٠٥/١٥ ، و(جفن) ٨٩/١٣

(١) - قائله ، جران العود ، وهو في ديوانه ٩٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣٢٢ ، والمقتضـــب ٣١٩/٢ ٣٤٧ ، ٤١٤ ، ومجالس تعلب ٤٥٢ ، المقتصد ، وشرح المفصل ٨٠/٢ والهمع ١٩١/٢ ، وقد مر في الشاهد[٤٦٤]

(٢) – قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٨٠/٢

(٣) – قائلـــه النابغة الذبياني ،وهو في ديوانه ١٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٢١/٢ ، والإنصاف ٢٦٩ ، والخزانة ١٢٥/٢ ، والارتشاف ٢٩٦/٢ ، والهمع

فيروى بنصب (الأواريّ) على لغة أهل الحجاز ، وبرفعها على لغة بني تميم على البدل من موضع أحد ، والأجود روايته باللام ؛ ليتحقق نصبه على الاستثناء ؛ لأنه بغير اللام يحتمل أن يكون فتحة الياء في موضع الجر على البدل من لفظ أحد .

والسابع : إذا تكررت إلا مع اسمين مستثنيين فلابد من نصب أحدهما إذا كان الثاني غير الأول نحو : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً ، ولا يجوز رفعهما ولا نصبهما ، أمّا امتناع رفعها فلأنه إذا رفع أحدهما على أنّه فاعل امتنع رفعه للثاني ؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان من غير اشتراك ، ورفعه على البدل من الأول يجوز لأن الثاني غير الأول ، فيكون من بدل الغلط .

وقد أجاز أبو الحسن [١] رفع الثاني عطفاً على الأول على إرادة حرف العطف كما لو صرح به ، وقال : ما أتاني إلاّ زيد وإلا عمرو .

١٠٣/

وأمّا امتناع نصبهما فلأنّه / يؤدي إلى حذف الفاعل ؛ لأنّ الفعل مفرغ ، وإذا امتنع رفعهما ونصبهما تعين رفع أحدهما ونصب الثاني ، وذلك مفوض إلى خبرة المتكلم .

أما رفع أحدهما فلأنه فاعل ، وأمّا نصب الآخر فلأنّه مستثنياً من موجب ؛ لأن النفي قد انتقض بـ(إلاّ) وصار الكلام موجباً ، وتقديره : تركني جميع الناس الذين عدوا زيداً إلا عمراً ، فالاسمان جميعاً مستثنيان ، والمجيء المنفي من غيرهما ثابت لكل واحد منهما ، وذلك أنك نفيت مجيء كل واحد سوى زيد ثم تذكرت أنّ عمراً قد جاءك فاستثنيته ، ولو ذكرت المستثنى منه وقدمتهما لوجب نصبهما نحو : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحد ، فنصب أحدهما على أنّه استثناء مقدم ، ونصب الآخر لأنّه من موجب ، وعليه قول الكميت [٢]

[٥١٦]وما لي إلا الله غيرك ناصر

نفى كل ناصر سوى الله ، وسوى المخاطب ؛ لأنّه أثبت لهما النصر ، ونفاه عن غيرهما ، ويجوز في إعرابهما أربعة أوجه :

---

(١) – ارتشاف الضرب ٢٩٣/٢

(٢) – ليس في هاشمياته ، وهو عجز بيت صدره :

فما لي إلا الله لا رب غيره

وهو من شواهد الكتاب ٣٧٣/١ ، والمقتضب ٤٢٤/٤ ، والتبصرة ٣٧٨/١ ، والجمل ٢٣٨ ، وابن يعيش ٩٣/٢

أحدها : نصبهما على الاستثناء .
والثاني : رفع أحدهما ونصب الآخر ، ويكون ناصرٌ بدلاً من المرفوع
والثالث : نصب أحدهما على أنّه صفة ناصر ، فلما تقدم انتصب على الحال
والرابع : نصبهما على أنهما صفتان لناصر ، فلما قدما انتصبا على الحال
وتقـــول : (ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمراً) على البدل ، و (إلا زيداً إلا عمراً) على نصب أحدهما على الاستثناء من المنفي والآخر من الموجب .
وأما رفعهما على البدل من أحد فلا يجوز ؛ لأنّه إذا أبدل الأول من أحد فقد استوفى ما يقتضيه ، فلا يكون له بدل آخر .
وإذا قلـــت : (مـــا جاءني إلا زيداً أحد إلا عمراً) فإن جعلت زيداً استثناء مقدماً لزم نصـــبهما ، وإن جعلته استثناء من موجب في المعنى كان رفع عمرو أجود على البدل ، ويجوز نصبه .
وأمـــا إذا كان الثاني هو الأول : كقولك : ما جاءني إلا زيد إلا أبو عبد الله ، فإنه يجب رفعهما ؛ لأن الكنية بيان لزيد ، ولا يجوز نصب أحدهما ؛ لأنّ الثاني عبارة عن الأول ، فهما متحدان في المعنى ، ولذلك لا يجوز عطف الثاني على الأول
وأمّا قول الشاعر [1]:

[٥١٧] مالك من شيخك إلا عمله   إلاّ رسيمه وإلا رمله

فالأخيران بدل من عمله
والثامن : بعد الأفعال ، فأمّا (خلا) و (عدا) فهما فعلان عند الأكثر ، ونقل الأخفش الجر بهما عن بعض العرب[2] ، وعلى الأكثر يجب نصب ما بعدهما في الموجب والمنفي ، نحو : (قام القوم خلا زيداً وعدا عمراً) ، و (ما قام أحد عدا زيداً وخلا عمراً)
أمّـــا (عدا) فإنّه فعل متعد يقتضي نصب المفعول به في غير الاستثناء نحو : عداك الأمر يعدوك ، أي : يجاوزك ، فكذلك في الاستثناء .
وأمّا (خلا) فإنه لازم في الأصل من خلا المكان إلا أنه يعدى في الاستثناء لتضمنه معنى المجـــاورة والمفارقـــة ، ولذلك قالوا : افعل كذا وخلاك ذم فعدوه وما بعدهما مخرج مما

---

(١) - لم أعـــثر عـــلى نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤١/٢ ، ، والهمع ١٩٨/٢ وشرح التصريح ٣٥٦/١
(٢) – الارتشاف ٣١٨/٢

قبلهما ، فهو في الموجب منفي ، وفي المنفي مثبت ، وإنما حصلت مخالفة بعدهما لما قبلهما ، وإن لم يكونـــا للـــنفي ؛ لأنهما بتضمنهما معنى المفارقة والمجاوزة أشبها النفي ، فجريا لذلك مجرى (ليس) و(لا يكون) ، و منصوبهما هو مرفوعهما في التقدير ، كما في (ليس) ، و (لا يكون) ، وتقدير فاعلهما (خلا بعضهم زيداً وعدا بعضهم عمراً) إلاّ أنّه لا يبرز في تثنية ولا جمع بل يقال : قام القوم خلا الزيدين وعدا الزيدين ، وإنما لم يبرز لوجهين :

أحدهما : أنّ الفاعل هو البعض ، وهو لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنّه صالح لأن يقع على التثنية والجمـــع ، فـــإن التثنية والجمع عبارة عن البعض المضمر ؛ لأنّ مفعولهما هو فاعلهما في المعنى .

والـــثاني : أنّ البعض لا يظهر ؛ لأنّ هذه الأفعال واقعة موقع (إلاّ) لأنها أصل الأدوات فكما لا يستثنى بـــ(إلا) اسمان ، فكذلك ما وقع موقعهما ، وأما الجر بهما فعلى أنهما حرفا جر ، فعلى هذا يكون لفظهما مشتركان بين الفعل والحرف .

وأمّا إذا دخلت عليهما (ما) كقولك : جاءني القوم ما خلا زيداً ، وما عدا بكراً ، أو ما جاءني أحد ما عدا زيداً وما خلا عمراً .

وقول لبيد[1]

[٥١٨] إلا كل شيء ما خلا اللهَ باطلُ   وكل نعيمٍ لا محالة زائل

تعينا للفعلية ؛ لأن (ما) مصدر ، فلا توصل إلا بالفعل لا بحرف الجر

فإن قيل : فلم لا يجوز أن تكون موصولة ؟!

قلنا : لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أن الموصولة تقع موقع الصفة والموصوف معاً ، وهاهنا قد ذكر قبلها الاسم المســـتثنى منه ، فليس موضعها ، بدليل : اشتريت ما تعلم ، وتقول : اشتريت العبد وما تعلم

والـــثاني : أنها لو كانت بمعنى الذي لوقعت موقعها من لاشتراكهما في الدلالة على من يعقل .

---

(١) - قائلـــه : لبيد بن ربيعة ، والبيت من شواهد اللمع الهمع ١٩٥/٢ ، ومغني اللبيب ، واللسان (رجز) ٣٥١/٥ والخزانة ٢٥٥/٢-٢٥٧

/١٠٣

والثالث : أنها لو كانت موصولة لعاد الضمير عليها ، وبطل تقدير البعض ، وإذا بطل / ذلك فهي في موضع مصدر منصوب على الاستثناء ، وفي تأويله وجهان :

أحدهما : أنّ المصدر في موضع الحال ، أي : أتاني القوم خلو بعضهم زيداً ، والمعنى (مفارقهم زيداً) ، وحُكي الجر بهما عن الأخفش والكسائي وأبي علي والربعي [١] على تقدير زيادتهما ، فعلى هذا لا فرق بين وجود (ما) وعدمها ، والحكم بزيادتها ضعيف ؛ لأنها في محل القوة وهي المتصدرة

وأما (ليس) و (لا يكون) كقولك : جاءني القوم ليس زيداً ، ولا يكون عمراً ، وما جاءني أحد ليس زيداً ، ولا يكون عمراً ، فالاستثناء فيهما ظاهر ؛ لمغايرة ما بعدهما لما قبلهما ؛ لإفادتهما للنفي ، والمستثنى خبرهما .

واختلف في تقدير اسمهما على ثلاثة أقوال :

أحدهما : للبصريين [٢] أن التقدير : (ليس بعضهم زيداً) كما تقدم في (خلا) و (عدا)

والثاني : للكوفيين [٣] أن التقدير: أتاني القوم لا يكون فعلهم فعل زيد .

والثالث : لابن درستويه [٤] أن اسمها اسم فاعل الفعل المتقدم ، فإذا قلت : أتاني القوم ليس إياك ، والتقدير : ليس الآتي إيّاك ، ومذهب البصريين مرجح لوجهين :

أحدهما : أن تقدير البعض مطّرد بعد الفعل وغيره ، ومذهب ابن درستويه [٥] إنما يستقيم بعد الفعل ، ومذهب الكوفيين فيه زيادة إضمار [٦] .

والثاني : أن البعض لا يمكن تثنيته ولا جمعه ، فيجب إضماره في التثنية والجمع على هذه العلة ،وأما قوله تعالى ﴿ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن

---

(١) – علي بن عيسي الربعي (ت ٤٢٠ هـ) ترجمته في الإنباه ٢٩٧/٢ ، وإشارة التعيين ٢٢٣ ، والبغية ١٨١/١

(٢) – الارتشاف ٣٢٠/٢

(٣) – نفس المصدر

(٤) – ابن درستويه هو : عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي (ت ٣٤٧) ترجمته في الإنباه : ١١٢/٢ ، وإشارة التعيين ١٦٢ ، والبغية ٣٦/٢

(٥) – المسألة ٣٦ من مسائل الخلاف في الإنصاف .

(٦) – الهمع ٢١٢/٢

تَكُونَ تِجَٰرَةً ﴾[1] فإنما جاز النصب في (تجارة) والرفع نظراً إلى التمام والنقصان ؛ لأنّ المستثنى (أن تكون) وهو في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ؛ لأن التجارة ليس من جنس أكل المال بالباطل .

وقيل : إنه متصل ، والتقدير لا تأكلوها بسبب إلا بسبب كونها تجارة ، وكذا الحكم في قوله تعالى ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾[3] (أن تكون) في محل النصب على الاستثناء المنقطع ،

وقيل : المتصل ، وقراءة أبي جعفر[4] ، إلا أن يكون ميتةٌ) بالياء ورفع (ميتة)

وأما قوله "أو فسقاً "[5] فيحتمل وجهين :

أحدهما : العطف على (لحم الخنزير) .

وقوله : (فإنه رجس) اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه

و الثاني : أنه عطف على محل إلا أن يكون ، ومن قرأ بالتاء فتقدير اسمها : (المأكولة) ، ومن قرأ بالياء فتقديره : (المأكول)

واعلم أنه لا يعطف على خبرها بـ(إلا) فلا يقال : ضربت القوم ليس زيدا و لا عمراً ، ولا (أكرمت القوم لا يكون زيداً ولا عمراً) ؛ لأنهما نائبان عن (إلاّ) ، وإلاّ لايعطف على الاسم الواقع بعدها بلا لما بينهما من المغايرة ، فكذلك ما قام مقامهما .

وأجاز الأحمر[6] ما قام لا صغير ولا ما خلا أخاك كبير ، قاسه على قول الشاعر

[٥١٩] وبلدة ليس بها طوري   ولا خلا الجن بها أنسي[7]

---

(١) – الآية ٢٩ من سورة النساء

(٣) – الآية ١٤٥ من سورة الأنعام

(٤) – الجامع للقرطبي ١٢٣/٧ ، مجمع البيان للطبرسي ٣٨٣/٢

(٥) – الإشارة إلى الآية ١٤٥من سورة الأنعام المتقدمة ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٠٣

(٦) – الهمع ٢٠٩/٢

(٧) – قائله : العجاج ، وهو في ديوانه ٣١٩/٢ ، وقد تقدم في الشاهد[٥١١] والبيت من شواهد الهمع ١٩٤/٢

فـ(لا) لعطف جملة على جملة ، والواو لعطف استثناء على استثناء ، وقد تقدم بطلانه ، وأما المصدر في (ما خلا زيداً وما عدا عمراً فقد ذكرنا حكمه .

وأما الجمل ونحو : (خلا) و(عدا) و(ليس) و(لا يكون) ففيهما مذهبان :

أصحهما : أنّ لها موضعاً من الإعراب ، فإن وقعت بعد المعرفة كقولك : (جاءني القوم خـــلا زيداً) و(عدا زيداً) و (ليس زيداً) و (لا يكون زيداً) كانت حالاً ، واغتفر عــــدم تقديــــر (قد) مع الماضي والواو ؛ لكونها نائبة مناب إلا ، ولا يكونان مع إلا ، والتقدير : جاء القوم مفارقين زيداً أو خالين من زيد ، وإن وقعت بعد النكرة كقولك : جاءني عشرة رجال عدا زيداً ، وخلا زيداً ، وليس زيداً ، ولا يكون زيداً) كانت صفة ويقـــوى ذلك أنه سمع من العرب[1] : ما ابتني امرأة لا تكون فلانة ، وليست فلانة) ، فناسب الفعل يدل على الوصف ، وكأنه أنث البعض لما كان عبارة عن المؤنث .

والمذهـــب الثاني : أنّه لا موضع لها من الإعراب ، وليست متعلقة بما قبلها تعلق المعمول بالعامل بل تعلق المخصص بالتخصيص ؛ لأنها تفيد الاستثناء فحسب ونظيرها في المعنى : جـــاءني الناس ، وما جاءني زيد ، فإن الجملة الثانية مستأنفة وهي مبينة لخصوص الجملة الأولى بمـــنـــزلة الاستئناف ، وفي التنـــزيل ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ [2]ثم قال ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ [3]فإنــه بمـــنـــزلة : إلا أن يكون له أخوة فلأمه السدس ، وقال ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ [4]ثم قـــال بعدهـــا ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [5]فالجملتان الأخيرتان بمنـــزلة المستثنى في المعنى ، ولا موضع لهما من الإعراب ؛ لأنّهما مستأنفتان .

---

[1] – الابتناء : الدخول بالزوجة ينظر اللسان (بنى) ٩٧/١٤

[2] – الآية ١١ من سورة النساء

[3] – الآية ١١ من سورة النساء

[4] – الآية ٩٧ من سورة التوبة

[5] – الآية ٩٩ من سورة التوبة

متنٌ : " ويجوز [فيه] النصبُ ، ويُختار البدل فيما بعد (إلاّ) في كلام غير موجب ، والمستثنى منه مذكور ، مثل ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [1]، و﴿ إلا قليلا ﴾ [2] ويعـــرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور ،وهو في غير الموجب ليُفيد / مثل : (ما ضربني إلاّ زيدٌ) إلاّ أن يستقيم المعنى،نحو:قرأت إلاّ يوم الجمعة كذا"ومن ثم لم يجز (ما زال زيدٌ إلاّ عالماً " [3]

/١٠٤

الشرح[4] :المراد بغير الموجب :المنفي والنهي والاستفهام كقولك :(ما قام أحد إلا زيد) و (هل قام أحد إلاّ زيد ؟) و (لا يقم أحد إلاّ زيد) ويجوز في هذا النوع النصب على أصل الاستثناء ،والمختار البدل سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : لطلـــب المشاكلة بينه وبين ما قبله في الأعراب ، كما في قولهم " جحر ضبٍّ خَرِبٍ" [5]

والثاني : أنه في الرفع فاعل في المعنى ؛ فرفعه أولى من جعله فضلة ، وسحب حكم الرفع على النصب والجر ؛ لاشتراكهما في الثبوت بعد (إلاّ) .

والثالـــث : أنّ جعلـــه بدلاً يصيره لازماً في الجملة ، ونصبه يصيره في حكم الفضلة التي اضـــطربت الآراء في عاملها ، وفي التنـــزيل ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [1] قـــراءة الجمهور على البدل المختار ، وقراءة ابن عامر [6]بالنصب على أصل الاستثناء .

---

[1] – الآية ٦٦ من سورة النساء

[2] – وهي قراءة ابن عامر ينظر : ما سيأتي ص

[3] – الكافية ١١٠- ١١١

[4] – الكتاب ، والمقتضب ٣٨٩/٤ – ٣٩٦ ، وشرح ابن الحاجب على المفصل ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢/ ٥٤٤- ٥٤٩ ، و شرح الرضي ٢/ ، والفوائد الضيائية ٤١٨/١- ٤٢١

[5] – وهو ما يسمى الجر على الجوار

[6] – قرأ ابن عامر بالنصب وكذا هو في مصحف الشام ، ينظر النشر ٢٥٠/٢ ، وقرأ غيره أيضا بالنصب ، البحر المحيط ٢٨٥/٣ ، وشرح المصنف ٥٤٤/٢

وإذا قلت : (ما رأيت أحداً إلاّ زيداً) فـ(زيد) بدل على المختار ، ويجوز أن يكون منصوباً على أصل الاستثناء ، وإن لم يختلف اللفظ .

وإذا قلت : (ما مررت بأحد إلاّ زيد ، وإلاّ زيداً) فالجر على البدل ، والنصب على الاستثناء ، والكوفيون ينكرون البدل ، ويجعلونه من قبيل العطف ، وحجتهم من وجهين[1]:

أحدهما : أنّ القاعدة استواء البدل والمبدل منه في الحكم ، وهما مختلفان ؛ لأنّ الحكم ثابت للثاني ، ومنفي عن الأول .

والثاني : أنّ الأول عام والثاني خاص ، ولا يصح جعل الخاص بدلاً من العام ، وهذان الإشكالان لا يردان على العطف .

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أنّ اختلافهما في الحكم لا يقدح في البدليّة قياساً على عدم قدح الصفة والموصوف في الحكم ، كقولك : مررت برجل لا صالح ولا طالح ، والجامع بينهما أنّ الثاني هو الأول .

والثاني : أنّ البدل هاهنا لفظي لا معنوي ، ولذلك يجوز حذف الأول على نية الطرح اتفاقاً وإقامة الثاني مقامه ، وإذا كان لفظياً جاز مخالفة الثاني للأول .

وعن الثاني : أنه بدل البعض محذوف تقديره : ما جاءني أحد إلاّ زيد منهم ، وأمّا دعواهم العطف فباطلة ، لأنّه لا يخلو إمّا أن يريدوا عطف البيان ، أو عطف النسق .

لا جائز إرادة عطف البيان لأنّه ليس من اصطلاحهم ، إنّما هو من اصطلاح البصريين ، ولا جائز إرادة عطف النسق لوجهين :

أحدهما : أنّه ليس معه عاطف من حروف العطف .

والثاني : أنّا لو سلمنا أنّ (إلاّ) مركبة من إنّ و (لا) ، و (لا) هي العاطفة لفسد المعني أيضاً ؛ لأن (لا) العاطفة تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، وهاهنا بالعكس فإنه ثبت للثاني ما نفي عن الأول [2].

---

(١) – القواس ١/٦٠٠

(٢) – الارتشاف ٢/٣٠٠

وأما قوله تعالى ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [1] فقرأ أكثر القراء بالنصب ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع [2]

وقال بعض النحويين : إنّ قراءة النصب على الاستثناء من قوله ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [3] وقراءة الرفع على الاستثناء من النهي ؛ فراراً من جعل قراءة الأكثر على الوجه الضعيف ، وقــراءة الأقل على الوجه القوي ، ويلزم على الاستثناء من (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) أنّه ما ســرى بهـــا ، وعلى الاستثناء من المنهي أنه يسري بها ، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايــتين ، لأنّه روي : أنّ لوطاً أمر أن يخلفها مع قومها لأنّ هواها إليهم ، وروي أنّه أخرجها معهم ، وأمر أنْ لا يلتفت منهم أحد إلاّ هي .

قـــال المصنف [4] " إنما يجوز ذلك من يعتقد أنّ القراءات السبع آحاد ، يجوز أن تكون بعضــــها خطأ ؛ فلا يمتنع حمل أحد القراءتين على ما يؤدي إلى التناقض ، وأمّا من يعتقد أنها بينت بالتواتر ، وأنّ جميعها صحيح ، فلا يحمل القراءتين على ما يؤدي إلى التناقض ؛ لأنّ إحداهمـــا باطلة قطعاً ، بل يجعل قراءة الأكثر على الوجه الضعيف .، وقراءة الأقل على الوجه القوي " .

وقد أنكر أبو عبيد [5] قراءة الرفع على البدل إذ يؤدي إلى أنه أباح لها الالتفات وجوابه من وجهين :

أحدهما : أن الالتفات كان علامة على عذابها ، فقد روي [6] أنها لّما سمعت هزة العذاب التفتت ، وقالت : يا قوماه !! فأصابها حجر فقتلها .

---

(1) – الآية ٨١ من سورة هود

(2) – النشر ٢/٢٩٠

(3) – الآية ٨١ من سورة هود ، وينظر :معاني القرآن ٢/٢٤ ، و الكشاف ٢/٢٨٤

(4) – قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٢/٥٤٦ ، وإنما يقع في مثل من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به ، فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عنه مثل ذلك "

(5) – البحر المحيط ٥/٢٤٨

(6) – ينظر :

والثاني : أنّ النهي في اللفظ لأحد ، وهو في المعنى لــ(لوط) ، أي : لا تمكن أحداً من الالــتفات إلاّ امرأتك ، وقد يستوي الرفع والنصب والاستثناء بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو : (ما ظننت أحداً يقول ذلك إلاّ زيداً) ، و (إلاّ زيدٌ) النصب على البدل من أحد ، والرفع على البدل من الضمير في يقول : لأنّه منفي في المعنى ؛ لأنّ النفي يتناول الإخبار .

وأما نحو : (ما ضربت أحداً يقول ذلك إلاّ زيداً) ، فلا يجوز إلاّ النصب على البدل من (أحداً) ، وعلى أصل الاستثناء .

وأمــا الرفع على البدل من الضمير في نقول : فلا يجوز لأنّ النفي لا يتناول الصفة حتى يصح البدل من ضميرها ، والبدل لا يكون في الموجب

١٠٤/ب

والدليل على أنّ النفي لا يتناول الصفة إنما يتناول الفعل / الواقع على الموصوف أنك إذا قلت : (لا أضرب أحداً يوحد الله إلاّ زيداً) كان القصد نفي الضرب الواقع على أحد ، لا نفي الموحد .

وأمّا قول الشاعر [(١)]

[٥٢٠]في ليلة لا ترى بها أحداً   يحكي علينا إلاّ كواكبُها

فرفع (كواكبها) على البدل من ضمير يحكى ، والظاهر أنّه من رؤية البصر ، وجوازه على ضعفه حمل رؤية العين على رؤية القلب

قوــله " ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور " ضابطه حذف المستثنى منه في غير الموجب ، وسواء كان ما بعد (إلاّ) خبراً ، أو مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو ظرفاً ، أو صفة ، أو حالاً

وأمثلــتها : ما زيد إلاّ قائم ، وما جاءني إلاّ زيدٌ ، وما ضربت إلاّ زيداً ، وما مررت إلاّ بــزيد ، و مــا قمت إلاّ خلف زيد ، وما جاءني رجل إلاّ راكبٌ ، وما لقيت زيداً إلاّ ضاحكاً .

---

(١) -ينسب لعدي بن زيد وهو في ملحقات ديوانه ١٩٤ ، ، وقيل لأحيحة بن الحلاج و البيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣١٢ ، ٣١٨ ، والمقتضب ٤٠٣/٤ ، والأصول ٣٦١/١ ، و الارتشاف ٣٠٦/٢ ، والخزانة ٣٤٨/٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، والهمع ١٩٣/٢

وذهـــب جمهـــور الـــنحويين[١] إلى أن المفرغ مخرج في المعنى من مستثنى منه محذوف ، والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهمـــا : أنّ المستثنى لا يكون إلاّ من مستثنى منه ، ولهذا قالوا : تقدير ما زيد إلاّ قائم : ما زيد شيء من الأشياء إلاّ قائم

الثاني : قولهم في اختيار الكلام " ما قام إلاّ هند " فلولا أنّ التقدير ما قام أحد إلاّ هند) لما جاز حذف التابع المؤنث الحقيقي ، وإنما حذف استغناء عنه بعموم النفي ، وإذا ثبت تقديره فليس مقدرا من كل وجه بل تقديره ليصح معنى الاستثناء ،وأما تقديره بالنظر إلى كونه فاعلاً فلا يجوز خلافاً للفراء[٢] حجة الجمهور من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه يؤدي إلى حذف الفاعل و هو لا يحذف .

والثاني : أن تاء التأنيث قد وردت في الفعل المسند إلى المؤنث ، قال ذو الرمة[٣]

[٥٢١]فما بقيت إلاّ العظام الجراشع

وقرأ الحسن وجماعة [٤]﴿ فأصبحوا لا يرى إلاّ مساكنهم ﴾ [٥]فأنث الفعل نظراً إلى ما بعد (إلاّ) لا إلى المحذوف ؛ فدل على أنّه تارة ينظر إلى المحذوف ، وتارة إلى الموجود .

والثالث : أنّ تعدية الفعل بالباء فيما بعد (مررت إلاّ بزيد) تدل على تعلق الفعل بما بعد إلاّ ، وكذلـــك لا يجوز البدل من المحذوف ؛ لأن البدل يدل على العناية به وحذفه يدل عـــلى إخراجه وعدم العناية به ، وإذا لم يجز البدل لم يجز نصب المرفوع ، ونظيره حذف الفاعل فيما لم يسم فاعله ، فإنه لما حذف الفاعل وجب رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل

---

(١) –الكتاب ٣٦٠/١ ، والمقتضب ٣٨٩/٤ ، و الأصول ٣٣٣/١ والإيضاح العضدي ، واللمع ، وابن يعيش ٨٦/٢

(٢) – معاني القرآن ٢٤/٢

(٣) – عجز بيت في ديوان ذي الرمة ٤٤٧ بشرح التبريزي ، ويروى في الديوان بتمامه

طوى النحز والأجراز ما في غروضها   فما بقيت إلا الصدور الجراشع

وهو من شواهد المحتسب ٢٠٧/٢ ، و ابن يعيش ٨٧/٢ ، والقواس ٥٩٨ ، وتذكرة النحاة ، وابن عقيل

(٤) – تنسب هذه القراءة لابن كثير ، وعاصم ، والحسن ، وغيرهم ، ينظر : الإتحاف ٣٩٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٧/٣ ، والكشاف ٥٢٤/٣ ، والبحر المحيط ٦٥/٨ ،

(٥) – الآية ٢٥ من سورة الأحقاف ، وينظر : المحتسب ٢٠٧/٢

، وكذلـــك هاهنا لما حذف الفاعل وجب رفع ما بعد إلاّ لقيامه مقام الفاعل ، فتكون دلالته على المستثنى منه معنوية كدلالة المفعول القائم مقام الفاعل .

حجة الفرّاء السماع والقياس : أمّا السماع فقول الشاعر [1]

[٥٢٢]يطالبني عمي ثمانين ناقة   ومالي يا عفراء إلاّ ثمانيا

أي : ومـــالي شيء إلاّ ثمانياً ، فحذف ، ونصب ما بعد (إلاّ) نظراً إلى تقديره من كل وجه . وأما قول الآخر[2] :

[٥٢٣]هل هو إلاّ الذئب لاقى ذئبا   كلاهما يطمع أن يصيبا

فـــلا حجـــة فيه ؛ لأنّ رفع الذئب غير ممتنع ، وأمّا القياس فأنكم نظرتم إليه بالنسبة إلى الاســـتثناء ، ويلزم من النظر إليه في ذلك النظر إليه بالنسبة إلى البدل ، والنصب ؛ لأن الـــتفرقة بينهما محض التحكم ، وإذا كان في حكم المنطوق به لم يؤد إلى حذف الفاعل على أن الفاعل في المعنى المنصوب لا هو ؛ ولأنه لا فرق في حصر ذلك المعنى لما ذكر بعد إلاّ ، ونفيه عما عداه – بين ذكر المستثنى منه ، وعدم ذكره لكونه بمعناه .

قوله " وهو في غير الموجب " ليفيد مثل : (ما ضربني إلاّ زيد) إنما لم يجز البدل والتفريغ في الموجب لوجهين :

أحدهما : أنه يلزم من البدل جواز التفريغ ، وإنما يصح التفريغ في غير الموجب لإمكان تقدير المستثنى منه عاماً ، وأمّا في الموجب فلا يصح عند التفريغ تقدير المستثنى منه عاماً ؛ لأنك إذا قلت : (ما قام إلاّ زيد) صح تقدير : ما قام أحد إلاّ زيد ؛ لأنّه يمكنك نفي القيام عن كل من تعلمه ، وإذا قلت : (قام إلاّ زيد) على التفريغ لم يصح تقدير : (قام أحد إلاّ زيد) إذ لا يصح إثبات الفعل لكل من تعلمه .

والثاني : أنه لو حذف الفاعل في الإيجاب لكنت تنسب الفعل إلى ما بعد (إلاّ) لئلا تنفي الفعل بغير فاعل ، فيصير الفعل ثابتاً له ، وإلاّ في الإيجاب تنفي عنه الفعل ، فيصير الفعل ثابتاً له منفياً عنه في حالة واحدة ، وذلك محال بخلاف النفي ، فإنك إذا حذفت الفاعل ونســـبت الفعـــل إلى ما بعد (إلا) كان حسناً ؛ لأن الفعل له في الحقيقة و (إلاّ) في سياق النفي تفيد ثبوت الفعل لما بعدها ، ويجوز التفريغ في الإيجاب في الفضلة على الوجه

---

[1] – ينسب لعروة بن حزام ، وهو في ديوانه ٤ ، والبيت من شواهد النوادر للقالي ١٦٠ ، والقواس ٥٩٩ ، والخزانة ٣/٣٧٥ ، ٣٧٩

[2] – لم أعثر على قائله ،

الأول لصـــحة تقدير المستثنى منه ، كقولك : (قرأت إلاّ يوم الجمعة) ، و (صمت إلاّ يوم السبت) ، إذ يجوز أن تقرأ في جميع أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة ، وتصوم جميع أيام الأسبوع إلا يوم السبت .

وأمّا على الوجه الثاني : فيمتنع لأنّ (إلاّ) في سياق الإيجاب / تنفي ما بعدها والتقدير : ثبوت الفعل فيه ، فيؤدي إلى التناقض .فإن قيل : فقد جاء البدل في الإيجاب في قراءة أبيّ ﴿ فشربوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[1] بالرفع .! [١٠٥/أ]

قلـــنا : إنما جاز رفعه حملاً على المعنى دون اللفظ ؛ لأنّ معنى : فشربوا منه ، فلم يطيعوه إلاّ قلـــيل منهم ، وأمّا ما زال زيد إلاّ عالماً فإنّه (تفريغ) في الواجب ؛ لانّ (ما زال) بمعنى (ثبت) فلا يجوز للوجهين المذكورين .

أحدهما : تقدير العموم في سياق الإثبات .

والثاني : أنّ وضع (ما زال) لإثبات خبرها ، و(إلاّ) بعد الإثبات تنفيه ، فيصير ما بعد (إلاّ) مثبـــتاً لكونه خبر (ما زال) منفياً لوقوعه بعد (إلاّ) في الإثبات ، فيصير مثبتاً منفياً في حالة واحدة ، وهو محال .

---

[1] –،وهي أيضا قراءة الأعمش ، وغيره ، ينظر :إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، والكشف ٣٩٢/١ ، والبحر ٢٨٥/٣ ، والإتحاف ١٩٢

متنٌ : "وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع مثل : (ما جاءني من أحدٌ إلاّ زيدٌ) و (لا أحدٌ فيها إلاّ زيدٌ) و (ما زيدٌ شيئاً إلاّ شيءٌ لا يعبأ به) لأنّ (من) لا تزاد بعد الإثبات ، و (ما) و لا) تقدران عاملتين بعده ؛ لأنهما عملتا للنفي ، وقد انتقض بـــ(إلاّ) بخلاف (ليس زيد شيئاً إلاّ شيئاً لا يُعبأ به) لأنها عملت للفعلية فلا أثـــر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة لأجله ، ومن ثم جاز (ليس زيد إلّا قائماً) وامتنع :(ما زيدٌ إلاّ قائماً)" [١].

الشرح[٢] : يبدل على الموضع عند تعذر البدل على اللفظ ، و ذلك في ست صور:

الأولى : (مـــا جاءني من أحد إلاّ زيد) يجوز في (زيد) الرفع على البدل من المحل ، والنصب على أصل الاستثناء ، ولا يجوز جره على البدل من المحل ، والنصب على أصل الاستثناء ، ولا يجوز جره على البدل من اللفظ لوجهين :

أحدهما : أنه يؤدي إلى زيادة (من) بعد الإثبات ، ولا يجيزه سيبويه .

والثاني : أنّه يؤدي إلى دخول (من) التي لاستغراق الجنس في الإثبات

وكذلـــك إذا قلـــت : (مـــا جاءني من أحد إلاّ رجل) امتنع البدل على اللفظ خلافاً للكوفيين[٣] فإنهم أجازوه مع النكرة .

لنا : أنّ الوجهين المذكورين لا يختلفان بالمعرفة والنكرة

أمّا زيادتها في الإثبات ؛ فلأن ما بعد (إلاّ) مثبت .

وأمّـــا الوجـــه الثاني : فإن النكرة إنما تعم في سياق النفي ، وهي بعد (إلاّ) في سياق الإثـــبات ؛ فـــلا تفيد العموم ؛ فلا يصح تقدير (من) التي للاستغراق الجنس في سياق الإثبات .

---

(١) – الكافية : ١١١

(٢) – الكتاب ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والأصول ٣٥٠/١ ، وابن يعيش على المفصل ٢/ ٨٥ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٥٠- ٥٥٣، وشرح الرضي ٢/ ، والفوائد الضيائية ٤٢١- ٤٢٤ ،

(٣) – الإنصاف المسألة ٣٧

[الصورة] الثانية[1] : (ما ضربت من أحد إلاّ زيداً إلاّ رجلاً) يجوز فيما بعد (إلاّ) النصب على البدل من المحل ، وعلى أصل الاستثناء ، ولا يجوز جره على البدل من اللفظ للوجهين :

والفرق بين قولك : (ما جاءني من رجل إلاّ زيد) و (ما جاءني من أحد إلاّ زيد) أن (من) في الصورة الأولى تفيد استغراق الجنس ، وفي الثانية تفيد تأكيد النفي ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن لفظ (أحد) عام ، فيستفاد منه العموم لا من دخول (من) ، وأمّا الصورة الأولى : فإنّ استغراق الجنس استفيد من دخول من ؛ لأنك لو قلت : (ما جاءني رجل) جاز أن يكون نفياً لمجيء رجل واحد ، ولذلك يقال : ما جاءني رجل بل رجلان ، وأما إذا قلت : (ما أخذت من أحد شيئاً إلاّ زيد) فإنه يجوز البدل من اللفظ ؛ لأنّ (من) صلة أخذت ؛ فيصح تقديرها بعد (إلاّ) في الإثبات ، وليست لاستغراق الجنس .

وإذا قلت : (ما مررت بأحد إلاّ زيد) جاز الحمل على اللفظ لأن الباء للتعدية ، فيجوز تقديرها بعد (إلاّ) كما لو قلت : ما مررت إلا بزيد

الصـــورة الثالثة : (لا أحد في الدار إلاّ زيد) و(لا إله إلاّ الله) و (لا أحد في المسجد إلاّ رجـــل) ويجـــب رفع ما بعد (إلاّ) على البدل من المحل ، ولا يجوز النصب خلافاً للزجاج [2].

لنا : السماع والمعقول : أمّا السماع ، فقول الشاعر[3]:

[٥٢٤] ولا قومَ إلاّ نحن خير سياسة   وخير بقيات بقينَ وأوّلا

فـــ(نحن) بدل من المحل ،و (خير) صفة على الموضع ،أو خبر (لا)،وقول الآخر:

[٥٢٥] لا شيء في ريدها إلاّ نعامتها   منها هزيم ومنها قائم باقي [4]

---

[1] - من الصور التي يبدل فيها على الموضع

[2] - الارتشاف ٢/٣٠٩

[3] - قائله البيت من شواهد

[4] - قائله تأبط شرا ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، و البيت من شواهد مقاييس اللغة ٥/٤٤٦ ، واللسان (نعم) ١٢/٥٨٣ ، والتاج (نعم)

وأمّا المفعول فمن وجهين :

أحدهما : أنّ المنفي مقدر بـ(من) ، ولو نصب على البدل من اللفظ لكان مقدراً بـ(من) لأنّ حكم البدل حكمُ المبدل منه ، ولا يصح تقدير (من) المفيدة لاستغراق الجنس بعد (إلاّ) .

والثاني : أنّ النصب على البدل يؤدي إلى تقدير (لا) بعد (إلاّ) لأنّ البدل في حكم تكرير العامل ، وذلك يقتضي الجمع بين متناقضين أو إلغاء أحد العاملين

أما الأول : فلأنّ (لا) تقتضي نفي ما بعدها ، و (إلاّ) تقتضي إثباته ، فإن ترتّب على كل واحد ما يقتضيه لزم الجمع بين متناقضين ؛ فيصير ما بعد إلاّ مثبتاً منفياً في حالة واحدة ، وذلك محال ، وإن لم يترتب على كل واحد منهما ما يقتضيه لزم إلغاء أحد العاملين ، وهو إمّا (لا) إن قدر سلب النفي عنها ؛ لأنها إنما تعمل في النفي ، وإمّا (إلاّ) إنْ قُدر عدم إفادتها للإثبات ، ويفسد المعنى بذلك أيضاً ، وقول أبو علي "[1] إنما امتنع البدل على اللفظ ؛ لأنّه يؤدي إلى دخول (لا) على المعارف ، وهي مختصة بالنكرات " يرد عليه / : (لا أحد فيها إلاّ رجل) فقد انتفت العلة التي ذكرها ، وهو ممتنع البدل من اللفظ لما ذكرنا .

١٠٥/ب

حجة الزجاج السماع والقياس . أمّا السماع فقول الشاعر[2]

[٥٢٦]مَهامِهاً وخُروقا لا أنيسَ بها   إلاّ الضّوابحَ والأصداءَ والبوما

وأما القياس فإنه لا ينصبه على البدل حتى يرد عليه ما ذكر ، بل يحتمل نصبه وجهين :

أحدهما : معنى (إلاّ) وهو : استثني على قياس مذهبه في الموجب

والثاني : أنّ خبر (لا) هو الناصب له

والصورة الرابعة قولهم : (ما زيد بشيء إلاّ شيءٌ لا يعبأ به) لا يجوز فيما بعد (إلاّ) إلاّ الرفع دون النصب والجر سواء كان بعد (إلا) معرفة كـ(ما أنت بشيء إلاّ الشيء التافه) أو نكرة ، خلافاً للكوفيين في النكرة[3] فإنهم أجازوا (ما أنت بشيء إلاّ بشيء

---

(١) – الإيضاح العضدي ٢٢٧

(٢) – قائله الأسود بن يعفر ، وهو في ديوانه ٦٠ البيت من شواهد الخزانة ٣٨٢/٣

(٣) – الهمع ١٩١/٢

لا يعبأ به) بالجر ، وإن لم يجز النصب على المحل على لغة أهل الحجاز[1] ؛ لأنّ نصبه على البدل يؤدي إلى تقدير (ما) عامله فيه بعد (إلاّ) ، وذلك باطل لوجهين :
أحدهما : أنه يؤدي إلى التناقض المذكور ؛ لأنّ (إلاّ) تقتضي إثبات ما بعدها ، و(ما) تنفيه ، فيكون مثبتاً منفياً في حالة واحدة .
والثاني : أنّ (ما) لا تعمل إلاّ في النفي ، فلا يمكن تقدير عملها في المثبت ، ولذلك إذا دخلت (إلاّ) بين اسمها وخبرها بطل عملها ؛ لنقض النفي بـ(إلاّ) المثبتة لما بعدها .
وإنما لم يجز الجر على البدل من اللفظ ؛ لأنّ المبدل منه خبرها ، والبدل في حكم تكرير العامل ، فيؤدي إلى تقديرها عاملة بعد (إلاّ) فيبطل للوجهين المذكورين ، وإذا بطل النصب والجر تعين الرفع .
فإن قيل : فما وجه الرفع ؟ قلنا : يحتمل وجهين :
أحدهما : أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : ما زيد بشيء إلاّ هو شيء لا يعبأ به .
والثاني : أنّه على البدل ، أمّا على مذهب بني تميم فظاهر ؛ لأنّ المجرور مرفوع في المعنى لكونه مبتدأ ، وليس لها عمل فيه ، وأمّا على مذهب أهل الحجاز فلأن (إلاّ) لما دخلت على البدل بطل عمل (ما) فيه لنقض النفي ، وإذا بطل عملها فيه [بطل]أيضاً فيما أبدل منه ، وصاروا إلى لغة بني تميم ، وصار المجرور في محل الرفع ، فلذلك [جاء] المرفوع منه .
الصورة الخامسة قولهم : (ليس زيد بشيء إلاّ شيئاً لا يعبأ به) ولا يجوز فيما بعد (إلاّ) إلاّ النصب على البدل من المحل دون الجر على البدل من اللفظ
وإنما لم يجز الجر حملاً على اللفظ ؛ لأنّ جره بتقدير الباء ، ولا يجوز تقديرها بعد إلاّ لأنها دخلت لتأكيد النفي ، وما بعد (إلاّ) مثبت لا معنى لتأكيد النفي فيه ، وإذا بطل الحمل على اللفظ تعين الحمل على المحل ، قال الشاعر[2]

[٥٢٧] أبني لبيني لستم بيدٍ إلاّ يداً ليست لها عضدُ

فإن قيل :فكيف جاز البدل على المحل في (ليس) ، وهي تفيد النفي ،كـ(ما) وما بعد (إلاّ) مثبت، وتقديرها عاملة بعد إلاّ يؤدي إلى التناقض المذكور في (ما) و (لا) ؟!

---

(١) – الهمع ٢/ ١٩٠

(٢) – قائله أوس بن حجر وهو في ديوانه ٢١ ، والبيت من شواهد الكتاب ، والمقتضب ٤ /٢٤١ ، وابن يعيش ٢/ ٩٠ ، والارتشاف ٢/ ٣٠٣ ، و

قلـــنا : الفـــرق بينهما أنّ (ما) و (لا) عملتا لما فيهما من معنى النفي ، وإلاّ تبطل نفيهما ، فلم يصح تقديرهما بعدها لما تقدم

وأما (ليس) فعملت لما فيها من الفعلية لا للنفي ، فلها جهتان : جهة النفي ، ولم تعمل لأجلها ، وجهة الفعلية ، وإنما عملت لأجلها ، وبهذا الاعتبار يمكن تقديرها عاملة بعد إلاّ مجردة عن النفي ؛ لأنّ لا حاجة بعد إلا إلى العمل لا إلى النفي لأنّه مثبت ، و (لذلك جاز زيد إلاّ قائماً) (لا) تنصب المثبت بعد إلاّ بتقدير الفعلية مجردة عن النفي ، ولم يجز فيها (ما زيد إلاّ قائماً) ؛ لأنها عملت النفي ، وقد بطل النفي بالاّ .

ونظـــير ليس : (ما كان زيد شيئاً إلاّ شيئاً لا يعبأ به) فإنك تقدر (كان) بعد (إلاّ) عاملـــة من غير نفي ، وكذلك ليس يمكن تقديرها بعد إلاّ مساوبة النفي لأن الحاجة إلى عملها لا إلى النفي .

الصـــورة السادسة : في حمل الاستثناء على المعنى دون اللفظ : وذلك قولهم : أقل رجل يقـــول ذاك إلاّ زيد) لا يجوز جر زيد على البدل من رجل لأنّ (أقل) لا تدخل على عـــلم كـــزيد بل ترفع على البدل من موضع رجل المرفوع في المعنى ، وجاز البدل لأن التقليل في معنى النفي ، والمعنى : ما يقول ذاك رجل إلاّ زيدا .

واخـــتلف في خبره ، فمنهم من قال : إنّه مبتدأ لا خبر له ، إمّا لأنّه في معنى الفعل وهو قـــل ، والفعل لا يخبر عنه ، وأما لأن فيه معنى (على) الذي بابه الحرف ، والحرف لا يخبر عنه ، ومنهم من يجعل له خبراً ، واختلف فيه :

فمـــنهم من يجعل (يقول ذاك) هو الخبر ، وهو ضعيف ؛ لأنّه صفة (رجل) بدليل أنه يـــثنى الضمير تبعاً لتثنية الموصوف تقول : أقل رجلين يقولان ذاك إلاّ الزيدان) ، ومنهم من يجعله محذوفاً تقديره موجود .

وأمّا إذا قلت : (قلّ رجل يقول ذاك إلاّ زيد)، فلا يجوز إبدال زيد من فعل (قل) لأنه يؤدي إلى دخول (قلّ) على عَلَمٍ لا يتصور فيه التقليل ، وإنما معناه معنى أقلّ رجل .

متنٌ : " ومخفوض بعد (غيرِ) و (سُــوىً) و (سواءٍ) وبعد (حاشا) في الأكثر ، وإعــراب (غَيْرِ) [فيه] كإعراب المستثنى بــ(إلاّ) على التفصيل /، و (غير) صــفة حُمِلت على (إلاّ) في الاستثناء ، وحُمِلَتْ (إلاّ) عليها في الصفة إذا كانت تابعــة لجمــعٍ منكورٍ غير محصور ؛ لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفســدتا ﴾ [1]،وضــعف في غيره ، وإعراب (سِوى) و (سواء) النصب [على الظرفية على الأصح] " [2].

١٠٦/

الشرح[3] : أي : المستثنى مخفوض بعد هذه الأدوات

أمّا الثلاثة الأُول ؛ فلأنها أسماء مضافة إليه ، والمضاف إليه لا يكون إلاّ مخفوضاً ، وأمّا (حاشا) على مذهب سيبويه [4] فإنّه حرف جر ، فعمل في المستثنى الجر ، وأمّا إعراب (غــير) في الاســتثناء ، فإنــه مثل إعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) ننصبه في الموجب ، كقولك : جاءني القومُ غيرَ زيد ، وعند التقديم كقولك : ما جاءني غيرَ زيد أحدٌ ، وفي المــنقطع على لغة أهل الحجاز[5] كقولك : ما جاءني أحد غيرَ حمار ، ويختار البدل ، ويجوز النصب في غير الموجب ، كقولك : ما جاءني أحد غيرَ زيدا ، وغيرُ زيد ، وإنما عملت فيه العوامل ؛ لأنه اسم معرب قابل للإعراب ، وهو مضاف إلى الاسم المستثنى ، فــتعين وقوع الإعراب عليه ، وأما (إلاّ) فلما كانت حرفاً غير قابل للإعراب تخطاها العامل ، وعمل في ما بعدها ، وإنما نصبه الفعل اللازم من غير تقوية لشبهه بــ(سوى) بما فــيه من الإبهام ، فكما أن اللازم ينصب (سوى) بنفسه لكونه ظرفاً مبهماً ؛ فكذلك بنصب غير لشبهها له في الإبهام ، وإن لم يكن ظرفاً ؛ ولذلك تقطع (غير) عن الإضافة لشبهها بظرف المكان .

---

(١) – الآية ٢٢ من سورة الأنبياء

(٢) – الكافية ١١١- ١١٢ ، والزيادة في المتن منها

(٣) – الكــتاب ٣٤٣/٢-٣٥٠ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٥٤- ٥٦٢ ، وشرح الرضي ٢/ والفوائد الضيائية ٤٢٤/١- ٤٢٩

(٤) – الكتاب ٣٤٩/٢

(٥) – تقدم تخريجه ص

وأمّا (سَواء وسُوى وسِوى) فمفتوحة السين ممدودة ، ومضمومته مقصورة ومكسورة الأفصح فيها القصر ، ويجوز المد ، وهي ظرف مكان لازم للنصب على الظرفية ، والممدودة يظهر فيها النصب ، والمقصورة نصبها مقدر كالمقصورُ ، ودليل ظرفيتها من وجهين :

أحدهما : وقوعها صلة نحو : جاءني الذي سواك ، ورأيت الذي سواك ، ومررت بالذي سواك .

والثاني : أنّ العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها كالظروف ، قال الشاعر [١]:

[٥٢٨] و ابذُلْ سوامَ المال إ نـّ   سواءها دُهْماً وجُونا

فنصب (سواءها) على الظرف ، و (دهما) ، و (جونا) اسم إنّ ، فنصب (إنّ) لما بعدها ، كنصبه في قوله تعالى ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [٢].

وإذا استعملت في الاستثناء ، كقولك : قام القوم سوى زيد ، ورأيت الرجال سوى عمر ، ونظرت إلى الرجال سوى زيد ، فقد اختلف أهل المصرين[٣] .

فذهب أهل الكوفة إلى أنها خرجت عن الظرفية إلى معنى (غير) ، وذهب أهل البصرة إلى بقائها على الظرفية . حجة أهل البصرة السماع والقياس :

أمّا السماع فقول الشاعر :

[٥٢٩]كأنّ ربك لم يخلق لخشيته   سواهم من جميع الناس إنساناً [٤]

، فإنساناً مفعول (يخلق) ، و(سواهم) مستثنى منه ، ويجوز أن يكون نصباً على الحال ؛ لأنه نعت للنكرة تقدم عليها ، وأمّا قول الآخر

[٥٣٠]ولم يبق منها سوى هامد [٥]

---

[١] – قائله لبيد بن ربيعة العامري وهو في ديوانه ٣٢٤ ، و البيت من شواهد الإنصاف ١ /٢٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٢ ، والخزانة ٤٣٨/٣

[٢] – الآية ١٢ من سورة المزمل

[٣] – الإنصاف المسألة (٣٩) ٢٩٤/١ – ٢٩٨ ، والهمع : ١٨٤/٢

[٤] – لعل قائله قريط بن أنيف و ينظر الشاهد ١٥٨

[٥] – هذا صدر بيت ، قائله أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ١٠٠ ، ، وعجزه :

وسُفع الخدودِ معاً والنُّنئيُّ

والبيت من شواهد إيضاح الشعر ٤٩٢ ، والخصائص ٣٦٩/٢ ، وضرائر الشعر ٢٩٢

وقول الآخر[1] :

[٥٣١]ولم يبق سوى العدو   ان دنّاهم كما دانوا

فوجب أن يكون بعده كذلك استصحاباً للحال .

وحجة أهل الكوفة : السماع والقياس[2] :

أما السماع فقول الشاعر[3] :

[٥٣٢] تجانف عن جلّ اليمامة ناقتي   وما قصدت من أهلِها لسوائكا

وقول الآخر[4] :

[٥٣٣]وكلّ من ظن أنّ الموت مخطئُهُ   معلّلٌ بسواء الحقِّ مكذوبُ

فدخول اللام والباء يدل على خروجها عن الظرفية إلى معنى (غير)

وأمّا القياس فإنه عندكم ليس بظرف حقيقي بل ظرف معنوي ؛ لأن معنى (جاءني القوم سوى زيد) أي : مكانه وعوضاً منه ، ويجعلون المعنوي كالحقيقي كانت عندي مكان زيد في جعلكم المنــــزلة المقدرة في الذهن بمنــــزلة المكان الحقيقي .

ونحن نقول "إذا لم يكن ظرفاً حقيقياً أمكن نقله إلى معنى (غير) لوجهين" :

أحدهمـــا : أنّ الطـــبع السليم يسبق فهمه إلى معنى (غير) من هذه الألفاظ دون المكان المقدر ، فالمصير إليه أولى .

والثاني :أنّه يشارك غيراً في كون ما بعدهما غير داخل فيما قبلهما ،فحمل عليها لذلك .

---

[1] - ينســـب للفـــند الزمّاني (شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمّان الحنفي) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٥ ، و البيت من شواهد المصنف على الكافية ٥٦١/٢ ، والتصريح ٢/ ٥٨٢ ، وابن عقيل ١/ ٣١٦ ، والخزانة ٤٣١/٣ ،

[2] - ينظر : الإنصاف : ٢٩٤/١ ، والمصنف على الكافية ٥٦١/٢

[3] - قائلـــه الأعشـــى وهو في ديوانه ١٣٩ ، و البيت من شواهد الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وإيضاح الشعر ٤٩٢ ، والمحتسب ١٥٠/٢ ، وشرح الكافية للمصنف ٢ /٥٦٢ ، وشرح الرضي ١٣٣٢/٢ ، والانصاف ٢٩٥/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، ذالهمع ١/ ٢٠٢ ، والخزانة ٤٣٥/٣ ، ويروى : تجانف عن جو اليمامة ....البيت

[4] - قائله أبو داؤد الإيادي ، وهو في ديوانه ٢٩٤ ، و البيت من شواهد الخزانة ٤٣٨/٣ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، والهمع ٢٠٢/١

وأمّـــا تعريف (سوى) بإضافتها إلى المعرفة دون غير ، فحملاً لها على سائر الظروف ، وحملكـــم لمـــا أنشـــدناه عل الضرورة دعوى بلا دليل[1] ، وما أنشدتموه محمول على الوصف ، أي : لم يبق منها شيء غير هامد ، وكذلك الباقي

وأمّا (حاشا) ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : لسيبويه ومن تابعه من البصريين [2]: أنّه حرف جر

والـــثاني للفراء [3]: أنّه فعل ، ولا فاعل له ،وأصله عنده (حاشا)لزيد على تعلق اللام بالفعل ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وبقي عملها إذا خفض ما بعدها

والثالث / للمبرد [4]- وهو الحق - أنه مشترك بين حروف الجر والفعل

١٠٦/ب

حجة سيبويه السماع والقياس : أمّا السماع فقول الشاعر:

[٥٣٤]حاشى إبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فدمِ [5]

، وليست باسم ، والفعل لا يجر ؛ فتعين كونها حرف جر .

وأما القياس فلو كانت فعلاً لدخلت عليها ،(ما) المصدرية قياساً على (خلا) و(**عدا**) .

حجة القائلين بالفعلية من خمسة أوجه :

---

(١) – انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤

(٢) – الكتاب : ٣٠٩/٢

(٣) – الهمع ٢٠٩/٢

(٤) – المقتضب ٣٩١/٤ ، وما بعدها

(٥) – اخـــتلف في نســـبته بـــين الجميح الأسدي ، وسبرة بن عمرو الأسدي ، و البيت من شواهد المفضليات ٣٦٧ ، والأصمعيات ٢١٨ ، والمحتسب ٣٤١/١ ، وشرح المفصل٤٤/٢ ، ٤٧/٨ ، والإنصـــاف ٢٨٠/١ ، والمغـــني لابن فلاح ١٢٢/١ ، والقواس ٦١٠/١ ، ومغني اللبيب ١٦٦ ، والهمع ٢١١/٢ ، وللبيت رواية أخرى

أحدها : أنه متصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال ، قال الشاعر[١]:

[٥٣٥]وما أحاشي من الأقوام من أحد

والثاني : أن لام الجر يتعلق به ، وفي قوله تعالى ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾[٢]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل .

والثالث : أنّ الحذف يلحقها ، قالوا : (حشا) و (حاشا) لله ، والأولى قراءة أبي عمرو[٣]والثانية : قراءة الأعمش[٤]، والحذف يكون في الأفعال نحو : لم يك ، و لم أدر ، ولا يحذف من الحروف إلا في المضاعف ؛ لثقله نحو : ربّ ولعل

والرابع : أنّه حكى أبو زيد وأبو عمرو الشيباني[٥] النصب بها عن الفصحاء قالا : " وقف علينا أعرابي ، وفينا رجل يقال له " أبو الأصبغ " فقال : اللهم اغفر لنا ، ولمن سمع حاشا الشيطان الرجيم ، وأبا الأصبغ " جعله قرين الشيطان في تبعيده من الغفران .

والخامس : أنّ (ما) المصدرية قد دخلت عليه ، قال الشاعر

[٥٣٦]رأيت الناس ما حاشى قريشاً فإنّا نحن أفضلهم فعالاً [٦]

والاعتراض على مذهب الفراء أنّ الفعل بغير فاعل معدوم في كلام العرب ؛ لأنه عَرَضٌ لا يقوم بنفسه .

---

[١] -هذا عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٥٩ ٥٦٣ ، وصدره (ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ....) ،
والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، و٨/٤٨-٤٩ ، والإنصاف ٢٧٨/١ ، والقواس ٦١١/١ والهمع ٢١٤/٢ ، ومغني اللبيب وخزانة الأدب ٤٠٣/٣ ، ٤٠٥ ،

[٢] - الآية ٥١ من سورة يوسف

[٣] - أبو عمرو بألف بعد الشين وصلا فقط على أصل الكلمة والحسن (حاش) الإله ، والباقون بالحذف ، ينظر : الإتحاف : ٢٦٤

[٤] – قال في الإتحاف ٢٦٤ " روى الجعبري عن الأعمش إثبات الألف في الحالين ، وهو خلاف ما في المصطلح " بتصرف

[٥] – الأصول لابن السراج ٣٥١/١ ، والإرشاد للقرشي الكيشي ٣١٨

[٦] - ينسب للأخطل في شواهد العيني ، البيت من شواهد الخزانة ، والرضي ١٢٣/٢

والجـــواب عـــن الأول : أنّ المتصـــرف فعل بمعنى (جانب) مأخوذ من الحشى ، وهو الجانب ، قال الشاعر[1]:

[٥٣٧] بأي الحشى صار الخليط المباينُ

واتفاق الألفاظ لا يدل على اتفاق المعاني ، ألا ترى إلى قوله [2]

[٥٣٨] لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيتها سوفَ العيوفِ لراح الركبُ قد قنعوا

كـــيف اتفق لفظ (ساوفتنا) ولفظ (سوف) ، ولا قائل بأنّ (سوف) فعل لموافقتها لفظ (ساوفتنا) .

وعن الثاني من وجهين :

أحدهما : أنّ اللام زائدة لا تحتاج إلى تعلق [مثل]قوله تعالى ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [3]

والثاني : أنّ (حاشا) حرف جر فيه معنى الاستثناء ، فلما دخل على اللام خلع اقتضاء الجر ، وتعين للاستثناء ، وقد جاء الجمع بين لامي جر كقوله [4]

[٥٣٩] فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للما بهم أبداً شفاء

على زيادة أحدهما ، وفتح هذا ؛ لاتفاق اللفظين

وعن الثالث : أنّه لما كثر حروفها وآخرها حرف مد ناسب المضاعف ؛ فخفف بالحذف لذلك .

---

(١) – هذا عجز بيت منسوب للمعطل الهذلي وقيل لخالد بن مالك ، وصدره

يقول الذي يمسي إلى الحزن أهله

البيـــت مـــن شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ ، و شرح شواهد الإيضاح ٣٢٣ ، شرح أشعار الهذليين ٤٤٦/١

(٢) – قائلـــه ابـــن مقـــبل ، وهو في ديوانه ١٧٢ ، و البيت من شواهد الكتاب ٢١٢/٤ ، والمحتسب ٢٩٨/١ ، والقواس ٦١٢/١ ، واللسان (سوف) ١٧٢ ، والتاج (سوف) ٢٣/ ٤٧٧ ، ويروى (قد قنعْ)

(٣) – الآية ٧٢ من سورة النمل

(٤) – ينســـب لمســـلم بـــن معبد الوالبي : البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٦٨/١ ، والخصائص ٢٨٢/٢ ، وشرح المفصل : ١٨/٧ ، و٤٣/٨ ، و١٥/٩ ، وشرح الرضي ٣٨٦/١ ، ٣٦٤/٢ ، ٢٨٥/٤ ، ٣٢٥ ، والخزانة ٣٠٨/٢ ، ويروى (دواء) بدلا من شفاء

على أنّ الكوفيين[١] حكوا في (سوف أفعل) : " سو أفعل " بحذف الفاء ، وزعموا أنّ أصل سأفعل سوف أفعل ، فحذفوا الفاء ، والواو معا

وعن الرابع والخامس : أنه فيهما فعل يوافق لفظه لفظ الحرف .

ومذهـــب المبرد أقوى المذاهب ؛ لأنّه جعله مشتركاً فإذا جر ما بعده كان حرف جر ، وإذا نصب أو تصرف كان فعلاً ، فلا يرد عليه شيء

ومذهـــب من قال بالجر يرجع في الحقيقة إلى مذهب المبرد ؛ لأنه سلم النصب أحدها ، وحمله على الفعلية ، فيكون مشتركاً .

وأمّا مذهب من قال بالفعلية ، فيبطل بورود الجر بعده ، وأما الآية فلا يستقيم معناها إلا عـــلى الفعل ، وفاعله مضمر يعود على يوسف ، أي : حاشا يوسف لله بمعنى : بعد عن المعصية لخوف الله ؛ لأنهن ذكرنه في معرض التنـــزيه والبراءة ليوسف عن مقاربة المعصية ، ولا يستعمل إلا فيما يقتضي التنـــزيه ، كقولك : (ضربت القوم حاشا زيد) لوجود معنى التنـــزيه ، ولا يحسن (صلى القوم حاشا زيد) لفوات معنى التنـــزيه

وأمّا قراءة أبي السمال[٢] ﴿ حَـٰشً لِلَّهِ ﴾[٣] بالتنوين فتحتمل وجهين :

أحدهما : أنّه اسم للفعل منكر أي : برئ يوسف عن السوء لخوف الله براءة ،

والثاني : أنه بمنـــزلة المصدر كـــ(سقيا لك)

وأمّـــا قـــراءة ابن مسعود ﴿ حَـٰشَ اللهِ ﴾[١] بالجر من غير لام ، فيحتمل أن يكون مضافاً بدليل قراءة التنوين .

قو ــله " وغير صفة " حمله على الأصل غير الوصف ، وأصل (إلا) الاستثناء إلا أنه قد اســـتعير كـــل واحد منهما للحكم المختص بالآخر لاشتراكهما في مغايرة ما بعدها لما قبلهما إلا أنّ غيراً وقعت في الاستثناء أكثر من وقوع (إلا) في الوصف لأنّ تصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف .

---

(١) – ائتلاف النصرة ١٥٦ ،ومغني اللبيب ١٨٥ ، والجنى الداني ٤٥٨، ٤٥٩

(٢) – أبـــو السمال بفتح السين ، وتشديد الميم ، قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري ينظر غاية النهاية ٢/ ٢٧

(٣) – البحر المحيط ٥/ ٣٠٣ ، والهمع ٢/ ٢١٤

(١) – البحر المحيط ٥/ ٣٠٣ ، و الهمع ٢/ ٢١٤ ، و

وإذا وقعـــت غير صفة ، فحكمها حكم الصفات في تبعها لإعراب ما قبلها ، وهي تدل على المغايرة المخالفة للمماثلة ، فتارة تدل على المغايرة في الذات فقط كقولك : مررت بـــرجل غير زيد على تقدير موافقة الرجل لزيد في الوصف ، وتارة تدل على المغايرة في الذات والصفة على تقدير مخالفة الرجل لزيد في الوصف أيضاً بسواد أو بياض وغير ذلك ، وتـــارة تـــدل على المغايرة في الوصف فقط كقولك : دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به

والفـــرق بين (غير) في الوصف وبينها في الاستثناء أنها في الاستثناء تقتضي إخراج ما بعدها مما قبلها كـــ(إلاّ) فتكون في الإيجاب نفياً ، وفي النفي إيجاباً /

/١٠٧

وأمـــا في الوصف فتدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها من غير إخراج ، فإذا قلت : (له عندي مائةٌ غيرَ درهم) بالنصب لزم تسعة وتسعون لإخراج الدرهم المستثنى ، ولو قلت : (مائة غير درهم) بالرفع على الوصف لزمت المائة لعدم الإخراج ، وقوله تعالى ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [١]، قرئ بالرفع والنصب والجر[٢] ، فالرفع من وجهين :

أجودهما : الوصف لـــ(القاعدون) لأنّه لم يقصد بهم قصد قوم بأعيانهم

والـــثاني : البدل من (القاعدون) وهو ضعيف ؛ لأنه إذا ارتفع على البدل في الاستثناء صار التقدير (لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر والمجاهدون) ، وليس المعنى على ذلك إنمـــا المعـــنى لا يســـتوي القـــاعدون الأصحاء من العمي والعرج والصمم ، وغيرها والمجاهدون .

وأما النصب فعلى الاستثناء من القاعدين ، أو من المؤمنين ، أو على الحال .

وأما الجر فعلى الوصف للمؤمنين ، أو على البدل .

وأمّا (إلا) إذا وقعت وصفاً ، فإنه لا يقصد بها إخراج ما بعدها عما قبلها بل مغايرة ما بعدها لما قبلها ، وإنما تقع صفة بثلاث شرائط :

---

(١) – الآية ٩٥ من سورة النساء

(٢) – عاصـــم وحمـــزة وابـــن كـــثير ، ويعقوب بالرفع ، والجر عن الأعمش ، وأبي حيوة ، والباقون بالنصب ينظر : الكشاف ٢٩١/١ ، والبحر ٣٣٠/٣ ، والإتحاف ١٩٣

إحداها : وجود الموصوف فلا يجوز : ما جاءني إلا زيد على الوصف لضعفها في الوصف ، فلا تقوم مقام الموصوف ، ولذلك شبهها سيبويه [(١)] بـــ(أجمعون) في كونها لا يحذف الموصوف معها كما لا يحذف المؤكد مع (أجمعون).

والثانية : أن يقع بعدها مفرد حملاً على (غير) ، فلو قلت : ما جاءني أحد إلا زيد خير منه) لم تكن إلا صفة .

والثالثة : أن تقع بعد جمع منكّر غير محصور على أحد المذهبين ، وهو اختيار المصنف [(٢)]، كقولـــك : جاءني رجال إلاّ زيد ، وإنما تعينت (إلاّ) للوصفية لتعذر الاستثناء إذ لا يدخـــل زيـــد تحت رجال ؛ لأنّه نكرة في سياق الإثبات ، وشرط الاستثناء أنْ يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه .

وأما قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [(٣)]فقد أجمع القراء على الرفع ، ورفعه على أنّ (إلاّ) صفة لا على البدل خلافاً لبعضهم حجـــته [(٤)]أنه في معنى النفي لأنّ (لو) تدل على امتناع الشيء وهو نفي بدليل أنه إذا دخل عليه النفي صار إثباتاً ، فمعنى قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [(٥)]ما فيهما آلهة إلى الله ؛ فلذلك صح البدل .

حجة الجمهور من أوجه :

أحدهـــا : أن (لـــو) في الماضي بمنـــزلة (أن) في المستقبل ، وكما لا يجوز البدل في قولك : أن قام أحد إلاّ زيد فعاقبه ، فكذلك بعد (لو) لأنهما في معنى الإيجاب ، والبدل لا يجوز في الإيجاب .

والـــثاني : لو جعل بدلاً ، والبدل هو المقصود بالإثبات دون المبدل منه لكان التقدير لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك يقتضي الكفر .

---

(١) – الكتاب ٢/٣٣٤

(٢) – ينظر شرح المصنف على الكافية ٢/٥٥٧– ٥٥٩

(٣) – الآية ٢٢ من سورة الأنبياء

(٤) – نقل هذا الرأي عن المبرد في المغني لابن هشام ٩٩

(٥) – الآية ٢٢ من سورة الأنبياء

وأمـــا الصفة فلا محذور فيها ؛ لأن ما بعد (إلا) غير داخل في الحكم بل معناه لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا ، والفساد منتف ؛ فتنتفي الآلهة .

والثالـــث : أنّ النفي المعنوي لا يجري مجرى النفي اللفظي ، بدليل أنه لا يجوز البدل في قولك : أتى القوم إلا زيداً وإن كان معناه النفي .

والرابع : أن آلهة جمع منكر غير محصور في سياق الإثبات ، فلا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء .

وأمـــا قولـــه تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [(١)] فإنه رفعه على الوصف أو البدل.

ويجوز نصبه لو قرئ به على الاستثناء ، أو خبر (كان) لعمومه بوقوعه في سياق النفي

والخامس : أنه لو كان بدلاً من (آلهة) لكان مستثنى منها ، ويصير المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى الله منها لفسدتا ؛ فيصير المفهوم عن الفساد امتنع لكون الله تعالى مستثنى من آلهة ، ولو لم يستثن منهما لم يفسدا ، و ذلك كفر ، وإذا امتنع البدل امتنع جواز النصب على الاستثناء لاشتراكهما في الاستثناء .

والمذهب الثاني : أنه يجوز وقوعها صفة مطلقاً سواء وقعت في موضع يصح الاستثناء فيه كوقوعها بعد جمع معرف كـــ(جاء القوم إلا زيداً) وعدد محصور كـــ(عندي عشرة إلا واحـــداً) ، ونكرة في سياق النفي مثل : ما جاءني أحد إلا زيد أو اسم معرف بلام الجنس نحو : ما مر بي البعير إلا إبلك ، وفي التنـــزيل ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [(٢)] في الاســـتثناء من اسم الجنس ، أو وقعت في موضع لا يصح فيه الاستثناء كـــ(جاءني رجال إلا زيد)

حجة هذا المذهب السماع والقياس .

---

(١) – الآية ٦ من سورة النور

(٢) – الآية ٢ – ٣ من سورة العصر

أمّا السماع فقول الشاعر:[1]

[٥٤٠] أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ   قليلٌ بها الأصوات إلاّ بغامُها

وقول عمرو بن معدي كرب[2]:

[٥٤١]وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلاّ الفرقدان

/١٠٧

فإنها وقعت صفة في الموضع الذي يصح فيه / الاستثناء ، وفي البيت الأخير نظر من وجهين :

أحدهما : أنّه وصف المضاف ، وهو (كل) والقياس وصف المضاف إليه ، كقوله ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[3]

والثاني : أنّه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، وذلك ضعيف ؛ لأنّ الصفة تقدم على الخبر ، ولا ريب أنه قاله قبل الإسلام ؛ لأنّه حكم بعدم افتراق الفرقدين ، وذلك إنكار لفناء العالم ، إلاّ أنّ يريد (لا يفترقان ما دامت الدنيا)

وأمّا القياس فإن ما بعدها في الوصف غير مُخرَجٍ مما قبلها إنما المقصود بالوصف بها مغايرة ما بعدها لما قبلها ، وذلك حاصل في الجميع ، فلا وجه لتخصيصه بما لا يصح الاستثناء منه .

واعلم أنّه لا يجوز استثناء النكرة المحضة من النكرة المحضة ، نحو : (عندي نساء إلا امرأة) و (قوم إلا رجلاً) لعدم الفائدة ؛ لأنّ الاستثناء يفيد ضرباً من التخصيص ، وهو معدوم .

هاهنا فوائد:

الأولى : (إلاّ) هي أصل الأدوات ؛ لوجهين :

أحدهما : أنها حرف اتفاقاً ، والموضوع لإفادة المعاني هي الحروف

---

[1] - قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ١٠٠٤ ، و البيت من شواهد الكتاب ٣٣٢/٢ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، والهمع ٢٠١/٢ ، ومغني اللبيب ١٠٠

[2] - البيت من شواهد الكتاب ٣٣٤/٢ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، والحجة للفارسي ١٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٢ ، وشرح الرضي ١٣١/٢ ، ومغني اللبيب ١٠١ ، والهمع ٢٠٣/٢، والخزانة ٥٢/٢ ،

[3] - الآية ٣٠ من سورة الأنبياء

والثاني : أنها تقع في جميع موارد الاستثناء ، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة ، ولا يستثنى بها اسمين ؛ لوجهين :

أحدهما : أنها تشبه في الإيجاب (لا) العاطفة ؛ لاشتراكهما في نفي ما بعدها ، ولا لا يُعطف بها اسمان ، فكذلك لا يستثنى بما أشبهها اسمان

والثاني : أنها إذا وقعت بعد فعل متعد إلى اثنين ، فقد استوفى ما يقتضيه فصار بمنزلة اللازم ، ولا يوصله المعدى إلا إلى شيء واحد لا إلى شيئين ، فلا يجوز : (أعطيت الناس الدنانير إلا عمراً الدراهم)

وأمّا في النفي فإذا قلت : ما أعطيت أحداً ديناراً إلا زيداً قيراطاً ، فإن قصدت الاستثناء لم يجز ، وإن قصدت البدل جاز ؛ لأنّك أبدلت اسمين من اسمين .

ولو قلت : ما أعطيت أحداً إلا زيداً درهماً لم يجز ؛ لأنّ الاستثناء ممتنع ، ولم يتقدم اسمان فيبدل منهما اسمان ، ولذلك منع أبو علي [1](ما ضرب القومُ إلا بعضُهم بعضاً) وتصحيحها عنده (ما ضرب القومُ أحداً إلا بعضُهم بعضاً) ليبدل اسمان من اسمين "

وتصحيحها عند الأخفش[2] (ما ضرب القوم بعضَهم إلا بعضاً) على تقديم البدل ، وأجازها بعضهم من غير زيادة ، ولا يعتبر على أن يكون بعضاً الأخير منتصباً يعرب انتصاب المفعول به لا على البدل ولا على الاستثناء ، وإنما هو بمنزلة : ما ضرب بعضاً إلاّ بعض ثم يؤخر المنصوب على أنّه مفعول به لا مستثنى .

الفائدة الثانية : قد ذكروا لا (سيما) و (بله) ، و(بيد) من أدوات الاستثناء فأمّا (لا سيما) فـ(السيّ) : المثل ، والأكثر تشديد الياء ، وقد روي تخفيفها ، وهو منصوب بـ(لا) ، وليس بمبني ؛ لأنه مضاف إلى ما بعده ، والاستثناء بها مشكل ؛ لأنّ الاستثناء يثبت ضد الحكم السابق لما بعده ، وهاهنا ليس كذلك بل الحكم السابق ثابت لما قبلها وما بعدها ، إلا أن ما بعدها مختص بزيادة في الحكم ، وهذه الزيادة هي التي سوغت ذكرها في الاستثناء ؛ لأنها إذا ثبتت للثاني دون الأول حصلت المغايرة بينهما بالنسبة إلى الزيادة ، وإنما يستثنى بها فيما يراد تعظيمه وتفضيله ، كقولك : أكرمني القوم لا سيما زيد .

وأما إعراب ما بعدها فالأجود جرّه ، ويجوز رفعه ، وأمّا نصبه فقليل .

---

(١) – الارتشاف ٣٠٩/٢

(٢) – نفس المصدر

أما الجر فيحتمل وجهين :

أحدهما : أنّ (ما) زائدة ، والاسم مجرور بالإضافة إليه

والثاني : أن (ما) نكرة بمعنى شيء ، والاسم بعدها بدل منها ، ورفعها يحتمل وجهين :

أحدهما : أنّ (ما) نكرة موصوفة ، والجملة بعدها صفتها ، والمبتدأ محذوف ، والتقدير : أكرمني القوم لا مثل رجل هو زيد

والثاني : أن (ما) موصولة ، والجملة صلتها ، والعائد محذوف تقديره : لا مثل الذي هو زيد كقراءة من قرأ ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ بالرفع [١]، وقراءة من قرأ ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [٢]بالرفع

وأمّا النصب فمشكل لعدم الناصب له ، وقد روي قول امرئ القيس [٣].

[٥٤٢]ألا ربّ يومٍ لك منهن صالحٍ ولا سيما يومٌ بدارة جلجل

بالرفع والجر على ما ذكرنا ، وروي بالنصب ، ويحتمل ناصبه وجهين :

أحدهما : ما في شيء من معنى المماثلة ؛ لأنّ الظرف تعمل فيه الروائح

والثاني : أنّه منصوب بتقدير : أعني ، ومعنى البيت : أنّه ظفر بوصال محبوباته ، وفاز بعيش صالح معهن ، واليوم الذي بدارة جلجل أكثر تلك الأيام تنعما ، فهو يفضله على غيره من الأيام .

وأما إذا وقعت بعدها جملة ، كقولك : زيد يستحق الإكرام لا سيما وقد أكرمني ، فالجملة في موضع الحال ، و(ما) على هذا كافة لـ(سيّ) عن الإضافة كما تكف (رب) .

وأمّا (بله) فالأكثر أنّه اسم للفعل بمعنى : دع فينصب ما بعده ، ويأتي مصدراً بمعنى الترك ، فيضاف إلى ما بعده ، ونقل أنه بمعنى سوى ، فيفيد الاستثناء ، ويضاف إلى ما بعده ،

---

[١] - الآية ١٥٤ من سورة الأنعام ، وقد قرأ بالرفع الحسن ، ويحي بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، وغيرهم ينظر : الكشاف ٤٩/٢ ، والبحر ٢٥٥/٤ ، والإتحاف ٢٢٠

[٢] - الآية ٢٦ من سورة البقرة

[٣] - ديوان امرئ القيس ١٠ ، والبيت من شواهد الصاحبي ١٥٥ ، وشرح المفصل ٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦ ، والهمع ، والخزانة ٤٤٤/٣ ،

وتتوجه الأوجه في قوله[1]

١٠٨/أ

[٥٤٣]تذر الجماجم / ضاحيا هاماتها   بله الأكف كأنها لم تخلق

الفائدة الثالثة : في الاستثناء من المستثنى ، وفي التنزيل ﴿ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾[2] فاستثنى آل لوط من القوم المجرمين ، واستثنى آل لوط من القوم المجرمين ، واستثنى (امرأته) من آل لوط الناجين ، فرجعت إلى القوم المجرمين الهالكين ، وهذا يدل على أن الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات ، وذلك أنّ آل لوط منتف عنهم الهلاك ، وامرأته مستثناة ممن انتفى عنه الهلاك ، وراجعة إلى من وجب له الهلاك ، وعلى هذا فإذا تكرر الاستثناء كما لو قال : له عليّ عشرة إلا تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة إلى آخرها ، ففيه طريقان :

أحدهما : أن تسقط آخر العدد من الذي قبله ، فتسقط واحداً من اثنين يبقى واحد ، تسقطه من ثلاثة يتبقى اثنان ، تسقطهما من أربعة يبقى اثنان ، تسقطهما من خمسة يبقى ثلاثة ، تسقطها من ستة يبقى ثلاثة ، تسقطها من سبعة تبقى أربعة ، تسقطها من ثمانية تبقى أربعة ، تسقطها من تسعة تبقى خمسة ، تسقطها من عشرة تبقى خمسة فيلزم المقر خمسة .

والطريق الثاني : أن تجمع صيغ الإثبات ، وهي الأزواج تكون ثلاثين ، وصيغ النفي وهي الإفراد فتكون خمسة وعشرين ، وتسقط النفي من الإثبات يبقى خمسة ، وهو المقر بها .

وعلى هذا المنوال لو قال : له عندي ألفٌ إلاّ سبعمائة إلاّ ثمان مائة إلاّ سبع مائة ، أو له عندي مائة إلاّ تسعين إلاّ ثمانين إلاّ سبعين إلى عشرة .

وأمّا على قول من لم يجز استثناء أكبر من النصف ؛ ففيه وجهان :

أحدهما : أن جميع الاستثناء باطل ؛ لأنه لما بطل استثناء الأكثر بطل ما يتفرع عليه

---

[1] - قائله : كعب بن مالك ، وهو في ديوانه ٢٤٥ ، و البيت من شواهد شرح المفصل ٤/ ٤٨ ، وتذكرة النحاة ٥٠٠ ، والمغني ١١٥ ، والهمع ، ووالخزانة ٢٣٢/٦ ، والجنى الداني ٤٢٥

[2] - الآية ٦٠ من سورة الحجر

والثاني : أنه يبطل الأكثر إلى أن يصل إلى النصف فيصح

وإذا قال : له عندي مائة إلا درهمين ، فقد أقر بثمانية وتسعين ، ولو قال : إلا درهمان فقد أقر بمائة ؛ لأنّ (إلاّ) وصف ، وما بعدها غير مخرج مما قبلها ، وأما في النفي كقولك : (ما له عندي مائة إلاّ درهمان) فإنما يحصل الإقرار مع الرفع على البدل أي : ما له عندي إلاّ درهمان ، فإنما يحصل الإقرار مع الرفع على البدل ، أي : ماله عندي إلاّ درهمان ؛ لأنّ ما بعد إلا هو الثابت ، ولو نصب الدرهمين لم يحصل الإقرار بشيء لأنّ عندي لم تعتمد على مرفوع ثابت ، وإنما اعتماده على المنفي ، فكأنّه قال : ماله عندي ثمانية وتسعون ، وكذا لو قال : ما له عندي عشرون إلا خمسة بالرفع فإنه أقر بالخمسة ، ومع النصب لم يقر بشيء ، ولو قال له على عشرة إلا خمسة ما خلا درهماً فالإقرار بستة وأما قوله ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [١] فلا يعلمها ؛ لأنه مستثنى من مثبت فيكون منفياً ، ولتأويلها وجهان :

أحدهما : أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، أي : وما تسقط من ورقة إلا يعلمها وهي في كتاب مبين ، وأما قول الشاعر[٢]

[٥٤٤]ما بالمدينة دار غير واحدة   دار الخليفة إلاّ دار مروانا

بعد وصف بمنزلة مثل : ودار الخليفة بدل من واحدة ، والتقدير : ما بالمدينة دار مثل دار الخليفة إلاّ دار مروان

الفائدة الرابعة : الاستثناء الواقع عقب الجمل كقول القائل : من قذف زيداً فاجلده ، واحكم بفسقه ، واردد شهادته ، إلا أن يتوب " عائد عند الشافعي إلى الكل ، وعند أبي حنيفة يختص بالجملة الأخيرة ، وعند الشريف المرتضى أنّه مشترك بين المعنيين ، وذهب القاضي إلى التوقف[٣] ، ونحن نذكر للشافعي الحجة التي تتعلق بالنحو دون غيرها ،

---

(١) – الآية ٥٩ من سورة الأنعام

(٢) – ينسب للفرزدق ،وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٣٤٠ ، والمقتضب ٤/٤٢٥ ، وتذكرة النحاة ، والجنى الداني ٥١٩

(٣) – الهمع ٢/١٩٦

وهي أنّ واو العطف تصير الجمل في حكم الجملة الواحدة لإفادتها للجمع المطلق ، وكان الاستثناء راجعاً إلى جميعها .

لا يقال : بأنه لو كان كذلك لوقع الاستثناء عقب كل جملة ؛ لأنا نقول : تكراره يدل على عدم الفصاحة ، وحذفه طلباً للاختصار يدل على الفصاحة .

قال أبو علي الفارسي [1] " إن عوده إلى جميع الجمل يؤدي إلى توارد عوامل على معمول واحد ؛ لأن العامل في المستثنى ما قبله من فعل أو معنى فعل ؛ وذلك لا يجوز "

وجوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن ما ذكره غير مجمع عليه ، فإنّه عند الفراء [2] يجوز توارد عاملين على معمول واحد ؛ لأنّ هذا العوامل معرفات لا مؤثرات .

الثاني : أن جمعاً من النحاة [3] قالوا : " العامل معنى (إلاّ) فلا تتوارد عوامل على معمول واحد .

والثالث : أن معنى عوده إلى الجميع أنّه رافع لعموم الجمل السابقة

وأما العمل / فيجوز أن يعمل فيه عامل الجملة الأخيرة ؛ لأنها آخر الجمل التي صارت بالعطف كالجملة الواحدة ، أو أنه ناب عن استثناء كل جملة في المعنى وفي اللفظ العامل فيه الأخيرة . ١٠٨/ب

وأما قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ [4] فإنما أعاد الاستثناء على الجملتين الأخيرتين دون الأولة لاختصاصهما بالعلة والمعلول ، فإنّ الفسق علّة عدم قبول الشهادة .

وأما الجلد فلا يسقط بالتوبة ؛ لأنه حق أدمي في مقابلة الجناية على عرضه ، وأمّا تأبيد عدم قبول الشهادة فإنه مقيد بحالة الفسق ؛ لأنّ الجملة حالية ، أي : ولا تقبلوا لهم

---

(١) – لم أجده في كتب أبي علي التي بين يدي

(٢) – معاني القرآن ٢/٢٤٤ عند تفسير الآية الآتية

(٣) – شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٩، ٢٦٠

(٤) – الآية ٤ من سورة النور

شـــهادة أبداً في حال فسقهم ، فإذا زال الفسق بالتوبة قبلت الشهادة لانتفاء علة منع قبولها .

وأمّا موضع المستثنى فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : النصب على أصل الاستثناء .

الثاني :على الجر على البدل من ضمير (لهم)

الثالث: الرفع بالابتداء وخبره (فإن الله غفور رحيم) ، والعائد محذوف ، أي : لهم

الفائدة الخامسة : في وقوع الفعل بعد (إلا) والجملة الاسمية وحذف المستثنى

أما وقوع الفعل بعدها فقد يقع في خبر المبتدأ وفي غيره

أمـــا خـــبر المبتدأ فأجازوا (ما الناس إلا يعبرون) و(ما زيد إلا يقوم) لمضارعته لاسم الفـــاعل ، ولم يجـــيزوا : ما الناس إلا عبروا ، وما زيد إلا قام ، وإن كان الماضي يصح وقوعه خبراً ؛ لأنه توارد هاهنا مقتضيان للاسم ، وهما (إلا) وكون حق خبر المبتدأ أن يكون بالاسم ، فلذلك امتنع الماضي ، فإن دخلت عليه (قد) ففيه وجهان :

أحدهما : الجواز لأنّ (قد) تقربه من الحال المشبه للاسم

والثاني : المنع ؛ لأنّ المقتضيان للاسم لم يتغيرا ، وأما غير خبر المبتدأ فقد وقع الفعل موقع المستثنى في ألفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف في صور منها :

قولهـــم : (نشـــدتك بالله إلاّ فعلت) ونشد يدل على الطلب ، فيتعدى إلى واحد من نشـــدت الضالة ، ويدل على التذكير ، فيتعدى إلى اثنين نشدتك الله إلا فعلت ، أي : ذكرتك الله ، وفي هذه المسألة اختصار من وجهين :

أحدهما : أن الإثبات في معنى النفي لدلالة إلا عليه

والثاني :وقوع الفعل موقع المصدر لدلالة الفعل عليه ،والمعنى :ما أطلب منك إلا فعلك .

وإنما جاز هذا الاتساع في القسم لكثرة دوره في الكلام ، وقد نقل الجرمي

قولهم :" نشدتك إلا لتذهبن على البلقاء " باللام والنون تحقيقاً لليمين ، وتقريرها

الثانـــية : قولهـــم : أقسمت عليك إلا فعلت ، وقياسها : أقسمت عليك لتفعلن ؛ لأنه جواب قسم في الإيجاب ، ولكنّهم حملوه على نشدتك ؛ لأنه لما كان المقسم على شيء

يطلـــبه صار فيه معنى الطلب ، فأشبه نشدتك ، وهذا معنى جواب الخليل لسيبويه [1] لما سأله عن ذلك ، فصار معناه على ما تقدم ما أطلب إلا فعلك .

الثالثة : روي [2] أنّ ابن عباس دعي إلى بعض ولائم الأنصار ، فلما دخل قاموا له فقال : بالإيواء والنصر إلاّ جلستم ، يعني قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ ﴾ [3] فأقسم عليهم على سبيل الاستعطاف بما ورد من خصائصهم ، والمعنى : ما أطلب منكم بحق الإيواء والنصر إلا جلوسكم

الـــرابعة : في حديث عمر ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً ﴾ [4] ، والمعنى ما أطلب منك ألا ضرب كاتبك سوطاً ، و(لمّا) المشددة تأتي بمعنى (إلا) ، والأشهر لعمر بن الخطاب لا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما

قيل : أنه قال ذلك لما لحن كاتب أبي موسى في كتابه (إليه) [5] ، و (عزمت عليك) من قسم الملوك [6] ، وكانوا يعظمون عزائم الأمور .

فـــإن قيل : فلم لم يقع بعد (إلا) في هذه الصور الفعل المضارع ؛ لأنه أقرب إلى الاسم الذي تقتضيه إلا كما تقدم في خبر المبتدأ ؟!

قلنا : لأنّ المقصود من هذه الأقسام المبادرة إلى الفعل المطلوب ، والماضي أدل على ذلك لأنّه صيغة ما قد وجد ؛ فهو أقوى في الدلالة على المسارعة إلى الوجود ، وأما المضارع فيحتمل الاستقبال الذي لا دلالة له على الوجود

فإن قيل : فلم لم يرد الاستعمال بلفظ المصدر الذي هو الأصل ؟

قلنا لوجهين :

أحدهما : أنّ المصدر لا دلالة له على الزمن المعين ، والفعل الماضي أدل منه على المسارعة إلى حصول الفعل لكونه بصيغة ما قد وجد

---

(1) – الكتاب ٣/١٠٥،١٠٦ ، وابن يعيش ٢/٩٥

(2) –البصائر والذخائر :٦/١٦٦،وابن يعيش ٢/٩٥ ، والتخمير : ١/٤٤٨ ، ٤٨٥

(3) – الآية ٧٢ من سورة الأنفال

(4) – شرح المفصل ٢/٩٥ ، وشرح الرضي ٢/١٤٠ ، والتخمير ١/٤٨٥

(5) – في الأصل (إليك) ولعل الصواب ما أثبت

(6) – لعل، الأصح في معنى عزمت عليك هنا : فرضت عليك ، وينظر : اللسان : (عزم) ١٢/ ٤٠٠

والـــثاني : ما قبل (إلا) من القسم يتضمن ، النفي ، والطلب ، والقسم يقتضي التلقي بمضـــارع الـــلام والنون ، والطلب يقتضي التلقي بمصدر ، وليس لأحدهما ترجيح على الآخر ، فلذلك عدلوا إلى استعمال الماضي الذي لا يقتضيه واحد منهما .

فإن قيل : فما الفرق بين قولك : أقسمت عليك ألا فعلت ،وأقسمت عليك لتفعلن ؟

قلنا : الفرق بينهما [أنه] في الصورة الثانية أقسم على الفعل المخاطب / فإذا لم يوافقه عـــلى الفعل فهو حانث ؛ لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به ، وفي الصورة الأولى هو طالب على سبيل الاستعطاف فلا يتعلق به حنث

١٠٩/

وأما وقوع الجملة الاسمية بعد إلا كقولك : ما جاءني أحد إلا زيد خير منه ، وما مررت بأحد إلا زيد أحسن منه ، فهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة ، ولا فرق في التفريغ بين أن يكون الوصف بالمفرد أو بالجملة ، فإن قيل : فالاستثناء المفرغ يقتضي نفي الحكم عن كـــل من عدا المستثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما جاءني إلا زيد نفيت المجيء عن كل أحـــد ، وأثبته لزيد ، ولا يستقيم هذا التفريغ في الصفات ؛ لأن قضية التفريغ نفي جميع الصفات ما عدا الصفة المثبتة بعد إلا وأنت إذا قلت : ما جاءني أحد إلا ضاحك لم تنف عنه سائر الصفات من العلم والحياة والحسن وغيرهما مما لا ينفك عنه

قلنا : الجواب من وجهين :

أحدهمـــا : أن المقصود نفي ما يضاد الصفة المثبتة دون غيره مما لا يضادها ؛لأنه إذا ثبت أحد الضدين انتفى الآخر

وأمـــا غـــير المضاد فلا يرد النفي عليه لعدم الضدية ، فالمستفاد من النفي والإثبات المفيد للحصر هاهنا نفي أحد الضدين وإثبات الآخر

والثاني : أنّ هذا جواب لمن نفى تلك الصفة المثبتة دون غيرها من الصفات ، وإذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالاً كقولك : ما مررت بزيد إلا أبوه قائم ، وما مررت بالقوم إلا زيد خير منهم

وأمـــا الواقعـــة بعد النكرة نحو : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ، فالأجود أنها صفة ، ويجـــوز أن تكون حالاً عند من جوز الحال من النكرة ، ويجوز دخول الواو معها حينئذٍ فـــيقول : ما مررت بأحد إلا وزيد خير منه ، وما كلمت أحداً إلا وزيد حاضر ، وتلزم الواو هاهنا لعدم العائد

وأمـــا كون الجملة بدلاً من أحد فلا يجوز ؛ لأن الجملة لا تبدل من المفرد ، وكذلك لا يكون منصوبة حملاً على الاستثناء لأنه لا يستثني بـــ(إلا) إلا المفرد دون الجملة كغير ، وفي التنـــزيل على الوصف ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [1].

وأمـــا قوله ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [2] فدخول الـــواو يقوي الحال من النكرة ؛ لأنّ الصفة لا يدخل معها الواو ، وقد قيل : إنها صفة ، وشـــاع دخـــول الواو معها تشبيها لها بالجملة الحالية ، وكذا قيل[3] في قوله تعالى ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٌ لَّكُمۡ ﴾ [4] إنّ الجملة صفة للنكرة ، وشاع دخـــول الـــواو لما كانت صورة الجملة في الصفة كصورتها إذا كانت حالاً ، ويجوز أن تكون حالاً ، والواو تقوى ذلك

وأمّا حذف المستثنى فإنه يجوز تخفيفاً عند قيام قرينة تدل على خصوصيته

قـــال أبو سعيد[5] : " وإنما يحذف مع (إلاّ) و (غير) ، وبعد (ليس) خاصة دون غيرها من أدوات الاستثناء ، كقولك : (أكرمت زيداً ليس إلا) أي : (ليس المكرم إلا زيـــداً) و (ضـــربت عمراً ليس غيراً ، أي : ليس المضروب غير عمرو) فحذف تخفيفاً لدلالـــة ما تقدم عليه ، ولو قلت : جاء القوم إلا أو لا يكون إلا أو لا يكون غير لم يجز لأمرين :

أحدهما : لعدم القرينة الدالة على المستثنى

والـــثاني : لأنـــه لم يقع بعد (ليس) ، قال الأخفش [6]" إذا أضفت غيرا ، و قلت : جاءني زيد ليس غيره " جاز رفع (غير) على أنّه اسم (ليس) ، وخبرها محذوف ، أي : لـــيس غـــيره جائياً ، وجاز نصبه على أنه خبر (ليس) ، واسمها مضمر ، أي : ليس

---

(1) – الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء

(2) – الآية ٤ من سورة الحجر ، وينظر : مغني اللبيب ٤٧٧ ، و٥٦٥

(3) – مغني اللبيب ٤٧٧

(4) – الآية ٢١٦ من سورة البقرة

(5) – انظر ابن يعيش ٩٥/٢

(6) – شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٢ ، والرضي ١٣٣/٢

الجـــائي غـــيره.وإذا لم تضـــفها جـــاز فيها ثلاثة أوجه : البناء على الضم ، تشبيهاً لها بالغايات،ونصب الراء ؛ لأنّ المضاف إليه منوي كـــ[قوله]

[٥٤٥] يا تيم تيم عدي[1]

وتنوين غير عوضاً عن المضاف إليه كتنوين (كل) و(بعض)

---

(١) - تقدم في الشاهد رقم :

[خبر كان]

مـــتنٌ : " خبر كان [وأخواهما] هو المسند بعد دخولها ، مثل : (كان زيدٌ قائماً) ، وأمـــره على نحو : خبر المبتدأ ، و يتقدم [على اسمها] معرفة ، وقد يُحذف عامله في مثل : " الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير [وإنْ شراً فشرّ]، ويجوز في مثله أربعة أوجـــه : ويجـــب الحذفُ في مثلِ : (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) أي : لأن كنت [منطلقا انطلقت][1]"

الشرح [2]: " المسند " هو الجنس ، و " بعد دخولها " فصل به ما يشاركه في الإسناد كـــــ(خبر المبتدأ) و (خبر إنّ) و (خبر لا) ، ولم يتعرض المصنف في المرفوعات لاسمها صريحاً بل ضمناً ؛ لأنّه قال : " اسم ما ولا المشبهين بـــ(ليس) " ، و(ليس) من أخواتها ؛ فيلزم الاشتراك في رفعها للاسم ، واسمها مشبه بالفاعل لإسنادها إليه ، وخبرها مشبه بالمفعول بكونه منصوباً بعد مرفوع ، وليسا بفاعل ومفعول ؛ لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر ، فالثاني هو الأول ، والفاعل غير المفعول ، ووضعها لتقرير الشيء وصفته ؛ فلذلك احتاجت إلى جزأين .

وزعم الكوفيون[3] أنّ الخبر منصوب على الحال ، وهو ضعيف لأوجه :

أحدها : أنّ الحال يسوغ حذفها ، وليس كذلك / المنصوب بعدها . **١٠٩/ب**

والـــثاني : أنّ الحـــال تـــأتي بعد تمام الكلام ، ولا يتم بكان الناقصة مع مرفوعها كلام

والثالث : أنّ خبرها قد يكون معرفة بالإضمار واللام ، وذلك لا يقع حالاً

---

(١) – الكافية: ١١٣

(٢) – الكتاب : ٢٥٧/١ ، وابن يعيش على المفصل : ٩٧/٢ – ٩٨/٢ ، وشرح الكافية للمصنف : ٥٦٣/٢– ٥٦٧ – شرح الكافية للرضي : ١٤٢/٢– ١٥٢ ، و الفوائد الضيائية ٤٣٥/١

(٣) – ينظر معاني القرآن للفراء : ٢٨٠/١– ٢٨١

ومـــن أمثلة الأخبار المشكلة في التنـــزيل ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ ﴾ [1] (إن أوحينا) اسمها ، و(عجباً) خبرها ، و (للناس) يتعلق بكان ، أو بمحـــذوف ؛ لأنّه نعت النكرة تقدم عليها ، ولا يتعلق بـــ(أوحينا) ؛ لأنّ (ما) في (صـــلة) (أن) لا تتقدم عليها ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [2] ن قـــرأ [3] برفع(عاقبة) جعل (السوء) خبرها ،ومن نصب (عاقبة) جعلها الخبر ، و (السوء) اسمها ، و (كيف كان عاقبة المكذبين)كيف خـــبرها ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [4]، أي : ما كانت التولية نحو المسجد الحرام إلا كـــــــبيرة ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [5]،و ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [6]ومـــا شـــاكله اللام تتعلق بمحذوف ،وهو خبر كان أي : مريداً ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [7]فكـــان عاقبتهما أنهما في النار خالدين المنصوب خبرها ،و (أنْ) وما بعدها اسمها ، ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ [8] (أولات)خبرها ، ﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [9]وما شاكله فيها أوجه :

أجودها : أنّ (ما) زائدة ، و (يهجعون) الخبر ، و (قليلاً) منصوب به

---

(1) - الآية ٢ من سورة يونس

(2) - الآية١٠ من سورة الروم

(3) - البحر ١٦٤/٧ ، والكشف ١٨٢/٢ ، والإتحاف ٣٤٨ ،

(4) - الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(5) - الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(6) - الآية ١٧٩ من سورة آل عمران

(7) -الآية ٥٦ من سورة النمل ، ٢٩ من سورة العنكبوت

(8) - الآية ٦ من سورة الطلاق

(9) - الآية ١٧ من سورة الذاريات

وقيل : (ما) مصدرية في موضع الرفع بــ(قليل) ، ويضعفه أنّ (قليلاً) صفة لوقت ، فلا تكون خبراً عن الجثة ، وأنّه قد وصف بقوله : (من الليل) فلا يعمل ، وقيل : (ما) المصدرية بدل من اسم كان ، و (قليلاً) خبرها ، ويضعفه أن (قليلاً) نعت لوقت ؛ فلا يكون خبراً عن الجثة .

وقيل : (ما) نافية ، ويضعفه جعل (قليلاً) خبراً عن الجثة ، ولأن (من الليل) يتعلق بــ(يهجعون) ؛ فيؤدي إلى تقديم ما في خبر النفي عليه ، وكذا لا ينصب (قليلاً) بــ(يهجعــون) و" ما" نافيه أو مصدرية ؛ لأنّ ما في خبرهما لا يتقدم عليهما ، وإذا كان الخـــبر مفرداً فالقسمة تقتضي تعريفهما أو تنكيرهما ، أو تعريف الأول وتنكير الثاني أو بالعكس .فإن كانا معرفتين كنت مخيراً في رفع أحدهما ونصب الآخر إذا كانا متساويين في التعريف ، كقولك : صار أخوك غلامك ، بخلاف خبر المبتدأ فإنه [يحكم]بأن الثاني هــو الخـــبر على ما تقدم في المبتدأ ؛ لعدم الفائدة لاشتراكهما في الإعراب . وأمّا هاهنا فالإعــراب مخـــتلف ، فتظهر فائدة التقديم عند الحاجة إلى المنصوب ، وإن كان أحدهما أوغـــل في الـــتعريف كـــان أحق بالاسم كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [١] و ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [٢] فـــإنّ والفعل أحق بالاسم لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّ الواقع بعد (إلاّ) أخص مما قبلها ؛ لأنه إيجاب بعد النفي ، والأخص أحق بالاسم ، والأعم أحق بالخبر

والثاني : أنّ ما بعد (إلاّ) مثبت ، وما قبلها منفي ، والنفي يتناول الخبر ؛فكان ما قبلها الخبر .

والثالث : أن (أنّ) والفعل بتأويل المصدر ، فشابها المضمر في البناء ، وفي عدم الوصف ، وفي الافـــتقار إلى مفسر ؛ لأنهما يفسران بالمصدر، والمصدر يفسر بالظاهر وكانا أحق بالاسم كالمضمر .

---

[١] - الآية ٨٢ من سورة الأعراف

[٢] - الآية ٢٥ من سورة الجاثية

وأما ارتفاع ما بعد (إلاّ) في قول الشاعر[1] :

[٥٤٦] وقد علّم الأقوام ما كان داءَها بثهلانَ إلاّ الخزيُ ممن يقودُها

فلأمرين :

أحدهمـــا : التساوي ؛ لأنّ ترجيح الأول بإضافته إلى مضمر يقابله وقوع الثاني في سياق الإيجاب .

والثاني : أنه قد اشتهر بهذا ، فأراد أن يثبت أن سبب ذلك الداء هو الخزي ممن يقودها ، فرفعه لأنه المقصود بالإثبات

وأمـــا قوله تعالى ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [1]فدخول الباء في قوله تعالى ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَـا ﴾ [2]يقوى كون الثاني خبراً ؛ لأنّ الباء إنما تدخل في الخبر .

والقسم الثاني : كونهما نكرتين ، فإن كان في الإيجاب اشترط كون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجـــروراً مقدماً ، نحو : كان عليك مال ، وأصبح عليك حق ، وقد جاء على خلاف ذلك ، قال الشاعر[3]

[٥٤٧] ما دام فيهن فصيلٌ حَيَّا وقد دنا الليل فهيّا هيّا

فـــ(فصيل) اسمها و(حيا) خبرها

وأما في النفي فقد جاءا نكرتين ، قالوا : ما كان أحد خيراً منك ، وما كان أحد مثلك ، وإذا كانـــت إحداهما أعمّ كانت أحق بالخبر ، والأخص أحق بالاسم فتقول : ما كان أحد مثلك ، وما كان مثلك أحداً وأحدٌ ، وإن كان أعم من (مثل) إلا أنّه واقع موقع إنسان إذ المماثلة في الإنسانية لا ينفك منها أحد

---

(١) – ينسب للمغلس بن لقيط الأسدي ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٥٠ ، والمحتسب ٢/ ١١٦ ، وشرح المفصل ٧/٩٦ ، وشرح كتاب سيبويه للبطليوسي ٢/٨٤٤

(١) – الآية ١٧٧ من سورة البقرة

(٢) – الآية ١٨٩ من سورة البقرة

(٣) – الرجز : لابن ميادة ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٥٦ ، والمقتضب ٤/٩١ ، وشرح المفصل ٧/٩٦ ، و١١٥ ، والخزانة ٤/٥٩-٩/٢٧٢

وأما إذا قلت : ما كان مثلك إنساناً ، أو ما كان خير منك آدمياً أو أحداً لم يستقم إلا أن تريد به المدح وإدخاله في حيز الملكية ، كما قال الشاعر

[٥٤٨] فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملأكٍ   تنــزَّلَ من جوِّ السماء يُصَوِّبُ [١]

أو الذم وإدخاله في حيز البهيمية ، وإخراجه من الإنسانية .

وأمّـــا إذا تســـاويا في العموم ، فأنت مخير أيهما شئت جعلته الخبر كما في المعرفتين إذا تساويا .

وفـــرق بين النفي والإثبات / أنّك تقدر على نفي خبر كل أحد وإثباته للمخاطب ، ولا يمكنك إثبات الخبر لكل أحد .

١١٠/أ

وإذا قلـــت : مـــا كان رجل صالح مشبهاً زيداً في الدار ، فأنت ذامّ لزيد ؛ لأنّك نفيت شبه الرجل الصالح له ، ولو قلت : ما كان رجل صالح مشبهٌ زيداً في الدار فأنت مادح لزيد ؛ لأنّك أثبت شبه الرجل الصالح له ، وفي الدار خبر كان

والقســـم الثالث : كون الاسم معرفة والخبر نكرة ، وهذا أصل الإخبار ، وفي التنـــزيل ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [٢] ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣] ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [٤] وقرئ شاذاً [٥] بالرفع على جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة .

وتقول : (كان الرجل آدمياً) ولا يجوز (كان الآدمي رجلاً) ؛ لأن (آدمياً) أعم من (رجل) إذ يعم الرجل والمرأة ، وحق الاسم أن يكون أخص من الخبر

---

(١) – اخـــتلف في قائله فقيل : علقمة الفحل ، وهو في ملحق ديوانه ١١٨ ، وقيل لمتمم بن نويـــرة ، وهـــو في ديوانه ٨٧ ، وقيل لرجل من عبد القيس ، وقيل لأبي وجزة ، والبيت من شـــواهد الكـــتاب ٣٨٠/٤ ، وإصلاح المنطق ٧١ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٨٤٣ ، شرح أشعار الهذليين ٢٢٢/١ ، و

(٢) – الآية ١٥٢ من سورة النساء

(٣) – الآية ٤٧ من سورة الروم

(٤) – الآية ٣٥ من سورة الأنفال

(٥) – رويـــت قـــراءة الـــرفع عـــن عاصم ، والأعمش ، وغيرهم ينظر : المحتسب ٥٤٠/٢ الكشاف ١٢٥/٢ ، والبحر ٤٩٢/٤ ،

والقسم الرابع : كون الاسم نكرة والخبر معرفة ، ولا يأتي إلا في ضرورة الشعر وإنما جاء في (كان) لتغايرهما في الإعراب ؛ فيستفاد من ذلك موافقة القوافي بخلاف المبتدأ والخبر فإنهما متساويان في الإعراب ، فلا يستفاد بذلك فائدة .

ومما جاء من ذلك قول حسان[١]:

[٥٤٩]كأن سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وقول القطامي[٢] :

[٥٥٠]قفي قبل التفرقِ يا ضباعاً ولا يك موقفٌ منك الوَداعا

وقول الآخر[٣] :

[٥٥١]فإنك لا تبالي بعد حولٍ أ ظبي كان أمكَ أم حمارُ

وقول الآخر :[٤]

[٥٥٢] ألا من مبلغ حسان عني أسحر كان طبّكَ أم جنون

وقول الآخر [٥]:

[٥٥٣] أ سكران كان ابن المُراغة إذ هَجا تَميماً ببطن الشام أم مُتساكرُ

فهذه الأبيات استدل بها سيبويه[٦] على جعل الاسم نكرة والخبر معرفة ،

---

[١] - ديوان حسان : ٧١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٩/١ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، والمحتسب ٢٧٩/١ ، وابن يعيش ٩٣/٧ ، والهمع ، ومغني اللبيب ٤٥٣،٥٩١ ، ٦٩٥ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، و٢٣١ ، ٢٨٥ ، و٢٨٧ ، و٢٨٩ ، و٢٩٣

[٢] - البيت للقطامي ، وهو في ديوانه ٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٣/٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وشرح المفصل ٩١/٧ ، ومغني اللبيب ٥٩١ ، والخزانة ٢٨٥/٩ ، و٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣

[٣] -نسب هذا البيت لخداش بن زهير ، وقيل : هو لثروان بن فزارة ، وهو من شواهد الكتاب ٤٨/١ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩٤/٧ ، ، والخزانة ١٩٢/٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ٢٩٤

[٤] - البيت لأبي قيس بن الأسلت ، وهو في ديوانه ٩١ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٩ ، واللسان (طبب) ٥٥٤/١ ، والخزانة ٢٨٩/٩ ، ٢٩٥

[٥] - قائله الفرزدق : وهو في ديوانه ٤٨١ (الصاوي) ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٩ ، والخصائص ٣٧٥/٢ ، و ٢٩٣/٣ ، واللسان (سكر) ٣٧٣/٤ ، والخزانة ٢٨٨/٩- ٢٩١ ، ويروى : (بجوف الشام)

[٦] - الكتاب : ٤٩/١

وردها المبرد[1] إلى القياس بالتأويل .

فأمـا البيـت الأول فيروى (يكون مزاجُها عسلاً وماءُ) ، ورفع المزاج ونصب العسل ظاهر ، وأمّا (ماءُ) فارتفاعه على أنه فاعل ، أي : وخالطه ماءٌ ، ودل المزاج على الفعل ، أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أي : وفيه ماء ، ويروى (يكون مزاجها عسلٌ وماءُ ، بـرفع الجميع على أنّ فيها ضمير الشأن ، ورواية صاحب الكتاب بنصب المزاج ورفع العسل [2]، وفي تأويله وجهان :

أحدهما : أنّ مزاجها نصب على الظرف ، فخبرها ظرف [مقدم] .

والثاني : أنّ العسل جنس فيقرب حكم نكرته من معرفته .

وأما البيت الثاني فأنشده الأخفش (ولا يك موقفاً منك الوداعا) [3]

بنصـبهما فـ(موقفاً) مصدر لـ(قفي) ، وقد فصل بين الفعل ومصدره بأجنبي ، واسم (يك) مضمر فيها ، أي : ولا يك ذلك الموقف الوداعا ، ولا ضرورة على هذا وقـيل : الـذي سـهّل ذلك أنّ (موقفاً) تخصص بالوصف ، وأنّ (الوداع) مصدر وتعريف المصدر يقارب نكرته .

وقيل : الوداع مفعول (قفي) أي : قفي الوداع بمعنى أخِّريه ، أو مفعولاً من أجله ، أي : لأجـل الـوداع ، وخبر (يك) محذوف دل عليه الوداع أي : ولا يك موقف منك وداعـاً ، ويجوز أن يكون الوداع منصوباً بـ(موقف) ، و (يكون) يك تامة ، ولا تكون ناقصة ، و(منك) الخبر لئلا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي .

وأمّـا الأبيات الثلاثة فتروى برفع (ظبي) و(سكران) و(سحر) ونصبها ، وقد رد المـبرد [4]على سيبويه وقال : " الاسم في هذه الأبيات مضمر تقديره : كان هو أُمُّكَ ، وكان هو ابن المراغة ، وكان هو ظنك ، والمضمر معرفة ، فلم يقع اسمها نكرة " وانتصر قوم [5]لسيبويه وقالوا : هذه الضمائر تعود على نكرة ، فهي نكرة ؛ لأنّ النكرة تفسرها

---

(١) – قـال المـبرد في المقتضـب ٤/٩١ : " وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد "

(٢)– الكتاب ١/٤٩

(٣) – لم أجده في المعاني ، وينظر : شرح المفصل ٧/ ٩٤ ، ومغني اللبيب ٥٩١

(٤) – المقتضب ٤/٩٥ بتصرف ، وينظر شرح الرضي

(٥) – ابن يعيش ٧/٩٥

وتوضحها ، والمفسَّر لا يكون أعرف من المفسِّر ؛ لأنه استفيد إيضاحه منه ، وبدليل دخول (رب) على الضمير المفسر بالنكرة

وضعف قوم هذا الانتصار ، وقالوا : لا نسلم أنّ الضمائر وإن عادت على النكرة فهي معرفة ، ولذلك يمتنع وصفها ، ويجوز الابتداء بها كقولك : ضربت رجلاً وهو راكب ، وجاز وقوعه اسم كان ، كقولك : جاءني رجل وكان راكباً ، ولو كان الضمير نكرة لم يجز ذلك ، والضمير أعرف مما يعود إليه بدليل : زيد ضربته فإن الضمير أعرف من (زيد) عند الأكثر ، فكذلك ضمير النكرة أعرف من النكرة .

وإنما الاعتذار عن سيبويه أنّ ما بعد حرف الاستفهام مرفوع بـ(كان) مقدرة يفسرها الظاهرة ، وخبرها مثل خبر الظاهرة تقديره : أكان ظبي أمك أم حمار ، وهذه صورة النزاع ، ونقض هذا الاعتذار بأمرين :

أحدهما : أنّه يجوز أن يكون ما بعد الهمزة مرفوعا بالابتداء .

وجوابه : أنه إذا حصل التفسير بالفعل كان الحمل عليه أولى ؛ لأنّ الاستفهام يطلب الفعل .

والأمر الثاني : أنّ (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام يكون ما بعدها معادلا لما بعد الهمزة ، وإذا قدرت (كان) بعد الهمزة امتنعت المعادلة .

وجوابه : أنه لما وجب حذف (كان) لأجل المفسر كانت في حكم العدم ، فلم تمتنع المعادلة ، ومن روى بالنصب فهو خبر (كان) ، والمرفوع بعدها اسمها

110/ب

وقوله /[1] : (أم حمار) و (أم متساكر) و(أم جنون) مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف ؛ لامتناع عطف المرفوع على المنصوب ، وقد عطف جملة اسمية على جملة فعلية .

ويجوز أنْ يكون المرفوع بعد الهمزة بمنزلة المنصوب على أنّه خبر ، ويكون من القلب الذي شجع عليه أمن الإلباس من حيث أنّه قد عُلم أنّ الاسم أحق بالمعرفة والخبر بالنكرة ، لكنه قلب فجعل الخبر اسماً في الصورة دون المعنى .

والذي يسوغ تقدم الاسم عليها لكونه خبراً في المعنى ، ويسوغ حذف التاء من (كان أمك) نظراً إلى كونه اسماً في اللفظ ، فيكون كونه اسماً في اللفظ سبب حذف التاء ،

---

[1] - أراد الكلمات المذكورة في الأبيات المتقدمة

وكونــه خبراً في المعنى سبب جواز تقدمه على (كان) ، ونظيرها رفع المفعول ونصب الفاعل عند عدم اللبس كقوله [١]:

[٥٥٤] غداة أحلت لابن أصرمَ طعنةٌ   حصينٍ عبيطاتِ السدائفِ والخمرُ

وتكون أخبارها جملة اسمية وفعلية ، وظرفا ، و لا يخبر عن (ليس) بفعل ماض ؛ لأنها لـنفي الحـال ، ولا عـن (صار) ؛ لأنها للانتقال إلى زمن الحال ، ولا عن (ما زال وأخواتها) ؛ لأنّها تدل على استمرار خبرها لاسمها ، ولا يحسن : كان زيد قام ويكون زيد يقوم ؛ لأنّ زمن الخبر مفهوم من لفظها ، فيستغنى عن أحدهما بالآخر ، فإن دخلت (قد) مع الماضي صح لتقريبه من زمن الحال .

وأمّا قوله تعالى ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [٢]وقوله تعالى ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [٣]فقال المبرد [٤]" إن كان لقوتها ، وأنها عبارة عن الأفعال لم يغيرها الجزاء إلى الاستقبال ؛ فعلى هذا تكون قد مقدرة في خبرها ، والأصح أن حـرف الشرط قلبها إلى الاستقبال كسائر الأفعال ، ولا تحتاج إلى تقدير (قد) في خـبرها لمغايـرة مدلولها في التقدير لمدلول خبرها ، وأمّا (كان زيد يقوم) فعلى مكانة الحال ، وقد جاء خبرها أمراً في الشعر قال

[٥٥٥]وكوني بالمكارم ذكريني [٥]

---

[١] – البيت للفرزدق ، في ديوانه ٢٥٤/١ ، وهو من شواهد الكامل ٣٧٠/١ ، و الإنصاف ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٣٢/١ ، و٧٠/٨ ، والتصريح ٢٦٠/٢

[٢] – الآية ٢٦ من سورة يوسف

[٣] – الآية ١١٦ من سورة المائدة

[٤] – المقتضب ٩٧/٣ ، ٨٦/٤

[٥] – هذا شطر بيت منسوب لبعض بني نهشل ، وعجزه

ودلّي دلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ

: والبيــت مــن شواهد النوادر لأبي زيد ، وسر الصناعة ٣٨٩/١ ، ومغني اللبيب ، والهمع والخزانة ٢٦٦/٩ ، ٢٦٧

قوله : وقد يحذف عامله في مثل " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر "[1]و " المـــرء مقتول بما قَتَل به إن خنجراً فخنجرٌ ، وإن سيفاً فسيف "[2] ، ويجوز في هذه وما شاكلها أربعة أوجه :

أجودها : نصب الأول على أنّه خبر (كان) ، ورفع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : إنّ كـــان عملـــه خيراً فجزاؤه خير ، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر ، وإن كان الذي قتل به خنجراً فجزاؤه خنجر ، وإن كان الذي قتل به سيفاً فجزاؤه سيف .

والوجـــه الثاني : رفع الأول ونصب الثاني ، وهو أضعفها ؛ لأنّه من تقدير عامل فيهما ، وإذا قـــدرت كـــان رافعـــة للأول ، فلا يخلو إما أن تكون تامة أو ناقصة وتقدير التامة ضعيف لوجهين :

أحدهمـــا : أنهـــا قليلة الاستعمال ، وما قلّ استعماله قلّ حذفه ، وما كثر استعماله قوي حذفه .

والثاني :أنّ تقديرها يصير الثاني كأنه أجنبي من الأول ،والمعنى على تعلقه به ،وإنما يكون ذلك في الناقصة ،وتقدير الناقصة إن كان في عمله خير ، وذلك ضعيف لوجهين :

أحدهما : كثرة الحذف .

والثاني : أنه يكون مخصوصاً ، وليس المعنى على الخصوص بل على التعميم .

وأمـــا ضـــعف نصب الثاني فإنّه لا يخلو أما أن يقدر الناصب : إن كان عمله خيراً كان جزاؤه خيراً ، وإمّا أن يقدر : إن كان عمله خيراً فيجزى خيراً

والتقدير الأول ضعيف لوجهين :

أحدهما : حذف فاء الجزاء الموجودة في اللفظ

والـــثاني : حذف الفعل على غير قياس ، وحذف المبتدأ بعد الفاء على القياس والتقدير الثاني ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنّ تقدير المبتدأ بعد الفاعل القياس ، وتقدير الفعل بعدها على غير قياس .

والثاني : أن الفعل المضارع إذا وقع جواب الشرط لم يحتج إلى الفاء بل يكفي تأثير حرف الشرط فيه في إفادة الربط بين الجزاء و الشرط

---

(١) – الكتاب ، والإيضاح على المفصل ١/٣٨٠ ، وابن يعيش ٢/٩٧ ، والرضي

(٢) – يـــنظر : الكـــتاب ١/٢٥٨ ، وابـــن يعيش ٢/٩٦ ، ٩٧ ، ومجمع الأمثال ١/٣٤١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٧٢

والوجه الثالث : رفعهما ، فأمّا رفع الثاني فعلى القياس ، وأمّا رفع الأول فقد مضى تضعيفه .

والوجه الرابع : نصبهما ، فأما نصب الأول فعلى القياس السابق ، وأما نصب الثاني فقد مضى تضعيفه ، وهذان الوجهان متوسطان ؛ لأنّ الأول قوي ، والثاني ضعيف لخروجه عن القياس في الجزأين ، وهذان الوجهان أحد الجزأين فيهما على القياس ، والآخر على غير القياس ، فلذلك كانا متوسطين ، وقول النعمان بن المنذر :

[٥٥٦]قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً   فما اعتذارك من شيء إذا قيلا ؟[١]

يتوجه على الأربعة الأوجه ، رفعهما ، ونصبهما ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وبالعكس ، وتقدير الرفع : إن وقع حق ، وإن وقع كذب ، أو كان فيه حق ، أو إن كان فيه كذب .

وقولهم [٢]: " ألا طعام ولو تمراً "، أو ائتني بدابة ولو حماراً ، وادفع الشر ولو إصبعاً يجوز نصبها على أنّه خبر كان ، ورفعها بكان التامة ، أو بفعل لازم ، أي : حصل أو وقع .

وأمّا قول الشاعر[٣] :

١١١/أ

[٥٥٧]أبا خُراشَةَ إمّا أنت ذا نَفَرٍ   فإنّ قومي لم تأكُلهمُ الضَّبُعُ/

فهو مثل قولهم : إما أنت منطلقاً انطلقت ، ومذهب البصريين[٤] أنّ أصله (لإن كنت منطلقاً انطلقت) ، فحذفت لام العلة على القياس الجائز في حذفها مع أن توصل الفعل - وهو انطلقت - المعلول إلى (إن) فنصبها ، وحذفت (كان) اختصاراً ، وعوض عنها (ما) ، ولذلك كان حذفها واجباً ؛ لئلا يجمع بين المعوض والمعوض ، وحسّن حذف الفعل أنّ (إن) الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ كـ(إن) الشرطية لاشتراكهما في طلب الفعل ، ثم وجب أن يكون الضمير المتصل منفصلاً لعدم ما يتصل به ، وأدغمت النون في الميم من (ما) فصار إمّا أنت منطلقاً انطلقت .

---

(١) – النعمان بن المنذر آخر ملوك المناذرة في الحيرة ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٠/١ ، وابن يعيش ٩٦/٢ ، ومغني اللبيب ٨٦

(٢) – ينظر الكتاب ٢٦٩/١، ٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ٤١٧/١

(٣) – قائله العباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٢٨ : والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٣/١ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والإنصاف ٧١/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٤ ، والهمع ٢٣/١ ، والخزانة ١٣/٤، ١٤ ، ٢٠٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٢٦٥/٤

(٤) – الكتاب ٢٩٣/١ ، ١٤٩/٣ ، ٣٣٢ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والإنصاف ٧١/١

وقد جوز المبرد[1] ظهور الفعل بعد (إما) ، وجعل (ما) زائدة لا عوضاً ، والأكثر أنها عوض ، فيمتنع الإظهار ، وتقدير الناصب : لإن في البيت بقيت أو سلمت ، ولا يكون منصوباً بقوله : لم تأكلهم الضبع ؛ لأنه خبر إنّ فلا تعمل فيما قبلها ، ويقول البصريون : إمّا أنت منطلقاً انطلق معك ، برفع الفعل ، ولو كان جزاء لجزمه ،

وذهب الكوفيون[2] إلى أنّ (أن) المفتوحة هاهنا في معنى الشرطية ، وما زائدة ، والفعل محـــذوف عـــلى ما ذكرنا ، وعندهم القراءة بفتح الهمزة وكسرها ي قوله تعالى ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [3] سوى لأن المفتوحة عـــندهم بمنـــزلة المكسورة ، ويقوى ما ذهبوا إليه وقوع الفاء في جوابها في قوله : (فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع)[4] ،وما ذكر البصريون من تقدير الفعل فعلى خلاف الأصل ، وأما قول الشاعر[5] :

[٥٥٨]إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً   فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

فالأولى مكسورة ؛ لأنها شرطية لظهور الفعل معها ، والثانية مفتوحة ، ويقوي مذهب الكوفيين أنها للجزاء ، وقوع الفاء جواباً للشرطين ، وأمّا على مذهب البصريين أنها علة فتكون الفاء جواباً للشرط .وأمّا العامل في العلة فيحتمل أمرين :

أحدهما : ما تدل عليه يكلأ أي : حفظت

والثاني : أن يكون (يكلأ) هو العامل ، وهو المعلول ، ولا يمنع من ذلك تقديم المعمول عـــلى المبتدأ .وأما تقديمه على فاء الجزاء ، ففيه نظر ، وقال المصنف في شرح المفصل[56] :" أن قوله : (فالله يكلأ) جواب للشرط ، ومعلل لقوله [7](إمّا أنت مرتحلا)

---

(1) – المقتضب ٢٩/٣،شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٢ ،

(2) – الكشف عن وجوه القراءات ٣٢٠/١

(3) – قرأ بالكسر حمزة ، وفتحها الباقون ينظر الكشف ٣٢٠/١

(4) – وهو البيت المتقدم

(5) – لم أعثر على نسبة للبيت وهو من شواهد شرح المفصل ٩٨/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ١ /٤١٠ ، ٤١١ ، والخزانة ١٩/٤ ، ٢٠، ٢١ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٧ ، واللسان (أما) ١٤ /٤٧

(56) – الإيضاح على المفصل ١/ ٣٨٣

(7) – في البيت المتقدم

وصح أن يكون لهما جميعاً ؛ لأن الشرط والعلة في معنى واحد ، فصح أن يعطف أحدهما على الآخر ، ويجعل الجواب لهما جميعاً في المعنى ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ الفاء تصلح أن تكون جواباً للشرط .

وأمّا العلة فإن المعلول ناصب لها ، والفاء لا تنصبها فلا يصح وقوع الفاء جواباً لها بل يقدر للعلة ناصب كما ذكرنا .

متن : "اسم إن وأخواتها هو : المسند إليه بعد دخوله ، مثل : إنّ زيداً قائماً " (١)

الشرح (٢): " المسند إليه" هو : الجنس و " بعد دخولها " فصل به كل مسند إلى غير اسمها ، وقد تقدم تحقيقه مع خبرها (٣).

---

(١) - الكافية : ١١٤

(٢) – شرح المصنف ٥٦٨/٢ ، وشرح الرضي ، و الفوائد الضيائية

(٣) – ينظر ما تقدم في باب المرفوعات ص

• [المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس]

متنٌ : " المنصوبُ بـ(لا) التي لنفي الجنس هو :المسند إليه بعد دخولها ،يليها نكرةً مضافاً ،أو مشبَّهاً بالمضاف مثل :(لا غلامَ رجلٍ) ،و (لا عشرين درهماً لك)" [1]

الشرح [2]: هذا السادس من المفعولات المنصوبات المشبهات بالمفعول ، و " المسند إليه " جنس ، و " بعد دخولها " فصل به كل مسند إلى غير المنصوب بها ، وإنما ذكر بقية القيود لأنّه لو ترجم بـ(اسم لا) لاستغنى عن بقية القيود ، وإنما عملت النصب ؛ لأنها أشبهت (إنّ) من خمسة أوجه :

أحدها : اشتراكهما في تلقي القسم .

والثاني : اشتراكهما في التأكيد ، فإنّ (ما) لتأكيد النفي ، كما أن (إنّ) لتأكيد الإثبات .

والثالث : أنها نقيضة (إنّ) ، وهم يحملون الشيء على نقيضه حملاً لأحد الطرفين على الآخر ؛ لتلازمهما في الذهن ، فإذا أعطي أحدهما حكماً أعطى الآخر الملازم مثله .

والرابع : اشتراكهما في طلب التصدر .

والخامس : اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر ، فلما ناسبها في هذه الأوجه عملت عملها ؛ ليظهر بذلك تأثير الشبه ، وقد مثل المصنف بالمضاف والمطول ، وهو العامل فيما بعده ، ومن أمثلته : لا طالعاً جبلاً ، و (لا حسناً وجهه عندك) وهما معربان اتفاقاً ، وإنما أعرب المضاف لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ تركيبه مع (لا) يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، ولا ترد الصفة ؛ لأنها هي الموصوف ، والمضاف غير المضاف إليه

والثاني : أن المضاف إليه يعاقب التنوين ، وما فيه تنوين لا يبنى

والثالث : أن المضاف إليه يكسب المضاف إعراباً نحو : (قبل) و (بعد)

---

(١) – الكافية : ١١٥

(٢) – الكتاب ٢/٢٧٤-٢٨٧، والمقتضب ٤/ ٣٥٧ – ٣٦٠ ، وشرح المصنف على الكافية : ٢/٥٦٩ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٥٣- ١٦٤ ، والفوائد الضيائية : ١/٤٣٧-٤٣٨

وأمـــا (كم) و (لدن) فلإيغالهما في شبه الحرف ، وأما المطول فإنه يشبه المضاف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأول عامل في الثاني كالمضاف .

والثاني : أنّ الثاني مخصص للأول كالمضاف

والثالث : أنّ الثاني من تمام الأول كالمضاف إليه ، فلذلك أعطى حكمه في الإعراب .

متن : " فإن كان مفرداً فهو مبنيٌّ على ما يُنصب به "[1] .

١١١/ب

الشـــرح[2] : اختلف النحويون في المفرد فذهب / الأخفش والمبرد والمازني والفارسي وجماعة إلى أنه مبني[3]،وذهب الزجاج والسيرافي والرماني والكوفيون إلى أنه معرب[4] .

وكـــلام سـيبويه [5]يحتمل الأمرين ؛ لأنه قال : " (لا) تعمل فيما بعدها بنصبه بغير تنوين ، وترك التنوين لازم لأنها مع ما بعدها كـــ(خمسة عشر) " فذكر النصب يدل على الأعراب ، وذكر (خمسة عشر) يدل على البناء

حجة من قال بالبناء من ثلاثة أوجه :

أحدها : ذهاب التنوين لغير معاقب .

والثاني : تركيبها مع اسمها بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف

فإن قيل : التركيب يبطل عملها ! قلنا : نحن لا نحكم بالتركيب إلا بعد العمل

والثالث : أنه بني لتضمنه معنى الحرف الدال على عموم النفي ، بدليل : أنّ (لا رجل في الـــدار) أقوى في النفي من (لا رجل في الدار) ، فلو لم يقدر معه الحرف الدال على استغراق الجنس لاشتركا في قوة النفي ، وليس الأمر على ذلك عند النحويين .

فإن قيل : فالبناء يبطل عملها !.

قلـــنا : نحن تقدر عملها قبل البناء ، ولأنّه قد ظهر عملها في المضاف والمطول حجة من قال بالإعراب من ثلاثة أوجه :

أحدهمـــا : العطـــف على لفظه بالمعرب ووصفه بالمعرب ، وإن خبرها معرب ، وعملها فيهما واحد

والثاني : أنّ العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة ، ولا أن يصير معرباً مبنياً والثالث : الأصل الأعراب بدليل اطراده في المضاف والمطول

---

(١) – الكافية : ١١٥

(٢) – الكتاب ٢٨٧/٢ ، والمقتضب / ٣٥٧/٤ - ٣٦٣، ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٧٠ ، وشرح الرضي على الكافية ١٥٣/٢ – ١٦٦ ، والفوائد الضيائية : ١/ ٤٣٨

(٣) –في الكـــتاب ٢٧٤/٢ قـــال " لا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين " وفي ٢٨٣/٢ شبهها بخمسة عشر

(٤) – الرضي ١٥٥/٢

(٥) – الكتاب ٢٨٣/٢

وإنما حذف التنوين لتنحط رتبتها عن رتبة الأصل أو للفرق بين جواب استفهامٍ يقتضي (لا) التي بمعنى (ليس) نحو : هل من رجل وهل رجل[1] ؟.

والجـــواب عن الأول : أنه وجدت علة البناء في الاسم ؛ فظهر تأثيرها ، و لم توجد في المعطوف ، ولا في الصفة ، ولا في الخبر ، فلا يلزم بناؤها بغير علة

وعن الثاني : أن البناء حصل بتضمن معنى الحرف مع التركيب لا بـــ(لا)

وعن الثالث : وجود الفارق ، وهو ما تقدم في علة إعرابها .

وعـــن التنوين : أنه لا يحدث بعامل حتى يدل على حذفه على ضعف عامل آخر بل هو تـــابع لحركة الإعراب ، وأمّا الفرق بين الجوابين فهو يظهر بالأعراب ؛ لأنّ التي بمعنى (ليس) يرفع ، و التي بمعنى (إنّ) ينصب ، فلا حاجة إلى حذف التنوين .

ولنعد إلى تقرير البناء على مذهب من اعتقده ، وفي علّة ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه بني لتضمنه معنى (من) التي للتبعيض ؛ لأنّه إذا قال : لا رجل في الدار ، فكأنـــه قال : ليس بعض الرجال في الدار ، فيفيد العموم ؛ لأنّه لو كان جميع الرجال في الدار لكان بعضهم في الدار

والثاني : أنّه بني لتضمنه معنى (من) التي لاستغراق الجنس ؛ لأنه يؤكد بها النفي غالباً .

والثاني : أنه بني لتضمنه لام الجنس ، و لم يظهر معها حتى لا تدخل (لا) على معرفة في الصورة .

لا يقـــال : لو تضمن اللام لم يجز وصفه بالنكرة قياساً على " أمس الدابر " ؛ لأنا نقول تعريف أمس محقق ؛ لأنه موضوع لليوم الذي قبل يومك

وأما تضمن لام الجنس فإنه بمنـــزلة النكرة المفيدة للعموم ، فلذلك وصف على لفظه لا على معناه .

والوجه الثاني : هو المشهور ، والبحث عليه ، فنقول : هذه الأخبار أجوبة لأسئلة منطوق بهـــا أو مقدرة ، والجواب يكون مطابقاً للسؤال في الخصوص والعموم والسؤال المطابق لقولك : لا رجل في الدار ، هل من رجل في الدار ؟

---

[1] – جاء في إيضاح في حاشية النسخة " لأنه يجاب المستفهم بنحو : هل من رجلٍ بـــ" لا رجـــلٌ في الـــدار ، ولا يجاب بـــ" لا رجلَ لأنه في الأول نفى رجلا واحدا ، وفي الثاني نفى الجنس حاصل "

وقـــياس جوابه : (لا من رجل في الدار) بإعادة الحرف الدال على استغراق الجنس ، لكـــنه حـــذف لتوفر (لا) على[1] ما تقتضيه ، وضمن الاسم معناه ، فأفاد العموم ، ولذلـــك لا يجوز : (لا رجل في الدار بل رجلان) ، ومثله في إفادة العموم (ما جاءني من رجل) لا يجوز (بل رجلان) ، ولهذا اختصت بالنكرة لأنها التي يمكن تقدير (من) معها لاستغراق الجنس ، وأما المعرفة فلا يمكن تقدير (من) الدالة على استغراق الجنس معهـــا ؛ لأنها تبقى بها الواحد المتعقل في الذهن ، فيلزم من نفيه نفي ما عداه ، وذلك لا يتصور في المعرفة .

وأمّا السؤال المطابق لـــ(لا) التي بمعنى (ليس) فإنه : هل رجل في الدار ؟، وجوابه لا ، أو (لا رجـــل في الـــدار) ، ولما كان الاستفهام عن واحد كان النفي واقعاً على ذلك الواحـــد ، بدلـــيل أنه يقال : لا رجل في الدار بل رجلان ، ومثله : ما جاءني رجل بل رجلان ؛ لعدم الحرف الدال على استغراق الجنس ، وذلك أن النكرة صالحة لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل ، فالاستفهام عن ذلك الفرد ، والنفي يرد على ذلك الفرد . هـــذا تحقيق مذهب النحاة ، وأرباب الأصول عندهم النكرة في سياق النفي تعمّ عند من قال بالعموم من غير تفصيل [2]، والتحقيق ما قاله النحاة .

وأمّـــا بناؤه على ما ينتصب به ، فإن كان مفرداً نحو : (لا رجل) بني على الفتح لثلاثة أوجه :

أحدها : لصحته وطول الاسم بالتركيب كـــ(خمسة عشر)

والـــثاني : أنه يتعذر بناؤه على الكسر ؛ لئلا يلتبس بالحركة التي يقتضيها الحرف المقدر معـــه ، ويتعذر بناؤه على الضم / لئلا يلتبس بحركة (إلا) التي بمعنى (ليس) ، فلذلك بني على الفتح . ١١٢/أ

والثالـــث : أنّ الـــنفي لمـــا خرج عن نظائره لاختصاصه بنكرة مسئول عنها مع حرف الاســـتغراق خـــرج عن نظائره إذ بني على الحركة التي كان يستحقها إعراباً وإن كانت

---

(١) – في النسخة (لتوفر على لا ما) وقد أثبت ما رأيته صوابا

(٢) – قال في منهاج الوصول : ٣٠٩- ٣١٠ " لا يختلف من يرى أن للعموم صيغة بأن (ما) و (لا) و نحوها في نفي النكرة من ألفاظ العموم " بتصرف

النكرة مثناة أو مجموعة جمع سلامة نحو : لا مسلمين عندك ، ولا ضارين لك ولا ضاربات لك ، فهو مبني على ما ينتصب به عند سيبويه خلافاً للمبرد [١]

حجة سيبويه[٢] : أن علة البناء قائمة كما في المفرد ؛ لأنه جواب هل من مسلمين عندك ؟ وهل من ضاربين لك ؟ وهل من ضاربات لك ؟ فقد تضمن معنى حرف الاستغراق إذا فصل الجنس اثنين اثنين وجماعة جماعة ، ونظيره إضافة أفعل في قولك : (هما خير رجلين ، وهم خير رجلين ،وهم خير رجال) أي :إذا فصل الجنس اثنين اثنين ،وجماعة جماعة .

وحجة المبرد من وجهين :

أحدهما : أنهما في حكم المعطوف ، والعطف يمنع البناء لطوله ، وزيادته على المفرد كالمطول .

والثاني : أنّه ليس شيء من المركبات ثني فيه الاسم الثاني وجمع

وجواب الأول أنه في حكم المعطوف في المعنى لا في اللفظ والعبرة بالطول باللفظ لا في المعنى

وعن الثاني : أنه لو سمي بالمركبات لثني الاسم الثاني وجمع نحو : حضرموتان وحضرموتون ، ومن نقض عليه بنحو : يا زيدان ، فلم يتعقل لأنه لم يقل أن علة الإعراب وجود النون حتى يقال : قد وجدت في المبني

وأما نحو : لا ضاربات لك ، ولا بنات ، ولا أخوات لك ، فالأجود بناؤه على الكسر لأنها حركة نصبه .

وحكى عن بعضهم أنه يبنى على الفتح ؛ لأن حمل النصب على الجر إنما كان في حالة الإعراب ، فإذا صار مبنياً رجعت حركة بنائه الأصلية إذ لا مانع منها

وأما التنوين فمنهم من يبنيه ؛ لأنه للمقابلة بمنزلة النون في جمع المذكر ، والأجود حذفه ؛ لأنّه وإن دل على المقابلة لا يخرج عن الدلالة على تمكن الاسم وذلك بناء في بناء ،

---

(١) – المقتضب ٣٦٦/٤

(٢) – الكتاب ٢٩٠/٢

ومـــن أمثلة المبني مع (لا) في التنـــزيل ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [1] و ﴿ لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [2] ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [3]و ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [4]، وفي هـــذه الصور لا يجوز أنْ يتعلق الجار والمجرور أو الظرف بالمـــنفي ؛ لأنّه كان يجب تنوينه إذ يصير مطولاً بنفيه ، و (من الله) يتعلقان بمحذوف على أنّه خبر أو صفة ، والخبر محذوف ، واليوم يتعلق بالخبر أو الصفة على تقدير حذف الخبر ، وهو (من أمر الله) و(عليكم) .

وأما ﴿ لا بشرى يومئذٍ للمجرمين ﴾ [5]فيحتمل أن يكون مبنياً مع (لا) والظرف يتعلق بـــ(المجرمين) ، ويحتمل أنْ يتعلق بـــ(بشرى) ، ولم تنون لأنها لا تتصرف .

ومما يحتمل الأمرين قولك : (لا مرورَ بزيد) ، و (لا نزول على عمرو) ، و (لا أمر بالمعـــروف لك ، أو يوم الجمعة) إن تعلق حرف الجر بالمنفي وجب تنوينه ، لأنه صار مطـــولاً ، والنفي خاص لتقيده بالمتعلق بعده ، وعدم تضمنه لحرف الاستغراق ، وإن لم يتعلق بالمنفي كان النفي عاما لتضمنه معنى الاستغراق ، و (بالمعروف) يتعلق بـــ(ذلك) ، وهو الخبر ، وكذلك يوم الجمعة .

ولو قيل : (لا أمر يوم الجمعة بالمعروف) لم يجز أن يكون يوم الجمعة الخبر ؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة

---

(١) – الآية ٢ من سورة البقرة

(٢) – الآية ١١٨ من سورة التوبة

(٣) – الآية ٤٣ من سورة هود

(٤) – الآية ٩٢ من سورة يوسف

(٥) – الآية ٢٢ من سورة الفرقان

متن : " وإن كان معرفة أو مفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير ، مثل : (قضــيةٌ ولا أبــا حسنٍ لها) متأوَّل ، وفي مثل : (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجــه : فــتحهما ، [وفتح الأول] ونصب الثاني ، [وفتح الأول] ورفع الثاني ، ورفعهمــا ، ورفــع الأول ، على ضعف ، وفتح الثاني ، وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ، ومعناها الاستفهام والعرض والتمني [١]"

الشــرح [٢]: أخذ يذكر حكمه عند فقد بقية الشروط فإذا دخلت على معرفة نحو : (لا زيــد ولا عمرو عندنا) وجب الرفع والتكرار ، وإنما وجب الرفع بالابتداء لامتناع عمــلها في المعرفة ؛ لعدم دلالتها على الجنسية التي تقتضيها (لا) ، وإنما وجب التكرار لوجهين :

أحدهمــا : أنــه جواب سؤال متكرر ، فإذا قيل : هل زيد في الدار أو عمرو ؟ فجوابه المطابق له : لا زيد في الدار ولا عمرو

والــثاني : أن يكون التعدد عوضاً عن الجنسية الدالة على التعدد التي تقتضيها (لا) فإن قــيل : فقد جاءت عاملة في المعرفة من غير تكرار وجاءت المعرفة بعدها مرفوعة من غير تكرار ، أمّا الأول فقولهم[٣] " قضية ولا أبا الحسن لها " وقولهم " أما البصرة فلا بصرة لكم" ، وقول الشاعر

[٥٥٩] لا هيثمَ الليلةَ للمَطِيِّ [٤]

---

(١) - الكافية — ١١٥-١١٦- ١١٧

(٢) - الكــتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٥٩ — ٣٧١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٧٠- ٥٧٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١٦٧/٢ — ١٧٨ ، والفوائد الضيائية ٥٧١/١- ٥٧٦

(٣) — شرح ابن يعيش ١٠٣/٢

(٤) —هذا الرجز ينسب لبعض بني دبير ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وســر الصناعة ٥٩/١ ، وأسرار العربية ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، و١٢٣/٤ ، وتخليص الشواهد ١٧٩ ، و الهمع ٤٦٤/١

وقول الآخر[1]:

[٥٦٠]أرى الحاجات عند أبي خُبيب   نكدن ولا أميةَ في البلادِ

والجواب من وجهين :

أحدهما : أنه بتقدير حذف مضاف ، أي : لا مثل أبي الحسن ، وكذلك الباقي ، وعلى هــذا لا يجوز وصفه عند الأخفش بالمعرفة ؛ لأنّه في موضع النكرة ، ولا بالنكرة احتراماً للفظ المعرفة ؛ فبطل وصفه .

والوجه الثاني : أنه جعله من جماعة مشتركين في الاسم ، فينكر لعدم تعيينه

وأما /قول ذي الرمة[2] :

١١٢/ب

[٥٦١] هي الدارُ إذ ميّ لأهلك جيرةٌ   لياليَ لا أمثالَهن لياليا

فــإنّ (مثلاً) لا تتعرف بالإضافة ، وأمّا المعرفة المرفوعة من غير تكرار ، فقولهم : (لا نولُــك أن تفعل كذا) فإنه مرفوع بالابتداء ، وما بعده الخبر ، وإنما لم يكرر ؛ لأنه في معــنىً ما لا يحتاج إلى التكرار – وهو الفعل فأجري (لا نولُك) مجرى لا ينبغي لك أن تفعل كذا "[3].

وإنمــا وجب الرفع والتكرار إذا فصل بين (لا) وبين اسمها كقولك : لا في الدار رجل ولا امرأة ، وفي التنــزيل ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[4]أما وجوب الرفع بالابتداء ، فلأنه فقد شرط عملها ، وهو كون اسمها يليها

أمّا على مذهب من قال بالبناء ، فلأنها مركبة مع اسمها ، والفصل يبطل التركيب

وأمّــا على مذهب من قال بالإعراب فليحط رتبتها عن رتبة أصلها الذي قيست عليه ،

وأما وجوب التكرير فلأمرين :

أحدهما : تقوية لما فاتها من النفي الدال على استغراق الجنس

---

[1] – قائله : عبد الله بن الزبير ، وهو في ملحق ديوانه ١٤٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، والأصول ٣٨٨/١وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٤ ، والخزانة ٦١/٤ ، ٦٢ ، والمقرب ١٨٩/١ ،

[2] – قائلـــه : ذو الرمة ، وهو في ديوانه ١٣٠٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٢/٢ ، والمقتضب ٣٦٤/٤

[3] – ينظر المغني لابن فلاح ١٠٤١

[4] – الآية ٤٧ من سورة الصافات

والثاني : مطابقته لما هو جواب له ؛ لأنه جواب لسؤال مكرر

فإن قيل : فهلا جاز : لا فيها رجل مطابقة لسؤال من قال : أفي الدار رجل ؟ قلنا : جواب مثل هذا بـ(لا) أو (نعم) ، فلا حاجة إلى المطابقة بخلاف المكرر ، فإنه لابد فيه من إعادة اللفظ المكرر إذ لا تصلح (لا) أو (نعم) جواباً له ، أو أنه يلزم من القصد إلى مناسبة ألفاظ متعددة مناسبة ألفاظ أقل منها ، ولما كان حكم هذين الشرطين واحد جمع بينهما في وجوب الرفع والتكرير

فإن قيل : فقد جاء الفصل بغير تكرار ، وجاءت النكرة مرفوعة من غير تكرير ! قال الشاعر[1]

[٥٦٢]قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت ركائبُها أن لا إلينا رُجُوعُها

وقال آخر[2]

[٥٦٣] وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا حياتك لم تنفع وموتك فاجعُ

وجواب الأول : أن رجوعها فاعل فعل تقديره لا يقع إلينا رجوعها

وجواب الثاني : أنّ (لا) بمعنى (ليس) فلا يشترط فيها التكرار ، على أنه قد أجاز المبرد[3] في سعة الكلام من غير ضرورة ورود المعرفة المرفوعة بعدها من غير تكرار ، فيقال : لا زيد في الدار ، جواب : هل زيد في الدار ؟ ولا رجل في الدار) جواب : هل رجل في الدار ؟ وأمّا إذا تكررت النكرة من غير فصل فإنه لا يتحتم الرفع بل يجوز الرفع لمطابقة الجواب للسؤال ، ويجوز إعمالها لإمكانه ؛ لأن اسمها يليها ، ويجوز فيها خمسة أوجه :

أحدها :بناء الاسمين على الفتح ، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ،فتكون كل جملة مستقلة ،وخبرها محذوف ، أي :لا حول لا لنا ،أو في الوجود ،ولا قوة لنا ،أو :في

---

(١) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢ ، والمقتضب ٣٦١/٤ ، والمقرب ١٨٩/١ ، والهمع ، والخزانة ٣٤/٤ ،ويروى (بكت جزعا واسترجعت......البيت)

(٢) – اختلف في نسبته ، فقيل : قائله الضحاك بن هنّام ، وقيل لأبي زبيد الطائي ، وقيل لرجل من بني سلول ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٥/٢ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والحماسة للبحتري ١١٦ ، وشرح المفصل ١١٢/٢ ، والهمع ، والخزانة ٣٨/٤

(٣) – المقتضب ٣٥٩/٤

الوجـــود والجار والمجرور يتعلق بالخبر والواو لعطف جملة على جملة ،ومثله قوله تعالى ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾[1]

والوجه الثاني :لا حول ولا قوة عطفاً على لفظ الأول،ولا زائد ،ومثله قول الشاعر[2] :

[٥٦٤]لا نسبَ اليومَ ولا خُلّةً　　اتسع الخَرقُ على الراقعِ

والوجه الثالث : لا حول ولا قوةٌ يبنى الأول ويرفع الثاني بالعطف على محل الأول على أنّ (لا) زائدة ، أو أنها بمعنى (ليس) ، ومثله قول الشاعر[3]

[٥٦٥]هذا لعمركم الصغار بعينه　　لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

و الوجه الرابع : أن يرفعهما جميعاً إمّا لمناسبة الجواب للسؤال ، أو كراهية توهم تركيب الكلمات معاً ، وليس في كلامهم ذلك التركيب ، أو على أنها بمعنى (ليس) فيهما ، أو على مذهب المبرد فيهما ، أو على أنّ الأولى بمعنى (ليس) والثانية على مذهب المبرد ، أو على العكس ، ومثله قول الشاعر[4]

[٥٦٦] وما صرمتك حتى قلت معلنةً　　لا ناقة لي في هذا أو جمل

والوجـــه الخامس : أن يرفع الأول على أنها بمعنى (ليس) أو على مذهب المبرد ، ويبنى الثاني على الفتح ، ومثله قول الشاعر :

[٥٦٧] فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها　　وما فاهُو به أبدا مقيمُ[5]

---

[1] - الآية ٣١ من سورة إبراهيم

[2] - قائلـــه أنس بن العباس بن مرداس ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٨٥ ، و٣٠٩ ، واللمع ، والقواس ٢/٩٤٩ ، ومغني اللبيب ، وتخليص الشواهد ، والهمع

[3] – اختلف في نسبته قيل هو لضمرة بن جابر ، وقيل لضمرة بن ضمرة ، وقيل لهمام بن مرة ، وقيل لهني بن أحمر ، وقيل لزرافة الباهلي ، وقيل : لبعض بني عبد مناف ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٩٢ ، والمقتضب ٤/٣٧١ ، وشرح المفصل ٢/٢٩٢ ، والقواس ٢/٩٤٩ ، وتخليص الشواهد ، وشرح شواهد الإيضاح ، ومغني اللبيب ، واللسان (حيس) ٦/٦١ ، وشرح شواهد المغني ، والهمع ، والخزانة ٢/٣٨، ٤٠

[4] - قائلـــه : الـــراعي الـــنميري ، والبيت من شواهد الكتاب ، وشرح المفصل ٢/١١١، والقواس ٢/٩٤٨ ، والتصريح ، وتلخيص الشواهد ٤٠٥

[5] - قائله أمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه ٥٤ والبيت من شواهد اللمع ، والقواس ٢/٩٥٠ ، وتخلـــيص الشـــواهد ، واللســـان (فـــوه) ١٣/٥٢٦ (أثم) ١٢/٦ ، والهمـــع والتصريح ، والخزانة ٤/٤٩٤ ،

وإنما قال على ضعف ؛ لأنّ التي بمعنى (ليس) قليلة ، ومذهب المبرد ضعيف ، فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ ، وتزيد عليها في التقدير

وأمّا الاستثناء في قوله : (إلا بالله) فإنه على قياس قول الشافعي [1]، يرجع إلى الجملتين ؛ لأن العطف بالواو يصيرهما بمنزلة الجملة الواحدة

وأما على قول أبي حنيفة – ومن قال بقوله – فإنه يخصّ الاستثناء بالجملة الثانية وهو هاهنا في المعنى يرجع إليهما ، فأشبه ما يقال أن الحول والقوة لما كان معناهما واحداً صار كأنه تكرار فصح رجوع الاستثناء إليها لكون معناهما واحداً

قوله " وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل " أي : إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يغير عملها لأنّ العامل لا يتغير عمله بدخولها عليه ؛ لأنّ المطلوب بها الاستفهام ؛ فلذلك لا يغير العمل ، وإذا دخلت عليها صار لها ثلاثة معان

113/أ

أحدها : الاستفهام ، كقولك : ألا رجل في الدار / ، وقول الشاعر[2]

[٥٦٨]حار بن كعب ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير

وهذه لا يتغير حكمها اتفاقاً في الوصف والعطف والخبر بل يقال : ألا رجل عاقلَ وعاقلاً وعاقلٌ

والمعنى الثاني : العرض نحو : ألا نزولَ عندنا

والمعنى الثالث : التمني نحو : ألا ماءَ أشربه ، واختلف في ذلك ، فذهب المازني والمبرد[3] إلى أنها نافية على حالها من نصب الاسم ، ورفع الخبر قياساً على الاستفهام . وذهب سيبويه والخليل والجرمي[4] إلى أن التمني قد أزال معنى الابتداء وموضع الاسم منصوب بما في (إلاّ) من معنى التمني ، وإن لم يتغير بلفظ كما في رحمه الله ، فإن لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء .

---

(1) – أراد القياس على قول الشافعي بأن الإستثناء الوارد عقب جمل متعدده معطوف بعضها على بعض بأنه يعود إليها أجمع وينظر المنهاج ٣٢٥

(2) – قائله : الحارث بن كعب بن عمرو بن علة ، والبيت من شواهد تخليص الشواهد ٤١٦

(3) – الرضي ١٧١/٢

(4) – ينظر : هامش الكتاب (ط هارون) ٣٠٩/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٢

ونقل ابن يعيش ، وأبو البقاء [1] أن الخبر أيضا منصوب ؛ لأنّه مفعول في المعنى فلا يحتاج إلى خبر لزوال معنى الابتداء ، وهذا منتقض بـ(ليت) فإنه زال معنى الابتداء باليمنى ، و لم ينصب الخبر .

وتظهـــر فائدة الخلاف في الوصف على محل الاسم ، والعطف عليه ، والبدل منه ، وأما الوصف على اللفظ ، وبناء الصفة مع الموصوف ، فذلك جائز اتفاقاً بقول الشاعر [2]:

[٥٦٩]ألا طعان ولا فرسانَ عاديةً إلا تجشؤكم حول التنانيرِ

قياس قول سيبويه أنه لا يجوز رفع (عادية) لأنه صفة على المحل ، ولا رفع (تجشؤكم) ؛ لأنـــه يدل على محل ، وقياس قول المازني جوازه ، ولذلك لا يجيز سيبويه : (ألا ماءٌ باردٌ أشربه) بالرفع ، ويجيزه المازني [3]

وأمّا قول الشاعر [4] :

[٥٧٠] ألا رجلاً جزاهُ الله خيراً يَدُلُّ على محصِّلة تبيتُ

فـــ(ألا) عند الخليل [5] حرف تحضيض ، و (رجلا) منصوب بإضمار فعل أي : ألا تـــروني رجـــلاً ، وعند يونس [6] هي بمعنى التمني ، ولكنّه نونه لضرورة الشعر ، وذكر الزمخشري [7] في

[٥٧١] لا نسب اليوم ولا خلة [1]

أنّ (خلـــة) منصوبة بإضمار فعل ، أي : ولا أرى خلَّة ، ولا حاجة إلى هذا التأويل ؛ لإمكان عطف (خلّة) على لفظ نَسَب ، و (لا) زائدة كما في (لا حولَ ولا قوةَ)

---

(١) – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٢، وشرح اللمع للعكبري ٦٩٩

(٢) – هذا البيت منسوب لحسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ١٧٩ ، وقيل : لخداش بن زهير ،) ، ويروى خلف التنانير

والبيـــت مـــن شواهد الكتاب ٣٠٦/٢ ، و تخليص الشواهد ٤١٤، ومغني اللبيب ٩٦،٦٤٩ والهمع ٤٧٢/١، والخزانة ٦٩/٤ ، ٧٧ ، ٧٩

(٣) – انظر :تخليص الشواهد ٤١٩

(٤) – قائله : عمرو بن قعاس ، والبيت من شواهد الكتاب ، وشرح المصنف على الكافية ٢ / ٥٧٥ ، والمفصل ٧٥ وشرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢ ، وتلخيص الشواهد ٤١٥

(٥) – الكتاب٢/ ٣٠٨

(٦) – الكتاب٢/ ٣٠٨

(٧) – تقدم في الشاهد رقم [٥٦٤] ص ٧٧٥ ، وينظر المفصل في علم العربية ٧٥

(١) – شرح المفصل ١١٣/٢

مــــتنٌ : " ونعت المبني الأول مفرداً يليه مبني ومعرب ، رفعاً ونصباً مثل : (لا رجل ظريفَ ، وظريفٌ ، وظريفاً) وإلاّ فالأعراب ، والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل : لا أبَ وابناً [1]"

الشــــرح[2] : قوله : " نعت المبني " احترازاً من نعت المعرب المضاف نحو : (لا غلام رجـــل ظريفاً) فإنه لا يجوز بناء صفته إذ يؤدي إلى كثرة التركيب ، ويجوز نصبها حملاً على اللفظ .

وأمّـــا رفعهـــا حمـــلاً على المحل نحو : لا غلام رجل ظريف فيحتمل جوازه ، وإن منعه أكـــثرهم في (إن) ؛ لأن (لا) قـــد فارقتها في العطف على محل اسمها قبل الخبر ، و وصف المبني على محله قبل الخبر ، وكذا حكم المعرب ؛ لأنها لم تغير محل الابتداء ، وأمّا المطول فلا يوصف لأنه عامل

وقوله " الأول "احترازاً من النعت الثاني وما بعده ، فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب نحو : (لا رجل ظريف عاقلاً وعاقلٌ) لئلا يؤدي إلى كثرة التركيب .

وقوـــله "مفرداً " احترازاً من الصفة المضافة نحو : لا رجل حسن الوجه فإنه لا يجوز فيها البناء إذ يؤدي إلى كثرة التركيب .

وقوـــله " يليه " احترازاً من أن يفصل بينه وبين المنعوت فاصل ، نحو : لا رجل في الدار ظريف وظريفاً فإنه لا يكون فيه إلاّ الإعراب ؛ لامتناع التركيب مع الفصل ، وقوله : " مبني ومعرب رفعاً ونصباً " أي : إذا وجدت الصفة بقيودها المذكورة جاز فيها البناء مع الموصوف نحو: لا رجل ظريف ، وفي ذلك وجهان:

أحدهما : أن تكون فتحة الصفة فتحة بناء ؛ لأنّ الموصوف والصفة جعلا كالشيء الواحد بمـــنـــزلة (خمســـة عشر) ثم دخلت (لا) عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن يكون

---

[1] - الكافية ١١٧- ١١٨

[2] - الكتاب ٢/٢٧٦ ، والمقتضب ٤/١٨٨ ، ٣٧٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٧٧-٥٧٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٧٢ - ١٧٨ ، والفوائد الضيائية ١/٤٣٨- ٤٤٧

دخلت عليهما وهما معربان ، فبنيا معها ؛ لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء لشيء واحد ، ولا نظير له .

والوجه الثاني : أن يكون فتحة الصفة فتحة أعراب ، وحذف التنوين منها ليشاكل لفظ الصفة لفظ الموصوف ، وجاز في الصفة الأعراب نصباً حملاً على اللفظ نحو : لا رجل طريفاً ؛ لأنّ حركته تشبه حركة المعرب لاطرادها في كل نكرة تقع هذا الموقع ، ونظيرها : يا زيد الظريف بالرفع حملاً على اللفظ ، وإن كان الموصوف مبنياً إلا أنّ الفرق بينهما أنّ صفة المنادى لا تفيد إلا توضيح المنادى .

وأمّا صفة اسم (لا) فإنها تفيد تقليل العموم ؛ لأنك إذا قلت : لا رجل ظريفاً ، صار النفي لنوع الظرف ، ولو لم تذكر الصفة لعمّ النفي الظرفاء وغيرهم ، وجاز في الصفة الرفع حملاً على محل الموصوف ؛ لأنّه محل رفع بدليل ارتفاعه عند الفصل ، وهذا هو القياس في وصف المبنيات ، نحو : جاءني هؤلاء الكرام ، ولم يوصف من المبنيات على اللفظ إلاّ هذا والمنادى ، فيقال : لا رجل ظريف / عندك ، ونظيره في الحمل على المحل : يا زيد الظريف ، وإذا تكرر المنفي كقولك : (لا ماء ماء بارداً) جاز في الاسم الثاني البناء والإعراب نصباً على اللفظ ، ورفعاً على المحل ، أمّا البناء فلأنّه إما تأكيد لفظي ، والتأكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد ، وإمّا بدل ، والبدل حكمه حكم المبدل منه .

١١٣/ب

وإما وصف بالجامد كـ(باب ساج) ، وحكمه حكم الصفة .

وأما (بارداً) فلا يجوز فيه [إلاّ] الإعراب نصباً ورفعاً ؛ لأنّه صفة ثابتة [١]

وأما إذا عطف على اسم (لا) ولم تكرر (لا) مع المعطوف ، فلا يخلو من أن يكون المعطوف معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة نحو : لا غلام لك والعباس ، فإنه يجب رفعه عطفاً على المحل ، ولا يجوز نصبه ؛ لأنّ (لا) إذا وليت المعرفة وجب رفعها . وهذه الصورة مستثناة من إطلاق المصنف العطف على اللفظ ، وإن كان نكرة نحو : لا رجل وامرأة في الدار ، فإنه يمتنع بناء المعطوف لأمرين :

أحدهما : لئلا يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء واحد ، ولا يمكن جعل الثاني مستقلاً بالبناء من غير ضمه إلى الأول لعدم (لا) المقتضية للبناء معه

---

(١) – انظر المغني لابن فلاح ١٠٥٤

والأمـــر الثاني : أنهما متغايران ، فلا يلزم من بناء الصفة مع الموصوف لاتحادهما في المعنى بناء التابع المغاير للأول ، وإذا بطل البناء تعين الأعراب نصباً على اللفظ ورفعاً على المحل كقولك : لا رجل وامرأة وامرأة في الدار وقال الشاعر :[1]

[٥٧٢] فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

يروى (الابن) نصباً على اللفظ ورفعاً على المحل ، ويروى بنصب (مثل) على الوصف ، والخـــبر محـــذوف وبرفعها على الخبر ، أو على الصفة ، والخبر محذوف ، وكذا حكم المعرب نحو : لا غلام رجلٍ وامرأةً وامرأةٌ عندنا ، وذكر بعضهم [2]أنه لا يجوز العطف على محله إلاّ بعد استيفاء الخبر عند من يرى ذلك [3] في (إنّ) ؛ لأنّه معرب كاسم (إنّ) ، والأجود الجواز ؛ لأنه قد ثبت مفارقتها ؛ لـــ(إنّ) ؛ فاطردت مفارقتها في المعرب والمبني

.

---

[1] – ينسب للفرزدق ، وليس في ديوانه ، وقيل قائله رجل من عبد مناة ، وقيل : نهار بن توسعة ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٨٥ ، والمقتضب ٤/٣٧٢ ، وابن يعيش ٢/١٠٤ ، والقواس ٢/٩٤٧ ، وتلخيص الشواهد ٤١٣، والهمع :

[2] – الرضي ٢/١٧٦

[3] – يقول بذلك من جعل (لا) هي العامل في خبر المبني لا المبتدأ ، وينظر : الرضي ٢/ ١٧٦

متن : " ومثْل : (لا أبا له) و (لا غلامي له) جائز لشبهه بالمضاف ولمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثم لم يجز (لا أبا فيها) وليس المضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه ويحذف مثل لا عليك أي : لا بأس عليك[1] "

، الشـــرح [2]: قوله : " ومثل لا أباً له " إذ الأسماء الخمسة التي نصبها بالألف وفتحها بحذف الألف كقولك : (لا أب لك) و (لا أخ لك) و(لا عم لك) وكذلك باقيها إلاّ (ذو) فإنهـــا لا تستعمل هذا الاستعمال ، وكذلك التثنية وجمع التصحيح للمذكر والمؤنـــث ؛ لأنّ حـــرف النون والتنوين علامة الإضافة ، وثبوتهما دليل عدم الإضافة ، كقولك : (لا غلامين لك) ، و (لا مسلمين عندك) و(لا ضاربات لك) ، فأمّا (لا أبا لك) وما شاكله ففيه ثلاث لغات

[3]: أجودها : لا أبَ لك ، ولا أخَ لك ، وعليها قوله (فلا أبَ وابناً)

وقول الآخر[4]:

[٥٧٣]أبي الإسلام لا أبَ لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

فيكون حذف الألف الذي هو علامة النصب يدل على بناء النكرة مع (لا) على الفتح ، و (لك) يحتمل أن يكون خبراً أو صفة والخبر محذوف .

واللغة الثانية : لا أبا لك ، قال الشاعر

[٥٧٤] يا تيم تيم عدى لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر[5]

وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها مثل اللغة الأولى ، والألف نشأت عن الفتحة

والثاني : أنها مثل الأولى ، والاسم مقصور ، وهو نكرة ، والفتحة مقدرة على الألف .

---

[1] – الكافية ١١٨- ١١٩

[2] – الكتاب ٢/ والمقتضب ٤/ ٣٦٧، والأصول ١/٤٦٧ – ٤٧٤ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٧٩- ٥٨١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٧٩- ١٨٣ ، والفوائد الضيائية ١/ ٤٤٧- ٤٥٠

[3] – شرح ابن الحاجب على المفصل ١/٣٨٧ ، والرضي ٢/١٨١

[4] – ينسب لنهار بن توسعة في الدرر ٢/٢١٨ ، و البيت من شواهد الكتاب ٢/٢٨٢ ، وشرح المفصل ٢/١٠٤ ، والهمع ١/١٤٥

[5] – تقدم في الشاهد رقم [ ]

والوجــه الثالث : وهو منقول عن سيبويه [1]، ومن تابعه أنك أضفت الاسم المنفي إلى المجرور ، واللام لتأكيد الإضافة ، وثبوت الألف يدل على الإضافة ؛ لأنها لا تعود إلا في الإضـــافة ، والاســم عــلى هذا معرب ؛ لأنّه مضاف إلى ما بعد اللام ، ثم هو مجرور بالإضافة عند بعضهم لا باللام ؛ لأنّها زائدة ، وعند بعضهم الجر باللام لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل ، وإن كان زائداً ، ويستفاد من اللام مع الحكم بزيادتها تأكيد الإضافة وتهيــئة دخــول (لا) على المضاف لفصلها بين المضاف والمضاف إليه ، فكأنه نكرة ، فثبوت الألف في المضاف يدل على أنه غير معتد بها وأنها معجمة ، وتهيئتها لدخول (لا) على المضاف يدل على الاعتداد بها

وإنما خصت اللام بتأكيد الإضافة دون غيرها من حروف الجر إذ لا يقال : لا أبا فيها ؛ لأن الإضافة هاهنا بمعنى اللام ، فأباك بمعنى أبا لك ، فهي وإن لم تكن موجودة بمنـــزلة الموجودة إذ هي المؤكدة لمعنى الإضافة لإفادتها الملك والتخصيص و(غير) الإضافة

١١٤/أ

وقد قدح المصنف في الإضافة ، وقال[2] : "لا يجوز / أن يكون مضافاً لأمرين أحدهما : أنه لو كان مضافاً لكان معرفة ، ولو كان معرفة لوجب رفعه وتكريره والثاني : أن (لا أبـــا لك) بمعنى (لا أب لك) ، ولا خلاف أنّ (لا أب لك) غير مضاف ؛ فكذلـــك (لا أبا لك) " وعنده أنه نكرة بمنـــزلة (لا أب لك) إلا أنه أغرب ؛ لأنّه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه ، وهو نفي نسبه الأبوة إلى المذكور بعد اللام لا لكونه مضافاً .

والاعـــتراض عليه أنّا نقول : إنما يجب رفع المعرفة بعد لا وتكريرها إذا قصد تعريفها ، وأمّـــا إذا لم يقصـــد تعريفها بل هي نكرة في المعنى فلا يلزم ذلك بدليل " قضية ولا أبا الحسن لها " [3]و" لا هيثم الليلة للمطي " ، فكذلك هاهنا إنما لم يرفع و لم يكرر ؛ لأنّه في التقدير (لا مثل أبيك

وتسويته بين (لا أبٌ لك) و (لا أبا لك) ضعيف ؛ لأنّ الأول ليس فيه ما يدل على الإضـــافة ، والـــثاني فيه ما يدل على الإضافة ، وهو ثبوت الألف ، فلو سوينا بينهما ؛

---

[1] – الكتاب : ٢/٢٧٦

[2] – ينظر : شرح الكافية للمصنف :٢/٥٨٠-٥٨١

[3] – يضرب في القضايا المستعصية الصعبة ، والمراد بأبي الحسن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : وينظر الكتاب ٢/٢٩٦ ، وخزانة الأدب ٤/٥٨

لكـــان الدال على الإضافة في تقدير العدم ، والأصل صيانة الكلام عن الزيادة ما أمكن حمله على محمل صالح ، فثبت أنّ ما صار إليه سيبويه ، ومن تابعه هو الحق [١].

واللغة الثالثة : لا أبا ك بغير لام ، قال الشاعر[٢]

[٥٧٥] وأي كريم لا أبا ك مخلّد

وقال آخر[٣]

[٥٧٦]أبا الموت الذي لا بد إني   ملاق لا أبا ك تخوفيني

وهذه أضعفها ، وتوجيهها [أنّ](أبا) في تقدير التنكير كما تقدم ، أو أن اللام حذفت ، وهي مرادة ، فهي في حكم المنطوق به

وأما المثنى والمجموع فإذا قلت : لا غلامين لك ولا ضاربين لك ، ولا ضاربات لك ، فقد تقدم أنّه مثنى عند سيبويه خلافاً للمبرد[٤]

وأمّا إذا قيل : لا غلامي لك ، ولا ضاربي لك ، ولا ضاربات لك فهو مثل لا أبا لك في الإضافة ، وحذف التنوين والنون على ([ما]أثبته) في جمع المؤنث لأجل الإضافة خلافاً للمصـــنف ، فإنه عنده مشبه بالمضاف كما تقدم ، وليس بمضاف وقد تقدم ما يغني عن الإعادة[٢]

ولكون اللام لتأكيد الإضافة لا يقال : لا مجيري منها ولا رقيبي عليها ؛ لأن من وعلى لا يصـــلحان لتأكيدها ، وإذا فصل بينهما فقيل : لا يدين بها لك ، ولا أب فيها لك امتنع حـــذف النون ، وإثبات الألف في أبا عند سيبويه خلافاً ليونس /، فإنه أجاز مع الفصل حذف النون ، وإثبات ألف أبا [٥]

---

[١] – قال الرضي ١٨١/٢ ، ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارع للمضاف بالتفسير الذي مر في باب النداء ، إذ لو كان كذلك لوجب تنوينه ، كما في (ولا حافظا لكتاب الله "

[٢] – هذا عجز بيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٣٩ ، وصدره

وقد مات شماخٌ ومات مُزرّدٌ

والبيت من شواهد اللسان (فردوس) ١٦٤/٦ ، وشرح شذور الذهب ، والهمع

[٣] – قائله : أبو حية النميري ، وهو في ديوانه ١٧٧ ، والبيت من شواهد المقتضب ٣٧٥/٤ ، والمنصف ٣٣٧/٢ اللسان (خعل) ١٢/١٤ ، ، والهمع والخزانة ١٠٠/٤

[٤] – تقدم ص

[٢] – ينظر ص

[٥] – الكتاب ٢٧٩/٢-٢٨٤ ، وشرح المقدمة الكافية ٥٨٠/٢

وجه قول سيبويه أنه مضاف ، واللام لتأكيد الإضافة ، فامتنع لذلك حذف النون وإثبات ألـــف الدالين على الإضافة مع الفصل إلاّ في ضرورة الشعر [1]، وقال يونس [2]: يجوز إذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام ؛ لأنّه ليس خبراً

وأما إذا قلت : (لا غلامين ظريفين لك) فلابد من إثبات النون في الصفة والموصوف ، ولا يعطيان أحكام الإضافة ؛ لأنّه لا يخلو من أن تحذف نون الموصوف ، أو نون الصفة ، أو تحذفهما معاً .

لا جائز حذف نون الموصوف على جعله مضافاً إلى الكاف على إقحام اللام لأمرين :

أحدهما : أنّه يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالصفة ، وذلك غير جائز إنما جاء الفصل في الشعر بالظرف [3].

والثاني : أنه يؤدي إلى وصف النكرة بالمعرفة

ولا جائـــز حذف النون منهما ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يجعل الموصوف مضافاً إلى الصفة ، والصـــفة مضافة إلى ما بعد اللام ، أو تجعلهما مضافين إلى ما بعد اللام ، فالأول ممتنع ؛ لإضافة الموصوف إلى صفته ، والثاني ممتنع ؛ لأنّه لا يمكن إضافة اسمين إلى اسم واحد .

وأمّـــا حذف اسمها فقالوا : لا عليك ، أي : لا بأس عليك ، وقالوا: لا كالعشية عشية أي : لا عشـــية كالعشـــية عشية ، فالاسم محذوف ، والجار والمجرور في موضع الخبر ، وعشية رفع على أنّه عطف بيان على المحل ، ويجوز نصبها على اللفظ ، وكذا حكم (لا كـــزيد رجل) أي : لا أحد كزيد رجل ، الاسم محذوف ، والجار والمجرور في موضع الخبر ، ورجل عطف بيان لفظاً ومحلاً ، ومما حذف منه الاسم قول امرئ القيس [4]

[٥٧٧] ويلمِّها في هواءِ الجوِّ طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

أي : ولا شيء كهذا ، و(مطلوب) عطف بيان لاسمها

---

[1] – ضرائر الشعر لابن عصفور :

[2] – الكتاب ٣٠٨/٢

[3] – ضرائر الشعر لابن عصفور :

[4] – ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٤/٢ ، وسر الصناعة ١/ ٢٣٥ ، وشرح المفصل ١١٤/٢ ، ورصف المباني ٤٣ ، واللسان (ويا) ٤١٨/١٥ ، والخزانة ٩٠/٤

فائدة : إذا دخلت (لا) على شيء قد عمل فيه عامل نحو: مرحباً وأهلاً وسهلاً، وبقي على حاله ، وقيل : لا مرحباً ولا أهلاً ولا سهلاً ؛ لأنّه منصوب بإضمار فعل ، إمّا على أنّه مصدر ، أو مفعول به .

وأمّا قولهم [1]: " لا خير بخير بعده النار ، ولا شرّ بشرٍّ بعده الجنة " ففيه وجهان :

أجودهما : أنّ (بخير) خبر (لا) والباء بمعنى في ، والجملة صفة للخبر

والوجه/ الثاني : أن تكون الجملة صفة اسم لا ، و(بخير) خبر مقدم على الصفة ، والباء زائدة لتأكيد النفي كما زيدت في خبر (لا) التي بمعنى (ليس) كقوله ، ١١٤/ب

[٥٧٨] وكذاك لا خير على أحد ولا شرّ بدائم [2]

وهذا الوجه ضعيف ؛ لأنّ الصفة من قيمة الموصوف ، وداخلة معه في المحكومية ، فكيف يخبر عنه قبل تمامه بما هو داخل معه في المحكومية ؟!

ويقـــوي هذا : أنّه إذا اجتمع تأكيد وصفة قدمت الصفة على التأكيد ؛ لأن الصفة من تتمة الموصوف ، والتأكيد تكرير ، ولا يكرر الاسم إلاّ بعد تمامه ، وكذلك لا يخبر عن الاسم إلاّ بعد تمامه كما في الموصول

---

(١) —

(٢) — البيت منسوب لمرقم السدوسي ، وقيل لخزر بن لوذان ، وهو من شواهد الحماسة للبحتري ١٦٣

من / اللبن بشربك إياه ، تقول العرب : أغن عني وجهك ، ورواه أبو الحسن[١] " (لتغني عني) بفتح اللام للقسم ، وأخّر الفعل على إرادة نون التأكيد الخفيفة

١١٦/أ

وأما الحدّ الذي ذكره المصنف[٢] فـ" ما اشتمل " هو الجنس ، و " على علم المضاف إليه " فصل الفاعلَ والمفعولَ ، وعلم المضاف إليه هو الجرّ . وإنما كان مجروراً لوجهين :

أحدهما : أنّه لما كان الرفع للفاعل وما حمل عليه ، والنصب للمفعول وما حمل عليه ، والمضاف إليه قد يكون فاعلاً في المعنى ، وقد يكون مفعولاً في إضافة المصدر والأسماء المشبهة للفعل ؛ أعطى حركة بين حركة الفاعل والمفعول ، وهي الكسرة ، وحمل على ذلك ما شاركه في الإضافة .

والوجه الثاني : أنّ الإضافة تقدر أما باللام أو بـ(من) أو بـ(في) ، وهي تؤثر الجر ؛ فلذلك جعل المضاف إليه مجروراً .

فإن قيلَ : فقد جاء المضاف إليه غير مجرور ، كقول الشاعر [٣]:

[٥٩٨] قد أقسموا لا يمنحونك نفعةً حتى تمدَّ إليهمُ كفَّ اليدا

وقول الآخر [١]:

[٥٩٩]وأنت بعده نجيت ذا النونا

فجواب الأول : أنّه أعاد لام الكلمة ، وقلبه فصار مقصوراً

وجواب الثاني من وجهين :

أحدهما : أنه ركب الاسمين وألحق الإعراب أخرهما كحضرموت

والثاني : أنه وقف على النون وحركها بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين لضرورة القافية ، ولما كان العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للأعراب كان العامل غير المقتضي فالمقتضي للجر هو الإضافة .

وأمّا العامل الذي تتحقق به الإضافة ففيه ثلاثة أقوال :

---

[١] – معاني القرآن للأخفش ٣٦٢/١

[٢] – شرح المقدمة الكافية ٥٨٧/٢

[٣] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المخصص ١٣٩/٣ ، والجمهرة ١٣٠٧ ، واللسان ٤٢١/١٥ (يدي)

[١] – لم أعثر على قائله ، والنون الحوت ، وذا النون هو سيدنا يونس بن متى على نبينا ، وعليه أفضل الصلاة والسلام .ينظر : اللسان (نون)

التخصيص أمر عام يصدق على ما يفيد الملك ، واختصاص المضاف إليه بمعنى المضاف ، والملابسة من غير اختصاص ، ومن ذلك قول الشاعر[1]

[٥٩٦]إذا كوكبُ الخَرقاء لاحَ بسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أذاعت غَزْلها في القرائبِ

فإنه أضاف (الكوكب) الذي هو سهيل إلى (الخرقاء)، ولا اختصاص لها به لكن لما كان من عادتها أنها تجدُّ في الاستعداد للشتاء عند طلوعه إذا بردت ، وتفرق قطنها في قرابتها كفت هذه الملابسة لصحة الإضافة ، والخرقاء : التي في عقلها هوج ، و (أذاعت) من ذاع الخبر إذا انتشر ، والمراد بالغزل : المغزول ، وهو القطن .

ومن الملابسة : (لقيته في طريقي) فأضاف الطريق إليه لملابسته لها بالمرور ، وإن لم يختص بها .

وكذا قول أحد حاملي الخشبة لصاحبه : (خذ طرفك) أضاف الطرف إلى المخاطب لملابسته له بالحمل ، وإن كان الطرف في الحقيقة للخشبة لا له

وكذا يقال : احترق طرفك من الخشبة ، استصحاباً لحال المباشرة ، وإن لم يكن مباشراً في حالة الإضافة ، وأمّا قول الآخر :

[٥٩٧] إذا قيل : قدني قال بالله حَلْفَةً لتُغني عني ذا إنائك أجمعا [2]

فيحتمل وجهين :

أحدهما : أنه أضاف الإناء إلى المخاطب الشارب للّبن لملابسته له في شربة منه ، والإناء لساقي اللبن لا له

والثاني : أنّه أضاف (ذا) إلى الإناء لملابسة المظروف – وهو اللبن – للظرف – وهو الإناء –

ومعنى البيت : أنّه إذا قال الضيف : حسبي ما شربت من اللبن ، قال المضيف : أقسم بالله لتشربنّ جميع ما في إنائك ، مبالغة في إكرام الضيف ، وتغنينّ عني وتعبنّ ما في الإناء

---

[1] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد: المحتسب ٢٢٨/٢ ، والمقرب ٢١٣/١ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، و اللسان(غرب) ١/ ٦٣٩ ، والتاج ٤٧٨/٣ .(غرب) ، والأشباه والنظائر ١٩٣/٣ ، والخزانة ١١٢/٣ ، ٩/ ١٢٨

[2] – ينسب لحريث بن عنّاب الطائي ، وهو من شواهد : مجالس ثعلب ٢ : ٦٠٦ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، والإيضاح على المفصل ٤١٤/١ ، والمقرب ٧٧/٢ ، والهمع ٤١/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٨ ، والخزانة ٤٣٤/١١ ،

[المجرورات]

متنٌ : " المجرورات (هي)[1] ما اشتمل على علم المضاف إليه ،

والمضاف إليه : كلّ اسم نُسب إليه شيءٌ بواسطة حرفِ جرٍ لفظاً أو تقديراً مراداً .

فالتقدير شرطُه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها ، وهي معنويّة ولفظيّة .

فالمعنوية : أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافة إلى معمولها ، وهي إمّا بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه ، أو بمعنى (من) في جنس المضاف ، أو بمعنى (في) في ظرفه ، وهو قليل مثل : (غلام زيدٍ) و (خاتم فضة) و(ضرب اليوم) وتفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً مع النكرة .

وشرطها تجريد المضاف من التعريف ، وما أجازه الكوفيون من (الثلاثة الأثواب) وشبهه من الأعداد ضعيف "[2]

الشرح[3] : مقدمة :

الإضافة في اللغة : الإسنادُ من قولهم : أضفت ظهري إلى الحائط إذا أسندته إليه ، ومنه قول الشاعر [4]:

[٥٩٥] فلما دخلناهُ أضفنا ظهورَنَا إلى كلِّ حاريّ جديد مشطّبِ

أي : أسندناها ، ويكفي لصحة الإضافة أدنى ملابسة بين المضاف و المضاف إليه ، وإن لم تفد تمليكاً فيما يقتضي الملك ، ولا خصوصية بين المضاف والمضاف إليه ،وذلك

---

(١) – في الكافية وشرحها للمصنف (هو)

(٢) –الكافية ١٢١– ١٢٢– ١٢٣

(٣) – الكتاب ٤٢/١ ، ٣٣٥/٣ ، وشرح الكافية للمصنف ٥٨٧/٢ ٥٩٤ ، وشرح الرضي ٢٠١/٢– ٢١٧ ، والفوائد الضيائية ٣/٢– ١١

(٤) – قائله : امرؤ القيس ، وهو في ديوانه : ٥٣ ، والبيت من شواهد : الخزانة ٤١٨/٧ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٠ ، واللسان (ضيف) ٢١٠/٩ ، و (حير) ٢٢٥/٤

وقال آخر [1]:

[٥٩١]تركتني حين لا مالٍ أجودُ به   وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبَا

وقال آخر [2]:

[٥٩٢] من صد عن نيرانها   فأنا ابن قيس لا براح

فالخبر محذوف في هذه الأبيات ،وهذا من نقصانها عن رتبة (ما) ،وأما قول الشاعر[3] :

[٥٩٣]أبى جوده لا البخل واستعجلت به   نعم من فتى لا يمنع الجوع قاتله

، فيجوز في (البخل) الجر ، والنصب ، والرفع ، أما الجر فعلى الإضافة تصورا لـــ(لا) الاسمية .

وأمّا النصب فعلى البدل منها ؛ لأنها مفعول (أبى) ، كما قال الآخر[4] :

[٥٩٤]بثين الزمي (لا) إن (لا) إن لزمتهِ   على كثرةِ الواشين أيٌّ معون

فجعـــلها مفعولة واسم إن وأضمرها ، وأمّا الرفع فعلى أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره : (لما في)[5] البخل

---

[1] - ينسب لأبي الطفيل (عامر بن وائلة) ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٣/٢ ، والهمع ، والخزانة ٣٩/٤، ٤٠ ، ٤١ ،

[2] - تقدم في الشاهد رقم ٢٤٤ ، وينظر القواس ٨٩٤/٢

[3] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد اللسان (نعم) ٥٨٩/١٢ ، والتاج (لا)

[4] - تقدم في الشاهد رقم [١٨]

[5] – كلمة غير واضحة في النسخة ، ولعلها كما ذكرت

والثالـــث : للكوفيين أنّ (مثلهم) نصب على الظرف ، أي : ما مثل حالهم في الشرف بشر .

والـــرابع : أنها لغة ضعيفة لبعض العرب ينـــزلون منـــزلة (ليس) و، عليها روى (ما مسيئا من أعتب) ، وأمّا قول الآخر :

[٥٨٧]إلى مَلِكٍ ما أمّهُ من مُحاربٍ أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهره[١]

، فـــلا عمل لها لتقدم خبرها على اسمها ؛ لأن التقدير : ما أبوه أمه من محارب فالضمير الـــذي أضـــيفت إليه اللام يعود على الأب ، و(هو) اسمها و (أمه من محارب) جملة خبرها مقدم ، والمعنى ما أم أبيه من محارب ، وأما قول الآخر :

[٥٨٨]وما باس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحقَ عابها[١]

فإنه شبه (ما) بـــ (لا) كما شبه (ليس) بـــ(لا) في قوله[٢] :

[٥٨٩]قد سوى الناس بأمرٍ ليس بأس به وأصبح الدهر ذو القرنين قد جدعا

قـــوله : " إذا عطف عليه بموجب فالرفع يغني إذا عطف على خبرها بـــ(بل) ، ولكن كقولك : ما زيد قائماً بل قاعد ، وما عمرو قاعداً لكن قائم ، فلا يجوز فيما بعدها إلا الـــرفع ، وإنما وجب الرفع لئلا يتوارد النفي والإثبات على محل واحد ، ورفع ما بعدها يحتمل وجهين :

أحدهما : أنه معطوف على محل الخبر على تقدير عدم النفي كما قلنا في العطف على محل اسم إن [٢]

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف ، وقد عطف بهما جملة مثبتة على جملة منفية ، وذلك غير ممتنع ، وقد ورد في التنـــزيل عطف الجملة المنفية على الجملة المثبتة كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [٣]ومعناها واحد في المعنى لاشتراكها في أن إحدى الجملتين

---

[١] – قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ٢٥٠/١ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٩٤/٢ ، ومغني اللبيب ١٥٨ ، وابن عقيل ، والهمع ٣٧٤/١

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد التاج (ما)

[٢] – لم أعثر على قائله ، والبيت ليس من شواهد المصادر التي رجعت إليها

[٢] – تقدم ص

[٣] – الآية ١٤ من سورة الأنعام

[٥٨٤] لو أنّك يا حسين خلقت حُراً   وما بالحر أنت ولا الصديق [1]

، فهي بلغة بني تميم أشبه ، وإن كانت الباء في الأكثر تختص بلغة أهل الحجاز مؤخره ، وإذا دخـــل عليها (ما) كفتها العمل ، كقولك : ما ما زيد قائم ، وقد أجاز النصب جماعة من الكوفيين ، وأمّا قول أبي الطيب[2] :

[٥٨٥]يرى أنّ ما ما بان منك لضاربٍ   بأقتل مما بان منك لعائبِ

، فاســـم (إنّ) ضمير الشأن محذوفٌ للضرورة ، و (ما) الأولى نافية ، والثانية بمعنى الذي اسمها ، وبأقتل الخبر ، والجملة خبر (إن) ، وإنما بطل عملها إذا تقدم خبرها ، أو معموله كما تقدم ، كقولك : ما جنى من أعتب ، وما قائم زيد لوجهين :

أحدهما : أنّ التقديم فرع ، وعمل (ما) فرع ، فلا يجمع بين فرعين .

والثاني : ليحط رتبة الفرع عن رتبة أصله ، وهو (ليس) ؛ لأنّ القاعدة انحطاط الفروع عن رتب الأصول .

لا يقـــال : يكفي في الانحطاط المنع من تقديم خبرها عليها ؛ لأنا نقول : أنّه يؤدي إلى مساواة الفرع للأصل على قول من منع تقديم خبر ليس عليها ، وإذا بطل عملها بتقديم الخبر بطل بتقديم معمول الخبر ؛ لأنّ المعمول يقع حيث يقع العامل فتقديمه كتقديم العامل ، وأمّا قول الفرزدق[3] :

[٥٨٦]فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بَشَرُ

، فجوابه من أربعة أوجه :

أحدها : لسيبويه أنه غلط [4]؛ لأنّه تميميّ ، فظن أن أهل الحجاز ينصبون خبرها مقدماً كما ينصبونه مؤخراً .

والثاني : للمازني[5] أنّ (مثلهم) نصب على الحال ، والخبر العامل في الحال محذوف أي : وإذ ما في الدنيا مماثلاً لهم بشر ، ويضعفه أن المعاني لا تعمل وهي محذوفة

---

[1] – من شواهد الكافية ١٨٨/٢ ، ويروى : (ولا الخليق)

[2] – ديوان المتنبي ، من قصيدة يمدح بها طاهر ، والبيت ليس من الشواهد ، وإنما أورده للتمثيل

[3] – ديوان الفرزدق ، ١٨٥/١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، ، والقواس ٢/ ٨٨٩ ، ومغني اللبيب ١١٤، ٤٧٥ ، والتصريح ٦٥٢/١ ، والخزانة ١٣٣/٤ ، ١٣٨

[4] – الكتاب ٦٠/١

[5] – في مغني اللبيب ٤٧٥ هذه الرواية عن المبرد

وأمـــا إذا قلـــت : (طعامك ما زيدٌ آكل) فإنه لا يجوز ذلك عند البصريين [1] سواء رفعـــت الخبر أو نصبت ؛ لأنّ (ما) لها صدر الكلام ؛ فلا يتقدم عليها ما في خبرها ، وأجـــاز ذلـــك الكوفيون / مع رفع الخبر ، وقاسوا على (لن) و (لا) و (لم)، وأمّا الفصل بالظرف كقولك : ما في الدار زيد قائماً فإنّه لا يبطل العمل للاتساع فيه ، وفي التنـــزيل ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴾ [2]، وفيه وجهان :

115/أ

أحدهمـــا : أن (من) زائدة ، و (أحدٌ) اسمها ، و (حاجزين) خبرها ، وجمع حملاً عـــلى معـــنى أحد ، ولم يتعدد بمنكم فاصلاً بينها وبين اسمها ؛ لأنّه بمنـــزلة الظرف في الاتساع ، وكان صفة لأحد .

والـــثاني : أنّ (حاجزين) صفة أحد على لفظه ، وهو مبتدأ ، و (منكم) خبر مقدم ، وإذا وليتها (إن) كفتها عن العمل ، فيقال : (ما إن زيد قائم) كما كفت (ما) إنّ قال الشاعر:

[٥٨١] فما إن طبّنا جبنٌ ولكن   منايانا ودولةُ آخرينا [3]

وقيل : إنما كفتها ؛ لأنّ (ما) للنفي ، وإنْ تكون للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً ، وقد جاءت إنّ معها ، ولم تكفها للحكم بزيادتها ،كقول الشاعر :

:[٥٨٢]بني غُدانةَ ما إنْ أنتم ذهباً   ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ [4]

وأمّا قول الآخر :

[٥٨٣]لعمرك ما إنْ أبو مالكٍ   بوانٍ ولا بضعيفٍ قواهْ [5]

فيحتمل زيادة (إنّ)،وهي حجازية ، ويحتمل أنها تميميّة ، وأما قول الآخر :

---

(1) –الانصاف المسألة (٢٠) ١/١٧٢ ، و الارتشاف ٢/١٠٦

(2) – الآية ٤٧ من سورة الحاقة

(3) – ينسب لفروة بن مسيك ، والبيت من شواهد الكتاب ٣/١٥٣ ، ٤/٢٢١ ، والمحتسب ١/٩٢ ، والمنصف ٣/١٢٨ ، والقواس ٢/٨٨٧ ، ومغني اللبيب ٣٨ ، والأزهية ٥١ ، واللسان (طبب) ١/٥٥٤ ، والخزانة ٤/ ١١٢ ، و١١٥

(4) – لم أعثر على نسبة للبيت، وهو من شواهد القواس ٢/٨٨٧ ، واللسان (صرف) ٩/١٩٠ ، وشرح شذور الذهب ١٩٤مغني اللبيب ٣٨ والهمع ١/٣٩١ ، والخزانة ٤/١١٩

(5) – اختلف في نسبته بين ذي الأصبع العدواني ، و المتنخل الهذلي ، والبيت من شواهد الأغاني ٢٣/٢٦٥ ، والخزانة ٤/١٤٦ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٧٦ ، والشعر والشعراء ٢/٦٦٤ ، والهمع ١/٤٠٤

﴿ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾ [2] : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [3] لأنّها تصير ما بعدها موجباً ، فلو عملت لتوارد النفي والإيجاب على محل واحد .

وأمّا قول الشاعر[4] :

[٥٧٩] وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلاّ معذباً

فقيل [5]: إن ذلك لغة لبعض العرب يعملها قياساً على (ليس) ، والأجود تأويله ، وفيه وجهان :

أحدها : أنّ الخبر محذوف والمنصوب مفعول ، وتقديره : إلاّ يشبه منجنوناً ، وهو الدولاب في دورانه ، وإلاّ يشبه معذباً

والثاني : أن (منجنوناً) و (معذباً) منصوبان نصب المصادر نائبان عن فعل ، وهو الخبر تقديره : يدور دوراناً بأهله ، وإلاّ يعذب تعذيباً

وإذا فصل بينها وبين معمولها تغير الظرف ، وبطل عملها ، ورجعت إلى التميمية ، كقولك : ما طعامك زيدٌ آكلٌ ، وقول الشاعر [6]:

[٥٨٠]وقالوا تعرَّفها المنازلَ منْ منىً وما كلَّ من وافى منىً أنا عارفُ

، على من روى بنصب (كلَّ) ؛ لأنّه معمول عارف

وأما من روى برفع (كلّ) فيجوز أن تكون حجازية ، والجملة في موضع نصب والعائد محذوف تقديره : أبا عارف ، و(ليس) تشاركها في هذا الحكم ، فلا يجوز (ليس طعامك زيدٌ آكلاً) فإن رفعت صح ، وكان في (ليس) ضمير الشأن بخلاف (ما) فإنه لا يضمر فيها ضمير الشأن

---

(١) – الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

(٢) – الآية ٥٠ من سورة القمر

(٣) – الآية ١٥ من سورة يس

(٤) – نسب لأحد بني سعد ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٧٥/٨ ، والرضي ٢/ ١٨٧ ، وتخليص الشواهد ٢٧١ ، ومغني اللبيب ١٠٢ ، والهمع ٣٩٠/١ ، والخزانة ١٣٠/٤ ، ٢٤٩/٩ ، ٢٥٠ ، ويروى : أرى الدهر ."

(٥) – نسبت هذه الرواية للمازني في تخليص الشواهد ٢٧١

(٦) – قائله : مزاحم بن الحارث العقيلي ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٢/١ ، ١٤٦ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، ٣٧٦ ، وشرح شذور الذهب ١٩٥ ، ومغني اللبيب ٦٩٤/٢ ، والخزانة ٢٦٨/٦ ،

وزعم الكوفيون [١]أنّ الخبر انتصب لفقد الخافض ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ هذا إنما يكون في الحـــرف المعدي للفعل ، فإذا حذف الحرف وصل الفعل إلى المعمول فنصبه ، وهذه العلة معدومة هاهنا .

وأمّا بنو تميم[٢] فلا يعملوها بل يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر

والحجـــة لهـــم : أهـــا غير مختصة بأحد القبيلين ، فلم تعمل قياساً على حروف العطف والاستفهام مما لم يعمل لعدم اختصاصه .

وجوابه : أنّ الداخلة على الاسم غير الداخلة على الفعل ، والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم ، بدليل أنّ لفظ (ما) الاسمية مشترك بين عدة من المعاني ، ولم تعمل إلا في الشرط دون غيره ، وأن لفظ (لا) مشترك ، وهي عاملة إذا كانت لنفي الجنس ، وقـــد أجمع القراء على لغة أهل الحجاز في قوله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ ،[٣]و ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾ [٤]ولم تقـــرأ عـــلى لغة بني تميم إلا شاذاً ، روى المفضّل عن عاصم ﴿ ما هن أمهاتُهم ﴾ بالرفع [٥]

وأمّا قول سيبويه [٦]" وبنو تميم يرفعون إلاّ من درى كيف هي في المصحف " فإنه يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته من غير توقيف ، وذلك لا يحلّ ، وللإعمال على لغة أهل الحجاز ثلاث شرائط :

إحداها : أن لا ينتقض النفي بـــ(إلاّ) ، أو ما يعطي معناها ، وهو (بل) ،و (لكن) .

الثانية : أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف

الثالثة : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معموله ، وإنما بطل عملها بدخول إلا كقولك : مـــا زيـــد إلا قائم ، وفي التنـــزيل : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [١] ﴿ وَمَآ

---

[١] –نسبت أيضا لنجد ، وينظر : معاني القرآن للفراء ٤٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٠٣/٢

[٢] – الكتاب ٥٧/١ ، قال سيبويه : " وهو القياس لأنه ليس بفعل ، وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار "

[٣] – الآية ٣١ من سورة يوسف

[٤] – الآية ٢ من سورة المجادلة

[٥] – من السبعة قرأ عاصم برفع التاء من أمهاتهم ، ينظر : السبعة لابن مجاهد ٦٢٨ ، و إملاء ما من به الرحمن ١٣٨/٢ ، والكشاف ٧٠/٤ ، والبحر المحيط ٢٣٢/٨

[٦] – الكتاب ٥٩/١ ، ، وينظر شرح ابن الحاجب على المفصل ٣٩٨/١

أصحها : أنّ العامل هو الاسم المضاف

والثاني : أنّ العامل فيه هو الحرف المقدر

والثالث : أنّ العامل فيه معنى الإضافة

حجة القول الثاني من وجهين :

أحدهما : أنّ أصل عمل الجر للحرف ، فنسبة العمل إلى الأصل أولى من نسبته إلى غيره .

والثاني : أنه يظهر عند التقدير ، فدل ذلك على نسبة العمل إليه عند الحذف ،

وهذا ضعيف ، لأن عمل حرف الجر مع الحذف ضعيف ؛ فلا تَنْبني عليه القواعد

حجة الثالث : أنّه لا يجوز نسبة العمل إلى الحرف لما تقدم ، ولا إلى الاسم لأنه ليس بأهل للعمل ، إذ الاسم إنما يعمل إذا شابه الفعل ، وتضمن معنى الحرف العامل ، وهذا الاسم لم يشابه الفعل ، و لم يتضمن معنى الحرف العامل ، ولذلك كان معرباً ، وإذا امتنع نسبة العمل إليهما تعين نسبته إلى معنى الإضافة ، وهي نسبة الأول إلى الثاني ، وهذا ضعيف لأنه إنما يضاف إلى المعنى عند عدم العامل اللفظي ، ولذلك لم يثبته كثير من العلماء لضعفه ،وإنما عمل المضاف ؛ لأنه ناب عن الحرف العامل ، وإنما لم يتضمن معناه لأن التخصيص الذي في اللام ، والتبعيض الذي تقتضيه (من) يستفاد من المضاف من غير احتياج إلى تضمن ؛ فلذلك كان معرباً لعدم تضمنه

قوله :"والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً".

هذا يشمل المجرور بحروف الجر ، وهو المراد بقوله " لفظاً "والمجرور بالإضافة ، وهو المراد بقوله " أو تقديراً ".

وإنما أطلق على المجرور بحروف الجر اسم المضاف إليه ؛ لأن حروف الجر تسمى حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ؛ لأنك إذا قلت : (مررت بزيد) فقد أضفت المرور إلى زيد بواسطة حرف الجر كما سميت حروف الجر ؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، أو أنها أضيفت إلى معمولها – وهو الجر – كما يقال : حروف النصب وحروف الجزم بالإضافة إلى معمولها

وقوله " مرادا " احترازا من الظرف نحو : قمت يوم الجمعة ، فإنه نسب القيام إلى الظرف بواسطة حرف جر ، ولكنّه محذوف غير مراد .

قوله " فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها " هذا يشمل الإضافة المعنوية واللفظية ، ويجرد المضاف من التنوين أو ما عاقبه .

والثاني : أنه يقال : الغلمان مائة ، والإضافة التي بمعنى اللام لا يصح فيها الإخبار بأحد الاسمين عن الآخر ، والإضافة التي بمعنى (من) شرطها أن يكون المضاف نوعاً من المضاف إليه ، ولذلك تقدر (من) التي للتبعيض كـــ(ثوب خز) و (باب ساج) و (خاتم فضة) و (سوار ذهب)

والفرق بين هذه الإضافة والتي بمعنى اللام من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ التي بمعنى اللام لا يصح فيها الأخبار بأحد الاسمين عن الآخر بخلاف التي بمعنى من

والثاني : أن التي بمعنى اللام لا يصح جعل الثاني فيها وصفاً للأول بخلاف التي بمعنى من .

والثالث : أنّ التي بمعنى اللام لا يصح فيها إطلاق الاسم الثاني على الأول بخلاف التي بمعنى (من) .

والرابع : أنّ التي بمعنى اللام لا يكون الأول فيها نوعاً من الثاني بخلاف التي بمعنى (من) ، ولهذه الأوجه كانت إضافة (يد زيد ، ووجهه ، وبعض القوم) بمعنى اللام ، ولاختلاف معنى الحرفين إذا قال له : (عندي زقُّ عسلٍ) و (جَرَّةُ سمنٍ) أن قدر باللام ، فالقياس لزوم الظرف دون المظروف ، وإن قدر (من) فالقياس لزوم المظروف .

والإضافة التي بمعنى (في) مع قلتها شرطها أن يكون المظروف مضافاً إلى ظرف كقوله تعالى ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [١] وقولهم[٢] " يا سارق الليلة أهل الدار" ومنه (أعراب بادية) أي : أعراب في بادية ، وفي المثل للثابت القلب والرأي في الشدائد قولهم [٣] :" فلان ثبتُ الغَدَرِ " والغدر - بتحريك الغين والدال - عبارة عن المواضع الخشنة كثيرة الحجارة ، وإضافته بمعنى (في)

قوله " وتقيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة " اعلم أنّه يحذف حرف الجر في الإضافة المعنوية لتحقيق التعريف والتخصيص ؛ فلا يكون مراداً ، وتسمى هذه الإضافة محضة أي : خالصة .

---

(١) – الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) – تقدم ص :

(٣) – اللسان (غدر) ٥/ ١٠

والثالـــث : أنـــه جمع بينهما ؛ لأنّ تعريف الأول أهم ؛ لأنه المقصود بالذات وجازت إضـــافته إلى الـــثاني ، وإن كان معرفة لغرض آخر غير التعريف ، وهو بيان هذه الذات المبهمة [1].

ويلزم على هذه العلة جواز (الثلاثة الأثواب) ؛ لأنّ المقصود من الإضافة رفع إبهام الذات لا التعريف بالثاني ، ولكنه قبيح .

وجواب السماع ما روى أبو زيد [2] أنّ قائلها غير فصيح ، وذلك أن أهل الكوفة يأخذون اللغة من أكلة الشرار ، وباعة الكامخ

وأمّا أهل البصرة فإنهم يأخذونها من حرشة الضباب [3]، وأكلة اليرابيع .

وعن (الحسن الوجه) أنّ إضافته لفظية في تقدير الانفصال ، ولذلك لا يستفاد منها التعريف ، فلا يقاس عليها الإضافة المعنوية المفيدة للتعريف .

وعن الوجهين الآخرين : أنّهما لا يقاومان ما ذكرنا من العلة مع أنّه يرد عليهما خاتم الفضة بأنّ الخاتم فضة ، ولا يجوز (الخاتمُ الفضةِ) على الجمع بين اللام والإضافة [4].

---

(١) – ينظر : شرح الرضي : ٢/٢١٦-٢١٧

(٢) – لم أجده في النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري : وهو منسوب للرياشي في نزهة الألباء ١٣٧ ، وينظر : الفهرست لابن النديم ٨٦

(٣) – الكامخ نوع من الأدم معرب ، وتحرش بالضب إذا أتى قفا جحره فقعقع بعصاه عليه ، فإذا سمع الضب الصوت حسبه دابة تريد أن تدخل عليه ، فجاء مقاتلا يضرب بذنبه ، فيأخذه بذنبه الرجل " اللسان (كمخ) ٣/ ٤٩ ، و (حرش) ٦/ ٢٨٠

(٤) – ينظر : شرح المصنف ٢/٥٩٤ ، و شرح الرضي ١/٢١٧

متنٌ :" واللفظية :أن يكون [المضاف] صفةً مضافة إلى معمولها مثل : (ضاربُ زيدٍ) و (حسنُ الوجهِ) ولا تفيد إلاّ تخفيفاً في اللفظ ، ومن ثمّ جاز (مررت برجلٍ حسنِ الوجــهِ) وامتنع (بزيدٍ حسنِ الوجهِ) وجاز (الضاربا زيدٍ) ، [والضاربو زيدٍ] وامتنع (الضاربُ زيدٍ) خلافاً للفراءِ ، وضعف [الواهب المائة الهجان وعبدها] ، وإنمــا جاز الضاربُ الرجلِ ، حملاً على المختار في (الحسن الوجه) و (الضاربك) وشبهه فيمن قال : إنه مضاف حملاً على (ضاربك) "[1]

الشرح [2]:لا تنحصر الإضافة اللفظية فيما ذَكَر بل هي أنواع :

الأول :إضــافة اسم الفاعل ،ولا يخلو أمّا أن يُراد به الماضي ،أو الحال والاستقبال ،فإن أريد به الماضي كقولك :(ضارب زيداً أمس) و (وحشيّ قاتل حمزة يوم أُحد) فإنه يلزم الإضــافة عــند البصريين ،ويتعرف بإضافته إلى المعرفة ؛لأنّه لما لم يشابه الفعل تنــزل منــزلة الجوامد ،وفي التنــزيل ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا ﴾ [3] على الأقوى

وأمّا ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [4] فمن قرأ ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [5] فإضافته محضة ، وهو معرفة ، فيكون جره على الصفة لله ، أو على البدل ،

ومن قرأ[6] ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ ففيه وجهان :

---

[1] – الكافية ١٢٣-١٢٤

[2] – ينظر : الكتاب ١/١٧٥- ١٩٤ ، والمقتضب ٤/١٥٨- ١٦٥ ، والأصول ٢/ ٦- ١٤ ، وشرح المفصل لابــن يعيش ٢/١٢٢ –١٢٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٩٥-٦٠١ ، ، وابن يعيش ٢/١٢٢ ،وشرح الرضي على الكافية ٢/٢١٨- ٢٣٧ والفوائد الضيائية ٢/١٢-١٩

[3] – الآية ٩٦ من سورة الأنعام

[4] – الآية ٤ من سورة الفاتحة

[5] – نافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، وحمزة ، وغيرهم ، ينظر : السبعة ١٠٤ ، والبحر ١/٢٠ ، والدر المصون ١/٤٩

[6] – وهي قراءة عاصم و الكسائي من السبعة ينظر التيسير ١٨ ، و إملاء ما من به الرحمن ص ٥

أحدهما : أنّه نكرة لأنّ المراد به الاستقبال ؛ فيكون جرّه على البدل ، وفي الكلام حذف مفعول تقديره : مالك أمر يوم الدين .

والثاني : أنه معرفة ، وفي كيفية تعريفه ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أن أكثر ألفاظ القيامة جاء بلفظ الماضي لتحقق وقوعها ، وكان محمولاً على الماضي ، بدليل قراءة من قرأ ﴿ مَلَكَ يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [1] بالفعل الماضي

والثاني : أنه تعرف لإضافته إلى غير معموله ؛ لأنّ الظرف معمول المفعول المحذوف ، أي : مالك الحكم يوم الدين ، وإذا أضيف إلى غير معموله لم تكن إضافته لفظية بل معنوية ؛ لأن اللفظـــية هـــي الـــتي يُحذف منها التنوين تخفيفاً لإضافته إلى معموله ، والمضاف بمـــنـــزلة العامل النصب فيما بعده ، وهاهنا المضاف إليه معمول غيره لا معموله ، فلا يكـــون المضاف إليه من مقتضى المضاف .ونظيره : (مصارع مصر) أي : أهل مصر ، فهو مضاف إلى غير معموله ، فتفيد إضافته التعريف .

والوجـــه الثالث : لصاحب الكشاف [2] أنه معرفة ؛ لأنه يقصد به زمان مستمر ، ولا يقصـــد به الحال والاستقبال كقولك : زيد مالك العبد ، ومولى العبيد ، وبيان استمراره أنّ مالكيّـــته لا يتصـــور فيها توقع ، ثم وجود ، ثم نقص حتى يتحقق التنكير في الحال والاســـتقبال بـــل زمان مالكيته مستمر متحقق ، فناسب بذلك الماضي المحقق ، فأفادت إضافته التعريف .

وأما إذا أضيف ، والمراد به الحال والاستقبال ، فإنه لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة للسماع والقياس :

---

(١) – الآية ٤ من سورة الفاتحة

(٢) – الكشاف ٥٩/١

أمـــا السماع فدخول (رب) عليه ، وجريه / وصفاً للنكرة ، ووقوعه خبراً عن النكرة العامة ، قال الشاعر :

١١٧/ب

[٦٠٢]يا رُبّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدةً منكم وحرماناً [١]

وقـــال الله تعالى ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [٢]وقال تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾

[٣]، وقال الشاعر[٤]

[٦٠٣] سل الهموم بكل معطي رأسه ناجٍ مخالط صهبة متعيسِ

أي : بكل بعير معطٍ رأسه ،وقال تعالى في الإخبار ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [٥] و ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [٦]فلو لم تكن إضافته لا تفيد التعريف لأفضى إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنه لقوة شبهه بالفعل نُزّل منـــزلته ، والفعل نكرة ، فكذلك ما وقع موقعه .

والثاني : أنّ إضافته في تقدير الانفصال ؛ لأنّ التنوين حذف للتخفيف ، وهو مراد ، وإذا كـــان التنوين مراداً كان المضاف نكرة كما قبل الإضافة ، والتقدير : يا رب غابط لنا ، وهديا بالغ الكعبة ، وعارضاً مستقبلاً أوديتهم ، وعارضٌ ممطرنا ، وبكل بعير معط رأسه ، وكلّ نفس ذائقةٌ الموت ، وإلا آتٍ الرحمن عبداً

---

[١] – قائله جرير ، وهو في ديوانه ١٦٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٧/١ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، وسر الصناعة ٤٥٧/٢ ، والقواس ٧٣٤/١ ، و مغني اللبيب ٦٦٤ ، والهمع ٤١٥/٢ والتصريح ١١٤/٣

[٢] – الآية ٩٥ من سورة المائدة

[٣] – الآية ٢٤ من سورة الأحقاف

[٤] – قائله المرار بن سعيد العبسي ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٦/١ ، والتبصرة ٢١٧/١ ، والإيضاح ، والمحتسب ١٨٤/١ ، ، والقواس ٧٣٤/١ ، واللسان (عردس) ١٣٨/٦ ، والهمع ٤١٥/٢

[٥] – الآية ١٨٥ من سورة آل عمران

[٦] – الآية ٩٣ من سورة مريم

وحكـــي أن الكسائي سأل محمد بن الحسن – وهو قاض– ، فقال : لو ادعى رجل قتل غلامــه عـــلى رجلين ، فقال أحدهما : (أنا قاتلٌ غلامَك) بإعمال اسم الفاعل ، وقال الآخر : أنا قاتلُ غلامِك ، بالإضافة فعلى أيهما يجب القصاص ؟ فاطرق محمد متفكراً ، و لم يجبه [1].

والجواب : أنّ العامل على مذهب الكسائي مشترك بين الثلاثة ، وكذلك المضاف .

وأمّا على مذهب الجمهور فالمنوَّن مشترك بين الحال والاستقبال ، والمضاف مشترك بين الأزمنة الثلاثة ، ولا يجب القصاص إلا على تقدير إرادة الماضي والحال دون الاستقبال ، ولكنّه غير متعين فلا يجب القصاص مع عدم تعين الوجوب .

قوله " وامتنع بزيد حسن الوجه ، وجاز الضاربا زيد ، وامتنع الضارب زيد خلافاً للفراء " أي : ممتنع بزيد حسن الوجه على الوصف لزيد لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ، وجاز الضاربا زيد ؛ لأنّ الإضافة أفادت التخفيف بحذف النون

وأمـــا (الضارب زيد) فلا يخلو إما أن يراد به الماضي أو الحال أو الاستقبال ، فإن أريد به الماضي نحو : (الضارب زيد أمس) فلا تجوز إضافته اتفاقاً لوجهين :

أحدهما : أنّ إضافته إذا كان للماضي تفيد التعريف ، ولا يجمع بين معرفين

والـــثاني : أنـــه توصل بدخول اللام عليه إلى إعماله ليكون صلة للاّم ؛ لأنّه قبل دخول الألـــف واللام عليه لازم للإضافة ، فإضافته مع دخولهما تنافي التوصل بهما إلى إعماله ، وأمّا إذا كان للحال أو الاستقبال نحو : الضارب زيد الآن أو غداً فلا تجوز أيضاً إضافته عند الجمهور خلافاً للفراء [2]

حجته من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الإضافة لفظية لا تفيد التعريف ؛ فلا تنافي دخولهما

الـــثاني : أنّ الألف واللام دخلا بعد الإضافة توصلا بهما إلى وصف المعرفة نحو : مررت بعمر والضارب زيد

---

(1) – لعله محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ترجمته في الفهرست ٢٠٣/١ ، والبداية والنهاية ٢٠٢/١٠ ،

(2) – شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢ ، والتخمير ١٠/٢

وأمّا الضاربك ، والضارباك ، والضاربوك ، والضاربي ، والضارباي ، والضاربي والضارباني ، وقول الشاعر :

١١٨/أ

[٦٠٥]أيها الشاتمي لتُحسَبَ مثلي إنما أنت في الضلال تَهيمُ[1]

وكذا (ضاربك وضاربي) فمذهب الأخفش[2] أن الضمير المتصل في جميع هذا في موضع نصب ، فهو ضمير المنصوب إلاّ أنه حذف منه التنوين والنون / لأنهما يؤذنان بتمام الاسم ، والضمير المتصل في حكم تتمة الاسم السابق ، فلا يجمع بينهما ، وعلى هذا فلا حجة للفراء فيه [3].

ومذهب سيبويه ومن تابعه في أن الضمير في جميع ذلك في موضع الخبر ؛ لكونه مضافاً إليه ، وحذف التنوين والنون منهما لأجل الإضافة ، فأمّا الضاربك والضارباتك مما لا نون فيه ولا تنوين ، فإنه وإن ناسب الضارب زيد في عدم إفادته الخفة بالإضافة ، فالفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : قياساً على الضارباك وضاربك ، فإنه مضاف إلى المضمر من غير إفادة الخفة من حيث أنه لا يقال الضاربانك وضاربتك بثبوت النون والتنوين على أنه ضمير المنصوب بخلاف الإضافة إلى الظاهر نحو : الضاربان زيداً وضارب زيداً فإنهما يثبتان مع النصب ويحذفان في الإضافة لطلب الخفة ، وحينئذٍ لا فرق في الإضافة إلى الضمير بين ما فيه نون أو تنوين وما ليس فيه لعدم ظهورهما في حالة النصب .

والوجه الثاني : أن الضمير المتصل يفارق المظهر من حيث أنه لا ينطق به مفرداً من غير اتصال ، فأشبه التنوين لذلك ، ولزم حذف التنوين معه لمعاقبة الضمير له وأما الاسم الظاهر فلم يشبه التوين ؛ لأنه يجوز نصبه مع وجود التنوين

---

(١) – قائله عبد الرحمن بن حسان ، وهو في ديوانه ٥١ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ١٢٣/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٤٥/١ ، والتخمير ١١/٢ و الخزانة ١٥٨/١١

(٢) – معاني القرآن للأخفش ٢٨٨/١

(٣) – شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢ ، والتخمير ١٠/٢

والجواب عن المائة الهجان وعبدها من وجهين :

أحدهما :أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل"رب شاة وسخلتها"[1]

والثاني:أنّ عبدها مضاف إلى ضمير المائة ،فناب منابها لكون فيها الألف واللام ،وقد جاء في ضرورة الشعر وجود النون والتنوين مع الضمير المتصل باسم الفاعل قال الشاعر[2]:

[٦٠٦] وليس حاملني إلا ابن حمال

وقال آخر [3]:

[٦٠٧]ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقُه

وقال آخر[4]:

[٦٠٨]هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من مُحدِث الأمر مُعظَماً

وقـــد تُؤُول الأول على أن نون الوقاية دخلت على اسم الفاعل في ضرورة الشعر لشبهه بالفعل ،وأمّا الآخران فالهاء عند سيبويه كناية أثبتها لضرورة الشعر

وعند المبرد [5]هي هاء السكت أثبتها في الوصل أجراءً للوصل مجرى الوقف وحركتها ؛ لأنها لمّا لم تثبت في الوصل أشبهت هاء الضمير والنون

والـــنوع الثاني : إضافة اسم المفعول والمراد به الحال والاستقبال كقولك : مررت برجل معطي درهم ، ومعمور الدار ، ومؤدب الخدام ، وعلته كما ذكرنا في اسم الفاعل .

والـــنوع الثالث : الصفة المشبه باسم الفاعل كقولك : مررت برجل حسن الوجه لأنه إضافته في تقدير الانفصال .

---

(١) – المقتضب ١٦٤/٤

(٢) – هذا عجز بيت منسوب لأبي محلم السعدي ، وصدره

ألا فتى من بني ذبيان يحملني

، والبيت من شواهد الإنصاف ١٢٩/١ ، واللرضي ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٢٦٥/٤ ، و٢٦٦ ، و٣٩٦/٥

(٣) – لم أعـــثر على نسبة للبيت ، و هو من شواهد الكتاب ١٨٨/١ ، والكامل ٣٦٤/١ ، والمقرب ١٢٥/١ ، وشرح المفصل ١٢٥/٢ ،والرضي ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٢٦٦/٤ ، ٢٧١

(٤) –لم أظفر بنسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٨٨/١ ، والكامل ٣٦٤/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧ ، وشرح المفصل ١٢٥/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٩١/١ ، والتخمير ١٥/٢ ، والرضي ٢٣٢/٢ ، والهمع ، والخزانة ٢٦٦/٤ ، و٢٦٩ ، و٢٧٠، ويروى :

هم الفاعلون الخير والآمرونه

(٥) – قـــال سيبويه : ١٨٨/١ " وقد جاء في الشعر ، وزعموا أنه مصنوع " ، وقال المبرد في الكامل ٣٦٤/١ ، وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت في نون الإثنين والجمع لأنه لا يلتبس بالمضمر " وينظر الأصول ١٤/٢

والنوع الرابع : إضافة أفعل التفضيل إلى المعرفة

ذهب قدماء البصريين إلى أنه معرفة ، وذهب المتأخرون منهم إلى أنّه نكرة [1]

وذهب الكوفيون ووافقهم أبو علي [2] إلى أنّه إذا أضيف على معنى (من) فهو نكرة ، وإذا أضيف على معنى اللام فهو معرفة .

حجة القائلين بالتعريف : أن الصفات إنما كانت إضافتها غير محضة لتقدير التنوين فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وهذه العلة منتفية هاهنا ؛ لأنه لا يدخله التنوين لكونه غير منصرف .

حجة القائلين بالتنكير : السماع والقياس

أما السماع ؛ فوقوعه صفة للنكرة ، قال الشاعر :

[٦٠٩]فلم أر قوماً مثلَنا خيرَ قومهم أقلَّ به منا على قومهم فَخرا [3]

فخير قومهم صفة (قوم) ، بدليل دلالته على المصدر الذي يعود عليه الضمير في (به) ؛ لدلالة الصفة عليه في قوله :

[٦١٠]إذا نُهي السفيه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف [4]

أي : إلى السفيه السَّفَه

وأمّا القياس فلا تخلو إضافته من أن تكون مقدرة بمعنى (من) أو بمعنى اللام ، فإن كانت بمعنى من كانت في حكم المنطوق به ، وحذفها للتخفيف ، فيكون الفصل بينهما أقوى من الفصل بالتنوين المراد ، فيكون نكرة كاسم الفاعل المنون وإن كانت بمعنى اللام وجب أيضاً أن تكون نكرة ؛ لأنّ مالا ينصرف – وإن لم يكن منوناً – في حكم المنون ، بدليل نصبه للتمييز من غير تنوين ولا ما يعاقبه ، ونصب الجمع في قولهم : من حواج بيت الله ، وضوارب زيداً)

---

(١) – انظر المسألة ١٥ من مسائل الإنصاف ١/١٢٦- الهمع ٢/٤١٦-٤١٧

(٢) – ينظر : الإيضاح العضدي ٢٨١-٢٨٢

(٣) – ينسب لزيادة بن زيد الحارثي ، والبيت من شواهد شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٤ ، و خزانة الأدب ٤/٣٦٤ ، ٥/٢٢٧

(٤) – نسب هذا البيت لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري ، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٧٥ ، والمحتسب ١/ ١٧٠ ، والخصائص ٣/٩٤ ، والإنصاف ١/١٤٠ ، والهمع ١/٢١٩ ، والخزانة ٣/٣٦٤

والدليل على تنكيرها وصف النكرات بها ، ودخول رب عليها كقولهم : مررت برجل مثلك وغيرك وشبهك ، وفي التنزيل ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [1] وقال الشاعر [2]:

[٦١١] يا ربّ مثلك في النساء غريرة   بيضاء قد متعتها بطلاق

وقال آخر [3] :

[٦١٢] أماويّ إني رب واحد أمّه   أثرت فلا قتل عليه ولا صبر

ورب مخصوصة بالنكرة ، وغير أنكر من (مثل) وشبهه ؛ لأن كل من عداك غيرك ، وليس كل من عداك مثلك ، ولا شبهك ، وتجويز يونس [4] (كم غيره مثلة لك) مشكل إذ يؤدي إلى كون الموصوف أعم من الصفة ؛ لأنّ (غيراً) أعم من (مثل) .

وأما سببه لوزن فعيل فإنه موضوع للمبالغة في النسبة ؛ فأكسبته المبالغة التعريف بالإضافة إلى المعرفة ، فلا يوصف به إذا أضيف المعرفة إلا المعرفة ، وذلك أن المبالغة بَدل على الشبه من جميع الوجوه .

وإذا انحصر شبهه من جميع الوجوه صار معرفة ، فتقول : مررت بزيد شبيهك من جميع الوجوه .

وكذلك إذا كانت المماثلة معلومة الجهة تعرف بالإضافة كقولك : زيد مثل عمرو ، إذا قصدت إلى جهة اشتهر بها من علم ، أو كرم ، أو طول ، أو قصر ؛ لأن المماثلة إذا انصرفت إلى تلك الجهة المعينة زال الإبهام ، وإنّما التنكير عند إبهام المماثلة .

وكذلك (غير) إذا وقعت بين ضدين معرفين تعرفت بإضافتها إلى أحد الضدين لزوال إبهامها ، فتكون صفة للضد الآخر كقولك : مررت بالمتحرك غير الساكن وبالقائم غير القاعد ، وفي التنزيل ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [5] فإن المغضوب عليهم

---

(١) – الآية ٣٧ من سورة فاطر

(٢) –ينسب لأبي محجن الثقفي ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٧/١ ، و٢٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٤ ، وسر الصناعة ٤٥٧/٢ ، و شرح المفصل ١٢٦/٢ والتخمير ١٧/٢

(٣) – قائله حاتم الطائي ، وهو في ديوانه ٢٠١، والبيت من شواهد الهمع الخزانة ٢١٠/٤ ، ٢١١ ، ٥٦٧/٩

(٤) – الكتاب ٤٢٣/١

(٥) – الآية ٧ من سورة الفاتحة

ضد المنعم عليهم ، فكانت وصفاً ، وقدح ابن السرّاج [1] في هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَـٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [2] فإنهما وقعت صفة للنكرة مع كونهما بين ضدين المضاف إليه منهما معرفة ، وبيان الضدية أنهم طلبوا عمل الصلاح ؛ لأن عملهم كان فاسداً ، وكذا قول الشاعر [3] :

[٦١٣] إن قلت خيراً قال شراً غيره   أو قلت شراً مدّه بمداد

والجواب عن ذلك حمله على البدل ؛ لامتناع وصف النكرة بالمعرفة ، ولو كان الأول معرفة لحمل على الوصف ، وإن كان لا يمتنع البدل في (غير المغضوب عليهم) إلا أن الوصف أولى نظراً إلى وضع (غير) .

ومن زعم أنه بدل لكونه نكرة فضعيف لما ثبت من تعريفه .

ومن زعم أنه لما لم يقصد بالمنعم عليهم قوم بأعيانهم قربوا من النكرة ، و (غير المغضوب عليهم) قريب من المعرفة ؛ لإضافته إلى المعرفة ، فجاز الوصف لتوافقهما في القرب من المعرفة فقربت ،والأول أقوى ؛لأنّ سبب التنكير شياعهما ، وقد زال بإضافته إلى الضدّ .

ومن قرأ بالنصب [4] فالأجود أنه على الحال من الهاء والميم ، أو من الذين ، وقيل :إنه استثناء ، وقيل :بإضمار (أعني)

---

(١) – الأصول   ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٧٣/٢

(٢) – الآية ٣٧ من سورة فاطر

(٣) – البيت للأسود بن يعفر وهو في ديوانه ٣٢ ، والبيت من شواهد الخزانة ٢٠٧/٤ ، و٢٠٩

(٤) – تسمى هذه قراءة النبي ، وقد قرأ بها ابن كثير ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن الزبير ، وابن محيصن ينظر : البحر ٢٩/١ ، والسبعة ١١١ ، ١١٢ ، والكشاف ٧١/١ ، والإتحاف ١٢٥

متنٌ :" ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته ، ولا صفةٌ إلى موصوفها . ومثل : (مسجد الجامعِ) و (جانب الغربيِّ) و (صلاة الأولى) و (بقلة الحمقاء) متأول ، ومثلُ (جُرد قطيفةٍ) ، و (أخلاق ثيابٍ) متأول .

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم و الخصوص كـ(ليث) و (أسدٍ) و (حَبْسٍ) ، و(مَنْعٍ) لعدم الفائدة بخلاف (كل الدراهم) ، و (بعض القوم)[1] ، و(عين الشيءِ) فإنه يختص ، وقولهم : (سعيدُ كُرْزٍ) ونحوه متأول [2]"

الشرح [3]: لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته عند البصريين خلافاً للكوفيين[4] فإنهم يجيزونها .

حجة البصريين من أربعة أوجه :

أحدها : أنه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة لما سنذكر إن شاء الله تعالى

الثاني : أنّ الصفة تابعة للموصوف في الوضع والإعراب ، والعامل فيها العامل في الموصوف ، فإن أضيف إليها فلا يخلو إمّا أن يعمل فيها المضاف ، أو العامل فيه ، أو مجموعهما ، لا جائز أن يعمل فيها المجموع لاختلاف تأثيرهما ؛ لأن المضاف يقتضي عمل الجر ، والعامل فيه قد يكون يقتضي رفعاً ونصباً ؛ فلا يمكن الجمع بينهما .

ولا جائز أن يعمل فيها أحدهما لأنّه يكون ترجيحاً بلا مرجح ؛ لأن كل واحد من العاملين يقتضي العمل ، فيؤدي أعمال أحدهما إلى ترك أحد الدليلين من غير ترجيح ، ولّما امتنع عمل المضاف امتنعت الإضافة .

---

(١) – مـا بـين القوسين غير موجود في متن الكافية ، ولا في شرح المصنف على الكافية ، ولا في الرضي على الكافية

(٢) –الكافية: ١٢٥– ١٢٦

(٣) – الكتاب ٧/٢ ، وابن يعيش ١٠/٣ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٤١٤/١– ٤١٦ الكافية للمصنف ٢/ ٦٠٢– ٦٠٨، وشرح الرضي ٢٣٨/٢– ٢٤٦ ، والفوائد الضيائية ٢٠/٢– ٢٢ ،

(٤) – ينظر : المسألة (٦١) من مسائل الإنصاف ٤٣٧/٢ ، وابن يعيش ١٠/٣ ، والإيضاح للمصنف ٣٣٤/٢ ، والرضي ٢٤٤/٢

والثالث : أنّ الموصوف / المقصود به الذات ، والصفة المقصود بها المعنى لا الذات ، والإضافة بتقدير حرف الجر ، ولا يستقيم تقديره .

١١٩/أ

والرابع : أنّ الصفة وإنّ جرّدت عن الموصوف ، فلابد من تقديره لاستحالة وجود صفة من غير موصوف ، ذلك أنّ الموصوف موافق للصفة في الأعراب فيلزم من صحة إضافة (جاءني رجل عالم) (جاءني رجل رجل عالم)بإضافة (رجل) الموجود إلى (رجل) الموصوف المقدر ، وذلك ممتنع

حجة الكوفيين السماع والقياس :

أما السماع فقولهم : (دار الآخرة) و(صلاة الأولى) و(مسجد الجامع) و(جانب الغربي) وفي التنــزيل : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [1]وقول الشاعر يصف حمار وحشي[2] :

[٦١٤]وقرَّبَ جانبَ الغربيِّ يأدُو مَدَبَّ السيلِ واجتنبَ الشّعارا

و ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [3]، وبقلة الحمقاء ، و ﴿ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [4]، فإن المضاف في جميع هذه الصور موصوف بالمضاف إليه في المعنى ، والأصل : الدار الآخرة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [5] ، وقوله : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ﴾ [6]والصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والحب الحصيد ، والبقلة الحمقاء ، والحق اليقين .

وقولكم : إنّه على حذف موصوف محذوف ، والتقدير : دار الحياة الآخرة ، أوالساعة الآخرة ، ولذلك تسمي القيامة الساعة ، وصلاة الساعة الأولى من الزوال ، ومسجد

---

(١) – الآية ٤٤ من سورة القصص

(٢) – قائله الراعي النميري ، وهو في ديوانه ١٤٧ ، والبيت من شواهد الإنصاف ٤٣٧/٢ ، والإيضاح ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤١ ، واللسان (دبب) ٣٧١/١ ، (شعر) ٤١٢/٤، والمعنى أن الحمار الوحشي اجتنب الشجر مخافة الرمي فيها ، ولزم مدرج السيل لابتعاد الصيادين عنه

(٣) – الآية ٩ من سورة ق ، ومشكل إعراب القرآن ٦٨٢/٢

(٤) – الآية ٩٥ من سورة الواقعة

(٥) – الآية ٣٢ من سورة الأنعام

(٦) – الآية ٩٤ من سورة البقرة

الوقت الجامع ، أو المكان الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وحب النبت الحصيد ، وبقلة الحبة الحمقاء ، وحق الأمر اليقين ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن المحذوف الذي تقدرونه لم يظهر إلى الوجود في بعض الصور ، ولو كان تقديركم صحيحاً لظهر .

والثاني : أنّ الحذف على خلاف الأصل ، فلا يضاف إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته .

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أن الصفة تدل على معنى زائد لا يوجد في الموصوف ، وهو الحدث فمغايرتها له بذلك القدر الزائد هو الذي جوز الإضافة لإفادة تخصصه بذلك المعنى ، ولذلك تعدّ الصفة مع الموصوف من الأسماء الثابتة لزيادتها عليه بالمعنى لا من الأسماء المترادفة .

والثاني : القياس على إضافة [الصفة المشبهة] إلى فاعلها نحو : حسن الوجه ، فإن إضافة الشيء إلى نفسه موجودة في المعنى ، فإن الحسن هو الوجه ، وجازت الإضافة لأجل التخصيص ؛ فكذلك هاهنا .

وأما إضافة الصفة إلى موصوفها فممتنعة عند البصريين أيضاً خلافاً للكوفيين حجة البصريين من أربعة أوجه :

أحدهما : أن الصفة اسم منسوب إلى ما قبله ، والمضاف اسم منسوب إلى ما بعده ، فتنافيا

والثاني : أنه يؤدي إلى تقديم التابع على متبوعه في الرتبة ، ومخالفته له في الإعراب

والثالث : ما تقدم من إضافة الشيء إلى نفسه .

والرابع : أنّ الصفة المقصود بها الدلالة على المعنى ، والموصوف المقصود به الدلالة على الذات ، ولو قدر بحرف الجر لم يستقم المعنى ، وقد جاءت ألفاظ توهم أنها من إضافة الصفة إلى موصوفها منها قولهم : هل عندك جائبة خبر ؟، و (جائبة) اسم فاعل من جاب الأرض إذا قطعها [١]، وفي التاء وجهان :

أحدهما : أنها للمبالغة كعلاّمة ، والمعنى : هل عندك خبر جائب الأرض ؟ ، أي : قاطع لها .

---

[١] – انظر : اللسان (جوب) ١/٢٨٥

والثاني : أنّ أصلها (أخبار جائبة) ، فتأنيثها نظراً إلى الجماعة ، فلما حذف الموصوف – وهو جمع – أضيف إلى المفرد ؛ لبيان الجنس ،

ومنها قولهم : " هل جاءكم مغرّبة ؟ " من غرّب إذا بعد ، أي : خبر من كان بعيد ، فهو لذلك غريب ، وفي التاء وجهان :

أحدهما : أنها للمبالغة أي : خبر مغربٌ

والثاني : أن الأصل أخبار مغرّبة ، فتأنيثها نظراً إلى الجماعة ، فلما حذف الموصوف – وهو جمع – أضيفت إلى المفرد ، ولبيان الجنس ، ومنها قولهم [1]: " عليه سحق عمامة ، والسحق : البالي ؛ لاستحاق اجزائه ، والأصل عمامة سُحْقٌ ، فلما حذف موصوفها أضيفت للبيان كباب ساجٍ ، ومنها قولهم : " جردُ قطيفةٍ " ، وهي التي أسحق خَمْلُها وبليت ، والأصل قطيفةٌ جردٌ ، فلما حذف الموصوف أضيفت للبيان أيضاً ، ومنها قولهم : " عليه أخلاقُ ثيابٍ " والأصل : ثياب أخلاقٌ ، فلما حذف الموصوف أضيفت للبيان ، لبقائها مبهمة كخاتم فضة ، فإنّ الخاتم مبهم ، وإضافته للبيان .

حجة الكوفيين : أنّ الفائدة حاصلة لتغير المضاف والمضاف إليه في المعنى ، ودعوى حذف الموصوف لا يقوم عليه برهان ؛ لعدم ظهوره في بعض الصور ، فلا يضاف إليه من غير دليل ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، والأصل في الكلام الحقيقة ، وأما الاسم المماثل للمضاف إليه في / العموم والخصوص فهذا يعرض في الأسماء المترادفة المعلقة على مدلول واحد نحو : ليث ، وأسد ، وحبس ، ومنع ،وزيد ، وأبي عبد الله ، وأسامة ، وأبي الحارث ، وإنما امتنعت الإضافة لوجهين :

١١٩/ب

أحدهما : أن الغرض من الإضافة التعريف أوالتخصيص ، والشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصها لوجهين :

أحدهما : أنه إذا كان معرفة استغنى بما فيه من التعريف عن الإضافة إذ لا فائدة لها زائدة على المضاف ، وإن لم يكن معرفة فالإضافة لا تكسبه زيادة على مدلوله لاتحاد الحقيقة المدلول عليها ، وإنما تصور الفائدة عند تغير المدلول ، وذلك في الأسماء المتباينة .

---

[1] – ابن يعيش ١١/٣

والوجه الثاني : أنّ الإضافة تفضي إلى محال ؛ لأنّ العِلْمَ بالمضاف إليه المعرف سابق على العلم بالمضاف المعرف يؤدي إلى أنّ يكون العِلْمُ بالشيء متقدماً على العلم بنفسه ، وذلك محال ، وإنما يتصور هذا عند تغاير المدلول .

والوجه الثاني : لامتناع الإضافة أنّ الاستقراء دلّ على مغايرة المضاف للمضاف إليه ، فلو أضيف أحد المترادفين إلى الآخر للزم من ذلك مغايرة الشيء لنفسه وحقيقته جرياً على الغالب ، وذلك باطل ، وأمّا قول الشاعر [1]

[٦١٥]وترى الذميم على مراسِنِهم   يوم الهياج كمازن النمل

فإنّ (المازن) هاهنا يبض النمل لا النمل [2].

وأما (كل الدراهم) و(عين زيد ، ونفسه) ، فجوابها من وجهين :

أحدهما : أن إضافة الأعم إلى الأخص يوجب التغاير لعدم تعليق الاسمين على شيء واحد لأن العام مغاير للخاص فيفيد الإضافة التخصيص

والوجه الثاني أنه من إضافة المسمى إلى اسمه ، وهما متغايران .

وقيل : لما كانت النفس والعين تصدقان على الماهية ، وعلى إضافتها اللازمة والمفارقة جازت إضافتهما طلباً للتخصيص .

وأما إضافة الاسم إلى اللقب نحو : سعيدُ كرزٍ ، و(قيسُ قُفَّةَ) ، وزيدُ بطّةَ ، ففيه وجهان :

أحدهما : أنه من إضافة المسمى إلى اسمه ، فيقصد بالأول المدلول ، وبالثاني اللفظ كذات زيد ، والمسمى والاسم متغايران .

والوجه الثاني : أنّ اللقب لما كان أشهرَ صار الاسم كالمجهول عند السامع الذي له ذكر منفرد لم يفهم منه مسماه ، فأضيف إلى اللقب ليتعرف لذلك

وكل موضع فُرض اشتهار أحد الاسمين ، وخفاء الآخر عند السامع ، فإنه لا يمتنع إضافته لحصول الفائدة بذلك .

---

(١) – قائلـه : الحادرة ، وهو في ملحق ديوانه ١٠٤ ، والبيت من شواهد كتاب الجيم ٢٣٥/٢ ، والتهذيب ٤١٦/١٤ واللسان ٢٢٣/١٢ ، (ذمم) ، و٤٠٦/١٣ (مزن) ، والتاج(ذمم) .

(٢) – ينظر : اللسان : (مزن)

[المضاف إلى ياء المتكلم]

متنٌ : "وإذا أضيف الاسم الصحيح ، أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة .

وإن كان آخره ألفا ثبتت ، وهذيل تقلبها لغير التثنية ياءً .

وان كان [آخره] ياء أدغمت ، وإن كان واواً قُلبت ياء ، وأدغمت ، وفُتحت الياء للساكنين[1] "

الشرح [2]: إذا أضيف الاسم الصحيح[3] إلى ياء المتكلم كـ(غلامي) و (ثوبي) ، والملحق بالصحيح كـ(دلْوِي وظبْيِيّ وكرسيّ وبختيّ) وجب كسرُ ما قبل ياء المتكلم لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الكسرة أقرب إلى مجانسة الياء من غيرها ، فكان لزوم الحركة المجانسة أولى من غير المجانسة .

والـثاني : أنه كسر ما قبلها إشعاراً باستحقاق الياء هذه الحركة ؛ لتعذرها عليها ، كما حُرِّك (إذٍ) [4] بالكسر إشعاراً بمناسبته لحركة المضاف إليه المحذوف إليه المحذوف .

والثالث : أنّه لا يخلو أما أن تحرك ما قبلها بالضم ، أو بالفتح ، أو بالكسر ،

لا جائز تحريكه بالضم ؛ لأنّه يؤدي إلى قلب الياء واوا على تقدير سكونها ،

ولا جائز تحريكه بالفتح ؛ لأنّه يؤدي إلى قلبها ألفاً على تقدير تحريكها ، فلذلك تعيَّن كسر ما قبلها ، وفي الحديث الصحيح[5] « لكل نبيّ حوارِيٌّ ، وحواريّ الزبيرُ » والقياس كسر الياء ؛ لأنّها قبل ياء المتكلم ، وقبلها ساكن ، مثل : كرسيّ

---

(1) – الكافية : ١٢٦

(2) – الكتاب ٣/٣١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٣١، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٣١– ٤٣٢ ، ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢/٦٠٩–٦١٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٢– ٢٦٥، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٣–٢٤

(3) – المقصود بالاسم الصحيح : ما لم يكن آخره حرف من حروف العلة ، والملحق به ، ما كان آخره واو ، أو ياء قبلها حرف ساكن ، وينظر : شرح المصنف ٢/٦٠٩

(4) – لعله أراد الحذف في (حينئذ ، ويومئذ)

(5) – رواه البخاري في كتاب الجهاد ٤٠–٤١ ، و١٣٥ ، وابن ماجه ١١ ، واحمد في مسنده ١/٨٩ ، و١٠٣ ، و٣/٣٠٧ ، و٣١٤ ، والرواية الأخرى حواريَّ بالفتح كما سيأتي

وقد روي بفتح الياء ، وكأنهم استثقلوا كسرتين وثلاث ياءات ، فحذفوا يا المتكلم ، وأبدلوا من الكسرة فتحة .

ويجوز في ياء المتكلم الفتح والسكون ، وأيهما الأصل ؟ فيه خلاف[1]

الأصح : أنّه الفتح قياساً على كاف الخطاب لاشتراكهما في وقوعهما للمجرور والمنصوب ، وإذا سكنت فطلباً للتخفيف .

والثاني : أنّ أصلها السكون قياساً على واو (ضربوا) لاشتراكهما في كونهما حرفي علة .

والثاني : ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنّه لا مناسبة بين ضمير المرفوع والمجرور حتى يحمل أحدهما على الآخر

والثاني : أنّ تحريك الواو المضموم ما قبلها مطّرح في الأسماء بخلاف الياء المكسور ما قبلها فإنها تحرك ، فافترقا لذلك

وأما إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ألفاً ، فلا يخلو من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون للتثنية نحو : هذان مسلماي ، ومكرماي وغلاماي ، وهذه لا تقلب إجماعاً لثلاثة أوجه :

١٢٠/أ

أحدهما : أنّها تدل على رفع المثنى / فلو قلبت : ياءً لا لتبس المرفوع بغيره

لا يقال : هذا بعينه يرد في قلب واو الجمع إلى الياء فإنه يلتبس المرفوع بغيره ؛ لأنا نقول: قلب (الألف) إلى (الياء) ليس بمطرد ، وإنما يكون في لغة هذيل[2]

وأما قلب الواو الساكنة إذا وقعت بعدها ياء متحركة ، فإن قلبها وإدغامها مطرد ، فلا يلزم من عدم قلب (الألف) في التثنية عدم قلب (الواو) في الجمع ؛ لوجود الفارق ، وهو اطراد قلب (الواو) في جميع الصور من الجمع وغيره ، وعدم اطراد قلب (الألف) إلاّ في بعض الصور لبعض اللغات :

والوجه الثاني : أنّ ألف التثنية لا أصل لها في واو أو ياء حتى ترد إلى أصلها

---

(١) – ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٦٠٩/٢ ، ٦١٠

(٢) – شرح المفصل ٣٢/٣ ، وشرح الرضي : ٦١١/٢ ، وقال الرضي ٢٦٤/٢ : وإنما جوز هذيل قلبها لأمر استحساني ، لاموجب عندهم أيضا ، فالأولى تركه إذا أدى إلى اللبس ، بخلاف قلب الواو في مسلموي ، فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع ، وهو اجتماع الواو والياء ، وسكون أولهما "

والوجه الثالث : أنّ ألف التثنية لا يقدر تحريكها حتى يعوض عن تحريكها القلب على لغة من قلب .

والقسم الثاني : ألف (لدى وعلى وإلى) ، وهذه تقلب مع مطلق المضمر سواء كان ياء أو غيرها نحو : عليّ ، وإليّ ، ولديّ ، وعليك ، وإليك ، ولديك ، وعليه ، وإليه ، ولديه ، وإنما قلبت لوجهين :

أحدهما : للفرق بين المتمكن وغير المتمكن .

والثاني : أنّ ألف (على) قلبت فرقاً بين الفعل والحرف ، وحمل عليها (إلى) و(لدى) لمناسبتهما في عدم التمكن .

وقد حكيت لغة في عدم القلب ،قالوا : علاه ،و إلاه ،ولداه ،وعليها قول الشاعر [1]:

[٦١٦]طاروا علاهُنّ فَطِرْ عَلاها

والقسم الثالث : جميع الأسماء المقصورة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم نحو : عصاي ورحاي ، وفتاي ، وهداي ، وبشراي ، وحبلاي ، وحكمها ثبوت الألف ، وتحريك الياء بالفتح هرباً من التقاء الساكنين على اللغة الفصيحة لأنّ الألف لا يمكن تحريكها وفي التنـــزيل ﴿ وَمَحْيَـايَ ﴾ [2]، وقد سكّنها قالون ، ولورش وجهان[3] ، وتوجيهها من ثلاثة أوجه :

أحدها : أجرى الوصل مجرى الوقف

والثاني : الاجتزاء بأحد الشرطين ، وهو كون الأول حرف لين

والثالث : أنه قد جاء عنهم [1]" حلقتا البطنان " ، ومذهب يونس [2]جواز (ضربان زيد) ، ولغة هذيل [3]قلبها إذا كانت لغير التثنية ياء ، وإدغامها في ياء المتكلم ؛ لأنه لما

---

(١) -هذا الرجز منسوب لرؤبة وهو في ديوانه ١٦٨ ، وقبله :

" نادية وناديًا أباها "

ينسب أيضا لأبي النجم العجلي في المقاصد النحوية ١٣٣/١ ، ونسبه في الخزانة لبعض أهل اليمن ، والبيت من شـــواهد الخـــزانة : ١٠٥/٤ ، ١٣٣/٧ ، ١١٥ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٤/٣، ١٢٩ وشرح شواهد الشافية ٣٥٥

(٢) – الآية ١٦٢ من سورة الأنعام

(٣) – قالون وورش هما راويا القراءة عن نافع ، ولورش وجهان في القراءة ، الوجه الأول التسكين ، وهي قراءة قالون ، وأبي جعفر ، وغيرهم ، والوجه الثاني الكسر ينظر : الكشف ٤٥٩/١ ، والبحر ٢٦٢/٤ ، الإتحاف ٢٢١

(١) – ينظر : شرح الرضي ٤٩٢/٤

تعذر كسرها لمناسبة ياء المتكلم ،وعلى هذه اللغة قول أبي ذؤيب يرثي عشرة بنين له ماتوا في وقت واحد ، وكان شديد الشغف بهم (٤):

[٦١٧] سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم فتُخرّموا ولكلِ جنبٍ مصرعُ

في حديث طلحة رضي الله عنه لما عوتب يوم الجمل بترك بيعة علي عليه السلام " فوضعوا اللجّ على قفيّ فبايعت مكرها(٥) "

وتقدير الإعراب على هذه اللغة كتقديره قبل الإضافة .

وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم ، وذلك في ثلاثة مواضع : في التثنية في الجر والنصب ، وفي الجمع في الجر والنصب ، وفي المنقوص ، ويكون ما قبل الياء مفتوحاً في التثنية نحو : رأيت مسلمَيَّ ، ومصطفَيَّ ، ومررت بغلامَيَّ ، ومعلمَيَّ ، وفي جميع المقصور نحو : رأيت مصطفَيَّ ، ومررت بمعلمَيَّ

وإنما فتح ما قبلها ؛ لأنّ النون تحذف للإضافة ، ويبقى ما قبل ياء التثنية ، وياء جمع المقصور مفتوحاً ، ويكون ما قبلها مكسوراً في جمع غير المقصور في حال الجر (٦) والنصب نحو : رأيت مسلمِيّ ومررت بمسلمِيّ ، وفي المنقوص نحو : جاء قاضِيّ وغازِيّ ، ورأيت قاضِيَّ وغازِيَّ ، ومررت بقاضِيّ وغازِيّ

وإن كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم واواً ، وذلك لا يكون إلا في جمع السلامة ، قلبت الواو ياء بعد حذف النون لاجتماع الواو والياء ، وسبق الأول بالسكون ، وأدغمت الياء في يا المتكلم .

ثم إن كان جمع مقصور فتح ما قبل الياء نحو : جاء مصطفَيّ ، ومعلمَيّ ،

وإن كان جمع غير مقصور كسر ما قبل الياء ، نحو : جاء مسلمِيّ ومكرمِيّ ؛ لأنه يبدل من الضمة قبل الواو كسرة لأجل الياء ، وفي المقصور تبقى الفتحة الدالة على الألف المحذوفة .

---

(٢) – الكتاب ٥٢٧/٣ ، والصفوة الصفية ٢٥١/١

(٣) – ابن يعيش ٣٣/٣ ، واللج : السيف ينظر : اللسان (لجج)

(٤) – قائلـــه : أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في أشعار الهذليين ٧/١ ، والبيت من شواهد ، وسر الصناعة ٧٠٠/٢ ، والمحتسب ٧٦/١ ، والعين ٢٩٩/١ ، واللسان (هوى) ٣٧٢/١٥ ، والهمع ، وشرح الشواهد للعيني ٢٩٩/١

(٥) – شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٣

(٦) – جاءت هنا عبارة (في حال الجر) ولعلها مكررة من أثر تعاقب النسخ

وأعلم أنّه يقع اللبس بين المثنى وجمع المقصور ، وبين أحوال الجمع ؛ لأنّ لفظه واحد في جميع الأحوال ، وبين المفرد المنقوص والجمع ، وإنما يعتمد الفرق بينهما بالقرائن ؛ لأنهم لا ينقضون قواعد كلامهم للبس يعرض ، بدليل وقوع (مختار) على الفاعل والمفعول ، وإن التبسا ؛ لأنّ قاعدة التصريف تقتضي قلب الياء (ألفا) سواء كانت حركتها بالفتح أو بالكسر ،والياء المضاف إليها مفتوحة ،إما أصلها الفتح ،أو حركت به هرباً من التقاء الساكنين ،وخصت بالفتح لخفته ،وقراءة الجمهور﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾[1]على قاعدة إدغام ياء الجمع في ياء المتكلم ، وقراءة حمزة بـ(مصرخي) بكسر الياء ، وضعفها جماعة من النحاة ، وعدوا القراءة بها لحناً .

ولا وجه لردها ؛ لأنها قراءة صحيحة ، قرأها جماعة من التابعين [2]، وتوجيهها من وجهين :

أحدهما : أنها لغة بني يربوع [3] ، زيادة ياء ساكنة بعد ياء الإضافة ، كما تزاد بعدها ألفا (تنافي نة) ثم حذفت الياء الزائدة ، وبقيت الكسرة على الياء ، تدل عليها ، حكاها أبو عمرو بن العلاء / وقطرب والفراء [4]

١٢٠/ب

وعليها قول الشاعر

[٦١٨] ماضٍ إذا ما همّ بالمضي قال لها : هل لك ياتا فيِّ [5]

والوجه الثاني : أنها حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين

وحسّن ذلك أنه لما أدغم فيها قويت بالإدغام ، فأشبهت الحروف الصحاح ، فاحتملت الكسرة ، بدليل تعاقب حركات الإعراب على نحو : صبي ، لأجل الإدغام الموجب لسكون الأول .

---

(١) – الآية ٢٢ من سورة إبراهيم ، وينظر : مشكل إعراب القرآن ٤٠٢/١– ٤٠٣

(٢) – قرأ بالكسر حمزة ، وكذلك رويت القراءة عن الأعمش ، وابن وثاب ، وغيرهم ينظر : معاني القرآن للفراء ٧٦/٢ ، والمحتسب ٤٩/٢ ، والكشف ٢٦/٢ ، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ ، والبحر ٤١٩/٥ و، النشر ٢٩٨/٢ ،٢٩٩ ، والإتحاف ٢٧٢

(٣) – الكشف ٢٦/٢، الارتشاف ٥٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٤١٩/٥

(٤) – معاني القرآن للفراء ٧٦/٢ ، والكشف ٢٦/٢

(٥) – ينسب للأغلب العجلي ، وهو في ديوانه ١٦٩ والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٧٦/٢ ، والكشف ٢٦/٢ ، والمحتسب ٤٩/٢ ، وحاشية يس على التصريح ٦٠/٢ ، والخزانة : ٤٣١/٤

[إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم]

متنٌ : " وأمّا الأسماءُ الستةُ فــ(أخي) و (أبي) ، وأجازَ المبردُ (أَخَيَّ) و (أَبَيَّ)، و تقول : (حَمِي وهَنِي) ويقال (فِيَّ) في الأكثر ، و (فَمِي) . فإذا قطعت قلتَ : (أخٌ) و (أبٌ) و (حمٌ) و (هنٌ) و (فَمٌ) ، (وفتح الفاء أفصح) [١]، وجاء (حَــمٌ) مــثلُ : يدٍ و (خَبْءٍ) و (دَلْوٍ) و (عَصَا) مطلقاً ، وجاء (هَنٌ) مِثْلُ يَدٍ مُطْلَقاً و (ذو) لا يضاف إلى مضمرٍ ، ولا يُقطع عن الإضافة " [٢]

الشرح[٣] : قد استوفينا في أول الكتاب الكلام عليها [٣]، ونذكر هاهنا ما يتعلق بهذه الألفاظ ، وقد ذكر هاهنا حكمها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم ، أو قطعت عن الإضافة ، ولغات بعضها .

فالأربعة التي لامها واوٌ وهي : أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني ، إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تعد لامها ؛ لأن إعرابها بالتقدير ، فلا يستفاد من عودها إلاّ ثقل الإدغام .

وأجاز المبرد عود لامها ، وقد مضى ما فيه كفاية [٤].

وأمّــا (فوك) إذا أضيف إلى ياء المتكلم : فالأفصح (فِيَّ) في الأحوال الثلاث[٥] لزوال الموجــب لإبــدال الواو ميماً في الإفراد ، وذلك أنهم لما أفردوه أبدلوا من الواو ميماً ؛ كــراهة أنْ تتحرك وما قبلها مفتوح ، فتنقلب ألفاً ، فتحذف لالتقاء الساكنين [٦]هي والتــنوين ، فيبقى اسم معرب على حرف واحد ، وليس ذلك في لغتهم ، فأبدلوا الواو مــيماً تقبل الحركة في الإفراد ، فإذا أضيف زال الموجب لحذفها — وهو التنوين فعادت الواو ، ولا يكون ما قبلها إلا مضموماً فصار (فوي) فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في ياء

---

(١) – كذا في النسخة ، وليس في الكافية ، ولا شرح المصنف

(٢) – الكافية : ١٢٧

(٣) – المقتضب ٢/١٧٢– ، والأصول ٢/٤٤٥ –٤٤٦، وشرح المفصل ٣/٣٦ ، وشرح المصنف على الكافية ٢ / ٢/٦١٥– ٦٢٢ ، وشرح الرضي ٢/٢٦٧– ٢٧٦ ، والفوائد الضيائية ٢/٢٥– ٢٩ ،

(٣) – سبق الحديث عنها ص ٧٥

(٤) – المقتضب ١/٣٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٧ ، وابن يعيش ٣/٣٦ ، وقد تقدم الحديث عنه ص ٧٥

(٥) – أراد هنا الحالات الإعرابية الثلاث رفعاً ، ونصباً ، وجراً ،

(٦) – القياس أن يكون أصله فَوِي ، ثم فاي (لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها) شرح الكافية ٢/٢٦٩

المتكـــلم ، وكسر ما قبلها ليصح النطق بالياء بعدها ، أو لأنه لما تعذر كسر ما قبل ياء المتكلم جعلت كسرتها قبل الحرف المدغم فيها فصار (فيّ) في الأحوال الثلاث .

وأمّـــا وجه (فمي) فإنه لما كانت الميم حرف إعراب المفرد ألحقت ياء المتكلم بها قياساً عـــلى أبي وأخي ، فإنها ألحقت بحرف إعراب المفرد ، وإذا قطعت عن الإضافة قيل : (أعجبني أب) و (أخ) و (حم) و(هن) و (فم) وجعلوا الإعراب على عيناتها كما في (يد) و (دم)

قوله : " وفتح الفاء أفصح " ومنهم من يكسرها [1] كأنهم لما عوضوا الميم صار كتعويض الياء في طلب كسر ما قبلها ، ومنهم [2] من يشدد الميم ، كأنهم جعلوها عوضاً عن العين واللام ، فشددت لذلك .

وفي (حموك) خمس لغات :

اللغة المشهورة : وهي عود الواو في الإضافة وحذفها في الأفراد

واللغـــة الثانـــية : أن تجري مجرى (يد) ، فيقال : هذا حمٌ وحَمُكَ ، فلا تعود لامه في الإضافة ، ولا في الإفراد

واللغـــة الثالثة : أن تجري مجرى خبء ، فيقال : هذا حموءٌ وحمؤك [3] ، فتوجد لامه في الإفراد والإضافة ، وهي الهمزة

واللغـــة الـــرابعة : أن تجـــري مجرى (دلوٍ) فيقال : هذا حموٌ وحمُوك ، فتوجد لامه في الإضافة والإفراد .

واللغة الخامسة : أنّ تجري مجرى عصا ، فيقال : هذا حماً ، وهذا حماك ، وإعرابه بالتقدير كالمقصور .

ومعنى قوله " مطلقاً " أنه يستوي في هذه اللغات الإضافة والإفراد بخلاف اللغة الأولى .

وقوـــله"وجـــاء (هن) مثل (يد) مطلقاً " أي : فيها لغة أخرى أن تجري مجرى (يدٍ) ، ويقـــال : هذا هنٌ ، وهنُكَ ، فلا تعود لامه لا في الإضافة ولا في الإفراد ، وهو معنى " مطلقاً "

---

[1] – وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٣

[2] – ينظر : الإنصاف ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٤ ، والخزانة ٤/٣٩٣

[3] – في النسخة : حم ، وحمك ، وإثباته تكرار اللغة الثانية

قوله "وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع " أي :ذو بمعنى صاحب لا يضاف إلا إلى اسم جـــنس ، كقولك : جاءني رجل ذو مال ؛ لأنه جيء بها إلى غير اسم الجنس لعدم العلة المقتضـــية للإضافة إليه ،وإنما لم تقطع عن لإضافة كأخواتها لأنها غير مقصودة في نفسها ،وإنما المقصود المضاف إليه ،وهي وصلة إليه بخلاف أخواتها ،فلذلك لم تقطع [١] .

وقد بقي من باب الإضافة شيء يُحتاج إلى معرفته ، وأنا أذكره فروعاً

الفرع الأول : في انقسام الإضافة إلى لازمة وغير لازمة

فأمـــا اللازمة فظروف وغير ظروف . فالظروف : الجهات الست وما يرادفها نحو : (فوق) و (تحت) و (أمام) و (خلف) و (يمين) و(شمال) ، والمرادف لـــ(خلف) (وراء) ، و لـــ(أمام) : تلقاء ، وقدام ، وقبالة ، وتجاه ، وحذاء ، وحذوه ، وحذه ، وحذوه ، وعند ، ولدن ، وبين ، و وسط ، وسواء ، ومع ودون .

وأمّـــا غير الظروف فمنها (بيد) بمعنى (غير) ، ومنها (قيد) و(قدا) ، و(قاب) ، وفي التنـــزيل ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ [٢]، وقيب ، وقاد ، وقيس ، وقاس ، وهذه ألفاظ مترادفة ، ومعناها المقدار [٣]، وقيل: إن قيدا وقادا بمقدار رمح ، وقيب : مقدار قوس ، وقيس وقاس : مقدار شبر " .

ومنها (ذو) مثناة / ومجموعة ، وأولو ، وأولات .

١٢١/أ

ومنها : أي ، وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا .

ومنها : قد وقط ، وحسب ، ومنها : غير ومثل وشبه ، وإن لم تكن محضة

فإن قيل : فلتلحق هذه الأسماء بالحروف ؛ لتوقف معناها على ذكر متعلقها كما يتوقف معنى الحرف على ذكر متعلقه .

قلـــنا : الفـــرق بيـــنهما أنّ هذه الأسماء تفهم مدلولاتها منها ، ولزومها للإضافة لبيان خصـــوص ذلك المعنى ، وإن كان يغفل بدون قصورها ما أضيف إليه بدليل قطع بعض الظروف عن الإضافة ، وإدخال اللام على (كل) و (بعض)

---

(١) – يـــنظر : ابن يعيش ٥٦/٣ ، وشرح المصنف٢/ ٦٢١ ، والرضي : ٢/ ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ ، والقواس على ألفية ابن معط ٢٥٤/١ ،

(٢) – الآية ٩ من سورة النجم

(٣) –ينظر : اللسان (قوب) ١/ ٦٩٣

وأمّا الحرف فلا يعقل معناه بدون ذكر متعلقه ، وأما (عليها) مفصلة

فقال المبرد[1] إنما لزمت إضافة الظروف إلى أربابها لعدم إفادتها مفردة ،فإنك إذا قلت : (جلست خلفاً) لم يحصل به فائدة المخاطب لعدم ذكر المنسوب إليه ،وقال الكوفيون [2]: إنما لزمت إضافتها ؛ لأنّها تكون إخباراً عن الاسم كالفعل فلزمت الإضافة لسد المضاف إليه مسد ما يقتضيه الفعل من الفاعل والمفاعيل ،

وإذا أفردت نحو : (جلست خلفاً ، وقعدت قداماً) فنصبها عند البصريين على الظرف ، وعند الكوفيين على الحال ، أي :متقدماً ومتأخراً ، ولا تكون ظروفاً عندهم الإضافة .

وتظهر فائدة الخلاف في الخبر ، فعند البصريين تقول : (زيد خلفاً وعمرو قداماً) وعند الكوفيين تقول : زيد خلفُ وعمرو قدامُ بالرفع لأنه بمعنى متقدم ومتأخر ، والخبر عندهم مفرد ، وقد ذكرنا في الظروف شرح أكثرها[3]

وأما (بين) فهو ظرف مكان بمعنى وسط ، ولذلك يقع خبراً عن الجثة ، كقولك : الدار بين زيد وعمرو ، وهي توجب الاشتراك لأنها بمعنى وسط ، والشركة إنما تكون بين اثنين فصاعداً نحو : (المال بين الزيدين والزيدين والزيدين) وإن أضيف إلى وحد ، وعطف بالواو نحو : المال بين زيد وعمرو ، جاز لحصول الاشتراك مع الجمع ، وإن عطف بالفاء نحو : المال بين زيد فعمرو ، لم يجز ؛ لأن الترتيب يمنع الاشتراك على جهة الاجتماع ، فأمّا قول امرئ القيس[4]

[٦١٩] بين الدخول فحومل

فقد عابه الأصمعي[5] ورواه بالواو ، ومن رواه بالفاء فالدخول يشتمل على أمكنة متعددة .

---

(١) – المقتضب ٤/ ٣٢٩ ، ٣٣٤ بتصرف

(٢) – شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٢

(٣) – ينظر ص

(٤) –هذا جزء من عجز بيت لامرئ القيس ابن حجر الكندي ، وهو في ديوانه ٨ : والبيت بتمامه :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٥/٤ ، والمنصف ٢٢٤/١ ، وسر الصناعة ٥٠١/٢ ، والإنصاف ٦٥٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣١٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٤، والخزانة ٣٣٢/١ ، ٢٢٤/٣ ،

(٥) – مغني اللبيب ٢١٥

وأما (قاب) و (قيد) وأخواتهما فلزمت إضافتها لأنها مقادير ، ولا يتم معناها إلا مع المقدر به ، وأما (أي) فلزمت الإضافة لأنها بعض ما تضاف إليه ، فافتقرت إلى الإضافة طلباً لإيضاحها ، وكذا حكم (بعض)

وأما (كلّ) فلكونها عبارة عن مجموع أجزاء الشيء افتقرت إلى المجزأ ليوضحها ، وأمّا (كـــلا وكلتا) فلما كانا مفردين في اللفظ مثنيين في المعنى لم يتحقق معناهما إلا بالإضافة إلى المثنى .

وأمّا (ذو) وما ذكر معه فقد ذكر علة لزومه الإضافة [1]،

وأما (قد ، و قط وحسب) مترادفة بمعنى : اكتف ، إلاّ أن (قدك وقطك) مبنيان على الســكون لوقوعهمـــا موقـــع فعل الأمر ، و (حسبُ) معربة إذا كانت مضافة خلافاً للجرمي[2]

حجـــة الجمهور : أنها لم تقع موقع الفعل في أول أحوالها بل أريد بها معنى الفعل بعد أن وقعـــت متصرفة بدليل : أحسبني الشيء أحساباً أي : كفاني ، وفي التنـــزيل ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾ [3]أي : كافـــياً فلتصـــرفها لم تقع موقع الفعل في أول أحوالهـــا ، فلذلك لم تبن في حال الإضافة بخلاف (قطك) و(قدك) فإنهما وقعا موقع الفعل في أول أحوالهما ، فلذلك بنيا تقول : قدك درهماً وقطك ديناران ، و[4]

[٦٢٠] فحسبُكَ والضّحاكَ سيفٌ مهندُ

قالوا :واشتقاق (قدك) من قددت الشيء ،واشتقاق (قطك) من قطعته ،أو اقتطعته .

حجة الجرمي على بناء (حَسْبُ) من وجهين :

أحدهمـــا : أنها إذا قطعت عن الإضافة كانت مبنية ، فإذا أضيفت بقيت على ما كانت عليه ؛ لأنّها في معنى الفعل ، فلم تتعرف بالإضافة .

---

(١) — تقدم ص

(٢) — ينظر :

(٣) - الآية ٣٦ من سورة النبأ

(٤) —هذا عجز بيت منسوب لجرير ، وليس في ديوانه ، وقد تقدم برقم [٣٩٨] ، وينظر : مغني اللبيب ٧٣١ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٠

والثاني : أنها وقعت موقع الفعل ، فوجب بناؤها ، وإن كانت مضافة قياساً على (قدك ، وقطك)

وإنمـــا لزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر ،ولابد له من فاعل ،وليس هذه إلأسماء مما يرفع ،فأضيفت إلى الفاعل الذي كان مضمراً في الفعل ،وهو (اكتف).

وقد تدخل نون الوقاية على (قد) و (قط) محافظة على سكونها ، قال الشاعر[1] :

[٦٢١]امتلأ الحوضُ وقال قَطني مهلاً رويداً قد ملأتَ بَطنِيْ

وقال آخر[2]:

[٦٢٢]قَدْنِي من نصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وأما (غير) و (مثل) و (شبه) فإنما لزمت الإضافة لأن المغايرة والمماثلة والمشابهة لا تتحقق بدون المضاف إليه .

وأمّا الإضافة غير اللازمة نحو : غلام زيد ، وثوبه ، وفرسه ، فتكون في الأسماء التي تعقل معـــناها مـــن غير توقف على متعلق ، لأنّ العرب استعملته مرة دالاً على معناه من غير توقـــف / على صور غيره ، ومرة مضافاً ، والموجب للزوم الإضافة هو السماع ، وهذا القسم هو الكثير الشائع

١٢١/ب

الفـــرع الـــثاني : في إضافة (أي) : ولا يخلو من أن تضاف إلى معرفة أو نكرة ، فإن أضـــيفت إلى معرفة لزم أنْ يكون مما يتبعض ؛ لأنها سؤال عن بعض المضاف إليه لا عن كله ، ولذلك يجوز : أي الثلاثة أخواك ؟ ولا يجوز : أي الثلاثة أمر بك ؟

وإنما تتبعض إذا كانت لتثنية أو جمعاً أو مفرداً معرفاً بلام الجنس ، أو مبهماً يصلح للتثنية والجمـــع ،كقولـــك : أي الرجلين جاءك ؟، وأي الرجال عندك ؟، وأيهم أبوك ؟ وأي هذيـــن ، وأي هؤلاء أخوك ؟ ، وأي البعير بعيرك ؟ ، وأي الدينار دينارك ؟، وأي من رأيت أفضل ؟، وأي الذين لقيتهم أكرم ؟.

---

[1] – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص ٢٣/١ ، والإنصاف ١٣٠/١ ، وشرح المفصل ٨٢/١ ، ١٣١/٢ ، ١٢٥/٣ ،

[2] – هـــذا شطر بيت اختلف في نسبته فقيل : لحميد بن ثور الهلالي ، وقيل لحميد الأرقط ، وقيل لأبي بجدلة ، وعجزه : ليس الإمام بالشحيح الملحد

وهـــو من شواهد الكتاب ٣٧١/٢ ، الإنصاف ١٣١/١ ، وابن يعيش ١٢٤/٣ ، والرضي ،واللسان (لحد) ٣/ ٣٨٩ ، والخزانة : ٣٨٢/٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩

وجوابها : إذا كان استفهاماً بالتعيين ؛ لأنها كما كانت سؤالاً عن بعض من كل وجب تعـــيين ذلك البعض ليطابق السؤال ، ولا يجوز : أيُّ القوم وزيدٍ منطلقان؟ على تشريك زيد ، أي : في الاستفهام ؛ لأنّ جواب أي القوم ؟ التعيين ، وجواب أزيد منطلق ؟، لا أو نعم ، فلا يمكن الجمع بينهما بخبر واحد .

ولو لم يشرك بينهما في الاستفهام امتنع أيضاً من حيث أن الخبر يحتمل الصدق والكذب ، والاستفهام لا يحتملهما ، فلا يمكن تشريكهما في خبر واحد .

وأمّا : أي القوم جاء وزيد ؟ فجوازها على العطف على الضمير على قبح ، ويجوز : أي الثلاثة في الدار ؟ الرجلان أم المرأتان ؟

ولا يجـــوز : أي الثلاثة في الدار ؟ الطويلان أم القصيران ؟ أو الأسودان أم الأبيضان ؟؛ لأنّ المرأة قد يطلق عليها الرجُلة [1]،ولا يطلق على الطويل قصير ،وعلى الأسود أبيض .

ويجـــوز : أي الثلاثة أخواك ؟ أ هذان أم هذان ؟ فتشير إلى اثنين وتترك واحدا ، ثم تعود إلى الآخر ، وتضم إليه أحدهما .

ويقـــال : أي : الثلاثة المنطلق أبوهما ؟ ، وأي الأربعة المنطلق أبوهم ؟، وأما : أي زيد أحســـن ؟ فالاستفهام عن بعض أجزائه لا عن جملته ؛لأنه مفرد ،وأما إضافتها إلى المفرد الذي ليس في معنى الجمع ،كقولهم :وأبي ،و أيّك كان شراً ،فأخزاه الله !قال الشاعر[1]

[٦٢٣]وقد علم الأقوام أبي وأيُّكم بني عامرٍ أوفى وفاءً وأكرمُ

وقول العباس ابن مرداس [2]

[٦٢٤]فأيِّي ما وأيُّك كان شراً فَسِيقَ إلى المَقامةِ لا يَراها

فإنّه في معنى المثنى ، والمعنى (أينا) ، فهو مضاف إلى متعدد في المعنى .

وإنمـــا كـــررت (أي)حذراً من العطف على ضمير المجرور عند البصريين من غير إعادة العامل،ولما كانت الواو تفيد الجمع من غير ترتيب صار جمعها للشيئين بمنـــزلة التثنية[3] .

---

[1] – اللسان (رجل) ٢٦٦/١١

[1] – ينسب للجميح بن الطماح ، والبيت من شواهد شرح المفصل ١٣٣/٢ ، ولسان العرب (أيا) ٥٦/١٤

[2] – ديـــوان العباس بن مرداس ١٤٨ه ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٠٢/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/٢وشرح أبيات سيبويه ، واللسان (قوم) ٥٠٦/١٢ ، (أيا) ٥٦/١٤ ، والخزانة ٣٦٧/٤ ، ٣٦٨

[3] – ينظر الإيضاح على المفصل ٤٠٨/١

وإنما عدل إلى العطف دون (أينا) طلباً للنصفة ليتوجه الخبر إلى كل منهما على طريق التصـريح ؛ لأنّـه في (أينا) بطريق التضمن لتغليب المتكلم على المخاطب ، ولا يمكن التلفظ به إلاّ بإعادة العامل .

وأمّا إذا أضيفت إلى نكرة ، فإنها سؤال عن عدد ما أضيفت إليه [1] من واحد أو تثنية أو جمـع ، فـإذا قيل : جاءني رجل ، قلت : أي رجل ؟ ، وفي التنـزيل ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ﴾ [2]، وإذا قـيل : جاءني رجلان ، قلت : أي رجلين ، و[إذا قيل]: جاءني رجال قلت : أي رجال ؟ ، وإنما كانت في المعرفة سؤالاً عن بعض ما أضيفت إليه ، وفي النكرة عن جملة ما أضيفت إليه ؛ لأنّ النكرة مندرجة تحت الجنس لعدم تعيينها ، فإذا فصل الجنس ، واستفهم عن كل واحد من تفاصيله كانت عبارة عن مسمى ذلك المستفهم عنه ، وهو ما أضيفت إليه من مفرد أو تثنية أو جمع .

وأمّا المعرفة فإنها عبارة عن مسمّى معين ، فلا تندرج تحت الجنس بل يكون المضاف إليه المعـرفة بمنـزلته في كون الاستفهام عن بعضه كما كان الاستفهام في النكرة عن بعض الجـنس ، ولكونهـا بعـض ما تضاف إليه كانت في إضافتها إلى من يعقل لمن يعقل ، وإضـافتها إلى ما لا يعقل لما لا يعقل ، وإلى الجثة للجثة ، وإلى الحدث للحدث ، وإلى المكان للمكان ، وإلى الزمان للزمان ، ولاقتضائها للإضافة لم يجز حذف المضاف إليه إلا إذا تقدم ما يدل عليه ، كقوله تعالى ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [3] لأنـه قد تقدم ﴿ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾ [4] أي : أيهما تدعَوَان ؟، فحذف المضاف إليه ، وعوض منه التنوين .

الفرع الثالث : في إضافة المسمى إلى اسمه ، و الاسم إلى مسماه

وإنما تصح هذه الإضافة بعد ثبوت تغاير الاسم والمسمى ،

---

(1) – الإيضاح على المفصل ٤٠٧/١

(2) – الآية ١٩ من سورة الأنعام

(3) – الآية ١١٠ من سورة الإسراء

(4) – الآية ١١٠ من سورة الإسراء

فنقل : أنّ مذهب أهل السنة أنّ الاسم نفس المسمى وغير التسمية ، ومذهب المعتـــزلة أنّ الاســـم غير المسمى ونفس التسمية ، فإطلاق الاسم على التسمية على المذهب الثاني حقيقة ، وعلى الأول مجاز .

وعـــن بعض الأشعرية [1] أنّ الاسم غير المسمى وغير التسمية ، وبه قالت النحاة ؛ لأن الاســـم هو : اللفظ الدال على المسمى ، والمسمى مدلول اللفظ ، والتسمية وضع الاسم عـــلى المسمى ، وإذا ثبت تغايرهما صحت الإضافة طلباً للمبالغة في البيان ؛ لأن الجمع بيـــنهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر ، فيضاف اللفظ المراد به الذات إلى اللفظ المراد به اللفظ كذات زيد .

وسُمي الأول : (مسمى) لّما قصد به الذات ، وسمي الثاني (اسماً) لما قصد به اللفظ ، ومما جاء / من ذلك قولهم : لقيته ذاتَ مرةٍ ، وذاتَ ليلةٍ ، وذات يوم ودارهُ ذات الشمال ، وذات اليمين ، وسرنا ذا صباح ، قال الشاعر [2]:

١٢٢/أ

[٦٢٥] عزمت على إقامة ذي صباحٍ لأمر ما يُسوَّدُ من يسودُ

وقال الأعشى [3]:

[٦٢٦] فكذبوها بما قالت فصبَّحهُمْ ذو آلِ حسّان يزجى الموت والشَّرَعَا

وقال آخر [4]

[٦٢٧]إذا ما كنت مثل ذوي عدي وذبيان فقام على ناعي

وقال الكميت:

[٦٢٨]إليكم ذوي آل النبي تطلّعت نوازع من قلبي ظِماء وألبُبُ [5]

---

[1] – ينظر الإيضاح على المفصل لابن الحاجب ٤١٦/١- ٤١٧

[2] – ينســب لأنس بن مدركة ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٧/١ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، والحيوان ٨١/٣ والخصائص ٣٢/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٣ ، والخزانة ٨٧/٣

[3] – قائلــه الأعشى ، وهو في ديوانه ١٥٣ ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٧/٣ ، والمحتسب ٣٤٧/١ ، وابن يعيش ١٣/٣ ، وتاج العروس (أول)

[4] – لم أعـــثر على قائله ، والبيت من شواهد الخصائص ٣١/٣ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، واللسان (ذا) ١٥/ ٤٦١ ، والتاج (ذو)

[5] – قائلــه الكميـــت : وهـــو من شواهد المحتسب ٣٤٧/١ ، والخصائص ٢٧/٣ ، وتخليص الشواهد ١٣٦ ، واللسان (ظمأ) (لبب) (نسا) ١١٦/١ ، ٧٣٠ ، ٣٢٢/١٥ ، والخزانة ٣٠٧/٤ ، ٣٠٨

ومــنه قــراءة ابن مسعود[1] ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عالمٍ عَلِيمٌ ﴾ [2]، وحكي عن العــرب " هذا ذو زيد " [3]أي : صاحب هذا الاسم ، وفائدة هذا الأسلوب التفخيم ، وقد حمله قوم على زيادة (ذي ، وذات) لخفاء المعنى عليهم .

وأمّا إضافة الاسم إلى المسمى ، فنحو قول ذي الرّمة [4]:

[٦٢٩]لا ينعَشُ الطَّرفَ إلا ما تَخَوَّنَهُ   داعٍ يناديهِ باسم الماءِ مبغومُ

وقوله : [5]

[٦٣٠]تداعين باسم الشيب في مُتَثَلِّمٍ   جوانبه من بَصرةٍ وسِلامُ

وقول لبيد[6] :

[٦٣١]إلى الحول ثم اسمُ السَّلام عليكما   ومن يبكِ حولا كاملاً فقد اعتذرْ

وكــذا (باسم الله) من إضافة الاسم إلى المسمى ، وأبو عبيدة [7]يحكم بزيادة المضاف هاهنا . ، وفي إضافة المسمى إلى اسمه ، وإنما يستقيم حكمه بالزيادة إذا اعتقد أنّ الاسم هــو المســمى ؛ لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ اللفظين معلقان على معنى واحد كالليث والأسد .

وأمــا من لا يعتقد ذلك ، فلا وجه للحكم بالزيادة ؛ لإفادة الإضافة باختصاص المسمى باسمه والاسم بمسماه

---

(١) – قرأ ابن مسعود (ذي عالم) ينظر : البحر ٣٣٣/٥ ، والمحتسب ٣٤٦/١ ، وقراءة غيره (علم)

(٢) – الآية ٧٦ من سورة يوسف

(٣) – الخصائص : ٢٧/٣ ، وضرائر الشعر ٨٢ ، ٨٣

(٤) – قائلــه : ذو الــرمة ، وهو في ديوانه ٣٩٠، والبيت من شواهد الخصائص ٢٩/٣ ، وابن يعيش ١٤/٣ ، والرضي ٢٤٢/٢ ، والخزانة ٣٤٤/٤

(٥) – البيــت لذي الرمة ، في ديوانه ، وهو من شواهد ابن يعيش ١٤/٣ ، والرضي٢/ ٢٤٢ ، والبصرة الحجارة الرخوة التي فيها بياض ، والسِلام الحجارة أيضا

(٦) – قائله لبيد بن ربيعة ، وهو في ديوانه ٢١٤ ، والبيت من شواهد مجاز القرآن ١٦/١ ، والخصائص ٢٩/٣ ، والمنصف ١٣٥/٣ ، وشرح المفصل ١٤/٣ ، وضرائر الشعر ٨٢ ، وبغية الوعاة ٤٢٩/١ ، والهمع ٤٩/٢ ، ١٥٨ ، والخزانة ٣٣٧/٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ،

(٧) – ينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٦/١ ، وشرح الرضي ٢٤٣/٢

وأمّا من حكم في إضافة المسمى إلى اسمه بعدم الزيادة ، وفي إضافة الاسم إلى مسماه بالزيادة فضعيف ؛ لأنّ الاختصاص والتغاير موجود في الصورتين ، فلا معنى لتخصيص إحداهما لصحة الإضافة دون الأخرى ؛ لأن ارتباط الاسم بالمسمى كارتباط المسمى باسمه ، وقد جازت الإضافة ثم ؛ فلنجزها هنا ، ويحتمل أمرين :

أحدهما : أنّ تمام معناها بحذف مضاف ، أي : اسم معنى السلام ، فمعنى السلام هو المسمى ، وباسم معنى الماء ، وباسم معنى الشيب ، وباسم معنى الله [1]

والأمر الثاني : أنه لا يحتاج إلى حذف ؛ لأن الأول عبارة عن اللفظ ، والثاني مسمى ذلك اللفظ ، والشيب حكاية مشافر الإبل ، وجذبها للماء عند الشرب و(الماء) حكاية صوت الظبية ، والألف واللام فيه زائدان ؛ لأن دخولهما في الأصوات نادر ، والداعي هي الظبية تنادي خشفها بغاما ، ومبغوم صفة الداعي ، وهو بمعنى باغم ، والبُغام : صوت لا يفصح بالمعنى[2]، يقال : بغمت للرجل إذا لم تفصح له عن معنى ما تحدثه به .

قال صاحب الحصائل[3] : سألت جميع من بخراسان والعراق من الأدباء : لم قال مبغوم ، وحق الكلام باغم ؟ فلم أجد من يعرفه ، فدللت على امرأة بصحراء عمان عندها علم باللغات والمعاني ، يقال لها : أم الحسين ، فقصدتها ، فلما قربت منها استقبلني غلام ، فقلت : أين نخل أم الحسين ، فقال هاتيك جلفزيزا ، و لم أسمع بالجلفزيز إلا أني وجدتها في كتاب العين[4] ، وهي العجوز المسنة العجول ، فلما وافيتها ، وجدتها كما وصفت لي من العلم ، فسألتها عن البيت ؟ فقالت : إن مبغوماً ليس صفة الداعي ، وإنما المعنى : داع يناديه باسم الماء دعاؤه مبغوم

ومعنى البيت : أنّ الخشف من ضعفه لا يرفع طرفه إلاّ أن يسمع صوت داع دعاؤه معمًّى غير مفهوم ، وهو صوت أمه تناديه باسم الماء ، فيرفع إليها طرفه ، ودلالة (داع) على الدعاء كدلالة قوله

[٦٣٢]إذا نُهي السفيه جرى إليه [5]

---

(١) – ذكره ابن جني عن شيخه الفارسي في الخصائص ٣/٣٠

(٢) – اللسان (بغم)

(٣) – لعله كتاب الحصائل في المسائل لنجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي المتوفى سنة ٥٣٧ هـ

(٤) – في العين ٦/٢٠٤ :" (جلفز) عجوز جلفزيز : متشنجة ، وهي مع ذلك عمول "

(٥) – هذا شطر بيت لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري ، وعجزه :

أي : السفه ، وقد أوردوا صوراً حكموا فيها بزيادة المضاف تقريراً للحكم بزيادته في إضافة الاسم إلى المسمى ، منها قول الشاعر [1]:

[٦٣٣] ألا قَبَحَ الإلهُ بني زيادٍ وحَيَّ أبيهم قَبْحَ الحِمَارِ

وقول الآخر [2]:

[٦٣٤] يا قُرُّ إنّ أباكَ حيَّ خويلدٍ قد كنتُ خائفهُ على الأحماقِ

ومن كلامهم " هذا حي زيد ، وأتيتك وحيُّ فلان شاهدٌ " ، وفي أبيات[3]

[٦٣٥] قالهن حيُّ رباحٍ

وحكمهم على المضاف بالزيادة ضعيف ، وذلك لأنّ (الحيّ) هنا عبارة عن الشخص ، فهو من باب إضافة المسمى إلى اسمه ، فيلزم من الحكم بالزيادة هاهنا الحكم في إضافة المسمى إلى اسمه

وإنما قلنا : إن (الحي) هاهنا عبارة عن الشخص لا بمعنى القبيلة ؛ لأن عادة العرب أنه إذا مات واحد ، وذكروا شيئاً من أفعاله جاءوا بلفظ الحي بمعنى الشخص تصوراً لحياته وشخصه ، والمعنى : وأباهم الشخص الحي ، وإن أباك الشخص الحي خويلداً ، والشخص الحي زيدا ، وشخص فلان حي شاهد ، وقالهن شخص رباح .

وإذا ثبت أنّ (الحي) بمعنى الشخص كان من إضافة المسمى إلى اسمه ، فلا وجه للحكم بزيادته عند من لا يقول بالزيادة في إضافة المسمى إلى اسمه ، وأما قول الشماخ[4] /:

١٢٢/ب

[٦٣٦] وماءٍ قد وردتُ لوصل أروى عليه الطيرُ كالوَرَقِ اللجينِ

ذَعَرْتُ به القطا ، ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعينِ

(وخالف والسفيه إلى خلاف)

والبيت من شواهد الخصائص ٤٩/٣ ، والمحتسب ١٧٠/١ ، والإنصاف ١٤٠/١

[1] –قائله يزيد بن مفرغ ، وهو في ديوانه ١٤٣ ، والبيت من شواهد المحتسب ٣٤٧/١ وشرح المغصل ١٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٠ ، واللسان (حيا) ٢١٣/١٤ ، والخزانة ٣٢٠/٤،

[2] – ينسب لجبّار بن سلمى ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٨/٣ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٤٣/١ وخزانة الأدب ٣٣٤/٤

[3] – انظر هذا في شرح المفصل ١٣/٣

[4] – قائله الشماخ وهو في ديوانه ٣٢٠، والبيت من شواهد ابن يعيش ١٣/٣ ، وأساس البلاغة ، واللسان ، والتاج (لجن) ، والرضي ٢٤٣ ، والخزانة ٣٤٧/٤

والخزانة

فالحكم بزيادة المضاف ، وهو (مقام) ، مشاع لعدم احتماله المسافة لإضافة المسمى إلى اسمه أو الاسم إلى مسماه .

الفرع الرابع : في إضافة أسماء الزمان إلى الجمل [1]، وحق الإضافة أن تكون إلى المفردات ؛ لأنها التي يتصور تعريف المضاف بها وتخصيصه ، لكن العرب اتسعت فأضافت ظروف الزمان إلى الجمل ، وإن لم تضف إليها من ظروف المكان إلاّ (حيث ولدن) في بعض الصور ، وقد أضيف إلى الجمل آية ، وذو ، وليسا بظرفين ، وإنما اختصت الأزمنة بالإضافة إلى الجمل دون سائر الأسماء لأربعة أوجه :

أحدها : للمناسبة التي بين الزمن والأفعال من جهة الحدوث والتقضي بخلاف غيرها .

والثاني : لاشتراك الزمن والفعل في الحركة فإن الزمان عبارة عن حركة الفلك والفعل حركة الفاعل .

والثالث : أن الفعل يدل على الحدث والزمان فصارت إضافة الزمن إليه كإضافة البعض إلى كل .

والرابع : أن الإضافة في اللفظ إلى الفعل ، وفي المعنى إلى المصدر ، وإنما عدل إلى الإضافة إلى الفعل ، لإرادة تعيين الزمان لعدم دلالة المصدر على زمن معين .

ثم قيل :الإضافة إلى الجملة ، وقيل :الإضافة إلى الفعل وحده .حجة الأول من وجهين :

أحدهما : أنه لو كانت الإضافة إلى الفعل لكان إمّا مخفوضاً أو مفتوحاً في موضع الخفض ؛ لأنّه مفرد يمكن ظهور الأعراب فيه ، وليس هو بجملة حتى يحكى .

والثاني : أنّ الفعل لا ينفك عن الفاعل ، فيلزم أن تكون الإضافة شاملة للفعل وهو من لوازمه .

حجة من قال الإضافة إلى الفعل أن المناسبة إنما حصلت بين الزمن والفعل ؛ فيلزم أن تكون الإضافة إلى المناسب دون غيره

ومن قال الإضافة في المعنى إلى المصدر ، فهو شامل للجملة الفعلية والاسمية ، فإن الاسمية لها مضمون ، وتقدير (زمن الحجاج أمير ، وإذا الخليفة عبد الملك) : (زمن أمارة الحجاج ، وزمن خلافة عبد الملك) ومن صور الإضافة في التنزيل ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ

---

[1] – الإيضاح على المفصل ٤١٩/١

يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ [2] و ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [3] و ﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [1] و ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ ﴾ [2] وقال الشاعر [3]

[٦٣٧] على حين عاتبت المشيب على الصِّبا وقلت : ألَمّا تصحُ والشيب وازعُ؟!

وقال آخر:

[٦٣٨] حنّت نوار ولات هنّا حنّتِ وبدا الذي كانت نوارُ أَجَنّتِ [4]

فأضاف (هنا) إلى الجملة الفعلية ؛ لأنّه هاهنا مستعار للزمان ، وليس إشارة إلى المكان لوجهين :

أحدهما : أنّ (لات) مخصوصة بالدخول على (الحين)

والثاني : أنّ المعنى الحين بعد الكبر ، وإنما يتحقق ذلك في الزمان أي : جاءت نوار وليس الحين حين حبيبها .

ومذهب المبرد [1] أن الظرف إذا كان مستقبلاً يضاف إلى المستقبل دون الماضي ، والجملة الاسمية كقولك : أجيئك يوم يقدم زيد ، ولا يحسن أجيئك يوم قدم زيد ولا أجيئك يوم زيد قادم ؛ لأنه إذا كان مستقبلاً ناسب (إذا) و (إذا) لتضمنها معنى الشرط تطلب الفعل المستقبل .

فإن قيل : فقد يضاف إلى الماضي على ما يأتي تحقيقه في المبنيات إن شاء الله تعالى وإلى الجملة الاسمية .

---

(٢) – الآية ١١٩ من سورة المائدة

(٣) – الآية ٣٥ من سورة المرسلات

(١) – الآية ٦ من سورة المطففين

(٢) – الآية ١٩ من سورة الإنفطار

(٣) – قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣٢، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٣٣٠ ، وسر الصناعة ٢/٥٠٦ ، والإنصاف ١/٢٩٢ ، وشرح شذور الذهب ومغني اللبيب ٥٧١، واللسان (وزع) ٨/٣٩٠ ، (خشف) ٩/ ٧٠

(٤) – ينسب لشبيب بن جعيل ، والبيت من شواهد تذكرة النحاة ٧٣٤ ، وتخليص الشواهد ، ومغني اللبيب ٥٩٢ ، والخزانة ٥/٤٦٣

(١) _

قلـــنا : (إذا) لتضـــمنها معنى الشرط تعكس طبيعة الماضي إلى المستقبل بخلاف الظرف الدال إلى المستقبل العاري عن الشرط ، وأمّا الجملة الاسمية فلا يتعلق الشرط بها .

فإن قيل : فقد جاء الظرف الدال على المستقبل مضافاً إلى الجملة الاسمية في قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ۝١٣ ﴾[1] وقوله تعالى ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾[2] فجواب الآية الأولى ،أنّ (هم) مرفوع بفعل يفسره (يفتنون) لكنه لما حذف الفعل بان المنفصل عن المتصل

وأما إعرابه فيحتمل وجهين :

أحدهما : أنه مبني على الفتح لإضافته إلى الجملة ، وموضعه رفع ، إمّا على البدل من يوم الدين ، وإمّا خبر مبتدأ محذوف أي : هو يومهم على النار يفتنون[3]

والثاني : أنّ حركته حركة إعراب ، وفي ناصبه وجهان :

أحدهما : أنّه منصوب بالدين لأنّه عبارة عن الجزاء

والثاني : أنّه منصوب بفعل يدل عليه الدين أي : يجزون يوم هم على النار

وجواب الآية الثانية : أن (يوم التلاق) مفعول به ، وليس بظرف ؛ لأن (الأبد) ارتفع به لا فيه ، و (يوم هم بارزون) بدل منه ، وتوسع في إضافته إلى الجملة الاسمية لنقله من الظرفية إلى الاسمية .

قالوا : وإنّما يضاف إلى الجمل العام من الظروف كالحين ، والزمان ، والوقت ، والموقت المفرد كيوم وليلة وجمعهما كالأيام والليالي .

وأمّـــا الموقـــت غير المفرد كشهر وسنة ، والمعدود كيومين وثلاثة أيام وأربعة أيام ، فإنه يصح إضافتها إلى الجملة .

وإنمـــا اخـــتص العام وما ناسبه كالليالي والأيام لكونها غير محدودة / الإضافة إلى الجمل لوجهين :

١٢٣/أ

[1] – الآية ١٢، ١٣ من سورة الذاريات

[2] – الآية ١٥ ، ١٦ من سورة غافر

[3] – البحر المحيط ٣٩٢/٧

أحدهمـــا : أنّ أصـــل الإضافة إلى الفعل ، وهي تناسب الفعل في العموم ، فأضيفت إليه لمناسبتها له .

وأمّا الموقت المحدود فلا يناسب الفعل ، فلذلك لم تضف إليه ،

والثاني : [أنّه] لا يضاف إلى الفعل إلاّ ما كان ظرفاً له للمناسبة بين الظرف ومظروفه ، ومـــا زاد على ذلك لا مناسبة بينه وبين الفعل تقتضي الإضافة ، والعام وما ناسبه ، وإن كـــان زائداً على زمن الفعل المضاف إليه ، إلاّ أن زمن الفعل منه صالح في كل جزء من أجزائه لإطلاقه ، فصار لذلك بمنـــزلة (يوم وليلة) فإنه وإن وقع الفعل في بعضه وبعضه عـــار عـــن وقـــوع الفعل فيه فإنه يغتفر ذلك ؛ لأنه شيء واحد ، وأمّا الموقّت المحدود كالشهر والسنة ، و المعدود كيومين فإنه إذا وقع الفعل في بعضه ، فالبعض الآخر متميز عـــن زمن وقوع الفعل بحدّ يفصله عن زمن وقوع الفعل ، فتؤدي الإضافة إليه إلى إضافة الظـــرف إلى غير مظروفه تحقيقاً ، فلذلك قبح (جئتك سنة قدم زيد ، وشهر ولي عبد الملك) و لم يقبح (زمن الحجاج أميرٌ ، وأيام الخليفة عبد الملك) ، قال الشاعر :

[٦٣٩] ألا ليت أيام الصفاء جديد   ودهراً تولى يا بثين يعود[١]

أي : ليت لنا ، على حذف الخبر ، وإضافة الظرف إلى الجملة الاسمية ، ومن روى على الإضافة إلى المفرد جعل (جديداً) خبر (ليت) ووحّد ؛ لأنّ (فعيلاً) تصلح للجمع .

[١] – قائله جميل بثينة ، وهو في ديوانه ٦١ ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، والحماسة البصرية ١٠٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٥ ، والخزانة ٤٥٠/١٠

وأمّا قول الشاعر[1]

[٦٤٠] أنجبَ أزمانَ والداه به   إذ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا

فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ (أزمان) فاعل (أنجب) ، و بني على الفتح لإضافته إلى الجملة و (بـــه) يتعلق بمحذوف ؛ لأنّه خبر للمبتدأ تقديره : والداه آتيان به، و(إذ نجلاه) بدل من أزمان

والثاني : أن يكون أزمان (مقحماً) ووالده فاعل

والثالث : أن فيه تقديماً وتأخيراً ، والتقدير : أ نجب والداه به أزمان إذ نجلاه ، و(أزمان) مضـــافة إلى (إذ) ، وهي من إضافة الأعم إلى الأخص ؛ لأنّ (إذ) لِما مضى و (أزمان) عامة .

وأمّا (آية) فقد جاءت مضافة إلى الجملة ، قال الشاعر[2]

[٦٤١] بآية تُقْدِمُون الخيل شُعثاً   كأنّ على سنابكها مُدامَا

وقال آخر[3]:

[٦٤٢]ألا من مبلغ عني تميماً   بآيّة ما تحبّون الطعاما

عـــلى تقدير زيادة (ما) و إلاّ فهي مضافة إلى المصدر ، وبنو تميم تعير بمحبة الطعام ، وسببه : أنّ عمرو بن هند لما قتل بنو تميم أخاه نذر أن يحرق منهم مائة رجل[4]، فبينا هو يلتمس تمام المائة إذ أقبل راكب يوضخ بعيره ، فلما وصل إليه ، قال عمرو : ما جاء بك ؟ ، قال : حب الطعام لي ثلاث لم أذق طعاماً ، ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام ،

---

(١) -قائله الأعشى ، وهو في ديوانه ٢٨٥ ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٩٦ ، والمحتسب ١٥٢/١ ، واللسان (نجب) ٧٤٨/١ والهمع : ٤٣٤/٢ ، و التصريح : ٢٣١/٣

(٢) - ينســب للأعشـى ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٣ ، واللسان (سلم) ٢٩٢/١٢ ، ومغني اللبيب : ٥٤٩ ، والخزانة ٥١٢/٦ ، ٥١٥ ، و

(٣) - قائلـه يزيد بن عمرو بن الصعق ، والبيت من شواهد الكتاب ، شرح المفصل ١٨/٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٠ ، ٦٣٨ ، والخزانة ٥١٢/٦ ، ٥١٤ ،

(٤) — ابن يعيش ١٩/٣، ويوضخ بعيره : يسرع به ، ينظر : اللسان (وضخ) ٦٧/٣

قال عمرو : فممن أنت ؟ قال : من البراجم ، فرمى به في النار ، وقال : " إن الشقي راكب البراجم [1]" فذهبت مثلاً .

وإنما أضيفت الآية إلى الجملة الفعلية ؛ لأنّها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الآية علامة ، والوقت أيضاً علامة لمعرفة الحوادث الواقعة فيه ، متقدمة ومتأخرة ومقارنة لحلول الديون وغيرها ، ألا ترى أنك إذا قلت : آتيك وقت طلوع الشمس ، علامة للإتيان ، وإذا قلت : إذا جئتني جئتك ، صار مجيء المخاطب علامة لمجيء المتكلم ، فلما اشتركا في كونهما علامة أضيفت الآية إلى ما يضاف إليه الوقت ، وفي الآية قولان :

أحدهما : أنها بمعنى الجماعة ، تقول العرب : " خرج بنو فلان بآيتهم " ، أي : بجماعتهم

والثاني : أنها بمعنى القصة والرسالة ، قال كعب بن زهير[2]

[٦٤٣]ألاّ أبلغا هذا المعرّضَ أنّه　　　أ يقظانَ قال القول إذ قال أم حَلَمْ

، يريد رسالة .

وأمّا (ذو) في قولهم [3] " [اذهب] بذي تسلم " فتأويل إضافته إلى الجملة من ثلاثة أوجه :

أقواها : أن (ذا) صفة لوقت مقدر ، والصفة هي الموصوف ، صير وقتاً ، فلذلك صحت الإضافة ، والتقدير : اذهب وقت صاحب سلامتك .

والثاني : أنّه من إضافة المسمى إلى اسمه ، والفعل المضاف إليه في معنى المصدر ، وهو الاسم .

والثالث : أن (ذي) بمعنى (الذي) في هذا الموضع لكنه خرج على خلاف القياس ؛ لأن (ذو) بمعنى (الذي) يلزمه الواو في أحوال الأعراب ؛ لكونه مبنياً ، و (الذي) بمعنى صاحب يتغير لكونه معرباً ، والتقدير : اذهب بالأمر الذي يسلمك ، فهو صفة للأمر .

---

(١) –يضرب في من يوقع نفسه في هلكة طمعا ، ينظر : جمهرة الأمثال ١٢١/١ ، والميداني ٩/١ ، والخزانة ٦/ ٥٢٢ ،/ ٥٢٦ ، والبراجم من أولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم ينظر جمهرة أنساب العرب ، وشرح المفصل ١٩/٣

(٢) – ديوان كعب بن زهير : ٦٨

(٣) – الأصول : ١٥/٢

وأمّا الكلام على (إذ) و(إذا) و (حيث) و (لدن) وإعراب الظرف وبنائه ، فنذكره في باب المبنيّات إنْ شاء الله تعالى [1]

الفرع الخامس : في حذف المضاف إليه ، ولمّا كان الغرض من وضع اللفظ للدلالة على المعنى ؛جاز حذف المضاف اختصاراً في حال الاختيار عند حصول قرينه حالية أو فعلية .

وإذا حـــذف المضاف أعطى المضاف إليه حكمه من إعراب ، وعود ضمير ، وغيره[2] لقـــيامه مقامه ، وفي التنـــزيل ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَـةَ ﴾ [3] على الأصح ؛ لأنّ / القرية عبارة عن الأبنية المجتمعة ، ولا يطلب منها الجواب بغير حذف (أهل) .

١٢٣/ب

وقيل : إن القرية هي المسؤولة ، ويمكن منها ردّ الجواب معجزة ليعقوب عليه السلام ، وقـــيل : إنّ القرية مشتركة بين الأهل والأبنية ، وهذا ضعيف للعلم بأنّ القرية عبارة عن الأبنية ، والقائل بهذين القولين يقول : لا مجاز في القرآن

ومـــا حـــذف المضـــاف منه قوله تعالى ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [4] ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ [5] ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [6] ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [7] و ﴿ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [8] ، وقول الشاعر :

[٦٤٤] المال يزري بأقوام ذوي حسبٍ وقد يُسوِّدُ غيرَ السيدِ المالُ [9]

---

(١) — ينظر ص :

(٢) — مثل التذكير والتأنيث ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٣ ، ٢٦

(٣) – الآية ٨٢ من سورة يوسف

(٤) – الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٥) — الآية ١٨٩ من سورة البقرة

(٦) – الآية ١٧٧ من سورة البقرة

(٧) — الآية ٩٣ من سورة البقرة

(٨) – الآية ٢١٠ من سورة البقرة

(٩) – قائله حسان بن ثابت ١٤٧، والبيت من شواهد المذكر والمؤنث للأنباري ٣٤١ ، وشرح المفصل ٢٤/٣ ، واللسان (طبخ) ٣٧/٣

أي : فقـــدُ المالِ يزري ، وأمّا إذا حصل اللبس لعدم القرينة فلا يجوز حذف المضاف ؛ لعـــدم علم المخاطب به ، كقولك : رأيت زيداً ، وأنت تريد غلام زيد ، وأمّا قول ذي الرمة[١]:

[٦٤٥] عشيةَ فرَّ الحارثيُّون بعدما قضى نحبَهُ في متلقَى القومِ هَوبَرُ

والمراد (ابن هوبر) بدليل قول الآخر[٢] :

[٦٤٦]ونحن ضربنا بالكُلاب ابن هوبرٍ وجمع بني ذبيان حتى تبددوا

فإنّما حذف المضاف ، واسمه يزيد بن هوبر ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أن شهرة اسمه دلت على حذفه

والثاني : أنّ شهرة قتله في المعركة أغنى عن ذكر اسمه

والثالث : أنه أطلق الأب على الابن مجازاً ، وكذا قول الآخر[٣] :

[٦٤٧] فهل لكم فيها إليّ فإنني بصير بما أعيا النِّطاسيَّ حِذيَماً

أراد (ابـــن حذيم) فحذف المضاف ؛ لأنّ شهرته بمعرفة الطب دلت على حذفه ، وهو رجل من تميم الرباب كان أطب العرب ، وكان أطبّ من الحارث[٤]

ثم المضــــاف إلـــيه - وإن أقـــيم مقام المضاف وأعطى إعرابه لقيامه مقامه - فقد يلحظ المضـــاف أيضـــاً ، ويعود الضميرُ عليه كقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[٥]فإنـــه أنث الضمير العائد على (

---

[١] -قائلـــه ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٢/٦٤٧، والبيت من شواهد شرح المفصل ٣/٢٣ ، واللسان (هبر) ٥/ ٢٤٨ ، والهمع ، والخزانة ٤/٣٧١ ،

[٢] – قائلـــه : عمرو بن لجأ، والبيت من شواهد ، شرح المفصل ٣/٢٤ ، والكلاب بضم الكاف واد في الجزيرة ينظر : معجم البلدان ٤/٤٧٢

[٣] – قائله : أوس بن حجر ، وهو في ديوانه ١١١ ، والبيت من شواهد الخصائص ٢/٤٥٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٥ ، وشرح شواهد الشافية ١١٦، ١١٧ ، واللسان (نطس) ١٢/١١٩ ، والخزانة ٤/٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦

[٤] – ضرب بابن حذيم هذا المثل في الطب ، فقيل : أطب من ابن حذيم ، وينظر جمهرة الأمثال ٢/١٤ ، والميداني ١/٤٤١ ، والخزانة ٤/٣٧٠ ، ٣٧٦ ، والحارث المذكور هو الحارث بن كلدة

[٥] – الآية ٤ من سورة الأعراف

القرية) ،وذكّر الضمير العائد على (أهل) المحذوف ؛لأنّ التقدير (وكم من أهل قرية) ، وأمّا قول حسان[1]:

[٦٤٨] يُسقون من وَرَدَ البريصَ عليهمُ   بردى يصفّق بالرحيقِ السلسلِ

فإنه ذكّر الضمير في (يصفق) ، ويحتمل وجهين :

أحدهما : عوده على المضاف المحذوف ، وهو (ماء بردى)

والثاني : أنّه يعود على (بردى) ، وإن كانت مؤنثة [2]لقيامها مقام المضاف المذكر فأعطيت حكمه من التذكير كما أعطيت حكمه في الإعراب

وأما حذف المضاف إليه فإن الاستقراء يدل على قلته بالنسبة إلى المضاف ، وذلك لأنّ الغرض منه التعريف أو التخصيص ، فحذفه يخلّ بالمقصود منه ، فلذلك قل حذفه ، وقد حذف مع أسماء مقتضية للإضافة لإبهامها ، فإذا استعملت غير مضافة علم أنّ المضاف إليه محذوف لاقتضاء المضاف ذلك ، ومع ذلك فلابد من قرينة تدل على المضاف إليه : منها حذفه مع (إذ) في (يومئذٍ) وحقه الإضافة إلى الجملة إلا أنهم حذفوا الجملة ، وعوضوا منها التنوين في آخر الكلمة ، فلما اشتركا في التعاقب على آخر الكلمة ناسب ذلك تعويضه منها .

وإنما تحذف الجملة إذا تقدم ما يدل عليها ، كقوله تعالى قال تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا ﴾ [3]، والتقدير : يوم إذ يزلزل زلزالها ويوم إذ تخرج أثقالها ، ويوم إذ يقول الإنسان مالها تحدث أخبارها ؟، فحذف المضاف إليه لدلالة الجمل المتقدمة عليه ، وكذا قول الشاعر:

[٦٤٩]نهيتك عن طلابك أم عمرو   بعاقبة وأنت إذٍ صحيح [4]

---

[1] – قائلــه : حسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ١٢٢ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٢٥/٣ ، ١٣٣/٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١ ، واللسان (سلسل) ٣٤٥/١١ ، والهمع ٤٢٩/٢ ، والخزانة ٣٨١/٤ ،٣٨٢ ، و ١٨٨/١١

[2] – قال ابن يعيش ٢٦/٣ " ألا ترى أن ألفه كألف حمراء ، وبشكى ، وهذا البناء لا تكون ألفه إلا للتأنيث "

[3] – الآية ٢-٣ من سورة الزلزلة

[4] – قائلــه أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ١٧١/١ ، والبيت من شواهد سر الصناعة ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، وشرح المفصل ٣/ ٣١ : وتذكرة النحاة ٣٧٩، ومغني اللبيب ١١٩ ، والخزانة ٥٣٩/٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ .

أي : وأنـــت إذ نهيتك ، فحذفت الجملة لدلالة ما تقدم عليها ، وكسرة الذال هرباً من التقاء الساكنين خلافاً للأخفش [١]،فإنه نقل عنه بأنها مجرورة بإضافة (يوم) و (حين) إليها ، وهو باطل لوجهين :

أحدهمـــا : أنّ (إذ) في حـــال إضـــافتها إلى الجملة مبنية ، وقوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ نَجَّـٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ [٢]مـــع وجـــود الإضافة إليها ، فكيف تكون معربة مع حذف المضاف إليه ، والظروف المعربة إذا حذف المضاف إليه منها بنيت .

والثاني : وجود الكسرة معها من غير مضاف نحو قوله : وأنت إذٍ صحيحُ[٥]

فعُلم بذلك أنّ الكسرة للهرب من التقاء الساكنين لا للإعراب .

ومنها (كل) وفي التنـــزيل ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [٦] ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [٧] واختلف في تنوين (كل) :

فمنهم من قال : إنه عوض عن المضاف إليه كـــ(إذ) ؛ لأنها مما يلزم الإضافة ، والدليل على ذلك نصب الحال عنها كقولك : مررت بكل قائماً ، والحال لا تقع عن النكرة إلا عن ضعف ، وعلى هذا يمتنع دخول الألف واللام عليها ؛ لتقدير الإضافة .

ومـــنهم مـــن قـــال : إنه التنوين الذي يستحقه لولا الإضافة ؛ لأنها معربة ، فإذا زالت الإضـــافة رجع إليها/ ما كانت تستحقه لتمكنها ، والدليل على ذلك نصبها على الحال كقولك : مررت بهم كلا ، ولو كانت الإضافة مرادة لم يجز نصبها على الحال ، ويجوز على هذا القول دخول الألف واللام عليها كسائر النكرات إذا لم تضف .

/١٢٤

---

(١) – ينظر شرح المفصل ٢٩/٣ ه " وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد ومحمله إن صح على التقريب ، أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ ألا ترى أن إذ مبنية في حال إضافتها إلى الجملة " وينظر مغني اللبيب ١١٩

(٢) – الآية ٨٩ من سورة الأعراف

(٥) – إشارة إلى قول أبي ذؤيب المتقدم

(٦) – الآية ٧٩ من سورة الأنبياء

(٧) – الآية ٨٧ من سورة النمل

ومنها (بعض) ، وفي التنــزيل ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾ [1] والخلاف في تنوينه كالخلاف في تنوين (كل)

وأمّــا الظــروف المبنية بقطعها عن الإضافة فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى[2] ، وهاهنا مرتبة ثالثة أقل من المرتبتين الأوليين ، وهي حذف المضاف والمضاف إليه معاً عند تعدد الأسماء المضافة ، وفي التنــزيل : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [3] أي : كدوران عين الذي يغشى عليه ، فحذفا جميعاً ، وقال تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [4]، والــتقدير : من أثر حافر فرس الرسول ،فحذفا معاً ، وقال أبو علي في أبي دؤاد يصف البرق[5]

[٦٥٠]أسال البحار فانتحى للعقيق

أنه حذف المضاف والمضاف إليه معاً ، والتقدير : أسأل سقيا سحابةٍ البحار

أي : سحاب البرق ، فــ(سقياَ) فاعل (أسال) فلما حذفت أقيم السحاب مقامها ، فــبقي : أسال سحابةُ البحرَ ، فلما حذف السحاب ، أقام الضمير المضاف العائد على البرق مقامه،فاستتر في الفعل ؛لأنه ضمير فاعل للغائب ،وفي قول الأسود يصف فرساً[6] :

[٦٥١]فأدركَ إبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها وقد جَعَلتني من حَزِيمةَ إصبَعَا

---

[1] – الآية ٣٢ من سورة الزخرف

[2] – يأتي ص

[3] – الآية ١٩ من سورة الأحزاب

[4] – الآية ٩٦ من سورة طه

[5] – هذا عجز بيت قائله أبو دؤاد الإيادي ، في ديوانه ٣٢٧ ، وعجزه

أيا من رَأى لي رأيَ برقٍ شريق

، والبيت من شواهد إيضاح الشعر ٤٩٤ ، وشرح المفصل ٣١/٣ ، والصفوة الصفية ٧٠٤/١

[6] – اخــتلف في قائله فقيل للكلحبة اليربوعي : هبيرة بن عبد مناف ، وقيل لرؤبة بن العجاج ، في النوادر لأبي زيــد ٤٣٦ ، والمفضليات ٣٢ ، و نسب في شرح المفصل ٣١/٣ للأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن حارثة ، وينظر إيضاح الشعر للفارسي ٤٩٤ ، والهادي في الإعراب ١٢١ ، ومغني اللبيب ٢٦٤/٢ ، ولسان العرب (حرم) (بقي) ١٢٧/١٢ ، ٨١/١٤ ، وشرح الشواهد للعيني ٤٤٢/٣ ، والخزانة ٤٠١/٤ ،

يريد أنّ العرادة لما أوصلته إلى المنـــزل ، ولم يبق بينه وبينه إلاّ قدر مسافة أصبع عرض لهـــا ظلـــع ، وهو الغمز في المشى ، لوجع في الرجل ، فحذف قدر مسافة على التدريج المألوف ، ومن ذلك قولهم : " أنت فرسخان " أي : أنت مني ذو مسافة فرسخين .

الفـــرع الســـادس : في حـــذف المضـــاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه ، وهو قليل الاستعمال ضعيف في القياس لوجهين :

أحدهمـــا : أنّ المضـــاف عمـــل في المضـــاف إليه نيابة عن الحرف ، فيؤدي حذفه إلى الإجحاف بحذف النائب والمنوب عنه .

والثاني : أن حذف حرف الجر ضعيف ، فكذا حذف ما ناب منابه

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو : اسأل القرية ، فليس بضعيف لأنه إذا حـــذف المضاف بطل عمله لحذفه ، وانتقل إليه عمل العامل في المضاف ، وقد جاء من ذلك صور منها :

قولهم[1] في المثل " ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة "

واخـــتلف فيها فذهب سيبويه والخليل[2] إلى أنه حذف المضاف من (بيضاء) ، ونعت عـــلى إعـــرابها ؛ لأنها لا تنصرف ، فهي في موضع الجر مفتوحة ، ولو أعطيت أعراب المضاف ، وهو (كل) لكانت مرفوعة ، وبذلك لا يقولان بالعطف على عاملين .

وذهـــب الأخفش ومن تابعه من البصريين والكوفيين [3]إلى أنها من صور العطف على عاملين لأنهم يقولون بجوازه ، وسيأتي في العطف على عاملين إن شاء الله تعالى [4].

وبيانه في هذه الصورة أن (كلاً) مرفوع بـــ(ما) و (سوداء) مجرورة بـــ(كل) و (تمـــرة) منصوبة بـــ(ما) ؛ لأنها خبرها ، فإذا عطفت (بيضاء) على (سوداء) ، و (شحمة) على (تمرة) ، فقد عطفت على عاملين ، وهما ما الناصبة و (كل) الجارة .

فـــإن قـــيل : حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف ، فلم رجح سيبويه حذف المضاف وإبقاء عمله ؟

---

(1) – يضرب في اختلاف الأخلاق ، والطباع ، ينظر : الميداني ٢٨١/٢ ، واللسان (كلل) ٥٩١/١١

(2) – الكتاب ٦٥/١ ، ٦٦ مع الحاشية للسيرافي ، وابن يعيش ٢٧/٣

(3) – الإنصاف المسألة (٦٥) ٤٧١/٢ ، وابن يعيش ٢٧/٣

(4) – ينظر ص :

قلنا : لأنه قد عهد حذف الجار وإبقاء عمله اتفاقاً نحو قوله[1]

[٦٥٢] رسم دار

وقول من قال[2] " خيرٍ" ، وقوله

[٦٥٣]وبلدة ليس بها أنيس [3]

وفي القسم : اللهِ لأفعلنّ ، وأمّا العطف على عاملين ، فلم يتفق عليه ، فكان العمل على المتفق عليه أولى من المختلف فيه ، وهذا المثل يحتمل أوجهاً من الإعراب .[4]

أحدها : ما تقدم .

والثاني :أن يعمل (ما) في الأول ،ويرفع (بيضاء) و(شحمة) على الاستئناف

والثالث : أن يرفع الأول والثاني ، ولا يعمل (ما) .

والـــرابع : مـــا كل سوداءُ تمرةً ، ولا بيضاءُ شحمةً ، وهو أحسنها ؛ لأنه أعمل (ما) وحذف المضاف من (بيضاء) وأعطاها إعرابه ، وحمل سيبويه قول أبي داؤد [5]

[٦٥٤] أكل امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ باللّيلِ نارا

على حذف المضاف من نار.

---

[1] – هذا من قول جميل بثينة ، ينظر ديوانه ، والبيت بتمامه

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

يـــنظر : ديوانه ١٨٩ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ وسر الصناعة ١٣٣/١ ، والإنصاف١/ ٢٣٢ ، وضرائر الشعر ١٤٤ ، وشرح المفصل ٨٢/٣ ، ٧٩ ، ٥٢/٨ ، ومغني اللبيب ، وهمع الهوامع واتصريح : ، والخزانة ٢٠/١٠

[2] – نقـــل هذا القول عن رؤبة بن العجاج ، وأنه كان يقوله ردا على من قال له كيف أصبحت ؟ ينظر : ١/ ٢٨٥

[3] – ينسب للعجاج ، ، وليس في ديوانه ،وقيل لجران العود ، وهو في ديوانه ٩٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، والمقتضـــب ٣١٩/٢ ، و٣٤٧ ، ٤١٤ ، ومجالس ثعلب ٣١٦/١ ، والإنصاف ٢٧١/١ ، وابن يعيش ٢٧ ، والهمع ١٩١/٢ التصريح ٧٨/٢

[4] – أراد المثل : (ما كل سوداء .....إلخ)

[5] – ينسب لأبي داؤد ، وهو في ديوانه ٣٥٣ ، وقيل لعدي بن زيد ، وهو في ملحق ديوانه ١٩٩ ، وقيل لجارية بـــن الحجاج والبيت من شواهد الكتاب ٦٦/١ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، والإنصاف ٤٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٦ ، ومغني اللبيب ٣٨٢ ، والهمع ٤٣٠/٢ ، والخزانة ٤١٧/٤ .

وحملــه من أجاز العطف على عاملين عليه ؛ لأنه يعطف (ونار) على (امرئ) من (كل امرئ) و (ناراً) على (امرأ) المنصوب فقد عطف على ناصب ، وهو(تحسبين) ، وعلى جار ، وهو (كل) .

ومنها قولهم " ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : للمبرد [1]وهو منعها ، وذلك ؛ لأنه لا يقول بحذف الجار ، ولا بالعطف على عاملين ، ولا محمل له سواهما

والــثاني : لسيبويه [2]أنه على إضمار (مثل) أي : ولا مثل أخيه يكره ذاك أو ، يقول ذاك .

والثالــث : أنه على العطف على عاملين ؛ لأن (الأخ) معطوف على المجرور ، وخبره المقدر معطوف على خبر (ما) إذ لابد من تقدير خبر الثاني

١٢٤/ب

والاعتراض على الثالث / بثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّ جَعْلُهُ معطوفاً على الأول يؤدي إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجــنبي من الثاني ، وهو خبر الأول ، ولا تستقيم تقدير العطف على عاملين إلا بتقدير عطف الثاني على الأول .

والــثاني : أن دخول حرف النفي عليه يمنع من عطفه على الأول ؛ لأن الأول غير منفي إنما المنفي المضاف ؛ فلا يعطف المنفي على غير المنفي .

والثالث : أنّه لو كان معطوفاً عليه لفسد المعنى إذ يصير المعنى ما مثلهما جميعاً تقول ذاك ، فــيكون القول منفياً عن (الهيئة الاجتماعية) لا عن كل واحد منها ولا يرد شيء مما قلــنا على سيبويه ؛ لأنه يقدر المضاف مع الثاني ، وقد نابت (لا) عن (ما) ، ويقدر خــبر الثاني ، والواو لعطف جملة على جملة لا لعطف المفردات على المفردات حتى ترد علــيه الإشكالات ، والمثل – وإن كان يذكر في مثل هذا- للمبالغة ، والمقصود المضاف إلــيه ، فلــه حصة في العمل فيما بعده ، ووقوع النفي في الظاهر عليه ، فتقديره لتوفية العمل حقه ، لا لأن المعنى يقتضيه

ومنها قولهم [3]: "ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك "

---

(١) – المقتضب ١٥٢/٤

(٢) – الكتاب ٦٥/١

(٣) – الكتاب ٦٦/١

وإنما يستقيم المعنى فيها على مذهب سيبويه ، وهو جر الثاني بتقدير (مثل) من غير عطف له على الأول ، وتكون (لا) نائبة عن (ما) ، و (ما) الموجودة والمقدرة عاملان في الخبر ، ولا يجوز جر الثاني بالعطف على الأول لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه يؤدي إلى أن يعمل في (يقولان) عاملان مختلفان ، وهما (ما) الرافعة لمثل ، و(مثل) الجار للثاني ، كما جر الأول ؛ لأنّ العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه ، و(ما) لم تعمل في المجرور حتى تعمل في خبره

والثاني : أنّه لو كان معطوفاً على الأول لم يكن الإخبار إلا عن (مثل) ، فتمتنع تثنية الخبر

والثالث : أن العطف يفسد المعنى ، إذ يصير المعنى ما مثل هذين الشخصين جميعاً يقول ذاك ، وليس المعنى نفي القول عن المماثل لهما جميعاً بل نفى القول عن كل واحد منهما ، وإنما يستقيم هذا على تقدير المضاف لا على تقدير العطف ، وأما كون المقصود ما أضيف إليه مثل (دونه) فقد تقدم ما يرشد إليه

الفرع السابع : في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح لوجهين :

أحدهما : أن المضاف إليه معاقب للتنوين وحالاً محله ، وكما لا يفصل بين التنوين والمنون كذاك لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه

والثاني : أنهما لارتباط كل واحد منها بصاحبه صارا كالكلمة الواحدة ، وكما لا يفصل بين أجزاء الكلمة لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد جاء الفصل بينهما في ضرورة الشعر بالظرف وبالمفعول وبالفاعل وبالجملة إلا أنّ الفصل بالظرف أقربها إلى الجواز لوجهين :

أحدهما : أنه اتسع في الظروف لما كانت تقتضي مظروفاتها كل الاقتضاء ، ولا ينفك مظروف عن ظرف ، فلقوّة اقتضائها للمظروف ، وعدم انفكاك كل مظروف عن ظرف جاز الفصل به بينهما ، والجار والمجرور ملحق به لما بينهما من الشبه .

والوجه الثاني : أنّ الأحداث المضافة وغيرها تقتضي الزمان والمكان كل الاقتضاء فيصيران كالموجودين ، وإن لم يذكرا ، فيستوي لذلك ذكرها وعدمه ، فلذلك جاز إقحامها ؛ لأنّه بمنزلة عدم ذكرها ،

ومما جاء من الظروف قول الشاعر[1]

[٦٥٥] كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

وقول الآخر

[٦٥٦]لما رأت ساتيدما استعبرت لله درُّ اليوم من لامها [2]

وقول الآخر

[٦٥٧]كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج [3]

وقول الآخر

[٦٥٨] إنّ عمراً لا خيرَ في اليومَ عمرٍو[4]

وقال آخر[5]

[٦٥٩]هما أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

وأما الفصل بالمفعول فجاء في قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المشركين قتلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[6] على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وإسناده إلى (قتل) وإضافة (قَتْل) إلى (شركائهم) ، ونصب (أولادَهم) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة الجمهور ، على بناء الفعل للفاعل مسنداً إلى (شركاؤهم ، ، ونصب (قتل) على أنه مفعول وأضافه إلى أولادهم

---

(١) -قائله :أبو حية النميري ،وهو في ديوانه ١٦٣ ،والبيت من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ،والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، و شرح المفصل ١٠٣/١ ،واللسان (حبر) ١٥٨/٤،و (عجم) ٣٩٠/١٢ ، والهمع

(٢) - قائله عمرو بن قميئة،وهو في ديوانه ١٨٢ ،وقد تقدم في الشاهد ٢٣٤ ،والبيت من شواهد الكتاب ١٧٨/١ ،والمقتضب ٣٧٧/٤ ،ومجالس ثعلب ١٥٢ ،وشرح المفصل ٢٠/٣، ٧٧ ،واللسان (دمي) ٢٧١/١٤ ، والخزانة ٤٠٥/٤ ، و٤٠٦ ، و٤١١ ، و٤١٩

(٣) - تقدم في الشاهد رقم ( ) ، والميس : شجر يتخذ منه الرحال ، والقتب : إكاف البعير ، ومنه أيضا تتخذ الزُّند ، ينظر : النبات : لأبي حنيفة الدينوري ٢٢٨ ، واللسان (ميس) ٢٢٤/٦ ، (قتب) ٦٦٠/١

(٤) – هذا صدر بيت عجزه

إن عمرا مكثر الأحزان ،

والبيت من شواهد الهمع ٣٨٦/٢ ، والأشموني ٣٠٢/٢ ، والدرر٢/ ٤

(٥) - ينسب لعمرة الخثعية في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٢ ، والإنصاف ٤٣٤/٢ ، وللدرني بنت عبعبة في الكتاب ١٨٠/١ ، وضرائر الشعر ١٩٢ ، والخصائص ٢٩٥/١ ، ٤٠٥/٢ .

(٦) – الآية ١٣٧ من سورة الأنعام

وضعف النحاة قراءة ابن عامر [١]؛ لأن مثل هذا الفصل ضعيف في ضرورة الشعر ، فكيف يأتي مثله في القرآن المعجز [٢]؟! لجزالته وحسن نظمه ، قال أبو علي[٣] " ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى "

والجواب عن ذلك : أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة القراء ، صحيحة النقل ، فلا وجه للطعن فيها لوجهين :

أحدهما : أنه يتبع رسم المصحف ، وهي في مصحفهم بالياء ، والطعن فيها طعن على مصحف أهل الشام .

والثاني : أنّه حكى ابن الأنباري[٤] الفصل بينهما في غير الشعر قالوا :

هو غلامُ إن شاء الله ابنِ أخيك

ونقل ابن كيسان[٥] عن بعض النحويين أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمنزلة السكوت على الأول منهما ، فكما يجوز السكوت يجوز الفصل ، ومما جاء من الفصل بالمفعول قول الشاعر[٦]

[٦٦٠]وحلق الماذيِّ والقوانس فداسهم دوس الحصادَ الدائس /

١٢٥/أ

---

[١] – الكشف ٤٥٣/١ – ٤٥٤ ، والبحر ٢٢٩/٤ ، ٢٣٠ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، والإتحاف ٢١٧

[٢] – الكشاف للزمخشري ٥٤/٢ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٨١ ، وضرائر الشعر ١٩٨

[٣] – لم أعثر عليه في كتب أبي علي التي بين يدي ، وفي البحر المحيط ٢٣٠/٤ : قال أبو علي " هذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها – يعني ابن عامر – كان أولى "

[٤] – الإنصاف المسألة (٦٠)٢/ ٤٢٩

[٥] – أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ترجمته في الإنباه ٥٧/٣ ، وإشارة التعيين ٢٨٩ ، والبغية ١٨/١

[٦] – ينسب لعمرو بن كلثوم ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد المقاصد النحوية ٤٦١/٣ ، والأشموني ٢/ ٣٢٧

وقال آخر [1]:

[٦٦١]تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نفى الدراهيم تنقاد الصياريفِ

أي : نفى نقد الصياريف الدراهيم ، وأنشد الأخفش[2]

[٦٦٢]فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

و لم ينقله سيبويه في كتابه ،فإن وجد في بعض النسخ ،فذلك على سبيل الإلحاق وطعن فيه : فمنهم من قال سبب ردّه أنه لبعض المولدين المدنيين ، فلا حجة فيه ،ومنهم من قال : كان يتمكن من إضافة المصدر إلى المفعول أو رفع الفاعل ، فيقول : زج القلوصَ أبي مزاده ،فلا ضرورة إلى الفصل ، فلذلك امتنع

وأما الفصل بالفاعل كقول الشاعر [3]

[٦٦٣]تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها

أي : شفت عبد القيس منها غلائل صدورها

وأمّا الفصل بالجملة فكقول الشاعر[4]

[٦٦٤]فأصبحت بعد خطَّ بهجتِها كأن قفراً رُسومَها قَلَمَا

تقديره : فأصبحت بعد بهجتها قفراً ،كأنّ قلما خط رسومها ، وقيل : هذا البيت مصنوع ، وأمّا قول الفرزدق[5]

[٦٦٥]يا من رأى عارضاً أسرُّ به بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ

---

(١) – قائله : الفرزدق ، وقد تقدم في الشاهد رقم [ ]

(٢)– لم يثبته محقق الكتاب رحمه الله ، وينظر ١٧٦/١ ، مجالس ثعلب ١٥٢ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والإنصاف ٤٢٧/٢ ، وشرح المفصل ١٨٩/٣ ، وينظر الخزانة : ٤١٥/٤ – ٤١٢

(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإنصاف ٤٢٨/٢ ، والخزانة ٤١٣/٤ ، و٤١٨

(٤) – ينسب لذي الرمة ، وهو في ملحق ديواته ١٩٠٩ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٣٠/١ ، و٢٩٣/٢ ، والإنصاف ٤٣١/٢ ، واللسان (خطط) ٢٨٧/٧ ، والخزانة ٤١٨/٤ ، وقيل : مصنوع !

(٥) – ديوان الفرزدق ٢١٥)(الصاوي) ، والبيت من شواهد الكتاب ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر الصناعة ١/ ٢٩٧ ، وشرح المفصل ٢١/٣ ، و مغني اللبيب ، والخزانة ١٠/

وقول الأعشى[1]

[٦٦٦]ولا نُقاتل بالعصيِّ ولا نُرامي بالحجارة

إلاّ عُلالَةَ أو بُداهةَ سابحٍ نهدِ الجُزارة

ففيهما قولان :

أحدهما لسيبويه[2]: أنّ (ذراعي) مضاف إلى (الأسد) ، و(جبهة) مضافة إلى ضميره ؛ لأنه ينوى به التقدير ، والتقدير : بين ذراعي الأسد وجبهته ، وكذا (علالة) مضافة إلى (سابح) ، وبداهة مضافة إلى ضميره ، والتقدير : علالة سابح ، أو بداهته .

والقول الثاني : للمبرد[3]أن المضاف إليه محذوف من الأول استغناء عنه بالثاني ، والتقدير : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، والاّ علالة سابحٍ ، أو بداهة سابحٍ،

حجة أبي العباس من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وهو المضاف الثاني .

والثاني : أنّه يلزم سيبويه محذوران ، وهما حذف المضاف إليه من الثاني ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا يلزم المبرد إلاّ حذف المضاف إليه من الأول

والثالث : القياس على (زيد وعمرو قائم) فإنّ خبر الأول عنده محذوف ؛ لدلالة الثاني عليه ، فكذا هاهنا يكون المحذوف من الأول لدلالة الثاني عليه والجواب عن الأول : أنه لما اشترك الفاصل وما قبله في النسبة إلى المضاف إليه لم يعد فصلاً لكونه غير أجنبي عن المضاف إليه ، وعن الثاني أنّ المحذوف ساقط لما ذكرنا

وأما المحذور الثاني فما صار إليه سيبويه أقوى ؛ لأنّه جار على قياس تكرير الأسماء ، لأنه يجعل للثاني ضميراً يعود إلى الأول ، وعلى رأي المبرد كلاهما بلفظ الظاهر ، وهو على خلاف تكرير الأسماء

---

[1] – قائله ، الأعشى ، وهو في الديوان ٢٠٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ، وشرح المفصل ١٩/٣ ، واللسان (جزر) ١٣٥/٤ ، ، ويروى : (قارح) بدلا من (سابح)

[2] – الكتاب : ١٨٠/١

[3] – المقتضب ٢٢٩/٤

وعـــن الثالث : أنه حكم بحذف خبر الأول ؛ لأنّه لا ضرورة إلى غيره ، وأمّا هاهنا فإنما أخَّـــره ، وإن كـــان الأول هـــو المضاف إليه ليكون كالعوض من المضاف إليه الثاني ، فيحصل بكون الأول مضافاً إليه ، وبتأخيره فائدتان :

إحداهما : أنّه إذا كان الأول مضافاً إليه كان دالاً على المضاف إليه الثاني ، والدليل يجب أن يعقل قبل المدلول .

والثانية : أنه يقوم مقام المضاف إليه الثاني لئلا يصير الثاني مضافاً ليس بعده مضافه ، ولا ما يقوم مقام مضافه .

الفرع الثامن : في اكتساب المضاف أحكام المضاف إليه ، وإنما اكتسب المضاف أحكام المضاف إليه ؛ لأنّه جيء به مكملاً للأول وحالاً محل التنوين من الأول فيسري إلى الأول حكمه كما يسري إليه التمكن من التنوين ، ونذكر من ذلك تسعة أحكام :

أحدها : التعريف نحو : غلام زيد ، وقد ذكرنا تحقيقه

والثاني : التخصيص نحو : غلام رجل

والثالـــث : التـــنكير نحو : زيدُ قبيلةٍ ، وإن زيداً لزيد صدق ، فإضافة العلم إلى النكرة تقتضـــي تـــنكيره لفساد إضافته ، وهو معرفة لأنّ التعريف والتنكير ضدان إذ أحدهما للمســـمى المعـــين ، والآخر لغير المعين ، فلا يمكن الجمع بينهما على تقدير بقاء علمية المضاف .

والـــرابع : أنـــه يكتسب منه العموم كقولك : أكرم غلام كل عالم ، فالغلام اكتسب العمـــوم مـــن (كل) ، وكذلك : نعم غلام الرجل زيد ، فالغلام اكتسب العموم من الرجل على مذهب الجمهور ؛ لأنّ فاعل (نعم) عندهم يشترط تعريفه بلام الجنس ، أو إضافته إلى المعرف بها .

والخامس : أنه يكتسب منه التأنيث كقول الشاعر[1]

[٦٦٧] لما أتى خبر الزبير تواضعت   سورُ المدينة والجبالُ الخشّعُ

فأنث (السور) لإضافته إلى المؤنث ،وفي التنزيل ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[2] على قراءة من قرأ بالتاء[3]، ومثلها : ذهبت بعض أصابعه ، وقوله تعالى ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[4]و(المثل) مذكر ، لكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، ولذلك سقطت (التاء) من (عشر) .

/١٢٥

وقيل : إن مثل الحسنة حسنة /وقوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[5] أنّثَ الخبر لاكتساب المبتدأ التأنيثَ من المضاف إليه ، وقوله تعالى ﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ ﴾[6]إن جعل لونها مبتدأ ، و (فاقع) خبره مقدم ، والجملة صفة البقرة ، و (تسر الناظرين) صفة أخرى للبقرة ، فلا إشكال

وإن جعل (فاقع) صفة للبقرة ، و (لونها) مبتدأ ، و (تسر الناظرين) خبر ، فإنما أنث الخبر . واللون مذكر لوجهين :

أحدهما : أن اللون هاهنا عبارة عن الصفرة ، فحمل على المعنى .

والثاني : أنّ اللون اكتسب من المضاف إليه التأنيث ، فذلك أخبر عنه بالمؤنث والسادس : أن يكتسب منه التذكير عند قوم قياساً على اكتساب التأنيث ، كقول الشاعر :

---

(١) – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٢/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والصاحبي ٢٦٧ ، والخزانة ٢١٨/٤

(٢) – الآية ١٠ من سورة يوسف

(٣) – قرأ (تلتقطه) مجاهد ، وأبو رجاء ، والحسن ، وقتادة ، وينظر : الكشاف ٣٠٥/٢ ، والبحر ٢٨٤/٥ ، والإتحاف ٢٦٢ ،

(٤) – الآية ١٦٠ من سورة الأنعام ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٧٨/١

(٥) – الآية ٥٧ من سورة العنكبوت

(٦) – الآية ٦٩ من سورة البقرة

[٦٦٨] لقد ولد الأخيطل أم سوء[١]

ومن منع وفرق بينهما [حجته] أنّ التأنيث فرع على التذكير ، واكتساب المضاف أحكام المضاف إليه إخراج عن أصله إلى حكم الفرع ، فناسب أن يكتسب فرعاً مما له حكم الفرع .

وأما المذكر فليس فرعاً على شيء حتى يكتسب من حكم الفرعية ، فلذلك لم يكتسب التذكير ، وأمّا حذف التاء فلأجل الفصل .

والسابع :أن يكتسب منه البناء كقوله تعالى ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾[٢]و ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾[٣]و ﴿ مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾[٤]على قراءة من قرأ بفتح الميم[٥]

وأما قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[٦]فمن قرأ برفع (مثل) فعلى النعت لحق أو خبر بعد خبر ، ومن قرأ[٧]بنصبه ففيه وجهان :

أحدهما : أنه مبني على الفتح [وفيه] وجهان :

أحدهما : أنه بني لإضافته إلى غير متمكن ، وهو (أنكم) و (ما) زائدة

---

(١) – هذا صدر بيت مختلف في عجزه ، ويروى :

(مقلدة من الأمات عار على باب استها صلب وشامُ)

قائله : جرير ، وهو في ديوانه ٥٤٩ ، والبيت من شواهد المقتضب ١٤٨/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وسر الصناعة ٥٦٥/٢ ، والإنصاف ١٧٥/١ ، وضرائر الشعر ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٩٢/٥ ، واللسان (أمم) ٢٩/١٢

(٢) – الآية ٦٦ من سورة هود

(٣) – الآية ١١ من سورة المعارج

(٤) – الآية ٨٩ من سورة النمل

(٥) – مختصر شواذ القراءات ١٦١

(٦) – الآية ٢٣ من سورة الذاريات

(٧) – قرأ بالنصب ، وينظر : الكشف ٢٨٧/٢ ، والبحر ١٣٦/٨ ، والإتحاف ٣٩٩

والثانية : للمازني [1] أنه مع (ما) كخمسة عشر ، و(ما) على هذا يجوز أن تكون نكرة موصوفة ، و أن تكون زائدة .

والوجه الثاني : أنه معرب ، ويحتمل نصبه أوجهاً

أحدها : على الحال من النكرة

والثاني : على الحال من الضمير في المصدر على من اعتقد بحمله للضمير

والثالث : أنه صفة لمصدر محذوف دل عليه (حق) ، أي : إنّه لحق حقاً مثل نطقكم .

والرابع : بإضمار أعني .

والخامس : أنه انتصب لفقد الكاف ، والتقدير : إنه لحق كمثل ما أنكم تنطقون .

والسادس : للأخفش [2] أنه مرفوع الموضع ، ولكنه فتح كما فتح الظرف في قوله ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [3] على قراءة من نصب [4] ، وهو في موضع رفع حملا له على أكثر أحوال الظرف .

وقيل : إنه ظرف ليقطع ، والفاعل مضمر ، أي : تقطع الوصل بينكم

وقيل : إنه وصف للفاعل ، والتقدير : تقطع وصل بينكم

والثامن : أن تكتسب منه الاستفهام كقولك : غلام أيِّهم تضربُ ؟ وغلامَ من تضربُ ، والدليل على سراية الاستفهام إلى المضاف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا يعمل فيه إلا ما بعده كالاستفهام

الثاني : أن الهمزة لا تدخل هاهنا كما لا تدخل على (أي) و (من)

الثالث : أنه يظهر في تفصيله الهمزة وأم كقولك : أ غلامَ زيدٍ ضربتَ أم غلامَ عمرو ؟ تفصيلاً لقولك : غلام أيّهم ضربتَ ، كما تظهران في تفصيل (أي) في كقولك : أزيداً ضربت أم عمراً ؟ تفصيلاً لقولك : أيهما ضربت ؟

التاسع : أنه يكتسب منه معنى الشرط كقولك : غلام من تضربْ أضرب ؟ ، وغلام أيهم تكرم أكرم ، ودليل سراية معنى الشرط إلى المضاف من وجهين

---

(١) – ينظر الكشف ٢/٢٨٨

(٢) – معاني القرآن للأخفش : ١/٢٥٦

(٣) – الآية ٩٤ من سورة الأنعام

(٤) – الكشف١/٤٤٠ ، والبحر ٤/١٨٢ ، و الإتحاف ٢١٣

أحدهما : أنه لا يعمل فيه ما قبله .

والثاني : أنه لا يظهر معه (إنْ) كما لا تظهر مع أيّ ومَنْ ، وأما (أتذكر إذ من يأتنا نأته) فلا يجوز عند سيبويه خلافاً للزيادي [١]، حجة سيبويه من وجهين :

أحدهما : أن (إذ) لما مضى ، ومن ضرورة إضافتها إلى الشرط أن يعمل فيها ما يصرفها إلى خلاف وضعها.

والثاني : أنها لو أضيفت إلى الجملة الشرطية فلا يخلو ، إمّا إن تضافَ إلى مظروفها ، وهو الفعل ، أو إلى (من) ،

لا جائز إضافتها إلى الفعل لوجود الفاصل بينهما ، وهو (من) ، ولا جائز إضافتها إلى (من) ؛ لأنه يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد ، وهي لا تضاف إليه ، وإذا امتنعت إضافتها إلى الفعل ، وإلى (من) امتنعت المسألة

حجة الزيادي : أنّ الإضافة ليست إلى (من) وحدها ، ولا إلى الفعل وحده ، وإنما الإضافة إلى الجملة الاسمية المرتبطة بعضها ببعض ، فلا يقدح فيها ما ذكرتم،

وأمّا العامل فيها ، وإن عكس طبعها إلى المستقبل فغير مستنكر في قاعدة الشرط بدليل عكسه الفعل الماضي إلى المستقبل ، ولو سلمنا أنّ العامل فيها (أتذكر) فهو مستقبل ، وقد جاءت (إذ) في موضع المستقبل كثيراً ، و في التنزيل ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [٢]

---

[١] - الكتاب ٧٥/٣ ، والخصائص ٣٥٢/١

[٢] - الآية ١١٠ من سورة المائدة

[التوابع]

متنٌ " التوابع : كلّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة" [١]

الشرح [٢]: يتعلق بهذا الموضع النظر في ثلاثة أمور :

أحدها : في حدّها ، والثاني : في حصرها في خمسة ، والثالث : في عاملها .

أمّا حدّها فـ"كلّ ثانٍ " هو الجنس يشمل التوابع وغيرها ، و" بإعراب سابقه" فصل خبر (كان) وخبر (إنّ) و"من جهة واحدة "فصل خبرَ المبتدأ ، والمفعول الثاني والثالث في باب عَلِمْتُ / وأعطيتُ ، وأعلمتُ .

/١٢٦

وبيان اتّحاد جهة التابع والمتبوع ، وتعدد جهات هذه المخرجة أنّ التابع والمتبوع يشتركان في الجهة التي نسبت إلى المتبوع ، فإنك إذا قلت : ضرب زيدٌ الطويل عمراً القصيرَ) كانت الصفةُ مشاركةً لمتبوعها في جهة الفاعلية والمفعولية ،

وأمّا المبتدأ والخبر فمختلفا الجهة ؛ لأنّ جهة المبتدأ جهة المحكوم عليه ، وجهة الخبر جهة الحكم ، وكذلك المفعول الثاني لعلمت ، والثالث لأعلمت ، وإن اشتركا في المفعولية ، فالجهة متعددة في المعنى نظراً إلى المحكوم عليه والحكم في الأصل .وكذلك :أعطيت زيداً درهماً ،وإن اشتركا في المفعولية فالجهة متعددة ؛ لأنّ جهة زيد جهة الأخذيّة،وجهة الدرهم جهة المأخوذيّة،ولذلك نصبه الكوفي بفعل غير المذكورة[٣].

وأمّا حصرها في خمسة فيحتمل أمرين :

أحدهما : أن يقال : لا يخلو التابع إمّا أن يكون مقصوداً بالنسبة مع متبوعه أو لا : الأول عطفُ النّسق ، والثاني لا يخلو إما أن يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول أو لا ، الأول التأكيد ، والثاني لا يخلو إمّا إن يدل على معنى في متبوعه ، أو لا ، الأول الصفة ، والثاني لا يخلو من أن يكون مقصوداً بما نسب إلى المتبوع دونه ، أو لا ، الأول البدل ، والثاني عطف البيان ؛ لأنّه كالصفة في إيضاح المتبوع .

---

[١] – الكافية ١٢٨

[٢] – الكتاب ٤٢١/١ – ٤٤١ ، والمقتضب ٣١٥/٤ ، والأصول ١٩/٢– ٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨– ٣٩ ، وشرح ابن الحاجب على المفصل٤٣٥/١– ٤٣٨ ، وشرح المصنف على الكافية : ٦٢٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٧٧/٢–٢٨٢ ، والفوائد الضيائية : ٣٠/٢– ٣٢

[٣] – هذا الرأي منسوب للفراء في شرح ألفية ابن معط للقواس ٥٠٣

والأمـــر الـــثاني : أن يقال : لا يخلو التابع إمّا أن يكون مكملاً للأول ، أو لا ، الثاني عطـــف النســـق ، والأول لا يخلو من أن يكون معتمد الحديث ، أو لا ، الأول البدل ، والـــثاني لا يخلـــو إمّا أن يفيد تقوية الأول برفع عموم أو مجاز ، أو لا ، الأول التأكيد ، والـــثاني لا يخلـــو إما أن يفيد توضيح الأول من جهة الاشتقاق أو لا : الأول الصفة ، والثاني عطف البيان .

وأما عاملها ففيه تفصيل، أمّا الصفة والتأكيد وعطف البيان،ففيها ثلاثة أقوال[1] أحدها : لسيبويه[2] أنّ العامل فيها هو العامل في المتبوع .

والثاني : للأخفش[3] أن عاملها معنوي بمنـــزلة عامل المبتدأ ، وهو كونها تابعة والثالث : أنّه يقدر عامل من جنس الأول [4].

وأمّا البدل ففيه قولان [5]:

أرجحهما عند أكثرهم : أنّه يقدر له عامل .

والثاني : أنّ العامل فيه هو العامل في المتبوع [6].

وأمّا عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال :

---

(١) – شرح الرضي : ٢٧٩/٢

(٢) – الكتاب ٤٢١/١ ، ٤٤١

(٣) – الرضي ٢٧٩/٢ ، والهمع ١١٤/٢

(٤) – الارتشاف ٥٩٢/٢ ،

(٥) – عزاه الرضي للأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين شرح الرضي : ٢٧٩/٢

(٦) – وهو مذهب سيبويه والجمهور ينظر : الكتاب ٤٣٩/١ ، والرضي ٣٠٠/١

أرجحها ،وبه قال سيبويه [١]:أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع بواسطة الحرف .

والثاني : وبه قال الفارسي في الإيضاح الشعري [٢]، وابن جني في سر الصناعة[٣] : إنه يقدر له عامل من جنس الأول .

والثالث : وبه قال ابن السراج [٤]: أنّ حرف العطف هو العامل

وفـائدة هـذا الخلاف تظهر في صحة الوقف على المتبوع دون التابع على قول من قال بـتقدير العـامل ؛ لأنّه يصير جملة مستقلة فيستغنى عن الأول ، والصحيح لا يجوز لعدم استقلاله صورةً [٥].

حجة سيبويه من أربعة أوجه :

أحدهـا : أنّ العـامل هـو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للأعراب ، وإنما يتقوم المعنى بالموجود ، فالنظر إليه لا إلى المفقود الذي تقديره على خلاف الأصل

والـثاني : أنّ هـذه الثلاثة عبارة عن المتبوع ، ولذلك اشترط مطابقتها له ، فينبغي أن يكون العامل فيها هو العامل فيه ، وأمّا البدل فنشأ الخلاف فيه لعدم المطابقة

والثالـث : أنّ تقديـر العامل إن لم يقطع النظر إلى الأول أفضى إلى كون الجملة صفة للمعرفة ، وعطف بيان للمعرفة ، وتأكيداً للمعرفة ، على أنّ بعض أسماء التأكيد جمع لا يلي العامل فلا يمكن تقديره .

وإن قطع تقدير العامل النظر إلى الأول احتيج لهذا التابع إلى تقدير متبوع ؛ لأنّه لا يستقل مـن غير تقدير المتبوع ، والعامل الواحد لا يعمل في التابع والمتبوع ، فيؤدي إلى تقدير عامل آخر ، وهلم جرا إلى ما لا يتناهى ، فعلم بذلك بطلان تقدير العامل [٦].

---

[١] – الكتاب ٤٣٧/١ ، وعلل الرضي بقوله : ٢٧٩/٢ " لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه "

[٢] – لم أتمكن من العثور عليه في إيضاح الشعر للفارسي ، وينظر : شرح المفصل ٧٥/٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٦٣٦/٢ ، وشرح الرضي ٢٨١/٢ ، و الهمع ١٤٨/٢ ، والتصريح ١٠٨/٢ ، وينظر سر الصناعة ٢/ ٦٣٩

[٣] –قال الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٩٥ قال الفارسي : " وصفة حروف العطف أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله " ، والرضي ٢٧٩/٢ ، وفيه : " وهو بعيد ؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو حق العامل "

[٤] – الأصول : ٢٠/٢

[٥] – الإيضاح على المفصل ٤٣٥/١ ، وشرح الرضي ٢٨٢/٢

[٦] – الإيضاح على المفصل ٤٣٥/١

والرابع : أنّ الصفة تقوم مقام الموصوف عند حذفه ، ويتصل بها العامل الذي كان عاملاً في الموصوف ، نحو : مررت بالعالم ، وتبنى مع الموصوف مع (لا) ، وتكون لازمة في نحـو : يا أيها الرجل ، وفي قوله تعالى ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝ ﴾ [1]، وتدخـل الفاء في خبر إنّ نظراً إلى عملها في الصـفة التي تقتضي دخول الفاء دون الموصوف ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [2]، وهذا كله يدل على أن عاملها واحد .

حجة الأخفش [3] من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ العامل الواحد يضعف عن عمل واحد في محلين ، ولذلك ذهب قوم إلى أنّ الثاني في باب (أعطيت) ليس منصوباً بالأول [4]، وأجود ما يحمل عليه النظر إلى المعنى ، وهو التبعية لما قبلها / ١٢٦/ب

والـثاني : أنّ في التوابع ما لا يلي العامل اللفظي نحو : أجمع ، وإذا لم يله لم يعمل فيه لا ظاهراً ولا مقدراً ، فينسب العمل إلى المعنى .

والثالث : أنّ التابع قد يكون مبنياً ، وبالعكس نحو : مررت بزيد [الذي في الدار ، ونحو : يازيدُ] [5] الظريف ، ولا يمكن نسبة مثلهما إلى عامل واحد لتغاير حكمهما ، ويقوي هذا تعين تقدير عمل المعنى في التأكيد في قول الشاعر :

[٦٦٩] فخيرٌ نحن عند الناس منكم   إذا الداعي المثوِّب قال : يا لا [6]

---

(١) – الآية ٤ – ٥ من سورة الماعون

(٢) – الآية ٨ من سورة الجمعة

(٣) – الهمع ٢/١١٤

(٤) – نسبه القواس للفراء ينظر : شرح ألفية ابن معط لقواس :١ /٥٠٣ وفي ذلك شك حيث يقول الفراء في المعاني ٢/٨٣ (من ذلك : ما أظن درهما إلا وهو كافيك ؛ لأن الظن يحتاج إلى شيئين ، فلا تعترض بالأفعال فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد)

(٥) – ما بين المعقوفين زيادة لتقويم النص مأخوذة من شرح القواس على ألفية ابن معط٢/ ٧٥٤

(٦) – ينسب لزهير بن مسعود الضبي ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٧٦/١ ، و٣٧٥/٢ ، و٢٢٨/٣ ، وتخليص الشواهد ،ومغني اللبيب ، ورصف المباني والخزانة ٦/٢

فإن (نحن) تأكيد للضمير في (خير) وهو يجري مجرى المظهر (وأفعل) لا يعمل في المظهر في أقوى القولين إلاّ بشروط ؛فتعين أن يكون العامل في التأكيد معنوياً ،و (خير) : خبر مبتدأ محذوف تقديره : فنحن خير نحن ، وهذا أولى من جعل نحن مبتدأ و (خير) خبره تقدم عليه ؛ لأنّه يؤدي إلى الفصل بين أفعل ومعموله ، وهو منكم بالمبتدأ .

وأمّا إذا جعل تأكيداً للفاعل ، فإنه يصير بمنزلة الفاعل ، فلا يعد الفصل به فصلاً ، وأما رفع (نحن) به على أنه فاعل فضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه غير معتمد

والثاني : أن ضمير المنفصل بمنزلة الظاهر ، وهو لا يرفع الظاهر على الأصح إلا بشروط .

حجة من قال : بتقدير العامل إنه إذا أمكن تعدد العامل بحسب تعدد المعمول كان أولى من اتحاد العامل وتعدد المعمول ، وقد أمكن تقدير العامل ، فالمصير إليه أولى من إعمال الموجود ومن العامل المعنوي .

أما أنّه أولى من الموجود فلأن الموجود قد ضعف بتأثيره في المتبوع ؛ فلا يقوى على التأثير في التابع .

وأمّا أنه أقوى من المعنوي فلأنه مختلف فيه ، ولا خلاف في العامل التقديري فالمصير إليه أولى .

وأما كون بعض ألفاظ التأكيد لا يلي العامل ؛ فليس للعامل التقديري حكم اللفظي في ذلك .

وحجة من قال البدل بتقدير العامل السماع والقياس :

أما السماع فوروده صريحاً في قوله تعالى ﴿ لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ [1] وقوله تعالى ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [2] وقوله ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟

---

[1] - الآية ٣٣ من سورة الزخرف

[2] - الآية ٧٥ من سورة الأعراف

﴿ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ ﴾ [1]فأعاد من ، وقال تعالى ﴿ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [2]أبدل الصراط من النور ، وأعاد (إلى) ، وقال تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ ﴾ [3]وقال تعالى ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ [4]وقال الشاعر [5]

[٦٧٠]خير حيّ لمعد علموا　　لكفيّ ولجارٍ وابن عم

وأمّا قوله تعالى ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [6]فـ(عن) الثانية يحتمل وجهين :

أحدهما : أنّه بدل من الأولى ، وهمزة الاستفهام محذوفة ؛ ليصح بدل الاستفهام من الاستفهام .

والثاني : أنها ليست بدلاً لعدم إعادة الاستفهام معها ، بل يتعلق بفعل غير مستفهم عنه أي : يتساءلون عن النبأ .

وأمّا القياس ، فإن الثاني هو المقصود بالذكر ، ولذلك لم يشترط مطابقته للأول في التعريف و التنكير ، فناسب قصده بالذكر استقلاله بعامل غير عامل الأول .

وحجة من قال : العامل فيه العامل في الأول من وجهين :

أحدهما : القياس على الوصف والتأكيد وعطف البيان على قول سيبويه ، والجامع بينهما الاشتراك في الإيضاح والبيان .

والثاني : فساد المعنى لو قدر العامل في نحو : ضربت زيداً لرأسه ، وأعجبني زيد حسنه ، واشتريت الجارية نصفَها ، فإن تقدير العامل يقتضي أن يكون زيد مضروبا ، والرأس

---

(١) – الآية ٣٢ من سورة الروم

(٢) – الآية ١ من سورة إبراهيم

(٣) – الآية ٩٩ من سورة الأنعام

(٤) – الآية ٢٢ من سورة الحج

(٥) – قائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ،

(٦) – الآية ١ من سورة النبأ

مضــروباً ، وزيــد معجباً ، والحسن معجبا ، والجارية مشتراة ، وليس الأمر كذلك بل الضرب مخصوص بالرأس ، والإعجاب مخصوص بالحسن ، والشراء مخصوص بالنصف .

وأما إعادة حرف الجر في الصور المذكورة فإنه زيد للتأكيد .

وحجة من قال بانسحاب عمل العامل على المعطوف والمعطوف عليه بواسطة الحرف من ثمانية أوجه :

أحدهــا : فســاد المعنى لو قدر العامل في نحو : جاءني غلام زيد وعمرو ؛ لأن التقدير يقتضي تعدد الغلام ، وهو متحد .

والــثاني : امتــناع التقدير في قولهم : رب رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتها بدرهم ، لامتــناع دخول رب على معرفة ، ولفساد المعنى لو دخلت (كل)على سخلتها ، إذ تصير كل واحدة بدرهم ، والتقدير : إن مجموعهما بدرهم

والثالث : امتناع التقدير في نحو : يا زيد والحارث .

والرابع : امتناع التقدير في أقام زيد أم عمرو ؛ لئلا تصير المتصلة منقطعة

والخــامس : أنك تقول : ما زيد قائماً ولا عمرو ذاهباً ، وليس زيد ولا عمرو ذاهباً ، وليس زيد ولا عمرو ذاهبين ، ولا يمكن تقدير (ما) و(ليس) مع (لا)

والسادس : أنهم أجازوا (زيدا ضربت عمراً وأخاه) ، ولو ظهر العامل في الأخ لم يجز ، لبقاء الجملة بلا عائد [١].

والسابع : أنّ (لا) لا يظهر معها العامل ، فلا يصح تقديره

الثامن : أنك لو سميت بالعاطف والمعطوف(لم تحك ولو)[٢] /كان ثمّ عامل لحكيت **١٢٧/أ**

حجة من قال بتقدير العامل من ثلاثة أوجه :

أحدهــا : فســاد المعنى لو عدم التقدير في نحو قولك : أعجبني قيام زيد وعمرو ؛ لأن الغرض الواحد لا يقوم بمحلين .

والــثاني : تحتم تقدير حرف النداء في نحو : (يا زيد وعمرو) ليبنى على الضم لامتناع بنائه مع الأول ؛ لوجود الفاصل كما في (لا رجل وجارية لك)

---

(١) – ينظر : التصريح ٣٠٦/١

(٢)– عبارة غير واضحة في النسخة ولعلها كما أثبت

والثالث : مجيء ما لا يصح عمل الأول فيه ، كقول الشاعر

[٦٧١]يا ليت بعلك قد غدا   متقلدا سيفاً ورمحاً [١]

وقوله [٢]:

[٦٧٢]علفتها تبناً وماءً بارداً

إذ التقدير معتقلاً رمحاً ، وسقيتها ماء بارداً .

حجة من قال بأن الحرف العاطف هو العامل أنّ العامل قد استوفى ما يقتضيه ، وتقدير عـامل آخـر على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه لعدم الحاجة إليه ، فينبغي أن ينسب العمـل إلى الحرف ، لنيابته عن العامل كما فعل في حرف الجر إذا تعلق بمحذوف ، ولا يقدح في عمله كونه غير مختص ، فإنّ (ما) و(حتى) قد عملا مع كونهما غير مختصين بل إذا وجد المحل القابل للعمل عمل ، وإذا لم يكن المحل قابلاً للعمل لم يعمل .

وأما اختلاف عملها ولم تعمل شيئاً واحداً ؛ فلأنها تعمل بحسب ما نابت منابه ، فلذلك اختلف عملها بحسب ما نابت منابه

وأما عدم حكايتها إذا سمي بالعاطف والمعطوف فلضعفها ؛ لأنها لم تعمل بطريق الأصالة بل بطريق النيابة .

---

(١) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المقتضب ٥١/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، والإنصاف ٦١٢/٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، واللسان (رغب) ٤٢٢/١ ، وينظر : الخزانة ٢٣١/٢ ، ١٤٢/٣

(٢) – تقدم الحديث عنه في باب المفعول له ، في الشاهد رقم [٣٢٨]

[النعت]

متنٌ :" النعتُ تابع يدلُّ على معنىً في متبوعه مطلقاً ، وفائدته : تخصيصٌ أو توضيح . وقد يكون لمجرد الثّناء ، أو الذمِّ ، أو التأكيد مثل ﴿ نفخةٌ واحدةٌ ﴾[1] "[2]

الشـــرح[3] : النعتُ والصِّفةُ مترادفة عند النحويين ، وقيل : النعت يكون بالحِلْيَة نحو : طويـــلٌ ، وقصيرٌ ، وأسودُ ، وأبيضُ ، والصّفة بالأفعال ، نحو : ضارب ، فيكون الباري تعالى موصوفاً ، ولا يقال له : منعوتاً ؛ لامتناع الحلية عليه .

وأمّـــا المتكلمون فمنهم من قال : الوصف قول الواصف[4] ، والصفة مدلول الوصف ؛ لأنّهـــا عبارة عن المعنى القائم بالموصوف ، ومنهم من سوى بينهما ، وجعلهما مترادفين كـــالنعت والوصف ، وأصل "الصفة "(وصفةٌ) ؛ فأعلّت كإعلال عِدَة

وأمّـــا حدّه : فـــ"تابع : يعم جنس التوابع ، و" يدل على معنى في متبوعه " فَصَلَ بقية التوابع ، و" مطلقاً "خرج به الحال ، فإنّ دلالتها على معنى في متبوعها مقيّدة بهيئة الفاعل والمفعول .

ويجوز أنْ يقال في حدّه :كلّ لفظ دلّ مطلقاً على شيء باعتبار معنى هو المقصود ، فـــ" كلّ لفظ " يعمّ النعت وغيره ، و" دلّ مطلقاً " خرج به الحال ، فإنّ دلالتها مقيدة بهيئة الفـــاعل والمفعول ، والحال المؤكدة ، وإن كان ظاهرها الإطلاق فهي مقيدة بهيئة الفاعل والمفعول ، و" على شيء " يعم الذات والمعنى ، " باعتبار معنى هو المقصود "[5]، وهو إزالة إبهام الحقيقة ، فقد دل عليها اسم الإشارة .

---

(1) – الآية ١٣ من سورة الحاقة

(2) – الكافية ١٢٩

(3) – المقتضب ٣١٥/٤ ، وشرح المصنف على الكافية ٦٢٤/٢- ٦٢٥ ، وشرح الرضي : ٢٨٣/٢- ٢٨٨ ، والفوائد الضيائية ٣٣/٢- ٣٤، والقواس ٧٤٥/١- ٧٥٤

(4)– اللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٤/١

(5) – قال الرضي ٢٨٤/٢: ولقائل أن يمنع في الموضعين ، أي الأسماء والصفات ، ويقول : إن أردت بقولك في أسماء الأجناس : أن المقصود بها الذات وحدها ، من دون المعنى ، فلا نسلم ، إذ قصد الواضع بوضع رجل : ذات فيها معنى الرجولة ، بلا خلاف ، وإن أردت أن المقصود الذات ، سواء كان المعنى أيضا مقصودا معها أو لا ، فلا ينفعك لأن الصفات أيضا – إذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها

ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّها مكمّلة وموضّحة ، وحق المكمّل والموضّح التأخر

والـثاني : أنّها لا تتحقق بغير موصوف ؛ لقيامها به فلافتقارها إليه تبع لفظها لفظه وأمّا قوله تعالى ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [1]،وقول الشاعر[2]:

[٦٧٣] والمؤمنِ العائذاتِ الطيرُ

فالثاني : بدل ، وليس من تقديم الصفة على الموصوف .

وأمّا فوائدها فتأتي لخمسة معان :

أحدها : تخصيص النكرة كقولك : (جاءني رجلٌ عالمٌ) فإن رجلاً لكل فرد من أفراد النوع .

و الـثاني : إزالـة الاشتراك العارض في المعرفة ، كقولك : (جاءني زيد العالم) فإنّ اشـتراك الأعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع ، بخلاف اشتراك النكرات ، فأزال الوصفُ الاشتراكَ العارضَ في العَلَمِ بتميزه عن غيره .

ومنهم من يعبر عن هذا المعنى بالتوضيح نظراً إلى ضعف اشتراك المعارف ؛ لإفادة الوصف تعيينها ، بخـلاف وصف النكرات ، فإنّه لا يفيد تعيينها ، بل تخصيصها بتقريبها من المعرفة لتقليل اشتراكها .

وجمع في المفصّل بين المعرفة والنكرة ، وقال [3]: " الذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم " وهو ضعيف ؛ لوجهين :

أحدها : أنّه جمع بين اشتراك النكرات واشتراك المعارف ، وقد عُلِم أنّ اشتراك الأعلام في اللفـظ دون المعنى ؛ لكونه غير مقصودٍ للواضع ، واشتراك النكرات في اللفظ والمعنى لكونه مقصوداً للواضع ، / فينبغي أن نفرق بين إفادة وصفيهما بحسب اختلاف معناهما

١٢٧/ب

، لأن معنى ضارب : ذو ضرب ، ولاشك أن معنى (ذو) ذات ، ومعنى (ضرب) معنى في تلك الذات ، ولو لم يدل إلا على المعنى لكانت الصفة هي الحدث ، كالضرب والحسن "

(١) – الآية ٢٧ من سورة فاطر

(٢) – هذا جزء من بيت للنابغة الذبياني ، وهو بتمامه

والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

وهو في الديوان ٢٠ ، والبيت من شواهد المفصل ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١، والخزانة ٣١٥/٢

(٣) – أي : الزمخشري ، انظر المفصل في علم العربية : ١١٤

فإنّ صفة النكرة تفيد التخصيص لتقيّدها بالبعض دون البعض ، وصفة المعرفة تفيد التوضيح لإزالة الاشتراك ، وتصير بمنزلة البيان للمجمل .

والوجه الثاني : أنّ المشتركين في الاسم قد يكونان مشتركين في المعنى ، وهو المتواطئ ، كاشتراك زيد وعمرو في اسم رجل ؛ لأنّه القدر المشترك بينهما .

وقد يكونان مشتركين في اللفظ دون المعنى كـ(العين) و (القرء) فصفة المتواطئ تفيد امتياز بعض القدر المشترك عن البعض ، كقولك : جاء الرجل الطويل ، فإنّه امتاز عن غير الطويل .

وأمّا صفة (المشترَك) فتسمى بياناً للمجمل ؛ لعدم الاشتراك في المعنى .

والمعنى الثالث : المدح والتعظيم كأوصاف الباري جلت عظمته نحو :﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ [2] و﴿ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [3] و﴿ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ [4]

وقد تأتي للمدح في الآدميين من غير تفرقة بين مشتركين إذا كان السامع يعرف الممدوح من غير وصف ، ولا يعرفه حتى يحتاج إلى التفرقة بينه وبين غيره ، فإذا سمع صفاته أفادت المدح من غير تفرقة بين مشتركين .

والمعنى الرابع : الذم من غير تفرقة بين مشتركين كـ(أستعيذ من الشيطان الرجيم) ، وكذا إن كان السامع يعرف المذموم وصفاته ، أو لا يعرف المذموم لكنه سمع صفاته الدالة على الذم كالجاهل الخبيث .

والمعنى الخامس : التأكيد من غير تفرقة بين مشتركين كقوله تعالى ﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [1] ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [2] و﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [3] و ﴿

---

(2) – لا خلاف بين الأمة في إثبات البسملة في أوائل السور خطا في المصحف إلا في التوبة ، والخلاف في كونها قرآنا ، فقيل هي آية من كل سورة ، وقيل هي آية من سورة الفاتحة فقط ، وقيل ليست بآية : وينظر :هداية العقول ١/٤٣٥

(3) – الآية ١٢٦ من سورة آل عمران

(4) – الآية ٢٤ من سورة الحشر

(1) – الآية ١٣ من سورة الحاقة

(2) – الآية ٢٠ من سورة النجم

﴿ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[1] و ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[2] وقول الشاعر[3]:

[٦٧٤] صدعت غزالة خيله بفوارس   تركت جموعهم كأمس الدابر

وهذا المعنى الخامس من باب الوصف لا من باب التأكيد خلافاً لبعضهم[4]

حجته من وجهين :

أحدهمـــا : أنّ هذه التوابع لا يستفاد منها زيادة على معنى المتبوع ، ولو كانت صفات لدلت على معنى زائد في المتبوع كالصفة .

والثاني : أنّها تدخل في حد التأكيد اللفظي والمعنوي .

أما اللفظي : فلأنّه عبارة عن إعادة اللفظ بعينه ، وهذه ليست بلفظ الأول ، ولا هي من باب تأكيد بعض الضمائر ببعض وبالمظهر .

وأمّا المعنوي : فإنه بألفاظ محفوظة ، وليست هذه منها ، وبيان دخولها في حدّ الصفات أنّ ما فيه التاء دلالته على الوحدة لأجل التاء لعدم دلالته عليها من غير تاء ، فصار دلالته على الوحدة ضمناً لا مقصوداً بالوضع

وأمّـــا الصفة فدلالتها على الوحدة مقصوداً بالوضع ، فكانت أقوى من دلالة الضمن ، وأمّـــا ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[5] فإن دلالة (الثالثة) لا تفهم من لفـــظ (مناة) ، ودلالة (الأخرى) لا تفهم أيضاً من لفظ (مناة) ، وهي صفة لها لا لثالثة ، بل هما صفتان لموصوف واحد .

---

(٣) – الآية ٥١ من سورة النحل

(١) – الآية ٤٠ من سورة هود

(٢) – الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(٣) – قائله : عمران بن حطان ، من الخوارج ، والبيت من شواهد : الأغاني ١٨/١٢٢ ، وجمهرة اللغة ٩٣٣ ، وينظر : الخصائص ٢/٢٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٥ ، والقواس : ١/ ٧٤٧

ويروى : تركت منازلهم كأمس الدابر

(٤) – وهو ما ذهب إليه ابن عصفور ، ينظر : شرح الجمل ١/١٩٥

(٥) – الآية ٢٠ من سورة النجم

وأمّا : الهين اثنين ، فالأجود جعل (اثنين) مفعولاً أول لـــ(يتخذوا) و(إلهين) المفعول الـــثاني ؛ لـــيخرج بذلك عن التأكيد لتوقف المعنى عليه ؛ لأنّ النهي لم يرد عن اتخاذ (الأثنينية) بل عن اتخاد الإثنينية المتصفة بالإلهية .

وأمّا إذا جعل (إلهين) مفعول (يتخذوا) و (اثنين) صفة ، فلا تخرج عن الوصف إلى التأكيد ؛ لأنه لا يستفاد من (اثنين) ما استفيد من (إلهين) ، وكذلك (رجلان اثنان) لا يستفاد من (اثنين) ما استفيد من (رجلين) ؛ لأنّ الأول يدل على العدد والجنس ، والـــثاني يدل على مجرد العدد بخلاف : جاءني الرجلان كلاهما فإنّه بمعنى : جاءني كلا الـــرجلين ، فلذلـــك دخل في التأكيد ، ودخل اثنان في باب الوصف ، وأمّا (من كل زوجين اثنين) ، فدخول (اثنين) في حد الوصف كما تقدم ، إلا أنّ من قرأ[1] بتنوين (كـــلٍّ) فإنه حذف المضاف إليه ، وجعل التنوين عوضاً عنه ، و(زوجين) مفعول (احمـــل) أو (اسلك) و(اثنين) نعت ، و(من) يحتمل أن يتعلق بفعل الأمر ، ويحتمل أن يـــتعلق بمحذوف لكونه حالاً من نكرة تقدم عليها ، والتقدير : أحمل أو أسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف ، ومن قرأ بإضافة (كلّ) فإنه يحتمل وجهين :

أحدهما : جعل اثنين المفعول والجار والمجرور يتعلق بفعل الأول أو بمحذوف كما تقدم .

والثاني : جعل (من) زائدة على رأي الأخفش [2]، و (كل) هي المفعول ، و(اثنين) صفة

، وأما وصف عشرة بكاملة [3]فيحتمل أوجهاً :

أحدهـــا :أنه لما قيد الثلاثة والسبعة بالعشرة مع كونه معلوماً بالبديهة دفعاً لمجاز أن الواو بمعـــنى أو كقوله تعالى ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ

---

(1) – قرأ حفص بتنوين (كل) ، والباقون بغير تنوين ، ينظر : التيسير ١٢٤ ، والسبعة ٣٣٣ ، وإتحاف الفضلاء : ٢٥٦ ، والكشف ٥٢٨/١ ،

(2) – لم يذكر هذا الرأي عند ذكر الآية في معاني الأخفش ٣٨٢/١ ،

(3) – أراد الإشارة إلى قوله تعالى ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ الآية ١٩٦ من سورة البقرة

﴿ وَرُبَـٰعَ ﴾ [1] بالغ بوصفها بكاملة تناهياً في الوصاية بصيامها ، وأن لا ينقص عن عددها . [2] والثاني : أنّ المراد كاملة في وقوعها بدلاً عن الهدي .

والثالث : أنه استطراد كلام ينبه على فضيلة العدد ، فوصف العشرة بكاملة لأنّه كملّ فيها خواص الأعداد ، فالواحد أول مبدأ العدد ، والاثنان أول العدد ، والثلاثة أول عدد فرد ، والأربعة أول عدد مجذور ، والخمسة أول عدد دائر ، والستة أول عدد تام ، والسبعة أول عدد أول ، والثمانية أول عدد زوج الزوج ، والتسعة أول / عدد (مثلث) ، والعشرة أول عقد ينتهي إليه العدد [3] ، فإن كل ما بعده مكرر منه ، ومما قبله فهي إذاً العدد الكامل

128/أ

وزعم بعضهم أنّ المعاني الثلاثة التي توصف فيها لغير التفرقة بين مشتركين يمكن تخيل التفرقة فيها

أمّا صفات الباري جلّت عظمته فإنها (كليّة) فهي صالحة للاشتراك ، وأما صفات غيره أحق بالاشتراك المتخيل فيها .

وأما (أمس الدائر) فإن مسمى أمس مشترك ، إذ ما من يوم إلا وقبله أمس ، وهذا ضعيف ، وأمّا صفات الباري جلت عظمته ، فإنها وإن كانت كلية ، فلا يتحقق فيها التفرقة لعدم الاشتراك ، وكذلك صفات الآدمي كما تقدم فإن الكلام مفروض في كل محل لا يتحقق فيه اشتراك .

وأمّا (أمس) المعين فلا يتحقق فيه اشتراك ؛ لأنّ المراد به اليوم الذي قبل يومك لا مطلق أمس ، فإنه حينئذ يكون نكرة

---

[1] – الآية ٣ من سورة النساء

[2] – ممن ذهب إلى هذا الزمخشري في الكشاف ٣٤٥/١

[3] – الواحد عندهم ليس بعدد كالإثنين كما يقولون أن العدد هو ما كان يساوي نصف مجموع العدد الذي بعده مع العدد الذي قبله ، فالإثنان بعده ثلاثة وقبله واحد ومجموعهما أربعة ونصف المجموع اثنان ، وكذلك بقية الأعداد ولعل هذه المقولة قبل اكتشاف الصفر ، " والخمسة أول عدد دائر ويقال كري والأربعة أول عدد له جذر (مجذور) والسبعة أول عدد كامل "، ينظر رسائل إخوان الصفا ص ٢٤ وفتح القريب المجيب ٧٨

متنٌ : "ولا فرق بين أنْ يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل: تمـــيمي) و(ذي مال) ، أوخصوصاً مثل : (مررت برجل أيّ رجلٍ) ومررت بهذا الرجل) و(بزيد هذا) وتوصف النكرة بالجملة الخبريّة ، ويلزم الضمير" [1]

الشـــرح [2]: لما يوصف به تقسيمان : أحدهما بالنسبة إلى المعاني ، والثاني بالنسبة إلى الاشتقاق ، فأمّا الأول فينقسم سبعة أقسام :

أحدها : الوصف بالحلية الظاهرة كـــ(طويل ، وقصير ، وأسود ، وأبيض) ، وهذا غير مقدور للموصوف [3].

والـــثاني : الوصــــف بالحلية الباطنة كـــ(عالم وعاقل وفطن وكريم وجميل وكافر وأحمق وقبيح) ، وقد يكون بعض هذه مقدور للموصوف

والثالث : الوصف بأفعال العلاج ، وهي أفعال الجوارح كـــ(قائم وقاعد وضارب وقاتل وراكض ولاكم) ، وهي مقدورة للموصوف .

والرابع : الوصف بالصناعة كـــ(نجار وعطار) .

والخامس : الوصف بالنسبة كـــ(مكيّ وبصريّ) ، وهو قياسي .

السادس : الوصف بـــ(ذي) بمعنى صاحب ، وهو سماعي .

والســـــابع : الوصف بما يدل من الجوامد على تعظيم الموصوف كـــ(مررت برجل أي رجل) وماشاكله ، وهو سماعي أيضاً .

وأما القسم الثاني بالنسبة إلى الاشتقاق : فجملة ما يوصف به ثمانية أشياء

أحدهـــا : اسم الفاعل الجاري على فعله سواء كان متعدياً كـــ(ضارب وقاتل) أو غير متعدٍ كـــ(قائم وقاعد) على المشهور ، ومنهم من ألحق اللازم بالصفة المشبهة .

والثاني : اسم المفعول كـــ(مضروب ومقتول)

والثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل كـــ(حسن وكريم).

---

(١) – الكافية ١٢٩- ١٣٠

(٢) – المقتضب ٢١٦/٤ ، و الأصول ٣١/٢ ، شرح الكافية للمصنف :٦٢٦/٢-٦٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٨٩/٢-٣٠١ ، و الفوائد الضيائية : ٣٤/٢- ٣٦

(٣)– لأنه جبليّ خلقي فلا يد للمخلوق فيه

وهـــذه الـــثلاثة هي أصل الصفات ؛لأنها التي تدخل في حد الصفة ؛لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ،وذلك لأن الغرض من الوصف الفرق بين المشتركين في الاسم ،وإنمـــا يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات ،والمعاني مدلول المصادر ،وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر فهي التي توجد فيها المعاني ،وفيها ضمائر الفاعلين تربطها بالموصوف.

والـــرابع : المنســـوب كـــ(رجل قرشيّ ، وكوفيّ) وهو في معنى اسم المفعول ، وهو معرب أو منسوب ؛ فيحتمل الضمير .

الخامس : الوصف بـــ(ذي) التي بمعنى صاحب كـــ(جاء رجل ذو مال ، وامرأة ذاتُ سوارٍ) ويحتمل وجهين :

أحدهما : أنه بمعنى صاحب .

والثاني : بمعنى متموّل ومتسورة ، قال بعضهم[١] : لا ضمير فيها للموصوف إذ لا معنى للفعـــل فيها ، إذ المقصود من الوصف بها التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ويحتمل تحملها للضمير ؛ لأنها تقدر بما يتحمله قياساً على المنسوب

والسادس : ما ورد من المسموع كقولهم [٢]: "مررت بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه "

أي : خَشِنٍ و" بقوم عربٍ أجمعون " أي : متعربين ، وبسرج خزٍّ صفّتُه ، أي : ناعم ، وبـــرجل أبي عشرةٍ ، أي : ولود ، أو كثيرٍ أولاده ، وهذا ثوب خمسون ذراعاً) أي : طويل ، وبجبة ذراع طولها أي : قصيرة ، و (مررت برجل أي رجل) و (أيما رجل) أي : كامل بالغ في الرجولية ، أو بليغ فيها .

والوصـــف بالاستفهام إمّا لتعظيم الموصوف في كمال الرجولية ، أو للتعجب من كمال رجوليته وقالوا : أنت الرجلُ كلّ الرجل .

وفائدة الوصف بكلّ : الدلالة على أن الموصوف قد قام مقام الجنس في كمال الرجولية .

ولذلـــك لا يجوز (رأيت زيداً كل الرجل) لأنّ العلم خاص لا يمكن معرفة الجنس منه لعـــدم قيامه مقام الجنس حتى يطابق معنى كل في الدلالة على الجنس ، وإنما تقدر الصفة بكـــامل في الرجولـــية ، وبالغ أو بليغ فيها ، إذ أقام الموصوف مقام الجنس في الرجولية فكأنـــه المـــتحقق بها دون غيره ، وقالوا : هذا العالم جِدُّ العالم ، والجِدّ ضد الهزل [٣]،

---

[١] – الرضي ٣١٥/٢ ، والتخمير ٨٩/٢

[٢] –الرضي ٢٩٧/٢

[٣] – الإيضاح على المفصل : ٤٤٣/١ ، والرضي : ٢٩٧/٢

/١٢٨

والمعـــنى أن من سواه من العلماء ، فهو بالإضافة إليه هزل ؛ لكونه كاملاً في العلم دون غـــيره ، وقـــالوا (هـــذا العالم حق العالم / والحق ضد الباطل) وكأن غيره من العلماء بالنسبة إليه باطل لاتصافه بالتحقق بكمال العلم دون غيره ، وقالوا : مررت برجلٍ رجلِ صدق .

ويحـــتمل أن يكـــون الثاني بدلاً على تقدير الوصف ، فالصدق بمعنى الصلاح والجودة ، فاكتسب اسم الجنس من إضافته إلى المصدر معناه ، فوصف به على معنى : رجل صالح ، أو جيد ، أو منسوب إلى الصلاح والجودة ،

ليس الصدق بصدق اللسان بدليل جواز : هذا ثوب صدق ، وحمار صدق بمعنى جيد أو ذو جودة مع انتفاء صدق اللسان هاهنا ، وقالوا : مررت برجلٍ رجلِ سوء أي : فاسدٍ أو رديء ، أو ذي فســـاد ورداءة ، والسوء هاهنا بمعنى الفساد والرداءة ، إلاّ من ساءه يسوءه ، إذا حزنه ، بدليل مررت بحمارٍ حمارِ سوءٍ .

ولم يستضعف سيبويه[١] " مرت بزيد أسداً " بنصب أسدٍ على الحال ، أي : جريئاً أو شديداً قوياً ،واستضعف مررت برجل أسد ،على الوصف ،والفرق بينهما من وجهين :

أحدهمـــا : أنّ الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال فلذلك استضعف الوصف به ؛ لأنه موضوع لحيوان مخصوص لا معنى للاشتقاق فيه

والـــثاني : أنّ الحـــال يجري مجرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة ، والقياس التسوية بينهما ؛ لأنّه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف ، أو على حذف مضاف ، أي : مـــثل أسد ، ويقويه ما تقدم من الوصف بالجوامد ، فلا معنى لاستضعافه دون غيره من الجوامد التي وصف بها ، وعند المصنف لا فرق بين الوصف بالمشتق ، وغير المشتق لكثرة ما ورد من الوصف بالجوامد ، وجمهور النحاة شرطوا الاشتقاق ، وتأولوا غير المشتق إلى المشتق ،[٢] وسنذكر هذا (الرأي)[٣] ونزيد هذا في موضعه إن شاء الله تعالى

الســـابع : الوصف بالمصدر يدل على المعنى من غير قياس ؛ لأن الصفة عبارة عن الذات المتصفة بالمعنى ، والمصدر يدل على المعنى من غير ذات ، وإنما يوصف به للمبالغة في المعنى ، فكأن الموصوف عبارة عن نفس المعنى

---

(١) – الكتاب ٢١٦/١

(٢) – والمقتضب ١٨٥/٣ ، والأصول ٢١/٢– ٢٦ ، وابن يعيش ٤٨/٣– ٤٩

(٣)– عبارة غير واضحة في الأصل ولعلها كما ذكرت

فمما جاء عنهم (رجل عدل) بمعنى عادل ، أو (ذو عدل) ، و (رجل صوم ، وتقديره صائم أبلغ من ذي صوم ، ورجل فطر ، وتقديره بـ(مفطر) أبلغ من (ذي فطر) و(رجل زور) ، وتقديره : بزائر أبلغ من صاحب زيارة ، ورجل رضاً ، وتقديره : براض ، أو مرضي أبلغ من حذف المضاف ، وضربٌ هبر ، أي : يقطع اللحم ، وتقديره بهابر أبلغ من ذي هبر ، وطعن نثرٌ ، ومعناه حذف السنان بقوة ، وتقديره : بناثر أو منثور أبلغ من ذي نثر ، ورمي سعرٌ ، ومعناه محرق كإحراق النار عند سعرها :يقال : سعرناهم بالنبل بمعنى أحرقناهم [1]، وتركيب السين والعين والراء يدل على التوقد والإحراق الحقيقي أو المجازي وتقديره : بساعر أبلغ من ذي سعر ، وقالوا في المدح : مررت برجل حسبك من رجل أي : كافيك عن غيره ، ويقول : هذا زيد حسبك من رجل ، فينصب (حسبك) على الحال ، أي : كافيك ، ومررت برجل شرعك من رجل أي : كافيك ، وهو من " شرع في الأمر " إذا خاض فيه وطلبه ، وفي المثل للتبليغ باليسير : " شرعك ما بلغك المحل "[2]، ويستوي فيه المفرد والتثنية والجمع ، ومررت برجل هدك من رجل أي : حسبك

قال في المجمل [3]" وهو غير مشتق ، وقيل : معناه أثقلك وصف محاسنه ، وقيل : الهدُّ الكريم فكأنه يُهدّ ماله أي : يهدمه ؛ لأنّ الهد الهدم ، وقيل : الهد بالفتح : القوي ، وبكسر الهاء : الضعيف ، وفيه لغتان :

إحداهما : توحيده في التثنية والجمع ؛ لأنه مصدر

والثانية : جعله فعلاً ماضياً ، فيلحقه التأنيث والتثنية والجمع ، فيقال : مررت برجل هدّك من رجل - ، وبامرأة هدتك ، وبرجلين هدّاك من رجلين ، وبرجال هدُوك من رجال ، وقال الشاعر

[٦٧٥] ولي صاحب في الغار هدُّكَ صاحباً   أخو الجَون إلاّ أنّه لا يُعللُ [4]

---

[1] – اللسان (سعر) ، والمقاييس في اللغة (سعر) ٤٨١

[2] – مجمع الأمثال : ١٥٨/٢ ، والمستقصى ١٣٢/٢ ،

[3] – المجمل لابن فارس : (هد) ٨٩٠ ، وينظر الكتاب ٤٢٢/١

[4] –قائله : القتال الكلابي ، وهو في ديوانه ٧٧ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٥٢/٣ ، وأساس البلاغة (هدد) ولسان العرب (هدد) ٤٣٣/٣ ، (جون) ١٠٤/١٣ ،

يــروي برفع (هدّك) على أنّه مصدر وصف به ، ويروى بفتحه على أنّه فعل ماض ، وفيه ضمير الفاعل ، ومررت برجل كفْيِكَ بسكون الفاء أي : حسبك وبرجل همّك من رجل ، أي : يهمك أمره لطلبك له ، ومررت برجل نحوك ، أي : مثلك ، من : تنحوه وتقصــده ، وإنما وصفت النكرة بهذه المصادر ، وهي مضافة إلى المعرفة لكونها في معنى أسماء الفاعلين التي لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، ولهذا دخلها الجمع كقوله [1]:

[٦٧٦] شهودي على ليلى عدولٌ مقانعُ

الــثامن : الوصـــف بالجملة ، وهو مخصوص بالنكرة دون المعرفة ، ويشترط في الجملة الموصـــوف بهـــا أن تكـــون مما يدخله الصدق أو الكذب ، أو يصح أنّ يدخله الصدق والكـــذب ، نظـــراً إلى نظمـــه / وتركيبه ، وإنما ذكرنا الأول بـــ(أو) ليدخل في قيد الصدق الصفات بالجمل الواقعة في كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ لامتناع الكذب علـــيهما ، ويدخـــل في قيد الكذب الصفات بالجمل الواقعة في كلام غيرهما ؛ لاحتمال وقوع الكذب فيها .

١٢٩/أ

وأمـــا الثاني فلا يحتاج إلى (أو) ؛ لاحتماله الصدق والكذب في كلام غيرهما نظراً إلى التركيـــب ، وإنمـــا اشترط أن تكون الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب لوجهين : أحدهمـــا : أن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف ، وما عداها من الجمل الأمرية والنهيـــية والاستفهامية ، وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان ، ولذلك لم تقع صلات لعدم إيضـــاحها للموصول ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل اضْربه ، أو لا تضربه ، أو هل ضربته ؟ لم يفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً .

فإن قيل : هذا بعينه يصح وقوعه خبراً للمبتدأ من غير امتناع كقولك : زيد اضْربه أو لا تضربه ، أو هل ضربته ؟ فهلا صح الوصف بها ؟

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ الخبر محذوف تقديره : مقول فيه ، والجملة محكية الخبر ، وجاز ذلك لجواز حذف الخبر و لم يجز ذلك في الصفة ؛ لأنه لا يجوز حذفها لأن حذفها ينافي معناها .

---

[1] – هذا عجز بيت منسوب لكثير ، وليس في ديوانه ، وقيل للبعيث ، وشطره

وبايعتُ ليلى في خلاءٍ و لم يكن

والبيت من شواهد : شرح المفصل ١٣/١ ، ٥١/٣ ، واللسان (قطع)(قنع) ٢٧٨/٨ ، ٢٩٧ (عدل) ٤٣٠/١١ ، والجمهرة ٩٤٢

والوجه الثاني : أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، إمّا على حذف الضمير ، أو على التفسير ، ولا يتغير المعنى ، فإنّ (زيدٌ اضربْه) ، و(زيداً أضرِبُ) سواء في المعنى

وأمّـــا الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره ، أو لم يحذف لأنه معمـــول لغيرهـــا ، فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربْهُ ، لم يصح نصب رجل بـــ(اضربه) سواء حذفت ضميره أو لم تحذف لكونه معمولاً لما قبله ، ولأن الصفة تابعة فلا تعمل في المتبوع . [1]

فـــإن قيل : فهلاّ جاز الوصف بهذه الجمل نظراً إلى المعنى فإنها في المعنى ترجع إلى الخبر ، فـــإنك إذا قلـــت : (مررت برجل اضربه) كان بمعنى أطلُبُ منك ضربَه ، وبرجل لا تشتمه ، بمعنى : أطلُبُ منك عدم شتمه ، أو أنهاك عن شتمه ، وبرجل هل ضربته ؟ بمعنى : استفهم عن ضربه ؟

قلـــنا : المعاملة مع اللفظ ، ولا إيضاح فيه للموصوف ، فلذلك امتنع ، وتقدير المعنى لا يفـــيد إيضـــاحاً موجوداً ، ومدار الوصف على الإيضاح بأمر ثابت للموصوف يعرفها المخاطـــب ، وهـــذه الأمـــور لا اختصاص للموصوف بها ؛ لأن الطلب والاستفهام لا اختصاص له بشخص دون شخص .

والوجه الثاني : أنّ الصفة اختصت بالجملة الخبرية قياساً على خبر المبتدأ ؛ لأن الصفات كـــلها قبل العلم بها أخبار في الحقيقة ، فإذا صارت معلومة خرجت عن قيد الخبرية إلى الوصف ؛ لأنّ الخبر يكون مجهولاً للسامع ليحصل له به فائدة ،

وأما الصفة فتكون معلومة للسامع ليستفيد بها إيضاح الموصوف .

فإن قيل : قد يقع بعد المبتدأ غير الجملة الخبرية قلنا : ذلك ليس بخبر في الحقيقة بل الخبر محذوف ، فقد استويا حينئذٍ في حكم الخبر المحتمل للصدق والكذب

وإنما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أحدهما : أنها تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذي لا يقبل آلة التعريف

والثاني : أنّ فائدة الجمل في أحكامها ، وهي نكرات ، ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم

---

[1] – ينظر : المقتصد ٩١٢ ، ٩١٣

وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع ؛ ليحصل له بذلك فائدة ، وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقاً لموصوفه في التنكير .

فإذا تقرر ذلك فإذا وقعت جملة فضلة بعد نكرة كانت صفة ، وإذا كانت بعد معرفة كانت حالاً إذ لا يوصف بهما المعرفة إلا إذا وقعت صلة للذي .

وإذا وصفت النكرة بمفرد وجملة فالأحسن تقديم المفرد ؛ لأنه الأصل ، والجملة تقدر بالمفرد كقولك :مررت برجلٍ عالمٍ قامَ غلامُهُ ، وفي التنزيل ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ [1]وقد جاء تقديم الجملة على المفرد ، وفي التنزيل ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٌ ﴾ [2]، وقال تعالى ﴿ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٍ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [3]وقال الشاعر [4]

[٦٧٧] كليني لهم يا أميمة ناصب   وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وقال تعالى في الوصف بالجملة ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾ [5]وقال تعالى ﴿ نُّعَاسًا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمۡۖ ﴾ [6]ويوصف بالحال لمشاهدته ، وبالماضي لتحقّقِ وقوعه ، وأما المستقبل فيضعف الوصف به ؛ لأنه معدوم ، فلا يتحقق منه إيضاح الموصوف ، وقد يوصفُ به إذا ظهرت أمارات حصوله كقولك : مررت برجل سيصلي غداً ، أو يصيد غداً ، أي : مقدر الصلاة ، والصيد غدا ، ومنه قول الشاعر:

[٦٧٨]وإلاّ فهبها ذمة ستضيع [7]

---

[1] – الآية ٩٢ من سورة الأنعام

[2] – الآية ٢٩ من سورة ص

[3] – الآية ٥٤ من سورة المائدة

[4] – قائلــه : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٤٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٠٧ ، وشرح المفصل ٢/ ١٠٧ والخزانة ٢/٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣/ ٣٧٣،

[5] – الآية ٦ من سورة التحريم

[6] – الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

[7] – لم أعثر على قائله

أي : منتظراً / ضياعها ، قالوا : ويجوز الوصف بالجملة الشرطية كقولك : جاءني رجل إن تكرمه يكرمك ، كما يجوز وقوعها خبراً ، ويشترط أن يكون في الجملة ضمير يربطها بالموصوف ، فلا يجوز مررت برجل زيد قائم لعدم الرابط ، أما قول الشاعر [١]

[٦٧٩] وتبسم عن ألَمى كأن مُنوِّراً تخلّل حُرّ الرّمل دعصٌ له ندي

فكان وما بعدها صفة (ألمى) ، والعائد محذوف أي : منوِّراً بوجوده وقد جاء الوصف بغير الجملة الخبرية في قول الشاعر [٢]:

[٦٨٠] حتى إذا جُنَّ الظلامُ واختلط جاءوا بضَيح هل رأيت الذئب قط

ويروى مذق ، وقول الآخر [٣]

[٦٨١]فإنما أنت أخ لا نعدمه

وتأويل الأول من وجهين :

أحدهما : أنّ تقديره بضيح متلون بلون الذئب

والثاني :أنه محكي الصفة أي :مقول فيه :هل رأيت الذئب ؟ وبيان شبهه بلون الذئب :إنّ اللبن إذا شيب بالماء اكتسى لونه غبرة تميل إلى الخضرة أو السواد شبيهة بلون الذئب .

وتأويل البيت الثاني (أخ) مدعو له بالمواصلة ، وقد وقعت الجملة الأمرية وجوابها موقع المفعول الثاني لوجدت في قول أبي الدرداء [٤] " وجدت الناس أُخْبُر تَقْله " ويحتمل تأويله وجهين :أحدهما : وجدت الناس مقولاً فيهم أخبُر تَقْله ، فيكون محكياً ، والمعنى : أنك إذا أخبرت الناس قليتهم ، فأخرجه بلفظ الأمر ومعناه الخبر

الثاني : وجدت سبب بغض الناس خبرتهم ، أو وجدت الناس مأموراً بخبرتهم بغضهم .

---

[١] – قائله : طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٢١ ، والبيت من شواهد المحتسب ١٨٢/٢ ، واللسان (حرر) ٤/ ١٨٢ ، و(لما) ٢٥٨/١٥

[٢] – لم أعثر على نسبة لهذا الرجز ، وقيل للعجاج ، وليس في ديوانه وهو من شواهد المحتسب ١٦٥/٢ ، وابن الشجري ١٤٩/٢ ، والمقتصد ٩١٢/٢ ، والإنصاف ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٤١/١ ، والعيني ٦١/٤ ، والهمع ١١٩/٢ والخزانة ٢٧٥/١ .

[٣] – هذا الرجز نسب لأبي محمد الحذلمي ، وعجزه

فأبلنا منك بلاء نعلمه

والبيت من شواهد مغني اللبيب ٧٦٢ ، والأشباه والنظائر :

[٤] – النهاية في غريب الحديث ١٠٥/٤ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، والإرشاد للكيشي ٣٦٧

مـــتنٌ : " ويُوصف بحال الموصوف ، وحال متعلّقه ، مثل : (مررت برجلٍ حسنٍ ، و[نحو : مررت برجل]حسنٍ غلامه) فالأول يتبعه في الإعراب والتعريف والتَّنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

والثاني يتبعه في الخمسة الأول ، وفي البواقي كالفعل ، ومن ثَمّ حسن (قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُهُ)، وضعف (قاعدون غلمانه) ويجوز(قعود غلمانه)" [١]

الشـــرح [٢]: وقـــبل الخوض في تحقيق الصفة للموصوف نذكر قول النحاة الصفة هي الموصوف في المعنى .

قـــال بعضـــهم " لا يمكن حمل قولهم على ظاهره لأنك إذا قلت : جاءني زيد العالم فلو كانـــت الصفة هي الموصوفة ؛ لفهم (العالم) من لفظ زيد ، وزيد من لفظ العالم ، ولا يخفـــى امتـــناع ذلك ، وإنّما الصفة محلها ذات الموصوف مع تغايرهما "، والحق ما قال الـــنحاة . وبيانُه : أنّ الصفة عبارة عن الذات المتصفة بالحدث ، فإذا قلنا : زيدٌ العالم ، فإن العالم عبارة عن ذات زيد المتصفة بالعلم ، وذات زيد المتصفة بالعلم عبارة عن ذات زيد المطلقة ، واتصافها بالعلم لا يمنع كونها ذاته ، فعلم بذلك أنّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، وأمّا عدم فهم أحد اللفظين من الآخر فلا يقدح فيما قلنا ، بدليل أنّك تقول : جاءني زيد أخوك ، فالأخ هو زيد بالاتفاق ، ولا يفهم مدلول أحد اللفظين من الآخر ، وكذلك جاءني زيد نفسه التأكيد عبارة عن المؤكد ، ولم يقدح في ذلك تغاير الألفاظ ؛ لأنّ الـــنظر إلى المعـــنى ، والصـــفة أوضحت أنّ تلك الذات المطلقة هي الذات المتصفة بـــالحدث ، لا يقـــال : إن الذات المتصفة بالحدث مغايرة للذات المطلقة لزيادتها عليها بالحدث ؛ لأنّا نقول علمنا بالصفة أنّ الذات المطلقة [هي] المتصفة بالحدث أيضاً لكونها عبارة عنها في المعنى ؛ لأنّ مرجعهما إلى ذات واحدة في المعنى ، هذا تحقيق قول النحاة " الصفة هي الموصوف في المعنى " .

---

[١] - الكافية : ١٣٠-١٣١ ، والإضافة من شرح المصنف ٦٣٠

[٢] -المقتصـــد ٩٠٠ – ٩٠٢ ، وشرح ابن يعيش ٥٥/٣ ، والإيضاح على المفصل ٤٤٥/١ ، وشرح الكافية للمصـــنف : ٦٣٠/٢-٦٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٠٢/٢- ٣٠٨ ، و الفوائد الضيائية : ٣٦/٢-٣٩،

وأمّا مطابقة الموصوف فلا يخلو الوصف إما أن يكون فعلاً للموصوف لفظاً ومعنى ، أو فعـــلاً له في اللفظ دون المعنى ، أو فعلاً لشيء هو من سبب الموصوف ، فالأول والثاني يشترط مطابقتهما للموصوف في عشرة أشياء : في الرفع والنصب ، والجر ، والتعريف ، والتنكير ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وأما الثالث : فيشترط مطابقته في الخمسة الأولة [1] دون الخمسة الثانية

وأمثلة الأول : مررت برجلٍ حسنٍ ، وامرأةٍ حسنةٍ ، ورجلين حسنين ، وامرأتين حسنتين ، ورجال حَسَنِيْنَ ، ونساء حسناتٍ ، وكذلك الحكم في التعريف ، وفي الرفع والنصب .

وأمـــثلة الـــثاني : مـــررت برجل حسن الوجه ، وامرأة حسنة الوجه ، وبرجلين حسني الوجهـــين ، وبـــرجال حَسَنِي الوجوه ، وبامرأتين حَسَنَتَي الوجهين ، وبنساء حسنات الوجوه ، فهذه الصفة في اللفظ للموصوف ، فلذلك طابقته ، وهي في المعنى لما أضيفت إليه ، وهو (الوجه)

وأمّا الثالث : فاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمنسوب تجري صفاتٍ مع مرفوعها لسبب الموصوف كقولك : مررت برجلٍ ضاربٍ غلامُهُ ، وبرجل مضروبٍ ولدُهُ ، و رجلٍ حسنٍ غلامُهُ ، وبرجل حَسَنِيٍّ أبوهُ ، وإنما اشترط المطابقة في الأولين في العشرة المذكورة لوجهين :

أحدهما : لافتقارها إلى الموصوف ؛ لأنها لا تقوم إلا به فلذلك تبع لفظُها لفظُه والثاني : أنهـــا عـــبارة عـــن الموصوف في المعنى ؛ لأنها تنقل الموصوف من النوع الأعم إلى النوع الأخص ، بدليل أنّ رجلاً ظريفاً أخص من رجلٍ

وإذا كانت عبارة عنه تبعته في حكمه ، وإنما طابق الثالث في الخمسة الأوّلة دون الخمسة الأخيرة ؛ لأنّ الخمسة الأوّلة من أحكام الأسماء دون الأفعال ، فلذلك اشترط / مطابقتها لموصوفها فيها .

١٣٠/أ

وأمـــا الخمسة الثانية فإنها تابعة لفاعلها ، فإن كان فاعلها ضميراً راجعاً على الموصوف طابقـــت الموصوف ، وإن كان اسماً ظاهراً تبعته فيها ؛ لأنها من أحكام [الوصف] دون الموصـــوف ،وهاهـــنا لا يكـــون فاعلها إلا ظاهراً ، فوجب أن تكون مفردةً بعد التثنية والجمـــع ، ومذكرة بعد المؤنث ، ومؤنثة بعد المذكر نظراً إلى الفاعل لأنها في معنى الفعل

[1] - وهي حالات الإعراب والتعريف و التنكير

كقولـــك : مـــررت بـــرجلين ضارب غلامُهُما زيداً ، وبرجالٍ ضاربٍ غلامُهم زيداً ، وبامرأةٍ ضاربٍ غلامُها ، وبرجلٍ ضاربة جاريته ، وفي التنـــزيل ﴿ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [1] و ﴿ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ﴾ [2] وإنما قام الوصف بفعل السبب مقام الوصف بفعل الموصوف لوجهين :

أحدهما : أن القصد من الوصف إيضاح الموصوف كما يحصل الإيضاح بفعل الموصوف فقد يحصل الإيضاح بفعل السبب لكونه معروفا به

والـــثاني : أن عـــود الضـــمير على الأول وربط الثاني به نَزّل فعل السبب بمنـــزلة فعل الموصـــوف لمشـــابهة عود الضمير منه بعودة من فعل الموصوف ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الراجع إلى الموصوف مضافاً إليه الفاعل أي : فاعل الصفة ، أو في صلة الفاعل ، كقولك : جاءني رجل كثير عدوُّه ، وسعيد من أكرمه ، وشقيٌّ من أهانه .

قوله : " ومن ثم حسن : قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه ، وضَعُف : قاعدون [غلمانه] ، ويجوز قعود غلمانه " يعني : ومن جهة كون الصفة فعل السبب كالفعل حسُن : قام رحل قاعد غـــلمانه ، وإن كـــان فاعله جمعاً ؛ لأنه بمنـــزلة (يقعد غلمانه) ، وضعف : قاعدون غـــلمانه ؛ لأنـــه بمنـــزلة : يقعدون غلمانه ، ولا يكون للفعل فاعلان من غير اشتراك ، فيصير بمنـــزلة : أكلوني البراغيث ، فإن جُعل (غلمانه) مبتدأ ، و(قاعدون) خبر مقدم ، والوصف بجملة اسمية لم يكن ضعيفاً

وإنما لم يضعف (قام رجل قعودٌ غلمانه) ؛ لأنه لا ضمير فيه لرفعه الظاهر ، فلم يلزم من جمعـــه اجـــتماع فاعلين بخلاف قاعدون [غلمانه] فإن فيه علامة الجمع التي تدل على جمـــيع وجود الضمير فيه المناسبة لتقعدون في الصورة ، فلذلك ضعف ، ولكونه بمنـــزلة الفعـــل إذا رفع الظاهر ، وحّد ﴿ المغضوب عليهم ﴾ [3]؛ لأن (عليهم) في موضع رفع بالمغضوب ؛لنيابته عن الفاعل ،وجمع (الضالين) ؛لأنّه رفع الضمير، و لم يرفع الظاهر .

وأمّا تعليل الأسباب مفصلاً فإنما امتنع وصف المعرفة بالنكرة وبالعكس لوجهين : أحدهما : أنّه يفضي إلى الجمع بين المتنافيين ؛ لأنّ مدلول المعرفة متعين ومدلول النكرة غير متعين

---

(1) – الآية ٧٥ من سورة النساء

(2) – الآية ٢٧ من سورة فاطر

(3) – الآية ٧ من سورة الفاتحة

، وتوارد المتعين وغير المتعين في مسمّى واحد يفضي إلى الجمع بين المتنافيين ؛ لأن الصفة قائمة بالموصوف ، ولا يقوم غير المتعين بالمتعين ، ولا المتعين بغير المتعين .

والوجه الثاني : أن الصفة مكملة للموصوف ، ولا يكمل الشيء بما يغاير طبعه ولاشك أنّ طبع النكرة مباين لطبع المعرفة [1]، بدليل التعيين وعدم التعيين ، وقد أجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم ، وحمل قوله تعالى ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝ ﴾ [2]على الوصف ، والجمهور يجعلونه بدلاً ، واختار الأخفش[3] أن يكون (الأوليان) صفة لـ(آخران) في قوله : ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ [4]؛ لكونه تخصيص بالوصف ، والأجود أن يكون بدلاً من الضمير في (يقومان) أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هما الأوليان ، أو مبتدأ ، و(آخران) خبر مقدم ، ومن قرأ [5]استَحَقّ بفتح التاء على تسمية الفاعل ، فالأوليان فاعله ومفعوله محذوف أي : استحق الأوليان وصيتهما ، ومن قرأ[6] بضم التاء على ما لم يسم فاعله ، فيجوز أن يكون قائماً مقام الفاعل على تقدير حذف مضاف ، أي : استحق عليهم إثم الأوليين . وأما الإفراد والتثنية والجمع فلا يخفى تغاير حقائقها فلا يمكن اجتماعها على مدلول واحد ، وأمّا (برمة أعشار) و (ثوب أسمال) فإنما جاز وصف المفرد بالجمع نظراً إلى المعنى ؛ لأن كل قطعة من البرمه عشر وكل قطعة من الثوب سِمْل[7] .

وأمّا التأنيث فهو على أقسام :

أحدها : ما يطابق موصوفه نحو : امرأة قائمة

والثاني :المخصوص بالمؤنث نحو: امرأة حائض ،وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى في بابه .

---

(1) – انظر : شرح اللمع للعكبري ٢٠٣/١

(2) – الآية ١ ، ٢ من سورة الهمزة

(3) – معاني القرآن للأخفش ٢٩٠/١

(4) – الآية ١٠٧ من سورة المائدة ، وينظر مشكل إعراب القرآن ٢٤٣/١

(5) –قرأ بفتح التاء حفص ، ووافقه الحسن ينظر : البحر ٤٥/٤ ، والإتحاف ٢٠٣

(6) – قرأ بالبناء للمفعول : نافع ، وحمزة ، وابن عامر ، وأبو عمرو ، والكسائي ينظر الكشف ٤٢٠/١

(7) – اللسان (برم) ، وسَمَل : أخلق ١١/ ٣٤٥ ، والبرمة قدر الحجارة (برم)

والثالث : ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، تقول : امرأة صبور ، وشكور ورجل صبور وشكور ، وفي علته ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهم حذفوا التاء مع المؤنث فرقاً بين (فعول) بمعنى (فاعل) و (فعول) بمعنى (مفعول) نحو : حلوبة ، وركوبة ، بمعنى : مركوبة ، ومحلوبة .

والثاني : للكوفيين إنما حذفت ؛ لأنه لا يجري على فعلٍ مثل المبالغة [1]

والثالث : لمناسبته للمصدر الدال على الجنس نحو : (قبول) ، وإنما تحذف التاء إذا ذكر الموصوف لعدم اللبس .

والرابع : (فعيل) بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو : رجل قتيل ، وامرأة قتيل ، وكف خضيب/ وعين كحيل ولحية دهين

١٣٠/ب

وإنما تحذف التاء مع المؤنث إذا ذكر الموصوف لعدم اللبس ، وفي علته ثلاثة أوجه :

أحدها : للفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل نحو : عليم وسميع

والثاني : للكوفيين أنه معدول عن مفعول ، فلم يلحقه نظراً إلى اللفظ المعدول عنه .

والثالث : المناسبة للمصدر الدال على الجنس المذكر نحو : وجيب .

والخامس : دخول التاء في صفة المذكر للمبالغة لا للتأنيث ، نحو : رجل علاّمة للمتناهي في العلم ، وكأنه لكثرة علومه نزل منزله الجماعة ، فوصف بما يوصف به الجماعة ، ورجل نسّابة للمتناهي في معرفة الأنساب ، ورجل راوية لكثير رواية الشعر ، ورجل هلباجة للمتناهي في الحمق .

وأمّا (رجل ربعة ، وامرأة ربعة) للمتوسط بين الطول والقصر ، و (غلام يفعة للمرتفع ، يقال :(أيفع الغلامُ فهو يافعُ) ولا يقال : مُوفِعٌ ،وهو شاذ لعدم جريه على فعله [2]، فإنما دخلت التاء فيهما بتأويل : (نفس ربعة ونفس يفعة) ؛لأن التاء فيهما ليست للمبالغة .ولا تدخل المبالغة في صفات الله تعالى لوجهين:

أحدهما : أنها مبالغة لصفة نقص .

والثاني : أنها تدل على تكثير العلم بعد تقليله ، وهذا المعنى منتف في صفات الله تعالى .

فرعٌ يجوز تثنية وصف الاسمين إذا كان عاملهما واحداً نحو : قام زيد وعمرو الكريمان ، ورأيت زيداً وخالداً العالمين ، ومررت بسعيد ومسعود العابدين

---

(١)– ينظر شرح المفصل ٥/١٠٠

(٢) – اللسان : اليافع : هو الشاب ، ولا يقال موفع ، وهو من النوادر (يفع) ٨/ ٤١٥

وأمّا إذا اختلف أجزاؤهما ومعناهما فإنه يجوز وصف كل واحد منهما بصفة مفردة ،ولا يجـــوز تثنـــية صـــفتهما إجماعاً نحو:ضرب زيد عمراً لا يجوز الظريفان ولا الظريفين [1] لامتـــناع اجتماع إعرابين مختلفين في معرب واحد ،وليس الحمل على إحداهما بأولى من الحمل على الآخر .

وقال ابن بابشاذ [2] إذا قلت : جاءني غلام زيد جاز وصف الاسمين بصفتين مفردين كل صفة تابعة لموصوفها في إعرابه نحو : جاءني غلام زيد العاقلِ ، ولا يجوز وصفهما بصفة مثناة لاختلاف إعرابهما ، ويجوز على أحد الوجهين على القطع من إعراب الموصوف ، ونصبهما ، أو رفعهما على القطع

وإذا جاز هاهنا القطع على أحد الوجهين جاز أيضاً في الصورة الأولى على القطع الذي يمتنع حكم التبعية في الإعراب ؛ لأنه ينصب بإضمار فعل ، أو يرفع بإضمار مبتدأ مع بقاء الصفة في المعنى ، وأما الكنى نحو : أبو بكر فيوصف المضاف دون المضاف إليه ، فتقول : جـــاءني أبـــو بكر الكاتب ورأيت أبا بكر الكاتبين ، ومررت بأبي بكر الكاتبين ، وإنما يوصف الأول دون الثاني ؛ لأنّ المعاملة معه في الإعراب والتثنية والجمع ، وأما إذا اختلف إعـــرابهما واتفـــق معناهما نحو : ضارب زيدٌ عمراً ، فإنه لا يجوز أيضاً وصفهما بصفة واحـــدة عند البصريين ؛ لتغير إعرابهما ، وأجازه هشام وثعلب [3] نظراً إلى المعنى ؛ لأن كـــل واحد [منهما] فاعل ومفعول في المعنى إلاّ أنّ هشاماً يغلب جانب الفاعل ؛ لأنّه معـــتمد الفـــائدة ، يقول : الظريفان بالرفع ، وثعلب يجوز الرفع والنصب لتساويهما في المعنى .

وأما إذا اختلف الفعل العامل ، واتفق إعراب الموصوفين ففيه أربع مسائل :

إحداهما : أن يختلفا لفظاً ومعنىً ، نحو : قام زيد ، وقعد عمرو

والثانية أنْ يختلفا لفظاً ويتفقا معنى ، نحو : قعد زيد ، وجلس عمرو

والثالـــثة : أن يـــتفقا لفظـــا ، ويختلفا معنى نحو : وجد زيد من الغنى ، ووجد زيد من الغضب .

---

[1] —على الإتباع ، أما القطع — رفعا أو نصبا — فجائز ، وهو مذهب البصريين ، وسيذكر فيما سيأتي ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٩/١

[2] — شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ٤١٤/٢

[3] — شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/١ ، وارتشاف الضرب ٥٩١/٢ ، والرضي ٢/

والرابعة : أن يتفقا لفظاً ومعنى نحو : قام زيد وقام عمرو .

فسيبويه يجيز تثنية الصفة في المسائل الأربع ؛ لأن العامل هو إسناد الفعل ، وهو واحد في المعنى ، واختلاف اللفظ لا يقدح في ذلك ، بدليل جواز اختلف زيدٌ وعمرو الظريفان ، يجوز تثنية الصفة مع إسناد الاختلاف إليهما

والمــبرد وابن السراج يمنعان الثلاث الأول ، ويختص ابن السراج[1] بمنع الرابعة إلا على تقديــر تكرير العامل الثاني ، وحجتهما : أن ذلك يؤدي إلى توارد عاملين على معمول واحد ، وهذا بناء على أن العامل في الفاعل نفس الفعل لا الإسناد

وأما إذا تغايرا جهة الإعراب مع اتفاق نوعه مثل : أن يكون عامل أحدهما معنوياً والآخر لفظياً نحو : زيد منطلق ، وانطلق عمرو العاقلان أو[كان] أحدهما فعلاً والآخر حرفاً نحو : ضربت زيداً ، وإنّ عمراً منطلق الظرفين ، أو أحدهما حرف جر والآخر مضاف نحو : هذا لابن زيد الظريفين ، فإنه لا يجوز وصفهما بصفة مثناة عند الخليل ، خلافاً لبعضهم فإنه أجازه

حجة الخليل[2] أنه يؤدي إلى توارد عاملين مختلفين على معمول واحد

حجة المجيز أن تأثيرهما متفق ، ولا يقدح اختلافهما في الجواز كما لم يقدح عند سيبويه في نحو : أقبل زيد ، وأدبر عمرو الظريفان .

وتظهر فائدة الخلاف في مثل قوله تعالى ﴿ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾[3]

فإنّه على مذهب الجمهور أمّ الزوجة تحرم بالعقد على بنتها ، وبنتها لا تحرم إلا بالدخول / بالأم ، لأنّ قوله (الّلاتي دخلتم بهن) صفة (من نسائكم) التي هن أمهات الربائب دون (نســائكم) الــتي أضــيف إليهن (أمهات) ؛ لأنّ العامل في الأولة (أمهات) المضاف ، والعامل في الثانية (من) فلا يجوز وصفهما بصفة واحدة على مذهب الخليل ، ومــن أجــاز وصفهما بصفة واحدة تكون (اللاتي دَخلتم بهن) صفة النساء اللاتي أضيف إليهن (أمهات) ، وصفة (من نسائكم) اللاتي هن أمهات الربائب ، وعلى هذا

١٣١/

---

[1] - الأصول : ٤٢/٢

[2] - الكتاب : ٥٩/٢ قال سيبويه " وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع "

[3] - الآية ٢٣ من سورة النساء

فيستوي البنت والأم في كونهما لا يحرمان إلا بالدخول ؛ لاشتراكهما في الصفة ، وبه يتمسك من قال به من العلماء [1] .

وأجاز سيبويه [2]: هذا رجل ، وذاك آخر قائمان ؛ لأنّ العامل اسم الإشارة ، وبه قال الفارسي[3] لأنّ أحد الإشارتين قد تستعمل موضع الأخرى ،

ومنعها المبرد لاختلافهما ؛ لأنّ إحداهما للقريب والأخرى للبعيد منه ، ومنعها ابن السراج [4]؛ لئلا يعمل عاملان في معمول ، وإذا كان أحد الاسمين في خبر الاستفهام ، والآخر في خبر الخبر كقولك : من زيدٌ ؟ وجاء بكر العالمان امتنع وصفهما بصفة واحدة إجماعاً ؛ لتعذر توارد الاستفهام ، والخبر على محل واحد .

---

(1) – ينظر : فتح القدير للشوكاني

(2) – الكتاب ١/٤٣٧

(3) – الارتشاف ٢/٥٩٣

(4) – الأصول ٢/٤١

متنٌ : " والمضمر لا يُوصف ولا يُوصَف به ، والموصوفُ أخصّ ، أو مُساوٍ ، ومن ثَمَّ لَمْ يُوصَفُ ذُو الَّلامِ إلاّ بمثلِه ، أو بالمضافِ إلى مثلِه .

وإنمـــا التزمَ وصفُ بابِ (هذا) بِذي الَّلام للإبهامِ ، ومن ثَمَّ ضَعُفَ : (مررتُ بهذا الأبيضِ) ، وحَسُنَ (بهذا العالم) " [1]

الشرح[2] : المضمر لا يوصف ولا يوصف به .

أمّا كونه لا يوصف به ؛ فلعدم دلالته على المعنى الذي هو مقصود الوصف لعدم اشتقاقه ؛ لكونه موضوعا للذات من غير معنى .

وأمّا كونه لا يوصف فلوجهين :

أحدهما : لإيغاله في شبه الحرف الذي لا يقبل الوصف

والـــثاني : أنّ المقصـــود من الوصف إزالة الاشتراك ، وهي نهاية الإيضاح ؛ لأن المتكلم والمخاطب قرينتهما الدالة عليهما تغني عن وصفهما ، والغائب الظاهر الذي يفسره يُغني عـــن وصـــفه ؛ لأنّه لا يضمر إلا بعد أن يعرف .وأمّا تفاوتهما في التعريف فلا يقدح في إيضاحهما ،لكن أحدهما لا يوصف بالآخر لتغايرهما ، والوصف هو الموصوف في المعنى ، وأجاز الكسائي[3] وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[4]، وقوـــله : مـــررت به المسكين ؛ لأن ما يفسر ضمير الغائب يجوز وصـــفه ، فكذلك المفسر لحصول الاشتراك فيه ،وهو أقرب إلى الظاهر لتفسيره بالظاهر ،والجمهور يحملون مثل هذا على البدل لا على الوصف[2] .

---

(١) – الكافية ١٣١

(٢) – ينظر الكتاب : ١٤/٢ – ١٨ و، ١٠٤ – ١١١ ، ، والمقتضب ٤ / ٢٨١-٢٨٤ ، والأصول ٣٠/٢-٣١ ، وشـــرح الكافـــية للمصنف : ٦٣٣/٢- ٦٣٥ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣١٠/٢- ٣١٥ ، و الفوائد الضيائية : ٤٠/٢- ٤٢

(٣) – وشرط أن يكون النعت لمدح أو لذم ، أو ترحم " ينظر : الارتشاف ٥٩٥/٢

(٤) – الآية ١٨ من سورة آل عمران

وأمّا قوله تعالى في السجدة ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [1] بلفظ (الذي) على وصف العذاب ، وفي سبأ ﴿ عذاب النار التي ﴾ [2] بلفظ (التي) على وصف النار ففيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه وصف (العذاب) في السجدة ؛ لوقوع (النار) موقع الضمير الذي لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضمارها في قوله ﴿ وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أنْ يخرجوا منها أعيدوا فيها ﴾ [3] فحق الكلام أن يقال لهم : ذوقوا عذابها ، فلمّا وضعها موضع الذي لا يقبل الوصف عدل إلى وصف العذاب .

وأمّا في (سبأ) فوصفها لعدم المانع من وصفها .

وقيل : إن الذي في (السجدة) في حق من يقر بالنار ويجحد العذاب ، وفي (سبأ) في حق من يجحد أصل النار ، وقيل : أن الذي في (السجدة) وصف للنار أيضاً ، وذكر حملاً لها على معنى الحريق والجحيم .

وقيل : إنّما وصف العذاب في السجدة ؛ لأنّه تقدم ذكر النار مظهراً ومضمراً ،فعدل إلى وصف العذاب ليكون تلويناً للخطاب ، فيكون أنشط للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب .وأما بقية المعارف فالأعلام توصف ، ولا يوصف بها ،

أما عدم الوصف بها فلعدم دلالتها على المعنى المقصود ؛ لأنها موضوعة للذات لا للمعنى القائم بالذات .وأما وصفها فلإزالة الاشتراك العارض فيها ، وتوصف بثلاثة أشياء .

أحدها : اسم الإشارة على مذهب من قال بأن الأعلام أعرف من اسم الإشارة كقولك : جاءني زيد هذا ، وبكر ذاك ، ويقدر اسم الإشارة بالمشتق كالحاضر والمشاهد والقريب ، ومن حكم بأن اسم الإشارة أعرف جعله بدلاً .

والثاني : ما فيه الألف واللام نحو : قال زيدٌ العالم

والثالث : ما أضيف إلى شيء من المعارف نحو : جاءني زيد صديقي وصديقك وصاحب عمرو وغلام هذا ، وصاحب الفرس .

---

[1] – الآية ٢٠ من سورة السجدة

[2] – الآية ٤٢ من سورة سبأ

[3] – الآية ٢٠ من سورة السجدة

والمعرف بالألف واللام ، وهو يوصف ويوصف به ، أما الوصف به فلأنه قد يدل على الذات المتصفة بالحدث .

وأما وصفه فطلب إيضاحه ، ويوصف بما فيه الألف واللام نحو : جاء الرجل العالم ، أو بالمضـــاف إلى ما فيه الألف واللام نحو : مررت بالرجل صاحب الدار ، ومن حكم بأنه أعرف من المضاف إلى المضمر والعلم المبهم ، فالقياس وصفه به لكون الموصوف أخص من الصفة عنده

وأمـــا المضـــاف إلى واحد من المعارف فيوصف/ ويوصف به إذا كان متصفاً بالحدث ، ويوصف بالمضاف إلى مثله ، وإلى ما دونه في التعريف ، ولا يوصف بالمضاف إلى ما هو أعـــرف مـــنه ؛ لأن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه ، فيصير تعريفه في قوة تعريف المضاف إليه ، فلا يوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بالمضاف إلى المضمر والعلم والمبهم لكونها أعرف منه ، وكذلك باقيها يترتب بحسب ترتيبها في التعريف .

١٣١/ب

ويجوز وصف المضاف إلى المضمر والعلم والمبهم بما فيه الألف واللام على قول من جعلها أعرف منه .

وأمـــا اسم الإشارة فيوصف به كما تقدم ؛ لأنّه في تقدير المشتق ، ويوصف باسم جنس معرف باللام جامداً كان أو مشتقاً ،وإنما اختص اسم الإشارة بالوصف بالجامد المعرف باللام لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أن الصفة هي المقصودة ، وإنما أتى باسم الإشارة لبيان الألف و اللام لتعريف الحضور دون العهد وغيره ، فلذلك لزم تعريفه باللام للدلالة على هذا المعنى .

والـــثاني : أنه وإن كان جامداً فالموصوف يصيره في معنى المشتق ، ولذلك يقدر بالحاضر والقريب والبعيد ، ولهذا المعنى ضعف وصفه بالمشتق لعدم احتياجه إلى ما يدل على معنى الاشتقاق .

والثالـــث : أنّه لما كان اسم الإشارة يدل على ذات مبهمة الحقيقة لزم بيانها بما يدل على الحقيقة ، وهو أسماء الأجناس ، ولزم تعريف الصفة باللام لوجهين :

أحدهما : أنها تناسب المبهم في العموم دون غيرها ، فلذلك خصت بذلك

والثاني : أن تعريف أسماء الأجناس باللام ؛ لأنها الدالة على الجنس دون الإضافة فإن قيل : ففاعل (نعم) يشترط تعريفه باللام ، وتقوم الإضافة إلى ما فيه اللام مقام تعريفه باللام

لاكتساب المضاف حكم المضاف إليه فهلا جاز هاهنا وصفها بالمضاف إلى ما فيه اللام كـ(جاءني هذا صاحب الغلام) ؟

قلنا : لا يجوز ذلك ؛ لأنّ وصف اسم الإشارة لازم لبيان حقيقته ، فلو وصف بالمضاف أفضى إلى جعل ثلاث كلمات في حكم الكلمة الواحدة ، وهذه العلة منتفية في (نعم) .
وأما في غير اسم الإشارة فوصفه غير لازم ، ولذلك جاز (مررت بزيد يوم الجُمعة العاقل ، وبالزيدين الطويل والقصير ، ولم يمنع الفصل بالظرف ولا عطف أحد الصفتين على الأخرى من صحة الوصف لضعف امتزاج الصفة بالموصوف وعدم اتصالها لكونها غير لازمة .

وأمّا صفة اسم الإشارة فيمتنع فيها : مررت بهذا يوم الجمعة العاقل ، وبهذين الطويل والقصير ؛ لأنّ الفصل والعطف تمنع امتزاج الصفة بالموصوف ، وشدة اتصالها و صفته لما كان المراد منها بيان الحقيقة كالمركبة معه لاشتراكهما في الدلالة على الحقيقة .

وأمّا صفة غيره فتدل على المعنى دون الحقيقة ، فهي في حكم المنفصل ، ولأن صفة اسم الإشارة يلزمها الوصف لبيان النوع المقصود ، فالفصل بالظرف وبحرف العطف ينافي شدة الاتصال الدال على بيان النوع ؛ لأن البيان والمبين كالشيء الواحد ، وإذا وصف اسم الإشارة بصفة مشتقة فهي في الحقيقة لاسم الجنس المقدر لا صفة لاسم الإشارة ، ولذلك تحسن الصفة إذا اختصت بنوع كهذا العالم ؛ لكونها أقرب إلى الدلالة على الحقيقة ،وتضعف إذا شملت نوعين فصاعداً لبعدها من بيان الحقيقة كـ(هذا الأبيض) إذ يجوز أن يكون إنساناً ، وغيره

فروع أربعة :

الأول : يشترط في صفة المعرفة أن يكون الموصوف أخص من الصفة ، وهي أعم منه ، أو يكون مساوياً لها في الخصوص أو العموم ، ولا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف [1]، وإنما لم يجز ذلك لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه تتمة للموصوف وزيادة في بيانه وحق التتمة أن تكون أنقص مما تتمه لنقصان رتبتها عن رتبته .

---

(١)- أجازه الفراء وتبعه ابن مالك والشلوبين ينظر : الشاطبي ٦٣١/٢

والثاني : أن الصفة خبر في الحقيقة ، ولذلك يحسن مقابلتها بالتصديق والتكذيب في نحو قولك : (زيد العالم) جاز أن يقال : صدقت فيما وصفت ، أو كذبت ، وحق الخبر أن يكــون أعم من المخبر عنه ، أو مساوياً [له]، فكذلك الصفة التي أصلها الخبر قبل أن تعلم .

والثالــث : أنّ ذكــر الاسم أشهر في الدلالة [و] أقرب إلى إرشاد السامع وتفهيمه ، فينبغي أن يقدر الأشهر في الأشهر ، والأشهر هو الأخص .

فإن قيل : كيف تكون الصفة بياناً للموصوف وهي أعم منه ؟!

قلــنا : البيان يحصل بمجموع الصفة والموصوف ، ومجموعهما أخص من كل واحد منها متفرداً فإنّ (زيداً الطويل) أخص من زيد وحده ، و العموم والخصوص يُعلم من ترتيب وصف المعارف .

ومن أمثلة المساوي : (رأيت الإنسان الآدمي)

ومــن أمثلة عموم الصّفة : (الرجل العالم) لوجود العلم في المَرَدَةِ ، والملائكة ، والجن ، ومن أمثلة الممتنع : (رأيت الحيوان الآدمي) و (الموجود الإنساني)

وأما النكرات ، فيجوز وصف الأعم منها بالأخص ، كقولك : شيء طويل ، وعلم نافع ، وذلــك جمــيل أو قبيح ؛ لأنّ الغرض من وصفها تقليل عمومها مع تساويها في عدم التعيين ، فلذلك لم يحافظ / فيها على تقديم الأخص على الأعم ، ولا يوصف من الأسماء ما أوغل في شبه الحرف كــ(أين) و (كم) و (كيف)

/١٣٢

وإذا وُصــف اســم الفــاعل والمصدر أو صغّرا لم يعملا ؛ لأنّ عملهما لشبه الفعل ، والوصف يخصصهما ، ويخرجهما عن شبه الفعل الذي لا يتخصص ، ولهذا لا ينتصب ﴿مكاناً سوى﴾[1] بــ"موعد" ، وإن كان مصدراً بدليل : لا تخلفه لوصفه بالجملة بل بما دل عليه المصدر ، وكذا (بعير حلال) في قول طفيل[2]

[٦٨٢]وراكضةٍ ما تستجنُّ بِجُنَّةٍ بَعيرَ حلالٍ غادرته مُجَعْفَلِ

لا ينتصب بــ(راكضة) لوصفها بما تستجن بجنة .

---

[1] ـالآية ٥٨ من سورة طه ، وينظر مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٤

[2] – ديوان طفيل الغنوي ٦٨ ، والبيت من شواهد اللسان (جعفل) ١١/١١٣ ، ١٧٢ ، والحلال : مركب من مراكب النساء ، والمجعفل : المقلوب

وإذا اجتمعـــت صفتان فصاعداً لموصوف ، قال قوم : الصفة الثانية للأول وحده ، وقال قوم : هي بمجموع الموصوف والصفة . حجة المذهب الأول من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الصفة لا يصح وصفها منفردة ؛ لكونها تابعة ، فلا يصح أن تكون متبوعة ، وإذا بطل وصفها منفردة ، فكذلك إذا كانت منضمة إلى الموصوف لأن انضمامها إليه لا يخرجها عن التبعية المانعة من الوصف

والثاني : أنّ الصفة شبيه بالفعل ، وهو لا يوصف ، فكذلك ما كان بمعناه ،

والثالث : أنّ الصفة الأولى قد تكون جملة ، والجملة لا يصح وصفها ، وإذا بطل الوصف في البعض حمل الباقي عليه .

حجة المذهب الثاني من وجهين :

أحدهما : أنّ الصفة الأولى متقدمة على الثانية ، فأشبه تقدمها تقدم المتبوع فكانت الصفة بمجموعهما ، لاشتراكهما في المتبوعية

والـــثاني : أنّ الصفة الأولى لا تنفك عن الموصوف حتى يمكن تقدير كون الثانية صفة له دونها .

والجـــواب عن الأول : أنها لا تستقل بالمتبوعية بل منضمة إلى المتبوع ، ولا يلزم من منع وصفها منفردة منع وصفها منضمة إلى الموصوف

وعن الثاني والثالث : أنها غير مقصودة بالوصف حتى تمتنع بل ضميمة إلى ما يصح وصفه ، وهـــي كالجزء منه لقيامها به ، ولذلك لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ ، فلا يقال : ضربت زيداً ضربة وعمراً قتلتهما ، وقد جاء الفصل شاذاً في قول لبيد [1]

[٦٨٣] فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلقةً وصُداءٍ ألحقتهم بالثَّللْ

الفـــرع الـــثاني : يجوز في الصفات المتغايرة تبعية الموصوف إذا كانت على وفق عدده ، وقطعها عن إعرابه إلى الرفع على خبر مبتدأ محذوف ، فيقال : مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز ، ويجوز الرفع على تقدير بعضهم شاعر ، وبعضهم كاتب ، وبعضهم بزاز وأما إذا لم تكن الصفة على وفق عدد الموصوف فالرفع على القطع لا غير كقولك:رأيت ثلاثة رجال عالم وكاتب ، بتقدير : بعضهم كاتب وبعضهم عالم

---

[1] – قائلـــه :لبيد ، وهو في ديوانه ١٩٣، والبيت من شواهد العين ٥/٦٣ ، و٨/٢١٦ ، واللسان (صدأ) ١/ ١٠٨ ،

وأمـــا إذا كانـــت الصـــفات غير متغايرة فإنه يتعين جمعها ، كقولك : مررت بالرجال الظرفاء ، وكذلك إذا تغاير الموصوف دون الصفة ، كقولك : جاءني زيد وعمرو وبكر الظرفاء .

وإذا كان بعض الصفات مغايراً لبعضها جاز إفراد المغاير وتثنية الموافق ، فيقال : مررت بثلاثة رجال كاتبين وشاعر ، ونظيره في البدل قول الشاعر(1)

[٦٨٤] دون ثلاث بكرةٌ ونابانِ

وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض ، واحتج بقول الشاعر(2)

[٦٨٥] كأن حمولهم لما استقلت   ثلاثة أكلبٍ يتطاردان

واعلم أنه يجوز في الصفات المتكررة ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : إتـــباع بعضها بعضاً بغير حرف عطف ، كقولك : جاءني أخوتك الظرفاء العقلاء الكرماء .

والثاني : عطف بعضها على بعض ، ولا تعطف الصفة على الأولة إذ يؤدي عطفها على الموصوف إلى مغايرتها له ، وليس كذلك ، أو إلى عطف الشيء على نفسه ؛ لأنّ الصفة هي الموصوف .

وأمّـــا باقي الصفات فكل صفة تدل على معنى لا تدل عليه غيرها ، فلتغاير معانيها جاز عطـــف بعضها على بعض ، فيقال : جاءني اخوتك الظرفاء والعلماء والكرماء ، وعليه قول الشاعر(3)

[٦٨٦] إلى الملك القرم وابن الهمام   وليثُ الكتيبة في المزدحمْ

وإذا تضمنت الصفات معنى الترتيب عطف بالفاء كقول الشاعر

[٦٨٧]يالهف زيّابة للحارث الـــ   صابحِ فالغانم فالآيبِ(4)

---

(1) — لم أعثر على قائله

(2) —البيت من شواهد الرضي ٣٢١،وهو في الخزانة ٣٩/٥ غير منسوب ، قال البغدادي "هذا الشعر مصنوع "

(3) — لم أظفر بنسبة للبيت ، وهو من شواهد الإنصاف ٤٦٩/٢ ، والرضي ٣٣٢/٢ ،وشرح قطر الندى ٢٩٥ ، والخزانة ٤٥١/١ ، و١٠٧/٥ ، ٩١/٦

(4) — البيـــت ينسب لابن زيابة ، شاعر جاهلي مختلف في اسمه ، فقيل : هو عمرو بن لأي ، وقيل : سلمة بن ذهل ، وقيل هو الحارث بن همام ، وهو من شواهد أمالي الشجري ٥٠٨/٢ ، والرضي ٣٣٢/٢ ، و٣٨٥/٤ ، ، ومغني اللبيب ٢١٦ ، والهمع ١٢٦/٣ ، والخزانة ١٠٧/٥ ، ٥/١١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٧

والثالث : القطع ، وهو بين الرفع والنصب ، فالنصب بإضمار ناصب لا يظهر ، والرفع بإضمار مبتدأ لا يظهر ، ولذلك لم يقدح ذلك في جريها على المعارف، وإن صارت جملة في التقدير .

وإنما يحسن القطع إذا تكررت الصفات ، وكان فيها معنى مدح أو ذم عند البصريين ، وزاد الكوفيون شرط ثانياً ، وهو أن تتقدم قبل الصفة المقطوعة صفة تدل على المدح أو الذم أيضاً ، فلا يحسن القطع في نحو : مررت بزيدٍ العالم ، لعدم تكرار الصفات التي يدل القطع فيها على اختصاص المقطوعة بزيادة مدح أو ذم ، ولكن قراءةَ من نَصَبَ ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ [1]تدلّ على جواز القطع في الصفة الواحدة .

وقد روى الكوفيون [2](هذا زيدٌ الظريفَ) ، وقالوا : هو منصوب على التقريب ؛ لأنه لم يتقدمه / مدح حتى ينصب على المدح ، ولا يحسن القطع في نحو : مررت بزيد القائم الضاحك المتحدث ؛ لعدم المدح الذي في الصفة ، **١٣٢/ب**

ومما جاء فيه القطع قول الخرنق بنت بدر [3]

[٦٨٨] لا يبعدن قومي الذين هم سَمُّ العداة وآفة الجزرِ

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزرِ

، يروي البيت برفع الصفتين ونصبهما ، ونصب الثانية ، ورفع الأولة ، وبالعكس والنصب بإضمار(أعني) ، والرفع بإضمار (هم)

وأما قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [4]فالموصوف محذوف أي : لكن القوم الراسخون ، وهو مبتدأ ، و (في العلم) يتعلق به ، و (منهم) حال من الضمير فيه ، و (المؤمنون) عطف على ضمير

---

[1] – الآية ٤ من سورة المسد

[2] – الإنصاف ٤٦٩/٢

[3] – قائله : الخرنق بنت بدر بن هفان ، وهو في ديوانها ٤٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٢/١ ، و٥٧/٢ ، ٥٨ ، ٦٤ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، والرضي ٣٢٣/٢ ، والتصريح ٤٩١/٣ ، والخزانة ٤١/٥ ، ٤٢ ، ٤٤

[4] – الآية ١٦٢ ، من سورة النساء ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢١٢/١ ، والتبيان للعكبري ٢٧٥/١

الفاعل فيه ، وسد طول الكلام مسد التأكيد ، و(يؤمنون)خبره على الأصح ،لا قوله ﴿ أولئك سنؤتيهم ﴾ [١]،وقراءة الجمهور (والمقيمين) [٢]

وذهب بعضهم إلى أنه غلط من الكاتب [٣]، وهذا القائل أولى بالغلط ؛ لأنه قليل البصر بمعرفة كلام العرب وفي توجيهه أوجه

أحدها : أنه نصب على المدح لبيان فضل الصلاة ؛ لأن العرب إذا أرادت المبالغة في المدح أو الذم قطعت عن إعراب الأول إلى النصب أو الرفع .

وهذا الجواب مستقيم إذا جعلنا (يؤمنون) الخبر ؛ لأنّ النصب على المدح إنما يكون بعد تمام الكلام .

والوجه الثاني : أنّه عطف على (بما أنزل إليك) ، أي : يؤمنون بالكتب المنـزلة وبدِين المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء عليهم السلام ؛ لأنهم الأصل المتلقي منه إقامة الصلاة .

والوجه الثالث : أنه عطف على ضمير المجرور من (منهم) أو فى (إليك) ، أو في (قبلك) على مذهب الكوفيين ، وعلى مذهب البصريين حذف المضاف ، وهو : قبل ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

والمعنى : بما أنزل من قبلك ، وقبل المقيمين الصلاة ، وهم أصحابك .

وقرئ ﴿ والمقيمون الصلاة ﴾ [٤]وهو والمرفوع بعده عطف على (الراسخون) ، أو على فاعله ، أو على الضمير في (المؤمنون) ، أو على فاعل (يؤمنون) ، أو خبر مبتدأ ، أو مبتدأ ، والخبر (أولئك سنؤتيهم) .

وأما بالنسبة إلى الإعراب ، فينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير ، وهو كلّ معرب ليس له موضع من الأعراب يخالف لفظه كـ(جاء زيد العالم)

---

[١] – الآية ١٦٢ من سورة النساء

[٢] – قرأ (والمقيمون) مالك بن دينار ، والجحدري ، وعيسى الثقفي ، وغيرهم ، وينظر : الكشاف ٣١٣/٢ ، والبحر ٣٩٥/٣ ، والإتحاف ١٩٦ ،

[٣]– الإنصاف ٤٧١/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢١٢/١

[٤] – قرأ بهذه القراءة مالك بن دينار ، وغيره كما تقدم في الصفحة السابقة

والثاني : ما يتبع الموصوف على محله لا غير ، وهو ما وصف من المبنيات التي أوغلت في شبه الحرف ، كـ(جاء هؤلاء العلماء) ، و (ذهب أمسِ الدابرُ) وأمس الأحدَثُ) ، وعندي خمسة عشر غلاماً حسانٌ ، وكذا ما لا ينصرف نحو : يا أحمدُ العالمُ .

والثالث : ما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله ، وهو كل ماله موضع من الأعراب يخالف لفظه ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : اسم (لا) نحو : لا رجلَ ظريفاً ، وظريفٌ

والثاني : المنادى نحو : يا زيدُ الطويلُ ، والطويلَ

والثالث :ما أضيف إليه المصدر ،أو اسم الفاعل نحو :أعجبني قيام زيدٍ الطويلِ ،والطويلُ ، وأعجبني ضاربُ زيدٍ الظريفِ، والظريفُ ،فالوصف على اللفظ بالإجماع ،وأمّا الوصف على المحل ،فالأصح جوازه نظراً إلى المعنى ؛لأنه فاعل أو مفعول ،والدليل عليه قول لبيد

[٦٨٩] حتى تَهَجَّرَ للرواحِ وهاجها طلب المُعقَّبِ حَقَّهُ المظلومُ [١]

فوصف المعقب على المحل ؛ لأنه فاعل ، ومنهم من منع الوصف على المحل ، وتأول البيت من وجهين :

أحدهما : أنّ (حقه) فعل ومفعول ، يقال : حقه يحقه إذا طالبه بحقه ، و(المظلوم) فاعل الفعل .

والثاني : أنّ (المعقب) بمعنى المماطل ، وهو مفعول ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، والمظلوم فاعل ، و (حقه) مفعول المعقب ، وأضاف الحق إلى ضميره لملابسته له ؛ لأنّه عليه ، والمعنى : وهاجها ، أي : طلبها طلباً مثل طلب المظلوم المماطل حقه الذي عليه ، ويجوز عود الضمير على (المظلوم) ؛ لأنّ رتبة الفاعل التقدم فلا يكون إضماراً قبل الذكر .

الرابع : اسم (إنّ) وقد ذكرنا أن الزجاج [٢]وصفه على المحل ، وحمل عليه قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [٣]

---

[١] —ديوان لبيد بن ربيعة ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والبيت من شواهد الانصاف ٢٣٢/١ ، وشرح المفصل ٦٦/٦ ، والخزانة ١٣٤/٨

[٢] — معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٧/٤

[٣] – الآية ٤٨ من سورة سبأ

الفرع الثالث : حذف الموصوف ، وهو على خلاف القياس لثلاثة أوجه :

أحدهـــا : أنّ المقصود من الوصف إيضاح الموصوف ومدحه أو ذمه ، وكل واحد من هذه المعاني يناسب الإطناب والإسهاب ، وينافي الاختصار ، والإيجاز ؛ لأن هذه المعاني إنما تتحقق عند اجتماعهما

والوجه الثاني : أن الحذف يورث اللبس ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بطويل لم يتعين (صرف) الصفة إلى آدمي دون غيره

الثالـــث : أن عامل الموصوف قد لا يمكن دخوله على الصفة إذا كانت جملة عند حذف الموصوف نحو : مررت برجل قام أبوه ، ولقيت غلاماً وجهه حسن ، و مثل ذلك ، وقد جاء حذفه إذا ظهر أمره / وقويت الدلالة عليه إما بقرينة حالية أو مقالية ، وأكثر ما جاء في الشعر ؛ لأنه موضع ضرورة ، وحذفه ينقسم بحسب قوة ظهور أمر الموصوف وضعف ظهوره ثلاثة أقسام :

١٣٣/أ

الأول : حـــذف الموصـــوف أرجح من ظهوره كقولهم : الأطلس : للأغبر ، والذئب : أطلـــس ؛ للونـــه ، والأورق للبعير الذي لونه كلون الرماد ، والورقاء الحمامة للونها ، والأجـــرع والجرعاء لكل مكان سهل مستو في الرمل لا يثبت شيئاً ، والأبطح والبطحاء لمســـيل الـــوادي ، والمكان المتسع ، والفارس لراكب الخيل ، والراكب لراكب الإبل ، والصاحب ، وفي التنـــزيل ﴿ وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴾ [١] أي : جوار ونساءٌ واسعاتُ الأعين ، لا ينظرن إلى غير أزواجهن ، ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾ [٢] أي : شخصاً بريئاً ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [٣] أي

---

(١) – الآية ٤٨ من سورة الصافات

(٢) – الآية ١١٢ من سورة النساء

(٣) – الآية ١١ من سورة الجن

: قوم دون ذلك ،و ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [1] أي : وما منا أحد إلا له مقام معلوم ، وقول أبي ذؤيب [2]

[٦٩٠]وعليهما مسرودَتان قضاهما داودُ أو صنعُ السوابغِ تُبَّعُ

أي : درعان ودلّ السرد ، وهو إدخال الحلق بعضهما في بعض ، على الموصوف ، وقول الآخر :

[٦٩١] ربّاءُ شمّاءَ لا يأوي لقُلّتها إلاّ السّحابُ وإلاّ الأوبُ والسَّبَلُ [3]

وفي رباء وجهان :

أحدهمـــا : أنّ اشتقاقها من (الرّب) لعلوه ؛ لأنها هضبة عالية ، و(شمّاء) من الشّمَمِ ، وهو الارتفاعُ ، فعلى هذا هما صفتان لهضَبَة

والثاني : أنّ (شماء) هي الصفة وحدها لهضبة ، و(رباء) مضاف إليها ، ووزنه فعّال ، ويحتمل اشتقاقه وجهين :

أحدهما : من ربوت الرابية إذا علوتها ، وهمزته بدل عن واو

والثاني : من (رباء) إذا صار طليعة لغيره ، وهمزته أصلية ، وموصوفه محذوف ، أي : رجـــل رباء شماء ، فيكون الموصوف محذوفاً في موضعين ، والأوب : النحل سمي بذلك لأنه يذهب ثم يؤوب إلى بيته ، وقيل : المطر ؛ لأنّه بخار ارتفع من الأرض ، ثم آب إليها أي : رجـــع ، و (السبل): المطر من السحاب والأرض لكونها تحت السحاب ، وعالية على الأرض

والقسم الثاني : ما يضعف فيه حذف الموصوف ،

فمن ذلك قول النابغة الذبياني يصف عبد الله بن حصن الفزاري بسرعة الغضب والنفور مما لا ينبغي للعاقل أن ينفر منه :

---

[1] – الآية ١٦٤ من سورة الصافات

[2] – قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٣٩/١ ، والبيت من شواهد سر الصناعة ٧٦٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٣ ، و ٥٩ ، والتخمير ١٠٧/٢ ، واللسان (تنع) ٣١/٨ ، و(صنع) ٢٠٩/٨

[3] – قائلـــه : المتنخل الهذلي : مالك بن عويمر الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٥/٣ ، والبيت من شواهد أمـــالي ابن الشجري ٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٣ ، ٥٩ ، والتخمير ١٠٧/٢ ، واللسان (أوب) ٢٢٠/١ ، والخزانة ٣/٥ ، ٧ ، والرباء : الذي كثر صعوده للجبال ، مثل : طلاّع أنجد

[٦٩٢]كأنكَ من جِمال بن أُقيشٍ   يُقَعْقَعُ خلف رجليه بِشَنٍّ [1]

أي : كــأنك جمــل كائن من جمال بني أقيش ، وبنو أقيش بطن من عُكلٍ ، وقيل من أشجع ، وقيل : حي من اليمن ، وجمالهم ليست بكرام ، ويضرب بها المثل لشدة نفارها ، وقول الآخر [2]

[٦٩٣]لو قُلْتَ ما في قومِها لم تَيْثَمِ   يفضُلُها في حسبٍ وميسَمِ

أي : ما في قومها أحد يفضلها ، و (تَيْثَم) أصله (تأثم) ، وكسر التاء على لغة طيء في (فعل : يفعل) إذا لم يكن حرف لمضارعة ياء، فانقلبت الهمزة ياء ،

وقول الآخر [3]:

[٦٩٤]وما الدهر إلاّ تارتان فمنهما   أموت وأخرى ابتغي العيش أكدحُ

أي : فمنهما تارة أموت فيها ، ونقل سيبويه [4]عن بعض العرب " ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا " ، أي : أحد مات

وأمّا قوله " أنا ابن جلا " فقد تقدم القول فيه [5]، وقول الآخر[6]

[٦٩٥]مالك عندي غير سهمٍ وحَجَرْ   وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوترْ

ترمي بِكَفَّيْ كانَ من أرمى البشرْ

أي : بكفي رجل كان من أرمى البشر

---

[1] -قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ١٢٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٤٥/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٤/١ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، والتخمير ١٠٨/٢ ، واللسان (وقش) (قعع) (شنن) (دنا) ، والخزانة ٦٧/٥ ،

[2] – الرجز مختلف في نسبته فقيل لحكيم بن معية ، و قيل لأبي الأسود الحماني ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٤٥ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦١ ، والتخمير ١٠٨/٢ ، والتصريح ٥٠٠/٣

[3] – قائلــه : تميم بن مقبل ، وهو في ديوانه ٢٤، والبيت من شواهد الكتاب ٣٤٦/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، والمحتسب ١١٢/١ و الهمع ١٢٨/٣، واللسان (كدح) ٥٦٩/٢ ٩١/٢ ، والخزانة ٥٥/٥

[4] – الكتاب : ٣٤٥/٢

[5] – تقدم ص :

[6] – البيت من شواهد المقتضب ١٣٧/٢ ، ، مجالس ثعلب ٥١٣/٢ ، والأصول ١٧٨/٢ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، والمحتســب ٢٢٧/٢ ، وأمــالي ابــن الشجري ١٤٩/٢ ، والإنصاف ١١٤/١ ، ١١٥ ، والمقرب ٢٢٧/١ ، والرضي : ٣٢٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٢ ، والهمع ١٢٩/٣ ، والخزانة ٦٥/٥ ، غير منسوب

والقسم الثالث : ما يمتنع حذف الموصوف معه ، نحو : مررت برجل قام أخوه ، ورأيت رجـــلاً وجهه حسن ، وكذا مررت برجل أيّ رجل ، وأيما رجل ؛ لأنّه لا يمكن دخول عامل الموصوف على الصفة ، وتقدر الصورة الثالثة بـــ(كامل) ، وليس لفظه من الفعل الدال على الوصف حتى يتسع في حذف الموصوف معه .

وأمّا الصفة فحذفها أضعف من حذف الموصوف لوجهين :

أحدهمـــا : أنّ الموصـــوف إذا حذف دلت عليه ، وإذا حذفت لم يدل عليها ؛ لأن من ضرورة الصفة وجود الموصوف ،وليس من ضرورة ما يوصف وجود الصفة.

والثاني : أنّ المعاني المقصودة من الصفة تزول بحذفها ، وقد جاء مثل قوله عليه السلام ﴿ لا صـــلاة لجـــار المســـجد إلاّ في المسجد ﴾ [1]و﴿ من لغا فلا جمعة له [2] والفقهاء يقـــدرون : بكاملـــة ، أو تامة ، وتقديره بحذف مضاف ، أي : لا كمال صلاة ، ولا كمـــال جمعةٍ أحسن ، حملاً على الأكثر ، وقد تُحذف إذا وجد في كلام المتكلم ما يدل عليها من تفخيم أمرٍ ، أو تمطيط كلام وإطالته .

فمـــن ذلك حكاية سيبويه[3] " وسِيْرَ عليه ليْلٌ " ، أي : طويلٌ ؛ لأنه ذكره في معرض تعظـــيم طول السير عليه ، وكذلك إذا ذكرت رجلاً في معرض الثناء عليه ، فقلت : (كـــان والله رجلاً) زدت في قوة اللفظ بالقسم ، وإطالة الصوت به ما يفهم منه المدح بالخصـــلة التي ذكر من أجلها من كرم أو شجاعة أو غيرها ، وكذلك [في] طرف الذم إذا ســـألت رجلاً عن إنسان ، فزوى [وجهه]، وقطبه ، فإنه يدل على وصفه بالذم في الخصلة التي ذكر من أجلها من بخل أو غيره من صفات الذم /[4]

١٣٣/ب

الفرع الرابع : في الفرق بين الصفة والحال ، والفرق بينهما من عشرة أوجه :

---

(١) – أخرجه الحاكم من المستدرك على الصحيحين ٣٧٣/١، والبيهقي في سننه ٥٧،٣/٣/١١١، وينظر مصنف عبد الرزاق ٨٩٧/١، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٠٣/١، وشرح معاني الآثار للطحاوي ٣٩٨/١

(٢) –الحديث رواه الترمذي في باب صلاة الجمعة ٥ ، وابن ماجة في باب الإقامة ٦٢ ، ٨١ ، واحمد بن حنبل في مسنده ٤٢٤/٢

(٣) – الكتاب :١ / ٢٢٦ ، ٢٣٢

(٤) – شرح المفصل : ٦٣/٣

أحدهـــا : أنّ الصفة لازمة للموصوف ، والحال غير لازمة ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضـــاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه ، وإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب .

الثاني : أنّ الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب بخلاف الحال ، فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول .

والثالث : أنّ الصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال .

الرابع : أنّ الحال تلازم التنكير ، والصفة على وفق موصوفها .

والخـــامس : أنّ الحال تتقدم على صاحبها ، وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فإنها لا تتقدم على موصوفها .

السادس : أنّ الحال تكون من المضمر بخلاف الصفة عند الجمهور .

السابع : أنّ الحال ليس في عاملها خلاف ، وفي عامل الصفة خلاف.

الثامن : أنّ الحال يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة .

التاسع : أنّ الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق ، على ما قرر .

العاشر : أنّ الصفات المتعددة لموصوف واحد جائزة ، وفي الأحوال المتعددة لواحد كلام ذُكر في الحال [1].

---

(1) – ينظر باب الحال ص :

[عطف النسق]

مـــتنٌ : " العطف تابع مقصودٌ بالنِّسبةِ مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحـــد الحروف العشرة – وستأتي – مثل : (قام زيد وعمرو) .وإذا عُطف على [الضمير] المرفوع المتصل أُكِّدَ بمنفصل مثل : (ضربت أنا وزيد) إلاّ أن يقـــع فصل فيجوز تركه ، مثل (ضربت اليومَ وزيدٌ) ، وإذا عطف على الضـــمير المجرور أعيد الخافض نحو : مررت بك وبزيد ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، ومن ثم لم يجز في (ما زيد بقائمٍ أو قائماً ولا ذاهبٌ عمرو) إلاّ الرفع ،وإنما جاز(الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ) لأنّ الفاء للسببية "[1]

[الشـــرح(٢)] (٣)الأجـــود في ترتيـــب الـــتوابع أنْ تقدم الصفة ؛ لأنّها معنى قائم بالموصـــوف ، ثم التأكيد ؛ لأنّه عبارة عن المؤكد ، ثم عطف البيان ؛ لأنّه يوضح إيضاح الصـــفة ، ثم البدل ؛ لأنّه عبارة عن التابع ، أو بعض له ، أو معنى قائم به ، ثم العطف ؛ لأنّ المعطـــوف مغايـــر لـــلمعطوف عليه ، فحقّه التأخير عن التوابع ، والمصنف قدّمه ، والتحقيق تأخيره (٤).

والعطف : اصطلاح البصريين (٥)، وهو مصدر " عَطَفَ الشيءَ " إذا ثناه وأماله ، و" عطـــف الفـــارس على قرنه " : التفت إليه ومال إليه ، و" تعاطف القوم "(٦) : مال بعضـــهم إلى بعض ، وسُمي الكلامُ عطفاً ؛ لأنّ الثاني يميل إلى الأول ، فيشركه في إعرابه وحكمه .

---

(١) – الكافية : ١٣٢-١٣٣

(٢) – إضافة للتوضيح كما هو أسلوبه رحمه الله

(٣) – الكتاب ١/٤٣٥- ٤٤١ ، والإنصاف (٦٥) ٢/٤٦٣ ، وشرح المفصل ٣/٧٤- ٧٩ ، وشرح الكافية للمصنف : ٢/٦٣٦-٦٤١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/٣٣١- ٣٤٤ ، و الفوائد الضيائية : ٢/٤٤ - ٤٨،

(٤) – ينظر قسم الدراسة ص

(٥) – الهمع ٣/١٥٥ ،

(٦) – ينظر : " اللسان : (عطف) ٩/٢٤٩

والنسق اصطلاح الكوفيين(١) ، وفي تسميته بذلك وجهان :
أحدهما : لمساواته للأول في الأعراب والحكم ، من قولهم : " ثغرٌ نَسَقٌ " إذا كان مستوي الأسنان .
والثاني : لمتابعته للأول أخذاً من : نسقت الشيء ، إذا أتيت به متتابعاً ، والنسْق بالسكون : المصدر ، وبالفتح : المنسوق (٢).
وإنما احتاج إلى واسطة لربط الثاني بالأول بخلاف بقية التوابع ؛ لأنّ الثاني غير الأول ، فلا يرتبط به بغير واسطة .
وأمّا بقية التوابع فهي عبارة عن الأول ، أو متعلقة به ، فلم يحتج إلى رابطة لأنه يدل على المغايرة ، وهي غير مغايرة له
وأمّا حده : فـ(تابع) : هو الجنس ، و" مقصود بالنسبة " فصل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، فإنها ليست مقصودة بالنسبة .
وإنما المقصود بالنسبة هو المتبوع . و" مع متبوعه" فصل البدل؛ لأنّ متبوعه غير مقصود معه على ما سيأتي إنْ شاء الله تعالى .
و" يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " فصَلَ بذلك عَطْفَ بعضِ الصفات على بعض ، فإنها - وإنْ عطفت بعضها على بعض - تابعة للموصوف ، وسيأتي الكلام على تحقيق حروف العطف إنْ شاء الله تعالى . (٣)
وأمّا كيفية العطف ، فينحصر مقصوده في عطف المفرد الظاهر على الظاهر ، وفي عطف المضمر ، والعطف عليه ، وفي عطف الفعل على الفعل ، وفي عطف الجملة على الجملة .
أمّا الأول : فإنما يحتاج إليه عند اختلاف لفظ الاسمين ؛ لأنهما إذا اتفقا أغنت التثنية والجمع عن العطف .
وإذا عطف أحدهما على الآخر فيلزم إمكان اشتراكهما في الحكم المنسوب إلى الأول أو مقاربة الاشتراك ، نحو : قام زيد وعمرو ، ولا يجوز : (مات زيد والشمس) إذ لا يمكن

---

(١) - الهمع ٣/١٥٥

(٢) - اللسان (نسق) ١٠/ ٣٥٣

(٣) - ينظر ص

مشاركة الثاني للأول في الحكم المنسوب إلى الأول ، وكذلك (تبسم زيد والفرس) لعدم مشاركة الثاني للأول في الحكم .

فإن قيل : فلم لا يُقدَّر للثاني فعل يليق به ؟!

قلنا : شرط التقدير وجود قرينة دالة على المحذوف ، ولا قرينة هاهنا ، فلذلك امتنعا .

وأمّا جواز نحو قوله (١):

[٦٩٦] يا ليت بعلك قد غدا   متقلداً سيفاً ورمحاً

وقول الآخر :(٢)

[٦٩٧]علفتها تبناً وماءً بارداً

فلمقاربة المقدر للموجود ، فإنّ التقلّد يدل على الحمل ، و(الماء) يدل على السقي ، وفي التنزيل ﴿ تَبَوَّءُو / ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ ﴾ (٣) ويحتمل تقدير وأخلصوا الإيمان ، وأحبوا الإيمان ، ويحتمل وتبوؤا الإيمان على أنّه كالملجأ لهم يتحصنون به . وأمّا " عطف المضمر والعطف عليه " ، فهو ينقسم إلى منفصل ومتصل :

١٣٤/أ

فأمّا المنفصل فحكمه حكم الظاهر في عطفه ، والعطف عليه ، ولا يكون إلا مرفوعاً و منصوباً [مثل] أنت وزيد قائمان ، وزيدٌ و أنت ذاهبان ، وأنا وزيد منطلقان ، قال الشاعر :

[٦٩٨] أنا البطل الحامي الذمار وإنما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي(٤)

فعطف عليه ، وأتى معه بالياء في الفعل دون الهمزة إشعاراً بأنّه بمنزلة الظاهر ، ولذلك برز في الفعل ، ولو كان بالهمزة لم يجز بروزه ؛ لأنّ الفاعل معها لا يبرز في غير الحصر ، فتقول : أنا وأنت قائمان ، وأنت وهو قاعدان ، وإياك وإياه أكرمت ، قال الشاعر

---

(١) – نسب لعبد الله بن الزبعرى ، والبيت من شواهد : المقتضب ٥١/٢ ، والإيضاح ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، والإنصاف ٦١٢/٢ ، وشرح الرضي ٣٣٩/٢ ، والإيضاح ، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٢ ، والخزانة ٢٣١/٢ ، ١٤٢/٣ ، ١٤٢/٩ ، واللسان : ٤٢٢/١ (رغب) .

(٢) – تقدم برقم ، وينظر الرضي ٣٣٩/٢

(٣) – الآية ٩ من سورة الحشر

(٤) – قائله : الفرزدق ، وهو في ديوانه ١٥٣/٢ ، والبيت من شواهد إيضاح الشعر للفارسي ٢٢٧ ، والمحتسب ٢ /١٩٥ ، والرضي ٣٣٩/٢ ، والمغني ٤٠٧ ، والعيني ٢٧٧/١ ، والخزانة : ٤٦٥/٤

[٦٩٩] ليسَ إيَّايَ وإيَّا كِ ولا نَخْشَى رَقِيْباً (١)

وفي التنزيل ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (٢) ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ (٣) وقال الشاعر (٤):

[٧٠٠] فالله يرعى أبا حرب وإيانا

وأما المتصل فيكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، فإن كان منصوباً جاز العطف عليه من غير شرط ، كقولك : رأيتك وزيداً ، وأكرمته وعمراً ، وعلمته وزيداً ، و في التنزيل ﴿ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ ﴾ (٥) و ﴿ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (٦)، ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ (٧)، وقال الشاعر (٨):

[٧٠١] فإنّ الله يعلمني وَوَهْبا

وإنّما صح العطف عليه من غير تأكيد ؛ لأنه لا يعد كالجزء من الفعل بل هو في حكم المنفصل ، وإن اتصل لفظاً ؛ لأنّه فضلة يسوغ حذفه ، ولذلك لم يغير له لام الفعل .

---

(١) - قائله : عمر بن أبي ربيعة ، وهو في الديوان ٦٧ ، والبيت من شواهد الكتاب : ٣٥٨/٢ ، والمقتضب ٣/ ٩٨ ، والمنصف ٦٢/٣ ، وشرح المفصل ٧٥/٣ ، ١٠٧

(٢) - الآية ١ من سورة الممتحنة

(٣) - الآية ١٣١ من سورة النساء

(٤) - هذا عجز بيت صدره

(مبرأ من عيوب الناس كلهم)

لم أعثر على نسبة له ، والبيت من شواهد : الكتاب ٢/ ٣٥٦ ، وشرح المفصل ٧٥/٣ ، والتذكرة ٧٢٥ ، والهمع

(٥) - الآية ١٧٠ من سورة الشعراء

(٦) - الآية ٣١ من سورة الإسراء

(٧) - الآية ٢٤ من سورة سبأ

(٨) - تقدم في الشاهد [ ]

وإن كـــان مرفوعاً لم يجز العطف [عليه] عند البصريين من غير تأكيد إلاّ ما سد مسد التأكيد من طول كلام خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا العطف عليه من غير تأكيد ، حجة البصريين السماع والقياس(١):

أمّـــا السماع فقوله تعالى ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (٢) ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ (٣)و ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ ، (٤)و ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾ (٥) وقوـــله تعالى ﴿ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ (٦)إذا جعلـــت (مَنْ) معطوفة على (التاء) ، وقد سد طول الكلام بالمفعول مسد التأكيد .

وأما القياس فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه إن كان مستتراً كان العطف عليه في صورة عطف الاسم على الفعل ، وأنّه ممتنع ، وإن كان بارزاً كان العطف عليه في صورة العطف على جزء الفعل لما تقرر أنه في حكم الجزء من الفعل ، والعطف على جزء الكلمة ممتنع ، فإذا أكد بالمنفصل صار العطف عليه لفظاً ؛ لكونه عبارة عنه ، وزال المانع

والـــثاني : أن المعطـــوف عليه أصل للمعطوف بدليل كونه متبوعاً ، ومن حكم المتبوع الاســـتقلال ، وهـــذا الضـــمير الذي لابد منه لتمام الجملة غير مستقل ، فإذا أكد قوى بالتأكيد ، فجذبه إلى الصلاحية للمتبوعية .

والثالث : أن الضمير فرع على الظاهر ، وكونه معطوفاً عليه يقتضي أصالته وليس بأصل ، فإذا أكد بالمنفصل جذبه إلى شبه الظاهر ، فصلح للمتبوعية لشبهه بالأصل .

---

(١) – انظر : الكتاب ٣٧٨/٢ ، ومعاني الفراء ٩٥/٣ ، ومجالس العلماء ٣٢١ ، والإنصاف المسألة (٦٥) ٢/ ٤٦٣ ، وابن يعيش ٧٧/٣ ، والرضي : ٣٣٤/٢

(٢) – الآية ٣٥ من سورة البقرة

(٣) – الآية ٢٤ من سورة المائدة

(٤) – الآية ٢٧ من سورة الأعراف

(٥) – الآية ٩٤ من سورة الشعراء

(٦) – الآية ٢٠ من سورة آل عمران

حجـــة الكوفـــيين السماع والقياس .أما السماع فقوله تعالى ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (١). وقولكـــم : إنّ العطف هاهنا ؛ لأنه سد طول الكلام بحرف النفي مســـدّ التأكيد باطل ؛ لأنّ الذي يسد مسد التأكيد يكون قبل حرف العطف حتى يسد مسد التأكيد ، وهاهنا حرف النفي العاطف ، فلا يصلح أن يسد مسد التأكيد .

وقولكـــم : إنه مبتدأ محذوف الخبر على خلاف الأصل ، فالمصير إلى العطف على مذهبنا أرجح (٢).

ومن قرأ[٣] ﴿ وكتبنا عليهم فيها أنّ النفس بالنفس والعين بالعين ﴾ [٤]برفع العين ، وما بعدهـــا رفعهـــا على العطف على الضمير في الجار والمجرور ؛ لأنّه يتعلق بمحذوف أي : مأخوذة بالنفس ، فحذف متعلق الحرف ، ونقل الضمير والعطف عليه .

لا يقـــال بأنه معطوف على محل (إنّ) ؛ لأنا نقول : إنها منصوبة بالفعل قبلها ، فلا محل لها .

وأمّا السماع من الشعر فكثير ، قال الشاعر [٥]:

[٧٠٢]فلما التقينا والجيادُ عشية دعوا : يا لكلب و انتسبنا لعامر

وقال آخر [٦]:

[٧٠٣]ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رأيِهِ ما لم يَكُنْ وأَبٌ له لِيَنالا

وقال آخر

[٧٠٤] ولست بنازلٍ إلا أَلَمّتْ بِرحلي أو خيالتها الكذوبُ [٧]

---

(١) – الآية ١٤٨ من سورة الأنعام

(٢) – ينظر : إملاء ما من به الرحمن ، والبحر ٢٤٦/٤ ، والكشاف ٤٠٨/٢

(٣) –قرأ الكسائي ، وأنس بالضم ، وينظر : البحر ٤٩٤/٣ ، والكشاف ٣٤١/١ ، والإتحاف : ٢٠٠

(٤) – الآية ٤٥ من سورة المائدة

(٥) – قائله : الراعي النميري ، وهو في ديوانه ١٣٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٨٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢ ، واللسان ٥٣/١٥ (عزا) ، و ٦٠٨/٤ (عمر)

(٦) – قائله : جرير ، وهو في ديوانه ص ٥٧ ، والبيت من شواهد الإنصاف ٤٧٦/٢ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، والهمع ١٣٨/٢ ، وشرح التصريح ١٥١/٢ ،

وقال آخر [1]

[٧٠٥]فأقسم أن لو التقينا وأنتم   لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقال آخر [2]

[٧٠٦]رأيت بني غبراءَ لا ينكرونني   ولا أهلُ هذاك الطراف المُمَدَدِ

وقال آخر [3]:

[٧٠٧]قلت إذا أقبلت وزُهْرٌ تهادى   كنعاج الفلا تعسفن رملا

وأمّا القياس فعلى البدل ، فإنك تبدل الظاهر من ضمير من غير تأكيد ، ولم ينظر إلى أنّه في صورة إبدال الاسم من الفعل ، أو في صورة إبدال الكلمة من جزء الكلمة ، فلو كان لما ذكرتم أصل ،لاحتاج البدل إلى التأكيد قبله ؛ ليزول / التوهم كما ذكرتم .

١٣٤/ب

والجواب عن الأول : أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه أي : ولا أباؤنا أشركوا ، وهذا أولى ؛ لأن استدلالكم يعارضه القياس الجلي الذي ذكرنا ، وهذا بلا معارض .

وعن القراءة : أن القياس الذي ذكرنا يعارض مذهبكم ، وهي تحتمل وجهين :

أحدهما : أنّ كل معطوف مع ما يليه جملة مستقلة ، أي : والعين مأخوذة بالعين والأنف مأخوذٌ بالأنف ، والأذن مأخوذة بالأذن ، والسن مأخوذة بالسن .

والوجـــه الثاني : العطف على المعنى ، أي : وكتبنا عليهم النفس بالنفس والعين بالعين ، على أنّ سيبويه يجوّز العطف على محل المفتوحة (٢)

---

(٧) – ينسب لرجل من بني بحتر في الدرر ١٥٩/٦ ، وبلا نسبة في الخزانة ١١٩/٥ ، والبيت من شواهد شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، واللسان ٢٣٠/١١ (خيل) ، والهمع ١٤١/٢

(١) – قائله : المسيب بن علس ، والبيت من شواهد الكتاب ١٠٧/٣ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ ، ومغني اللبيب ، واللسان (ظلم) ٣٧٨/١٢ ، ووالتصريح ، والخزانة ١٤٥/٤ ، ٥٨٠/١٠ ،.

(٢) – قائله : طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٣١ ، والبيت من شواهد تخليص الشواهد ، واللسان (غبر) ٥/٥ ، والهمع

(٣) – قائله : عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحق ديوانه ٤٩٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والإنصاف ٧٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٦/٣ ،

(٢) – قال سيبويه في الكتاب ٣٧٧/٢ : " أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب " وعلل ذلك بقوله " لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر فيه "

وعـــن الشعر : أن منه ما سد طول الكلام فيه بالمفعول مسد التأكيد ، ومنه ما سد طول الكلام بالحال فيه مسد التأكيد ، وهو البيت الأخير ، لأنّ (تمادى) حال من (أقبلت) ، فينوى به التقديم .

ومنه ما يحمل على ضرورة الشعر ؛ لمخالفته لنصوص التنـــزيل والقياس الجلي .

وعن البدل : أنّ الثاني هو الأول في المعنى فلذلك جاز البدل من غير شرط التأكيد .

وأمّا العطف فالثاني مغاير للأول ، فلابد من تقوية الأول لعدم المغايرة .

[العطف على الضمير المجرور]

وإن كان [المعطوف عليه]ضميرا مجروراً فقد اختلف فيه أهل المصرين (١):

فذهـــب البصـــريون إلى أنّه لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة العامل كقولك : مررت بك وبزيد ، وسلمت عليك وعلى عمرو ، وفي التنـــزيل ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ (٢) و ﴿ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ (٣)

وذهب الكوفيون إلى جوازه من غير إعادة العامل (٤)

حجة البصريين من أربعة أوجه :

أحدها : أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله ، فيصـــير العطف عليه إمّا كالعطف على بعض الكلمة ، أو كعطف الاسم على الحرف ، وهذه العلة منتفية في اتصال الحرف بالظاهر ؛ لإمكان قيام الظاهر بنفسه من غير حرف ، فـــلا يصير العطف عليه كالعطف على الحرف لعدم الامتزاج ، ولا كالعطف على بعض الكلمة لاستقلاله بالقيام بنفسه

والوجه الثاني : أنه يشابه التنوين من ثلاثة أوجه

أحدها : أنه على حرف واحد في الأكثر كالتنوين

الثاني : أنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به كالتنوين

---

(١) – ينظر الإنصاف (٦٥) ٤٦٣/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٣

(٢) – الآية ٧ من سورة الأحزاب

(٣) – الآية ١٩ ، ٥٨ من سورة الأنعام

(٤) – الهمع ١٨٩/٣

والثالث : أنه يحذف في النداء نحو : يا غلام كما يحذف التنوين في البناء الموجب للبناء ، فلما شابه التنوين من هذه الأوجه لم يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين

والوجه الثالث : أنه قد يكون عوضاً عن التنوين في نحو : غلامك وغلامي وغلامه فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما حل محله ، وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة .

والوجـه الـرابع : أنه كما لم يجز عطف ضمير المجرور على المظهر من غير إعادة العامل فيقال : (مررت بزيدٍ وَكَ)كذلك لا يعطف المظهر على ضمير المجرور إلا بإعادة العامل .

وحجة الكوفيين السماع والقياس :

أمـا السماع فقوله تعالى ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (١) فإنه عطف (المسجد الحرام) على ضمير المجرور (٢)من غير إعادة العـامل ، وقـراءة حمزة من السبعة ، والنخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش من غير السبعة ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ (٣)بالخفض عطفاً على ضمير المجرور(٤) ، وأما السماع من الشعر فكثير ، قال الشاعر (٥):

[٧٠٨]تعلّق في مثل السواري سيوفَنا   وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ

وقال آخر :

[٧٠٩] ما إن بها والأمور من تلف   ما حمّ من أمر غيبه وقعا (٦)

---

(١) – الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) – في " به "

(٣) – الآية ١ من سورة النساء . النخعي إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت ٩٢هـ) ، ويحي بن وثاب الأسدي الكوفي (١٠٣هـ) ، وطلحة بن مصرف بن عمرو الكوفي (ت ١١٢هـ) ، وقتادة بن دعامة السدوسي البصري (ت ١١٧ هـ) ، وسليمان بن مهران الأعمش الكوفي (ت ١٤٨هـ) ، وحمزة بن حبيب البصري (ت ١٥٦هـ) ينظر : غاية النهاية : ١ / ٩٢، ٢٦٣ ، ٣١٥ ، ٣٤٣ ، ٢/٢٥ ، ٣٨٠

(٤) – إتحاف فضلاء البشر ١٨٥ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٩٠ ، إملاء ما من به القرآن ١/٩٦ ، الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٧٥، ٣٧٦

(٥) – قائله : مسكين الدارمي، وهو في ديوانه ٥٣ ، والبيت من شواهد الإنصاف ٢/٤٦٥ ، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٣ ، واللسان والتاج (غوط) ، والخزانة ٥/١٢٧ ، والغوط : عمق الأرض المنبت للغيطان

(٦) – لم أعثر على قائله ، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٨ غير منسوب

وقال آخر :

[٧١٠]وقد رام آفاق السماء فلم يجد   له مصعداً منها ولا الأرض مقعداً (١)

وقال آخر :

[٧١١] فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ(٢)

وأما القياس فعلى ضمير المنصوب ، والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة

والجواب عن الأول : أنه معطوف على سبيل الله ؛ لأن المعنى صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، ولا معنى لتقدير : كفر بالمسجد الحرام

وعن القراءة من وجهين :

أحدهما : أن الواو للقسم ، وجوابه : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٣) ؛ لأنّ العرب كانت تقسم بالرحم تعظيماً لها .

والوجه الثاني : أنها مجرورة بباء مقدرة ، والتقدير : (به وبالأرحام) فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وسيبويه يجيز ذلك ، وهذا أولى من القسم لقوله عليه السلام « لا تقسموا بآبائكم » (٤)

وعن الشعر: أنّه على إضمار الجار لضرورة الشعر ، ولولا ذلك لكان لحناً ، وجواب القياس بالفارق ، وهو ما ذكرنا من الأوجه المتقدمة المعدومة في المنصوب .

وإذا أكد ضمير المجرور ، كقولك : مررت بك أنت وزيد لم يجز العطف عليه أيضاً عند سيبويه خلافاً للجرمي (٥)، فإنه أجاز العطف عليه قياساً على ضمير المرفوع إذا أكد ، والجامع بينهما شدة الاتصال لما يتصلان به .

حجة سيبويه من أربعة أوجه /:

١٣٥/أ

(١) – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٨ ، وتذكرة النحاة : ٧٢٦ ،

(٢) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٣٩٢/٢ ، والإنصاف ٤٦٤/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ ، ٧٩ ، والصفوة ٧٧٠/١ ، والهمع ١٨٩/٣ والخزانة ١٢٣/٥ ،

(٣)– الآية ١ من سورة النساء

(٤) – روي بلفظ مختلف في صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار ٢٦ ، وكتاب التوحيد ١٣ ، والأدب ٧٤ بلفظ " لا تحلفوا بآبائكم) وينظر مسند أحمد ٧/٢ ، ٨ ، ٥/ ٦٢

(٥) – الرضي ، والهمع : ١٩٠/٣

أحدها : أنّ تأكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع بخلاف ضمير الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف .

والثاني : أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس ، وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس .

والثالث : أنّ ضمير المجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله ، فلما اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين ، فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فإنه لما لم يشتد اتصاله أثر التأكيد في جواز العطف عليه .

والرابع : أنه يلزم العطف مع تأكيد ضمير المجرور بالمرفوع نحو : مررت به هو وزيدٌ مخالفة اللفظ والمعنى :

أمّا اللفظ : فلأن قبله ضمير مرفوع ، ولم يحمل العطف عليه ، وأما المعنى فإن المجرور معناه غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف مع تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى .

[عطف الفعل على الفعل]

وأمّا عطف الفعل على الفعل ، فقالوا : يشترط اتفاق زمانهما كقولك : قام زيد وقعد ، ويقوم زيد ويذهب ، فإن اختلفا بأن يكون أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً كقولك : قام زيدٌ ويقعدُ ، ويقعدُ عمرُو وقام لم يجز ؛ لأنهما لما لم يشتركا في الزمان ولا في الحدث بطل تشريك حرف العطف بينهما لتباينهما ، وصار بمنزلة عطف الاسم على الفعل .

والاعتراض على هذا التعليل من أربعة أوجه :

أحدها : أنه يصح عطف الجملة الاسمية على الفعلية مع أنّ التباين بينهما أكثر من التباين بين الماضي والمضارع ؛ لأنهما يشتركان في الفعلية ، ولا مشاركة بين الاسم والفعل .

والثاني : أنه يعطف المستقبل على الحال مع تباين زمانهما كقولك : يقوم زيد الآن وينطلق غداً .

والثالـــث : أنـــه يقال : (قام زيدٌ أمسِ ، و ذهب أوّل من أمسِ) مع تباين وجودهما ، فكذلـــك (يقوم زيد غداً ، وينطلق بعد غد) مع تباينهما ، وكذلك (قام زيدٌ وقعدَ) التباين موجود لامتناع وجود الفعلين في زمن واحد ، وكذا قوله

[٧١٢] : " وأعلم ما في اليوم والأمس قبله (١)

العطف موجود مع حصول التباين في الزمنين

والرابع : أنه يعطف الحدثان المتباينان في الحدث والزمان ، والفعلان المتباينان في الحدث ، فالأول : كقولك : احتمالك أذى زيدٍ أمسِ ، وإحسانك فيه اليوم من أخلاق الأخيار .

والثاني : كقولك : قام زيد وقعد

وإذا تقـــرر ما ذكرنا فلا ينبغي أن يقطع بالمنع بل يقال : توافقهما في الزمان أحسن من اخـــتلافهما كما أنّ توافق الجملتين أحسن من اختلافهما خصوصاً وقد نطق بذلك،قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (٢) ولا حاجة إلى أن يقال : المضارع في موضع الماضي ، أو أنه خبر مبتدأ ، والجملة حالية ، وقال تعالى ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (٣)

وأما عطف الفعل على الاسم فإنه غير جائز لوجهين :

أحدهما : أن العطف في الأسماء المختلفة نظير التثنية والجمع في الأسماء المتفقة وكما لا يثنى الاسم وفعل كذلك لا يعطف أحدهما على الآخر ؛ لتباين نوعهما

---

(١) – صدر بيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته ، وهو في ديوانه ٢٩ ، وعجزه :

ولكنني عن علم ما في غدٍ عمِ

والبيت من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/١ ، تهذيب اللغة ٢٤٥/٣ ، واللسان (عمى) ٩٦/١٥

(٢) – الآية ٢٥ من سورة الحج

(٣) – الآية ٩ من سورة فاطر

والثاني : أنّ المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وربما كان الفعل مبتدأ ، فلا يكون له عامل ، وأما قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[٤] فإنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أنّ الجملة لما كانت حالاً جاز عطفها على الحال مثلها .

والثاني : أنّه خبر مبتدأ محذوف أي : وهنّ يَقبِضْنَ ، والجملة حالٌ ، إمّا من الضمير في (صافّات) ، أو من (الطير) أي : صافات ، وقابضات ، وأمّا قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا ٱللَّهَ ﴾[١] فإنه عطف (أقرضوا) على معنى صلة اسم (إنّ) ؛ لأنّ اسم الفاعل في معنى الفعل ، وغلب التذكير على التأنيث ؛ لأنّه لا يصلح عطفه على (المصدقات) لتأنيثه ، ولا على (المصدقين) للفصل بينه وبين بالمصدقات ، فبقي أن يكون معطوفاً على معنى مجموعهما على تقدير التغليب ، أي : إنّ الذين تصدقوا وأقرضوا ، وقيل : إنّه حال بهذا الاعتبار ، و (قَدْ) مقدرة معه .

وأمّا قولك : (يعجبني ضربُ زيدٍ وتغضبُ) فإنما صحّ عطف الفعل على المصدر لما كان مصدراً في التقدير ، أي : يعجبني ضرب زيد وغضبُكَ ،

ومثله قول الشاعر [٢]:

[٧١٣] للبس عباءة وتقر عيني أحبّ إلى من لبس الشفوف

[عطف الجملة على الجملة]

وأمّا عطف الجملة على الجملة فلا يخلو من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تكون الجملة الثانية صالحة لعمل العامل الأول فيها كقولك : أمسى زيد غنيا ، وأمسى عمرو فقيراً .

قالوا : وشركت بين الفعلين وبين الاسمين / وبين الخبرين

١٣٥/ب

---

[٤] – الآية ١٩ من سورة الملك

[١] – الآية ١٨ من سورة الحديد

[٢] – قائله : ميسون بنت بحدل ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، ومغني اللبيب ، والخزانة ٥٢٣/٨

وحكم هذه الجملة حكم عطف المفرد نحو : (قام زيدٌ وقعدَ) في حكم عطف الفعل على الفعل ، وقام زيد وعمرو ، في عطف الفاعل على الفاعل

والحالة الثانية : أن يتقدم ما يقتضي عطف الحكم على الحكم مع امتناع عطف المعمول على المعمول كقولك : أريد أن يضربَ زيدٌ عمراً ، ويكرم بكرٌ خالداً ، فالإكرام معطوف على الضرب ؛ لاشتراكهما في الدخول تحت الإرادة ،

وأما عطف الفاعل على الفاعل ، والمفعول على المفعول فيمتنع ؛ لعدم صلاحية عمل العامل الأول فيهما ، وهذه أيضاً من قبيل عطف المفرد على المفرد .

والحالة الثالثة : أن يمتنع عمل العامل الأول في الجملة الثانية ، ولا يكون لعامل الثانية تعلق بعامل الأولى كقولك : قام زيد وخرج عمرو ، وبكر قاعد وأخوه قائم ، والعطف في هذه الحالة أيضاً يرجع إلى عطف المفرد على المفرد ؛ لأنّه عطف مضمون الجملة الثانية – وهو حكمها – على مضمون الجملة الأولى – وهو حكمها – والمعنى اجتمع ، أو حصل قيام زيد وخروج عمرو وقعود بكر وقيام أخيه ، ولو عطف بـ" ثم " لإفادة الترتيب في الجمع بين الحكمين ، وفي التنزيل ﴿ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلۡمِهِمۡۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ ﴾ (١)، وقال ﴿ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ (٢).

وعند هذا التحقيق ظهر لك أن حرف العطف مع الجمل كالمفردات ، واندفع قول من قال : إن حرف العطف مع الجمل لتحسين الكلام لا لمعنى .

والأحسن في عطف الجمل عطف الاسمية على الاسمية ، وفي التنزيل ﴿ ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾ (٣)والفعلية على الفعلية كقوله ﴿ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ فَأَخَذَتۡهُمُ بِظُلۡمِهِمۡۚ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلۡمِهِمۡۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ ﴾

---

(١) – الآية ١٥٣ من سورة النساء

(٢) – الآية ٦٠ من سورة الأنعام

(٣) – الآية ٦٤ من سورة الواقعة

(٤)ويجوز عطف الاسمية على الفعلية ، وفي التنزيل ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ ﴾ [٥]

قوله : " والمعطوف في حكم المعطوف عليه " أي : حكم الجملة المعطوفة حكم المعطوف عليه ، فإذا وقعت الجملة خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ، أو صلة ، وعطف عليه جملة أخرى لزم في الثانية مثل ما لزم في الأولى من الضمير ، وامتنع في الثانية ما يمتنع في الأولى ، ولذلك لم يجز في (ما زيد بقائم أو قائماً،ولا ذاهب عمرو) إلا رفع (ذاهب) ؛ لأنك لو نصبته أو جررته لصار مشتركاً بينه وبين (قائم) ، فيكون خبراً عن (زيد) ، ولا يجوز ذلك سواء رفعت (عمراً) به ، أو رفعته بـ(ما) ،أما إذا رفعت عمراً به ، فإنما امتنع لعدم الرابط بزيد ؛ لأنك أخبرت عنه بفعل عمرو ، وهو أجنبي منه بخلاف إذا قلت : ولا ذاهباً أخوه فإنك أخبرت عنه بفعل السبب لعود الضمير على زيد .

وأما إذا رفعت عمراً بـ(ما) فإنما امتنع ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم خبر (ما) على اسمها ، وذلك ممتنع ، ولو كانت موضعها (ليس) لجاز ذلك على تقدير رفع (عمرو) بـ(ليس) ؛ لأنّه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، ولا يجوز تقدير رفع (عمرو) بـ(ذاهب) ؛ لأنه يؤدي إلى الإخبار عن (زيد) بفعل أجنبي عنه ، لعدم الرابط العائد على زيد ، وإذا امتنع العطف تعين رفع (ذاهب) على أنّه خبر مقدم لعمرو ، والجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى ، أو مقطوعة عنها ؛ لأنها مستقلة .

وإذا قلت : جاءني الذي قام أبوه ، وسافر غلامه ، استقام العطف على أصله لحصول الرابط ، ولو قلت : وسافر عمرو كانت الجملة الثانية مقطوعة عن الجملة الأولى لفوات المصحح للعطف ، وكذلك لو قلت : زيد قام أبوه وسافر غلامه استقام العطف ،ولو قلت : وسافر عمرو ولم يستقم العطف ، وكانت الجملة الثانية مقطوعة عن الأولى .

---

[٤] - الآية ١٥٣ من سورة النساء

[٥] - الآية ١٩٣ من سورة الأعراف

وكذلك لو قلت : مررت برجل قام أبوه وسافر غلامه ، يستقيم العطف ، و سافر عمرو ، يتعين القطع ، و مررت بزيد وقد قام أبوه وسافر غلامه ، يستقيم العطف ، و سافر عمرو ، يتعين القطع .

وأما نحو قولك : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، فإنما جاز خلو الجملة الثانية من الضمير ؛ لأن الربط بفاء السببية قام مقام ربط الضمير ، وليست الفاء للعطف المجرد من السببية ، ولو كانت له لاحتاجت الثانية إلى ضمير كما لو عطف بالواو ، فإنه لا يصح العطف لعدم الضمير الرابط (١)

وأما قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾(١)فلا يجوز عطف (الصابرين) على (ذوي القربى) إذا جعل (والموفون) معطوفاً على (من) أو خبر مبتدأ محذوف تقديره (وهم الموفون) لئلا يفصل بالمعطوف على الصلة بالأجنبي ؛ لأن (وآتى المال) معطوف على صلة (مَنْ) ، فهو من حكم الصلة (والموفون) على هذين الوجهين أجنبي من الصلة .

ونصب الصابرين يحتمل وجهين :

أحدهما : على المدح بإضمار (أعني) إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ، وفي المعنى هو معطوف على (مَنْ) لأنّه لما تكررت الصفات جاز نصبه .

والوجه الثاني : أنّه منصوب عطف على اسم (لكنّ) على تقدير حذف مضاف تقديره : وبر الصابرين ، والأول أجود /

١٣٦/أ

وأما إذا جعل (والموفون) معطوفاً على الضمير في (آمن) ، وقد سد طول الكلام مسد التأكيد ، فإنه يجوز عطف (والصابرين) على (ذوي القربى) لأن (والموفون) داخل في الصلة ليس بأجنبي منها ، فلا يؤدي إلى الفصل ؛ لأنّ الجميع داخل في الصلة [٢].

---

[١] – شرح المصنف على الكافية ٦٤١/٢

[١] – الآية ١٧٧ من سورة البقرة

[٢] – ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١– ١١٨

مـــتنُ : " وإذا عطـــف عـــلى عاملين لم يجز خلافاً للفرّاء ، إلا في نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو) خلافاً لسيبويه "(١)

الشــرح (٢): العطف على عاملين لابد أن يكون أحد المعطوفين مجروراً ، وإلا كان المعمولان لعامل واحد : نحو : ضرب زيد عمراً وخالد بكراً ، وكان زيد منطلقاً وعمرو قائماً ، وإن زيداً ذاهب وعمراً واقف ، وقد اختلف فيه:

فذهب الخليل وسيبويه إلى منعه مطلقاً (٣) . وذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقاً

وذهـــب الأخفـــش وجماعة من البصريين (٤)إلى جوازه ، بشرط أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ، ويتأخر المرفوع أو المنصوب ، ويأتي المعطوف على هذا الترتيب مثل : مر بزيد عمرو ، وبكرٍ خالدٌ ، وإنّ في الدار عمراً والحجرةِ زيداً .

حجة المانعين من أربعة أوجه :

أحدهـــا : أنّ حرف العطف نائب عن العامل المتقدم ، وليس له قوة النيابة عن عاملين ؛ لأنّه أضعف من العامل .

والثاني : أن العامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً في حالة واحدة ، فكذلك ما ناب منابه ، لا يقع بعده هذان الإعرابان المختلفان ، خصوصاً على مذهب من قال إن حرف العطف هو العامل .

والثالـــث : أنّـــه لو كان العطف على عاملين جائز لاطرد الحكم فيما زاد عليه ، فلما لم يطرد علم منعه

والـــرابع : أنه لو كان له أصل في الجواز لاطرد مطلقاً عند صاحب القول الثالث ولما لم يطرد مطلقاً علم ضعفه

حجة القول الثالث : السماع والقياس :

---

(١) - الكافية ١٣٤

(٢) – الكتاب ٦٤/١ – ٦٨ ،والمقتضب ١٩٥/٤ ، والأصول ٧١/٢، ٧٢ ، و ابن يعيش ٧٧/٣ ، وشرح الكافية للمصنف : ٦٤٢/٢– ٦٤٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٤٤/٢– ٣٥٥، و الفوائد الضيائية ٥٢/٢– ٥٥ :

(٣) – ابن يعيش ٢٦/٣، ٢٧ ، وانظر المصادر السابقة

(٤) – الكتاب :١/ ٦٧ ، وشرح المصنف ٦٤٤

أما السماع فقوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثْلِهَا ﴾ (١)عطفاً على قوله ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (٢)

وقوله تعالى ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ... إلى قوله ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٢)عطف (تصريف الرياح) على (السموات) ، و (آيات) على (آيات) على القراءتين إحداهما على اللفظ ، والأخرى على المحل ، وقوله تعالى ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ ﴾ (٣)عطف المجرور على المجرور بالواو ، والمنصوب على المنصوب بفعل القسم المضمر مع الواو ، وقول الشاعر (٤):

[٧١٤]أكل امرئ تحسبين امرأً   ونارٍ توقد بالليل نارا

وقول الآخر (٥)

[٧١٥]هوِّن عليكَ فإنَّ الأُمور   بِكَفِّ الإلهِ مَقاديرُها

فليس بآتيك منهيُها   ولا قاصر عنك مأمورها

وقول الآخر:

---

(١) – الآية ٢٧ من سورة يونس

(٢) – الآية ٢٦ من سورة يونس

(٢) – الآية ٣، ٥ من سورة الجاثية

(٣) – الآية ١ ، ٢من سورة الليل

(٤) – قائله :أبو داؤد وهو في ديوانه ٣٥٣ ، والبيت من شواهد الأصمعيات ١٩١ ، والكتاب ٦٦/١ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، والإنصاف ٤٧٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠ ، وشرح التصريح ٥٦/٢

(٥) – ينسب للأعور الشني ، وقيل لبشر بن أبي خازم : وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد : الكتاب ٦٤/١ ، والمقتضب ١٩٦/٤ ، ٢٠٠ ، والهمع ٢٩/٢ ، والعقد الفريد ٢٠٧/٣ ، والخزانة ١٤٨/١٠ ، والجنى الداني ٤٧١ ، ومغني اللبيب ١٩٤، ٦٣٣،

[٧١٦] وليس بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صِحَاحاً ولا مُسْتَنْكَرٍ أنْ تُعَقَّرا [١]

وفي المثل (٢)" ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة "

وأمّا القياس فعلى ما إذا وقع بعد حرف العطف إعرابان مختلفان نحو : ضرب زيد عمراً وبكر خالداً ، فإن اختلاف الإعراب لم يمنع من الجواز .

حجة المذهب الثاني : إذا تقدم المجرور هذه الأدلة ، وإذا تقدم المرفوع أو المنصوب على المجرور ، نحو : مرّ زيد بعمرو وبكر بخالد ، وإن زيداً في الدار وعمرا في الحجرة ، بالقياس على ما إذا تقدم المجرور ؛ لأن المعنى فيهما لا يختلف ، فينبغي أن لا يختلف حكمهما .

والجواب عن الآية الأولى أن (الذين كسبوا) مبتدأ ، وخبره يحتمل وجهين :

أحدهما : ﴿ ما لهم من الله من عاصم ﴾(٣)و﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ (٢)جملة معترضة .

والثاني : أن الخبر ﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ بتقدير : (وجزاء الذين كسبوا السيئات)وعن الآية الثانية : أنّه على قراءة حمزة والكسائي (٤)محمول على التأكيد بإعادة اللفظ لأ[ن] تصريف الرياح غير خارج عن آيات السموات والأرض ، فذكر آياتها من التأكيد ، وليس عطفاً على عاملين .

وأمّا قراءة الرفع (٥)فتحتمل وجهين :

أحدهما : منع العطف ، وجعل الثاني مبتدأ ، و(تصريف الرياح) خبره تقدم عليه ، والجملة مستقلة .

والثاني : أنّ (آيات) أيضاً تأكيد لآيات على المحل كما يعطف على المحل ، وعن الآية الثالثة : أنه لما لم يجز ذكر فعل القسم الناصب للظرف مع الواو صارت الواو كأنها نائبة

---

(١) – قائله : النابغة الجعدي ، وهو في ديوانه ، ٥٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٤/١ ، والمقتضب ١٩٤/٤ ، ٢٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، وخزانة الأدب ١٨١/٧

(٢) – يضرب في اختلاف الناس وطباعهم ، ينظر : الكتاب ٦٥/١ ، و المستقصى ٣٢٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨١

(٣) –الآية ٢٧ من سورة يونس .

(٤) – الإحالة إلى الآية ٤، ٥ من سورة الجاثية ، وقد قرأ الكسائي وحمزة ويعقوب (آياتٍ) ينظر : الكشف ٢/ ٢٦٧ ، والإتحاف ٣٨٩

(٥) – قرأ بالرفع الباقون ينظر : البحر ٤٤/٨ ، والنشر ٣٧١/٢

عنه ، وعن الباء ، فصارت كأنها الخافضة والناصبة للظرف لامتناع ظهور الناصب معها ، وصار من باب العطف على عامل له معمولان ، وهو جائز اتفاقاً .

وعن البيت الأول : أنه على حذف مضاف ، وهو (كل) وإبقاء المضاف إليه على إعرابه لدلالة المضاف الأول عليه .

وعن البيت الثاني أنّ أكثر الناس يروونه (قاصر) و(قاصراً) بالرفع ، والنصب، حتى أنّ المبرد (١)أنكر رواية الجر ، فالرفع على أنّه خبر مقدم ، والنصب على العطف على محل (بآتـيك) و (مأمورها) مرتفع به (٢)، وعلى تقدير تسليم رواية الجر فإنه على هذا التأويل ، ويكون (مأمورها) من سبب المنهي ، والضمير يعود إليه .

فإن قيل : ضمير المأمور يرجع / إلى (الأمور) ، ولا يرجع إلى المنهي لوجهين : ١٣٦/ب

أحدهما : أن المنهي مذكر ، فلا يعود عليه ضمير المؤنث

والثاني : أن المأمور غير المنهي ، فلا يصح أن يقال : مأمور المنهي بل المنهي والمأمور كلاهما للأمور .

قلنا : أمّا تأنيث الضمير فللإضافة إلى مؤنث كقوله :

[٧١٧]لما أتى خبر الزبير تواضعت سورُ المدينةِ والجبالُ االخشّعُ [٣]

وأمـا الوجه الثاني : فإنّ المنهي واحد في معنى الجمع ، والمأمور بعض المنهي ؛ لأنّه كان منهياً في حالة ، وأمر بعضه في حالة ، وهذا التأويل أولى من عطف المجرور على المجرور ، والمرفوع على المرفوع إذ يفضي إلى محذور العطف على عاملين

وعن البيت الثالث : أن المشهور رفع (ولا مستنكر) ، ونصبه على ما تقدم ، وعلى رواية الجـر ، والتقدير : ولا مستنكر أن يُعقر ردها ، والرد في معنى المردود ، ففاعل (يعقر) يعـود على مردود الخيل لا على الخيل ، ويكون مرتفعاً بمستنكر ؛ لأنه من سبب الرد ،

---

(١) – المقتضب : ١٩٦/٤ ،

(٢) – الكتاب ١/ ٦٥

(٣) – قائله : جرير ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والبيت من شواهد : الكتاب ٥٢/١ ، و المقتضب ١٩٧/٤ ، والصاحبي ٢٦٧ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والصفوة الصفية : ٦٧٩/٢ ، والأشباه والنظائر ١٠٥/٢ ، ورصف المباني ١٩٦ ، ، واللسان ١٣٧/٢ (حرث) ٣٨٥/٤(سور) ٦/١٠ (أفق)

وتقديـــر البيـــت : ولـــيس مردودها في حال الصحة بمعروف لنا ، ولا هو بمستنكر عقر مردودها .

وعن المثل : أنّ الرواية الجيدة ، (و لا بيضاءُ شحمة) بالرفع على الاستئناف ، ويحتمل أوجهاً أخرى :

أحدها : " ولا بيضاءَ شحمة " على إعطاء المضاف إليه إعراب المضاف .

والثاني : أن يكون حَذَفَ المضاف إلى (بيضاء) ، وأبقاها على إعرابها ؛ لدلالة المضاف الأول على الثاني .

والثالث : " ما كلّ سوداء تمرةٌ ولا بيضاءُ شحمةٌ " على عدم إعمال (ما) ، وإذا احتمل ما ذكرنا لم يتعين للعطف على عاملين .

وعـــن القياس : أنّ حرف العطف وقع في موضع عامل واحد ، وناب عنه بخلاف صورة النـــزاع ، فإنه ناب عن عاملين

[التأكيد]

مــتنٌ :" التّأكيد :تابع يقرر أمر المتبوع في النّسبة أو الشمول ، وهو لفظيّ ومعنويّ . فاللفظي : تكرير لفظ الأول مثل : (جاء زيدٌ زيدٌ) ،ويجري في الألفاظ كلّها " (١)

الشرح (٢): أما معناه فهو عبارة عن تمكين المعنى في نفس السامع ؛ لأنّه مصدر ،وكذا الشيء إذا أحكم ،وفي التنـــزيل ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ (٣) وأما حده فــ"تابع " هو الجنس ،و"يقرر أمر المتبوع " فصَلَ به عطفَ النسق والبدل ، فإنهمـــا لا يقرران أمر المتبوع ،أمّا عطفُ النسقِ فظاهر ،وأما البدل فإنّه مقصود بالحكم دون المتــبوع،و "في النسبة أو الشمول " فَصَلَ الصفة وعطف البيان،فإن المقصود منهما إيضاح المتبوع من غير نظر إلى حكمه، ويستفاد بالتأكيد رفع المجاز من أربعة أوجه(٤):

أحدهــا : أنّ العـــرب قد أولعت بنسبة الفعل إلى غير فاعله مجازاً كقولهم : قطع الأمير اللص ، وعمر السلطان داراً ، وحفر نهراً) ، فيفيد التأكيد رفع هذا المجاز ، وتقرير الحكم لمن وجد منه

والـــثاني : أنّ المتكلم قد يصدر منه الكلام في حال الغفلة والنسيان ، فيؤكد ليرفع التوهم بذلك عند السامع .

والثالث : أنّ يتوهم المتكلم إعراض السامع عن سماع كلامه استبعاداً له ، أو غفلة عنه ، فيؤكد ليحثه بذلك على تفطّن كلامه .

---

(١) – الكافية : ١٣٥

(٢) –الكتاب ١٢٥/٢ ، ٣٦٠ : ، و الأصول ٧١/٢ ، وشرح المفصل ، وشرح المصنف على المقدمة : ٦٤٩/٢ –٦٥١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٧/٢– ٣٦٤ ، والفوائد الضيائية ٥٦/٢– ٥٧

(٣) – الآية ٩١ من سورة النحل

(٤) – ينظر : شرح الرضي : ٣٥٧/٢ ، ٣٥٨

والرابع : أن يشكّ المتكلِّمُ أنه هل تكلم أم لا ؟ ، فيعيد اللفظ مرة ثانية ليرفع بذلك الشك عـــن نفسه ، ونظير تحقيق الحكم برفع المجاز قوله تعالى ﴿ ولا طائر يطير بجناحيه ﴾ (١)فإنه قطع مجاز ،[ونظيره ما فعل] العنبري في قوله(٢) :

[٧١٨]طاروا إليه زرافات ووحداناً

وقوله تعالى ﴿ فخر عليهم السقف من فوقهم ﴾ (٣) فإنّ من فوقهم قطع مجاز أن يكون خر عليهم السقف بمعنى : سقط وتلِف ، وإن لم يكونوا تحته ، فلما قال : (من فوقهم) علم أنهم تحته .

وأمّـــا تقرير المتبوع في الشمول فيرتفع به مجاز إطلاق العام موضع الخاص كقوله تعالى ﴿ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه ﴾ (٤)، وقوله تعالى ﴿ فنادته الملائكة وهـــو قائم يصلي في المحراب ﴾ (٥)فإن المراد به جبريل عليه السلام ، فرفع قوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ (٦) هذا المجاز ، وكقوله تعالى ﴿ الذين قال لهم الناس أن الـــناس قـــد جمعوا لكم ﴾ (٧)فإن الأول عبارة عن نعيم بن مسعود الأشجعي(٨) ، والثاني : عبارة عن أبي سفيان .

---

(١) – الآية ٣٨ من سورة الأنعام ، وينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٤٣ ، والبحر ١١٩/٤

(٢) – هذا عجز بيت قائله : قريط بن أنيف العنبري والبيت بتمامه

قومٌ إذا الشرُ أبدى ناجذيه لهم   طاروا إليه زرافات ووحدانا

،والبيت من شواهد : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٧/١ ، واللسان ، والتاج (طير) .

(٣) – الآية ٢٦ من سورة النحل

(٤) – الآية ٣٩ من سورة آل عمران

(٥) – الآية ٣٩ من سورة آل عمران

(٦) – الآية ٣٠ من سورة الحجر

(٧) – الآية ١٧٣ من سورة آل عمران

(٨) – من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينظر : سير أعلام النبلاء

وقال بعض الأصوليين(١) " إن اللفظ العام إذا أُكد تعين منه إرادة جميع أفراده ، واندفع إرادة البعض ، كقولك : أكرمت بني أسد أجمعين . والتأكيد اللفظي هو تكرار اللفظ بعينه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملة كقول الشاعر(٢) :

[٧١٩]كم نعمة أسديتها كم كم وكم

وقال آخر: (٣)

[٧٢٠]فأين إلى أين النجاة ببغلتي   أتاك أتاك اللاّحقون احبسِ احبسِ

وقول الآخر (٤):

[٧٢١] هلا سألت جموع كنده حين ولّوا أين أينا

وقول الآخر(٥) :

[٧٢٢] مُرَّ أبي قد امتدحُتك مُرَّا   واثقاً أنْ تثيبني وتسرَّا /

مرَّ يامرَّ مُرَّة بن تليدٍ   ما وجدناك في الحوادث غرّا

١٣٧/أ

ومن تكرير الجمل ألفاظ الآذان كـ(الله أكبر الله أكبر .....إلى آخره) ، ومثال تكرار حرف في التنزيل قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۝١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ (٦)، وقد ورد تكرار (الآلاء) في سورة الرحمن في أحد وثلاثين موضعاً ، ويحتمل تكرارها وجهين :

أحدهما : المبالغة في التأكيد بتذكير النعم

---

(١) –لم أعثر على قائل العبارة ، و اللفظ العام هو ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه ، والعموم : ما فيه شمول ينظر : منهاج الوصول ٣٠٨ ، وينظر : شرح ألفية ابن معط للقواس ٧٥٦/١

(٢) – لم أظفر بمعرفة قائله

(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، ، وهو من شواهد الخصائص ١٠٣/٣ ، ١٠٩ ، والصفوة الصفية ٣٠٢/٢ وشرح قطر الندى ٢٩٠، والهمع ٩٩/٣،١٤٤، والخزانة ١٥٨/٥ ،

(٤) – قائله : عبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٣٦ ، ويروى في الديوان " إذ تولوا "

(٥) –قائله : أعشى همدان وهو في ديوانه ١١٦ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٣٩/٣، ٤٠،

(٦) – الآية ١٠٨ من سورة هود

والثاني : أنه ذكر (ثمانيا) من الآلاء في مقابلة ثمانٍ من النعم ، وسبعاً من الآلاء في مقابلة (جهنم) وما يتعلق بها من الوعيد ، وست عشرة من الآلاء في مقابلة الجنتين وما يتعلق بهما ، فـــإذا قابل العبد النعم المذكورة بالشكر والتعظيم ، وتعوذ بالله من أبواب جهنم السبعة أدخله الله تعالى من أبواب الجنتين ؛ لأنّ لكلّ جنة ثمانية أبواب .

وتكرار﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (١)في (والمرسلات) في عشرة مواضع يحتمل وجهين :

أحدهما : إن كل (ويلٌ) ترتب على ما تقدمه من الحكم المكذَّب به

والثاني : أنّه لما كان جزاء الحسنة بعشرة أمثالها جعل للكفار في مقابلة كلّ مثل من الثواب (ويل) .

ومن التأكيد اللفظي كانت ﴿ قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ ﴾ (٢)، وفائدة التأكيد الصادر مـــن الله تعـــالى ، وإن كان لا يجوز عليه الغلط ، الدلالة على تقوية ما فهم من الأول ؛ لـــيقوى بذلـــك علمـــنا ، ولهذا أكثر الله تعالى الدلالة على المدلول الواحد ، وقد مثل الزمخشـــري(٣) ، وغيره للبدل بمثل : يا زيدُ زيد ، ويلزم من هذا أن يكون : (جاءني زيد زيدٌ) بدلاً لا تأكيدا ، و ذلك يؤدي إلى خرم بالتأكيد اللفظي .

والأجود أن يقال في مثل هذا : إن كان الأول هو المقصود ، فالثاني تأكيد ،

وإن كـــان الثاني هو المقصود فهو بدل ، فيمكن حينئذٍ حمله تارة على البدل ، وتارة على التأكيد .

والفرق بين التأكيد والصفة من خمسة أوجه :

أحدهـــا : أنّه لا يصح حذف المؤكد ، ويصح حذف الموصوف ، وسرُّه أن التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو بلفظه أو بمعناه ، فلو حُذف لبطل سرّ التأكيد

---

(١) – سورة المرسلات الآية ١٥ ، ١٩ ،٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ٤٩

(٢) – الآية ١٥-١٦ من سورة الإنسان

(٣) – يـــنظر : المفصـــل في علم العربية : ٣٧ ، ٣٨ ، وشرح المفصل ٣/٢ ، وشرح المصنف ٦٥٢/٢ ، وشرح الرضي : ٣٦٥/٢

وأمّا الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف ، فإذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاؤها لإفادتها المعنى الزائد على الموصوف ؛ لأنها بمنزلة المستقل بالنظر إلى المعنى الزائد .

والوجه الثاني : أنّ التأكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض ، والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض ، وسرّه أنّ ألفاظ التأكيد متحدة المعنى وألفاظ الصفات متعددة المعاني ، فجاز عطفها لتعدد معانيها ، ولم يجز في التأكيد لاتحاد معانيه .

والوجه الثالث : أنّ ألفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها ، وسره أن القطع إنما يكون بمعنى مدح أو ذم ، وهو موجود في الصفات دون التأكيد ، فلذلك قطعت الصفات ، ولم يقطع التأكيد .

والوجه الرابع : أنّ التأكيد يكون للضمائر دون الصفات ، وسره أنّ التأكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم ، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح ، فلذلك احتيج إليه ، وأمّا الصفات فالمقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو في نهاية الإيضاح فلا يحتاج إلى إيضاح ؛ لأنّه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينة التكلم والخطاب توضحهما ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه ؛ فلا يحتاج إلى إيضاح .

والوجه الخامس : أنّ التكرار يؤكد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها ، ويوصف ، وسره أنّ معاني ألفاظها معارف ، ولا تؤكد النكرات بالمعارف ، وأما الوصف ، فإنها توصف بما يوافقها في التنكير .

متنٌ :" والمعنويّ بألفاظ مخصوصة ، وهي : نفسه ، وعينه ، وكلاهما ، وكلّه وأجمعُ ، واكتعُ ، وابتعُ ، وأبصعُ .

فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما ، تقول : (نفسه) (نفسها) (أنفسهما) ، (أنفسهم) (أنفسهن)

والثاني للمثنى : كلاهما كلتاهما ، والباقي لغير المثنى (باختلاف) (١)الضمير في : كله ، وكلها ، وكلهم ، وكلهن .

والصيغ في البواقي : (أجمع) ، و(جمعاء) ، و(أجمعون) ، و(جمع) ولا يؤكد بـ(كل) و (أجمع) إلاّ ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً نحو : أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد كله بخلاف (جاءني زيد كله) (٢)"

الشرح(٣) : الألفاظ المحفوظة أحد وعشرون :

سبعة منها أصلية ، وهي : نفسه ، وعينه ، وكله ، وأجمع ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجُمَعُ ، وكلاهما ، وكلتا.

والزائد على الأصلية اثنى عشر ثلاثة تتبع (أجمع) وهي : أكتع وأبتع أبصع ،

وثلاثة تتبع (أجمعون) ، وهي : أكتعون أبتعون أبصعون ، وثلاثة تتبع جمعاء وهي : كتعاء بتعاء بصعاء .

وثلاثة تتبع (جمع) ، وهي : كتَع وبُتع وبُصع / ، فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما و ضميرهما ، يعني النفس والعين فإنه يؤكد بهما المذكر وتثنيته وجمعه ، والمؤنث وتثنيتها وجمعها ، وتختلف صيغتها ، والضمائر المضاف إليها ليدل ذلك على من هما له ، فيقال : جاءني زيد نفسه عينه ، وجاء الزيدان أنفسهما أعينهما ، ويجوز نفساهما وعيناهما ، ونفسهما وعينهما على اللغات الثلاث في

١٣٧/ب

---

[١] – في شرح النسخة (باعتبار) وقد أثبت ما وجدته في شرح المصنف ٦٥٤/٢ ، وكذلك في شرح الرضي ٢ /٣٦٣

[٢] – الكافية ١٣٥-١٣٦

[٣] – الكتاب ٣٧٧/١ ، ١١/٢ –١٢ ، ٢٠٢/٣– ٢٠٣ ، وشرح الكافية للمصنف : ٦٥٢/٢-٦٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٦٤/٢– ٣٧٧ ، و الفوائد الضيائية : ٥٨/٢ – ٦٠

[٧٢٣] ظهراهُما مِثلُ ظهورِ التُّرْسَيْنْ (١)

، وجاء الزيدون أنفسهم أعينهم ، وجاءت هند نفسها عينها ، وجاء ت الهندان أنفسهما أعينهما – على اللغات المتقدمة ، وجاءت الهندات أنفسهن أعينهن

والـــثاني : للمثنى ، وهما كلاهما وكلتاهما موضوعان لتأكيد التثنية ، ويخالف في ضميرهما باعتـــبار مـــن همـــا له من متكلم أو مخاطب أو غائب ، فيقال في المذكر : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا كلاهما ،

وفي المؤنث جئنا كلتانا ، وجئتما كلتاكما ، وجاءتا كلتاهما ، وقد مضى تحقيقهما (٢)، والـــباقي لغير المثنى باعتبار الضمير في (كل) ؛ لأنها تجري على المفرد والجمع دون التثنية بلفـــظ واحـــد ، ويخالف بين ضمائرها لتعلم بذلك من هي له ، فيقال : اشتراني كلي ، واشترانا كلنا ، واشتراكَ كلكَ ، واشتراكِ كلكِ ، واشتراكم كلكم ، واشتراكنّ كلكن ، و اشتراه كله ، واشتراها كلها ، واشتراهم كلهم ، واشتراهن كلهن ،

"والصيغ البواقي " أي : وباعتبار اختلاف الصيغ في البواقي دون الضمير ؛ لأنها لا تضاف ، فـــيقال : جـــاء الجيش أجمع أكتع أبتع أبصع ، وجاء الزيدون أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون ،وجاءت القبيلة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ،وجاءت النسوة جُمَع كُتَع بتع بُصَع .

وإنما لم تثنى (كل) و(أجمع) و (جمعاء) ليؤكد بها المثنى لوجهين :

أحدهما : أنهم استغنوا عن تثنيتها بوضع (كلا) و (كلتا) للمثنى

فإن قيل : كان ينبغي أن يطرد في النفس والعين ، ولا يؤكد بهما المثنى

قلـــنا : إنمـــا اختص النفس والعين بذلك لقوتهما ، ولذلك يؤكد بهما ما يُجزّى ، وما لا يُجزّى لكونهما صالحين لتأكيد حقيقة الشيء ، ولتأكيد مجموع أجزائه ، ولا يؤكد بهذه التي امتنعت تثنيتها إلاّ ما يُجَزّى لكونها غير صالحة لتأكيد حقيقة الشيء بل لتأكيد مجموع أجزائه .

---

(١) – هذا البيت من السريع منسوب لخطام المجاشعي ، وقيل لهميان بن قحافة ، وهو من شواهد الكتاب ٤٨/٢ ، ٦٢٢/٣ ، وشـــرح شـــافية ابن الحاجب ١٩٤/١ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٧٥٧/١ ، والهمع ١٦٩/١ ، والخزانة ٣١٤/٢

(٢) – ينظر إعراب الملحق بالمثنى ص

والوجه الثاني : أن هذه الألفاظ تدل على العموم ، فلا يؤكدها إلا ما يناسبها في العموم ليرتفع بها مجاز إطلاق العام في موضع الخاص

أمّا التثنية فإنها نص لا عموم له ، ولذلك لا يجوز إطلاقها في موضع الواحد كجواز إطلاق لفظ الجمع ، والمراد به البعض

فإن قيل : فقضية هذا أنّ لا يجوز تأكيد الواحد بها إذ لا عموم له

قلنا : إنما يجوز باعتبار الأجزاء ، ولذلك لا يجوز في غير المتجزئ ، وهو باعتبار الأجزاء بمنزلة الجمع .

فإن قيل : فلم لا يعتبر تقدير الأجزاء في التثنية ، ويؤكد بها باعتبار الأجزاء كالمفرد ؟

قلنا : لا يمكن اعتبار الأجزاء في التثنية ؛ لأنها مركبة من مفردين متساويين ، فالنظر فيها إلى تركيب الأفراد دون تركيب الأجزاء في المفرد لتعدد النظر إلى تركيب المفردات فيه ، فلذلك جرت على المفرد بالنظر إلى أجزائه المناسبة لأجزاء الجمع في العموم ، ولم تجر تأكيداً على التثنية

وقد أجاز الأخفش[1] تثنية (أجمع وجمعاء) ، وهو ضعيف ، لما ذكرنا .

واعلم أنّ (أجمعين) صيغة مرتجلة لجمع المذكرين العقلاء ، وليس هو جمع (أجمع) بدليل عدم تنكيره ، وامتناع دخول الألف واللام عليه .

وأما (جُمع) فظاهر كلام المحققين إنها ليس بجمع (جمعاء) لعدم تنكيرها ، وامتناع دخول الألف واللام عليها كأجمعين ، لكنهم يعتذرون لعدم صرفها بما يدلّ على أن (جُمَع)جمعُها .

ويحتمل أن يقال : الجمع الذي قدر العدل عنه جمع تقديري في الذهن ، لتتحقق به علة منع الصرف لا جمع وجودي بدليل عدم تنكيرها

ومن قال بأنه جمع على المعنى كهؤلاء في جمع (هذا) فضعيف ؛ لأنّا حكمنا لهؤلاء بجمع المعنى ، لعدم الفارق [في] اللفظين

وأمّا صورة النزاع فالألفاظ متفقة فلا يصار مع اتفاق الألفاظ إلى جمع المعنى إلاّ عند عدم الإمكان ، ويؤكد بـ(جمع) من يعقل ، ومن لا يعقل .

---

[1]-ينظر أوضح المسالك ٣٣٢/٣

قولـــه " ولا يؤكـــد بكلّ وأجمع إلاّ ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً " الحس في أكرمـــت القوم كلهم ، والحكم في اشتريت العبد كله ، وكذلك حكم (جمعاء) ، وقد ذكـــرنا تحقيق ذلك ، فلا يجوز : جاء زيد كله ، ولا فقد عمرو أجمع ، ولا جاءت هند جمعاء ، لعدم التجزي ، إلاّ إذا أريد بذلك سلامة الأعضاء ، وأنه لم يفقد منها شيء .

وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد قدمت النفس ، ثم العين ، ثم كل ، ثم أجمع ، وما شاركه في الاشتقاق بعد (كل) ، فيقال : جاء القوم أنفسهم أعينهم كلهم أجمعون

وإنما قدمت النفس على العين ؛ لأن النفس وإن كانت هنا عبارة عن الذات كالعين فهي في الأصل عبارة عن الجوهر الشريف المتصف بالعلم المستخدم للحواس باتصال العلوم إليه ، فلذلك قدمت / على العين ؛لشرفها ،وأما تقديم العين والنفس على (كل) فلوجهين :

١٣٨/أ

أحدهمـــا : أنّ النفس والعين عبارة عن الذات ، و (كل) للإحاطة والعموم ، ولذلك لزمت الإضافة ؛ لأن الإحاطة تستدعي محاطاً به ، وهو أجزاؤها المضاف إليها ، والإحاطة والعموم يرجعان إلى ما يتعلق بحال الذات ، فقدم ما يدل على الذات على ما يتعلق بحال الذات .

والثاني : أنّه يؤكد بهما ما يتجزى وما لا يتجزّى ، و لا يؤكد بكلّ إلاّ ما يتجزّى ، فهما في التأكـــيد أعم منها ، فقدما عليها كتقديم رجل على زيد ، وإنما قدمت (كل) على (أجمع) وما شاركه في الاشتقاق للسماع والقياس :

أما السماع فقوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ (١)قال المبرد والزجاج (٢)الفـــائدة في ذكـــر تأكـــيدين أن (كلهم) دل على الإحاطة ، و (أجمعون) دل على الاجتماع ، وأن السجود كان منهم في حالة واحدة ؛ ولا دليل عليه

وأما القياس فإن (كلا) أشبه بالمتبوع ؛ لأنها قد تلي العامل ، وتقع مبتدأة ، فقدمت لقوة شبهها بالمتبوع .

---

(١) – الآية ٣٠ من سورة الحجر

(٢) – في معـــاني القرآن للزجاج ١٧٩/٣ اختار الزجاج رأي سيبويه والخليل بعد نقله لرأي المبرد ، وعلل بأن (أجمعين) معرفة ، فلا يكون حالا ، وإنما هو توكيد بعد توكيد ، وينظر الرضي ٣١٩/٢

ولأن (أجمع) مشتق من الاجتماع ، فالتبعية فيه أظهر مما لا اشتقاق له ، وإنما حوفظ في توابع (أجمع ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجُمع) على إعادة لام المتبوع دون فائه وعينه نحو : اكتع ، وأكتعون وكتعاء وكتع ،وكذلك البواقي لوجهين:

أحدهما : أنه يعرف معنى الكلمة به فهو أحق بالمحافظة من غيره

والثاني : تباعده من الكلمة الأولة ، مع كونه محلاً للتغيير أوجب المحافظة عليه

متنٌ : " وإذا أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل مثل : (ضربت أنت نفسك)

و (اكتع) وأخواه أتباع لـ(أجمع) فلا تتقدم [عليه] ،وذكرها دونه ضعيف(١)"

الشـرح (٢): أعلم أنّ المظهر لا يؤكد بالمضمر ، فلا يقال : (جاءني زيد هو) على التأكيد لوجهين :

أحدهما : أنّ الأول هو المقصود ، والثاني تكملة ، ولا يحسن أن تكون التكملة أقوى من المقصود في التعريف ؛ لأن شرف التعريف ورتبته تقتضي التقدم

والـثاني : أن هـذا الحكم إنما يوجد في الغائب الذي يجمع به اسم ظاهر وضمير، وأما المتكلم والمخاطب فمنتف هذا الحكم منهما لعدم اسم ظاهر لهما ؛ فلما كان لا يوجد إلا في بعض موارد الإضمار حسم باب تأكيد المضمر بالمضمر لقلته ،وأمّا البدل فإنه لا يمنع ؛ لأنّه المقصود بالذكر دون الأول .

وأمّـا تأكـيد المضمر بالمظهر كقولك : زيد جاني زيد ، على أن يكون (زيد) تأكيداً لضمير الفاعل ، وزيد ضربته زيداً ، فإنه جائز لنقصان رتبته عن المكمل في الشرف .

وأمّا تأكيد المضمر بالمضمر فالممكن منه تأكيد المنفصل بالمنفصل كقولك : ما قام إلا هو هو ، وإلاّ أنا أنا ، وإلا أنت أنت ، وما أكرمت إلا إياك إياك ، وإلا إياه إياه .

والمتصل بالمنفصل كقولك : قمت أنا وقمت أنت ، وزيد قام هو ، وفي

التنـزيل ﴿ أَن يُـمِلَّ هُوَ ﴾ (٣)وهو تأكيد لضمير الفاعل المستتر .

وأمّا تأكيد المتصل بالمتصل أو المنفصل بالمنفصل فغير ممكن لوجود الفاصل ، وهو ما يتصل بـه الضـمير الـثاني ، وقد جاء تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بضمير المرفوع المنفصل كقولـك : أكرمتني أنا ، وأكرمتك أنت ، وأكرمته هو ، ومررت بنا نحن ، وبك أنت ،

---

(١) - الكافية ١٣٦

(٢) - شرح الكافية للمصنف : ٢/٦٥٦-٦٥٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ، و الفوائد الضيائية ٢/٦٠- ٦١

(٣) — الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

وبه هو ، وإنما جاز ذلك حيث لم يظهر فيه إعراب يحصل به المخالفة بينه وبين متبوعه ،
وإنما لم يؤكد ضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب لوجهين :
أحدهما : فرقا بينه وبين البدل .
والثاني : أن ضمير المجرور ليس له منفصل يطابقه حتى يؤكد به ، فلذلك أكد بضمير المرفوع ثم حمل المنصوب عليه في التأكيد بضمير المرفوع ؛ لئلا يفرق بينهما في حكم التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي ، ولا يقدح في ذلك كون التابع بلفظ المرفوع لكونه عبارة عن الأول لتعذر إعادة لفظ الأول ،
أما المجرور فلا يمكن ، وأما المنصوب فلئلا يلتبس بالبدل
وأما إذا أكد ضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فلابد من تأكيده قبلهما بضمير منفصل ، فيقال : زيد خرج هو نفسه ، وهند خرجت هي نفسها ، وخرجت أنت نفسك ، وعمرو قام هو عينه ، وقمت أنت عينك
وإنما لزم تأكيده بالضمير لثلاثة أوجه :
أحدها : رفعاً للبس ؛ لأنهما يصلحان أن يليا العامل ؛ لأنك تقول : خرجت نفس هند ، وخرجت عينها ، فلو قلت : هند خرجت نفسها ، أو خرجت عينها لم يعلم أفاعلة هي أم تأكيد للضمير في الفعل لصلاحيتها لذلك ، فإذا قلت : هند خرجت هي نفسها أو عينها تعيّنا للتأكيد ، ثم عدي الحكم من المستتر إلى البارز لاشتراكهما في الفاعلية .
والثاني : أنه كره أن يؤكد بها المستتر لئلا يكون في الصورة كالتأكيد للفعل ثم عدي الحكم إلى البارز لشدة اتصاله لأنه كالجزء من الفعل / ١٣٨/ب
والثالث : أنه لما كان ضمير المرفوع كالجزء منه لشدة اتصاله كرهوا أن يؤكدوا ما هو كالجزء بالمستقل ، فأتوا بالضمير المنفصل ليجري المستقل على المستقل
ثم من النحاة من قال : إنّ الضمير المنفصل والنفس والعين كلاهما تأكيد لضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه المقصود بالتأكيد
ومنهم من قال : إنّ الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل ، والنفس والعين تأكيد للضمير المنفصل ؛ لأنهما بعده ، فهو أحق بالتأكيد بهما من الأول لوجود الفصل بينهما وبين المتصل بالمنفصل ، ولكن يلزم من تأكيد المنفصل بهما تأكيد المتصل لأنه عبارة عنه .

وإنما اختص هذا الحكم بالنفس والعين دون (كل) و(أجمع) وإخوانه ، وبضمير المرفوع المتصل دون المنفصل ودون ضمير المنصوب والمجرور ، فإنه يقال : القوم خرجوا كلهم ، والجيش خرج أجمع ، والقبيلة خرجت جمعاء، والزيدون خرجوا أجمعون ، و(النساء خرجن جمع) من غير تأكيد بضمير منفصل قبلها ، وأنت نفسك فعلت كذا ، وزيد ضربته نفسه ، ومررت به عينه) من غير تأكيد

أما (كل) فإنها لم يشترط فيها التأكيد لوجهين :

أحدهما : أنها ليست في قوة النفس والعين ولذلك إذا اجتمعت معهما قدما عليها ، فلذلك اختصا بحكم لا يكون لها .

والثاني :أن اللبس بها أقل لملازمتها للتبعية ،وقلة (جاءني كل القوم) ؛لأن جاءني القوم كلهم أقوى منه ،وقد جاءت مبتدأة في قوله تعالى﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (١)وأما قراءة أبي عمرو ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [٢]فلا يخرجها ذلك عن التبعية ؛ لأنها في موضع الخبر ، والخبر تابع عن المخبر عنه كالتأكيد

وأما (أجمع) وما كان من لفظه ففيه وجهان :

أحدهما : أنه أضعف في التبعية من (كل) ، ولذلك قدمت عليه ، وإذا لم يشترط التأكيد مع (كل) فمعه بطريق الأولى

والثاني : أن اللبس فيه منتف لأنه لا يلي العامل ، فإذا وجد تأكيدا لضمير مستتر علم أنه تأكيد لامتناع نسبة الفعل إليه ، فلذلك لم يحتج إلى تأكيد

وأما المرفوع المنفصل فإنه مستقل كالظاهر ، فلا يحتاج إلى تأكيد ، ولأنه لو أكد لأكد بمنفصل مثله بخلاف المتصل فإنه يؤكد بالمنفصل لعدم استقلاله.

وأمّا ضمير المنصوب والمجرور فإنما لم يشترط معهما التأكيد بضمير قبلهما لوجهين :

أحدهما : أنّ ضمير المرفوع اختص بذلك ؛ لأنّه يلتبس في بعض الصور لاستتاره في الفعل ، وهما لا يكونان إلا بارزين ، فاللبس منتف فيهما ، وإنْ حذفا في صلة أو صفة ،

---

(١) – الآية ١٨٥ من سورة آل عمران

(٢) – الآية ١٥٤ من سورة آل عمران ، والقراءة المنسوبة لأبي عمرو برفع كل ، والباقين بنصبها ينظر : السبعة ٢١٧ ، والمبسوط في القراءات ١٧٠ ، ومعاني القراءات للأزهري ٢٧٦/١ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٧٧

فالمحققون لا يجيزون تأكيد المحذوف ولا البدل منه ، فلا يقال : جاءني الذي ضربت نفسه بتقدير ضربته ، ولا : الذي ضربت زيداً بتقدير : ضربته ؛ لمنافاة الحذف لهما ؛ لأن الحذف من مواضع الاختصار ، والتأكيد والبدل من مواضع التطويل والإسهاب .

والوجه الثاني : أن ضمير المرفوع المتصل اختص بذلك لقوة تعلق الفعل به ؛ لأنه كالجزء منه بدليل سكون لام الفعل له ،وأما المنصوب والمجرور فيضعف تعلق الفعل بهما لكونهما منفصلين عنه ، وليسا كالجزء منه ، ولا يلزم من تأكيد ما قوى تعلقه تأكيد ما ضعف تعلقه . وأما توابع (أجمع) و أخوانه ففيها أربعة أقوال :

المشهور ترتيبها على ما رتبناها ، فيقدم ما هو أدل على معنى الجمعية ، فيقدم بعد أجمع (أكتع) لأنه من تكتعت الجلدةُ إذا تقبضت ، ومن كتع الرجل : إذا انقبض وانضم ،ففيه معنى الاجتماع ، وقيل: من أتى عليه حولٌ كتيعٌ ، أي : تام ، ففيه معنى اجتماع الأيام ، ثم (أبتع) ؛ لأنّه مأخوذ من البتع ، وهو شديد المفصل، والبتع : طول العنق مع شدة مغرزه ، وكل ذلك يدل على اجتماع القوة . ثم (أبصع) من تبصّع العرقُ إذا سال ، ولا يسيل حتى يجتمع ، والمشهور بالصاد ويقال : بالضاد المعجمة وقيل : من الأبضع ، وهو الأحمق لأنه يكون تابعاً لغيره وقيل : هو من التبضيع ، وهو الجمع (١)

وقيل : أنه مأخوذ من قولهم (٢)(إلى متى تكرع لا تبصعُ) أي : لا تروي ، أي : لا يجتمع لك الري

والقول الثاني : لابن كيسان (٣) أنه لابد من تقديم أجمع وما شاركه في الاشتقاق وأما الثلاثة التوابع فلا ترتيب فيها لاشتراكها في بعد التأويل إلى معنى الجمع

والقول الثالث : أنّه يجوز حذف (أجمعين) لكن يجب رعاية الترتيب بين الثلاثة التوابع .

والقول الرابع : أنه يجوز حذف (أجمعين) ، ويجوز تقديم بعض هذه الثلاثة على بعض ، وعلى حذف (أجمعين) قول أعشى ربيعة

---

(١) – اللسان (بضع)

(٢) – يضرب للحريص في جمع الشيء ينظر : أساس البلاغة (بضع) ، والصفوة الصفية ٧٣٢/١ ، مجمع الأمثال ٣٧١/١

(٣) – تقدم التعريف به ، وينظر : الإنصاف المسألة ٦٣، والمقرب :٢٤٠/١،والرضي ٣٧٦/٢

[٧٢٤]تولوا با الدوابر واتّقونا   بنعمان بن زرعة أكتعينا [١]

وقول الآخر[٢]

[٧٢٥]ترى الثور فيها مُدخِلَ الظلِّ رأسَهُ   وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ

على التأكيد لضمير الفاعل في (باد) بأجمع

فائدتان :

إحداهما : في تأكيد النكرة ، وهي تنقسم قسمين :

أحدهما : شائع نحو : رجال ودراهم ، ولا خلاف في عدم تأكيده[٣]

والثاني : مؤقت كدينار ، ودرهم ويوم وليلة / ، وفيه مذهبان [٤]:

١٣٩/أ

مذهب أهل البصرة منع تأكيده ، ومذهب أهل الكوفة جواز تأكيده

حجة البصريين من وجهين :

أحدهما : أنّ النكرة شائعة ليس لها تعيّن يمكن رفع مجازه بالتأكيد كالمعرفة ، وما لا يعرف لا يمكن رفع مجازه[٥]

والثاني : تأكيد النكرات بالمعارف يفضي إلى الجمع بين متنافيين ؛ لأن مدلول النكرة غير معين ، ومدلول المعرفة معين ، وتوارد المعين وغير المعين على مسمى واحد يفضي إلى الجمع بين المتنافيين ، ولذلك لم يجز وصف النكرة بالمعرفة .

حجة أهل الكوفة السماع والقياس :

أمّا السماع فقول الشاعر :

---

(١) – لأعشى ربيعة ، والبيت من شواهد الضرائر الشعرية ٢٩٤، و الهمع :١٤٠/٣

(٢) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٨١/١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٨ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، ودرة الغواص للحريري ٣ ، والهمع ، والخزانة ٣٣٥/٤ ،

(٣) – شرح الرضي ٣٧٣/٢

(٤) – المسألة (٦٣) من مسائل الإنصاف ٤٥١ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ والرضي : ٣٣٥/١ ، والصفوة ٧٣٤/١ ، وشرح الفية ابن معط للقواس١/ ٧٦٤ ،

(٥) – شرح ألفية بن معط للقواس ٧٦٤/١

[٧٢٦]يا ليتني كنت صبياً مرضعا   تحملني الذلفاءُ حولاً أجمعا(١)

وقول الآخر(٢)

[٧٢٧]لو كان ذي المريد داراً أجمعا

وقول الآخر (٣)

[٧٢٨]قد صرّت البكرة يَوماً أجمعا وفي الحديث (٤)" بهيمة جمعاء "

وأما القياس فإن المحدودة تشبه المعرفة لكونها معلومة القدر متميزة في الذهن عن غيرها .

والجواب عن السماع : أنّه محمول على الشذوذ لمخالفته للقياس الجليّ على أن قائل هذه الأبيات مجهول غير معلوم الفصاحة ، وعلى تقدير أن يكون ممن يحتج بشعره فأصله : حولي ، وداري ، ويومي ، فقلبت ياء المتكلم ألفاً ، ونونه لضرورة الشعر .

وأما الحديث : فإنّ (جمعاء) صفة (بهيمة) بمعنى سالمةٍ ، وقيل : بمعنى حامل ، وليس هي تأكيداً (٥).

وأما القياس : فإنها وإن كانت معلومة القدر فلا تخرج به عن العموم المنافي للخصوص .

الفائدة الثانية : إذا اجتمع تأكيدٌ وصفةٌ لزم تقديم الصفة على التأكيد ، خلافاً لابن كيسان ، فإنّه قدم التأكيد على الصفة في قوله : عبد الله نفسه الظريف أخوك

حجة الجمهور : أنّ التأكيد بمنزلة التكرير ، والصفة من تتمة الموصوف ، ولا يكرر الاسم إلاّ بعد تمامه

حجته : أنّ الصفة تفيد معنى مستقلاً ، والتأكيد لا يفيد زيادة على المؤكد ، فكان تقديم ما لا يفيد زيادة على المؤكد أولى من تقديم ما يفيد زيادة عليه ، ويجوز : زيد ضربت

---

(١) –، تقدم في الشاهد رقم [   ] ، وينظر الرضي٢/٣٧٣

(٢) – لم أعثر على قائله

(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد أسرار العربية ٢٩١ ، والإنصاف ٢/٤٥٥ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٤ ، ٤٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٥ ، والرضي ٢/٣٧٣ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس ١/٧٦٥ ، والهمع ، والتصريح ٣/٥١٩ ، والخزانة ١/١٨١ ، و٥/١٦٩ ،

(٤) – الحديث صححه العلماء ، وقد رواه البخاري في كتاب الجنائز ٧٩ ، ورواه أحمد في مسنده ٢ /٢٢٢ ، و ٢٧٥ ، و٢٩٢ ، وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ ٥٧٥

(٥) – الفائق في غريب الحديث : ٣/١٢٧ ، واللسان (جمع) ٨/٥٩

غلامه نفسُه نفسَه ، على التأكيد لزيد ، وللغلام ، وكذا نفسَه نفسَه أو نفسَه نفسِه على تأكيد الغلام والضمير .

وأما نفسه نفسِه فيمتنع ؛ لأنّ تأكيد أحدهما يغني عن الآخر ؛ لأنّ الضمير عبارة عن زيد ، وكذا : قام زيد نفسُه نفسُه ، أو نفسه نفسِه ؛ لأن النفس وما يضاف إليه لا يؤكدان .

[البدل]

متنٌ : "البدل تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه ، وهو بدل الكلّ ،وبدل البعض ، وبـــدل الاشـــتمال ، وبدل الغلط ، فالأول :مدلوله مدلول الأوّل ،والثاني : جزؤه ، والثالث :بينه وبين ملابسة بغيرهما ،والرابع أنْ تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره [1]"

الشـــرح (٢): بدل الشيء في اللغة عبارة عمَّا قام مقامه (٣)، وكذلك في اصطلاح النحويين ، والبدل يعني المبدل ، وقال بعضهم في حده " إنه إعلام السامع بمجموع الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح " وهذا في الحقيقة حدّ الإبدال لا حدّ البدل ؛ لأنّ البدل هو الاسم الثاني ، والإبدال عبارة عن جعل الثاني بدلاً من الأول ، فهو الذي ينطبق عليه إعلام السامع بمجموع الاسمين .

وأمــا حــد المصنف فــ"تابع " هو الجنس ، وفصل بــ"مقصود بما نسب إلى المتبوع " التأكيد والصفة وعطف البيان ،وفصل بــ" دونه" المعطوف ،لاشتراكهما في القصد(٤).

---

(١) – الكافية ١٣٧– ١٣٨

(٢) – الكتاب ١/١٥٠ – ١٥٨ ، والمقتضب : ١/١٦٥– ١٦٧ ، و الأصول ٢/٤٧، ٤٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٦٤– ٦٥ ، وشــرح المصــنف على المقدمة ٢/٦٥٩– ٦٦١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٩– ٣٨٦ ، والفوائد الضيائية : ٢/٦٢– ٦٧

(٣) – قـــال في اللسان (بدل) ١١/٤٨ : " بدل الشيء ، وبديله : الخلف منه ، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان آخر "

(٤) – غير أن المعطوف وإن كان مقصودا بالنسبة فليس مقصودا دون المتبوع بخلاف البدل فإنه مقصود بها دون متبوعه .شرح المصنف ٦٥٩

[أقسام البدل]

والمشـــهور أنه منحصر في أربعة : بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشـــتمال ، وبدل الغلط ، وجعلها بعضهم ثلاثة ، وجعل بدل الاشتمال من قبيل بدل البعض (١)، وهو غلط ، على ما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى .

والقسمة تقتضي نوعاً خامساً ، وهو بدل الكل من البعض ، لكن النحاة لا يثبتونه ؛ لأنّه إذا كان الثاني هو المقصود ، وهو عبارة عن الكل ، فلا حاجة إلى ذكر البعض قبله ؛ لعدم فائدته بخلاف بدل البعض من الكل ، فإنّ الثاني ، وهو البعض ، هو المقصود ، ولا تتحقق البعضـــية إلاّ بذكر الكلّ قبلها ، فلذلك صحّ بدل البعض من الكلّ ، و لم يصح بدل الكل من البعض ، ونحو قوله تعالى ﴿ فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جناتِ عدن ﴾ (١)ظاهـــره عـــلى بدل الكلّ من البعض ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنّ الجنة جنس ، و (جنات عدن) بعض منها ، وقول الشاعر :

:[٧٢٩]رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات (٢)

ظاهـــره عـــلى بدل الكل من البعض ، وليس كذلك بل هو على حذف مضاف ، أي : أعظم طلحة الطلحات ، وأمّا حصره في أربعة فمن وجهين :

أحدهمـــا : أنّه لا يخلو ، أمّا أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول أو لا ، فإن كان فهو بدل الكل من الكلّ ، ولهذا فسد قول / الرماني(٣)في قوله تعالى ﴿ إنّا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ (٤) أنّ (كل شيء) بدل من اسم (إنّ)؛ لمغايرة المدلول .

١٣٩/ب

وإن لم يكـــن مدلول الثاني مدلول الأول ، فلا يخلو ، أمّا أن يكون بعضاً له ، أولا ، فإن كـــان فهو بدل البعض ، وإن لم يكن بعضاً له ، فلا يخلو ، إمّا أن يكون بينه وبين الأول

---

(١) – مثل لبدل الكل من البعض ابن القواس بنحو : (نظرت إلى القمر فلكِهِ) وقال هو في الحقيقة بدل اشتمال ينظر : شرح ألفية ابن معط للقواس ٨٠٣

(١) – الآية ٦٠ ، ٦١ من سورة مريم

(٢) – قائله عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في ديوانه ٢٠ ، والبيت من شواهد المقتضب ١٨٨/٢ ، والإنصاف ١/ ٤١ ، وتخليص الشواهد ٩٨ والهمع ١٥٠/٣ ، والخزانة ٤١٤/٤ ، ١٢٨/١٠

(٣) – نص عليه ابن هشام في مغني اللبيب ٥٢٦ ، ٧٧٩ ، واختاره السيوطي في الهمع ٢٥٨/٢

(٤) – الآية ٤٩ من سورة القمر

ملابســـة ، أو لا ، فـــإن كان بينهما ملابسة فهو بدل الاشتمال ، وإنْ لم يكن فهو بدل الغلط .

والوجه الثاني : أنّه لا يخلو ، إمّا أن يجب رجوع الضمير من الثاني إلى الأول ، أو لا ، فإن وجـــب فلا يخلو ، إما أنْ يكون مدلول الثاني مدلول الأول أو لا ، فالأول بدل الكل ، والثاني بدل الغلط ، وإنما ذكر بدل الغلط من جملة الأقسام ، وإن كان الغلط لا ثبوت له حتى يذكر ؛ لأن الثاني هو المقصود ، وليس بغلط ، إنما الغلط الأول ، وأضيف إلى الغلط لأنـــه يذكـــر بعده ، فصار كالسبب في ذكره ، والبدل يناسب التأكيد والصفة وعطف البـــيان في تبعـــية الإعراب ، ورفع مجاز الأول ، وتقويته ، وإيضاحه ، فقد اجتمع فيه ما افترق فيها ،

ويفارقهـــا في أنه يشترط فيها المطابقة للمتبوع في التعريف والتنكير ، ولا يشترط ذلك في الـــبدل ، وإنما اشترط فيها المطابقة ؛ لأنّها تتمة لمتبوعها ، فلزم مناسبتها له .وأمّا البدل ، فإمّـــا أن يكون في حكم تكرير العامل على مذهب الأخفش والرماني والفارسي وغيرهم مـــن المتأخرين [١]فيظهر أمره ، وتصير كالجملتين ، ولا يلزم التطابق في الجملتين ، وقيل للفارسي : كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل [منه]، وهو من غير جملته ؟ فقال : لما لم يظهر العامل [في المبدل]جاز أن يوضحه ، نظراً إلى اتصال لفظه بلفظه [٢].

، وإمّا أن يكون عاملها متحداً على مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي[٢]كالتأكيد والصفة وعطف البيان ، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالذكر ، والأول كالتتمة له ، فـــلا يلـــزم مطابقة المقصود بالذكر لتتمته ؛ لنقصان درجتها عن درجته ، وأمّا التأكيد والصـــفة وعطف البيان فالأول هو المقصود بالذكر ، وهي تتمة له ، فلذلك لزم مطابقتها له لقوته ، ومثال بدل الكلّ من الكلّ ، في التنـــزيل في بدل المعرفة من المعرفة ﴿ ٱهْدِنَا

---

[١] – أي بعامل مقدر من جنس الأول ، وقد اختاره ابن يعيش في شرح المفصل : ٦٧/٣ ، وينظر شرح الرضي ٢٧٩/٢

[٢] – ابن يعيش ٦٧/٣ ، والإضافة منه

[٢] – الكتاب ٣١١/٢ ، و٣١٨ ، وابن يعيش ٦٧/٣ ، والرضي ٢٧٩/٢

ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [1]وفي بـدل المعرفة من النكرة الموصوفة ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [2]

وفي بدل النكرة الموصوفة من المعرفة ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [3]، وفي بدل النكرة الموصوفة من النكرة الموصوفة ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ [4] على قراءة الجر ، وعلى قراءة النصب هما حال من ضمير (التقتا) ، وعلى قراءة الجمهور على حذف المبتدأ ، أي : إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله ، وفئة أخرى كافرة ، وفي بدل النكرة غير الموصوفة من النكرة الموصوفة ﴿ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ۞ فَوَٰكِهُ ﴾ [5] وفي بـدل النكرة الموصوفة من غير الموصوفة ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ﴾ [5]، ومثلها قول كُثير[6]:

[٧٣٠]وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ   ورجلٍ رمى فيها الزمان فشلت

---

(١) – الآية ٧ من سورة الفاتحة

(٢) – الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى

(٣) – الآية ١٥ من سورة العلق

(٤) – الآيـة ١٣ من سورة آل عمران ، وقد قرأ بنصب (فئة) ابن أبي عبلة ، وابن السميفع ، وبالجر الحسن ، ومجاهد ، وحميد وبالرفع مقاتل ، ومجاهد ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣١٤/١ ، والبحر ٣٩٤/٢ ،

(٥) – الآية ٤١، ٤٢ من سورة الصافات

(٥) – الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

(٦) – قائله كثير عزة ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، والخزانة ٢١١/٥ ، و٢١٨

، وهو في إبدال النكرة غير الموصوفة من مثلها ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَـٰبًا ﴿٣٢﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴿٣٣﴾ ﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴿٣٤﴾ ﴾ [١]

وفـــائدة البدل في هذه الآيات ، وما شاكلها الدلالة على زيادة البيان للسامع ، وذلك أنّ الإنسان إذا سمع المجمل تشوقت نفسه إلى معرفة بيانه ؛ لأنّ النفوس مجبولة على ذلك ، فإذا سمع بيانه بعد سماعه مجملاً كان ذلك أوقع في نفسه لتشوقه إلى ذلك ، وأمّا إذا سمع المبين فإن النفس لا تعتني به عنايتها بسماع المبين بعد المجمل [٢]، فهذا فائدة ذكر الاسمين معاً مـــن غـــير اكتفاء بذكر الثاني الذي هو محل البيان ، ومن بدل الكل قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ [٣]؛ لأنّها لا تخلو من هذين النوعين ، وأمّا قوله ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ [٤]فيحتمل أربعة أوجه :

أحدها : إبدال (تخاصم) من (حق) .

والثاني : أنّه بدل من موضع (ذلك) .

والثالث : أنّه خبر بعد خبر

والرابع : أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو تخاصم ، وأمّا قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [٥]فـــ(أخي) بدل من (هذا)

---

[١] – الآية ٣١، ٣٤ من سورة النبأ

[٢] – شرح الرضي ٣٨٢/٢

[٣] – الآية ١٥١ من سورة الأنعام

[٤] – الآية ٦٤ من سورة ص

[٥] – الآية ٢٣ من سورة ص ، ومشكل إعراب القرآن

وأمّا بدل البعض من الكل ، فلا بدّ له من ضمير يربطه بالمبدل منه ؛ لكونه غيره ، فأشبه خبر المبتدأ إذا وقع جملة ، فإن لم يكن موجوداً فهو محذوف ، وفي التنزيل منه ﴿ وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ ﴾ [1]

وأمّا قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [2] فيحتمل البدل ، وقد حذف الضمير الراجع ، ويحتمل أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول ، و(من استطاع) فاعل المصدر أي : ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، كقوله[3] :

[٧٣١] أمن رسم دارٍ مربعٌ ومصيفُ

وأما قوله تعالى ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [4] فـ(من آمن) بدل البعض من الكل ، ويحتمل عود الضمير إلى (الذين / استضعفوا) ، فينقسم المستضعفون إلى مؤمنين وكافرين ، ويكون بإعادة العامل ، ويحتمل عود الضمير إلى (قومه) ، ويكون من آمن بعض القوم ، وهو تفسير للمستضعفين ، فكلهم مؤمنون ، واللام معه لتناسب المفسر ، وهو (لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟) لا لإعادة العامل ، وقال الله تعالى ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [5] وتقول خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها) على البدل ،

١٤٠/أ

---

(١) – الآية ١٢٦ من سورة البقرة ، والدر المصون ١٠٩/٢

(٢) – الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٣) – هذا صدر بيت للحطيئة ، وهو في ديوانه ٨١ ، وعجزه

لعينيك من ماء الشؤون وكيف

والبيت من شواهد الإيضاح : ١٨٤ ، وشرح المفصل ٦٢/٦ ، واللسان (رسم) ٢٤١/١٢ ، والخزانة ١٢١/٨ ، ١٢٣ ، ١٢٦

(٤) – الآية ٧٥ من سورة الأعراف

(٥) – الآية ٢٥١ من سورة البقرة

و (يداهـــا أطـــول من رجليها) على أن الجملة حال ، وإذا قلت : ضربت زيداً اليدَ ، والرجل ، والبطن ، والظهرَ ، جاز أن يكون من بدل البعض على حذف الضمير ، وجاز أن يكون من بدل الكل ، ولا يحتاج إلى ضمير ؛ لأنّ طرفي الإنسان يعبر بهما عن جملته ، ولا ينكر ذلك ، فإنك تقول : ضربت زيداً ، فتجعله محل الفعل ، وربما لم يضرب منه إلاّ موضـــعاً واحـــداً ، وقالوا : مُطرنا السهلُ والجبلُ [١]، بالرفع على البدل ، أي : مطرت أرضـــنا سهلها وجبلها ، وبالنصب على الظرف ، أو على حذف حرف الجر ، أي : في الســـهل ، وفي الجـــبل ، وينبغي أن يطابق جزء البعض (للكل)[٢] ، فلا يقال : رأيت الإبل ربعها ، وهي ثلاثة ، ولا ثلثها ، وهي أربعة [٣].

وتقـــول : (بعـــت طعامَك بعضَه موزوناً وبعضَهُ مكيلاً) على البدل ، ونصب مكيلاً وموزوناً على الحال ، و (بعت طعامَك بعضُهُ مكيلٌ وبعضُهُ موزون) على جعل الجملة حـــالاً ، والفـــرق بينهما أنك إذا نصبت على البدل ، فقد أوقعت العقد [٤]على البعض منفصـــلاً مـــن الآخر ، وإذا رفعت أوقعت العقد على جملة الطعام الموصوف بأن بعضه مـــوزون وبعضـــه مكيل ، وكذلك حكم (مررت بمتاعك [بعضِه] مطروحاً ، وبعضُهُ مطروحٌ [٥].

وأمّا بدل الاشتمال ففي تسميته بذلك ثلاثة أوجه :

أحدهمـــا : لاشـــتمال الأول على الثاني ، فإن زيد اشتمل على علمه وحسنه وثوبه ، في قولـــك : أعجبني زيدٌ علمُهُ أو حسنُه أو ثوبُه ، ويرد على هذا أعجبني زيد سلطانُه ، فإنّ زيداً لا يشتمل على السلطان .

وجوابـــه : أنّ الثاني متعلق بالأول ، وأن لم توجد فيه حقيقة الاشتمال ، فيلحق بما وجد حملاً على الأعم الأغلب

---

[١] — من أقوال العرب ينظر : الكتاب ١/١٥٨

[٢] — في النسخة (للجزء) ولعل ما أثبته هو الصواب ، وينظر : المقتضب ٤/٢٩٢

[٣] — قـــال المـــبرد في المقتضب ٤/٢٩٢ " لأنك لم تأت على عدهم ، فإنما التقدير : منهم كذا ، ومنهم كذا ، لايكون إلا كذلك "

[٤] — العقد المراد هنا هو عقد البيع ، وهو فعل البيع ينظر شرح المفصل ٣/٦٤

[٥] —ينظر الكتاب ١/١٥٢ ، ١٥٥

والـــثاني : اشتمال الثاني على الأول ؛ لأنه دائر بين التعلق بالأول كأعجبني زيد غلامه ، والدخول في الأول كأعجبني زيدٌ علمُهُ وحسنُهُ ، ويكفي هذا القدر في معنى الاشتمال ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ حقيقة الاشتمال دخول أحدهما تحت الآخر إمّا حقيقة ، وإمّا مجازاً ، وإنما يتحقق هذا المعنى بالنسبة إلى الأول ، فإنه الذي يتحقق دخول الثاني فيه ، إمّا حقيقةً كالعلم والحسن ،وإمّا مجازاً كالغلام والثوب ؛لأنه لما تعلّق به بجهة الملك صار كالجزء منه

والوجه الثالث : أنّه سمي بذلك للقدر المشترك بينهما ، وهو عموم الملابسة والتعلق ، فإذا قيل : يعجبني زيدٌ عقلُهُ ، فإنّ الإعجاب يتعلق بالعقل القائم بزيد ، ولا ينفك أحدهما عن الـــتعلق والملابســـة ، ويرد على هذا التعليل بدل البعض نحو : أعجبني زيد رأسه ، فإنّ الإعجاب يتعلق بالرأس القائم بزيد ، فالملابسة والتعلق موجود فيه ، ولكن لا يقدح هذا في اختصاص التسمية ؛ لأن بدل البعض له لقب يختص به ، وهذا البدل يختص بهذا اللقب في الاصطلاح ، وإن وجد معناه في غيره لكون ذلك الغير مخصوصاً بلقب غيره

ولابد لبدل الاشتمال من ضمير يربطه بالأول ؛ لأنه غيره بخلاف بدل الكل ، فإنه عبارة عـــن الأول ، فلذلك لم يحتج إلى رابط ، وإذا لم يكن الضمير موجوداً فهو محذوف ، وفي التـــنـــزيل منه ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [1] وغيره ، وقال تعالى ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ [2] أي : وما أنساني ذكره إلا الشـــيطان ،و ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ [3] أي : مـــا أمر الله أن يوصله ، ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [4] بدل من (هو) أي

---

(1) – الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(2) – الآية ٦٣ من سورة الكهف

(3) – الآية ٢٧ من سورة البقرة ، وانظر مشكل إعراب القرآن ٨٤/١ ، وفيه " أن في موضع نصب بدل من ما ، وقيل : نصب أن على معنى لئلا يوصل ، وإن شئت في موضع خفض بدل من الهاء في (به) وهو أحسنها "

(4) – الآية ٩٦ من سورة البقرة

: ومـــا تعميره بمزحزحه من العذاب ، وأمّا قوله تعالى ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ ﴾[1]، ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ (النار) بدل من (الأخدود) بدل اشتمال ، وفي ضميره وجهان :

أحدهما : أن الألف واللام قاما مقام الضمير ، لمعاقبتهما للإضافة إلى ضمير الأخدود ، أي : ناره .

والثاني : أنّ الضمير محذوف تقديره : ذات الوقود فيه

والوجـــه الـــثاني : أنّـــه بدل كل من كل ، على تقدير حذف مضاف ، أي : أصحاب الأخـــدود أخـــدود النار ، ومن بدل الاشتمال قوله تعالى ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾[2]وقـــيل : الـــلام للعلة ، فيبطل البدل ، وقـــيل : بمعـــنى (عـــلى) ، فيبطل أيضاً ، وقوله تعالى ﴿ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾[2] ﴿ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾[3]بدل الاشتمال من (الذين) قبلهم .

وأمّـــا قـــوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ / أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[5]فـــ(كم) مفعول (أهلكنا) ، والجملة في موضع نصب بـــ(يروا) ، و(أنهم) بدل من موضع الجملة ، والتقدير : ألم يروا أنهم لا يرجعون ؟ ألم يروا عدم رجوعهم إليهم ؟

١٤٠/ب

ومـــن بـــدل الاشتمال على حذف العائد قولهم " أوسعني هجراً ، أي : أوسع هجري ، وقولهم " أوسعه حفاوة وطولاً " أي : أوسع حفاوته وطوله ، وقول الشاعر:

---

(١) – الآية ٤ –٥ من سورة البروج ، وانظر مشكل إعراب القرآن

(٢) – الآية ٣٣ من سورة الزخرف

(٢) – الآية ٨ من سورة الممتحنة ، وينظر مشكل إعراب القرآن ٧٢٩/٢ ، وقيل هو مفعول لأجله

(٣) – الآية ٩ من سورة الممتحنة

(٥) – الآية ٣١من سورة يس

[٧٣٢]لقدْ كان في حولٍ ثَواءٍ ثَويتُه   تُقَضّى لُبَاناتٌ ويسأمُ سائمُ[1]

فـــثواء بدل من حول ، والجملة صفته ، والعائد على المبدل محذوف ، أيْ : ثويته فيه ، وقول الآخر :

[٧٣٣] بلغنا السماء مجدُنا وفعالُنا   و إنّا لنرجو بعد ذلك مظهرا [2]

رفـــع (مجدنا ، وفعالنا) على البدل من ضمير الفاعل ، ونصبه على المفعول له ، أو على حذف الباء ، وقول الآخر[3]:

[٧٣٤] أحاذر الفقر يوماً أنْ يلمّ بها   فيهن كالسير عن لحمٍ على وَضَمِ

فـــ(أن يُلم) بدل من (الفقر) ، وقول الآخر :

[٧٣٥]وهمَّ عطفاه يدي أن يتبعا[4]

أي : همَّ بتبوع عطفيه بيدي .

والفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال من وجهين :

أحدهما : أنّ بدل البعض بأجزاء المبدل منه ، وبدل الاشتمال بالمصادر . وبالأشياء المتلبس بها ، وبهذا علم فساد من جعل بدل الاشتمال من قبيل بدل البعض

والوجه الثاني : أنّ النفس في بدل البعض لا تتشوق إلى غير الأول ، ولا تطلب غيره وأمّا في بدل الاشتمال فإنها تتشوق إلى الثاني ، ولا تقف على الأول ؛ لاقتضاء المعنى لذلك .

وأمّا بدل الغلط فلا يوجد في التنـــزيل ، ولا في الشعر ؛ لأنّه يصدر عنه سبق اللسان إلى غير المقصود من غير تروٍ ، والتنـــزيل منـــزهٌ عن ذلك

---

(١) – قائله : ميمون بن قيس الأعشى ، وهو في ديوانه ١٢٧ ، والبيت من شواهد : الأغاني ٢٠٦/٢ ، والكتاب ٣٨/٣ ، والمقتضب ١٦٥/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، والأصول ٤٨/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٥٩ ، وأسرار العربية ٢٩٩ ، وأمالي الشجري ٣٦٣/١ ، وشرح ابن يعيش ٦٥/٣ ، ورصف المباني ٤٢٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٠

(٢) – قائلـــه النابغة الجعدي ، وهو في ديوانه : ٦٨ ، والبيت من شواهد اللسان (ظهر) ٥٢٩/٤ التصريح ٣/ ٦٥٠ ، والخزانة ١٦٩/٣ ، ويروى (علونا على طر البلاد تكرما ...)

(٣) – لم أعثر على قائله

(٤) – لم أعثر على قائله

وأمّـــا الشـــعر فإنّ الشاعر لا ينشد قصيدة حتى يهذبها ، ويجري في الظاهر ، كقولك : ضربتني زيداً ، و ضربتك الحمار ؛ لأن سبق اللسان بالذكر الأول عامداً ثم عرض له رأي في تركه إلى الثاني ، فإنّه يسمى بدلاً غلطاً

وأمّا إذا جعل الأخ صفة لعمرو ، وبدلاً على تقدير اتحاد العامل ، فإنها جائزة لكون العائد من الجملة الواحدة .

وقد ذكرنا ما ورد من السماع في إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من النكرة في المظهر .

وأمّــا في المضمر فقد جاء إبدال ضمير الغائب من ضمير الغائب في قوله [1] عليه السلام لعمــر : " رضــعٌ لا ، ولكــنِ انحَرْها إياها " ، وفي بدل الظاهر من ضمير الغائب قول الشاعر [2] :

[٧٣٦] كأنَّ في أذنابهنَّ الشوَّلِ   من عَبَسِ الصيفِ قرونَ الأيّلِ

أي : أذناب الشوّلِ ، وقال آخر [3] :

[٧٣٧] على حاله لو أنّ في القوم حاتماً   على جوده ما جاد بالماء حاتم

وقال آخر [4] :

[٧٣٨] تمنت غنيٌّ أن يكون لقومها   من العز ما يبني سليم محارب

فــ(سليم) يجوز أن يكون بدلاً من (قوماً) ، ومن الضمير كقوله تعالى ﴿ جَنَّـٰتِ عَـدْنٍ مُّـفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْـوَٰبُ ﴾ [5] على أحد الأقوال [6].

---

(١) – الحديث رواه أبو داود في المناسك ١/ص ١٥

(٢) – ينسب لأبي النجم ، وهو في ديوانه :   والبيت من شواهد اللسان (عبس) ٣٧٤/١١ ، ٣٧٥ ، (شول) ٣٣/١١ ، والمخصص ١٢٥/١٦ ، ومقاييس اللغة : (عبس) ٧٣٠

(٣) – قائله الفرزدق ، الفرزدق ، وهو في ديوانه ٢٩٧/٢ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٦٩/٣ ، والكناش ١/ ٢٣٧ ، والصــفوة الصفية ٧٧٥/١ ، وشرح شذور الذهب ، والبيت من شواهد اللسان (حتم) ١١٥/١٢ ، وللبيت رواية مختلفة وهي   (على ساعة لو أن في القوم حاتما   على جوده ضنت به نفس حاتم)

(٤) – : لم أعثر على قائله

(٥) – الآية ٥٠ من سورة ص

(٦)– وعلى قول آخر للمبرد والفارسي وجماعة انظر : مغني اللبيب ٤٧٦/١ ، وعند آخرين أنه عطف بيان أنها حال وليست بدلا وانظر الخصائص ٤١٣/٢

متنٌ : "ويكونان معرفتين ونكرتين ، ومختلفين ، وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت ، مثل : ﴿ بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ ﴾ [1]ويكونان ظاهرين ، ومضمرين ، ومختلفين ، ولا يبدل ظاهر من مضمر بدلَ الكل إلا من الغائب مثل : ضربته زيداً "[2]

الشـــرح [3]: تنحصر مسائل البدل في اثنتين وثلاثين مسألة ، وذلك لأنّ البدل أربعة ، وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير أربعة ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة ، ثمانية في أربعة باثنين وثلاثين [4].

وأمثلتها مجملة : جاءني زيدٌ أخوك ، وضربت زيداً رأسه ، وأعجبي زيدٌ علمه ، ورأيت زيداً الحمار ، وجاءني رجل غلام لك ، وضربت رجلاً نداً له ، وأعجبني رجل علم له ، وضربت رجلاً حماراً ، وجاءني رجل أخوك ، وضربت رجلاً رأسه ، وأعجبني رجل علمُهُ ، ورأيـــت رجـــلاً الحمـــارَ ، وقام زيدٌ أخوك ، وزيد ضربته إياه ، وضربت زيداً إياه ، وضربته زيداً ، وأعجبني زيدٌ علمُه ، وجهل الزيدين كرهتهما إياه ، وزيد كرهته جهله ، وجهل زيد كرهت زيداً إياه ، وأعجبني زيد الحمار ، وزيد الحمار كرهته إياه ، والحمار كرهـــت زيداً إياه ، وزيد كرهته حماره ، ونحو : (ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه) ، و(جهـــل زيد كرهت زيداً إياه) ، و(الحمار كرهت زيدا إياه) [5]إنما يظهر جوازها عـــلى مذهـــب من جعل العامل فيها واحداً لأنّ العائد على المبتدأ من جملته ، وأما على مذهب من جعلها جملتين ، فإن الضمير يكون في غير جملة الأول ، فتبقى الجملة بغير عائد ، فيضـــعف جوازهـــا ، ولذلك قالوا في نحو : زيد ذهب عمرو وأخوه بمنعها على تقدير تكرير العامل ، لبقاء الجملة الأولى بغير عائد

---

[1] - الآية ١٥-١٦ من سورة العلق

[2] - الكافية ١٣٨-١٣٩

[3] - الكـــتاب ، والمقتضب : ٢٩٥/٤- ٢٩٦ ، و الأصول ٥٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٣ -٧٠ ، وشرح المصنف على المقدمة : ٦٦٢/٢- ٦٦٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٨٧/٢- ٣٩٤ ، والفوائد الضيائية

[4] — شرح القواس على ألفية ابن معط :

[5]— بقي خمسة أمثلة لم تذكر حيث لم يذكر هنا سوى سبعة وعشرين مثالا ، و ربما كان هناك سقط من أثر النسخ وقد يكون أراد أن يتحاشى التكرار إذ يصلح بعضها في سياق بعض ففي ا المثال الأول (جاءني زيد أخوك) يصلح التمثيل على حالتي التعريف والإظهار وكذلك الثاني والثالث والرابع وانظر : الكناش : ٢٣٧/١

وأعلم أن ضمير المتكلم لا يجوز إبدال الظاهر منه بدل الكل من الكل عند البصريين خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا ذلك ، وعبروا عنه بالترجمة على اصطلاحهم في البدل ، فلا يجوز : مررت أبي المسكين ، ولا أبي / زيد ، ولذلك نصب قوله :

١٤١/أ

[٧٣٩] بنا تميما يُكشَفُ الضباب [١]

على المدح والاختصاص ، ولم يجره على البدل من ضمير المتكلم ، وإنما لم يجز ذلك عند البصريين ؛ لأن المقصود من البدل بيان المبدل منه ، وضمير المتكلم في نهاية الإيضاح والبيان ، فلا يحتاج إلى بيان بخلاف ضمير الغائب ، فإنّه يحتاج إلى البيان ، ولذلك يحتاج إلى عوده على ظاهر ليوضحه ، وضمير المخاطب لا يجوز فيه بدل الكل من الكل عند البصريين خلافاً للكوفيين والأخفش[٢] ، وحجتهم قوله تعالى ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾ [٣] وقول الشاعر[٤]

[٧٤٠] فلأحشأنّك مشْقَصاً   أوْساً أويس من الهبا له

فنصب (الذين خسروا) على البدل من ضمير المخاطب ، و (أوساً) على البدل من الكاف ، ولا دليل فيه على ذلك و (الذين) في الآية تحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : النصب على الذم

الثاني : خبر مبتدأ محذوف

الثالث : مبتدأ وخبره (فهم لا يؤمنون)[١]

وأما البيت فيحتمل وجهين :

أحدهما : أنه نصب على المصدر من أسه أوساً إذا أعطاه .

---

[١] – تقدم في الشاهد رقم [ ] والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٣٤ ، والمقتضب ٢/٩١٣ ، وابن يعيش ٢ /١٨ ، والصفوة ٢/٢٤٢،

[٢] – ينظر التصريح ٣/٦٤٧

[٣] – الآية ١٢ من سورة الأنعام

[٤] – ينسب لأسماء بن خارجة ، والبيت من شواهد الخصائص ٢/٧٢ ، والقواس في شرح ألفية ابن معط ٨٠٧ واللسان (حشا ، أوى) ، ومجمع الأمثال ١/٢١٣والمشقص من النصال ما طال وعرض : اللسان (شقص) ٧/ ٤٨

[١] – ابن يعيش ٣/٧٠

والـــثاني : أنه نصب على الذم ، وإنما امتنع البدل منه ؛ لأنه في نهاية الإيضاح ، فلا يحتاج إلى بيان .

حجة المخالفين : أنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة مع ما بينهما من التفاوت فكذلك يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لاشتراكهما في التعريف وإن تفاوتا فيه .

وجوابه : أنه يستفاد من النكرة فائدة غير موجودة في المبدل منه على مذهب من يشترط وصـــفها ، وعلى مذهب من لم يشترط الوصف فإنه تحصل من مجموعهما فائدة لا يحصل في الإفـــراد مع احتياج الأول إلى البيان ، وهو يحصل بالمجموع ، وأما المتكلم والمخاطب فهما غير محتاجين إلى البيان لتناهي إيضاحهما ، ولا يحصل من الظاهر المبدل منهما فائدة غير موجودة فيهما ؛ لامتناع وصفه ؛ لأنه عبارة عن الضمير ، فيؤدي وصفه إلى وصف الضمير ، وهو غير جائز .

وأمـــا بـــدل البعض والاشتمال فيجوزان في ضمير المتكلم والمخاطب ، كقولك في بدل البعض : اشتريتني نصفي ، واشتريتك نصفك ، وفي التنـــزيل ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ ﴾ [1] فـــ(من) بدل من ضمير المخاطبين ، وأنشدوا على ذلك[2] .

[٧٤١] أوعدني بالسجن والأداهم   رجلي ورجلي شثنة المناسم

عـــلى جعـــل رجـــلي بدلاً من ضمير المتكلم ، ولكن ليس المعنى عليه بل المعنى أوعدني بالســـجن ، وأوعـــد رجلي بالأداهم ، وفي بدل الاشتمال : أعجبتني علمُكَ وأعجبتك حلمي ، قال الشاعر[3]

[٧٤٢]ذريني أن أمرك لن يطاعا   وما ألفيتني حلمي مضاعاً

---

[1] – الآية ٢١ من سورة الأحزاب

[2] – ينسب للعديل بن الفرخ ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٢٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧٠/٣ ، واللسان (٣ /٤٦٣) وعد ، والخزانة ١٨٨/٥ ، و١٨٩ ، ١٩٠

[3] – قائله عدي بن زيد ، وهو في ديوانه ٣٥ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٥٦/١ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، ٧٠ ، والعيني ١٩٢/٤ ، والخزانة : ١٩١/٥ ، و١٩٢ ، و١٩٣ ، ٢٠٤

وإنمـــا جاز بدل البعض وبدل الاشتمال دون بدل الكل ؛ لأنّه يستفاد منهما فائدة غير موجودة في الأول ، وهو نسبة الحكم إلى البعض دون الجمع ، وإلى المعنى الملتبس بالأول بخلاف بدل الكل ، فإنه لا يستفاد من الأول ، وقالوا في الغائب صرفت وجوهها أولها .

وأما بدل النكرة غير الموصوفة من المعرفة ، فجائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين ، وبه قال جماعة كعبد القاهر وغيره ، وهو الحق [1]

حجة البصريين السماع والقياس :

أمّا السماع ، فقول الشاعر[2]:

[٧٤٣]فلا وأبيك خيرٍ منك إني   ليؤذيني التحمحمُ والصهيلُ

فإنه أبدل (خيراً منك) من المعرفة قبله ، وقول الآخر [3]

[٧٤٤]أني رأيت بني جَلاّن كُلَّهم   كساعد الضبّ لا طولٍ ولا قصرِ

، فإنّه أبدل طولاً وقصراً من (ساعد الضب) ، وهو معرفة

وأمـــا القـــياس : فإنه يستفاد من مجموعهما زيادة فائدة لا تكون في الإفراد ، كقولك : مررت بأخويك مسلمٍ وكافرٍ

وحجـــة المانعين : أنّ المقصود من البدل البيان ، ولا يحصل بالنكرة من غير وصف لعدم الفـــائدة في قولـــك : مررت بالرجل رجل ، وعجبت من الناصية ناصية ، وإنما صح في النكرة الموصوفة ؛ لحصول الفائدة من الوصف

والجـــواب عن البيت الأول : أنّ أفعل التفضيل تقرب من المعرفة بتخصصه ، فلذلك أفاد البدل .

وعن الثاني – على تقدير تسليم رواية الجر – : أنه حصلت الفائدة من ذكر الوصف الدال على الضدين .

---

(١) – الارتشاف ٦٢٠/٢

(٢) – ينسب لشمير بن الحارث ، والبيت من شواهد النوادر في اللغة ٣٨٢ ، وشرح الرضي ٣٨٢/٢ ، والصفوة ٧٧٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٨١ ، واللسان (أذن) ١٠/١٣ ،والخزانة ١٧٩،١٨٠/٥ ، و١٨٤

(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الصفوة ٧٧٥/١ ، واللسان (جلل) ١٢١/١١ ، ويروى (إنا وجدنا ..)

وعن المثال المذكور : أنّه حصلت الفائدة لكون البدل وصفاً والموصوف محذوف ، فكأنّ النكرة موصوفة ، فلذلك أفاد البدل .

وقد عُلِم مما ذكرنا أنّ بدل المضمر من المضمر ،والمضمر من المظهر يجريان في بدل البعض والاشـــتمال ، وقد استثنى جماعة هذين القسمين في البدل / لأنّه خفي عليهم تصويرهما ، وقالوا لا تتحقق البعضية والاشتمال في الضمير ، و لم ينظروا أنه بحسب ما يعود عليه .

١٤١/ب

فروع ثلاثة :

الأول في إبـــدال الفعل من الفعل ، وإذا ترادف اللفظان زمناً ومعنى جاز إبدال الفعل من الفعـــل بـــدل الكـــل من الكل ؛ لأنه لا يتحقق فيه غير ذلك ؛ لأن قضية الترادف تمنع الاشـــتمال والبعضيّة لأنهما غير الأول ، والترادف يقتضي كون الثاني عبارة عن الأول في المعـــنى ، وفي التـــنـــزيل ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ ﴾[١]؛ لأن مضاعفة العذاب تلقي الآثام ، وقال الشاعر[٢]

[٧٤٥]متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا   تجد حطباً جزلا ونارا تأججا

وقال آخر [٣]:

[٧٤٦]أن عليّ الله أن تبايعا   تؤخذ كَرْهًا أو تجيء طائعا

فأبدل (تؤخذ) وما بعده من (تبايعا) لأن المبايعة تتضمن الكره والطوع ، وتقول : من يأتني يمش أكرمهُ ، ومن يضحك يتلألأ وجهه أعطه ، ومن يقم ينهض أقم معه .

وأمـــا إذا لم يكن الثاني من معنى الأول فإنه يمتنع البدل ، ويكون مرفوعاً في موضع الحال كقولك : من يأتني يضحكُ أكرمْهُ ، ومن يأتني يقرأ أحسن إليه ، وقال الحطيئة :

[٧٤٧] متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نار عندها موقد [١]

---

(١) – الآية ٦٨- ٦٩ من سورة الفرقان

(٢) – ينسب لعبد الله بن الحرّ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢ وســر الصناعة ٦٧٨ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠ ، والصفوة ٧٨٣/١ ، و الهمع ١٥٣/٣ والخزانة ٩٠/٩-٩٩

(٣) – لم أعــثر عــلى نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢ ، وابن عقيل ٥١١ ، والتصريح ٦٥٣/٣ ، والخزانة ٢٠٣/٥ ، ٢٠٤

وأمّا قول زهير :

[٧٤٨]فلا تكتمن الله ما في نفوسكم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم[٢]

يؤخر فيوضع في كتاب فيدّخر ليوم الحساب أو يعجل فينقم

فزعم بعضهم أن (يؤخر) مجزوم على البدل من (يعلم) ؛ لأن تأخيره ووضعه في كتاب وادخاره أو تعجيله ، والانتقام يتضمنه العلم في المعنى ، وإن كان بخلاف الظاهر ، وقيل : ليس ببدل لعدم موافقة المعنى ، ويحتمل جزمه وجهين :

أحدهما : أنّه جواب النهي على مذهب الكسائي .

والثاني : أنّه سكّنه لضرورة الشعر .

وقد تبدل الجملة من الجملة إذا اتفق معناهما كقول الشاعر

[٧٤٩] ذكرتك والخطيّ تخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمرُ[٣]

فإن الجملة الاسمية في موضع الحال ، والفعلية بدل منها في موضع الحال أيضاً لأنها بمعناها ، ويـــبدل الحرف وما يتعلق به من الحرف وما يتعلق به ، كقولك سألت عن الناس عن حالهم .[٤]

الفرع الثاني : اختلف النحاة في المبدل منه هل ينوي به الطرح أو لا ؟

فذهب المبرد[٥] إلى أنه في حكم الطرح ؛ لأنّ الثاني هو المقصود بالإخبار ، وذلك ظاهر في بـــدل الـــبعض وبدل الاشتمال ، وكذلك في بدل الكل ؛ لأن الثاني يستقل بالفائدة والبيان من غير حاجة إليه بخلاف الصفة والتأكيد وعطف البيان فإنّ الأول هو المقصود ، وهي واردة بعده ؛ لتقويته وإيضاحه .

وذهب الجمهور[٦] إلى أنّه لا ينوي به الطرح ، وحجتهم السماع والقياس

---

[١] – قائله الأعشى ، وهو في ديوانه ٥١ والبيت من شواهد الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٦٧ ، واصلاح المنطق ، والخزانة ٢١٠/٥

[٢] – قائله زهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ١٨ ، وتاج العروس (كتم)

[٣] — ينسب لأبي العطاء السندي ، وهو من شواهد شرح المفصل ٦٧/٢ ، ومغني اللبيب ، وشرح شواهد المغني

[٤] — المقتضب ٢٩٦/٤

[٥] — المقتضب ٣٩٩/٤ ، وفيه صرح المبرد باختيار مذهب سيبويه ، وهو عدم اطراح المبدل منه ، وقد حقق هذا الشيخ عضيمة ، وينظر الارتشاف : ٦١٩/٢

[٦] — الارتشاف ٦١٩/٢

أمّا السماع فقول الشاعر [1]

[٧٥٠]وكأنه لهقُ السَّراة كأنه   ما حاجبيه مُعيَّن بسوادِ

فما زائدة ، و(حاجبيه) بدل من اسم (كأنّ) ، و (معين) خبرها ، فلو كان الهاء في نية الطرح لصار التقدير : كأن حاجبيه معين بسواد ، فيؤدي إلى الإخبار عن المثنى بالمفرد ، وقول الآخر [2]:

[٧٥١]إنّ السيوف غدوّها ورواحَها   تركت هوازن مثل قرن الأعضب

فـــ(غدوها) و(رواحها) بدل من (السيوف) ، وهما مذكر[ان] ، و (تركت) خبر إنّ ، فلو كان (السيوف) في تقدير الطرح لم تلحق بالتأنيث في الخبر .

وأمّا القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنه لو نوى بالأول الطرح لما صحت كل مسألة تحتاج إلى ضمير إذا أبدل ظاهر مـــن ذلك الضمير ، أو ما يتعلق بالضمير نحو : جاءني الذي مررت به زيد وقوله تعالى ﴿ والذيـــن يقطعون ما أمر الله به أن يوصل ﴾ [3]وقولك : (زيد رأيت أباه عمراً ، وبكراً رأيت غلامه رجلاً صالحاً) على البدل من الأب ، والغلام .

والوجـــه الـــثاني : أنّ الثاني وإن كان هو المقصود بالبيان ، فالأول مقصود أيضاً لقصد الإجمال ثم البيان بعد الإجمال ، فيكون ذلك أوقع في نفس السامع من ذكر المبين من غير إجمالٍ .

والجواب عن البيت الأول من خمسة أوجه :

أحدها : أنّ معيّناً مصدر كالممزق ، فيصح الإخبار به عن التثنية نظراً إلى عمومه

والثاني : أنه على حذف مضاف ، أي : ذو معين

---

(١) – نسب : للأعشى ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الكتاب ١٦١/١ ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، وشرح الرضي : ، والصفوة ٧٧٣/١ ، واللسان (عين) ٣٠٢/١٣ ، والهمع ٢٤٨/٣ ، والخزانة ١٩٧/٥ ، ١٩٨

(٢) – قائله الأخطل ، وهو في ديوانه ٣٢٩ ، والبيت من شواهد القواس ٨٠٠ ، واللسان ٦٠٩/١ ، والخزانة ٥/ ١٩٩

(٣) – الآية ٢٧ من سورة البقرة

والثالث : أنّه قد يخبر عن المثنى بالمفرد عند عدم اللبس ، كقول الشاعر [1]

[٧٥٢]لمن زحلوقة زُلّ   بها العينان تنهلّ

وقول الآخر:

[٧٥٣]وكأنّ في العينين حب قرنفل   أو سنبلاً كحلت به فانهلّت [2]

فأعاد ضمير المفرد على التثنية ، وهو يناسب الإخبار عن التثنية بالمفرد

والرابع : أنّ النقض مشترك ، ويقال : كيف يبدل المثنى من المفرد ؟

ويجاب عن الخبر بما يجاب عن البدل ، وهذا ضعيف لأنّ هذا من بدل البعض من الكل ؛ لأن (الحاجبين) بعض المبدل منه ، وأما الإخبار عن المثنى بالمفرد فإشكاله قائم .

والخـــامس : أنه وإن كان في تقدير الطرح فهو مذكور ، وللذكر حصة في الفائدة وعن الثاني من وجهين :

أحدهمـــا / أنّ الغـــدو والرواح اكتسبا من ضمير (السيوف) التأنيث كقولهم " ذهبت بعض أصابعه "

١٤٢/أ

والثاني : أنّ الأول وإن كان في نية الطرح إلاّ أن الذكر له حصة في الفائدة ، فجاز اعتباره نظراً إلى ذكره ، وعن الأول من وجهي القياس من وجهين :

أحدهمـــا : أنـــه في نية الطرح في الأعم الأغلب ، ولا يقدح ما عرض من المانع في بعض الصور ، نظراً إلى الأعمّ الأغلب .

نظيره أنّ الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب ، ولا يقدح في ذلك ما يعـــرض من المانع ، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ، ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء ، فإنها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى

والوجه الثاني : أن الأول في نية الطرح فيما يتعلق بالفائدة ، وفي تقدير الثبوت فيما يتعلق باللفظ ، وعود الضمير يتعلق باللفظ لا بالفائدة ، فلذلك روعي جانب اللفظ ،وأمّا قوله

---

[1] — قائلـــه : امـــرؤ القيس بن حجر ، وهو في ملحق ديوانه ٤٧٢ والبيت من شواهد المحتسب ١٨٠/٢ ، واللسان (زلل) ٣٠٦/١١ ، والخزانة ٥٥٢/٧

[2] —قائله سلمى بنت ربيعة ، والبيت من شواهدالنوادر لأبي زيد : الصاحبي ٢٥٣ ، وتذكرة النحاة ٣٥٨ ، واللسان (هلل) ٧٠٢/١١ ، والخزانة ٥٥٣/٧ ، ٥٥٥ ، والزحلوفة آثار تزلج الصبيان (زحلف) اللسان ١٣١/٩

تعالى ﴿ و يقطعون ما أمر الله به أن يوصل ﴾ [1] فلابد من حذف الضمير الأول عند التقدير ؛ لأن المصدر مضاف إلى الضمير القائم مقام الفاعل أي : ما أمر الله بوصله ، فلا يمكن الجمع بين الضميرين .

وعن الوجه الثاني من وجهي القياس : أنّ الثاني لما كان هو المقصود بالذكر كانت المعاملة معه لاستقلاله بالحكم من غير احتياج إلى الأول في المعنى ، ولهذا المعنى ، قلنا : إنه في تقدير الطرح .

الفرع الثالث : إذا ذكرت عدداً جاز إجراؤه على ما قبله بدلاً ، وجاز قطعه عن إعراب الأول إلى الرفع كقولك : رأيت خمسةً زيداً ، وعمراً ، وجعفراً ، وبكراً ، وخالداً ، ورأيت خمسةً زيدٌ ، وعمرٌ ، وبكرٌ ، وخالدٌ ، وجعفر على تقدير : منهم زيدٌ ، إذا جعلته مبتدأ ، أو بعضُهم زيدٌ ، إذا جعلته خبراً ، أما إذا لم تستوف العدد كقولك : رأيت أربعة زيد وعمرو ، فالقطع لا غير ، [2] إذ لا يمكن البدل من بعض العدد دون بعض ، وعليه قول الشاعر

[٧٥٤]توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العامُ سابعُ [3]

رماد ككحل العين لا استبينه ونؤي كجذم الحوض أثلم خاشعُ

، فرفع ؛ لأنّ (الآيات) جمع ، والرماد والنؤي اثنان ، ومن نصب أراد بالآيات اثنين ، وإن كان بلفظ الجمع على رأي من جعل أقل الجمع اثنين

واعلم أنّ الاسم الموصول لا يوصف ، ولا يؤكد ، ولا يبدل منه ، ولا يعطف عليه حتى يتم بصلته ؛ لأنه مع صلته كالكلمة الواحدة ، فلا تجري عليها التوابع إلا بعد تمامها ، فأما قول الشاعر [4]

[٧٥٥] إن السلام على المتوج جعفرٍ تاجَ الخلافةِ بالمكارم مرتدي

---

(١) – الآية ٢٥ من سورة الرعد

(٢) – تقدمت هذه الأمثلة وينظر المقتضب ٢٩٢/٤

(٣) – قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٦/٢ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ ، والصاحبي ١١٣ ، واللسان (عشر) ٥٦٩/٤ ، والتصريح

(٤) – لم أعثر على قائله

فــــ(تاجَ الخلافة) منصوب بفعل لأنّ[جعفر] البدل من (المتوج) ، ولو رفع (جعفر) على البدل من الضمير لم يحتج إلى تقدير ناصب ،

وأما قول الآخر[١]

[٧٥٦]لسنا كمن حلّت أيادٍ دارها تَكريتَ ترقبُ حَبَّها أن يُحصَدَا

فــإنّ (أيــاد) بدل من (مَنْ) ، و(دارها) منصوب بفعل دل عليه (حلت) ، أي : نزلــت أو سكنت ، ولا يكون منصوباً بحلّت ؛ لئلا يبدل قبل تمام الصلة ، وفي (حلّت) ضمير عائد إلى (مَنْ) ، والتقدير : لسنا كأياد حلت دارها تكريت ؛ لأن الغرض التشبيه بأياد ، ولو جعل (أياد) فاعل (حلّت) ، وضمير (دارها) يرجع إلى (من) لا إلى (أياد) لبطل معنى التشبيه بـــ(أياد) ، وصار المعنى : لسنا كالقبيلة التي حلّت أيادٌ دارَها ، والمعنى على التشبيه بأياد لا بقبيلة مجهوله ، فلذلك لزم جر (أياد) على البدل مِنْ (مَن) و (تكريــت) بدل من (دارها) بدل كل ، و (إن يُحصد) بدل من (حبها) بدل الاشتمال .

ويحكى أن أبا الفتح سأل أبا الطيب[٢] عن تعلق (بأن تسعدا) من قوله

[٧٥٧]وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

فقال : بالوفاء ، فقال : فقد فصلت بين الصلة والموصول ؛ لأنّك قد أخبرت عنه ، فقال : قــد جاء في الشعر ، وأنشد البيت المتقدم ، وخفي عليه أنّه يحتاج إلى التأويل ، وكذا (بيته) يتعلق بما دل عليه المصدر ، أي : تفيان بأن تسعدا ، وإذا قلت : (زيد وجهه حسن ، وعمــرو ماله كثير) جاز أن يكون الاسم الثاني بدلاً فيكون الخبر مفرداً ، و جاز أن يكــون مبتدأ ، فيكون الخبر جملة ، وتظهر فائدة ذلك في (كان) وأخواهّا ، و(ظننت) وأخواهّا ، وفي الجمع ، فتقول على تقدير البدل : كان زيد وجهه حسنٌ، وظن زيد ماله كثيرٌ ، وعلى التقدير الثاني : عدم البدل كان الزيدون وجوههم حسنةٌ) ؛ لأنّ الخبر جملة

---

[١] – قائله : الأعشى ، وهو في ديوانه ٢٨١ ، والبيت من شواهد الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، ومغني اللبيب ٧٠١ ، واللسان (كرت) ٧٨/٢

[٢] – ديوان المتنبي ٢٥٤ ، وينظر أمالي الشجري ٢٩٩/١ ، ومغني اللبيب ٧٠١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧ /١٦٧

، ويجـــوز حمـــل الأول على اللفظ والمحل كقولك : عجبت من قيام زيد أبي القاسم وأبو القاسم ، وعجبت من وقع أبيات زيد بعضها على بعض وبعضها /على بعض

١٤٢/ب

[عطف البيان]

متن : " عطف البيان تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضِّحُ متبوعَهُ / مثل : " أقسم بالله أبو حفصٍ عمر [1] ، وفصله من البدل لفظاً في مثل : [1]أنا ابن التاركِ البكريِّ بشرٍ"[2]

١٤٣/أ

الشــــرح [3]: لم يفرد له سيبويه باباً بل ذكره في ضمن الأبواب ، و لم يذكره جماعة من النحاة، [4]وسمي عطفاً ؛لأنّه اسم جامد كعطف النسق ،وسمي بياناً ؛ لأنّه يبيّن الأول .

وأمّا حدّه ، فـــ" تابع " هو الجنس ، " غير صفة " فصل به الصفة ، و" يوضح متبوعه " فصل به بقية التوابع ، إذ لا يشاركه في إيضاح المتبوع غير الصفة ، وهو يشبه الصفة من أربعة أوجه ، ويفارقها من أربعة أوجه :

أما أوجه المشابهة :

فأحدها : أنه يبيّن المتبوع كبيان الصفة .

والثاني : أنّ حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث : أنه يطابق متبوعه في التعريف [و التنكير] كالصفة .

والرابع : أنّه لا يجري على مضمرٍ كالصفة [5] .

وأمّا أوجه المفارقة :

فأحدها : أنّ الصفة بالمشتق غالباً ، وهو بالجوامد .

والــثاني : أن عطـــف البيان يختص بالمعارف ، والصفة تكون للمعرفة والنكرة ، وذكر بعضهم أنّه يكون في النكرات أيضاً

---

(١) – سيأتي تحقيق هذا البيت عند ذكره في الشرح

(٢) – الكافية ١٤٠- ١٤١

(٣) – المقتضب ٢٢٠/٤ : ، و الأصول ٤٥/٢- ٤٦ ، والإيضاح على المفصل : ٤٥٣/١- ٤٥٤، وشرح المفصل ٣ /٧١ ، ٧٢ ، و شرح المصنف على المقدمة : ٦٦٧/٢- ٦٧٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٢- ٣٩٦، والفوائد الضيائية ٦٨/٢- ٧٠

(٤) – قال القواس " وكذلك الكوفيون " ٧٦٩/١

(٥) – القواس ٧٦٩/١

والثالث : أن حكم الصفة أن تكون أعم من الموصوف ، أو مساوية له ؛ لأنها تستمد من الفعـــل ، بدليل تحملها الضمير ، فلذلك انحطت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التنكير ، ولا يشـــترك ذلـــك في عطـــف البيان ؛ لأنه غير مستمد من فعل حتى تنحط رتبته للنظر إلى الفعل،بدليل(مررت بأخيك زيد) فإن زيداً أخص من الأخ.

والـــرابع : أن الصـــفات يجوز فيها القطع ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان ، لعدم المدح والذم المقتضي للقطع .

وهو يشبه البدل أيضاً من أربعة أوجه ، ويفارقه من أربعة أوجه :

أما أوجه المشابهة :

فأحدها : أنه عبارة عن الأول كبدل الكل

والثاني : أنه بالجوامد كالبدل

والثالث : أنه قد يكون أخص من متبوعه ، وأعم منه كالبدل

والرابع : أنه قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد كقوله :

[٧٥٨] يا نصر نصر نصراً [١]

كالبدلِ . وأما أوجه المفارقة :

فأحدهـــا : أن عطـــف البيان في تقدير جملة على الأصح ، والبدل في تقدير جملتين على الأصح .

والـــثاني : أنّ عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف على المشهور بخلاف البدل فإنّه يبدل المعرفة من النكرة وبالعكس

والثالث : أنّ عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل

والرابع : أنّ البدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان .

وإذا تقرر ذلك فقد نقل مذهبان آخران :

---

(١) – تقدم برقم ، و سيأتي كذلك برقم

أحدهمـــا : أنّه صفة لإيضاحه للمتبوع كإيضاح الصفة ، وإن كان جامداً قياساً على اسم الإشارة ، ولهذا قال بعضهم [1]: " اسم الإشارة إذا وقع صفة فهو عطف بيان في الحقيقة ؛ لاشتراك الصفة وعطف البيان في إيضاح المتبوع " .

والمذهـــب الثاني : أنّ عطف البيان قد يكون بالمشتق ؛ لأنّه نوع من الصفة ، والصفة قد تكون بالجامد والمشتق .

ولنفرع على المذهب ، وهو مفارقته للصفة والبدل ، فنقول : وضعه لإيضاح المتبوع مثل قول الشاعر[2] :

[٧٥٩] أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم إنّ كان فجر

فـــإنّ (عمـــر) أشهر من (أبي حفص) ، وينـــزل في إيضاحه للمتبوع منـــزلة الكلمة الغريبة إذا فسرت بأوضح منها كــ(الغضنفر) إذا فسر بالأسد ، وأكثر ما يكون بالكنى والأعلام ، وذلك عند اشتراك جماعة في كنية واحدة ، كأبي علي إذا اشترك فيها عبد الله ، وعـــبد الرحمن ، وعبد الرحيم ، فإذا قلت : جاءني أبو علي عبد الله ، أو عبد الرحمن ، أو عـــبد الرحيم رفعت الاشتراك الواقع في الكنية ، وكذلك العكس إذا اشترك جماعة في اســـم كعبد الله ، واختلفت كُناهُم كأبي علي ، وأبي محمد ، وأبي الفضل ، فإذا قلت : جاءني عبد الله أبو علي ، وأبو محمد ، وأبو الفضل رفعت الاشتراك الواقع في العلم .

وقـــال المصـــنف [3]" لا يشترط أن يكون أوضح من متبوعه ؛ لأن متبوعه هو المقصود بالنسبة ، وهو المقصود بالإيضاح ، وقد يحصل الإيضاح عند الاجتماع ، وإن كان الأول أوضح كما في الصفة ، ولكونه رافعاً للاشتراك إذا قلت : (جاءني أخوك زيد) إن كان للمخاطب أخوةٌ ، فزيد عطف بيان لرفعه الاشتراك الواقع في الأخوة ، وإن لم يكن له إلا

---

(١) – في مثل : يا هذا الرجل ذا الجمة) ، وقد ذهب إلى ذلك سيبويه في الكتاب ١٨٨/٢

(٢) – اخـــتلف في قائله ، فقيل : عبيد الله بن كيسبة النهدي ، وقيل رؤبة بن العجاج ، والأول هو الصحيح عند البغدادي ، لتأخر حياة رؤبة عن حياة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والبيت من شواهد المفصل ١٢٢، وابن يعيش ٧١/٣ ، وشرح الرضي ٣٩٥/٢ ، والخزانة ٣٥١/٢ ، والتصريح ١٢١/١ ، والفوائد الضيائية٢/ ٦٩، واللسان (فجر) ٤٧/٥

(٣) – شرح المقدمة الكافية : ٦٦٨/٢

أخ واحد ، فـ(زيد) بدل لعدم رفع الاشتراك ، وفي التنزيل منه ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ [1]، قال ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [2]، و ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَـٰرُونَ نَبِيًّا ﴾ [3]

وقد يأتي عطف البيان عند التباس الوصف كقولك : جاءني الفقيه زيد / فإنّه لما التبس وصف الفقيه بيّن بزيد .

١٤٣/ب

وقد يأتي عند التباس الموصوف كجاءني زيد أخوك ، فإنه احتيج إلى عطف البيان لالتباس الموصوف ، وهو زيد ، وعطف البيان قائم مقام الوصف ، فإذا قلت : يا أ خانا زيداً ، إن جعلت (زيداً) عطف بيان لم يجز فيه إلا النصب كالوصف ، وإن جعلته بدلاً لم يجز فيه إلاّ الضم ؛ لأنّ البدل في حكم تكرير حرف النداء[4] ، وكذلك : (يا أيها الرجلُ زيد) ، إن جعلته عطف بيان نونته ، وإن جعلته بدلاً بنيته على الضم ؛ لأنّ الرجل المبدل منه هو المنادى في الحقيقة .

ومنهم من قال : يتعين جعله عطف بيان ؛ لأن بدل الكل يصح وقوعه موقع الكل المبدل منه ، و لا يصح وقوع (زيد) موقع (رجل) .

وأما : مررت بالضارب الرجل زيد) فإنه يتعين جعل (زيد) عطف بيان ؛ لامتناع (الضارب زيد) عند الجمهور خلافاً للفراء [5]، ومثله رواية سيبويه الجر [في]قول الشاعر :

[٧٦٠] أنا ابن التاركِ البكريِّ بِشْرِ عليه الطيرُ ترقبُهُ وُقُوعا [6]

---

(١) – الآية ٦٥ من سورة الأعراف

(٢) – الآية ٨٥ من سورة الأعراف

(٣) – الآية ٥٣ من سورة مريم

(٤) – انظر الكتاب ١٨٤/٢ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والصفوة الصفية ٧٤٢/١

(٥) – شرح الرضي ٣٩٥/٢

(٦) – ينسب للمرار بن سعيد الأسدي ، والبيت من شواهد : الكتاب ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، وابن الحاجب على المقدمة الكافية ٦٦٩/٢ ،والرضي ٣٩٥/٢ ، والفوائد الضيائية ٧٠/٢ والقواس ٧٧١/١ ، والتصريح : والخزانة ٢٨٤/٤ ، و١٨٣/٥ ، ٢٢٥

يتعين جر (بشر) على أنه عطف بيان لـ(البكري) عند الجمهور ؛ لكون البدل في حكم تكرير العامل ، وروى المبرد[١] (بشراً) بالنصب على البدل على المحل ، وأنكر الجر ، وليس بمنكر ؛ لأنّ سيبويه[٢] سمعه ممن يوثق به من الفصحاء ، ولا يأباه القياس ؛ لأن عطف البيان ليس في حكم تكرير العامل على الأصح ، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل [٣]" رب شاةٍ و سخلتِها " ، و" يا أيها الرجل ذو الجُمّة " وهذه العلّة تصحح البدل أيضاً .

ولكون الأول في عطف البيان هو المقصود ، وفي البدل الثاني هو المقصود إذا قال الولي : زوجتك بنتي فاطمة ، وكانت عائشة ، إذا جُعلت عطف بيان لبنتي صحّ النكاح ؛ لأن الغلط في البيان ، والمقصود لا غلط فيه ، وإذا جُعلت بدلاً لم يصح النكاح ؛ لأن الغلط وقع فيما هو المقصود ، وهو الثاني ، وينبغي للفقيه أن يتبع هذا التحقيق ، ولا ينكره .

وأمّا قول رؤبة :

[٧٦١]إني وأسطارٍ سُطرن سطرا   لقائل يا نصر نصرٌ نصرا [٤]

فيروى على ثلاثة أوجه :

أحدها : يا نصرُ نصرٌ نصراً .

والثاني : يا نصر نصرٌ نصراً .

والثالث : يا نصر نصرا نصرا ،

وفي المنصوب وجهان :

أحدهما : أنه عطف بيان على المحل كالوصف على المحل

والثاني : أنه منصوب على المصدر .

وأما المرفوع فإنه عطف بيان على اللفظ ، ولذلك نونه ، ولو كان بدلاً لم ينونه،

---

(١) – لم أجده في المقتضب أو الكامل ، وهو منسوب للمبرد في القواس ٧٧٢ ، والخزانة للمبرد ٢٨٤/٤،

(٢) –قال سيبويه في الكتاب ١٨٢/١ : " سمعناه ممن يرويه عن العرب ، وأجرى بشرا على مجرى المجرور "

(٣) – الكتاب ٥٥/٢

(٤) –تقدم في الشاهد رقم [ ]، وكذلك في الشاهد [ ] وينظر: المقتضب ٢٠٩/٤ ، والقواس ٧٧٠/١

وأما من لم ينونه ، فيحتمل البدل والتأكيد اللفظي ، وقال أبو عبيدة [١]: " رواية الصاد في الأخيريـــن تصـــحيف ، وإنما هما بالضاد المعجمة ، وهو منصوب على الإغراء ؛ لأنه يخاطب نصر بن سيار[٢] ، ويغريه بحاجبه ، واسمه نضْرٌ ؛ لأنّه حجب رؤبة [٣].

---

[١] – شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣

[٢] – نصـــر بن سيار بن رافع من أمراء خراسان للدولة الأموية في مطلع القرن الثاني الهجري (ت ١٣١هــ) ترجمته في الخزانة : ٢٢٣/٢

[٣] – رؤبة بن العجاج صاحب الرجز المتقدم ، وينظر : مجاز القرآن ، والصفوة الصفية ٢١٠/٢

[المبني من الأسماء]

متن : " المبني : ما ناسب مبنيَّ الأصلِ ، أو وقعَ غيرَ مُرَكَّبٍ ، وحُكْمُهُ أنْ لا يختلفَ آخرُهُ لاختلافِ العواملِ (في أوله) [1]، وألقابُهُ ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ ، وهي : المضمرات ، وأسماءُ الإشارة ، والمركبات ، والموصولات ، والكنايات ، وأسماء الأفعال ، والأصوات ، وبعض الظروف ." [2]

الشرح [3]: البناء في اللغة عبارة عن : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت [4]، وهو حقيقة في الأجسام ، ومجاز في غيرها ، وفي الخبر[5] ﴿ أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضاً ﴾وهو في صناعة النحو منقول من هذا ؛ لمناسبته له في اللزوم والثبوت .

وقياس قول من قال : " إنّ الإعراب معنىً يُعرفُ بالقلب دون اللفظ ، وهو الاختلاف ، أن يقول : إن البناء معنى يعرف بالقلب دون اللفظ ، وهو اللزوم ،

ومن قال : إنّ الإعراب عبارة عن الحركات المنتقلة " أن يقول : إن البناء عبارة عن الحركات والسكون المتصفة باللزوم .

ولما فرغ المصنف من المعرب شرع في المبني ؛ لأنه قال أولاً :وهو:معرب ومبني .

وأما حد المبني فـ"ما " هي : الجنس يشمل المبني وغيره ، و" ناسب مبنى الأصل " فصل المعرب ، ويدخل فيه ما انتفى إعرابه ؛ لانتفاء سبب الإعراب مع قبوله للإعراب عند وجود السبب ، فلما قال : " أو وقع غيرَ مُركبٍ " فصله ، و (أو) هاهنا تفيد التنويع والتفصيل لا الشك ، فلذلك لم يقدح في صحة الحد ، والمعنى : أنّ المبني يتنوع ، فقد يكون البناء لمانع مع وجود سببه ، وقد يكون لانتفاء سبب الإعراب ، ومثال الأول : قام

---

(1) – كذا في النسخة ، و في الكافية وشرحها للمصنف " لفظا أو تقديرا "

(2) – الكافية ١٤٢، وقد اختلف فيها ترتيب المبنيات

(3) – الكتاب :٢٢/١ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، والأصول ٤٦/١ ، ٤٧ ، وابن يعيش ٧٩/٣– ٨٤، شرح الكافية للمصنف : ٦٧١/٢-٦٧٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٧/٢– ٤٠٠: ، و الفوائد الضيائية : ٢/ ٧٢ ، و

(4) – اللسان : (بنى) ٩٤/١٤

(5) – الحديث صحيح رواه مسلم ١٩٩٩/٨ ، والبخاري في باب الصلاة ٨٨ ، مع اختلاف يسير في اللفظ ، وأخرجه الترمذي ١٨ والنسائي في الزكاة ٦٧ ، وابن حبان وغيرهم

هؤلاء ، ومن أبوك ؟ ، ومثال الثاني واحد اثنان ثلاثة ، و (با) (تا) (ثا) ، وكذلك ما تعدد تعديداً من غير تركيب .

وإنما لم يقل في حد المبني " ما لا يختلف آخره لاختلاف العوامل ؛ لأنّ عدم اختلاف الآخر يتوقف على معرفة كونه مبنياً / ، ومعرفة كونه مبنياً تتوقف على عدم اختلاف الآخر ، فيفضي إلى الدور ، كما ذكرنا في المعرب .

١٤٤/أ

وقوله " ناسب مبنى الأصل " : الحروف والأفعال الماضية وأفعال الأمر المواجهة عند البصريين [١]، وقد تكون المناسبة بغير واسطة كأسماء الأفعال ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، ولات ، وقد تكون بواسطة كالمضاف إلى المبني ، والمنادى المبني ، ونحو : يا فساقِ ، فبغير واسطة مناسبة قريبة ، وبواسطة مناسبة بعيدة .

وأما البناء فحده "لزوم آخر الكلمة حركة وسكوناً ، قال النحويون[٢] : " الأصل في الأسماء الإعراب ؛ فيحتاج ما خرج عن الأصل إلى علة .

قال بعض العلماء " ولا حاجة إلى ذلك ؛ لأنّ المعرب : ما تكلم به أول من تكلم بالعربية ، ونقلها من اللسان القديم الذي كان غير معرب .

والمبني : ما بقي على أصله غير مصلح ، ولذلك سمي معرباً ، من التعريب ، وهو نقلُ لغةٍ ، وإصلاحها إلى لغة أخرى

ويقوى ما ذكر أهم يعللون بتضمن معنى الحرف ، أو بشبه المبني ، وهذه العلة تقتضي وضع الحرف ، ووضع المبني قبل وضع الاسم المبني ؛ لأنّه لو لم يتقدم وضعهما لما تحققت علة البناء في المبني ؛ لعدم تصورها قبل تصور الاسم الذي بني لأجلها ؛ لأنّه من أول وضعه مبني ، فلابد من نظر الواضع إلى سبب البناء قبل المبني حتى تضعه على البناء .

والجواب عن القدح في قول النحاة : أنّ قوله "إن المعرب : ما تكلم به أول من نطق بالعربية ، والمبني : ما لم ينطق به معرباً بل بقي على أصله"ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن المبني في لغة العرب منه ما يفيد الاختصار والإيجاز لعمومه ، نحو : أسماء الشرط والاستفهام ، وهذا المعنى معقول في لغة العرب ، فلا حاجة بأن يقال بأنه من اللسان القديم الذي لم يصلحه الناطق بالعربية .

---

[١] – إشارة إلى أن ما كان مبنيا عند البصريين قد يعربه الكوفيون مثل فعل الأمر ينظر : القواس ٢٣٠/١

[٢] – قال ابن يعيش :٨٠/٣ " والقياس في الأسماء أن تكون معربة من قبل أنها سمات على مسميات ، وتلك المسميات قد تكون فاعلة ، وقد تكون مفعولة "

والثاني :أنّ دعوى أنه أصلح البعض دون البعض محض تحكم لا يقوم عليه برهان.
وجواب ما قوينا به قوله من تقديم وضع الحرف ، والمبني على الاسم المبني لأجلهما أنه لا يلــزم ذلــك ؛ لجواز أن الواضع تصورها في الذهن ، ووضعها في الخارج على غير ما تصورها في الذهن من غير تقدم ،وإذا تقرر ذلك فقد اختلف النحاة في علة البناء :
فذهب أبو الفتح[1] إلى أنها شبه الحرف فقط ، وبيان قوله أنّ أسماء الاستفهام والشرط أشــبهت الحــرف ، لدلالــتها على الاستفهام والشرط ، والموصولات أشبهت الحرف لدلالــتها من غير ضميمة كنقصان دلالة الحرف من غير ضميمة ، والمبني في النداء أشبه كاف الخطاب أو تاءه ؛ لإفادته الخطاب في المعنى مثلهما ، وهما حرفان .
وأسماء الأفعال الدالة على الأمر أشبهت لام الأمر ، وأسماء الأفعال الدالة على الخبر فائدة وضعها المبالغة في المعنى والاختصار ؛ فأشبهت بذلك الحرف ، فإن وضعه للاختصار عن وضع جملة بمعناه ، وأسماء الأصوات أشبهت الحرف في كون المقصود بوضعها حكاية ما دلت عليه من غير تركيب ، كما أن وضع الحرف لإفادة معناه من غير تركيب ،
وعلة (يا فساقِ) كعلة المنادى ، و حذامِ وقطامِ أشبهت بعدلها الحرف ؛ لتوقفها على المعدول عنه كتوقف الحرف على متعلق ، والمكتسب البناء من المضاف إليه أشبه الحرف ؛ لتوقفه على المضاف إليه كتوقف الحرف على متعلق ، فهذا ما خطر لي في إيضاح قوله على ما فيه من التكلف
وذهب أبو سعيد إلى تعدد علل البناء ، وبه علل أكثر النحاة [2] ،
فمنها ما تضمن معنى الحرف : كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأمس ، ومعنى التضمن أن يــنوي مــع الكلمة حرف مخصوص ، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم ، ويصير الاسم وعاء لمعنى ذلك الحرف ومشتملاً عليه .
وقــال أبــو علي[3] : حرف الاستفهام على مذهب سيبويه مقدرة مع أسماء الاستفهام حذفت للعلم بها ، وكذا قياس حرف الشرط مع أسماء الشرط ،

---

(١) — انظــر : اللمع ٩١ ، ٣١٨ ، وقال في الخصائص ٣٧/١ : " البناء : لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون والحركة ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل "

(٢) — ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٠/١ ، والمقتضب ١٧٢/٣ ، ١٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ /٧٩ ، ١٠٦/٤والرضي ٣٩٧/٢ ،

(٣) — الإيضاح العضدي ٦٠ ، و الارتشاف ٣١٥/١ ، ٣١٦ ،

وعلى هذا ، فبناء أسماء الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف ؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم ، وهذا ضعيف ؛ لأنه ينفي علة البناء ؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء ، فالوجه المصير إلى تضمن معنى الحرف لتتحقق علة البناء .

منها : مشابهة الحرف كالموصولات .

ومنها : الوقوع موقع المبني كالمنادى وأسماء الأفعال .

ومنها : مناسبة المبني كـ(حذام) و (قطام)

ومنها اكتساب المضاف من المضاف إليه البناء

فهذه خمس علل مجملة ، ويأتي تحقيقها في مواضعها إن شاء الله تعالى [1]

فإن قيل : فكل كلمة معربة لها حالتان حالة بناء قبل التركيب لعدم المعاني الموجبة للإعراب / ، فالبناء وصف لازم لها قبل التركيب ، وحالة إعراب عند التركيب لوجود المعاني المقتضية للإعراب ، والنحاة لا يطلقون عليها إلا المعرب بالنظر إلى الحالة الثانية دون الأولى .

/١٤٤

قلنا : إطلاقهم عليها اسم المعرب في الحالة التي لا إعراب فيها لصلاحها للإعراب عند التركيب كما يطلق على السيف أنه قاطع ، وهو في غمده لصلاحه للقطع عند الضرب ، وعلى الماء أنه مروٍ ، وهو في إنائه ؛ لصلاحه للري عند الشرب

واعلم أن البناء على السكون نحو : (منْ ، وكمْ) هو الأصل لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه أخف من الحركة ، فكان أحق بالأصالة لخفته

والثاني : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السكون .

والثالث : أن البناء يكسب الكلمة ثقلاً ، فناسب ذلك أصالة البناء على السكون وأما البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :

إمّا لأن له أصلاً في التمكن ، كـ(ياحَكَمُ) ، والظروف المقطوعة عن الإضافة ، ولا رجلَ ، وخمسةَ عشرَ ، وهذا أقرب المبنيات إلى المعرب .

وإما تفضيلاً له على غيره كالماضي بنى على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر . وأما للهرب من التقاء الساكنين كـ"أين " و "حيث " و" أمس"

---

[1] – ينتهي الموجود من النسخة قبل بلوغ هذه الإحالة

وإمّا لأن حركته ضرورية ، وهي الحروف الآحادية كالباء واللام والواو والفاء ؛ لأنه لا يمكن النطق بالساكن أوّلاً ، سواء كان في الأول لفظاً أو تقديراً كالكاف في نحو : رأيتك ؛ لأنها ، وإن كانت متصلة لفظاً ، فهي منفصلة تقديراً وحكماً لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل .

وإذا كانت منفصلة حكماً لزم الابتداء بالساكن حكماً لو لم يحرك بخلاف الألف في قاما ، والواو في قاموا ؛ لأن ضمير الفاعل في حكم الجزء من الفعل ، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكماً

وأما تفصيله في محالّه ، فالبناء على السكون يكون في :

الاسم ، نحو : منْ وكمْ

وفي الفعل على مذهب البصريين نحو : اضربْ ،

وفي الحرف نحو : مِنْ وعَنْ ، وسائر الحروف الثنائية .

والبناء على الفتح يكون في الاسم نحو : أين ، وكيف .

وفي الفعل الماضي نحو : قام ، وقعد .

وفي الحرف نحو : إنّ وأخواتها .

والبناء على الضم يكون في : الاسم كالمنادى المضموم ، والظروف المقطوعة ، وحيث .

وفي الحرف في (منذ) إذا جَرَّت ما بعدها ، ولا يوجد في الفعل ؛ لأن الفعل ثقيل ، والضمة ثقيلة فلا يجمع بين ثقيلين ، وأما نحو : قاموا وذهبوا ، فإن ضمه عارض لأجل الواو .

والبناء على الكسر يكون في الاسم نحو : أمس ، وفي الحرف نحو : جير ، ولام الجر ، وباء الجر ،ولا كسر في الفعل ؛لأن الماضي مبني على الفتح ، والأمر مبني على السكون.

وأما نحو : أضربِي ، و ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ [1]، فالكسرة عارضة لأجل الياء ، وللهرب من التقاء الساكنين .

وإنما لم تحرك بالكسر بناء لازماً ؛ لأنه إذا استثقلت كسرة الإعراب عليه ، - وهي غير لازمة ؛ لأنها تزول بزوال عاملها - فأولى البناء على الكسر اللازم إن تستثقل ، ولذلك

---

[1] - الآية ٢ من سورة المزمل

أتى بنون الوقاية مع ضمير المتكلم إذا اتصل بالفعل نحو : أكرمني ؛ لكونه يطلب كسر ما قبله .

فإن قيل : كسر الفعل لالتقاء الساكنين ، فهلا كسر مع ضمير المتكلم ، والجامع بينهما عدم اللزوم ؛لأنّ ضمير المفعول غير لازم ، ولذلك هو في تقدير المنفصل؟!

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن ياء المتكلم تقدر بكسرتين ، وقبلها كسرة ، فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ، ولا يحتمل ذلك في الفعل ؛ فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ، فلا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

الثاني : أن ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها ، فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف كسرة التقاء الساكنين ، فإن الثاني منفصل عن الأول ، فلا تشبه حركته الحركة اللازمة .واعلم أنّ أصل حركة التقاء الساكنين الكسر لأربعة أوجه :

أحدها :أنّ أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل ،فأعطى حركة لا تكون له إعراباً ولا بناء ؛ ليكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه ،وبنائه ، وحمل غيره عليه .

والثاني : أنّ الضم والفتح يكونان بغير تنوين ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحريك بهما يلتبس بما لا ينصرف ، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له ، فلا يقع لبس بالتحريك به ، والتحريك بغير الملتبس أولى من التحريك بالملتبس .

والثالث : أن الجر والجزم نظيران ؛ لاختصاص كل واحد منهما بنوع ، فإذا احتيج /إلى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره ، وحمل بقية السواكن عليه

والرابع : أنّ الكسرة والضمة والفتحة في النقل ، فالحمل على الوسط أولى لأن خير الأمور أوسطها لكونها محمية بالأطراف

وأما ألقاب البناء [1] فإنها تسمى على اصطلاح البصريين ضماً وفتحاً وكسراً ووقفاً ، وأمّا الكوفيون فإنهم يطلقون البناء على الأعراب ، وألقاب الإعراب على البناء.

واعلم أنّ أنواع الحركات أربع عشرة حركة : ثلاث للأعراب ، وثلاث للبناء ، وثلاث متوسطة بين حركتين :

١٤٥

[1] – الرضي على الكافية ٢/٣٩٩

أحدها : بين الضمة والفتحة ، وهي الحركة التي قبل الألف ، المفخمة في قراءة ورش[١] نحو : (الصلاة ، والزكوة والحيوة)

والثانية : بين الكسرة والضمة ، وهي حركة الإشمام في نحو : (قيل وغيض) على قراءة الكسائي [٢]

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو : (ربى)[٣]

[٤]والعاشرة : حركة أعراب تشبه البناء ، وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر ، على مذهب من جعلها حركة إعراب .

والحاديـــة عشرة : حركة بناء تشبه حركة الأعراب ، وهي ضمة المنادى ، وفتحة المبني مع (لا) على مذهب من جعلها حركة بناء

والثانية عشرة : حركة الإتباع .

والثالثة عشرة : حركة التقاء الساكنين

والـــرابعة عشرة : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً ، فإنه جيء بها لتصحّ الياء .

وإنما لقبت الحركات بهذا اللقب ؛ لأنها تُطلق الحروفَ بعد سكونها ، أو كل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين ، فأشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه [٥].

---

(١) – قـــرأ ورش من طريق الأزرق بتغليظ اللام التالية لهذه الثلاثة ، والمراد بالثلاث : كلّ لام مفتوحة مخففة أو مشـــددة متوســـطة أو متطرفة قبلها صاد أو طاء أو ظاء " ويلاحظ أن المثلين الأخيرين ليسا مطابقين ، وينظر : الاتحاف ٩٩ بتصرف .

(٢) – اختص الكسائي ، وحمزة بإمالة كل ألف منقلبة عن ياء تحقيقا ، واختص الكسائي بإمالة (أحياكم) وينظر الإتحاف : ٧٥ ، ٧٧ ، وينظر الآية ٤٤ من سورة هود

(٣) – قراءة حمزة والكسائي ، وخلف ، وورش في الربا والزنا ، ينظر الآية ١٣٠ من سورة آل عمران ، والآية ٣٢ من سورة الإسراء ، و الإتحاف ١٧٩ ، ٢٨٣

(٤) – تقدمت تسعة من أنواع الحركات ، ثلاث ، وثلاث ، وثلاث

(٥) – هذا آخر ما وجد من الكتاب المنسوب لابن فلاح النحوي في شرحه على المقدمة الكافية لابن الحاجب ، الله أسأل أن يوفقني للحصول على بقيته كي أتمكن من إخراجه كاملا إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير ، والله الموفق ، والهادي إلى سواء السبيل

خاتمة

تلخيص البحث ، والجديد فيه – مقترحات

بعد أن انتهى بي المطاف إلى الحد الذي اقتضاه المنهج ، يجمل بي أن ألم بمعالم البحث ، في هذه الخاتمة ، كي تتبدى الخطوط الرئيسية لما بذلته من جهد ، وما حققته من إضافات

* * *

فأقول وبالله التوفيق :

أمـــا موضوع البحث فهو " شرح الكافية في النحو للعلامة النحوي : منصور بن فلاح اليمني المتوفى ٦٨٠هـــ " دراسة وتحقيق

رجـــوت فيه أن أرسم صورة واضحة المعالم لهذا العلامة ، مجليا شخصيته ، متعرفا على مكانته بين علماء عصره .

وقـــد ســـلكت فـــيه منهجا اقتضته طبيعة البحث ، فكان في قسمين تسبقهما مقدمة ، وتتلوهما خاتمة

أما المقدمة فتحدثت فيها عن موضوع البحث وأهدافه ، ودوافعه ، ومنهجه

وأما القسم الأول فقد درست فيه النحو اليمني منذ النشأة حتى عصر المؤلف

وكان من نتائج هذا الدرس أن قسمت النحو في اليمن إلى ثلاث مراحل تحدثت عن كل مـــرحلة معرّفاً بأهم النحويين في كل مرحلة موضحا أبرز الجهود التي قام بها علماء كل مرحلة .

وقد اتضح لي من خلال البحث أن النحو قد دخل اليمن منذ عصور مبكرة ، وأن مكة المكرمة والمدينة المنورة كان لهما الأثر الكبير في نشأة النحو في اليمن وتطوره . وخلصت مـــن هـــذا الباب إلى ضرورة قيام دراسات في بيان حقيقة دور منطقة الحجاز في إثراء البحث النحوي ، إذ كانت نقطة التقاء لكثير من العلماء من مختلف الأقطار العربية .

انتقلـــت بعدهـــا إلى دراسة عوامل التطور والجمود في الدرس النحوي في اليمن ، وقد تتبعت في هذه الدراسة أهم العوامل التي ساعدت على إثراء البحث النحوي ، كما بينت أهم أسباب الجمود في النحو اليمني

وقد رأيت أن الحياة السياسية غير المستقرة ، التي عرف بها اليمن ، كانت من أهم العوامل التي أدّت إلى انصراف الناس عن التعمق في الدرس النحوي .

وفي الفصل الثاني انتقلت إلى المؤلِّف والمؤلَّف

فعرفت بابن فلاح بحسب ما وجدته من المصادر ، وقد حاولت في هذا الباب استفتاء النصوص ، وما توحي به الأخبار والآثار، فانتهيت إلى أنّ ابن فلاح عالم لم يلق العناية اللائقة به من أصحاب الطبقات والتراجم مع أنّه كان من العلماء المجتهدين ذوي الرأي المستقل ، و تمكنت من التعريف بأحد تلاميذه ، هو الفقيه عبد الحميد الجيلوني (ت ٧٢٣هـ). وحددت موضع هجرته من اليمن ، وهو مدينة البصرة .

ثم انتقلت بعدها للحديث عن (الكتاب) ، إذ تحدثت فيه عن النسخة التي اعتمدتها في التحقيق ، مبينا مصادر الكتاب ، وشواهده ، وموقف ابن فلاح من علماء عصره ، واختياراته النحويه ، وأثره في الخالفين ، ومتبعا ذلك بموازنة بين شرح الكافية ، وشروح كل من المصنف ، والرضي ، والجامي

وقد كشفت لنا هذه الدراسة وهذه الموازنات عن شخصية عالم موسوعي ، له اطلاع كبير على معارف عصره من قراءات ، وكلام ، ومنطق ، وأصول ، ونحو وصرف وغيرها

بعد ذلك بينت المنهج الذي ارتضيته للسير في مجاهل هذا البحث

ثم تحدثت عن النسخة المخطوطة مبينا وصفها ، ومحققا نسبتها واسمها ، وقد خلصت من هذا الباب إلى احتمال قوي بأن هذه النسخة ، هي جزء من كتاب الكافي لابن فلاح معتمدا في ذلك على نصوص منقولة عن كتاب الكافي الذائع الشهرة ، والذي يجزم الباحثون بعدّه ضمن المفقودات

ثم انتقلت إلى القسم الآخر من البحث ، وهو تحقيق النص الموجود من هذا الكتاب كاملا حسب المنهج الذي وضّحته من قبل . متبعا ذلك العمل بالفهارس اللازمة

أما أهم توصيات البحث ، فقد اقترحت

أولا: ضرورة قيام الأبحاث التي تبين حقيقة الدور الذي قامت به مقدساتنا الإسلامية (مكة ، والمدينة) في إثراء النحو عبر العصور

ثانيا : إخراج الرسائل العلمية ، وخصوصاً ما كان منها في تحقيق المخطوطات ، وطبعها حـــتى لا تخـــرج من سجون المصورات إلى سجون الأرفف ، وتنحصر فائدتها في كل جامعة على منسوبيها فقط .

ثالـــثا : أهمـــية التنسيق عبر جامعة الدول العربية بإيجاد مكتب في كل دولة مهمته توفير نسخة من كل رسالة علمية حتى تكون في يد الباحثين ، ولا نضطر لتكرار الموضوعات .

وبعـــد ! فمـــا أبـــرأ إليكم من الخطأ والزلل ، ولا استغني عن أفضالكم في التوجيه إلى مواضع التقصير والخلل ، ولا أستكنف عن الرجوع إلى الصواب

مؤمنا بأنّ ابن آدم محل للضعف والعجز والتقصير ، وفوق كل ذي علم عليم

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

نصار محمد حميد الدين

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
(١) سورة الفاتحة		
﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	٤	٦٢٢-٨٠٧-٨٠٨
﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾	٥	٤٨٨
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾	٧	٩٥٠،٩٤٩
﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾	٧	٨١٦-٩٠١
(٢) سورة البقرة		
﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾	٢	٤٣٨-٧٧٥
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾	٦	٣٩٩
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	١١	٢٩٢
وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ ﴾	١٣	٢٩٢
﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾	١٤	٦١١
﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾	١٩	٦٣٤
﴿ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ ﴾	٢٦	٧٤٧
﴿ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾	٢٧	-٩٥٦،٩٤٥
﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾	٢٨	٦٤٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ﴾ ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾	٩٤ ٩٦	٨١٩ ٩٥٤
بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	١١٢	٣٥٦
﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	١٢٤	-٣٠٩-٣٠٣
﴿ وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ ﴾	١٢٦	٩٥٢
﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	١٣٢	٦٧٠
﴿ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾	١٣٥	٦٥٩
﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾	١٣٦ ١٣٧	٤٦٩ ٤٧٠
﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾	١٣٨ ١٤٣	٤٦٩ ٧٥٧
﴿ وإن كانت لكبيرة ﴾	١٤٣	٧٥٧
﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾	١٦٥	٦٢٠
﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾	١٧٧	٧٥٩

﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾	١٧٧	٨٤٦
﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾	١٧٧	٩٢٤
﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	١٨٤	٢١٤-٣٦٨
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	١٨٤	٣٦٨-٣٨٥
﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾	١٨٥	٦٢١
﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾	١٨٧	٦٧٠
﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾	١٨٩	٨٤٦
﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾	١٨٩	٧٩٥
﴿ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	١٩٣	٤٣٨
﴿ عشرة كاملة ﴾	١٩٦	٨٧٥
﴿ الحج أشهر معلومات ﴾	١٩٧	٤١٣، ٤٤٠-٦٠٦-٨٤٦
﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾	١٩٧	٤٤٠
﴿ فإذا أفضتم من عرفات ﴾	١٩٨	١٤٤
﴿ أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام ﴾	٢١٠	٨٤٦
﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾	٢١٦	٧٥٤
﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾	٢١٧	٩١٧
﴿ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام	٢١٧	٩٥٤
﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾	٢٢١	٣٥٩
﴿ لا تكلف نفس إلا وسعها ﴾	٢٣٣	٣٧٩
﴿ والذين يتوفون منك ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن ﴾	٢٣٤	٥٢٢

﴿ فإن كانتا اثنتين ﴾	١٧٦	٣٤٨
(٥) سورة المائدة ﴿ على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾	٨	٤٨٢
﴿ إن فيها قوما جبارين ﴾ ﴿ فاذهب أنت وربك ﴾	٢٢ ٢٤	٤٣٠ ٩١٣
﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل ﴾	٣٢	٦٣٤
﴿ لو أن لهم ما في الأرض جميعا ﴾	٣٦	٤٣٠
﴿ والسارق والسارقة ﴾	٣٨	٤٠٨
﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾	٣٨	٥٩٦
﴿ ومن الذين هادوا سماعون ﴾ ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين ﴾	٤١ ٤٥	٤١٠ ٩١٤
﴿ وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ﴾	٤٦	٣٩١
﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾	٥٠	٤٨٨
﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ﴾	٥٤	٨٨٤
﴿ قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر ﴾	٦١	٦٧٤
﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾	٦٤	٤٧٣
﴿ فعموا وصموا ثم تاب الله ﴾ ﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾ ﴿ فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾	٧١ ٩٥ ١٠٧	٢٩٨ ٨٠٩ ٨٨٩
﴿ وإذ قال الله يا عيسى بن مريم ﴾	١١٠	٥٢٠-٨٦٣
﴿ اللهم ربنا ﴾	١١٤	٥٧١
﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾	١١٦	٧٦٤
﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	٨٤١
(٦) سورة الأنعام		
﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾	١٢	٩٦٠
﴿ وهو يطعم ولا يطعم ﴾	١٤	٥١١، ٧٩٦

﴿ قل أي شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾	١٩	٣٦٩
﴿ قل أي شئ أكبر شهادة ﴾ ﴿ بيني وبينكم ﴾	١٩ -١٩	٨٣٥ ٩١٦
﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾	٢٧	٦٢٠
﴿ ولو ترى إذ وقفوا على ربهم ﴾	٣٠	٦٢٠
﴿ وللدار الآخرة خير للذين يتقون ﴾ ﴿ ولا طائر يطير بجناحيه ﴾	٣٢ ٣٨	٨١٩ ٩٣١
﴿ وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾ ﴿ ثم إليه مرجعكم ثم ينبئكم بما كنتم تعملون﴾	٥٩ ٦٠	٧٤٩ ٩٢٢
﴿ فبهداهم اقتده ﴾	٩٠	٤٨٣
﴿ ولقد جئتمونا فرادى ﴾	٩٤	٢٩٠
﴿لقد تقطع بينكم ﴾	٩٤	٨٦٢-٦٨١
﴿ فالق الإصباح ، جعل الليل سكناً ﴾	٩٦	٨٠٧
﴿ ومن النخل من طلعها قنوان ﴾	٩٩	٨٦٩
﴿ وهذا صراط ربك مستقيما ﴾	١٢٦	٦٧٩
﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾	١٣٧	٨٥٥،-٣١٢
﴿ ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا ﴾	١٣٩	٤٢٤
﴿ ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ﴾	١٣٩	٦٥٨
﴿ قل لا أجد فيما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة ﴾ ﴿ ما أشركنا ولا اباؤنا ﴾ ﴿ ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾	١٤٥ ١٤٨ ١٥١	٧٢١ ٩١٤ ٩٥١
﴿ تماما على الذي أحسن ﴾	١٥٤	٧٤٧
﴿ لا ينفع نفسا إيمانها ﴾	١٥٨	٣٠٩-٣٠٣
﴿ فله عشر أمثالها ﴾	١٦٠	٨٦٠
﴿ ومحياي ﴾	١٦٢	٨٢٥

(٧) سورة الأعراف		
﴿ فجاءها بأسنا بياتا وهم نائمون ﴾	٤	٨٤٧
﴿ والوزن يومئذ الحق ﴾	٨	٣٨٩
﴿ اخرج منها مذموما مدحورا ﴾	١٨	٦٨١
﴿ إنه يراكم هو وقبيله ﴾	٢٧	٩١٣
﴿ فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ﴾	٣٠	٥٨٣
﴿ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة ﴾	٣٢	٤١٠
﴿ ادخلوا في أمم ﴾	٣٨	١٠٢
﴿ لهم من جهنم مهاد ﴾	٤١	٢٤٨
﴿ وأدعوه خوفا وطمعا ﴾	٥٦	٦٣٣
﴿ وإلى عاد أخاهم هودا ﴾	٦٥	٩٧٣-٢٣٧
﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾	٧٥	٩٥٢-٨٦٨
﴿ ما كان جواب قومه إلا أن قالوا ﴾	٨٢	٧٥٨
﴿ وإلى مدين أخاهم شعيبا ﴾	٨٥	٩٧٣
﴿ بعد إذ نجانا الله منها ﴾	٨٩	٨٤٩
﴿ فإذا هي ثعبان مبين ﴾	١٠٧	٤١٢
﴿اتخذوه وكانوا ظالمين ﴾	١٤٨	٦٧٥
﴿ قال ابن أم ﴾	١٥٠	٥٣٧
﴿ ألست بربكم ﴾	١٧٢	٧٩١
﴿ من يضلل الله فلا هادي له ﴾	١٨٦	٣٨١
﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾	١٩٣	٥٨٢-٩٢٣
(٨) سورة التوبة		
﴿ إن الله برئ من المشركين ورسوله ﴾	٣	٩٠
﴿ فاقتلوا المشركين ﴾	٥	٧٠٢
﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾	٦	-٣١٢-٣١١ -٣٨١-٣٤٨ ٥٩٤
﴿ إن أحد من المشركين ﴾	٦	٥٩٥
﴿ ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ﴾	٢٥	٦٢٠-٢٨٤
﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾	٢٥	٦٧٨
﴿ فإن رجعك الله ﴾	٨٣	٦٥١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ونادى نوح ربه ﴾	٤٥	٣٠٤
﴿ يا نوح اهبط بسلام ﴾	٤٨	٥٠٣
﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾	٦٤	٦٦٦
﴿ من خزي يومئذ ﴾	٦٦	٨١٦
﴿ هذا بعلي شيخا ﴾	٧٢	٦٤٦-٦٥٧
﴿ فأسر بأهلك ﴾	٨١	٧٢٥
﴿ يا لوط إنا رسل ربك ﴾	٨١	٥٠٣
﴿ فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق – خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد – وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض ﴾	١٠٨	٩٣٣
	١٠٨	٣٣٣، ٣٨٩
﴿ وإليه يرجع الأمر كله ﴾	١٢٣	٣٤٢
(١٢) سورة يوسف		
﴿ إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾	٤	٥٧٧
﴿ ونحن عصبة ﴾	٨	٥٧٥
﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾	١٠	٨٦٠
﴿ وجاءوا أباهم عشاء يبكون ﴾	١٦	٦٧٣
﴿ فصبر جميل ﴾	١٨	٤١١
﴿ مكنا ليوسف ﴾	٢١	١٤٦
﴿ ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه ﴾	٢٤	٤١٧
﴿ إن كان قميصه قد من قبل ﴾	٢٦	٧٦٤
﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾	٢٩	٥٠٠-٥٠٣-٥٦٣
﴿ ما هذا بشرا ﴾	٣١	٤٤٢-٦٩٣-٧٩١
﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ﴾	٣٥	١١٧-٢٩٢
﴿ حاشى لله ما علمنا عليه من سوء ﴾	٥١	٧٣٩
﴿ خير حافظا ﴾	٦٤	٦٩٣
﴿ هذه بضاعتنا ردت إلينا ﴾	٦٥	٣٣٥
﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾	٧٦	٨٣٧
﴿ إن له أبا شيخا كبيرا ﴾	٧٨	١٤٨
﴿ ومن قبل ما فرطتم في يوسف ﴾	٨٠	٣٨٢

(١٦) سورة النحل		
﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ ﴿ فخر عليهم السقف من فوقهم ﴾	٨ ٢٦	٦٣٢ ٩٤٨
﴿ إلهين اثنين ﴾	٥١	٤٨٨
﴿ فإياي فارهبون ﴾	٥١	٨٧٥
﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ ﴿ فما الذين فضلوا برآدّي رزقهم ﴾ ﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾	٥٣ ٧١ ٩١	٤٠٤ ٧٩٠ ٩٣٠
﴿ بأحسن ما كانوا يعملون ﴾	٩٧	٢٧٩
(١٧) سورة الإسراء		
﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ﴾	١٣	٥٨٣
﴿ إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كليهما ﴾ ﴿ نحن نرزقهم وإياكم ﴾	٢٣ ٣١	٢٩٩-١٦٥ ٩١٢
﴿ وآتينا ثمود الناقة ﴾	٥٩	٢٨٤
﴿ لو أنتم تملكون ﴾	١٠٠	٣١٣
﴿ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	١١٠	٨٣٥-٣٥٠
(١٨) سورة الكهف		
﴿ لينذر بأسا شديدا ﴾	٢	٦٥٣
﴿ أن لهم أجرا حسنا ماكثين فيه أبدا ﴾	٣-٢	٦٨١
﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا ﴾	٣٠	٣٨٠
﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾	٣٣	١٦٨
﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾	٥٠ ٦٣	٣١٩ ٩٥٤
﴿ ما مكني فيه ربي خير ﴾	٩٥	٣٦٩
﴿ أتوني أفرغ عليه قطرا ﴾	٩٦	٣٢٣-٣١٧
﴿ بالأخسرين أعمالا ﴾	١٠٣	٦٩٥
(١٩) سورة مريم		
﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾	٤	٦٩١
﴿ وحنانا من لدنا ﴾	١٣	٤٧٤
﴿ تساقط عليك رطبا جنيا ﴾	٢٥	٦٩٢

﴿ قالت نملة ﴾	١٨	٢٩١
﴿ فتبسم ضاحكا ﴾	١٩	٦٧٩
﴿ ألا يسجدوا ﴾	٢٥	٥٦٧ ، ٥٦٣
﴿ فتلك بيوتهم خاوية ﴾	٥٢	٦٤٦ ، ٤٣٠
﴿ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا ﴾	٥٦	٧٥٧
﴿ وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾	٥٩	٤٩٠
﴿ قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله ﴾	٦٥	٧١٤
﴿ ردف لكم ﴾	٧٢	٧٤٠
﴿ وكل أتوه داخرين ﴾	٨٧	٤٦٩-١٦٩
﴿ ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات	٨٧	٨٤٩
﴿ صنع الله ﴾	٨٨	٤٦٨
﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب ﴾	٨٨	٤٦٩
﴿ من فزع يومئذ ﴾	٨٩	٨٦١
(٢٨) سورة القصص		
﴿ بلغ أشده ﴾	١٤	٢٤٢
﴿ ولما توجه تلقاء مدين ﴾	٢٢	٦٠٨
﴿ فجاءته إحداهما تمشي على استحياء ﴾	٢٥	٦٧٣
﴿ وما كنت بجانب الغربي ﴾	٤٤	٨١٩
﴿ بطرت معيشتها ﴾	٥٨	٧٠٠
﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾	٦٢	٤٩٠
(٢٩) سورة العنكبوت		
﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾	١٤	٧٠١
﴿ يا عبادي ﴾	٥٦	٧٥٧ ،٥١١
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	٥٧	٨٦٠
(٣٠) سورة الروم		
﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	٤	٤٦٩
﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون- بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم ﴾	٤-٥	٥٠٦
﴿ ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا بآيات الله ﴾	١٠	٧٥٧
﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾	١٨	٢٩١

﴿ يريكم البرق خوفا وطمعا ﴾	٢٤	٦٣٣
﴿ ولا تكونوا من المشركين ﴾	٣٢	٨٦٩
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾	٣٦	٤١٢
﴿ وكان حقا علينا نصر المؤمنين ﴾	٤٧	٧٦٠
﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾	٦٠	**٤٦٨**
(٣١) سورة لقمان		
﴿ ولو أن ما في الأرض ﴾	٢٧	٣١٤
(٣٢) سورة السجدة		
﴿ وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها **أعيدوا فيها** ﴾	٢٠	٨٩٥
﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ ﴾	٢٩	٤٦٩
﴿ عذاب النار الذي كنتم به تكذبون ﴾	٢٠	٨٩٥
﴿ أو لم يهد لهم كم أهلكنا ﴾	٢٦	٢٩٣
(٣٣) سورة الأحزاب		
﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ ﴿ ومنك ومن نوح ﴾	٦ ٧	٣١٥ ٩٣٢
﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾	١٠	٤١٢
﴿ تدور أعينهم كالذي يغشى عليه ﴾ ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله ﴾	١٩ ٢١	٨٥٧ ٩٧٩
﴿ وأسرحكن سراحا جميلا ﴾	٢٨	٤١٣
﴿ إن المسلمين والمسلمات ﴾	٣٥	٦٥
﴿ والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾	٣٥	٢٧١
﴿ ونادوا أن يا مالك ﴾	٧٧	٥١٨
(٣٤) سورة سبأ		
﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾	١٠	٥١٦- ٥٠٤

﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ ﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾	٤٧ ٤٨	٧٧٧ ٩٠٤
﴿ أفما نحن بميتين — إلا موتتنا ﴾	٥٩	٧٩١
﴿ إن لهم عليها لشوبا من حميم ﴾	٦٧	٤٣٠
﴿ وإن من شيعته لإبراهيم ﴾	٨٣	٤٣١
﴿ وبشرناه باسحاق نبيا ﴾	١١٢	٦٥٩-٦٨٤
﴿ سلام على إل يا سين﴾	١٣٠	٣٦١
﴿ فلولا أنه كان من المسبحين ﴾	١٤٣	٣٩٦-٤١٦
﴿ إلا من هو صال الجحيم ﴾ ﴿ وما منا إلا له مقام معلوم ﴾	١٦٣ ١٦٤	١٨٧ ٩٠٥
(٣٨) سورة ص ﴿ ولات حين مناص ﴾ ﴿ أنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ﴾	٣ ٢٣	٤٤٣ ٩٥١
﴿ كتاب أنزلناه مبارك ﴾ ﴿ جنات عدن مفّتحة لهم الأبواب ﴾ ﴿ إن ذلك لحق تخاصم أهل النار ﴾ ﴿ فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين ﴾	٢٩ ٥٠ ٦٤ ٨٢	٨٨٤ ٩٥٩ ٩٥١ ٧٠٤
(٣٩) سورة الزمر		
﴿ أ فمن حق عليه كلمة العذاب أ فأنت تنقذ من في النار ﴾	١٩	٣٨٠
﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾	٣٦	٧٩١-٥٧١
﴿ قل اللهم فاطر السماوات والأرض ﴾	٤٦	٥١١
﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾	٦٠	٦٧١
﴿ بل الله فاعبد ﴾	٦٦	٤٨٨
﴿ أ فغير الله تأمروني أعبد ﴾	٦٤	٤٨٨
﴿ والأرض جميعا قبضته ﴾	٦٧	٦٤٥
﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾	٦٧	٦٦٥
(٤٠) سورة غـــافر		

﴿ إذ تدعون إلى الإيمان ﴾	١٠	٦٢٠
﴿ لينذر يوم التلاق – يوم هم بارزون ﴾	١٥	٨٤٢
﴿ وأنذرهم يوم الأزفه ﴾	١٨	٦٠٤
﴿ فسوف يعلمون إذا الأغلال في أعناقهم ﴾	٧١	٦٢٠
(٤١) سورة فصلت		
﴿ قرانا عربيا ﴾	٣	٦٨٤
﴿ فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا ﴾	١٦	٥٨١
﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾	١٧	٥٨١
﴿ ومن أحسن قولا ﴾	٣٣	٦٩٣
﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ﴾	٣٩	٣٩٢
(٤٢) سورة الشورى		
﴿ فاطر السماوات والأرض ﴾	١١	٥١١
﴿ لعل الساعة قريب ﴾	١٧	٤٢٧
﴿ ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم – صراط الله ﴾	٤٣ ٥٢-٥٣	٣٧٥ ٩٥٠
(٤٣) سورة الزخرف		
﴿ أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين ﴾	١٨	٤١٣
﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾	٣٢	٨٥٠
﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة ﴾	٣٣	٨٦٨-٩٥٥
﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون ﴾ ﴿ ما تشتهيه الأنفس ﴾ ﴿ونادوا أن يا مالك ليقض علينا ربك ﴾	٣٩ ٧١ ٧٧	٢٩٤ ٤٩١ ٨٨، ٥٤٩
(٤٤) سورة الدخان		
﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم – أمرا من عندنا	٤-٥	٦٥٢
﴿ إن هي إلا موتتنا الأولى ﴾	٣٥	٣٦٨
(٤٦) سورة الأحقاف		
﴿ لسانا عربيا ﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
(٦٨) سورة المعارج		
﴿ من عذاب يومئذ ﴾	١١	٨٦١
﴿ إنها لظى ﴾	١٥	٢٣٠
﴿ عن اليمين وعن الشمال عزين ﴾	٣٧	٦٠٣
(٦٩) سورة نوح		
﴿ انبتكم من الأرض نباتا ﴾	١٧	٤٥٦
(٧٠) سورة الجن		
﴿ وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا	٧	٣٢٣
﴿ومنا دون ذلك ﴾	١١	٩٠٤
(٧١) سورة المزمل		
﴿قم الليل ﴾	٢	٩٨٠
﴿ تبتل إليه تبتيلا ﴾	٨	٤٥٦
﴿ السماء منفطر به ﴾	١٨	٣٦٩
﴿ إن لدينا أنكالا وجحيما ﴾	١٢	٧٣٦
﴿ إن لدينا أنكالا ﴾		٤٣٠
(٧٢) سورة المدثر		
﴿ سأصليه سقر —وماأدراك ما سقر ﴾	٢٧	٢٣٠
﴿نذيراً للبشر ﴾	٣٦	٦٨١
﴿ فما لهم عن التذكرة معرضين ﴾	٤٩	٦٤٦
(٧٤) سورة القيامة		
﴿ بلى قادرين ﴾	٤	٦٧٨
﴿ إذا بلغت التراقي﴾	٢٦	١٨٧
(٧٥) سورة الإنسان		
﴿ هل أتى على الإنسان ﴾	١	٦١٨
﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾	١	٣١٤
﴿سلاسل وأغلالاً ﴾	٤	٢٠٥
﴿قواريرا _ قواريرا ﴾	١٥-١٦	٢٠٤ ٩٣٤
﴿ عاليهم ثياب سندس خضر ﴾	٢١	٣٩٨
﴿ يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما ﴾	٣١	٥٨٤
(٧٦) سورة المرسلات		
﴿ويلٌ يومئذ للمكذبين ﴾	١٥	٩٣٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾	٣٥	٨٤١
﴿ كلوا واشربوا هنيئا بما كنتم تعملون ﴾	٤٣	٤٨١
(٧٧) سورة النبأ		
﴿ عم يتساءلون – عن النبأ العظيم ﴾	١	٨٦٩
﴿ أن للمتقين مفازا – حدائق وأعنابا – وكواعب أترابا – وكأسا دهاقا ﴾	٣٤	٩٥١
﴿ جزاء من ربك عطاء حسابا ﴾	٣٦	٨٣٢
(٧٨) سورة النازعات		
﴿ إنا لمردودون في الحافرة﴾	١٠	٦٥١
﴿ بالواد المقدس طوى ﴾	١٦	٢٢٠
﴿ والأرض بعد ذلك دحاها ﴾	٣٠	٥٨٤
﴿ والجبال أرساها ﴾	٣٢	٥٨٥
(٧٩) سورة الانفطار		
﴿ يوم لا تملك نفس لنفس شيئا ﴾	١٩	٨٤١
(٨٠) سورة المطففين		
﴿ ويل للمطففين ﴾	١	٣٦١-٤٧٩
﴿ يوم يقوم الناس لرب العالمين ﴾	٦	٨٤١
(٨١) سورة البروج		
﴿ قتل أصحاب الأخدود– النار ذات الوقود﴾	٤	٩٥٤
﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾	١٠	٤٠٧
﴿ وهو الغفور الودود . ذو العرش المجيد . فعال لما يريد ﴾	١٦	٤٠٠
(٨٢) سورة الانشقاق		

﴿ إذا السماء انشقت ﴾	١	٣٤٨-٣١٣-٥٨٩
﴿ فبشرهم بعذاب أليم إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾	٢٥	٧١٥
(٨٣) سورة الغاشية		
﴿ وجوه يومئذ ناعمة ﴾	٨	٦٧١
﴿ إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم ﴾	٢٦	٤٣١
(٨٤) سورة الفجر		
﴿ دكت الأرض دكا دكا ﴾	٢١	٤١١
﴿ كلا إذا دكت الأض دكا دكا ﴾	٢١	٤٥٢ ، ٤٦٣
﴿ فادخلي في عبادي ﴾	٢٩	١٠٢
(٨٥) سورة البلد		
﴿ أهلكت مالا لبدا ﴾	٦	٢١٩
(٨٦) سورة الليل		
﴿ والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى ﴾ ﴿ فأما من أعطى واتقى ﴾	١ ٥	٩٢٦ ٤٩١
﴿ وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا إبتغاء وجه ربه الأعلى ﴾	٢٠	٧١٥-٣٣٣
(٨٧) سورة الضحى		
﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾	١٠	٥٨٩
(٨٨) سورة العلق		
﴿ لنسفعا بالناصية — ناصية كاذبة خاطئة ﴾	١٥-١٦	٩٥٨-٩٥٠
(٨٩) سورة الزلزلة		
﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها- وأخرجت الأرض أثقالها-وقال الإنسان مالها-يومئذ تحدث أخبارها	٢-٣	٨٤٨

(٩٠) سورة القارعة		
﴿ القارعة ما القارعة — وما أدراك ما القارعة﴾	١-٢	٣٨٠-٤٢٤
(٩١) سورة العصر		
﴿ إن الإنسان لفي خسر — إلا الذين آمنوا ﴾	٢-٣	-٧٠٩
(٩٢) سورة الهمزة ﴿ ويل لكل همزة لمزة ﴾ ﴿ ميل لكل همزة لمزة-الذي جمع مالا وعدده﴾	 ١ ١-٢	 ٤٧٩ ٨٨٩
(٩٣) سورة قريش		
﴿ لإيلاف قريش ﴾	١	٢٨٣
(٩٤) سورة الماعون		
﴿ فويل للمصلين-الذين هم عن صلاتهم ساهون	٥	٨٦٧
(٩٥) سورة المسد		
﴿ تبت يدا أبي لهب وتب ﴾	١	١٦٢
﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾	٤	٥٧٦-٩٠١
(٩٦) سورة الإخلاص		
﴿ قل هو الله أحد — الله الصمد ﴾	١	١٨٧

فهرس الأحاديث والآثار الواردة في شرح ابن فلاح على الكافية

فهرس الأمثال والأقوال

٢٦- مطيّةُ حربٍ .	١٣١
٢٧- مكرهٌ أخاك لا بطل .	١٤٩
٢٨- من كذب كان شراً له .	٤٨٣
٢٩- وراءك أوسع لك .	٤٩٥
٣٠- اليوم خمر وغداً أمر .	٣٨٣

الشواهد الشعرية

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء :

حرف الدال :

حرف الراء :

ألم تسأل فتخبرك الديارا	عن الحي الموجه أين سارا	الراعي النميري	وافر	١٦٤	٣٢١
فلم يستريثوك حتى رميت	فوق الرجال خصالا عشارا	الكميت	متقارب	٩٧	٢١٣
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم	خضعَ الرقابِ نواكسَ الأبصار	الفرزدق	كامل	٩٢	٢٠٦
متى ما تلقني فردين ترجُف	روانف إليتيك وتستطارا	عنترة بن شدّاد	وافر	٤٨٨	٦٨٣
أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي	وهل بدارة يا للناس من عار	سالم دارة	بسيط	٤٨٥	٦٧٩
وقرب جانب الغربي يأدو	مدب السيل واجتنب الشعارا	الراعي النميري	وافر	٦١٤	٨١٩
فإنك لا تبالي بعد حولٍ	أظبي كان أمكَ أم حمارُ	خداش بن زهير ، وقيل غيره	وافر	٥٥١	٧٦١
ألا قبح الإله بني زيادٍ	وحيَّ أبيهم قبح الحمارِ	يزيد بن مفرغ	وافر	٦٣٣	٨٣٩
ستعلم أينا خير قديماً	وأعظمنا ببطن حراء ناراً	جرير	وافر	١٤٦	٢٨٦
أكل امرئ تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا	أبو داؤد	متقارب	-٦٥٤	٨٥٢
				٧١٤	٩٢٦
صدعت غزالة حيله بفوارس	تركت جموعهم ك(أمس الدابر)	عمران بن حطان- رجل من الخوارج .	كامل	٦٧٤	٨٧٥
أقسم بالله أبو حفص عمر اغفر له اللهم إن كان فجر	ما مسها من نقب ولا دبر	الأعرابي عبيد الله بن كيسبة النهدي -رؤبة بن العجاج	رجز	٧٥٩	٩٧٢
فلولا سلاحي عند ذاك وغلمتي	لرحت وفي رأسي مآيم تسبر	مجهول	طويل	٢٢٧	٤١٦
ألا ليت شعري هل إلى أمِّ معمرٍ	سبيل ؟ فأمّا الصبر عنها فلا صبرُ	الرماح بن ميادة	طويل	-٥٩٠	٧٩٧
				٢٤٥	٤٤٢
أ ماويّ إني رب واحد أمــّه	أثرت فلا قتل عليه ولا صبر	أبو محجن الثقفي	طويل	٦١٢	٨١٦
عشية فرّ الحارثيون بعدما	قضى نحبه في ملتقى القوم هوبرُ	ذو الرمة	طويل	٦٤٥	٨٤٧
فأقبلت زحفاً على الركبتين	فثوب نسيت وثوب أجر	امرؤ القيس	متقارب	١٩٦	٣٧٧
ما يضير البحر أمسى زاخراً	إن رمى فيه غلامٌ بحجر	الأخطل	رمل	١٤٧	٢٩١
مثل القنافذ هداجون قد بلغت	نجران أو بلغت سوآتهم هجر	الأخطل	بسيط	١٤٠	٢٨٤
منهن أيام صدق قد عرفت بها	أيام واسط والأيام من هجرا	الفرزدق	بسيط	١٤٥	٢٨٥
صلى على عزة الرحمن وابنتها	ليلى وصلى على جاراتها الأخر	الراعي النميري	بسيط	٩٨	٢١٤
فلئن لقيتك خاليين لتعلمن	أني وأيك فارسا الأخرا	عنترة بن شدّاد	كامل	٦٨٧	٩٠٠
فلم أر قوماً مثلنا خير قومهم	أقل به منا على قومهم فخرا	زيادة الحارثي	طويل	٦٠٩	٨١٤
أقول لما جاءني فخره	سبحان من علقمة الفاخر	الأعشى	سريع	٢٦٤	٤٧٦
يا زبرقان أخا بني خلف	ما أنت ويب أبيك والفخر	المخبل السعدي	بسيط	-٢٦٨	٤٧٩
				٤٤٨	٦٤٢
ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه	لشيء نحته عن يديه المقادر	ذو الرمة	طويل	٣٢٤	٥٢٦
خل الطريق لمن يبني المنار به	وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر	جرير	بسيط	٤٠٨	٦٠٢
أما كليب ابن يربوع فليس لها	عند التفاخر إيراد ولا صدر	الأخطل	بسيط	٢٨٠	٤٩٢
وتحت العوالي والقنا مستظلةٌ	ظباءٌ أعارتها العيون الجآذرُ	ذو الرمة	طويل	٤٦٠	٦٥٤
إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً	فالله يكلأ ما تأتي وما تذر	مجهول	بسيط	٥٥٨	٧٦٧
إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولا كاملاً فقد اعتذر	لبيد	طويل	٦٣١	٨٣٧

البيت		الشاعر	البحر		
مُر أني قد امتدحتك مرّاً	واثقاً أن تثيبني وتسراً	أعشى همدان	خفيف	٧٢٢	٩٣٣
هواء لها بما فيه بالعصر	يا جعفر يا جعفر يا جعفر	مجهول	متقارب	١١٢	٢٣٢
وليس بمعروف لنا أن نردها	صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا	النابغة الجعدي	طويل	٧١٦	٩٢٧
فلا ذا جلال هبنه لجلاله	ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر	هدبة بن الخشرم	طويل	٣٩٥	٥٨٤
أطرق كرا أطرق كرا	إن النعام في القرى	مجهول	رجز	٣٦٩	٥٦٧
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا	أواصرنا والرحم بالغيب تذكر	زهير بن أبي سلمى	طويل	٣٤١	٥٤٠
أ سكران كان ابن المراغة إذ هجا	تميماً ببطن الشام أم متساكرُ	الفرزدق	طويل	٥٥٣	٧٦١
فلما التقينا والجياد عشية	دعوا : ياللكلب وانتهينا لعامر	الراعي النميري	طويل	٧٠٢	٩١٤
لعديد من الصفات إذا عدا	أحب إلينا منك أحمر	مجهول	خفيف	٣٦٧	٥٦٦
وعينان قال الله كونا فكانتا	فعولان بالألباب ما تفعل الخمر	ذو الرمة	طويل	٢١	١٢٨
غداة أحلت لابن أصرم طعنة	حصين عبيطات السدائف والخمر	الفرزدق	طويل	٢٨١-	٤٩٢
				٥٥٤	٧٦٣
ترى خلقها نصف قناة قويمة	ونصف نقا يرتج أو يتمرمر	ذو الرمة	طويل	٤٩٠	٦٨٤
ذكرتك والخطي يخطر بيننا	وقد نهلت منا المثقفة السمر	أبي العطاء السندي	طويل	٤٧٨-	٦٧٤
				٧٤٩	٩٦٤
حملت أمرا عظيما فاصطبرت له	وقمت فينا بحق الله يا عمرا	جرير	بسيط	٣٦١	٥٥٧
يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم	لا يلقينكم في سوأة عمر	جرير	بسيط	٣٢٩-	٥٢٩
				٥٤٥	٧٥٥
				٥٧٤	٧٨٥
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا	رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو	رشيد بن شهاب	طويل	٥٠٠	٦٩٩
سقى الله أمواها عرفت مكانها	جرابا ومكلوما وبَدْر والغمرا	كثير عزة	طويل	١٣١	٢٦٧
تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي	بجارية بهرا لهم بعدها بهرا	ابن ميادة (الرماح ابن أبرد)	طويل	٢٧٠	٤٨٠
وذكرت فاطمة التي علقتها	عرضا فيا لحوادث الدهر	عمر بن أبي ربيعة	كامل	٣٧٢	٥٦٨
بلغنا السماء مجدنا وفعالنا	وإنا لنرجو بعد ذلك مظهرا	مجهول	طويل	٧٣٣	٩٥٦
يركب كل عاقر جمهور	مخافة وزعل المحبور	العجاج	رجز	٤٣٥	٦٣٣
والهول من تهول الهبور					
طلبت الأزارق بالكتائب إذ هوت	بشبيب غائلة النفوس غدور	الأخطل (غياث بن الغوث)	كامل	٨٠	١٩٧
مشق الهواجر لحمهن مع السرُى	حتى ذهبن كلاكلاً وصدوراً	جرير	كامل	٤٥٤	٦٤٧
سقوني الخمر ثم تكنفوني	عداة الله من كذب وزور	عروة بن الورد	وافر	٣٨٦	٥٧٥
دعوت لما نابني مسورا	فلبى فلبي يدي مسور	رجل من بني أسد	سريع	٢٥٨	٤٧٤
الله يعلم أنّا في تلفتنا	يوم الفراق إلى إخواننا صورُ	مجهول	بسيط	٢٦	١٤١
فإنني حيثما يثني الهوى بصري	من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور	ابن هرمة	بسيط		
حار بن كعب ألا أحلام تزجركم	عنا وأنتم من الجوف الجماخير	حسان بن ثابت	بسيط	٣٥٠-	٥٤٨
				٣٥٧-	٥٥٣

				-٣٦٤	٥٦٣
				٥٦٨	٧٨٠
ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى	بكاء حمامات لهن هدير	كثير عزة	طويل	٢٩٢	٥٠٤
حتى كأن لم يكن إلا تذكره	والدهر أيتما حال دهارير	حريث بن جبلة العذري- عثير بن لبيد العذري	طويل	٤٢١	٦١٨
أرواح مودع أم بكور	أنت فانظر لأي حال تصير	عدي بن زيد	خفيف	٢٢٤	٤١٤
لنا يوم وللكروان يوم	تطير البائسات ولا نطير	طرفه بن العبد	وافر	٣٨٨	٥٧٦
أل طعان ولا فرسانَ عادية	إلا تجشؤكم عند التنانير	حسان بن ثابت	بسيط	٥٦٩	٧٨١

حرف الزاي

كأن لم يكونوا حمى يتقى	إذ الناس إذ ذاك من عز بزا	الخنساء	متقارب	٢٣٠	٤٢٥
نجا سالمٌ والنفس منه بشدقه	ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا	مجهول	طويل	٥١٢	٧١٦
يأيها الجاهل ذو التنزي	لا تواعدني حبة بالنكز	رؤبة بن العجاج	رجز	٣٢٥	٥٢٦

حرف السين

قد أصبحت بقر قرى كوانسا	فلا تلمه أن ينام البائسا	مجهول	رجز	٣٨٩	٥٧٦
وحلق الماذي والقوانس	فداسهم دوس الحصاد الدائس	عمرو بن كلثوم	رجز	٦٦٠	٨٥٦
يا مرو إن مطيّتي محبوسة	ترجوا الحباء وربّها لم ييأس	الفرزدق	كامل	٣٤٧	٥٤٦
إذا شق برد شق بالبرد (مثله)	دواليك حتى كلنا غير لابس	المـراد بـن سعيد الفقعسي	طويل	٢٦١	٤٧٤
فأين إلى أين النجاة ببغلتي	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس	مجهول	طويل	٧٢٠	٩٣٣
أحقا بني أبناء سلمى ابن جندل	تهددكم إياي وسط المجالس	الأسود بن يعفر	طويل	٢١٠	٣٩٢
يا صاح ياذا الضامر العنس	والرحل والأقتاب والحلس	خالد بن مهاجر – خرز بن لوذان	كامل	٣٢٧	٥٢٧
بتضامن نسج ابن داود نثره	تخيرتها يوم اللقاء ملانسا	مجهول	طويل	٤٣٦	٦٣٤
وافقعسا و أين مني فقعس ؟	أ إبلي يأكلها الكروس	إعرابي من بني أسد	رجز	٣٦٢	٥٦١
سل الهموم بكل معطي رأسه	ناجٍ مخالط صهبة متعيسِ	المرار العبسي	كامل	٦٠٣	٨٠٩
وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس	جران العود	رجز	٥١٣	٧١٦

حرف الشين

وقد رابني قولها يا هناه	ويحك ألحقت شرابش	مجهول	متقارب	٣٧٨	٥٧١

حرف الصاد

لدن غدوة حتى ألان بخفّها	بقيّة منقوص من الظل قالص	مجهول	طويل	٤١٩	٦١٦
أتاني وعيد الحوص من آل جعفر	فيا عبد عمر لو نهيت الأحاوصا	الأعشى	طويل	١٣٧	٢٧٧
تجزيهم بالطعن طعنا فرضا	وتارة يلقون فرضا فرضا	العجاج	رجز	٢٦٢	٤٧٥
ضربا هذاذيك وطعنا وخضا					
داينت أروى والديون تقضى	فمطلت بعضا وأدت بعضا	رؤبة بن العجاج	كامل	١٦	١١٦
				٩١	٢٠٥

أنا منذر أفنيت فاستبق بعضنا	حنانيك بعض الشر أهون من بعض	طرفة بن العبد	طويل	٢٥٩	٤٤٧
إذا أكلت سمكاً وفرضا	ذهبت طولاً وذهبت عرضاً	لرجل من عمان	رجز	٤٥٣	٦٤٧

حرف الطاء

فما أنا والسيرفي متلف	ببرّح بالذكر الضابط	مجهول	متقارب	٤٥٠	٦٤٣
حتى إذا جن الظلام واختلط	جاءوا بضيح هل رأيت الذئب قط	مجهول	رجز	٦٨٠	٨٨٥

حرف العين :

أن علي يا لله أن تبايعا	تؤخذ كرها وتجيء طائعا	مجهول	رجز	٧٤٦	٩٦٣
قفي قبل التفرق يا ضُباعا	ولا يك موقف منك الوداعا	القطامي	وافر	٣٥٥- ٥٥٠	٥٥٠ ٧٦١
يا سيدا ما أنت من سيد	موطأ الأكناف رحب الذراع	السفاح اليربوعي	سريع	٤٩٤	٦٩٢
وكان بلق الخيل في حافاته	تدلى بهن دوالي الزراع	مجهول	كامل	٧٨	١٩١
لما عصا أصحابه مصعبا	أدى إليه الكيل صاعا بصاع	السفاح بن بكير اليربوعي	سريع	١٥٦	٣٠٥
ذريني أن أمرك لن يطاعا	وما ألفيتني حلمي مضاعا	مجهول	وافر	٧٤٢	٩٦١
تكنّفني الوشاة فأزعجوني	فيا للناس للواشي المطاع	قيس بن ذريح	وافر	٣٠٠	٥٠٧
أطوف ما أطوف ثم آوي	إلى بيت قعيدته لكاع	نفيع بن جرموز	وافر	٣٨٠	٥٧٣
وكوني بالمكارم ذكريني	ودلّي دلّ ماجدةٍ صنّاع	بعض بني نهشل	وافر	٥٥٥	٧٦٤
أرى ابن نزار قد جفاني وملني	على هنوات شأنها متتابع	النابغة الذبياني	طويل	٤١	١٥٦
توهمت آيات لها فعرفتها	لستة أعوام وذا العام سابع	النابغة الذبياني	طويل	٧٥٤	٩٦٧
وعليهما مسرودتان قضاهما	داودُ أو صنعُ السوابغِ تُبَّعُ	أبو ذؤيب الهذلي	كامل	٦٩٠	٩٠٥
ولقد شربت ثمانيا وثمانيا	وثمان عشرة واثنتين وأربعا	الأعشى	كامل	١٢٢	٢٥٢
فأدرك إبقاء العرادة ظَلعها	وقد جعلتني من حزيمة إصبعا	رؤبة بن العجاج ، وقيل غيره	طويل	٦٥١	٨٥٠
أبا خراشةَ أمّا أنت من نفرٍ	فإن قومي لم تأكلهم الضُّبعُ	العباس بن مرداس	بسيط	٥٥٧	٧٦٦
وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا	حياتك لم تنفع وموتك فاجع	الضحاك بن هنّام ، وقيل غيره	طويل	٥٦٣	٧٧٨
لا خير في الشيخ وإن تبلتعا	واستورد الغور سهيل ضاجعا	رؤبة بن العجاج	رجز	٢٣٩	٤٣٥
يا ليت أيام الصبا رواجعا					
قعيدك أن لا تسمعيني ملامة	ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا	متمم بن نويرة	طويل	٢٦٧	٤٧٨
قد سوى الناس بأمر ليس بأس به	وأصبح الدهر ذو القرنين قد جدعا	مجهول	بسيط	٥٨٩	٧٩٦
لعمري وما عمري علي بهين	لقد نطقت بطلا علي الأقارع	النابغة الذبياني	طويل	٣٨٧	٥٧٦
أقارع قيس لا أحاول غيرها	وجوه قرود تبتغي من تجادع				
إن الأحامرة الثلاثة أذهبت	مالي وكنت بهن قدما مولعا	الأعشى	طويل	١٥	١١٦
الـــراح واللحم السمين وطلي أااا مودعا	أ أطلي بالزعفران فلن أزال				
فكذبوها بما قالت فصبّحهم	ذو آل حسان يزجي الموت والشرعا	الأعشى	كامل	٦٢٦	٨٣٦
سبقوا هواي وأعنقوا لهواهم	فتخرموا ولكل جنب مصرع	أبو ذؤيب الهذلي	كامل	٦١٧	٨٢٦
على حين عاتبت المشيب على الصبا	وقلت ألما تصح والشيب وازع	النابغة الذبياني	طويل	٦٣٧	٨٤١

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

الصدر	العجز	القائل	البحر	الرقم	الصفحة
إذا هي لم تستك بعود أراكة	تنخل فاستاكت به عود أسحل	مجهول	طويل	١٦٦	٣٢٢
أحللت رحلي في بني ثعل	إن الكرام للكريم محل	مجهول	سريع	١٠١	٢١٩
لقد ألب الواشون ألبا لبينهم	فترب لأفواه الوشاة وجندل	عبد الله بن رواحة	طويل	٢٧٢	٤٨٢
يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبلِ	تطاول الليلُ هُديت فانزل	، عمر بن لجأ التميمي و نسبه سيبويه لبعض ولد جرير	كامل	٣٣٠	٥٢٩
لعاب الأفاعي القاتلات لعابه	وأرى الجنى اشتارته أيد عواسلُ	حبيب بن أوس الطائي	طويل	١٨٧	٣٦٥
ربّ ابن عم لسليمى مشمعل	طباخ ساعات الكرى زاد الكسل	الشماخ – جبار بن جزء	رجز	٤٢٦	٦٢٢
يسوقون من ورد البريص عليهم	بردى يصفق بالرحيق السلسل	حسان بن ثابت	طويل	٦٤٨	٨٤٨
خلا إن حيا من قريش تفضلوا	على الناس أو أن الأكارم تفشلا	الأخطل	طويل	٢٣٧	٤٣٤
وهذا ردائي عنده يستعيره	ليسلبني نفسي أمال بن حنظل	الأسود بن يعفر	طويل	٣٣٩	٥٣٩
ألا يا عباد الله قلبي متيم	بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا	الأخطل	طويل	٣١١	٥١٢
فرميت القوم رشقا صائبا	ليس بالعصل ولا بالمقتعل	لبيد بن ربيعة	خفيف	٢٥٢	٤٥٦
أميران كانا آخياني كلاهما	فكلا جزاه الله عني بما فعل	أبو الأسود الدؤلي	طويل	٣٩٩	٥٨٨
جزي ربه عني عدي بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	أبو الأسود – النابغة – أبو عبيدة بن همارق	طويل	١٥٤	٣٠٤
وراكضة ما تستجن بجنة	بعير حلال غادرته مجعفل	طفيل الغنوي	طويل	٦٨٢	٨٩٨
ويركب يوم الروع منا فوارس	بصيرون في طعن الأباهر والكلى	زيد الخير بن مهلل	طويل	٢	١٠٢
وقد اغتدي والطير في وكناتها	بمنجرد قيد الأوابد هيكل	امرؤ القيس	طويل	٤٧٣	٦٧١
فصلقنا في مراد صلقة	وصداء ألحقتهم بالثلل	لبيد	رجز	٦٨٣	٨٩٩
ولي صاحب في الغار هدّك صاحب	أخو الجون إلا أنه لا يعلل	القتال الكلابي	طويل	٦٧٥	٨٨١
صعدة نابتة في حائر	أينما الريح تميلها تمل	كعب بن جعيل-	رجز	-١٥٩	٣١٤
		عدي بن زياد		٤٠٢	٥٩٣
وما صرمتك حتى قلت معلنةً	لا ناقة لي في هذا أو جمل	الراعي النميري	بسيط	٥٦٦	٧٧٩
قلت إذا أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الفلا تعسفن رملا	عمر بن أبي ربيعة	خفيف	٧٠٧	٩١٥
كأن ثبيرا في عرانين وبله	كبير أناس في بجاد مزمل	امرؤ القيس	طويل	١٦٣	٣٢١
وما أنت ويك ورسم الديار	وستوك وقد كربت تكمل	الكميت	متدارك	٤٩١	٦٨٨
وترى الذميم على مراسنهم	يوم الهياج كمازن النمل	الحادرة		٦١٥	٨٢٢
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل	امرؤ القيس	طويل	٦١٩	٨٣١
إن محلا وإن مرتحلا	وإن في السفر إذ مضوا مهلا	الأعشى	خفيف	٢٣٦	٤٣٣
لمن زحلوقة زُل	بها العينان تنهل	امرؤ القيس	الهزج	٧٥٢	٩٦٦
ولا قوم إلا نحن خير سياسة	وخير بقيات بقينَ وأوّلا	....	طوي	٥٢٤	٧٣١
فإن تبخل سدوس بدرهميها	فإن الريح طيعة قبول	الأخطل	وافر	١٣٨	٢٨٣
فيوما يجازين الهوى غير ماض	ويوما ترى منهن غول تغول	جرير	طويل	٧٣	١٨٩
كأن في أذنابهن الشول	من عسى الصيف قرون الايل	أبو النجم	رجز	٧٣٦	٩٥٩
وقد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً	فما اعتذارك من شئ إذا قيلا	النعمان بن المنذر	بسيط	٥٥٦	٧٦٦

حرف الميم :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد	يا بؤس للجهل ضرار لأقوام	النابغة الذبياني	طويل	٢٨٦- ٣٧٤	٤٩٨ ٥٦٨
على حاله لو أن في القوم حاتما	على جوده ما جاد بالمال حاتم	الفرزدق	طويل	٧٣٧	٩٥٩
تعلقت ليلى وهي ذات مؤصد	و لم يبد للأتراب من ثديها حجم	مجنون ليلى	طويل	٤٨٦	٦٨٢
إلى الملك القرم وابن الهمام	وليثُ الكتيبة في المزدحم	مجهول	طويل	٦٨٦	٩٠٠
حاشى إبي ثوبان إن أبا	ثوبان ليس بكلمة قدم	الجميح الأسدي ، وقيل غيره	سريع	٥٣٤	٨٣٨
سئلت و لم تمنع و لم تعط سائلا	فسيان لا حمد عليك ولا ذم	الحطيئة	طويل	١٧٩	٣٣٠
ألا ليتني إن لم تجودي بنظرة	لما بي وليت الحب شيئا محرما	مجهول	طويل	٢٤٠	٤٣٥
وقد علم الأقوام أني وأيكم	بني عامر أوفى وفاء وأكرم	الجميح بن الطماح	طويل	٦٢٣	٨٣٤
وأغفر عوراء الكريم ادخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكرما	حاتم الطائي	طويل	٤٣٤	٦٣٣
تنكرت منّا بعد معرفة لمي	وبعد التصابي والشباب المكرم	أوس بن حجر – عبيد بن الأبرص	طويل	٣٤٩	٥٤٦
كلا أخوينا إن يُرع يدعُ قومَه	ذوي حامل دثر و جمع عرمرم	مجهول	طويل	٥٨	١٦٨
ووطئتنا وطأ على حنق	وطء المقيد يابس الهرم	زهير بن أبي سلمى	سريع	٢٥١	٤٥٥
وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا	إذا أنه عبد القفا واللهازم	الفرزدق	طويل	٢١١	٣٩٦
يغضي حياء ويغضى من مهابته	فلا يكلم إلا حين يبتسم	الفرزدق	طويل	٤٣٧	٦٣٤
وتراه أصغر ما تراه وناطقا	ويكون أكذب ما يكون ويقسم	مجهول		٤٧٥	٦٧٣
لو قلت ما في قومها لم تيثم	يفضلها في حسب وميسم	حكيم بن معيّة ، وقيل غيره	رجز	٦٩٣	٩٠٦
ولكن نصفا لو سببت وسبني	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	الفرزدق	طويل	١٦٨	٣٢٢
أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا	فقد عرضت أضاء حق مخاصم	مجهول	طويل	٣١٦	٥١٧
لو كان حيّ ناجيا لنجا	من يومه المزلّم الأعصم	المرقش الأكبر		٤٥٨	٦٥٣
سلبوك درعك والأغر كليهما	وبنو تميم أسلموك وخضّم	عمر – جابر بن حني التغلبي	كامل	١٣٣	١٦٨
أحاذر الفقر يوما إن يلم بها	فيهن كالسير عن لحم على وضم	مجهول	بسيط	٧٣٤	٩٥٦
هم القائلون الخير والفاعلونه	إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما	مجهول	طويل	٦٠٨	٨١٣
واعلم ما في اليوم والأمس قبله	ولكنني عن علم ما في غدٍ عم	زهير بن أبي سلمى	طويل	٧١٢	٩٢٠
قد سالم الحيات منه القدما	والأفعوان والشجاع الشجعما	مساور بن هند العبسي – أبو حيان الفقعسي – العجاج – الدبيري عبد بن علس	رجز	٢٨٢	٤٩٢
خير حي لمعد علموا	لكفي ولجار وابن عم	طرفة بن العبد	خفيف	٦٧٠	٨٦٩
كلت كفيه توالى دائما	بجيوش من عقاب ونعم	مجهول	رمل	٥٦	١٦٧
لا يبعد الله التلبب والغارات	إذا قال الخميس نعم	المرقش الأكبر	سريع	٢٢١	٤١١
يرى الناس من جلد أسود سالخ	وفروة ضرغام من الأسد ضيغم	أوس بن حجر	طويل	١٠٦	٢٢٤
عجبت لها أنى يكون غناؤها	فصيحا و لم تغفر بمنطقها فما	حميد بن ثور	طويل	٤٤	١٥٨

حرف النون

ولو أن واشٍ بالمدينة داره	وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا	قيس بن الملوح	طويل	٧٥	١٩٠
امتلأ الحوض وقال قطني	مهلا رويداً قد ملأت بطني		رجز	٦٢١	٨٣٣
فديتك بالتي تيمت قلبي	وأنت بخيلةٌ بالوصلِ عنيّ	مجهول	وافر	٣١٩	٥٢٢
أنا ابن جلا وطّــلا ع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني	سحيم بن وثيل	وافر	١٢٩	٢٦٥
أبا الموت الذي لابد إني	ملاق لا أباك تخوفيني	أبو حية النميري	وافر	٥٧٦	٧٨٧
وقائلةً خولان فانكح فتاهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا	مجهول	طويل	٢١٥	٤٠٣
ما دام فيهن فصيلٌ حيّا	وقد دنا الليل فهيّا هيّا	ابن ميادة	رجز	٥٤٧	٧٥٩
جمعت وبخلاً غيبةً ونميمةً	ثلاث خلال لستَ عنها بمرعوي	يزيد بن الحكم	طويل	٤٤١	٦٣٧
فقالت ألا يسمع نعظك بخطّة	فقلت : سميعاً فانطقي وأصيبي	النمر بن تولب	طويل	٣٧١	٥٦٧

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع :

- ائـتلاف النصـرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي .تحقيق : د.طارق الجنابي/بيروت . عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية /الطبعة الأولى١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

-الإرشـاد إلى علم الأعراب : شمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي (ت ٦٩٥هـ) . تحقـيق د /عبدالله الحسيني ، و د /محسن العميري . من مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م

-الاختـيارين : الأخفـش الأصغر علي بن سليمان بن الفضل -(ت ٣١٥هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ط٢- مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٤هـ

- الأزهية في علم الحروف : لعلي بن محمد الهروي . تحقيق : عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ .

- الأشباه والنظائر : لجلال الدين السيوطي . تحقيق : عبد الإله نبهان وآخرين ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٦هـ .

- الاشـتقاق: لأبي بكـر بـن دريد . تحقيق : عبد السلام هارون /القاهرة : مكتبة الخانجي ١٩٥٨م.

- اشـتقاق أسمـاء الله للـزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تحقيق عبد الحسين المبارك . ط ١ النجف ١٩٧٤م

- الإصـابة في تمييز الصحابة : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) . مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ ،

- الأغاني : لأبي الفرج الأصبهاني .طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر .

- الاقتراح في أصول النحو : لجلال الدين السيوطي . حلب : دار المعارف .

- أمـالي الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون ط١ - المؤسسة العربية الحديثة القاهرة .١٣٨٢هـ

- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٦٢٤هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ -١٤٠٦هـ دار الفكر - القاهره

- الأنساب : لأبي سعد عبد الكريم السمعاني . مطبعة دار المعارف العثمانية _ حيدر آباد _ الهند .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين والبصريّين والكوفيين : عبد الرحمن بن محمد الأنباري . دار الفكر .
- إتحـــاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : أحمد بن عبد الغني الدمياطي (ت ١١١٧هـــ) دار الندوة بيروت . لبنان
- أخبار القضاة : وكيع (محمد بن خلف) . عالم الكتب ، بيروت .
- أخبار النحويين البصريين : لأبي سعيد السيرافي . تحقيق : محمد إبراهيم البنا/ دار الاعتصام / الطبعة الأولى ١٤٠٥هــ١٩٨٥م .
- أدب الكاتب : لابن قتيبة . تحقيق : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة ١٣٨٢هــ — ١٩٦٣م. مطبعة السعادة ، مصر .
- ارتشـــاف الضَرَب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي . تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـــ - ١٩٨٤م . مطبعة الخانجي ، القاهرة .
- أساس البلاغة : الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) . تحقيق : عبد الرحيم محمود دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٢م . وطبعة دار صادر ، بيروت .
- أسرار العربية : لأبي البركات بن الأنباري . تحقيق : محدم بهجة البطار / دمشق: مطبعة الترقي ١٣٧٧هـــ -١٩٥٧م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني . تحقيق : د . عـــبد المجـــيد دياب / الرياض :نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ .
- الأشباه والنظائر —جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـــ) تحقيق عبد الإله نبهان . ط١ -مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق
- إصلاح المنطق : ابن السكّيت (يعقوب بن إسحاق) . شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الأصـــمعيات : اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـــ) تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ط٥ بيروت لبنان
إعـــراب القـــرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـــ) تحقيق : د زهير غازي زاهد . ط٢ . عالم الكتب : بيروت ١٤٠٥هـــ
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (ت ٣١٦هـــ) ت : د عبد الحسين الفتلي . ط٢ مؤسسة الرسالة بيروت
- أمالي المرتضى ، غرر الفوائد ودرر القلائد : الشريف المرتضى (علي بن الحسين)

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربيّ ،الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
- أمــثال العــرب : المفضّل بن محمد الضبيّ. قدّم له وعلّق عليه إحسان عباس . دار الرائد
العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- أمــالي ابن الحاجب : عمرو بن عثمان بن الحاجب . دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة.
دار الجيل ، بيروت ، ودار عمّار ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- أمالي الزجاجي : (عبد الرحمن بن إسحاق) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، المؤسسّة العربيّة الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .
- أمــالي ابــن الشجري : لهبة الله بن الشجري . تحقيق : د. محمود محمد الطناحي / القاهرة :
مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر /الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٢م .
- الأمالي: لأبي عبد الله إسماعيل القالي . دار الكتب ١٣٤٤هـ ، القاهرة .
- إملاء ما من به الرحمن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ط ١. دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ١٣٩٩هـ
- الانتصار لسيبويه على المبرد : أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد (٣٣٢هـ). ط١ - تحقيق زهير سلطان . مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٦ هـ
- أوضــح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لجمال الدين بن هشام . تحقيق : محمد محي الدين
عبد الحميد / القاهرة : دار الفكر / الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م .
- الإيضاح في شرح المفصل : أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٥٧٠هـ) ط١- مطبعة العاني بغداد ١٩٨٢
- الإيضــاح في علــل النحو . أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق د مازن المبارك ط٥ دار النفائس بيروت ١٣٩٩هـ
- الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي . تحقيق : حسن شاذلي فرهود / الرياض :
دار العلوم للطباعة والنشر / الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- إيضاح الشعر : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) : تحقيق د حسن هنداوي ط١- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م دار القلم دمشق
- إيضاح المكنون : إسماعيل باشا البغدادي .طبع في ذيل كشف الظنون

-البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار : للإمام أحمد بن يحي المرتضى (ت ٨٤٠هـ)
ط١ – دار الحكمة اليمانية مصور بصنعاء ١٤٠٩هـ
- البحر المحيط :محمد بن يوسف الأندلسي . دار الفكر بيروت . ط٢ .لبنان ١٤٠هـ
- البداية والنهاية : لأبي الفداء الحافظ بن كثير . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- البصائر والذخائر : لأبي حيان التوحيدي . تحقيق : وداد القاضي ، دار الجيل بيروت .
١٣٢٦هـ ، بمصر .
- بغية الوعاة :لجلال الدين السيوطي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم /
الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس : ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله) . تحقيق : محمد مرسي الخولي . دار الكتب العلمية ، بيروت .
-تاريخ اليمن الفكري : أحمد بن محمد الشامي – ط١- دار النفايس بيروت ١٤٠٧هـ
تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تحقيق : أحمد صقر
ط٢ . دار التراث ١٣٩٣هـ القاهرة
- تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمد مرتضى الزبيدي . تحقيق :
عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٥ .... وطبعة مكتبة الحياة ، بيروت .
- التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري . تحقيق : د. فتحي
أحمد مصطفى علي الدين . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. منشورات مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : لابن هشام الأنصاري. تحقيق : د. عباس مصطفى
الصالحي / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) : لصدر الأفاضل الخوارزمي . تحقيق : د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- تذكرة الحفاظ : لشمس الدين الذهبي . تصحيح : عبد الرحمن بن يحي المعلمي .
مكة المكرمة : مكتبة الحرم المكي ١٣٧٤هـ .

- تذكــرة الــنحاة : لأبي حيان . تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن / بيروت : الطبعة الأولى – مؤسسة الرسالة - ١٤٠٦هـــ – ١٩٨٦ م .
- التذييل والتكميل : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـــ) تحقيق د حسن هنداوي ط ١ .دار القلم دمشق ١٤١٨هـــ
- التصـــريح بمضـــمون التوضيح . خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥ هـــ) تحقيق د عبد الفتاح بحيري إبراهيم ط١ – دارالزهراء- القاهرة ١٤١٣هـــ
- الــتعريفات : لعــلي بن محمد الجرجاني . تحقيق : أبراهيم الأبياري / بيروت : دار الكتاب
العربي / الطبعة الثانية ١٣١٣هـــ – ١٩٩٢م .
- التفسير الكبير للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـــ) ط٢. دار الكتب العلمية . طهران
- الــتفكير واللغــة – الدكتورة جودث جرين – ترجمة د عبد الرحمن العبدان – دار عالم الكتب – الرياض ١٤١٠هـــ
- تقريـــب الوصول إلى علم الأصول : أبو زكريا محيي الدين يحي النووي (ت ٦٧٦ هـــ) . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . ط٢- دار الكتب الحديثة القاهرة
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح : عبد الله بن بري . تحقيق : مصطفى
حجازي وغيره . نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٠-١٩٨١م.
- تهذيب اللغة : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري . تحقيق : عبد السلام هارون
وآخرين - الدار القومية العربية ١٣٨٤هـــ ١٩٦٤م-.
- التيســـير في القـــراءات السبع : أبو عمرو عثمان الداني : عناية أوتويرتزل ط٣ دار الكتاب العربي بيروت . لبنان ١٤٠٦هـــ
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب : الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد) .
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٨٥م.
- الجامع الصغير : لجمال الدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : د. أحمد محمود الهرميل
القاهرة : مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـــ – ١٩٨٠م .
-أبـــو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو – رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير – محسن سالم العميري – جامعة أم القرى ١٣٩٩هـــ
- جمـــل في الـــنحو : أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـــ) تحقيق د/ علي الحمد ط٥- مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٧هـــ
- جمهرة الأمثال : لأبي هلال العسكري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،

وعبد المجيد قطاش ، الطبعة الأولى . المؤسسة العربية الحديثة /القاهرة ١٣٨٤هـ.

- جمهرة اللغة :لأبي بكر بن دريد . تصحيح : أبي عبد الله محمد بن يوسف السورت والسيد زين العابدين الموسوي . مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن ١٣٤٤هـ بيروت / دار صادر .
- الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي . تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، و محمد نديم فاضل / بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م .
- الجيم : أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري ط١ — ١٩٧٤
- الجامع لأحكام القرآن . تفسير القرطبي : محمد بن أحمد القرطبي . تحقيق : إبراهيم أطفيش ط١. بيروت . لبنان ١٩٦٦م
- جامع البيان . تفسير الطبري . محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ط٣ مطبعة البابي الحلبي — القاهرة ١٣٨٨هـ
- جمهرة أشعار العرب : أبو زيد محمد بن الخطاب القرشي — تحقيق خليل شرف الدين — ط٢ — دار الهلال بيروت لبنان ١٩٩١م
- جمهرة الأمثال _ أبو هلال العسكري — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم _ عبد المجيد قطامش — ط٢- دار الجيل بيروت
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي :تحقيق : علي النجدي ناصف . عبد الحليم النجار . عبد الفتاح شلبي . ط٢ . الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٤٠٣هـ
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : الأصبهاني (أحمد بن عبد الله) . دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٠م.
- الحماسة البصرية : صدر الدين بن أبي الفرج البصري تحقيق : مختار الدين أحمد ط٣ عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ
- الحيوان : لأبي عمرو بن بحر الجاحظ . تحقيق : فوزي عطوي / دمشق : مكتبة محمد حسين النوري ، بيروت : مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني .
- خزانة الأدب : للبغدادي . ١٢٩٩هـ . بولاق .
- خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي . تحقيق وشرح عبد السلام هارون .؟ ط٣ — مكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٩هـ

- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ) تحقيق محمد بن علي النجار دار الكتاب العربي بيروت مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية : الشنقيطيّ أحمد ابن الأمين . تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلميّة ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م. وطبعة دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف السمين الحلبي(ت ٧٥٦ هـ) تحقيق الدكتور أحمد الخراط ط١ - دار القلم دمشق ١٤٠٦هـ
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني . عناية محمد رشيد رضا . دار المعرفة بيروت لبنان ١٤٠٢هـ
- ديوان الأحوص الأنصاري : شرح وتحقيق عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامّة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧٠ م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي :ط١ منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت لبنان- ١٩٦٨م
- ديوان بني بكر في الجاهلية : جمع وتحقيق عبد العزيز نبوي . دار الزهراء . القاهرة ط١- ١٩٨٩م
- ديوان امرؤ القيس : برواية السجستاني عن الأصمعي ،برواية الطوسي عن ابن الأعرابي عن المفضل ، وبرواية الأصمعي عن أبي عبيدة .تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم /القاهرة : دار المعارف /الطبعة الرابعة ١٩٨٤م.
- ديوان جرير تقديم كرم البستاني ط ١ دار بيروت ١٣٩٨هـ
- ديوان حسان بن ثابت تحقيق : د سيد حنفي حسنين ط .دار بيروت للطباعة . ١٣٩٨ هـ
- ديوان ذي الرمة : تحقيق : كارليل هنري هيس مكارتني . نشر كمبردج ١٩١٩م. طبع بيروت .
- ديوان رؤبة بن العجاج : ليسبن ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى . عناية كرم البستاني . دار بيروت للطباعة ١٣٩٩هـ
- ديوان الشماخ بن ضرار : تحقيق : صلاح الدين الهادي . دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م.
- ديوان العجاج : (عبد الله بن رؤبة) رواية عبد الملك بن قريب وشرحه . تحقيق : عبد الحفيظ السطلي . مكتبة أطلس ، دمشق .

- ديــوان عمــر بن أبي ربيعة جمع وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد ط٢ مطبعة السعادة القاهرة ١٣٨٠هــ
- ديــوان عمــرو بــن معــد يكرب الزبيدي : تحقيق: مطاع الطرابشي / دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٤هــ – ١٩٧٤م.
- ديــوان الفرزدق طبعة الصاوي ، نسخة ثانية تقديم كرم البستاني دار صادر بيروت لبنان ١٣٨٥هــ
- كثير عزّة : تحقيق : إحسان عباس . دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
- ديوان المخبل السعدي (ربيعة أو ربيع أو كعب بن ربيعة) : ضمن "شعراء مقلّون"
- ديوان المرار بن سعيد الفقعسيّ : ضمن " شعراء أمويّون "
- ديوان الهذليين : ١٣٦٩هــ . دار الكتب القاهرة .
- الــرد عــلى النحاة :ابن مضاء القرطبيّ (أحمد بن عبد الرحمن) . تحقيق : شوقي ضيف . دار المعارف بمصر ، ١٩٨٢ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي (أحمد بن عبد النور) تحقيق : أحمد محمد الخرّاط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى ١٩٧٥ م.
- الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن . عبد الملك بن أحمد حميد الدين –ط١ دار الحارثي الطائف
- الروض الأنف : عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١هــ) تحقيق عبد الرحمن الوكيل . دار النصر للطباعة – القاهرة – ١٣٨٧هــ
- زهــر الأكــم في الأمــثال والحكم : حسن اليوسي . تحقيق : محمد حجي ومحمد الأخضر. دار الثقافة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م.
- زهر الآداب وثمر الألباب : إبراهيم بن علي الحصريّ القيروانيّ .عارضه بمخطوطات القاهرة وحقّقه وضبطه وشرحه ووضع فهارسه علي محمد البجاوي . دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه) . الطبعة الثانية .
- الزينة في الكلمات الاسلامية العربية : أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت ٣٢٢ هــ) تحقيق حسين فيض الله الهمداني ط٢ ١٩٥٧م القاهرة
- السبعة في القراءات : لأبي بكر بن مجاهد . تحقيق : د. شوقي ضيف / القاهرة : دار المعارف / الطبعة الثانية ١٤٠٠هــ .
- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : د. حسن هنداوي / دمشق : دار القلم / الطبعة الأولى ١٤٠٥هــ – ١٩٨٥م.

- السراج المنير :شرح الشيخ علي بن أحمد العزيزي الشافعي (ت ١٠٧٠هـ) ط٨ مطبعة الحلبي بمصر ١٣٧٧
- السلم المنورق في علم المنطق مع شرح : عبد الرحمن الأخضري ، و أحمد الدمنهوري . دار إحياء الكتب العربية . عيسى الحلبي . مصر
- السلوك في طبقات العلماء والملوك : بهاء الدين الكندي الجندي
- سنن النسائي : بشرح جلال الدين السيوطي ، وحاشية الإمام السندي . إعتناء عبد الفتاح أبو غدة / حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية ، مكتبة النهضة / الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م،
- سير أعلام النبلاء : لشمس الدين الذهبي . بيروت : مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : الدكتور عبد المنعم فائز . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ . دار الفكر دمشق .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن عماد الحنبلي . مصور عن مكتبة القدس بمصر ، منشورات دار الآفاق الحديثة بيروت .
- شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق د وهبة متولي عمر – ط١ – مكتبة الشباب القاهرة ١٤٠٥هـ .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب : إيضاح الشعر
- شرح أدب الكاتب : الجواليقي (موهوب بن أحمد) . مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- شرح أشعار الهذليين : أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري . برواية علي بن عيسى عن أبي بكر الحلواني عن السكري . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج / مراجعة محمود محمد شاكر / القاهرة دار العروبة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
- شرح الأصول في النحو : علي بن عيسى الرماني . أطروحة لنيل الماجستير . إعداد نصار بن محمد حميد الدين . جامعة أم القرى . ١٤١٦هـ
- شرح ألفية ابن عقيل : عبد الرحمن بن علي المكودي (ت ٨٠٧هـ) ط٣ . مكتبة البابي الحلبي . مصر

شـــرح ألفـــية ابن معطٍ : للقواس : تحقيق د علي موسى الشوملي . ط١ . **مكتبة الخريجي** الرياض ١٤٠٥هـــ

- شرح التبريزي على ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي : مكتبة النوري . **دمشق**
- شرح الجمل للزجاجي : عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٠٨هـــ) ط١ **تحقيق** د علي محسن مال الله عالم الكتب بيروت ١٤٠٥هـــ
- شرح الجمل : علي بن محمد بن خروف (ت ٦٠٩هـــ) تحقيق **سلوى محمد عرب** منشورات جامعة أم القرى ١٤١٩هـــ
- شـــرح الجمـــل: لأبي عصفور الإشبيلي . تحقيق : د. صاحب أبو جناح / **توزيع** المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- شرح ديوان الحماسة : أحمد بن محمد المرزوقي . نشر : أحمد أمين وعبد السلام هارون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.
- شـــرح ديوان أبي تمام – عناية شاهين عطية –ط ٢ دار **الكتب العلمية** – **بيروت** – لبنان ١٤١٢هـــ
- شـــرح الرضـــي على الكافية : تصحيح وتعليق : يوسف حسن **عمر** . ط١– **ليبيا** ١٣٩٣هـــ
- شرح السلّم : السلم في المنطق
- شرح الشافية : للجاربردي ، ضمن مجموعة الشافية .
- شـــرح شـــذور الذهب في معرفة كلام العرب عبد الله بن هشام (ت ٧٦١هـــ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة
- شرح الشواهد : للعيني ، بهامش شرح الأشموني على ألفية بن **مالك . عيسى الحلبي** القاهرة .
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك . **تحقيق : عدنان** عبد الرحمن الدوري . نشر لجنة إحياء التراث الاسلامي في وزارة **الأوقاف في الجمهورية** العراقية ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : لجمال الدين بن هشام الأنصاري . **تحقيق : محمد** محي الدين عبد الحميد / مصر : مكتبة السعادة . الطبعة الحادية عشر **١٣٨٣هـــ –** ١٩٦٣م.

-شرح الكافية الشافية – جمال الدين محمد بن مالك (ت) تحقيق **د عبد المنعم هريدي** ط١ – مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢هـــ

- شرح الكافية :لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي .دار الكتب العلمية ، بيروت ،
- شرح كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري : النكت
- شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار البطليوسي (ت ٦٣٠هـ) تحقيق د- معيض بن مساعد العوفي . ط١ دار المآثر – المدينة النبوية ١٤١٩هـ
- شرح الكوكب المنير : محمد بن أحمد الحنبلي (ت ٩٧٢ هـ) تحقيق د محمد الزحيلي ، ود نزيه حماد . مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ
- شرح اللمع (ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) تحقيق د فائز فارس ط١ الكويت ١٤٠٤هـ
- شرح المفصل في النحو : لموفق الدين بن يعيش . عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير : لأبي علي الشلوبين . تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي / الرياض : مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية لجمال الدين عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)تحقيق د/جمال عبد العاطي مخيمر – ط١- مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة ١٤١هـ
- شعب الإيمان للبيهقي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- الشعر والشعراء :لابن قتيبة . تحقيق : أحمد محمد شاكر / القاهرة : دار المعارف ١٩٦٦م .

الشفاء للقاضي عياض تحقيق سعيد عبد الفتاح – منشورات هشام علي حافظ .ط١- ١٤١٦ هـ

-شفاء العليل في إيضاح التسهيل : أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ):تحقيق د عبد الله الحسيني البركاتي . ط١. المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٦هـ
- الصاحبي :لابن فارس . تحقيق : السيد أحمد صقر / القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الصحاح : لإسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار .

الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤ م. دار العلم للملايين .

- الصفوة الصفية : تقي الدين إبراهيم النيلي (ت حوالي ٧٠٠هـ) تحقيق د محسن بن سالم العميري . مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٩هـ
- ضرائر الشعر :لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : السيد إبراهيم محمد / دار الأندلس – الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

- ضــرورة الشعر : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق د رمضان عبد التواب – ط١- دار النهضة العربية بيروت لبنان ١٤٠٥هـ
- طـبقات الحفاظ : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق علي محمد عمر . ط١ مكتبة وهبة القاهرة ١٣٩٣هـ
- طبقات فقهاء اليمن (عمر بن علي بن سمرة الجعدي (ت ٥٨٦هـ) تحقيق فؤاد السيد ط١- دار القلم بيروت لبنان
- الطبقات الكبرى : محمد بن سعد البصري (ت ٢٣٠هـ) تقديم إحسان عباس . دار صادر – بيروت – لبنان
- طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر الزبيدي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة : دار المعارف / الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
- العقد الفريد : لابن عبد ربه الأندلسي . تحقيق : محمد سعيد العريان / دار الفكر ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠م .
- العمــدة في محاســن الشــعر : لابن رشيق القيرواني .تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ١٣٥٣هـ – ١٩٣٤م.
- العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي . مؤسسة دار الهجرة ، إيران ١٤٠٩هـ .
- عيون الأخبار : لابن قتيبة . تحقيق : د. يوسف علي طويل / بيروت : دار الكتب العلمية ١٩٨٥م.
- عمــدة القاري في شرح صحيح البخاري : محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ) ط المطبعة المنيرية القاهرة ١٣٤٨هـ
- غاية النهاية في طبقات القراء : لابن الجزري .عني بنشره ج برجستر سر بيروت : مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- الفاخر في الأمثال : المفضل بن سلمة . تحقيق عبد العليم البطحاوي ، ومحمد علي النجار . ط١ . مطبعة البابي الحلبي . القاهرة ١٩٦٠م
- الفوائــد الضــيائية شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) تحقيق : د أسامة الرفاعي . العراق ط١ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- فــتح القديــر الجــامع بــين فني الرواية والدراية من علم التفسير : محمد بن علي الشوكاني ط١. ١٤٠٣هـ دار الفكر بيروت

- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير : يوسف النبهاني . دار الكتب العربية الكبرى . مصر
- الفهرست :لابن نديم . بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
- القاموس المحيط :لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي . الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م. مؤسسة الرسالة بيروت .
- الكافي في العروض والقوافي : للخطيب التبريزي . تحقيق : الحساني حسن عبد الله. ط٣ مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٤
- الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس المبرد . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار الفكر العربي .
- الكتاب لسيبويه : تحقيق : عبد السلام هارون / القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم الزمخشري . دار الفكر / الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لمكي بن أبي طالب . تحقيق : د/ محي الدين رمضان / بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الشهير بالملا الكاتب . المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- الكليات : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ط٢ مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤١٩هـ
- الكناش في فني النحو والصرف : للملك عماد الدين إسماعيل الأيوبي (ت ٧٣٢هـ) تحقيق : د رياض الخوام . ط١ . المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤٢٠هـ
- كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق : عبد الرؤوف المناوي ، بهامش الجامع الصغير ط٤ . مطبعة البابي الحلبي مصر
- اللباب في معرفة الأنساب : لابن الأثير الجزري . ١٩٥٧- القاهرة ، دار صادر . بيروت .
- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور . بيروت : دار صادر بيروت .
- اللمع في العربية : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : حامد المؤمن : بيروت : مكتبة النهضة العربية ، وعالم الكتب / الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.

- مـــا اتفق لفظه واختلف معناه هبة الله الحسني ابن الشجري (ت ٥٤٢هـــ) تحقيق أحمد حسن بسج – ط١ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٧هـــ
- مـــا ينصـــرف وما لاينصرف أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـــ) تحقيق د هدى محمود قراعة ط٢ مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٤هـــ
- مجاز القرآن : لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين / القاهرة : مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب :لأبي العباس ثعلب . تحقيق : عبد السلام محمد هارون / القاهرة : دار المعارف / الطبعة الخامسة ١٣٩٠هـــ –١٩٨٠م.
- مجـــالس العلماء :أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـــ) . تحقيق : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . ومطبعة المدني بالقاهرة ط٢- ١٤٠٣ هـــ ١٩٨٣م
- مجمـــع الأمثال :للميداني . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة مصورة في دار القلم - بيروت - عن مطبعة السنة المحمدية ، مصر ١٣٧٤هـــ .
- مجمـــع الأمثال : أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـــ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار القلم بيروت لبنان
- مجمـــل اللغة : أحمد بن فارس . تحقيق : تحقيق : الشيخ زهير عبد المحسن سلطان . ط٢ منشورات مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـــ.
- المحتسب : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم نجار ، وعبد الفتاح شلبي /الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م، دار سزكين للطباعة والنشر .
- المحـــلى وجـــوه النصب : أبو بكر أحمد بن شقير (ت ٣١٧هـــ) تحقيق د فايز فارس ط١ مؤسسة الرسالة . بيروت
- المخصص : لأبي الحسن بن سيدة . تحقيق : الشنقيطي ، وعبد الغني محمود .بولاق ١٣١٨هـــ .
- المـــدارس الإسلامية في اليمن – إسماعيل بن علي الأكوع – ط٢- مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـــ
- المذكر والمؤنث :لأبي الفتح بن جني . تحقيق : طارق نجم عبد الله / جدة : دار البيان العربي / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٥م .

- المــرتجل : أبو محمد عبد الله بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) تحقيق علي حيدر . ط١ - دار الحكمة . دمشق ١٣٩٢هـ
- المزهر : للسيوطي . شرح وضبط : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار الكتب العربية ، وعيسى البابي الحلبي .
- المسائل البصريات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د محمد الشاطر أحمد – القاهرة ط١- ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م
- المســائل الحلبيات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د حسن هنداوي – ط١ دار المنارة بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- المسائل المنثورة : لأبي علي الفارسي . تحقيق : مصطفى الدري / دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل . تحقيق : محمد كامل بركات /جدة : دار المدني ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م . مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز
- المستدرك للحاكم النيسابوري ت ٤٠٥هـ . تحقيق د يوسف المرعشلي دار المعرفة بيروت لبنان ١٤١٩هـ
- المستقصى في أمثال العرب : لأبي القاسم الزمخشري . بيروت : دار الكتب العلمية /الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- مشــكل إعــراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق د حاتم الضامن . ط٢ ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م بغداد مؤسسة الرسالة
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن – عبد الله محمد الحبشي – ط١- المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٨هـ
- معــاني القــرآن : للزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) تحقيق د عبد الجليل عبده شلبي ط١- عالم الكتب . بيروت ١٤٠٨هـ
- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥م) تحقيق : د هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي . القاهرة ط١ - ١٤١١هـ ١٩٩٠م
- معــاني القرآن : أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار – القاهرة- ١٩٥٥م – تصوير دار السرور - بيروت
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص : عبد الرحيم بن أحمد العباسي .(ت ٩٦٣ هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . عالم الكتب بيروت ١٣٦٧هـ تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . عالم الكتب ، بيروت ١٩٤٧ م .

- معجم الأدباء :لياقوت الحموي و الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ- دار الفكر ، بيروت .
- معجــم الأعــلام :خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ط١١ - بيروت لبنان ١٩٩٥م
- المعجــم الأوســط للطــبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق د - محمود الطحان . مكتبة المعارف الرياض ١٤١٦هـ
- معجم البلدان : لياقوت الحموي . دار صادر ط٢ دار بيروت ١٩٩٥م — .
دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- معجم المؤلفين : لغمر رضا كحالة . بيروت : مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي .
- المعــرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم – موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) تحقيق د ف عبد الرحيم- ط١- دار القلم دمشق ١٤١٠هـ
- المقايــيس في اللغــة – أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق شهاب الدين أبو عمرو ط٢- دار الفكر . بيروت . لبنان ١٤١٨هـ
- مقدمــة في النحو – محمد بن أبي الفرج الصقلي الذكي (ت ٥١٠هـ) تحقيق د محسن بن سالم العميري . المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٥هـ
- المقــرب . علي بن مؤمن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ط١ ١٣٩١هـ
- المغــني : ابن فلاح : عبد الرزاق السعدي – أطروحة لنيل الدكتوراة – جامعة أم القرى ١٤٠٤هـ
- مغني اللبيب : لجمال الدين بن هشام . تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله / دمشق : دار الفكر / الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م.
- المفضــليات : المفضــل بن محمد الضبي . تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط٦ بيروت
- المفصــل في عــلم العربــية :محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار الجيل بيروت . لبنان ١٣٢٣هـ
- المقاصد النحويّة : لمحمود العيني . بيروت . دار صادر / الطبعة الأولى .
- مقاييس اللغة :أحمد بن فارس . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- المقتضب : لأبي العباس المبرد . تحقيق : الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة /القاهرة :

لجنة إحياء التراث الإسلامي، / الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- المقرب :لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري / الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- الممتع في التصريف : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : د. فخر الدين قباوة / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م — دار المعرفة، بيروت .
- المنصف شرح كتاب التصريف — أبو الفتح عثمان بن جني تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين - ط١- مكتبة البابي الحلبي مصر ١٣٧٣هـ
- منهاج الوصول إلى معيار العقول في علم الأصول : الإمام أحمد بن يحي المرتضى (ت ٨٤٠هـ) تحقيق د أحمد علي الماخذي ــ ط١ — دار الحكمة اليمانية صنعاء — ١٤١٢هـ
- الموشح على الكافية للخبيصي "مخطوطة " نسخة أصلية من مقتنيات مكتبة والدنا :أحمد بن قاسم حميد الدين -
- النبات — لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي . تحقيق: عبد الله يوسف الغنيم . الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ -١٠٨٢م. مطبعة المدني ، القاهرة .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطباعة ، القاهرة ١٩٦٧ م.
- النشر في القراءات العشر : لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري . صححه وراجعه علي بن محمد
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : جمال الدين الأتابكي (ت ٨٧٤هـ) ط ١ دارؤ الكتب المصرية ١٣٤٨هـ
- النحو والصرف في مناظرات العلماء :
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء . كمال الدين بن الأنباري ت (٥٧٧هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة المدني ط١- ١٣٨٦هـ
- نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها — د / هادي عطية مطر الهلالي — دار آفاق عربية للصحافة والنشر . ط١ جامعة البصرة . العراق -١٤٠٤هـ
- النشر في القراءات العشر — محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) عناية علي محمد الضباع — دار الفكر القاهرة

- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري ت ٢١٥هـ تحقيق د محمد عبد القادر أحمد ط ١ ـ دار الشروق بيروت ١٩٨١م
- السنهاية في غريب الحديث – لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير(ت ٦٠٦هـ) تحقيق الطاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي :
- النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري . تحقيق : د. محمد عبد القادر أحمد / بيروت ، القاهرة : دار الشرق / الطبعة الأولى ١٤٠١هـ –١٩٨١م.
- الهـادي في الإعراب : محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بالقبيصي . تحقيق د محسن العميري : ط١ ١٤٠٨هـ دار التراث مكة المكرمة
- هدايـة العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول : الحسين بن القاسم بن محمد ط٢- المكتبة الإسلامية ١٤٠١هـ
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون : للبغدادي .
- همـع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للسيوطي (٩١١ هـ) . تحقيق أحمد شمس الدين ط١
دارالكتب العلمية بيروت . لبنان ١٤١٨هـ.
- الوسـيط في الأمـثال : علي بن أحمد الواحدي . تحقيق عفيف محمد عبد الرحمن . ط١ دار الكتب الثقافية . الكويت . بدون تحقيق
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان : لابن خلكان . تحقيق : د. إحسان عباس / بيروت : دار صادر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- يتـيمة الدهر في محاسن أهل العصر . أبو منصور عبد الملك الثعالبي تحقيق د مفيد محمد قميحة ط١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ :

فهرس الموضوعات

الفهرس التحليلي